منشورات وجهة نظر
2

الفلاح المغربي المدافع عن العرش

ريمي لوفو Rémy Leveau



ترجمة: محمد بن الشيخ
مراجعة: عبد اللطيف حسني



ريمي لوفو

ريمي لوفو. أستاذ جامعي بمعهد الدراسات الجامعية بباريس، نشر حوالي ثلاثين من المقالات حول النظم السياسية، وحول إدارة دول إفريقيا الشمالية (وبالأساس المغرب وليبيا)، وذلك بالدورية الفرنسية للعلوم السياسية، وبحوليات شمال إفريقيا، والقانون الاجتماعي، وتحاليل ومراجعات، وبمجلة الغرب الإسلامي والبحر المتوسط، وبمجلة جغرافية المغرب، وموسوعة أونيفيرساليس، وأيضا بعض المتابعات عبر دوريتي مغرب مراكش وإفريقيا روبورت توفي سنة 2005.

غداة استقلال المغرب، كانت النخب القروية توجد في وضعية مزدوجة، وكانت مشاركتها الطويلة الأمد إلى جانب إدارة الحماية قد أفقدتها سمعتها. ولكن، إذا كانت السلطة السياسية لهذه النخب قد تعرضت للتدمير على يد الوطنيين، فإن سلطتها الاقتصادية قد ظلت سليمة معافاة، وسريعا ما أدرك النظام الملكي، في وقت مبكر جدا، بأنه ومن خلال سعيه إلى الاستناد على هذه النخب سيتمكن من أن يتحرر من قبضة الحركة الوطنية. وهكذا فمن خلال تثبيت هذه النخب، فإن النظام قد جعل نفسه في مأمن من مخاطر البلبلة التي يمكن أن تتأتى من خلال مبادرة ما من جهة الطبقات الوسطى الحضرية. إن هذا التحالف من قبل النظام الملكي مع قوى العهد الماضي قد جعلت من تحقيق العصرنة أمرا مستحيلا، ومن هنا، فإنه قد زاد من اتساع التوترات بداخل المجتمع المغربي.



محمد بن الشيخ

محمد بن الشيخ. ولد سنة 1943 وتوفي سنة 2008، درس بكلية الآداب دار المهراز بفاس، حيث حصل على شهادة الحضارة الإسلامية في سنة 1966، وعلى الإجازة في الأدب العربي سنة 1967، وشهادة في فقه اللغة سنة 1970، وعلى دبلوم إعلامي متخصص من مدرسة علوم الإعلام بالرباط سنة 1978. ترجم العديد من الكتب والمقالات في مجالات التربية والسياسة والتاريخ، كما اشتغل مترجما بمجلة «وجهة نظر» لما يزيد على 10 سنوات. قد كان حلمه الأخير قبل رحيله أن يضع هذا الكتاب بين يدي القراء المغاربة.

الثمن: 60 درهما

سلسلة أطروحات وبحوث جامعية

وجهة نظر

2

الفلاح المغربي المدافع عن العرش

ريمي لوفو Rémy Leveau
ترجمة: محمد بن الشيخ
مراجعة: عبد اللطيف حسني

وجهة نظر

المدير المسؤول ورئيس التحرير:
عبد اللطيف حسني

المراسلات:
ص.ب: 2111 حي الرياض - الرباط
الهاتف: 037561225
063707106
e-mail:
abdellatifhousni20@yahoo.fr

• الفلاح المغربي المدافع عن العرش
ريمي لوفو Rémy Leveau
ترجمة: محمد بن الشيخ
• عن مطبوعات المؤسسة الوطنية للعلوم والسياسة بفرنسا- الطبعة الثانية سنة 1985
• التصميم والغلاف: طارق جبريل
• الإيداع القانوني: MO2361/2010
• ردمد: 2028/2842
• السحب: مطبعة النجاح الجديدة
• الناشر: منشورات وجهة نظر
سلسلة أطروحات وبحوث جامعية (2)
• طبع من هذا الكتاب: 6000 نسخة

• الطبعة الأولى 2011

إهداء:

إلى ذكرى جان توشار .

ريمي لوڤو

مقدمة الطبعة الأولى

ألا يعتبر مغرب اليوم على وشك الدخول في زمن التحولات الحاسمة في البنيات الهيكلية؟ ومن هذا المنطلق ألا تمثل الهجرة القروية ، وتضخم المدن الكبرى والمتوسطة ، والساكنة الحضرية ، التي من المنتظر أن تبلغ نسبة 50 % من مجموع السكان بعد بضع سنوات ، بداية القطيعة مع التوازنات التقليدية؟ وبموازاة هذه التحولات الكمية والكيفية للعالم القروي يأتي لينضاف إليها تحويل الجماهير من سكان المدن إلى عمال كادحين ، وهم الذين لا يجدون منفذا ما نحو السياسة إلا عبر سيرورة مغايرة ذات طابع استفتائي .

وحتى هذا الوقت الراهن نجح الملك في التمكن من التحكم في هذا المسار التطوري من خلال عمله بمهارة على تحريك خيوط لعبة سياسية محصورة على النخب الاجتماعية . ولقد استطاع المجتمع المغربي في الماضي أن يعرف كيف يتدبر ، من خلال حس نادر من الاستمرارية ، كل ما يتعلق سواء بدخوله ضمن نظام الحماية ، أو بخروجه من هذا النظام أو سواء بإعادة بنائه لوحدته السياسية ، أو بتصنيعه الحذر . وهكذا فمنذ زمن طويل ساهم استقرار العالم القروي ، ودعم النخب بهذا العالم للنظام الملكي ، في إضفاء التوازن على لعبة سياسية حيث إن التوترات لم تنتف نهائيا من الأجواء . ولربما أن المحاولات الانقلابية العسكرية ، وكذا التوسع السياسي ليمتد نحو ميادين أخرى ، قد ساهما في الحد من دور النخب القروية ، ومع ذلك لا يجب أن نعتقد بأن مجتمعا جماهيريا ما يمكن أن يبني نفسه من دون أن تتوفر له مكانة لائقة به .

وبالنظر إلى أن الطبعة الأولى من كتاب الفلاح المغربي الحامي للعرش قد نفدت ، فقد بدا من المستحسن أن نطرح ، عبر فصل ختامي جديد ، الفرضيات الأساسية التي يمكننا أن نكونها حول دور العالم القروي في النظام السياسي المغربي لسنوات الثمانينات . أما فيما يخص الفصول الأخرى في هذا الكتاب ، فقد ظلت كما هي بدون تغيير . والحق أن الاهتمام الذي ظل العديد من القراء المغاربة يولونه لهذا العمل ، يمثل أكبر تشجيع لإعادة النشر هذه .

وفي الأخير أريد أن أشكر الأصدقاء المغاربة والفرنسيين الذين استقبلوني بعد عودة اتصالي بالمغرب ، وذلك في شهري ماي ويونيو من سنة 1984 ، بحيث عملوا بصبر وأناة على إصلاح بعض النقائص المرتبطة بمعلوماتي حول الموضوع ، كما أجابوا عن كل تساؤلاتي كما قبلوا أن يختبروا فرضياتي المطروحة على ضوء الواقع الملموس .

وإن الفرصة يجب أن لا تفوتني لكي أعبر عن إمتناني الخاص إلى الذين قبلوا إعادة قراءة الصياغات الأولى ونقدها ضمن الفصل الذي أضفته في إطار تحيين هذه الدراسة ، وأخص بالذكر إيف آمير وباتريك وليلى بلاك بلير ، وآلان كليس وجان فرانسوا كليمون ، ولويس جون دوكلو ، وإيدموند المالح ، وبرينو إيتيين ، وجون لوكا ، وميشيل روسي ، ومصطفى السحيمي ، وجان واتربوري ، ووليام زاركمان .

وبطبيعة الحال ، إن علي أن أتحمل المسؤولية لوحدي عن الأخطاء والنقائص الواردة في هذا الكتاب وفي العمل التحييني الذي خضع له .

القسم الأول
إعادة بناء نظام النخب المحلية

الفصل الأول
من الحماية إلى الاستقلال
زوال الأعيان ثم عودتهم إلى الظهور

قد يعترينا العجب عندما نرى ، مع نهاية الحماية ، بأن العالم القروي ، الذي كان في سنة 1956 يمثل نسبة 80 % من مجموع سكان البلاد ، لم يكن يخضع للتدبير آنذاك إلا على يد بضع مئات من الموظفين الفرنسيين المدنيين أو العسكريين ، والذين كانوا موزعين هنا وهناك عبر أرجاء البلاد ، يساعدهم في مهامهم بعض الأعوان المغاربة ، كما يحرسهم بعض من رجال المخازنية القلائل المزودين بأسلحة بالية[1] ، هذا في حين أن الإدارة الفرنسية ، بما فيها من مديريات تقنية كبرى ، ومن مجالس عليا تابعة لمصالحها المتمركزة بالرباط ، كانت توحي للمتتبع بوجود جهاز بيروقراطي يفرض نفسه من خلال أعداد عناصره العاملة ، ومن خلال فعالية موظفيه .

وفي هذا الحين ظل العالم القروي خاضعا ، طيلة قرون عديدة ، للنظام المجبر القائم هنالك من لدن السلطان الإدارية الفرنسية . وكان هناك عدد وافر من العناصر المغربية التي يظهر أن قياداتهم للمجال تكاد تكون منسوخة بشكل تقريبي من النظام القبلي ، يقومون بدور الربط بين الأنشطة التي يقوم بها ضباط الشؤون الأهلية ، وبين المراقبين المدنيين ، إذ أنه بدون دعم من أولئك الأعيان ، وبدون موافقة من السكان ، لن يكون بإمكان الجهاز الإداري إلا أن يظل يدور في الفراغ عبثا . كما أن هؤلاء الأعوان ، فضلا عن ذلك ، يمتازون بكونهم لم يكونوا يكلفون السلطة المركزية شيئا يذكر ، إذ دأبت هذه الأخيرة على تركهم يقتطعون استحقاقاتهم المادية من الضرائب القروية ، مع غضها الطرف عن بعض التجاوزات الابتزازية الإضافية . وهكذا فكلفة هذا الجهاز الإداري الذي إن ممثليه متوفرون على مستوى أصغر أي مجموعة إثنية من أجل الحفاظ على النظام ، ومن أجل التبليغ عن القرارات الصادرة عن ، الإدارة الفرنسية مع العمل على تطبيقها- هي تكلفة إذن على عاتق القطاع الفلاحي التقليدي ، بحيث إن الدولة لا تتولى دفع أي أجور لهم وحسب ، بل وليس عليها أيضا أن تشغل بالها بشؤون بناء المقرات الإدارية ورعايتها ، مادام أن مساكن أولئك الأعوان تقوم ، في نفس الوقت ، مقام تلك المقرات الإدارية . وإننا ، من خلال رسمنا لمخطط حول هذه الوضعية ، يمكن أن نقول إن الإدارة الفرنسية قد ضمنت لنفسها ، والحالة هذه ، مراقبة "المغرب النافع" ، تاركة ، في نفس الآن ، للأعيان المجال لاستغلال العالم القروي التقليدي . وبهذا يبدو أنها كانت تسحب من العاهل أحقيته في أعمال المراقبة ، والظاهر أن هذا الأخير ، كان قد ترك للإدارة الفرنسية ، بمقتضى ما ورد في معاهدة فاس ، مسؤولية القيام بتحديث البلاد . وهذا الشأن نفسه كان ينطبق أيضا على القواد وخلفائهم ، وذلك أنهم لم يكونوا من الناحية القانونية ، إلا بمثابة ممثلين للسلطان عبر أراضي القبائل ، بينما أن أراضي السيبة كانت في الواقع قد خضعت للسلطات العسكرية الفرنسية . وفيما يخص العلاقات التي تربط بعض القواد من الريف ، ومن الجنوب ، مع العرش الشريف هي علاقات كانت على درجة من الضعف . إذ أن الاحتفالات الرسمية التي كانت تعقد للتعبير عن البيعة وتُرْفَقُ بأداء الهدايا ، لم تعد تروق لهؤلاء القواد مطلقا . بيد أن هذه الوضعية ستتعرض للإنحطاط بعد سنة 1945 ، وعندها بات النظام في حالة خطرة ، كما بذل الوطنيون ،

من جهتهم ، كل جهودهم بهدف الاستفادة ما أمكن من استياء العالم القروي التقليدي الذي كان يتحمل مكرها التكلفة الغالية التي ترتكز عليها إدارة الأعيان .

وفي هذا الوقت بالذات فكرت الحماية في ربط بعض التحالفات التي من شأنها أن تضمن لها شرعية جديدة . وهكذا فبدلا من أن تحصل هذه الأخيرة على سلطتها بناء على تفويض من السلطان ، فقد بادرت إلى التشجيع على إنشاء نظام للمجالس المحلية المنتخبة التي من شأنها أن توفر لها شرعية ديمقراطية على أرض الواقع . ويبدو أن هذا النظام لا يجب ، حسب المفروض فيه ، أن يمثل خطرا ما على الإدارة الفرنسية ، كما يمكنه ، عند الاقتضاء ، أن يستعمل ضد القصر ، وضد البورجوزاية الوطنية ، إلا أن تسارع الأزمة التي اندلعت بين القصر وبين الحماية قد وقفت حجر عثرة أمام المضي قدما في مخطط كان تنفيذه يتطلب بعض الوقت ، كما كان يفترض تفكيك نظام الأعيان في حد ذاته . والظاهر أن العكس هو الذي حصل على أرض الواقع في سنة 1953 ، وذلك عندما قررت الحماية عزل محمد V ، بإشراكها للباشوات والقواد في هذا الأمر . وهكذا تجاوزت إواليات العلاقات ، فيما بين الإدارة الفرنسية وبين الأعيان ، مستوى العلاقات البسيطة فيما يتعلق بالخضوع إليها من جانبهم ، ويتعلق الأمر ، والحالة هذه ، بنوع من التضامن فيما يخص شأن مراقبة العالم القروي ، وذلك ضدا في القصر وفي الوطنيين الذين كانوا يبحثون عن خراب النظام ، وإذا كان الأعيان يعتبرون هم المستغلين للعالم القروي ، فهم أيضا يعتبرون مستغَلين (بفتح الغين) من قبل القصر ، بحيث يبدو أن طرق العمل في هذا الجانب ، تكاد تكون هي نفسها لدى الأعيان الذين كانوا يخشون ، هم أيضا من أطماع البورجوازية الوطنية . وعلى كل حال إن التحفظات إزاء العالم الحضري للوطنية عبر بلاد السيبة قد ظلت تتسم بالتوسع شأنها في ذلك شأن الاعتقاد الذي كان شائعا حول قوة الحماية وصمودها .

إن الاستقلال ، بالنسبة للجهاز الإداري للعاصمة ، لا يعني في أكثر الأحيان ، إلا نقلا للودائع لصالح البورجوازية المغربية . أي أن المسألة تتعقد بالنسبة للعالم القروي . ولقد كانت الحماية قد رغبت فعلا في أن تجعل السلطان يكفل ، بعد عودته من منفاه ، الشبكة القديمة للقواد الذين سبق أن نادوا بعزله عن العرش . غير أن الملك ، وبعد أن تردد طويلا في قبول هذا الأمر ، رفض أن يجازف بنفسه باتخاذ أي موقف مع الأعيان القدماء . ويبدو أن الملك في قرارة نفسه ، كان على وعي تام ، مع ذلك ، بكنه الأمور ، بحيث كان يرى بأن أي مسؤول قد يعقد تحالفا جديدا مع العالم القروي ، إنما سيضمن لنفسه السيطرة على النظام السياسي المغربي في شموليته . وبناء عليه تغاضى السلطان عن تقويض السلطة السياسية لدى الاعيان ، إلا أنه كَبَحَ كل ما من شأنه أن ينال من وضعياتهم الاقتصادية ، وكذا كل ما يمكن أن يبدو وكأنه أمر يعبر عن بدايات طلائعية ما لبعض الإصلاحات الأوسع في البنيات الهيكلية . وهكذا ، منذ البداية ، وضع القصر حاجزا أمام الجهود التي كانت تبذل من قبل الحزب الوطني في سبيل تأمين مراقبة العالم القروي ، وذلك عن طريق شبكة جامعة بين الحزب وبين الإدارة . ثم ، واستثمارا لبعض التجمعات المحلية التي جرى تنظيمها مع نهاية الحماية ، قد وجد القصر وسيلة ، من وراء ذلك ، لإدخال بعض التعديلات المناسبة على نظام النخب المحلية . بيد أنه قد ترك الباب مفتوحا ، على الرغم من التصريحات الرسمية ، لإقامة إطار إقليمي يصون التحالفات الإثنية التي كان النظام القديم يرتكز عليها . ثم جاء نظام الاقتراع الفردي لينضاف إلى التقطيع الإقليمي ، وذلك في سبيل الدفع إلى إبراز طبقة من المنتخبين لا تكون متورطة في القطيعة مع الماضي .

ووعيا من العاهل بحقيقة أن من شأن الاقتراع العام أن يحدث على أرض الواقع شرعية جديدة يمكن أن تكون لها قيمتها التنافسية بقوة الأشياء ، وذلك في حالة ما إذا حاول حزب وحيد ما ، أو ذو أغلبية ساحقة ، أن يتخذ من نتائج الانتخابات مطية للوقوف ضد الأسرة الحاكمة ، وعيا منه بذلك كان الملك يريد أن يجرد نتائج الانتخابات من طابعها السياسي ، ثم يحصر المنتخبين (بفتح الخاء) في الصعيد المحلي ، بحيث يجعل منهم بالتالي مجرد ركائز أدواتية في خدمة النشاط الإداري ، والظاهر أنه لم ينجح تماما فيما يخص هذه النقطة .

وبالنظر إلى حرمان المستشارين الجماعيين من امتلاك أية سلطات للتدبير والتسيير ، فإنهم سيكونون بالرغم من ذلك ، بمثابة الممثلين الوحيدين الذين أنتجوا من خلال نظام للاقتراع العام في إطار النظام السياسي القائم . وسينزعون ، بناء على ذلك ، إلى إبداء رفضهم للبقاء محصورين في إطار الحيز الضيق الذي وضع خصيصا لهم ، ومن ثمة سيطالبون باختصاصات تكاد تكون عامة على المستوى المحلي ، وهكذا سرعان ما ستحاول الأحزاب والإدارة أيضا أن تستقطب أصحاب هذه التوجهات بهدف استمالة هؤلاء الموجهين للشرعية الشعبية الذين يشكلون زمرة المنتخبين ، ثم بدا وكأن هناك مسارا تطوريا ما ، غير خاضع للضبط والسيطرة ، بحيث لا يستبعد أن يكون حاملا للتهديد بالنسبة للنظام السياسي . ولقد عملت الأسرة المالكة على توجيه هذه الميول بطريقتين اثنتين ، ففي أول الأمر ستعمل على إنشاء شبكة إدارية تتكون من الوجهاء المحليين بحيث تكون مكملة لشبكة المنتخبين ، وهي شبكة مشكلة جزئيا بطريقة وظائفية حتى تكون أسهل من حيث التحكم فيها ، وحتى لا تتورط في تناقض مع الإيديولوجية التحديثية التي يتبعها النظام ، وفيما يخص تمويل هذه الشبكة ، فإنه سيكون مضمونا في الواقع عبر بعض الطرق التطبيقية التي لا تختلف مطلقا عن تلك التي كانت مطبقة في أيام الحماية ، اللهم من حيث الشكل ليس إلا . بمعنى أنه عندما سيأخذ المنتخبون ، الذين حظوا بالثقة على إثر الاقتراع العام ، أمكنتهم المعينة لهم ، سيكون الشيوخ والمقدمون قد احتلوا مواضعهم الخاصة لهم في الساحة بشكل مسبق ، إذ سيستقون سلطاتهم انطلاقا من القرار الإداري الملطف بعض الشيء من خلال ربطه بضرورة الموافقة غير الرسمية من لدن الجماعات القاعدية . وحري بالإشارة إلى أن تعيين هؤلاء الشيوخ والمقدمين يبقى متوقفا على هذه الموافقة الأخيرة من أجل ممارسة العديد من المهام المنوطة بهم ، وذلك منذ تعويض القواد التقليديين بالموظفين ، بحيث بات الشيوخ والمقدمون ذوي مكانة ضرورية بالنسبة للإدارات المحلية أكثر مما كان عليه الأمر في أيام الحماية .

غير أن القواد الجدد ، ومن خلال توفرهم أيضا على منتخبين من نفس الطبقة الاجتماعية عاملين إلى جانبهم ، قد أصبح بإمكانهم أن يفتحوا المجال لعدة أبواب للمنافسة بحيث لا يبقون متعلقين بالوسطاء الآخرين إلا بشكل أقل مثلما كان يحدث للإدارة الفرنسية . وبشكل عام ، يمكننا أن نعتبر بأن القصر قد أعاد بلورة نظام من التحالفات مع النخب المحلية التي تؤيده وتقف إلى جانبه في وجه الضغوط التي قد تصدر عن الأنتلجنتسيا (الطبقة المثقفة) ، وعن البورجوازية الحضرية والبروليتاريا . وهكذا إن ضبط العالم القروي والتحكم فيه هو إذن بمثابة عامل للاستقرار السياسي لا تخفى أهميته ، ولقد استفاد منه الحسن الثاني من أجل أن يعطي للنظام الملكي الحاكم الشرعية الجديدة القائمة على الاستفتاء الشعبي . وذلك من خلال عمله على تحقيق المصادقة على الدستور في 7 من دجنبر 1962 . هذا في حين أنه لم ينجح من خلال إتباع

نفس هذه الوسيلة في محاولة منه لضمان أغلبية حكومية تستجيب لتطلعاته .

ومن هنا فإن انهيار تحالفات النظام الملكي سيوقف أيضا أية محاولة للتحديث المنتظر بالعالم القروي الذي يتم عبر إصلاح للبنيات ، ثم إن النخب المحلية التقليدية التي تنتمي إليها الأغلبية الكلية تقريبا من صغار الإداريين المحليين ، ومن المنتخبين ، هي نخب تتسم بحساسيتها الدقيقة إزاء كل الإجراءات المرتبطة بنظام العقارات الأرضية . مع العلم أن هذه النخب قد كانت دائما متوقفة على المساعدة من لدن البيروقراطية المخزنية من أجل تدعيم عمليات الاستحواذ على العقارات ، تلك العمليات التي كانت تعتبر حينذاك ما تزال بمثابة السلوكات العرضية ، بحيث إن القبائل كانت ستبادر ، في حالة تعميمها على نطاق واسع ، إلى الاحتجاج ، لا سيما وأن المساعي نحو تطبيق الزراعات المكثفة التي تتوقف بالضرورة على مبدأ التوزيع الجديد للأراضي ، كانت بمثابة محاولات تثير مخاوف تلك القبائل ، وبالمقابل ، ستكون تلك النخب ميالة أكثر لتقبل القيام بعمليات تحديثية ، من شأنها أن تجعلها تتخلص ، بواسطة الهجرة نحو المدن ، أو نحو الخارج ، من الفائض البشري الذي يتهددها به مد السكان القرويين . وهذا بينما أن السلطة ليست متيقنة بما يكفي من نفسها لكي تتقبل هذا المسار التطوري . والظاهر أنها تفضل الاعتماد على طرق تكاد ترتكز بصفة كلية على العمالة المأجورة من قبل الإنعاش الوطني ، وهي طرق تتيح الإمكانية للإبقاء على أغلبية الساكنة بالقطاع القروي التقليدي لأطول مدة ممكنة .

وفيما يخص هذه السياسة ، فقد كانت ترتكز ، في جزء منها ، على المساعدة الخارجية التي كانت تتولى ، في نفس الآن ، تمويل قسم من تكلفة الشبكة الإدارية المحلية ، وتتولى أيضا المساعدة على الإبقاء على قسط من الفائض من السكان بالبادية . ويمكن القول إن النظام الملكي قد جعل من المساعدة الخارجية ، وخصوصا الأوروبية منها ، عنصرا مهما في نطاق استراتيجيته الخاصة بالنخب المحلية . وفي هذا الإطار كانت البورجوازية الزراعية العصرية تمثل الجهة الأكثر اهتماما بالأبعاد الكامنة من وراء الشراكة مع السوق المشتركة التي تفتح أمامها المجال لتسويق الحوامض والخمور والأرز ، إلخ . إلا أن مخططات العاهل لم تستطع أن تتحقق على أرض الوقع بشكل تام فيما يتعلق بهذا الجانب ، إذ يبدو أن إخفاقاته النسبية في جهوده للدمقرطة السياسة ، قد أدت ، في بداية الأمر ، إلى استبعاد المساعدات الموجهة إلى عصرنة النظام الزراعي بالمغرب . وهكذا كان هذا الإخفاق ، في الحصول على مساعدة خارجية مهمة ، ذا أثر فعال في كبح محاولات التحديث للنظام السياسي وللبنيات الخاصة بالعالم القروي ، والتي كان النظام الملكي الحاكم عازما ، منذ المنطلق ، على مباشرة العمل فيها . وبناء عليه ، فإن الخط التطوري ، الذي سارت على خطاه الوضعية العامة بالبلاد ، سرعان ما جعل النظام يتخوف من أن يخسر دعم النخب المحلية ، وذلك في وقت كان فيه النظام مازال لم يتمكن من استقطاب طبقات اجتماعية أخرى التي كان من الممكن أن تنضم هي أيضا إلى الاستفادة من هذه الإصلاحات ، إنما دون أن ترتاح وهي ترى النظام الملكي يواكب إستمراره في القيام بدور فعال في هذا الشأن . وحري بالتنويه إلى أن تحقيق النجاح في تحقيق العصرنة كان سيؤدي بتلك الجهات إلى الحد من دور النظام الملكي بحيث لا تصبح الملكية إلا بمثابة رمز للشرعية وللوحدة ، إنما كان الحسن الثاني غير ذي استعداد على الرضوخ لهذا الأمر . بل إنه ، فضلا عن هذا ، كان ينتابه التخوف من أن يرى الملكية تنجر انجرارا نحو العزلة بحيث تصبح عرضة لأن تجرفها معها الاندفاعات القوية المرتبطة بالإصلاحات الأولى

باعتبار أنها ، أي الملكية ، قد ظلت لزمن طويل في تلاحم مع مؤسسات الماضي .

ولقد كان من شأن هذه التخوفات أن أسهمت في التسريع ببروز الظواهر المحافظة والجمودية في سياسته ، وذلك تخوفا منه ، على المدى المتوسط ، من أي مخاطر لانفجارات أخرى يمكن أن تترتب عن بعض الصراعات الاجتماعية التي لاتزال لم تعرف الحل بعد . غير أن الحسن الثاني سيفضل ، شأنه في ذلك شأن الحماية إبان الأزمات ، عندما كانت تسارع إلى التوجه نحو الأعيان التقلديين ، من خلال ذلك التوجه أن يحافظ لنفسه على دعم النخب المحلية الذين يمكن أن يضمنوا له هدوء العالم القروي ، ومن هنا فإنه لم يستمر في تطبيق سياسية تحديثية ما من شأنها أن تتسبب في نفور تلك النخب المحلية منه حقا . إن ضبط العالم القروي كان بمثابة مجال من جملة المجالات التي يمكن للحماية أن تبرز فيها بدون منازع –وذلك حسب المنطق نفسه الكامن في نظام هذه الحماية– بحيث أنها قد توفقت بوسائل محدودة بقدر كبير في إحراز النجاح . وفي هذا السياق كانت "السياسة الأهلية"[3] تعتبر بمثابة نقاط إرتكاز تتأسس عليها عديد من التطبيقات التي سبق وأن أثبتت فعاليتها في إبان العمل على تهدئة البلاد . وبدلا من التورط في عدة عمليات عسكرية مكلفة ، كانت الحماية ، في هذا الصدد ، تبذل قصارى جهودها في الحد ما أمكن من أوجه المعارضات والاعتراضات بالاعتماد على معرفة شبه سوسيولوجية للقبائل القروية ، مع العمل في نفس الوقت على عزل التجمعات المعادية لها ثم مواجهتها بتعاون مع التجمعات التقليدية الأخرى المتنافسة معها . وفي هذا السياق كان من اللازم أن تكون التدخلات العسكرية محدودة إلى أدنى قدر ممكن ، بحيث لم يكن مسطرا لهذه التدخلات بشكل مطلق هدف التدمير الكلي للعدو ، بقدر ما كان ذلك الهدف إنما يكمن في استفادة هذا الأخير إلى جانبها . وبصفة عامة ، إن قواد الحرب الذين قلدهم السكان المسؤولية في مقاومة الاختراقات الفرنسية ، والذين كانوا يحملون صفة قائد أو أمغار ، كانوا ينتهون في آخر المطاف إلى التفاهم مع الفرنسيين ، وذلك بعد بعض مواجهات تكشف عن مدى قوة هذا الجانب أو ذاك ، ثم وعلى ضوء هذه الأحداث ، كان أولئك القواد يجنحون إلى التحالف . وكان أحد الشروط التي يطرحونها مقابل الاستسلام أن يتم الاحتفاظ بهم ضمن القيادة العسكرية التابعة للقبيلة تحت إسم السلطان الذي كان الفرنسيون يتحركون هناك بأمر منه .

وهكذا بهذه الطريقة تم التوصل بالمغرب ، أيام الحماية ، إلى ضمان استمرارية النخب المحلية القديمة ، وبالنسبة للمثال الأكثر شهرة في هذا الإطار ، فهو يمكن أن يطرح نفسه على يد موحى أو حمو القائد الزياني الذي لا يقهر ، والذي إن أولاده المنضوين إلى الفرنسيين قد تم الإقرار بهم أعضاء في قيادة القبيلة[4] ، بينما كان هو ما يزال مستمرا في القتال ضد الفرنسيين عبر الجبال ، مع الإشارة في هذا الصدد إلى أن النخب التي كان العالم القروي قد كونها بهدف مقاومة التوغل الفرنسي ، قد تم الاحتفاظ بها في السلطة في إطار أجواء التهدئة ، ثم بدا وكأن كل طرف قد إنتفع من هذه الوضعية . وكان الفرنسيون قد عملوا على الإنعام بالولاية القيادية على أحد الوجهاء الذين كانوا على علم بمدى نفوذه بداخل الوسط المحيط الأصلي الذي ينتمي إليه ، وذلك بالنظر إلى أن الساكنة هناك كانت تفضل أن تخضع لقائد ما سبق لها أن عينته من أجل الدفاع عن وجودها وعن حريتها ، بدلا من أن تجد نفسها مرغمة على تقبل كائن ما مفروض عليها من لدن المنتصر الأجنبي .

ثم أصبح القواد الجدد يجدون أنفسهم ، في مقابل إمتثالهم ، مدفوعين إلى تقبل "سلطة تكاد تكون

تقديرية يمتد تأثيرها إلى الأشخاص وإلى الأملاك التي في حوزة مرؤوسيهم"[5] . وهكذا فطيلة مدة الحماية ، سيعمل هؤلاء الأعيان على الاستفادة ما أمكن من السلطة التي يضمنها لهم الجهاز الأجنبي الحاكم . وذلك من أجل توطيد الأسس العقارية المترتبة عن سلطاتهم ، ومن ثمة يتحولون ، بشكل تدريجي ، من قواد للحرب إلى كبار الملاكين . هذا بينما أن الإدارة الفرنسية كانت تهيئ لهم ، علاوة على استعمال القوة لصالحهم عند الاقتضاء ، المساعدة من جهازها القضائي . أي أن إجراءات التسجيل العقاري كانت تتيح لهم الإمكانيات لكي يهبوا لأنفسهم الملكية التامة لمساحات تختلف من حيث أحجامها من جملة الأراضي التي كانت الجماعة قد خولتها إليهم لاستغلالها بصفتهم رؤساء مؤقتين يمكن عزلهم يوما ما[6] . ومن المعلوم في المغرب القديم أن السلطان أو القبائل كانوا يتكلفون ، بشكل دوري ، بتتريك الثروات الخاصة للأشخاص الذين نجحوا ، بفضل سلطتهم ، في مراكمة الثروات . إلا أن الوجود الفرنسي قد أوقف إوالية إعادة التوزيع هذه ، بحيث جعل من النخب القروية قادرة على ضمان مصيرها . والظاهر أن هذا النظام نفسه يتكرر ويعيد نفسه على مستوى المساعدين المحليين للقواد ، ونعني بذلك الشيوخ والمقدمين الذين ينوبون في تطبيق سلطتهم عبر الفخذات القبائلية والدواوير . وإذا كانت إمكانية تكوين الإقطاعات الخاصة بهم تعتبر نادرة بالنسبة إليهم ، فإن علاقاتهم مع السلطة كانت تسمح لهم ، بشكل رسمي ، باستخلاص أجورهم من مرؤوسيهم التابعين لهم .

وفي هذا السياق دائما نجد جوليان كولو Couleau يصف هكذا في كتابه : "الطبقة الفلاحية المغربية"[7] ، نظام النخب المحلية في أيام الحماية :

«في فترة الحماية ، عندما كانت الأمور كما لو أن القائد المحلي إنما يستمد ولايته الرسمية من عند الدولة ، مع كامل الأداة القانونية التي يتضمنها هذا الإجراء ، فإن هذا الأمر بالنسبة للجماعة Jemâa يعني أن ساعة الإحالة على التقاعد قد حلت ، ومنذ الآن لم يعد لرئيس الجماعة ، والحالة هذه ، أي ثقل يذكر . وهكذا في هذه الفترة ، وعلى امتداد مغرب السهول بالخصوص ، هناك حيث تعرضت لأفدح الأضرار ، لم يعد هناك أبدا أي فلاح قد يسأل عن أحوال القواد الجدد والقواد والشيوخ والمقدمين ، إلا وأجابك الأول عن واقع أنهم "يأكلون" حقوق مواطنيهم ، على اختلاف ما بين هذا أو ذاك . أكيد أن هناك بعض المبالغة في هذا ، كما أنه في كثير من الأحيان كانت الروايات تتحدث أيضا عن بعض الأشخاص الذين يتحلون بنزاهة نموذجية . وبالنظر إلى الأشياء اليوم من بعيد ، مع مرور الزمن ، سنجد من بين المترشحين المقترحين من لدن الجماعات (جمع Jemâa) ، لابد وأن تكون حصيلة الحسنات تفوق بكثير مقابلاتها من المساوئ . ومن هنا كانت الايجابيات من المحاسن تنبني على أن يكون "الرؤساء" يمثلون يدا واحدة مع مرؤوسيهم ، وباعتبارهم مندمجين إلى حد بعيد مع قبائلهم ، فإنهم ، من هذا المنطلق سيطلعون جيدا على مشاكل تلك القبائل . ثم إنهم كانوا ، بقوة الأشياء ، ملزمين بالضرورة على الحد من تمادي أطماعهم ، حتى لا يدعوا القبائل أبدا تعاني من نزيف دمائها ، أي أنهم لا يمكن أن يحطموا بأيديهم السقف الذي يستظلون بظله" .

لقد كان هذا النظام يتيح للإدارة الفرنسية أن تحكم البلاد مقابل تكلفة قليلة . وكان بإمكان الحماية ، والحالة هذه ، أن تعالج التناقض الكامن في حاجتها إلى جهاز إداري ذي مرونة خاصة لضبط بلد ممتد الأرجاء وصعب المراس ، وفي استحالة تمويل قطاع الأجور الخاصة بجهاز إداري منتشر في كل مكان عبر

جهات البلاد . وكما هو معلوم ، فقد اصطدمت سلطات السلاطين الإصلاحيين ، مع نهاية القرن التاسع عشر (XIX) بهذا العائق بالذات [8] ، بحيث حسب ما يبدو ، أنهم قد وجدوا له حلا يقوم على الترخيص للأعوان بأن يستخلصوا أجورهم من لدن السكان ، أي ان الحماية هنا إنما اقتصرت على إحياء هذا النظام القديم ، بعد أن عملت على عقلنته ، والحق أن هذا التطبيق قد عاد عليها بفائدة كفتها شر تعريض توازن النظام الاستعماري للخطر .

نعم ، إن هذه الوضعية كانت توفر للحماية فوائد أخرى . ذلك أن القوة الاستعمارية كانت توحي ، من خلال صنيعها ذاك ، بأنها إنما تحترم بعض سلوكات الحكم بالبلاد ، من منطلق أنها إرث موروث عن النظام القديم ، وذلك بالرغم من أنها لا تستطيع الموافقة على تلك السلوكات انطلاقا من المنطق الخاص الذي ينبني عليه تنظيمها هي بالذات ، إلا أنها كانت ، في واقع الأمر ، تستسيغ في قرارة نفسها سرا فعالية تلك السلوكات . ولقد بدا وكأنها كانت تجد بسهولة المبررات لإراحة ضميرها ، وتبرر بالتالي تصرفها بدعوى ضرورة الحد من تجاوزات النخب المغربية المحلية .

كما أن الإدارة الفرنسية قد كانت إنما تفرز على أرض الواقع تنافسا عرضيا فيما بين النخب المحلية ، الموضوعة تحت مراقبتها ، وبين سلطة الملك ، الذي كان من جهته ، يستفيد ، في درجة ثانية ، من هذا النظام القائم على الإخلال بالواجب من لدن الحماية بشكل لا يخلو من قسوة أحيانا .

ومن هنا كان يمكن لإدارة الحماية أن تعيش على أسطورة المراقبة الممارسة من قبل العناصر الفرنسية -المدنية والعسكرية- على الإداريين المغاربة . وانطلاقا من الواقع ، فقد كان القواد يتولون ، في نفس الحين ، تمثيلية السكان ، وكذا تطبيق القرارات الصادرة عن السلطات الفرنسية المسؤولة ، وخلال ذلك ، كانت سلطة المسؤولين الإداريين المغاربة تمارس نفسها بشكل يومي بإسهام من بعض المجالس المصغرة المكونة من صغار الأعيان ، أي من تلك الجماعات (Jemâas) التي تندرج تدخلاتها إما في إطار مؤسساتي ، أو إما غير رسمي (عبر متابعة الممتلكات الجماعية ، وتحصيل ضريبة الترتيب ، أو القيام بعمليات مختلفة تدخل في إطار توزيع المحاصيل أو تحصيلها) .

وحسب ما يبدو ، فهذا النظام يتوافق مع ما يعرف بـ"حكومة الرجال" (Gouvernement des hommes) ، مادام أن القواد كانوا يتبوأون ، في أعين مرؤوسيهم ، مكانة لها هيبتها تعود بالأساس إلى مكاناتهم القديمة ، وكذا إلى النفوذ الذي تتمتع به أوساطهم العائلية [9] ، أو إلى طريقة ممارساتهم لسلطاتهم القانونية بأساليب لا تخلو من بعض الشدة .

وإذا كان هذا النظام يفرز عدة فوائد ، فإنه ، مع ذلك ، لا يمكن أن يظل على نفس الحالة إلى ما لانهاية ، أي على ذلك الشكل الذي اتخذه منذ السنوات الأولى للحماية . وذلك أن إنشاء النظام الجديد للملكية الأراضي الزراعية الواسعة من لدن النخب المحلية كان بمثابة صنيع قد جر معه عددا من التوترات عبر الوسط القروي . والأصل في هذه التوترات ، أن القبائل عندما كانت الأراضي متوفرة بين أيديها بكثرة ، لم تكن لتشغل نفسها بموضوع احتكار الأراضي من قبل الأعيان ، هؤلاء الذين كانوا لاينسون أن يتركوا ، في مقابل استغلالهم ، بعض الأراضي الزراعية ، أو الأراضي المعدة للمرور ، لفائدة المجموعة السكانية بما فيه الكفاية ، إلا أنه ، وبقدر ما أصبحت أعداد السكان تتزايد ، بقدر ما بات الوعي الجماعي بضرر الاحتكار يتنامى بشكل

أكثر قوة . وبناء عليه اتسم رد الفعل بقدر كبير من الشدة ، خصوصا وأن الحماية ، من جهتها ، قد اختصت نفسها ، وفي نفس هذه الفترة ، بأكثر من مليون هكتار من أجود الأراضي ، وأن الجهاز الإداري التابع لهذه الأخيرة قد بذل قصارى جهوده من أجل تمرير مئات الآلاف من الهكتارات من ضمن أراضي الجموع ، كأراضي الكيش ، والأراضي الغابوية ، بهدف جعلها تحت مراقبته . وكل هذا بينما أن القبائل لم يسبق قط لها أن تضايقت من تطبيق أي قانون يتصف بالمدونة في هذا الصدد بشكل أوسع ، بحيث يكون قانونا يحرص أكثر على استغلال تلك الأراضي بدلا من امتلاكها . إنما يبدو أن الضغط الديمغرافي ، وكذا العمل على التنقيص من مساحات الأراضي المهيأة قد كان من شأنها أن ساهما في جعل تمويل هذا النظام الإداري ، الموكول إلى النخب المحلية ، أكثر تكلفة على كاهل العالم القروي .

ثم إن الضريبة القروية ، وضريبة الترتيب ، أي تلك الضرائب التي تستخدم بمثابة ركائز التي تستند عليها الاقتطاعات السنوية المخصصة للقواد وأعوانهم ، كانت تثقل كاهل المزارعين المغاربة أكثر مما هو الشأن بالنسبة للأوروبيين[10] وذلك في وقت كان فيه الإنتاج الزراعي بعيدا عن أن يطرأ عليه بعض التحسن بالوسط القروي التقليدي . إذ أن الأربعة ملايين من الهكتارات المزروعة من لدن الفلاحين المغاربة كانت لا تنتج ، على مر السنين ، إلا النصف ، أو الثلث من المحاصيل التي كانت تنتجها الأراضي التي يحوزها المعمرون . وهي وضعية كانت على وشك أن تؤدي إلى انهيار النظام الإداري المحلي ، في نفس الآن مع النظام الإنتاجي التقليدي .

وهكذا ، فعلى المدى القصير ، كان بعض السوسيولوجيين من ذوي الإطلاع ، ومن المقربين من مراكز القرار بمؤسسة الحماية ، من قبيل روبير مونتاني R. Montagne ، على وعي تام بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البلاد ، من مثل ذلك الخطر الكامن في تدفق اليد العاملة على المدن الساحلية ، بالرغم من استحالة إدماجها هناك ، وذلك في حالة ما إذا عرف العالم القروي تفككا سريعا[11] . ومن هنا كانت العواقب السياسية ، التي يمكن أن تمس بالوسط الحضري من جراء هذا ، تبعث على التخوف أكثر من تلك العواقب التي يمكن أن تمس بالبوادي .

وغداة الحرب العالمية الثانية جرى التفكير في وضع مخطط لسياسة جديدة ، ثم بوشر العمل في تطبيقه ، وهي سياسة كانت تهدف ، من جهة ، إلى تحديث النظام الإداري القديم الذي كان يتمحور حول النخب المحلية ، وذلك في محاولة لموازنته من خلال تأسيس المجالس المنتخبة ، بينما تهدف ، من جهة أخرى ، إلى تغيير العالم القروي التقليدي من أجل جره نحو الإندماج عبر مسارات الإنتاج . ويبدو أن هذه الإصلاحات ، التي كانت تتوخى إعادة النظر في شمولية العلاقات التي تأسست منذ بداية الحماية بين المؤسسة الإدارية الفرنسية وبين النخب المغربية المحلية وبين الحماية ، وذلك باعتبار هذه الجهات جميعها هي السبب الكامن وراء كل ما حصل ، نعم يبدو أن هذه الإصلاحات لم تنجح في أن تحقق مراميها بحيث تصل إلى منتهاها . إلا أن المشكل الحقيقي سرعان ما سيفرض نفسه عبر عدة ملامح متشابهة الأبعاد ، وذلك في الأيام الأولى بعد الاستقلال ومن هناك يمكن القول إن إخفاق المحاولات التحديثية المتزامنة مع نهاية الحماية تتيح للدارس الفرصة بشكل أحسن من أجل موضعة المعطيات ذات العلاقة بمشكل النخب المحلية آنذاك . وهكذا فالحماية لم تنجح إطلاقا ، وإلى أن زالت من الوجود ، في معالجة المشكل المرتبط بتنظيم المجالس

المنتخبة والاستشارية ، التي تتمتع بصفة الشخصية المعنوية الاعتبارية ، كما تتمتع بالاستقلالية المالية . ومنذ الإعلان عن ظهير 1951[12] ، كان هناك بالتأكيد توسيع لصلاحيات الجماعات الإدارية (Jemâas) ، إنما مع بعض التخوف الذي لا يمت بصلة ما للمجتمع التقليدي ، من عدم النجاح في المزج بين هذه المجالس وبين النظم الاستشارية الأخرى للأعيان ، وذلك من قبيل جماعات المحافظات المحلية ، أو الشركات الأهلية التعاونية[13] . وكانت الإدارة ، في هذا الإطار تسهر على الحفاظ على سلطة القواد ، من خلال عملها على تأسيس بعض التجمعات المحدودة التي تتناسب مع أي فخدة ما في قبيلة ما ، إنما في غالبية الأحيان بدون موارد خاصة بها . ومن أجل تزويد هذه الأنظمة بوسائل الحياة ، كان الاعتماد يرتكز على المراقبين المدنيين ، وفيما يخص الشيخ ، ذلك العون التابع للقائد ، فهو مكلف ، في كل هذا ، برئاسة الجماعة وبتنشيط مداولاتها . وفي الواقع ، أن القواد ، وخصوصا الأقوياء منهم ، سيعملون على عرقلة أية عملية لوضع اللبنات الأولى لأي إصلاح ، وذلك تخوفا منهم من أن تغدو سلطاتهم عرضة للمنازعة .

وفي آن واحد برز الإحساس بالحاجة إلى إشراك ممثلي السكان في مهام النهوض بالبوادي وتجهيزها ، وهي المشاريع الموجهة إلى التحكم في تأثيرات التزايد الديمغرافي المنذر بأوخم العواقب . ومع ذلك ، فهناك دراسة[14] جرى إنجازها من قبل مجموعة من ضباط الشؤون الأهلية ، بتأطير من الجنرال بويير دولاترو Boyer de latour الكاتب العام للشؤون السياسية والعسكرية في نفس الإبان الذي جرى فيه استبدال الجنرال جوان ، بحيث سيحل محله الجنرال كيوم ، دراسة تبين مدى تخوف تلك المصالح مما كانت تعتبره يمثل الطابع المحافظ لدى الحماية . وفي هذا الصدد تساءل أصحاب الدراسة حول مستقبل الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية قائلين : "عندما ينطق الواحد منا بكلمة حيازة أو تملك ، فهو يفترض وجود قوة ما . وفرنسا لا يمكنها أن تحافظ على ممتلكاتها الخارجية ، إلا بقدر ما تستطيع أن تجد لديها هي بالذات ، أو لدى الآخرين ، رصيدا متمما من القوة ، أي ذلك الرصيد الذي يبدو أنها تفتقر إليه في هذه الساعة . ولا غرو انها يمكن أن تعثر على هذه القوة ضمن كينونتها هي بالذات ، من خلال وقوفها بعزم وإصرار عند حدود قدراتها ، يعني أن تعمل على الحد من مسؤولياتها الخارجية على قدر ما لها من قوة . وهذه القوة ستجدها على الصعيد الخارجي بالعمل على ربط مصيرها بمصير قوة خارجية ما أخرى : من مثل القوة الروسية أو الأمريكية أو الأوروبية"[15] .

ومما يبدو أن أصحاب هذا التقرير يفترضون ، بدون أن يتركوا الانطباع بأنهم يؤمنون بكون الاختيارات الفرنسية قد تبلورت لصالح أحد الحلول الأوروبية ، وبأنهم من خلال هذا المنظور بالذات ، كانوا يحددون مستقبل الحماية بهذا البلد ، إذ أنهم كانوا منشغلي البال ، حسب ما يتجلى ، بالموضوع الذي يخص تطور الجماعات الجماهيرية المغربية ، وفي نفس الحين بمسألة تصلب الردود الفرنسية إزاء التحولات التي طرأت على المجتمع المغربي . وهذا بينما أن الجميع كان يقر ، في ذلك الوقت ، بأن العلاقات بين الحماية والقصر لم تبق أبدا على نفس الوتيرة التي كانت عليها في أيام الماريشال ليوطي ، غير أن هناك من ظل يحتفظ لنفسه ، ولزمن طويل ، برؤية مثالية للعلاقات بين الأعيان وبين مؤسسة الحماية . وهكذا ، فهذا التقرير يمتاز ، فيما يخص هذه النقطة بانتقاد قوي جدا لسياسة الحماية ، وذلك في نفس الحين الذي عملت فيه مؤسسة الحماية هذه ، أيضا قبل ذلك بشهور قليلة ، على تجنيد الأعيان في محاولة كان من شأنها أن تؤدي إلى عزل محمدV . «وفي الأصل يتعلق الأمر ببعض القواد والشيوخ المنتقين بشكل جيد ، والذين تتكون الأغلبية

منهم من قدماء رؤساء القبائل من الأتباع والمناصرين ، وبالإضافة إلى هذا ، كانت هناك أيضا العلاقات الشخصية التي تأسست على ذلك المبدأ المزدوج القائم على الثقة المتبادلة وعلى عامل السلطة التي كان يرتبط بها الأعيان مع الضباط المسؤولين عنهم ، أولئك الضباط الذين هم في حد ذاتهم صناع المهادنة الذين ييسرون بقدر كبير من خلال سلوكهم ذاك ، الجانب الفعلي في تطبيق عملية المراقبة ، والحق أن العلاقات من هذا النوع لم يعد لها وجود"[16] .

والظاهر أن الضباط الشبان لم يعد لهم نفس الثقل الذي كان يتمتع به الضباط السابقون ، في تعاملهم مع قدماء القواد الذين كانت الحماية تلتمس لديهم الحصول على الدعم السياسي ضدا في الوطنيين وفي القصر . ومن هنا ابتدأ التراخي يعتري عمليات المراقبة ، بحيث غدا المجال مفتوحا أمام تعدد أوجه الابتزاز ، ثم أصبح القواد المراد عقابهم يمكنهم دائما أن ينقلبوا ضد القصر .

«وفضلا عن هذا ، إن التطبيق الفعلي للمراقبة الدقيقة يتطلب أن يبقى عاهل البلاد ، على المستوى الأعلى ، مرتبطا بكامل الوفاق والتفاهم مع المقيم العام ، ثم لا يقرر إتباع سياسة فردية قد تؤدي به حتما ، في يوم أو في آخر ، إلى الدخول في صراع مع هذا المقيم العام . والحال أن هذا الانسجام الضروري الذي يستتبع ، وعلينا أن نقول هذا الشيء ، تبعية القصر للحماية ، هو انسجام ، حسب ما يبدو ، قد تعرض اليوم للتقويض . بينما أن أعياننا (أو أبناءهم) الذين يتجاذبهم هذا الجانب وذاك بين شد وجر ، عليهم أن يتخذوا قرارهم ويحددوا وجهتهم . ولا ريب أنهم لن ينقادوا إلى هذا الجانب أو ذاك عن طيب خاطر ، غير أن وفاءهم لم يبق من الآن فصاعدا متوقفا إلا على قوتنا"[17] .

وأخيرا ، فتبعا لأصحاب هذا التقرير ، إن نظام الأعيان هو نظام لا شعبية عنده بالأطلس المتوسط على الخصوص ، هناك حيث إن الحماية قد بحثت عن دعاماتها التقليدية .

كما أن هذه الجهة لاتتحمل إلا بقدر كبير من نفاد الصبر ، الخضوع إلى العاهل الشريف ، كما لم تعد تتحمل سياسة للأعيان "متقادمة ومتجاوزة" وكذا المركزية البيروقراطية للإدارات التقنية الفرنسية ، بحيث إن النتيجة التي يمكن أن تتولد عن هذا الاختلال ستكون كامنة في الاختراق المتزايد للدعاية لصالح الوطنية بالوسط الأمازيغي .

حقا ، إن جميع عوامل التغيير لم تخضع للتقويم والتقدير بشكل كامل الدقة ، إلا أنه من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن مسؤولي الحماية بدأوا يعيدون النظر في الإواليات السياسية التي كانوا وإلى وقت قريب قد تمكنوا بنجاح من الإمساك بخيوطها بمهارة . إلا أن توظيف الأعيان ضد السلطان هو أمر لم يبدُ لهم كافيا على المدى الطويل . ووحدها السياسة التي أسست على الدمقرطة بدت لهم مشروعة ولها قيمتها من أجل وضع الملك في موضع المساءلة والمسؤولية ، وذلك باسم بعض المبادئ التي يتقبلها في نفس الحين الجيل الصاعد المغربي والرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي الذي كان من الواجب أن تُدافع الحماية عن نفسها أمامه . وبالعودة إلى هذه الدمقرطة ، فهي تطرح أيضا جانبا إيجابيا في تهييء إشراك الفرنسيين في مختلف الأجهزة الداخلة في تدبير شؤون الحماية ، وذلك تبعا لمبدأ السيادة المشتركة Couverainté . إذن فالاختيارات السياسية كانت تندرج بناء على هذه القواعد : "أمام العداوة المعبر عنها من لدن القصر ، وبعد أن لم نعد قادرين على الاعتماد على سياسة لـ(الأعيان) ، بعد أن أصبحت سياسة قديمة ، فقد بتنا مجبرين على

البحث عن مرتكزات جديدة . ويبدو بجلاء بأنه لم يعد يوجد ، منذ الآن فصاعدا ، إلا حل واحد ، وهو الحل الذي يتعلق باللجوء نحو الجماعات الجماهيرية ، وذلك ما دمنا فعلا ما نزال نتوفر على تأطير فرنسي على قدر كاف من القوة بحيث لا نتعرض لخطورة أن تتجاوزنا الأحداث"[18] .

فأن نتحكم في طليعة حركية تطورية بهدف تجنب وقوع ثورة ما ، وأن نعمل على التفوق على البورجوازية المحلية والقصر من خلال العمل على التحالف مباشرة مع الجماهير القروية ، والموافقة على تحويل نظام الأعيان ، تلك كانت هي الفكرة الموجهة لأصحاب هذا التقرير وهذه السياسة ستخضع للتطبيق من خلال خطوطها العريضة في الستينات من لدن النظام الملكي ، وذلك في إطار بحث هذا الأخير عن عنصر موازن مع نظام الأحزاب .

ثم كان أن تحقيق هذه السياسة على يد سلطة سياسية مغربية قد أثار من حوله عديدا من العوائق التي سبق أن منعت ، فيما سبق ، إصلاحات الحماية من أن تبلغ أهدافها السياسية . إلا أن طبيعة المشروع تبقى متماثلة ، وإننا لنجد أيضا في الحالتين معا فكرة تنبني على أنه من الواجب في الأول ، الابتداء بإصلاح إداري ، ثم إعادة تأكيد ، فيما يلي ذلك ، أولية كل ما له طبيعة سياسية ، وأسبقيته على المصالح التقنية ، ثم تزويد المصالح السياسية بوسائل عمل نافذة بهدف إتاحة لها الإمكانية لتنشيط مسار التطور وضبط توجهه .

«بالبادية ، علينا أن نبدأ انطلاقا من القاعدة ، بإنشاء "جماعات" محلية حقيقية تجمع بين الجماعات المغربية ، وتقوم في حد ذاتها بتدبير مصالح تلك الجماعات بواسطة من الأجهزة المنتخبة . طبعا إن هذه العملية قابلة للتنفيذ للتو . كما أن الأفكار مهيأة لهذا الأمر في عديد من الأماكن . ولقد كانت هناك بعض التجارب التي أنجزت بنجاح ، منذ أربعة أعوام ، بمختلف النقط بالبلاد بالإضافة إلى أن ظهير 6 يوليوز 1951 ، حول إصلاح الجماعات Jemâas قد أمدنا بالإطار القانوني الذي كان ضروريا بالنسبة إلينا . والظاهر أن نص هذا الظهير يمتاز بالمرونة بقدر كاف ، من أجل أن يتحقق الهدف المنشود من ورائه ، وذلك في إطار من احترام لجميع الخصوصيات مع الأخذ بعين الاعتبار للشروط السياسية المتغيرة بشكل لامتناهي"[19] .

نعم ، إن الإطار القانوني موجود ، ويجب تزويد المسؤولين بمؤسسة الحماية بالإرادة السياسية لتعميم نشر هذا الإطار رغما عن تحفظ القواد والإدارة الفرنسية : "فيما يخص إقامة الجماعات المحلية المغربية وتثبيتها ، هو عمل يجب أن يكون بالنسبة إلينا ، وكذا بفضل الثقة التي سيولدها في صالحنا ، وسيلة للدفاع ذات قيمة لا تضاهى وفعالة بشكل مختلف عن أي فعل آخر ذي طبيعة زجرية لن نعرف كيف نشرع في بدايته ، بدون مخاطر دقيقة ، عبر جميع المناطق وفي نفس الوقت ، وكل ذلك مع نوع من التماسك مستمر لوقت طويل . ولا شك أن الاضطرابات التي هزت الأطلس المتوسط ، هي أحداث تمدنا ، فيما يتعلق بهذه النقطة ، بأفكار قيمة ، أضف إلى هذا بأن هذا التطور للحياة العمومية من شأنه أن يفيد بشكل كبير مجال تكوين النخب القروية القادرة على الإسهام بنشاط في إدارة الشؤون المغربية ، وقادرة أيضا على أن توفر لنا نقط إرتكاز صلبة ، نحن مفتقرون إليها في الوقت الراهن . ثم إن تأثير هذه النخب يمكن ، لحسن الحظ ، أن يتخذ موقفا معارضا في وجه التأثير الصادر عن الأقليات المدينية المتطورة ، والتي تدعي الحق في تمثيلية الإتجاهات السياسية للبلاد ، وهذا في مغرب ذي طابع قروي أساسا . وذلك أن علينا ، بمجرد ما ننتهي من تغطية شبكة المجالس

الجماعية عبر المغرب في شموليته ، أن ننطلق في الإنشاء ، بشكل سريع للمجالس الإقليمية أو الجهوية حتى ننتهي ، في وقت لاحق ، إلى الدعوة إلى جمع مجلس وطني مغربي . وإن هذا المجلس الذي إن تركيبته وكذا السلطات المخولة له ستخضع للدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار بشكل واف لضرورة اللامركزية يجب (أي المجلس) أن يمتد بحيث يشمل ، إلى جانب ممثلي الأرياف ، ممثلي الجماهير الحضرية وجماعات الساكنة الفرنسية" .

إن الأمر لا يتعلق إذن بإعادة تشكيل النظام الإداري المحلي ، بقدرما يتعلق بتحضير عملية إعادة سبك هذا النظام من جديد . ثم إن الانتهاء إلى تحقيق التطور المنشود ، يجب أن يضع نصب عينيه من أجل تحقيق فائدة مزدوجة تتمثل في إقامة تمثيلية فرنسية بداخل النظام السياسي المغربي ، كما تتمثل في إتاحة الفرصة للتنقيص من سلطات الملك ، أو لإلغائها عن طريق الوسائل الديمقراطية .

إذن فقد ابتدأ العمل تدريجيا في استبدال القواد والشيوخ ، وإحلال الرؤساء المنتخبين محلهم . ثم تم ، والحالة هذه ، استبعاد اللجوء إلى إقامة إدارة مغربية عصرية ، بشكل مقصود ، وذلك حسب ما قيل بالنظر إلى انعدام الأطر ذات التكوين المناسب . إنما إن المعنيين كان ينتابهم ، في الواقع ، بعض التخوف في آن واحد من إنشاء إدارة مغربية تتجاوز مستوى الشؤون المحلية . وأيضا من إقامة حكومة مغربية تتصرف في إطار معاهدة فاس . وذلك أن توحيد البلاد ومركزتها اللذين حققتهما الإدارة الفرنسية ، سيصبحان بمثابة سلاح لا تؤمن عواقبه بين أيدي المغاربة . ومن هنا فمحررو هذا التقرير يلحون على ضرورة تغيير الإدارة الفرنسية من العمق ، بهدف جعلها قادرة على تعهد -ومتابعة- هذا التطور . غير أنهم لم يكونوا على بينة بأن من شأن الانتخابات أن تضع في قفص الإتهام مبادئ التدخل المخولة لهذا الجهاز الإداري الموروث عما يسمى بمكاتب البيرو عرب Bureaux Arabes . ثم باسم من وبالنظر لماذا سيستمر الإداريون الفرنسيون في مراقبة المنتخبين المغاربة وتتبعهم؟ مع أن هؤلاء الأخيرين مثلهم مثل القواد ، يستمدون سلطاتهم من الملك الذي ، حسب ما يبدو ، كان كتاب هذا التقرير يرمون إلى الحد من صلاحياته التي لا مراء فيها .

والحاصل أن الحماية لم تجد الوقت الكافي لإيجاد هذا المسار التطوري في العمق للعالم القروي . وعندما ستفرض بعض النزاعات الجديدة نفسها ، فإنها في الواقع سترتكز بالفعل على النظام القيادي Caïdal القديم . وهنا سيجر إخفاق الحماية معه خرابها ثم سيقود ، كما سترى ذلك ، إلى إقامة شبكة من رجال الإدارة والمنتخبين التابعين للحكومة المغربية . وهكذا ، ففي أقل من خمسة أعوام بعد صدور هذا التقرير ، بدا أن الفرضية التي تصدى لها أصحابه ، داعين إلى استبعادها ، قد وجدت الفرصة مواتية للتحقق على أرض الواقع .

ومن الواجب الإشارة ، في الأخير ، إلى أن هذا المشروع كان يضم في طيه جناحا حضريا حيث نلمس فيه بأن التحالف مع البروليتاريا الصناعية ضدا في البورجوازية ، هو تحالف يتبوأ نفس المكانة التي كانت تحتلها الجماعات المحلية في السياسة القروية . وهكذا فمن خلال فتح هذا المشروع المجال لعدد من المنافذ التي ستتم العودة إليها فيما بعد ، فإنه يوصي باتباع سياسة إسكانية وبالاستحقاقات ذات الطابع الاجتماعي ، وبالرفع من الأجور ، وبحرية إنشاء النقابات الموضوعة تحت الوصاية ، لغاية نيل رضا الطبقة العمالية .

تلك كانت إذن ، في خطوطها العريضة ، الأفكار التي كانت مجموعة نافذة من رجالات الإدارة السياسية

للحماية تتمنى جعلها قابلة للتحقيق على أرض الواقع . وباعتبارها أفكارا قد جاءت متأخرة وبعد فوات الأوان ، فإنها لم تتمكن إلا على الإيحاء ببعض الإجراءات الجزئية . غير أنه سيكون ، من قبيل المدهش ، أن يرى المتتبعون ، سنوات بعد ذلك ، كيف أن النظام الملكي سيتخذ طرقا موازية لتلك الأفكار الواردة أعلاه ، وذلك بدون أن يصوغ هذا النظام إطلاقا مشروعه بنفس الدرجة من الوضوح ، وبدون أن يستوحيه بشكل مباشر إنطلاقا من مشروع الحماية .

وتؤكد السياسة المتبعة من لدن المغرب المستقل بأن رؤية أصحاب التقرير أعلاه في شأن إحداث نسق جديد ، لم تكن رؤية طوباوية بشكل تام . ومع ذلك ، فبدافع من انشغال حذر ، لم تذهب إدارة الحماية بعيدا في مواصلة برنامج إصلاحي كان يبدو لها مشكوكا في أمره . علما أن السلطان قد وافق ، بسهولة كبيرة ، في 1951 ، على أن يضع خاتمه على نص هذا الظهير ، وذلك في وقت كان يرفض فيه الموافقة على ختم النصوص الأخرى التي وضعت أمامه . ولاشك أن التخوف كان يعتري مسؤولي الحماية من إثارة استياء القواد من خلال تسريعهم للبرنامج المتعلق بإقامة المجالس الجماعية ، إلا أنهم كانوا يرتابون أيضا من (حزب) الاستقلال من أنه لربما يكون يسعى إلى استخدام هذه المؤسسات باعتبارها مجالس حكومية مصغرة . والحاصل أن الإدارة كانت على الأكثر ، تتقبل بأن تدرج بعض الإصلاحات الجزئية والمتوالية في التصاعد ، بينما أنها كانت ترى بأنه وحده التغيير الشمولي الذي يتم على دفعة واحدة ، يمكن أن يحمل معه بعض التأثير الفاعل في النظام .

وهكذا ، فمع نهاية عهد الحماية كانت هناك 981 دائرة قد عرفت التأسيس بالجنوب ، غير أن علينا أن نعتقد بأن تنظيم المجالس المُذعنة لم يكن يلبي جميع الآمال المعلقة عليه . وفي هذا السياق كانت إدارة الداخلية تشتكي في 1955[20] من عدم كفاية المجالس المحلية ، وعدم قدرتها بالتالي على المساعدة ، وعلى أن تنوب عن المصالح الفرنسية في إطار مهامها في التجهيز واستصلاح البوادي . وبهدف معالجة هذه الوضعية دعت مصلحة الجماعات المحلية القروية إلى إتباع تنمية حذرة لصلاحيات هذه المجالس ، مع العمل ، في نفس الوقت ، على تعميمها . ولقد تم الإقرار ، من جانب هذه المصلحة الأخيرة ، وذلك في إطار حديثها عن الجماعات ، بالعراقيل التي كانت توضع ، في طريق عملها ، من قبل القواد ، ومن قبل موظفي الإدارة الفرنسية[21] ، الذين كان يبدو أنهم يتخوفون من حدوث اضطراب ما على مستوى الوضع الراهن ، غير أن تلك المصلحة لم تكن تتوقع أي حل آخر إلا إذا كان ذلك في إطار من توسيع القدرات الاقتصادية والاجتماعية لدى الجماعات المحلية ، بالإضافة إلى تنمية هامة على مستوى الوسائل التمويلية الموضوعة رهن إشارة تلك الجماعات .

وفي هذا الصدد ، هناك بحث يمتاز ببعد نظر واسع قد تم على يد أحد تلامذة المدرسة الإدارية في سياق التمرن على البحث ، بحيث يقر بالأبعاد السياسية للمشكل المطروح[22] : "مما لاريب فيه أن هناك قصدا سياسيا من وراء القيام بأي إصلاح كان . وهكذا فبعد المواقف المرة التي نتلقاها من جانب القصر ، وأمام مظاهر الشلل الكامن في المدن ، يتضح أمام الأعين بأنه من الضروري ، بل ومن المستعجل استعمال صيغة سياسية جديدة تكون صالحة لإبطال الانتقادات التي ظلت توجه إلينا من الداخل والخارج على حد سواء" . ففي رأي هذا الباحث أن للإصلاح هدفا يرمي إلى طرح سياسة بديلة ومغايرة عن سياسة القواد الكبار ،

وذلك في نفس الآن الذي نستمر في الاستناد على جموع السكان القرويين بهدف مكافحة الضغوطات الصادرة عن المدن الواقعة بين أيدي الوطنيين . ويتعلق الأمر هنا بالتبعية ، بأن نعمل على أن نبين لهؤلاء الوطنيين ، وللأمم المتحدة أيضا ، بأننا عازمون على دمقرطة المؤسسات المغربية انطلاقا من القاعدة .

سنوات قبل ذلك ، تمت تجربة أخرى تتعلق بقطاع تحديث البادية (SMP) ، وهي تجربة قد سبق لها أن اختارت توظيف الجماعة باعتبارها قاعدة لمشروع "تحديث شمولي" للعالم القروي .

وبالنسبة لهذه العملية ، التي كانت تود أن تكون أيضا بمثابة تجربة لتفكيك النظام القبلي[23] détribalisation ، فهي كانت ترمي إلى تحويل عقليات الرجال من خلال الاعتماد على المدرسة والمستوصف والمكننة والمشاركة في التدبير المحلي . والحق أن هذه التجربة قد حققت عددا من النتائج المهمة على الصعيد التقني والاجتماعي ، غير أنها قد حررت عداوة المعمرين من عقالها ، كما أثارت ، في مقابل ذلك ، تخوفات المواطنين الذين اعتبروها بمثابة محاولة لاستيعاب السكان . وعلى كل حال إن اتساع هذه التجربة كان يفترض زوال القواد والمعمرين . ثم تقود إلى وضع سلطات القرار الاقتصادي ، والسياسي بيد الفلاح المغربي الذي كان قد خضع لعملية التحويل . وبعد مرور بضع سنوات ، جرى التخلي عن دعاة هذه التجربة ، كما تم إدماج جهدهم ضمن مجموعة من الأجهزة المخصصة لمساعدة القرويين ، ولا تدعو إلى إعادة النظر في النظام برمته .

إن الحماية قد حاولت إذن ، طيلة الخمس سنوات الأخيرة من وجودها ، أن تكون مجموعات جديدة من النخب المحلية التي كانت تزمع إشراكها في تحمل مسؤوليات السلطة ، وذلك تبعا لمخطط تبياني مستوحى في نفس الوقت من القرن التاسع عشر ، وكذا عن تجربة المجالس المحلية الجزائرية المختلطة ، وجدير بالإشارة أن الإدارة قد أبانت عن قدر كاف من بعد النظر ، أو من المناعة ضد السقوط في الأوهام ، بحيث تدرك بأن البدائل التي عثرت عليها لكي تتحكم سياسيا في البوادي ، هي بدائل لا يمكنها أن تقوم بأداء هذا الدور على الدوام . وهكذا فهي في نفس الوقت الذي كانت تجاري فيه القواد ، كانت تقوم بالبحث عن وسائط أخرى بهدف تحصيل الموافقة على سياستها لإحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي تكتسب التبرير بناء على ضرورة تثبيت القرويين الذين قد ابتدأوا يتدفقون على المدن . وكانت هذه الإدارة ، في إطار هذا كله ، تطمح إلى توسيع فئة الأعيان ، كما تتقبل أن تحفز حماسهم بإعطائهم بعض الهبات الاقتصادية ، من قبل البذور المختارة ، أو بعض القروض من أجل اقتناء العتاد . كما كانت ، في قرارة نفسها ، تأمل في أن تكون تكلفة هذه التشجيعات على المدى المتوسط أدنى قيمة من مقدار التعويضات التي تتنازل عنها لفائدة القواد ومرؤوسيهم ، وذلك حتى يكون لتلك التكلفة تأثير مضاعف لا يخلو من منفعة على عملية التحديث ، وعلاوة على هذا كانت الحماية تصدر حكمها ، في نفس الحين ، بشدة على الأعمال السياسية المترتبة عن تجاوزات النظام القديم ، أو على الخاصية المتقادمة المتعلقة بالسلوك الاقتصادي لدى مأموريها أنفسهم .

ولو أن محاولة تجديد مؤسسة الأعيان قد عرفت الشروع فيها مبكرا ، أو أن العمل فيها قد استمر لمدة أطول ، فلربما كانت ستساهم في إنشاء طبقة من "المعمرين المغاربة" . وكان من الممكن عندها ، أن نعد ، من بين الشيوخ والمستشارين الجماعيين ، المنتمين إلى المجالس بعد الاستقلال ، حصة لا يستهان بها من أعضاء الجماعات الإدارية الأقدمين لأيام الحماية ، الشيء الذي من شأنه أن يؤكد بأن هذه المجالس قد أسهمت

بدورها في إطار تحديث النخب المحلية واستمراريتها .

ورغما عن شوائب نظام النخب المحلية لعهد الحماية -والرجال الذين كانوا يدخلون في تكوينه أيضا- فقد كان بالإمكان أن يدمج ذلك النظام ورجاله ، على الأقل في وقت أولي ، ضمن هياكل المغرب المستقل . إلا أن الجهاز الإداري للحماية كان قد ارتكب خطأ بإقحامه للنخب المحلية في صراعه مع السلطان في سنتي 1952 و1953 . وجدير بالذكر أن تلك التعبئة التي تكاد تكون جماعية ، للقواد ولأعوانهم بقصد انضمامهم إلى حركة المعارضة ضد المد الوطني الحضري ، هي تعبئة لا يمكن اعتبارها ، بكل بساطة ، قد جاءت نتيجة لمناورة حاذقة ما ، وذلك أن تهافتها سرعان ما سينكشف فيما بعد . ويمكننا أن نعتبر بأن الأعيان القرويين المغاربة في أغلبيتهم ، كان ينتابهم الإحساس بالنزعة القومية الوطنية باعتبارها تحمل تهديدا موجها ضد النظام الذي وفر لهم المجال لتحويل وضعيتهم الإدارية والاجتماعية إلى مصدر للاغتناء العقاري . وحتى تحظى هذه الثروة بالاحتفاظ عليها ، فهي كانت في حاجة إلى دعم من الجهاز الإداري الفرنسي الذي يتحرك في البلاد باسم السلطان ، كما يظل معرضا ، هو أيضا ، للتهديد على نفس المستوى ، إلى جانبهم ، من قبل الحركة الوطنية ، وهذا العامل هو الذي كان يمثل المنطلق للتضامن الشامل الذي كان يجمع بين النخب المحلية وبين إدارة الحماية . أما الحركة الوطنية ، فقد كان عليها ، من جهتها ، أن تبذل قصارى جهودها من أجل تحويل اتجاه تلك الجماعات المعارضة ، وذلك من خلال بحثها عن التحالف مع أولئك الذين تعرضوا للضرر من جراء هيكلة مؤسسات النخب المحلية . وإن الحركة الوطنية لم تتمكن من أن تتسبب في انهيار النظام السياسي للحماية ، إلا بعد أن عثرت على هذا الدعم من الوسط القروي ، وذلك بفضل جيش التحرير .

إن إعادة النظر في الحماية قد جعلت وضعية النخب المحلية مكتنفة بالغموض ولا تخلو من خطورة ، ولقد أصبحت النخب المحلية ، في إبان المرحلة الانتقالية ، تمثل أولئك الوسطاء الذين يجب إسقاطهم من أجل تسريع عملية تفتيت الإدارة الفرنسية .

وباعتبار القواد رجالا من الماضي ، فإنهم لم يكونوا يمتلكون وعيا سياسيا دقيقا يسمح لهم بإدراك ما كان يجري من حولهم من أحداث بعيدا عن الحدود المحيطة بمقرات نفوذهم ، وحتى عندما أقحمتهم الحماية ، تحت قيادة باشا مراكش والشريف الوزاني ، في تلك المغامرة المجنونة لعزل محمد V ، فلم نجد من بينهم إلا كمشة قليلة قد اتخذت قرارها بالاستقالة . أي أن إخلاصهم للسلطات الفرنسية لا يمكن أن يفسر كل شيء فيما وقع وجرى . بيد أن سلوكهم قد يمكن أن يجد تفسيرا له في نفس الآن ، سواء من خلال مزيج مركب من الضغينة إزاء العلويين ، وكذا من خلال عداوة نحو البورجوازيين المتمدنين من سكان الحواضر (الذين يرمزون بالنسبة إليهم إلى (حزب) الاستقلال) ، أو سواء من خلال التضامن الذي جمع بينهم من أجل الحفاظ على المصالح المشتركة . وهكذا فبعد أن تم التخلي عنهم ، وتركوا لوحدهم في مواجهة مصيرهم ، وجدوا أنفسهم في حاجة ماسة للبحث عن تحالفات جديدة ، وكيفما كان ، فبدون تعاونهم كان المسؤولون الجدد سرعان ما سيجدون أنفسهم في مواجهة الصعوبات مع العالم القروي .

ثم إن الارتباك الذي تم في إطاره نقل السلط قد كان من شأنه أن قوى من تحكيم السلطان كما سمح ، في نهاية الأمر ، بانهيار التحالفات .

ولقد بدا الترابط بين الأسرة المالكة وبين البورجوازية الحضرية ، أي ذلك الترابط الذي سبق أن تسبب في

زعزعة نظام الحماية ، قد تعرض للانفساخ وهو ما يزال في عز نجاحه ، بدون أن يدرك أصحاب الشأن مدى العواقب التي يمكن أن تنتج عن هذا التطور في الأحداث ، ومن قبيل حل ما للتعويض ، فقد كان بالإمكان نظريا تصور أن يكون هناك تحالف يجمع بين البورجوازيين المحافظين ، المنتمين للحركة الوطنية ، وبين النخب القروية . إلا أن الذكريات المتبقية عن أيام الحماية ، إلى جانب التطور الثقافي المختلف ، كل ذلك قد كان مانعا من التفكير ، في الوقت الراهن ذاك ، في مشروع من هذا القبيل ، أي ذلك المشروع الذي سنراه فيما بعد ، وقد ابتدأ يأخذ طريقه نحو التحقيق وسط خضم كبير من الصعوبات .

هذا وهناك فرضية أخرى كان يمكن أن تقوم على تكتل الجناح الراديكالي في الحركة الوطنية مع العناصر القروية غير المنظمة بعد ، والذين كانوا سيعتبرون أن من مصلحتهم أن يعملوا على زعزعة تسلط النخب المحلية . كما أن استيلاء اليسار الوطني على الجهاز الإداري كان بإمكانه حينئذ أن يرسم سياسة للإصلاح رامية إلى تقويض سلطة الأعيان عبر العالم القروي . وبالفعل ، ففي المرحلة التي جاءت فيما بعد رجوع السلطان ، برزت إلى السطح سياسة أخرى ، إنما ليس بدون قدر ما من التردد .

وفي هذا الصدد ، يكشف المدير العام للداخلية بتاريخ 15 يوليوز 1956 ، في تقريره ، بمناسبة نهاية مهامه ، وكان آنذاك يقوم بالسهر على نقل السلطات بين الإدارة الفرنسية التي ينتمي إليها ، وبين السلطات المغربية ، عن ذلك التردد وكذا عن ذلك التطور الذي انطبعت به العلاقات بين القصر والحركة الوطنية وبين الحماية في أثناء هذه الفترة الحرجة . ولقد وردت عبر فقرات هذا التقرير نقطة من أكثر النقط الدقيقة والتي كانت تتعلق بالعالم القروي فعلا ، أي بذلك العالم الذي كانت إدارة الحماية تشعر حينها بأنه كان ينفلت من بين أصابعها بفعل ضربات جيش التحرير . يقول : "إن المخزن القديم لم يعد له وجود هناك . كما أن الحكم الجديد ما يزال لم يستلم مكانته هناك بعد . والقصر هو السلطة الوحيدة التي يمكن للحماية أن تستند عليها ، وذلك لأن الحماية تبقى دائما في حاجة ماسة إلى ذلك الاستناد . والحق أنها قد استندت على الدوام على الدرع المخزني الشريف أكثر مما يمكن أن يتصور ، ولا سيما في ميدان الأمن"[24] .

ولقد حاولت الإدارة الفرنسية ، بدافع من تخوف أمني ، أن تحصل من القصر على إقرار حول القواد الذين ظلوا بعين المكان فعلا ، وذلك باستثناء حوالي ثلاثين إسما منهم ، يبدو أنهم قد ذهبوا ضحية من خلال اعتبارهم متورطين إلى حد بعيد في دعمهم للسلطان ابن عرفة . وهكذا فبعد عقد المفاوضات وبعد التسويفات والمماطلات ، رفض السلطان أن يقبل تغطية الإدارة المحلية القديمة[25] في إطار سلطاته الملكية : "ولماذا يجب علي اليوم أن أبارك بعض الرؤساء المغاربة الذين حرضوا على إسقاطي عن العرش؟ وحتى في حالة ما إذا كنت أريد ذلك ، فإني لا أستطيع الموافقة عليه . فالملكية المغربية هي الآن ملكية دستورية . والأمر بيد الحكومة . . ." كما صرح بذلك السلطان أمام مخاطبيه الفرنسيين[26] . وسيكون من الصعب على أي كان أن يعرف الآن هل كان محمد الخامس قد تصرف بهذه الطريقة عن قصد ، أو عن استحالة أن يتخذ قرارا ما في هذه القضية . وعلى كل حال إن رفضه لكفالة النخب المحلية سرعان ما أثار ، كما سنرى ذلك فيما بعد ، انهيار إدارة الحماية ، ثم جر معه بالتالي التنازلات المتوالية التي أدت في النهاية ، إلى تحقيق استقلال أكيد ، ومما لاشك فيه أن هذه التنازلات من قبل الفرنسيين كانت ستكون أكثر صعوبة للحصول عليها من قبل المغاربة لو أن الشريك الفرنسي لم يكن منشغل البال على سلامة المواطنين الخاضعين له .

وفيما يتعلق بنقل المسؤولية عن النخب المحلية على التو وفي الحال ، فقد كان سيتسبب في إثارة عدة صعوبات من لدن الجناح اليساري في الحركة الوطنية ، وهو الذي كان يعبر صراحة عن موقفه العدائي إزاء المؤسسة القايدوية caidale ، وكان القصر قد ظل مترددا لوقت طويل في هذا الصدد قبل أن يتخذ موقفا في آخر المطاف تبعا لما فرضته الظروف ، ولقد بدا أنه ، أي القصر ، قد مال في البداية ، إلى تشجيع المحاولات التي كانت ترمي إلى استعادة مؤسسة القواد القدماء بدون أن تكون له الرغبة ، مع ذلك في أن يورط نفسه أمام الوطنيين .

وفي هذا الصدد ، كان الحدث الأكثر دلالة هو ذلك المتمثل في التهجم الجماعي من قبل حشود الحضور بالمشور ، يوم 19 نونبر 1955 ،[27] على ثلاثة قواد من قدماء المناصرين لابن عرفة ، وكانوا قد وفدوا على القصر لإعلان البيعة أمام محمد الخامس إثر عودته من فرنسا . وكان القصر قد وافق ، شفويا على وفود أولئك القواد الثلاثة ، إلا أنه سيصدر بلاغا رسميا ، فيما بعد ، يؤكد فيه أنه لم يسبق أن وافق أبدا على استقبال القواد القدماء . وحسب ما يمكن استنتاجه ، فهذا الخبر الذي شاع عبر جميع أرجاء البلاد ، قد تسبب في بضعة أيام ، في تقويض سلطة القواد بالبادية مع مرؤوسيهم من شيوخ ومقدمين ، "بحيث إن بعض القواد[28] ، الذين كانوا يحظون بوضعية قوية بداخل القبيلة ، قد نجحوا في الحفاظ على سلطتهم هناك ، بينما أنه كان يكفي أن تستثار هبة من دخان ، هنا أو هناك في هذا البلد حيث كان الشعور بالكرامة عاما لدى الجميع ، لكي يدفع بهؤلاء القواد إلى الاستقالة ، وبالفعل فقد حدث أن ثارت في وجوه هؤلاء أقلية مدعومة من (حزب) الاستقلال بحيث تعرضوا ، من جراء ذلك إلى التهديد في ممتلكاتهم وحياتهم ، وأرغموا على التنازل . . . . أو أن يغادروا إلى غير رجعة" .

وعلاوة على هذا ، فقد كان لرفض السلطان أن يكفل أيضا خدمات رجال المخازنية والكوم goums ، والذين يقدر عددهم بعشرين ألفا من العناصر الذين يتولون دعم النشاط الإداري الفرنسي ، أن عجل ، هو أيضا ، بانهيار الإدارة المحلية .

وكانت استحالة استخدام تلك الوحدات من رجال المخازنية والكوم ، علاوة على فرار العديد منهم من الخدمة ، كل ذلك قد أدى إلى اتخاذ قرار بتحويل المسؤولية عن صلاحيات هذه الوحدات إلى السلطات المغربية بأسرع وقت ممكن .

وفي هذا السياق دائما ، كان لرفض السلطان للتعاون مع الحماية للحفاظ على البنيات الاجتماعية القائمة على أرض الواقع ، أن جعل يد القصر حرة طليقة حتى يتصرف حسب مشيئته في فترة إعادة بناء السلطات العمومية ، بدون أن يجرؤ أحد ما على اتهامه بالتواطؤ مع سلطات الاحتلال القديمة ، وكان القصر حينها يشعر بأنه من المستعجل أن يتخذ لنفسه بعض الضمانات ، وذلك أن إدارة الحماية ، وبعد التردد الذي انتابها في البداية ، قد بادرت إلى تسريع العمل في نقل الإدارات المركزية التي كانت تسقط ، بطبيعة الحال ، بين أيدي النخب البورجوازية التابعة للحركة الوطنية ، والمتأثرة بالطابع التعليمي بالمدارس الفرنسية ، وفي هذا الشأن ، كان القصر لا يستبعد أن يتعرض في حالة ما إذا ظل ينتظر لوقت أطول ، إلى خطورة أن يصبح معزولا ومحروما من وسائل العمل . ثم انتهى به الأمر إلى الانقياد إلى الفكرة التي تنبني على رؤية الحزب الوطني وهو يخلف الجهاز المركزي الإداري للحماية ، بحيث يراقب ، والحالة هذه ، بلاد المخزن القديمة ، التي تتكون ،

كما هو معلوم ، من المدن والسهول الغنية ، إلا أن القصر قد عمل أيضا على تعيين بعض الرجال بعين المكان ، وعلى اختيار سياسة معينة مما من شأنه أن يكفل له استعادة الصلاحيات التي لم يرد أن يتسلمها مباشرة من عند المستعمر .ومن الأمور التي لا تخلو من دلالة ، أن يكون اختيار السلطان لوزير الداخلية قد تعلق بالقائد الأمازيغي الأسبق الحسن اليوسي الذي كان على علاقة مع السلطان منذ مدة طويلة[29] . وفي هذا السياق كان الجنرال ميريك Méric يرتاب مسبقا في أن السلطان كان يرغب في أن يعيد أخذ السياسة الأمازيغية للحماية لحسابه الخاص " . . . العمل على تحييد المرتفعات ثم توظيفها لأغراض سياسية محددة . . . ومن هنا فالقائد الحسن اليوسي سيكون بمثابة الكلاوي في خدمة السلطان"[30] . ولكن إذا كان محمد الخامس يرمي إلى مراقبة تعيينات القواد وصيانة حقوقه السلطوية ، مع إظهار النية أيضا في إعادة إنشاء شبكة الأعيان المحليين ، فيبقى عليه زيادة على ذلك ، أن ينتظر قبل تحقيق مراميه . ذلك أن التعيينات الأولى للبدلاء تتم ابتداء من الفوق ، بحيث يعين القواد ، الذين يبقون هم ورثة رؤساء الجهات في نظام الحماية ، ثم يأتي دور القواد فالباشوات الذين يحلون بطبيعة الحال ، محل رؤساء المقاطعات ورؤساء الدوائر في فترة الحماية . بينما أن الصعوبات ستكمن على صعيد التعيينات المستقبلية التي لن تكون ذات نوعية مماثلة لما كان سابقا . وهكذا فإن البنية الإدارية السابقة ستتعرض للتخلي عنها ، وهي البنية التي كانت تعهد بالمسؤوليات إلى النخب المحلية التي لم تكن تتلقى الأجور عن أتعابها بصفة رسمية . أما فيما يخص هؤلاء الإداريين الجدد ، فهم عبارة عن موظفين يعينون بدلا عن عناصر المراقبة الفرنسيين بطبيعة الحال ، بحيث إنهم يتولون ، والحالة هذه ، المسؤوليات القانونية ، وكذا المسؤوليات التي يقوم بها القواد الأسبقون .

وبالنسبة للمستوى المحلي ، فإن رجحان مكانة المناضلين السياسيين سيفرض نفسه منذ البداية ، وكان أن تأسست إدارة جديدة بمنتهى السرعة . في أثناء ذلك كان مناضلو (حزب) الاستقلال وجيش التحرير ، المسؤولون عن عملية الفرز ، هم الذين زودوا الإدارة بأغلبية الأعضاء .

وباستثناء حالات نادرة ، كان القواد الجدد لا يتمتعون بتأهيل جيد لأداء المهام المنوطة بهم ، ولقد كانوا من أصول مدينية ، ومن أصحاب ثقافة عصرية في مجملها ، أو تقليدية صرفة[31] ، كما أنهم قد مارسوا سابقا بعض الوظائف التي لم يكن لها أي اعتبار في أعين القرويين : بحيث كان منهم التجار الصغار أو الصناع التقليديون ، أو مصلحو الدراجات الهوائية ، مما يعني أنهم ، بطبيعة الحال ، لم يكونوا يحملون حس المسؤولية التي تفرض نفسها في وجه المواطنين الذين قد يتصفون أحيانا بالفظاظة[32] . وكان أولئك المسؤولون الجدد يبدون في أماكنهم التي نصبوا فيها ، وكأنهم قد وضعوا خطأ في المكان الذي يجب وسط مشهد من رموز القيادة التي كانت تحيط بالمراقبين المدنيين في السابق ، وبضباط الشؤون الأهلية ، من قبيل سيارة الجيب ، والمكتب ، وجهاز الراديو والحراس المسلحين ، وخزانة الوثائق السرية ، والصندوق الأسود ، وكان هؤلاء القواد الجدد يحتفظون دائما باللباس التقليدي ، ويسعون للاعتماد في عملهم على بعض اللجن أو الخلايا التي تضم أفرادا من البورجوازية الصغيرة من التجار أو من صغار الموظفين الذين يمكن أن نصادفهم عادة بالضواحي القروية . وكانوا يجدون سندهم المتين في المنظمة الحزبية ، وفي الشعارات الحزبية والمفتشين الحزبيين ، وبالنظر إلى حرمانهم من الشبكة الإدارية القديمة ، من الشيوخ والمقدمين [33] ، فقد عملوا على البحث ، في أسرع ما يمكن ، عن متعاملين بدلاء ، ومن أجل هذا ، كانوا يفرطون باستعمال السياسة في إطار من المحاباة

والامتيازات التي تضع الإدارة رهن إشارتهم . وكانت هذه المواقف قد جرت عليهم من خلال رعونتها الأعداء أكثر من المناصرين الأوفياء . ثم ابتدأ الناس يتهمونهم بانعدام الكفاءة ، وبالعقلية الحزبية الضيقة ، وأحيانا أخرى بخيانة الأمانة ، وبعد سنوات من انعدام التفاهم المتبادل ، بدا أن العلاقات قد تعرضت للانحراف بين القواد الجدد وبين الساكنة التي جاؤوا لتدبير شؤونها ، وبعد أن خاب ظنهم في هذه الأدوار التي أنيطت بهم ، بدأ البعض منهم يشعر وكأنه في المنفى ، بل وكان منهم من فكر في التخلي عن كل شيء ، أو في الانعزال ، ثم إن القرويين ، من جهتهم ، قد توقفوا ، هنا أو هناك ، عن عرض خلافاتهم ومشاكلهم على أنظار الإدارة المحلية . وماهي إلا فترة قليلة حتى تم تجريد القواد الجديد من سلطتهم القانونية ، بعد أن كانوا قد ضيعوا بالإضافة إلى ذلك ، عاملا من عوامل الاعتبار ، ووسيلة أساسية للضغط على السكان .

وفي هذه الأثناء كانت خطورة الوضعية تتقنع وراء حجاب من الحماس للحصول على الاستقلال . وعبر المدن والقرى ببلاد المخزن القديمة ، كانت خلايا (حزب) الاستقلال تضمن هنا وهناك رابطا وافيا بين السلطات وبين الساكنة ، وفي هذا الخضم ، كانت الحياة السياسية الجديدة على المستوى الوطني ، إلى جانب المشاكل العالمية (وكان الحصول على الاستقلال بعيدا عن أن يكون قد تم بصفة كاملة)تستأثر باهتمام النخب السياسية ، وسواء كان ذلك عن جهل الساسة وعن رغبتهم في تدارك المواضيع المستعجلة ، فقد انتهى الأمر إلى التنكر إلى مشاكل العالم القروي على أن يعودوا إليها فقط في حالة أزمة ما من الأزمات . وهذا بينما كان محمد الخامس ، مع ذلك ، أكثر تنبها لردود الفعل الصادرة عن القرويين مما كانت تفعله قيادات الأحزاب ، ولقد كان يستقبل المستائين من القرويين ويصغي إلى تظلماتهم ، ثم يجعلهم يغادرون القصر وهم يحسون بأنه يدرك جيدا مشاكلهم ، وذلك إلى درجة أنه قد يجيز أي تحرك من جانبهم عندما يبدو عليهم أنهم قد يتمردون ضد الإجراءات الصادرة عن الرباط[34] .

وكان الملك ، يبدو بالنسبة للقرويين وكأنه واقع في أسر هذه البورجوزاية الجديدة المعروف عنها أنها تتجاهلهم وتزدريهم ، وهذا بينما كان الشبان من أبناء المدن قد توارثوا الوظائف الإدارية للحماية ، وما يدخل في إطارها من أدوار سياسية ، وذلك دون أن يكونوا متوفرين على المعرفة السوسيولوجية للبلاد ، وكانت قيمة الحصول على الاستقلال ، في أعين هؤلاء الشبان ، إنما تقاس بمدى ارتقائهم الاجتماعي ، وبمدى الامتيازات التي سيحصلون عليها بناء على ذلك ، أما عن أولئك الذين يختلفون معهم في الرأي ، بحيث لا يقاسمونهم نفس الارتياح والآمال ، فقد يصبحون في موضع الشك وارتياب بأنهم يحنون إلى نظام الحماية ويستحقون الذم واللعان . ولقد ظلت سيطرة أولئك الشبان على الإدارة تستند لمدة طويلة ، بعد الحصول على الاستقلال ، على تأطير فرنسي متين . وكانت الآلة الإدارية توحي للمتتبع ، من جراء ذلك ، بأنها لا تفتقر إلى الكفاءة عبر دواليبها ، ومن خلال استمرارها في تطبيق البرامج التي كانت الحماية قد هيأتها قبل الرحيل .

وبمدينة الدار البيضاء ،لم تستحوذ البورجوازية المغربية على المجالات الاقتصادية إلا بسرعة أقل ، بالمقارنة مع مثيلتها بالرباط فيما يخص استحواذها على القطاعات الإدارية ، غير أن تدرج البيضاويين نحو التمكن من المسؤوليات قد كان تدرجا على قدر لا يخفى من الجلاء ، حتى وإن كان عليهم أن يتعاملوا بحذر مع الدواليب المعقدة التي تشمل هذا القطاع الذي كانت التجارة الخارجية –وهي كانت بين أيدي الفرنسيين آنذاك– تحظى بقسط واسع جدا من حيث المكانة .

وبالنسبة للقرويين ، فإن نجاح هذه البورجوازية المغربية ، لم يأت معه بأية حلول لمشاكلهم . ومن هنا برز إلى السطح سوء تفاهم أساسي . نعم لقد كانت البوادي تتمنى أن تحصل على المدارس والمستوصفات والطرق ، في مقابل إسهامها الحاسم في الكفاح من أجل الاستقلال . وبدلا من أن تحصل على فوائد التقدم التي كانت تنتظرها ، فقد لمست عن قرب تقهقرا في الجهاز الإداري القائم بعين المكان ، مع تولد عدد من الإكراهات القانونية والضرائبية الجديدة التي كانت تطبقها زمرة من الموظفين الذين لا يفقهون شيئا عن الأعراف التي ظلت تنظم هذه الشؤون منذ عهود متباعدة . ومن هنا ابتدأ معين الموارد التقليدية ، التي كانت تستمدها جهات الريف والمناطق الشرقية من وراء حركة الهجرة نحو الجزائر ، ينضب ، كما لم تعد الجيوش الفرنسية والإسبانية تجند القرويين . وإن هؤلاء لم يكونوا ليدركوا دائما الأسباب الكامنة من وراء الظروف الاجتماعية التي هم من ضحاياها . غير أنهم عندما كانوا يتوجهون نحو الإدارة بهدف أن يبثوها شكاويهم ، كانوا يصطدمون بسوء التفاهم الكامل ، بحيث يتفاقم ، من جراء ذلك ، استياؤهم .

طبعا ، إن للعوامل السايكولوجية هنا أهميتها التي لا يمكن نكرانها ، فعندما ما يحدث أن يتوجه رجل قروي من الأعيان ، مدفوعا من لدن رفقائه ، نحو مكتب مركزي بالإقليم أو بالرباط ، من أجل تقديم ملتمس ما ، فغالبا ما يجد نفسه يعود خائب الظن أكثر مما كان يحدث في الماضي . فالموظف المغربي الذي سيستقبله هو بصفة عامة ، شاب يستعمل اللغة الفرنسية في الحديث ، ويتحرك برغد وهو وسط رموز السلطة المحيطة به ، إذ سرعان ما يشعر صاحبنا مخاطبه القروي بالتضايق ، بحيث قد ينتبه ، عندها إلى عمامته التي على رأسه ، وإلى جلبابه وإلى لهجته العامية الخشنة ، في وقفته تلك أمام مخاطبه الذي تشهد الياقة التي على صدره ، والأزرار على كمي القميص ، على حسنات الاستقلال وامتيازاته . وكلما بدا عليه التساؤل ، فإنهم يشرحون له بأن عليه أن ينتظر مزيدا من الوقت ، باسم التقدم ، ومتطلبات المخطط ، وحاجات التصنيع ، وضرورة الامتثال لعدد كامل من التقنيات التي لا يفقه كنهها . ولعل من الغرابة في هذا الأمر ، أن الإدارة الجديدة تتصف أكثر بالسمة القانونية ، وتتميز بتراكم الأوراق ، وبالفرنسية أكثر من سابقتها لأيام الحماية .

ثم إن الكأس قد طفح بما فيه لما جاء الحكام المفوضون[35] ليعيدوا النظر ، باسم الفصل بين السلط ، في القواعد التقليدية التي ظلت متبعة في معالجة المنازعات . وشعورا من القرويين ، والحالة هذه ، بأنهم قد أصبحوا عرضة للإزدراء والإهمال والمضايقة ، فقد ابتدأ ينتابهم الإحساس أحيانا بأنهم مستهدفون في كيانهم بحد ذاته . إذ لم تكن هناك رغبة ما في الدفع بهم نحو مغادرة تلك الجبال التي تستحيل زراعتها ، وتلك السهول الجافة ، والواحات الكثيفة السكان ، من أجل الالتحاق إلى جانب تلك الأفواج المسلوبة الإرادة من سكان الأحياء الصفيحية؟ وهكذا ففي خضم هذا الجو من القلق ، ومن انعدام التفهم ، لم يكن القرويون يجدون الاستقبال العائلي إلا لدى الملك ، وبعض الرجال السياسيين الذين لا يخفون انتسابهم إلى هذا الأخير .

لقد كان الملك بحق ينتمي إلى نفس عالم أولئك القرويين ويلبس مثل لباسهم ، ويسعى إلى التقدم ، إنما بحذر ، وبدون أن يعمل على تفكيك البوادي إلى أجزاء باتباع بعض تجارب العصرنة المستعجلة كثيرا ، كما تتطلب تأطيرا سياسيا ديكتاتوريا .

إننا لا نستطيع أن نفهم ، بدون حملنا لهذه العوامل السايكولوجية على محمل الجد ، المحاولات

المختلفةلأوجه الشغب والتمرد[36] -باسم الملكية- التي كانت تهز البلد القروي والأمازيغي الذي خاب ظنه في المخزن الجديد . بحيث إن الأسواق ، التي كانت في السابق بؤرا لنشر الدعاية ضد الحماية ، قد انفلتت من مراقبة عناصر السلطة الذين باتوا متخوفين ومنعزلين ويتصرفون برعونة . وبدت السلطة ، بالتالي ، وكأنها إنما كانت تخضع لحكم الأحداث بدون أن تكون لديها ، منذ البداية ، أية إرادة لاستغلال الوضعية على يد قدماء الأعيان الذين كانوا عندها ما يزالون تحت هول الصدمة . إلا أنه كان لا مفر من أن يفكر البعض في الانتفاع من وراء هذه الوضعية ، بهدف تلغيم احتكار (حزب) الاستقلال . في هذا الصدد ، تعتبر ثورة عدي أو بهي [37] سنة 1957 بمثابة الإشارة الأولى ذات الدلالة عن بعض ردود الفعل المتوقع أن تهز العالم القروي . والحديث عن عامل تافيلالت ، الذي سبق أن وقف في وجه الحماية ، والذي ظل وفيا لأسلوب الحكم المعروف عند القواد التقليديين . وكان قد رفض تطبيق التعليمات الصادرة إليه من وزير الداخلية ، يفرض عليه من خلالها بعض القواد العصريين من قدماء تلامذة ثانوية آزرو ، وقد كان عدي أوبهي يتهمهم بكونهم غرباء عن الجهة ومتشيعين لـ(الحزب) الاستقلال . بينما أنه كان يعتبر نفسه ممثلا للملك بالنيابة في مقر عمالته . ومن هذا المنطلق فإن له الأهلية لكي يختار لوحده القواد الذين يريدهم . مع العلم أن محمد الخامس قد رفض أن يدينه صراحة ، وأصدر أوامره للعامل عدي أو بهي ولوزير الداخلية ، في شهر يونيو 1956 ، لكي يعملا للبحث عن حل للتوافق ، مع الحفاظ ، في نفس الوقت ، عن المبدأ القاضي بحق الرباط في ممارسة مراقبتها على الأسماء المقترحة من لدن العمالات ، وهكذا فبسبب انعدام التوصل إلى تفاهم ما في هذا الإشكال ، انفجرت أتون الصراع .

كما أن عدة مواقف متعارضة مثيلة قد اندلعت ، في أوقات مختلفة ، بمنطقة الريف . ولم يكن بإمكان الحكومة أن تسيطر عليها إلا عبر التوجه إلى طلب التدخل من شخص الملك ، ثم بالاستعانة أيضا بالقوات المسلحة الموضوعة تحت تصرف هذا الأخير . وبعد ذلك يبدو أن الجو قد خلا من أجل إعادة السيطرة على الوضعية هناك من قبل السلطات المحلية[38] .

وهكذا ، فمنذ الإشارات الأولى عن النزاع ، كانت النظرية لدى حكومة البكاي تقوم على تعيين قواد ذوي كفاءة ، وأمانة إزاء العرش ، كما يتملكون روح القيادة عبر الأماكن التي لا تخلو من حساسية ، ومن هذا المنطلق جرى التخلي عن ذلك التوافق الذي كان منعقدا فيما بين أطر الحركة الوطنية وبين الإدارة المحلية ، وهو العامل الذي كان يمثل المذهب الرسمي الذي طبع الفترات الأولى من الاستقلال ، وانطلاقا من صيف 1957 . ابتدأت أعداد المناضلين ، تندثر تدريجيا ، عبر الإدارة المحلية ، أو إن أولئك المناضلين سيخضعون للإزاحة من مناصبهم في وقت مبكر ، تاركين بذلك المجال فارغا لصالح المترجمين ولموظفي الإدارة السابقة ، ولبعض المدرسين وقدماء المحاربين ، الذين كانوا يستجيبون ، بشكل أحسن ، إلى متطلبات الظروف الجديدة . وبما أن هؤلاء الموظفين الجدد كانوا في حاجة أحيانا لإخفاء ماضيهم ، ونسيانه بالتالي ، فإنهم سيجدون أنفسهم ملزمين بالأحرى أن يكونوا أكثر إخلاصا للملك ، على أمل أن يفك هذا الأخير قيدهم على المستوى السياسي .

وفيما يتعلق بالنزاعات التي تلت الاستقلال ، فقد كرست الفشل في محاولة بناء إدارة سياسية تكون في خدمة حزب ما . كما أن هذه النزاعات تمثل أيضا نهاية سلطة الأعيان التقليديين ، ومن ثمة تصدع

شبكة القيادة الموروثة عن الحماية . ومع توالي الأيام ابتدأت التغييرات بداخل النظام الإداري المحلي تفرز تأثيراتها .

وحسب ما يتجلى ، فالنخب المحلية لعهد الحماية قد فقدت دورها السياسي في إبان المرحلة التي جرت عبرها عملية نقل السلطات . وفي هذه الأثناء كان بعض القواد ، التابعين للحماية ، قد وضعوا تحت الإقامة المحروسة ، أو أنهم فروا إلى الخارج ، غير أن الأغلبية الساحقة من بين الأربعمائة قائد وباشا ، لأيام الحماية ، قد اكتفوا بالعودة إلى أراضيهم والعيش فيها بسلام ، كما فعل ذلك مرؤوسوهم القدماء من شيوخ ومقدمين . وجدير بالذكر أن عددا من القواد السالفين قد تعرضوا ، في بداية الأمر ، إلى الإذلال والإهانة من لدن ممثلي (حزب) الاستقلال أو جيش التحرير . بيد أن هذه الفترة من الغموض لم تستمر طويلا ، وذلك لأن أولئك القواد سرعان ما توفرت لديهم الفرص لحشد الدعم لصالحهم من لدن أقربائهم المندمجين في إطار الإدارة الجديدة . فمن المعلوم أن النخب المحلية غالبا ما نجحت ، بفضل علاقاتها مع الإدارة الفرنسية ، في أن تدخل أبناءها إلى المدارس التعليمية لأيام الحماية . ومن هنا فلا يبعد أن يكون هؤلاء الأبناء المتمدرسون ، قد صادفوا بعض الصعوبات ، طيلة تمدرسهم الثانوي أو العالي ، مع البوليس الفرنسي بسبب أنشطتهم الوطنية ، ولاشك أن آباءهم قد استغلوا علاقاتهم الخاصة من أجل تنجية أبنائهم أولئك من مغبة التعرض لمعاملات أكثر قسوة . وفي غداة الاستقلال ، وجد هؤلاء الأولاد أنفسهم وقد انفتحت أمامهم أبواب الإدارة والجيش ، ليندمجوا فيها ، بحيث استطاعوا أن يتدخلوا ، هم أيضا من جهتهم لدى زملائهم في العمل من أجل الحد من صرامة المحاسبة التطهيرية التي قد توجه نحو آبائهم .

وها هم هؤلاء قد باتوا الآن يستقرون بأراضيهم ، بينما أن البعض منهم قد بقوا متشبثين بالعمل على النهوض بوضعياتهم تبعا لما تفرضه المناهج العصرية . ولقد استطاعوا أيضا بفضل القدرات الاقتصادية التي كانوا يمتلكونها ، أن يحصلوا على بعض النفوذ الجديد الذي لا يستند إلا في القليل النادر ، على تلك المهام التي كانوا يمارسون في الماضي . وكيفما كان الحال ، فإن الصعوبات التي صادفها الإداريون المغاربة الجدد ، مع عهد الاستقلال ، قد دفعت الساكنة إلى الالتفات بكل بساطة ، نحو أولئك القدماء من المسؤولين ، وإلى اتخاذهم بالتالي بمثابة حكام يقصدنوهم ملتمسين لديهم الفصل بينهم في نزاعاتهم الخاصة .

وهكذا ، إن استبعاد هؤلاء الأعيان عن السلطة المحلية ، لم يلحق إذن بوضعيتهم الاقتصادية أي ضرر يذكر ، بلى لقد سمح لهم أيضا أن يقتطفوا من جديد قدرا من النفوذ الضائع من بين أيدي الإداريين الجدد . أي إنهم ، وبفضل دراياتهم ، وبالنظر إلى تحالفاتهم العائلية ، قد حافظوا على علاقات مقربة من مراكز السلطة ، بل وإن بعض الأطراف منهم قد ربطوا العلاقات مع القصر . ومن خلال هذه الشبكات غير الرسمية ، استطاع هؤلاء أن يجدوا الطرق لكي يبينوا عن وجهات نظرهم حول مسار الأحداث ، وألا يحرموا أنفسهم من الإسهام فيها ، بحيث ظلوا يتابعون عن كثب أحداث الرباط . وعندما ستحاول السلطات المحلية ، فيما بعد ذلك ، أن توسع من جديد القاعدة المحلية لإدارتها ، ستعمل ، بكل بساطة ، على إعادة إدماجهم بداخل المحور السياسي ، غير أنه ، وكما حدث في أثناء الانتقال من مرحلة السيبة إلى مرحلة الحماية ، سنجد بأن أبناء أو أقرباء القواد أو الشيوخ ، هم الذين يدلون ، في غالبية الأحيان ، بدلائهم في النظام الجديد للنخب المحلية بصفتهم إداريين أو منتخبين .

الفصل الثاني
البحث عن إطار إقليمي جديد، وعن قواعد اللعب لصالح الأعيان

مع مجيئ الاستقلال، شاهد الناس انهيار النظام السابق للنخب المحلية التي كانت مكلفة بإدارة الأقاليم، إذ جرى استبدال هذا النظام الأسبق من خلال جهاز إداري عصري، وخاضع للمراقبة على مستوى القمة من لدن البورجوازيين الوطنيين الذين سبق لهم أن استفادوا بالانتماء إلى التعليم الثانوي الفرنسي، وأيضا من لدن الأطر الصغرى المنتمية لحزب الاستقلال على المستوى القاعدي. لقد جرى التخلي هكذا عن مبدإ الإدارة التي تقوم بمراقبة مجموع البلاد، إلا أنها كانت ممولة من قبل العالم القروي التقليدي. وذلك بينما كانت قدرات التمويل لدى الدولة تحد من قدرة الجهاز الإداري العصري على التوسع الذي كان يمكن أن يضمن استمرارية إدارة الحماية. وهكذا أصبح إذن من اللازم إيجاد الوسيلة لتزويد الإدارة المحلية الجديدة بوسطاء ذوي فعالية، بدون العودة، مع ذلك، إلى السقوط في نفس الوضعية الصعبة التي كانت يتخبط فيها النظام الأسبق لأيام الحماية.

ولقد كانت الفكرة الموجهة بالنسبة للإصلاحيين تنبني على تقويض الإطار القبلي، مما يعني القضاء على روابط التضامن والالتزامات الناشئة عن القرابات الحقيقية أو الاعتبارية التي تحافظ على استمرارية التماسك بين مختلف المجموعات السوسيولوجية بالوسط القروي التقليدي. والظاهر أن الجماعات المحلية من شأنها أن تكون حلا استبداليا كل واحد من المشاركين في اللعبة السياسية يتصوره من منطلقه الخاص ارتباطا بمصلحته الذاتية. إن التماسك المستقبلي للمجموعات يجب أن يتأسس على قاعدة من علاقات الانتاج التي من شأنها أن تضمن محتوى اقتصاديا واجتماعيا صالحا لبرامج التكافلات الجديدة. غير أنه إذا كان الحصول على الاستقلال قد عمل، كما رأينا ذلك، على تقويض السلطة السياسية للنخب المحلية السابقة، فإنه عموما لم يصب الوضعيات الاقتصادية لدى أفراد تلك النخب. وحاصل الأمر أن هذه النخب ستجد نفسها وقد أصبحت تتبوأ مكانة جيدةتخولها لكي تنتفع من هذه الوضعية الجديدة.

إن مشروع الإصلاح الجماعي، هو بالفعل أحد الإصلاحات الأولية التي تم استلهامها من روح ليبرالية من قبل الحماية. والتي همت المغرب المستقل، وذلك أن عوائق الماضي قد زالت، والقواد هم اليوم موظفون قد جرى تعيينهم من لدن السلطة المركزية. ولم يعد بالتالي للمعمرين أي مجال لإبداء الرأي فيما يدور، والتحول عن الماضي أصبح مضمونا بسواعد مجموعة من المتعاونين التقنيين الليبراليين، الذين يجدون، في هذا الحين، بأن الفرصة قد باتت مواتية لإنجاز مشاريعهم في إطار سياق ديمقراطي، بعد أن كانت خضعت للاستبعاد بالأمس في فترة العهد السابق. وإذا كان هؤلاء الرجال لا يواجهون إطلاقا صعوبات تذكر في إطار تعاونهم مع الجناح الأكثر تقدمية في الحركة الوطنية، فإنهم يظلون أكثر تخوفا من المشروعات، أو من الانتهازية، التي تأتي من لدن الوطنيين المنتسبين إلى البورجوازية الحضرية. وهؤلاء الأخيرون يدخلون، بطبيعة الحال في تحالف مع مساعدين تقنيين فرنسيين آخرين الذين سيفاجأون برؤيتهم للمغرب المستقل وقد ابتدأ يسوغ له أن يتقيد بالطقوس البيروقراطية التي كانت جارية في أيام الحماية.

وهكذا أدت المنافسات السياسية إلى حجب مشاكل الجماعات القروية. وإذا كان محمد الخامس يبحث،

من بين عدة اختيارات ، عن وسيلة لإعادة تزويد النخب المحلية ببعض النفوذ وبالحد من سلطات القواد الذين كان من المعتقد أنهم شديدو الإخلاص إلى (حزب) الاستقلال ، فإن ابن بركة كان ، من جهته ، يرى في تلك الجماعات المحلية إحدى الوسائل لتدبير البلاد دونما حاجة إلى تطبيق نفس تقنيات الحماية . وكانت أهداف الرجل تذهب بعيدا في طموحها إلى درجة أنها قد دعت إلى إلغاء نواة القواد الموظفين الجدد ، ثم الشروع من ثمة شيئا فشيئا ، لكن بواقعية في دمقرطة الجماعات السياسية القاعدية . فبالنسبة لابن بركة ، إن الجماعة المحلية يجب أن تفتت الإطار القبلي ، ثم تؤسس مجموعات واسعة ، حيث إن الروابط القائمة على المصالح الاقتصادية والاجتماعية (الأسواق والمدارس والمستشفيات ومراكز الأشغال الفلاحية) ، ستجعل من تلك التكافلات الإثنية القديمة لا فائدة ترجى من ورائها . ومن أجل تنشيط الجماعات المحلية ، يجب أن يظل الدور الحركي للسلطة المركزية ، ولخلايا الحزب ، سائدا ، والحق أن أسلوب التصويت باللوائح ، الذي تعرض للتجميد ، كان من شأنه أن يتيح ، وبسهولة واسعة ، الإمكانيات لتعيين أعضاء البورجوازية الصغيرة المتعلمة .

وفيما يخص الجهة المعارضة ، فقد كان خصوم (حزب) الاستقلال يرون بأن التصويت الفردي سيتيح إمكانية لإعادة العثور ، من وراء الواجهة الجماعية المحلية على الكيانات التقليدية (فخذات ودواوير)إلى أن تنصب العملية في نهاية المطاف بالأحرى إلى تعيين الرجال الذين أثبتوا جدراتهم على هذه الأصعدة .

ومن خلال موافقة الملك أخيرا على تنظيم الانتخابات المحلية ، فقد فتح المجال أمام إمكانية تأسيس قوة منظمة قادرة على إحداث حالة من التوازن مع الجهاز الإداري لـ(حزب) الاستقلال .

وعلى مستوى آخر ، انضافت المواقف المترددة لدى النظام الملكي ، إلى الانشغالات التي يحملها المساعدون التقنيون ، الذين كانوا ما يزالون يشاركون بقدر واسع في السلطة السياسية : وهكذا رأينا أن القائد الكبير الحسن اليوسي ، أول وزير للداخلية بعد الاستقلال ، يستقر بقرب السلطان ، غير أنه لم يكن ينشغل بالا إلا بدرجة أقل بتدبير المصالح المركزية التي ظلت بين أيدي بعض قدماء المراقبين المدنيين الليبراليين . وكانت تركة الجماعات المحلية تمثل حصة من قسمة الإصلاحات التي كان هؤلاء المساعدون الفرنسيون يشتغلون من أجل جعلها تعرف التحسن ، وبالنظر إلى اهتمامهم برؤية المغرب وهو يندمج بسرعة أكبر في سياق سياسة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد كانوا يجدون أنفسهم يقفون ، من جديد ، أمام ضرورة إحداث مجموعة من المخاطبين تابعين للسلطة يقومون بدور رابط مع السكان ، ومن المعلوم أن النصوص حول الإصلاحات الجماعية ما كادت تجد الوقت الكافي لإنجازها على يد الحماية ، إذ أن المراسيم المتعلقة بأمور تطبيقها قد جاءت تحمل في أغلبيتها تاريخ 1955 [1] . وبناء عليه ، كان المساعدون الجهويون يلوذون بعد الاستقلال إلى التعامل أحيانا مع هذا الجانب من قوانين أيام الحماية ، تجنبا منهم أن يجدوا أنفسهم مدفوعين إلى التدخل في بعض المسائل المسيسة إلى حد بعيد ، وعلى كل فبفضل تحركهم : استمرت الجماعات المحلية في البقاء على قدر الإمكان ، في حين كان القواد الجدد يشكلون ، من جديد ، مجالس الأعيان المحيطة بهم[2] ، وذلك من بعض الأعضاء الذين كانت تعييناتهم تتم بتعهد منهم . بيد أنه وفي انعدام سلطات حقيقية بين أيدي هؤلاء الأعضاء ، فقد جرت العادة أن كان المسؤولون يغدقون عليهم قدرا ما من الاعتبار ، الشيء الذي يضمن لهم بعض القرب من رجال السلطة الرسميين .

تلك كانت خلفية العمليات الهادفة إلى إعادة تشكيل شبكة للنخب المحلية . وفي هذه الأثناء كانت النزاعات الكامنة ، أصلا بين البورجوازية الحديثة وبين العالم القروي ، تهيمن على مشكل الانتخابات الجماعية وعلى إعادة التحكم من جديد في الإدارة المحلية . وفي هذا الصدد كانت كل مجموعة من المجموعات صاحبة السلطة بالرباط ، قد رأت في إعادة تشكيل قوة سياسية ، تكون بديلة عن قدماء الأعيان ، عنصرا يعكس استراتيجيتها على المستوى الوطني ، سواء تعلق الأمر في هذا الإطار ، بكبح هذه العملية أو تحريكها ، وكان الملك ، عندما يرغب في الحد من نفوذ (حزب)الاستقلال ، يلجأ إلى التشجيع على تنظيم الانتخابات المحلية ، وذلك في محاولة منه للتوسيع في الوقت المناسب من حدة ذلك الاستياء الذي كثيرا ما انتهى به الأمر ، إلى التعبير عن نفسه أحيانا من خلال العصيان . أما عن بن بركة ، من جهته ، فقد كان يحلم ، قبل زمن طويل من حدوث انشقاق (حزب) الاستقلال في 1959 ، بجماعة محلية كبرى من شأنها أن تعمل على تقويض الإطار القبلي ، ثم تقوم بأداء دور الرابط الوسيطي لخلايا الحزب ، مع الإشارة إلى أن قدماء رجالات الحزب قد وجهوا اهتمامهم ، هم أيضا ، نحو هذه المسألة ، على الرغم من تنافرهم الطبيعي مع العالم القروي . ووعيا من هذا الحزب بتلك الخاصية الذاتية التي كانت تجعل منه حركة حضرية أساسا ، فإنه كان يرى من وراء إقامة الجماعات المحلية ، فرصة لإرساء سياسة ، من جانبه ، تكون أقل هشاشة مما كان عليه الأمر بالمدن ، ثم بالتالي إعادة بلورة حضوره بالعالم القروي ، وهو الحضور الذي ما انفك يزداد تفتتا منذ بداية عهد الاستقلال .

وضمن هذا السياق ، أصبح تقطيع الجماعات المحلية يأخذ مدلولا رمزيا ، وذلك في نفس الوقت بالنسبة للإدارة ، أو بالنسبة للرأي العام ، وبعد وقت قصير على مجيء ادريس المحمدي إلى وزارة الداخلية ، في أكتوبر 1956 ، أدرك بأنه لا يمكن أن يطبق نفس الإطار الجماعي الأسبق الذي كان قائما في أيام الحماية ، وذلك فيما يخص الانتخابات التي كانت هي موضوع الساعة آنذاك ، وكان مدير الشؤون الإدارية في وزارته ، أحمد باحنيني يلح ، مدفوعا في ذلك من قبل المساعدين التقنيين العاملين إلى جانبه ، إلى إعادة تحريك الجماعات المحلية السابقة ، إلا أن المحمدي ، حسب ما يظهر ، لم يكن يرغب في أن يظل سجينا في هذا الإطار[3] . وبصفته كان محاميا بمدينة مكناس فيما قبل الاستقلال ، فقد كان مطلعا بشكل جيد على العالم القروي ، من حيث مشاكله وخباياه ، ولطالما رافع ، بتلك الصفة ، في إطار بعض القضايا العقارية لبلاد زمور وبني مكيلد وزايان .

ولكي يتمكن المحمدي من جديد من التحكم في البوادي ، والتي كان ، في قرارة نفسه ، يحس بانفلاتها من بين أصابع السلطة المركزية ، فقد اختار أن يحيط نفسه بفريق من الشبان الأمازيغ ، من قدماء ثانوية آزرو ، مثل حسن الزموري ، وحسين الحاج حمر ، ومحمد التادلي ، وعبد الحميد الزموري ، بحيث ظل البعض منهم ملحقا بديوانه ، بينما وجه الآخرون إلى الأقاليم بصفتهم عمالا أو كتابا عامين ، ولقد كان هؤلاء الإداريون الشباب يؤمنون بالإيديولوجية الوحدوية للحركة الوطنية ، بحيث لم يكن لديهم أي قدر ، مهما صغر ، من التعاطف مع كبار القواد القدماء الذين ظلوا دائما تستهويهم العودة إلى أيام السيبة . غير أن أولئك الشبان قد ظلوا قريبين من القرويين ، بحيث لا يحتقرون فيهم بلاهتهم ، ولا تشبثهم بأعرافهم ، وبحيث ظلوا ، إلى جانب قدماء آخرين من ثانوية آزرو ، يساعدون على الأخذ من جديد بشؤون الإدارة المحلية ، التي كانت

قد تركت بدون عناية ، أو عهد بها إلى بعض الموظفين المتسيسين المفتقرين إلى الكفاءة ، وجدير بالإشارة إلى أن أغلبية أولئك الشبان كانت تنتمي إلى اليسار[4] ، وتشعر من ثمة ، بالارتياح أكثر وهي في أحضان (حزب) الاستقلال إلى جانب بوعبيد وبن بركة ، أكثر مما يكون ذلك إلى جانب البورجوازيين الفاسيين . كما أنهم كانوا يتقاسمون ، مع الوزير المحمدي ، نفس الانشغالات المتعلقة بإقامة تمثيليات للسكان إلى جوار العمالات والإدارات الأخرى ، بحيث تكون بمثابة مخاطب يتمتع بالامتياز ، ويكون المسؤولون كلهم آذان لسماع انتقاداته ، وكلها استعداد لتلقي تعاونه .

التقطيع الإقليمي الجديد

كان المحمدي قد ضم أيضا ضمن مشروعه ، لإعادة بناء العالم القروي ، فريقا من المراقبين المدنيين ، ومن الضباط الليبراليين- وعلى رأسهم أوليفي لانج وكامي سكالابر Camille scalobe- بحيث إن تحركهم العملي كان يتعاقب عليه عضو أو اثنان من المساعدين الفرنسيين ، وذلك على صعيد كل عمالة . وكان هؤلاء الخبراء يساهمون بدور له مكانته الراجحة ، سواء على صعيد المصلحة المركزية ، أو على صعيد العمالات ، وذلك في العمل على إنجاز تقطيع جماعي جديد . وفي هذا السياق كانت التعليمات التي وجهت إلى العمال ، في شهر مايو 1957 ، توصي بتهيىء تقطيع انتخابي جديد[5] يرتكز بالأساس على المصالح الاقتصادية والجغرافية . وفي إطار هذا الاختيار ، يبقى من الواجب على الجماعات المحلية أن تضم في إطارها كل ما من شأنه أن يعمل على توحيد مختلف المصالح الاقتصادية الجماعية من قبيل (نفس الساقية المشتركة ، ومركز الأشغال الزراعية والسوق إلخ) . والظاهر أن تحديدا جماعيا من هذا القبيل ، علاوة على الشروح الشفوية التي كان يدلي بها موظفو الداخلية ، هو تحديد كان يوحي بالاعتقاد بأن الأمر قد كان يتعلق بتحطيم الإطار القبلي في جميع تمظهراته . وهذا ما لم يكن هو قصد المحمدي ، الذي كان لا ينفي عن طيب خاطر ، فائدة التكافلات الإثنية مادام أنها لا تتعارض مع مسألة التكامل الوطني . طبعا ، إن الحلول التطبيقية التي جرى تبنيها هي حلول كانت تختلف باختلاف الأقاليم والعمالات ، وسنعمل ، من جهتنا ، على تحليل بعض الحالات النموذجية ، من خلال استعمالنا للبيانات المفصلة التي أنجزتها اللجنة المتنقلة لهذا الغرض ، وفيما يخص هذه اللجنة ، فقد كانت تحت رئاسة حسن الزموري ، كان ينشطها كامي سكالابر ، وهو الذي كان ، من قبل أن يتجه للعمل في المساعدة التقنية ، وفي نهاية فترة الحماية ، كاتبا عاما بجهة مراكش ، حيث كان يعتبر هناك بمثابة مراقب مدني ليبرالي . وكان قد أسهم في إطلاق برنامج حول طبيعة المزارعين Paysanant إلى جانب جاك بيرك وكولو ، بحيث إنه قد أبان ، عبر كل منصب سبق أن عين فيه ، عن اهتمامه بمسألة إعطاء الأولية لموضوع تحديث الزراعة التقليدية .

لقد أخذ سكالابر هذه المهمة الجديدة على عاتقه بوعي واضح حول الصعوبات التي يطرحها تحقيق تقطيع انتخابي متلائم مع تطور البنيات القروية . وإذا كان الرجل قد انضم ، إلى جانب المحمدي والزموري ، من أجل نفس الأهداف ، فإنه قد يتبنى ، فيما يخص كل حالة على حدة ، مقاربة تاريخية[6] تتوخى ألا تكون سببا في إبراز حالات من الخصومات الصعبة على الحل ، وذلك بدعوى الرغبة في الدفع بعجلة التحديث والعصرنة ، وهكذا ، فمن خلال تعليق له مؤرخ في أكتوبر 1957 ، عرض سكالابر المبادئ التي يجب أن توجه سلوكات اللجنة في التعامل مع المعطيات التاريخية والجغرافية للعالم القروي . ولقد كانت الهموم التمويلية تعتبر من

جملة المعطيات التي تدخل في موضوع إنشاء الجماعات المحلية ، إذ أن أغلبية موارد هذه الجماعات كانت تتأتى عن طريق الرسوم المجتباة من الأسواق .

غير أن الأسواق التي كانت تتطابق عموما مع المعطيات السوسيولوجية إلى حد لا بأس به ، قد نجدها تمتلك أحيانا مناطق نفوذ واسعة جدا ، مما من شأنه أن يفترض التفكير في إنشاء جماعات محلية ممتدة إلى حد بعيد ، لا سيما إذا ما جرى الاكتفاء باعتبار هذا المعيار الأخير . وهكذا ، فمن خلال استباقه لأعمال اللجنة ، قرر وزير الداخلية في 1958 أن يضع الأسواق الكبرى ضمن وحدات إدارية مستقلة ، بحيث بدا وكأنه كان يؤسس لإمكانية إحداث تطور حضري يستمد قوته ، من الناحية المادية ، من الموارد المالية للبادية المجاورة له [7] .

ولقد كان المشكل يطرح نفسه بشكل كامل الجلاء في عمالة الدارالبيضاء التي كانت تشمل في إطارها عديدا من المراكز الصغرى المزدهرة . وبينما كانت المناطق القروية المجاورة تأمل في اقتسام الموارد الضريبية لهذه المراكز ، وهي الموارد التي كانت تتأتى بالخصوص ، حسب اعتقاد السكان هناك ، من خلال التبادلات فيما بين المجموعات التي تشملهم . وجدير بالإشارة هنا إلى أن اختيار استقلالية المراكز قد أدى إلى أن أصبحت هذه الأخيرة في ظرف سنوات معدودة ، بمثابة محاور صغيرة للتمدين Urbanisation ، بحيث كان السوق يجلب إلى جواره المدرسة ، ودار الجماعة المحلية ، فالمستوصف ، كما يفترض أيضا جر المياه ، وكذا حدا أدنى من الطرق ، ثم يأتي بعض التجار القارين ليبدأوا في الاستقرار بالضواحي ، وسرعان ما ينضمون إلى طبقة الأعيان بهذه الجهة ، وماهو إلا بعض الوقت ثم يبدأون في المضاربة على الأراضي الصالحة للبناء ، مع ما يترتب عن ذلك من تقديم العروض المغرية والتسبيقات إلى الفلاحين أصحاب الأراضي ، إلى أن ينتهي بهم الأمر إلى اقتناء معروضاتهم بأثمان تفضيلية ، وهكذا تصبح عائدات هؤلاء المضاربين ، وكذا نفوذهم عبر المنطقة ، أكثر حجما مما يتملكه الأعيان القرويون من أموال ومن نفوذ . بل إنهم سريعا ما سيعرفون كيف يستغلون لصالحهم ، الإمكانات الإدارية والموارد المالية للجماعات المحلية من أجل العمل لفائدة مشاريعهم الخاصة . وإذا كان الوزير ، واللجنة العاملة معه ، قد تتبعا رغبات القرويين ، فمما لاشك فيه أن السيطرة على المراكز المستقلة ، من قبل الجماعات المجاورة ، لم تكن لتجر معها ، في تلك الجهة ، تطورا حضريا على هذا القدر من السرعة .

وهنا إن التقطيع الانتخابي الذي اتبع بعمالة فاس يطرح مثالا لا يخلو من أهمية ، عن الشروع في تطبيق سياسة واعية بمسألة إعادة تكوين النخب المحلية الوسيطية عبر مختلف المظاهر المتعلق بها . ولقد كان هذا المشروع قد هيىء تحت الرعاية المباشرة للعامل ، وهو مناضل أسبق ذو ميول استقلالية ، ويتعلق الأمر بالغالي العراقي الذي ينتمي إلى إحدى العائلات الفاسية البورجوازية ، بينما أن المسؤول ، غير الرسمي عن الجماعات المحلية بالإقليم ، كان هو الكاتب العام الأسبق الكولونيل فيرلي Verlet الذي ظل ، بعد الاستقلال ، بنفس المنطقة بصفته مساعدا تقنيا جهويا[8] . وكان هذا الأخير قد استأنف عمله التمهيدي باتخاذه نقطة الانطلاق بالعودة إلى التقطيع الإثني الذي كان قائما فيما سبق مع استحضار فكرة المطابقة ، في غالبية الأحيان الممكنة ، بين ما كان يطلق عليه هو حينئذ "الحكامة المغربية" Le commandement Marocain وهو ما يعني القيادة أو المشيخة في نفس الوقت إلى جانب الجماعة المحلية . ولقد تبدت فلسفته ،

حول النظام الجماعي المحلي ، من خلال محاضرة له ألقاها أمام القواد ورؤساء الدوائر في يناير 1957 ، إذ أن نص تلك المحاضرة ، قد حظي ، فيما بعد ، بالتنويه الإيجابي جدا من قبل الوزير ادريس لمحمدي . وبالعودة إلى فلسفة الكولونيل فيرلي ، إن الهدف من إعادة تكوين النخب الوسيطية ، يكمن في إحداث رابط لتمتد عبره أنشطة القواد الجدد . ولقد نقل المحاضر بأمانة تامة ، إلى أولئك القواد مختلف الوصفات التي كانت تتيح الحصول على مشاركة الأعيان في فترة الحماية . وفي إطار حديثه عن الجماعات المحلية باعتبارها مشروعا قيد الدراسة ، أشار بالدرجة الأولى ، إلى الأخطاء التي يجب العمل على تلافيها :

«إن الأمر لا يتعلق ، في البداية ، بجمع هذه الجماعة jamâa لكي نطرح عليها بعض الأسئلة التي لن نتلقى منها أجوبة ما عليها ، أو أنها قد تجيبنا عليها بشكل غير واضح ، بل إننا نجمعها فقط من أجل أن نبلغها بجدول الأعمال للاجتماع المقبل ، مع كامل عنايتنا ألا يغادر أي عضو ، من هذه الجماعة ، مكان الاجتماع من قبل أن يطلع على جدول الأعمال هذا بشكل تام .

وإذا تساءل سائل ما : لماذا التصرف بهذه الطريقة ، بدلامن تمرير جدول الأعمال في لحظة انعقاد الاجتماع إياه؟ الجواب أولا لأن البدوي المغربي يفكر بطريقة أبطأ بالنسبة إلينا ، وبأنه يحتاج لزوما إلى وقت أطول من أجل التفكير[9] . ومن جهة ثانية ، إن هذا البدوي لايدرك ، في غالبية الأحيان ، عمق المشكل في مجموعه ، ولاسيما إذا كان ذلك المشكل متسما بطابع غربي (من الغرب) . وأخيرا ، فانطلاقا من كونه رجلا أمينا ونزيها ، وممثلا حقيقيا عن جماعته ، فإنه لا يمكن أن يعرب عن رأيه إلا بعد أن يطلع على آراء موكليه .

وهكذا ، فإن جدول الاجتماعات ، وكذا المسائل المنتظر دراستها ، يلزم أن تخضع ، بناء على ما سبق ، إلى الإحاطة بالاهتمام المستمر ، إذ أنها تتطلب التثبت منها بكل دقة ، وذلك ضمن سجل ، حتى نتمكن من العودة إليها والتأمل فيها في كل وقت وحين . وإذا كنتم في كل مرة تقومون باستقدام هؤلاء المندوبين عن السكان ، من مسافات من بضع عشرات من الكلمترات ، وذلك بهدف إخبارهم ببعض الإجراءات غير السارة ، التي قد اتخذت بدون سؤالهم عن رأيهم مسبقا ، أو بهدف دفعهم إلى المصادقة على هذا الإجراء ، فإنكم تكونون قد ارتكبتم خطأ لايغتفر .

وإذا كنتم ستستدعون هؤلاء الممثلين من أجل أن تهددوهم بالعقوبات ، أو لكي تلقون بالمسؤولية عليهم فيما يتعلق ببعض التصرفات التي لم تصدر عنهم في الأصل ، فكونوا على يقين أنكم ستجدون أمامكم جماعة من الرجال الصم البكم الذين ستشعرون بهم يضيعون من بين أيديكم كلية .

يجب إذن العمل ، منذ وقت طويل ، على تهييء المسائل التي تجب دراستها مع الجماعات jemâas مع إعطاء الوقت الكافي لأعضائها من أجل التفكير والتأمل ، كما تجب معرفة الإنصات بصبر وأناة إلى الحجج الأكثر تعارضا مع آرائنا الشخصية . وإذا كانت هذه الحجج لا تروقنا بشكل دائم ، فمن النادر ألا تكون ، هذه الأخيرة ، مدعومة ببعض المبادئ المتعلقة بتصور ما من الممكن أنه ينفلت منا ، بينما أنه لا يعدم قيمته المعقولة .

وهكذا ، فمن خلال تجنب الوقوع في جعل هذه الجماعات jemâas مجرد اجتماعات للتماثيل الجامدة ، سيبقى من الممكن أن نتوقع بأن يصبح دور هؤلاء الرجال حاسما ، في إطار هذه المشاركة الحقيقية للقرويين في تدبير المصالح العمومية ، ولسنا ، والحالة هذه ، في حاجة قط إلى تدريب مطول من أجل هذا ، ويكفي

أن نجعلهم يثقون فينا .

وعندما يمكنكم بعد مرور بعض الوقت ، -يجب أن نتصف بالصبر- أن تنجزوا حصيلة للعملية بهدف وضع كشف لتعداد التدابير المتخذة ، عندها يمكنكم أن تشعروا بالرضا عن النتائج المتوصل إليها ، بحيث ستلمسون بأن هذه الاجتماعات : - قد أتاحت لكم إمكانية تدريب الجماعات على مواجهة بعض المشاكل المرتبطة بالحياة العصرية .

- بأن هذه النتائج تمثل سلاحا فعالا بهدف مقاومة الأخبار الكاذبة ، والإشاعات المثيرة (الصادرة دوما عن الغرباء) ، وبأنه من خلال الحديث أمام العموم ، سرعان ما تحد الحقيقة والصراحة من حجم تلك الإشاعات إلى درجة أنها تبقى بدون أثر .

وأخيرا ، أن تكون تلك الاجتماعات مواكبة بقدر كبير من الاهتمام ، ليس فحسب من لدن الجماعة ، ولكن من لدن القبيلة برمتها التي تبحث عادة عن أصداء الاجتماعات" . وهكذا فهذا النص الذي يستند على الأسلوب التطبيقي للحماية ، وهو نص له امتياز يجعله يبين بوضوح إواليات تمثيلية السكان بالعالم القروي المغربي ، وهذا بينما أن أغلبية النصوص القديمة كانت ترتكز على نظرية ضمنية حول حق التفويض "ذلك الحق المستعار من القانون الفرنسي ، في حين أن الأسلوب العملي المغربي الذي يحترس بشكل طبيعي ، من كل ما من شأنه أن يدفعه إلى التخلي عن حقه في السلطة لصالح الجماعة المحلية ، هو أسلوب يرتكز ، من جهته ، في الواقع على نظام للتفويض له شرعيته تبعا لكل قضية على حدة ، ثم إنه يبين بأن الجماعة ما تزال توجد دائما ، على الأقل بصفتها مؤسسة دفاعية في إطار العلاقات بين السلطة وبين السكان ، وانطلاقا من اللحظة التي يبدأ التفكير فيها في تكوين إطار جماعي جديد ، فإن ردود الفعل الصادرة عن الخبير الأسبق لأيام الحماية ، وعن الإداريين المغاربة الجدد ، تبين بجلاء بأنهم كلهم يتصورون المجالس الجماعية المزمع تكوينها مثلها مثل مجموعات أقلية Oligarchiques بمثابة استمرارية ، باسم مغاير ، للمجالس الجماعية التقليدية التي تقوم فيها النخب المحلية بدور أساسي بصفتها أداة للسلطة الإدارية . ودائما في هذا السياق ، فإن الجماعة المحلية تبدو وكأنها امتداد طبيعي للشبكة الإدارية . وفي إطارها سيتولى المستشارون الجماعيون ، بشكل مباشر ، تكملة العمل الذي كان يقوم به المساعدون السابقون للقواد في أيام الحماية ، إنما بدون أن يتلقوا أية مكافآت من لدن الإدارة . والحق أنه لا أحد كان يتصور ، بناء على هذا ، بأن السير العملي للنظام ، يمكن أن يجري في الاتجاه الآخر ، وبأن الجماعات المحلية تصبح مستخدمة باعتبارها رابطا بديلا بالنسبة لرغبات السكان . خلاصة القول ، إن المبادرة تبقى بين يدي ممثل الدولة . وهذا الأخير ، الذي يعتبر وريثا للمراقب المدني ، يتصرف من خلال الوسطاء الذين يشبهون ، بشكل لا يخلو من غرابة ، أولئك الأعيان الذين كانت تستخدمهم الحماية . وإذا كنا نقر بالسلوكات الدفاعية عند المجموعة ، فإنه من الصعب أن نتقبل المبادرات ، بل وحتى بفكرة التدبير المستقل بحق . وإن هذه الأداة الجماعية هي أداة جرى تصورها بالخصوص مثلها مثل رابط سياسي بديل موجه لتحقيق قدرما من تقبل القرويين للتدابير الحكومية ، وكذا لمحورة الرأي العام القروي في إطار ذلك الهدف المرسوم ، والذي لا تخفى أغراضه ، والرامي إلى مقاومة نفوذ الأحزاب (أي أولئك الغرباء عن المكان الذين ينشرون الأخبار الزائفة والإشاعات المثيرة للبلابل) .

إذن إن هذا النوع من الاستدلال يؤدي إلى إقامة إطار إقليمي حيث إن الاتجاهات الأوليغارشية ، أي

للأقليات النافذة من الجماعات[10] Jemâa السالفة، المتعودة على القيام بدور الوسيط بين السكان والسلطة، يمكنها أن تتصرف بدون أي تخوف. والظاهر أن هذا النوع التنظيمي يهدف، في واقع الأمر، إلى تقوية سلطة، مع تركه للانطباع، في نفس الآن، بأنه إنما يقوم بهيكلة الجماعات المحلية.

ولا عجب، بالنظر إلى هذه الظروف، أن يكون التقطيع الانتخابي لعمالة فاس يحترم الحدود القبلية بكل ما يتطلب ذلك من عناية تامة. غير أن كل جماعة لا تنطبق مع أي قبيلة قديمة بحد ذاتها. وإذا انطلقنا من الناحية الشكلية فالجماعة والقبلية لا تتوافقان، في هذا الفضاء، إلا في النصف من عدد الحالات الكلية، وهذا بينما أن الجماعات المحلية الأخرى هي مكونة من مجموع من بطون القبائل أو فخذاتها، أو في حالات نادرة إلى حد ملموس، تتكون من عديد من القبائل الصغيرة المتجمعة فيما بينها[11] ومن هنا، فإن الحدود الإثنية لم تتعرض للهدم، وروابط التكافل بين القرويين المستمدة من نظام القرابة ستظل تقوم بدورها بدون أي عقبات، ولا سيما في فترات التعبئة الاجتماعية السياسية ضمن المجموعة السكانية. ثم إن عمالة فاس قد انشغلت أيضا بتأسيس المراكز القروية القادرة على الاستمرار، تلك المراكز التي كانت العمالة تنوي أن تجعل منها محاور للعصرنة والتحديث، والتي تستطيع البوادي، بشكل دائم، أن تضفي عليها ما تحتاجه من توازن، بينما تبقى الإدارة هي صاحبة الشأن في العلاقات بين المدينة والبادية. وفي هذا السياق يستعرض الكولونيل فيرلي، على المنوال التالي المنطلق الذي ينبني عليه مشروعه، طبعا مع موافقة السلطات المغربية:

«ليس هناك أي تثقيف مثمر، وأي تعليم مستدام، ولا أي تطور، يمكن أن يكون ذا قيمة مادام قائما ذلك التشتت الراهن بالبادية المغربية.

طبعا إن الأمر لا يتعلق بتنقيل السكان، وبإرغامهم على التجمع عبر القرى، غير أنه توجد هناك، فيما بين هذا الحل المتطرف، وبين الوضعية الراهنة، إمكانية للتفكير في إقامة قرية في مقابل كل قبيلة أو فخذة من قبيلة، بحيث تصبح تلك القرية، فيما بعد، مركزا للتكوين والإشعاع، ونواة إدارية للتجمع المقصود، وبحيث تنطلق من حواليها، أي تلك القرية تبعا لبعض الطرق المعينة، مختلف التجارب والتظاهرات المرتبطة بالعصرنة والتحديث.

وهنا أيضا في هذه القرية، يمكن أن يتجمع صناع القرار الذين بدونهم لن يتأتى لأي تطور منتظم ومتواصل أن يكون قابلا للإدراك، وذلك لأن الأمر، في هذا الصدد، لا يتعلق، فحسب، باجتذاب الشباب القروي نحو استعمال العتاد العصري الحديث، بل إنه يقتضي، بالخصوص، تزويد هذا الشباب بروح النظام والنظافة، وبالقدرة على تعهد ذلك العتاد، وهذه هي الروح التي لا يمكن التفكير فيها بالنظر إلى هذا التشتت الراهن للساكنة القروية.

يجب إذن التفكير في إنشاء القرية، أو المركز القروي، في مكان يكون مقبولا ومعينا من قبل الجماعة التي ستتولى شأن إقامة المركز الجماعي المستقبلي حيث إن الجماعة المتجددة والتي تضم بين ظهرانيها عددا غير محدد من قدماء التلاميذ، هي التي ستتعود على تدبير الشؤون العامة، وعلى تهيئة المراكز، وعصرنة قطاع الإسكان، أي وفي كلمة واحدة، على كل ما من شأنه أنه يفرض نفسه في موضوع تطور الجماعة المحلية.

وإنه من الأساسي، ألا تضم هذه الجماعات، في مرحلة أولى، إلا قسطا محددا من الشبان المتخرجين من مدارسنا، وذلك لكي لا نتسبب في إحداث تطور سريع جدا من الصعب مواكبة إيقاعه من لدن مجموع السكان، إذ أن أي تسرع في هذا المجال، قد يؤدي لا محالة إلى حدوث قطيعة بين جيل الشباب وبين الأجيال القديمة، مما من شأنه أن يعرض للخطر، بشكل دقيق، تطور الجماهير القروية في حد ذاته، وهو التطور الذي لا يمكن إلا أن يكون متمهلا وتدريجيا.

وفي هذا المركز أيضا يجب أن تقام التجهيزات الرياضية، التي سيتوافد عليها جميع الشبان ليتلاقوا ولينغمسوا بالتالي من جديد، في جو سليم من شأنه أن يربطهم بالأرض أكثر ويحثهم من ثمة على الاستقرار بها".

وكما هو واضح، يبرز هذا النص سمة الاستمرارية فيما بين الإدارة القديمة لأيام الحماية، والإدارة الحديثة لعهد الاستقلال. كما يبدو أن تأسيس أنوية تمدينية هو أمر مقبول ومرغوب فيه حتى، من أجل .الإبقاء على الشباب بعين المكان وبالخصوص منهم الذين سوف يكونون قد تلقوا قدرا ما من التعليم غير أن هذا الإطار الجديد يجب أن تتم إقامته في نفس الوقت مع موافقة هيئات النخب المحلية القديمة، وذلك لغاية تجنب أي إثارة للنزاعات في ما بين النخب التقليدية وبين الأعيان المنتمين إلى المراكز الجديدة. وإننا لنتذكر في هذا الصدد بأن الوزير المحمدي قد حكم في الاتجاه المعاكس، وذلك فيما يخص عمالة الدار البيضاء، عندما سمح بتكوين مراكز مستقلة تتصف بالدينامية، وتستمد مواردها من البوادي المجاورة لها، إذ سرعان ما تحددت معالمها، أي هذه المراكز، الاقتصادية والسياسية خارجا عن الإطارات المقبولة من لدن النخب المحلية التقليدية. أما بفاس، فإن هذا التناقض لم يكن ملموسا هناك.

وإن لهذا النص أهميته أيضا، بالنظر إلى المكانة التي يخصصها للشبان، وهو يتقبل إدماجهم من أجل أن يضمن تطور البوادي، وخصوصا من أجل تلافي المغادرة نحو المدن حيث إن تزايد أعداد اليد العاملة قد أصبح على درجة لا تخفى من الخطورة. كما يتم أيضا، عبر هذا النص، تقبل إندماج محدود، عبر مختلف المؤسسات، بالنسبة لأولئك الشبان الذين سيخضعون لسلطة الأعيان القدامى، وذلك تبعا بالخصوص، بمثابة وسيلة لتملك سلوكات اجتماعية جديدة، وفيما يخص أولئك الذين ستبرز لديهم طموحات أخرى، فإن الرياضة ستكون بمثابة مسار تحويلي لطموحاتهم، وباعتبار أن الحياة عبر هذه المراكز هي سيرورة للمثاقفة خاضعة لمراقبة القدماء وللإدارة أيضا، فإنه لا يجب أن تحتفظ لهؤلاء الشباب ببعض المفاجآت غير المتوقعة. ومن هنا سيظل السؤال قائما: ترى هل ستمتلك هذه الحياة جاذبية كافية حتى تستجيب إلى تطلعات أولئك الذين نرجو إدماجهم فيها؟ وهذا مع العلم أن هؤلاء سرعان ما سيكونون أغلبية سكان الضواحي المدن الجديدة؟

إن هذه الفلسفة في الحياة الجماعية هي فلسفة تنبني على تقنية إدارية مضبوطة، وكانت عمالة فاس قد أعطت من جديد، الانطلاقة لاشتغال جماعاتها المحلية بشكل مسبق منذ 1956. وكان عامل الإقليم في مستوى أن يبين لأعضاء اللجنة، وحسب كل حالة على حدة حجم الموارد التي تتوفر عليها مختلف الوحدات الإدارية المستقبلية، وكذا العوامل الأخرى الاقتصادية أو الجغرافية والإثنية التي تقوم عليها وحدة الجماعات المحلية. وفي إطار الأخذ والرد، كان رؤساء الدوائر، الذين يقومون باستعراض مشاريع التقطيع الانتخابي

لدوائرهم ، يركزون دوما على ذكر الأسبقيات المتعلقة بالجماعات Jemâas ، ومن خلال هذا كانوا يبينون بأنهم قد استشيروا في شأن كل حالة على حدة ، وذلك تطبيقا للمبادئ الواردة أعلاه .

ولقد كان رؤساء المصالح التقنية الجهويون يدلون أيضا برأي يبدو أنه لم يكن يبدو رأيا حاسما . أما فيما يخص التنظيمات السياسية ، فقد كانت غائبة عن المشاركة رسميا في عمل يتوجه ، قبل كل شيء ، إلى الجماعة المحلية في إطار علاقتها مع السلطة المركزية وممثليها الإداريين ، بحيث يستبعد بالتالي أي نوع وسيطي آخر ، كما أن العلاقات مع مدينة فاس كانت أيضا غائبة عن المشروع ، بينما أن عديدا من الجماعات المحلية كانت عبارة عن جماعات خاضعة إلى حدود المناطق المجاورة للريف ، لسيطرة الملاكين البورجوازيين الفاسيين ، وبأن التبادلات المكثفة والرائجة ما تزال قائمة ، بدون توقف ، بين المدينة والبادية .

وبانتقالنا إلى عمالة الدار البيضاء ، سنجد بأن التقطيع الذي جرى عرضه يوم 27 غشت 1957 أمام أعضاء اللجنة ، قد هيئ على يد مساعدين تقنيين من قدماء المراقبين المدنيين . وهو تقطيع يبرز خصوصية تدل على أنه قد ارتكز على معايير مختلفة جدا ، وهكذا كان التقطيع المتعلق بالسهول المعصرنة ، وحيث نلمس فيها استقرارا استيطانيا من لدن المعمرين بقدر لا يستهان به ، تقطيعا يدخل في حسبانه الإطار الإثني . ووحدها العوامل الجغرافية والاقتصادية عرفت الاحتفاظ بها ، وذلك بهدف تجميع ساكنة معينة بجوار مركز هو نفسه ما يزال يعتبر في طور التكوين ، وكانت الفرضية القاعدية غير المصاغة بشكل صريح هي التالية : لقد سبق للاستعمار أن قضى على الروابط الإثنية ، وهكذا فتجميع السكان يمكن إذن أن يتم انطلاقا من معايير غريبة عن الوسط المحلي . ومن هنا انتهى النظام في نهاية المطاف ، إلى إعادة تجميع الـ 88 جماعة محلية التي كانت قائمة في عهد الحماية ، عبر سبعين وحدة ، مع الاعتناء بضم الدوائر القيادية للشيوخ والقواد إلى التقطيع الجديد . وكانت العمالة ، في إطار هذا ، تتوقع تعويض الشيوخ برؤساء الجماعات المحلية ، إذ أنها قد نظمت انتخابات غير رسمية من أجل تعيينهم فعلا . وفي المقابل ، في جهة وادي زم وأبي الجعد وخريبكة ، حيث إن الاعتماد المعيشي يقوم على تربية المواشي ، بأسلوب شبه ترحالي بشكل راجح بالمقارنة مع الزراعة ، فإن الجماعات المحلية هناك قد خضعت للتقطيع حسب المعايير الإثنية ، حيث كانت الفخذات والبطون تمثل فيها قاعدة للوحدات الجديدة في غالب الأحيان . إلا أن المنجميين قد تم عزلهم ضمن الجماعة المحلية لبوجنيبة .

وإذا لمسنا بالجهة الفلاحية التابعة لإقليم الدار البيضاء ، بأن ذلك التماثل الذي أدخلته الحماية ، هو تماثل يبرر اتخاذ بعض الحلول على مستوى مدينة مازاغان (أصبحت تحمل إسم الجديدة انطلاقا من 1958) ، فإن المسؤولين الجهويين قد تبنوا حلولا مضادة تماما بالنظر إلى نفس الأسباب . فبالنسبة إليهم ، كانت العوامل الوحيدة الصالحة للتمييز بداخل جهة فلاحية مكثفة السكان وغنية ، هي العوامل الإثنية ، ومن هنا فإنهم يرتكزون ، من أجل تبرير مشروعهم ، على الاستشارات مع الساكنة (بينما يبدو أن سكان الشاوية لم يكونوا كلهم على علم بمشاريع التقطيع) . حقا إن الحماية قد كان لها تأثير ملموس على مستوى القطيعة بجهة مازاغان بالمقارنة مع جهة الشاوية . ولقد وجدت السلطات الإقليمية نفسها في الحالة الأولى ، بجهة مازاغان ، تتعامل مع مجموعة من الأعيان الأغنياء جدا ، والقادرين على توصيل وجهات نظرهم إلى الأسماع بالرباط . وفي الحالة الثانية ، في جهة الشاوية ، في مواجهة عمال زراعيين أو مزارعين صغار . ومما يثير العجب هنا ، أن نلمس ، علاوة على ذلك ، إلى أي درجة كان عنصر الحماية مستبعدا ، ولو بطريقة محتشمة عن الرجوع إليه

في سياق المداولات الجارية بين أعضاء اللجن التي يبدو أنها كانت توجه نفس هذا المشكل بمناطق الغرب ومكناس وفاس ، والظاهر أن الوضعية ، بمكناس على الخصوص ، كانت على درجة من الدقة ، ولاسيما عبر دوائر مكناس الضاحية والحاجب ، إذ أنه وتخوفا من مغبة السقوط في تكوين جماعات محلية صغير جدا ، فقد تم الانتقال من حل ينبني على اقتراح الفخذة باعتبارها قاعدة للتقطيع ، إلى حل أكثر شمولية وأكثر توسعا ويتطابق مع حجم القبائل التي كانت قائمة هناك قديما ، أما فيما يخص الدوائر الجبلية في عمالة مكناس ، هناك حيث تجرى تربية المواشي عبر المنتجعات ، وحيث أن المراعي الجماعية هي التي تكون القاعدة التي يتمحور حولها الاقتصاد ، فإن اللجنة قد اضطرت إلى التوجه نحو القبول باتحاد القبائل باعتباره هو قاعدة التقطيع .

وفي عمالة الرباط أنجز التقطيع الجديد تبعا لتعليمات المحجوبي أحرضان ، عامل الإقليم إلى حدود شهر نونبر 1957 وكان هذا المشروع يلتقي مع الإطار القبلي ، باستثناء ست قبائل قد جرى تقسيمها إلى قسمين إثنين ، وقبيلتين أخرتين جرى تقسيمهما إلى ثلاثة أقسام . ولقد كان عامل الإقليم قد تخلى ، مع ذلك ، عن العرف ، ليتبع الأفكار التي كانت رائجة ، مع تركيزه على الإشادة بالروح الجماعية ضمن التعليق الخاص بتقديم المشروع . وفيما يخص هذا الأمر ، فإن شروحات وزارة الداخلية تؤكد أنه وبالرغم من انعدام المعلومات حول المعطيات الموضوعية فيما يتعلق بالتقطيع ، فإن المصلحة المركزية لم تكن في هذا تفتقر إلى التبصر ، وإنما أن التغييرات التي أحدثت ، باتفاق مع العمالة ، هي تغييرات لا تسيء إلى روح المشروع الأصلي ، ومع ذلك ، لقد كان بالإمكان ، عبر مناطق الحماية ، أو عبر الجهات الجبلية لوازان أو والماس ، أن يتم اقتراح أنماط أخرى في التقسيم التجزيئي . أما بأكادير ، وبالرغم من أن مشروع العمالة كان يخفض إلى النصف عدد الجماعات المحلية لأيام الحماية ، فإن قاعدة التقطيع تبقى مرتكزة على الفخذة أو القبيلة الصغيرة . وفي هذا الشأن ، كانت الإدارة الجهوية تبدو منشغلة بالخصوص بتمكنها من مراقبة الرؤساء المستقلين للجماعات المحلية ، والذين ، حسب تصورها ، يتمتعون بسلطة مماثلة للسلطة التي يتمتع بها موظفو الدولة[12] . وبالانتقال إلى تادلة ، هناك حيث كان يمكن أن يتوافق التقطيع مع مناطق الري ، قدمت العمالة صورة التجمعات ضمن وحدات أكثر اتساعا (تضم مناطق تجمع بين سهول ومرتفعات) ، بحيث يؤخذ العامل الإثني بعين الاعتبار[13] . ونفس هذا الشيء تم إتباعه فيما يخص المحيط المسقي لجهة مداغ ، إذ أدمج ، بعمالة وجدة ، ضمن الجماعة المحلية لتريفاس ، وهذا ما كان يتوافق مع إحدى القبائل القديمة هناك .

أما بتازة ، فقد عمل المسؤولون على تحويل الدوائر القديمة التابعة للمراقبة المدنية ، (وكانت تسمى بالملحقات) ، إلى جماعات محلية . ويبدو أن هذا النموذج الذي من شأنه أن يعكس الحلول المثالية إلى السهولة ، هو نموذج كان يتبع ، بشكل يكاد يكون مستمرا ، عبر الجهات السكانية المتباعدة عن بعضها ، وذلك بدون أن يكون المشكل قد أثير عبر مناقشات اللجنة .

وفيما يتعلق بالعمالات شبه الصحراوية ، فقد قبلت اللجنة ، بدون أي تحويرات تذكر المقترحات الصادرة عن العمالات التي أعادت الارتكاز على نفس التقطيع الذي كان متبعا في أيام الحماية ، مع التنقص منه من خلال اللجوء إلى نوع من التركيز ، إنما بدون المساس بالحدود القبلية .

نصل الآن إلى الجهة الشمالية ، حيث إن الوضعية كانت معقدة هناك بشكل أكثر . وذلك أن الإدارة

الإسبانية كانت قد أقامت، منذ 1952، اللجن الإدارية القروية (les Juntas zura)، وهي عبارة عن فخذات، حيث كان سير العمل بها يبدو مندمجا بشكل أكبر ضمن النظام الإداري القائم، وذلك بالمقارنة مع نظام الجماعات المحلية بالمنطقة الجنوبية[14]. ومهما يكن، فإن الميل الطبيعي لدى الإدارة الإقليمية، التي ينتمي الأعضاء المنتسبون إليها في الغالب إلى أسر الأعيان بتطوان، فهو ميل يسعى إلى الإبقاء على الوضع الراهن، لاسيما وأن الموارد المالية، وكذا القدرات التي تتوفر عليها الجماعات المحلية تبدو، في أعينهم، وبشكل لا لبس فيه، على أنها أكثر توسعا بالمقارنة مع النماذج المتوقعة من خلال مشاريع الرباط، (ضرائب على الغابات، وتراخيص متنوعة، إلخ)، وفي هذا الإطار كان عمال المنطقة الشمالية قد وافقوا على تجميع الجماعات المحلية بشكل مركز، لكن على شرط ألا يكون هناك مس ما بالحدود القبلية المعروفة. ومن هنا رفضوا كل تجميع من شأنه أن يؤدي إلى المزج بين السكان ذوي الأصول المختلفة. ولقد تبين من خلال المباحثات بين ممثلي عمالات الشمال، وبين أعضاء اللجنة، بكل وضوح، الفارق الذي لا يمكن الاستهانة به، والذي يباعد بين وجهتي النظر لهذه الجهة وتلك، إذ بدا أن إداريي الرباط كانوا يتحدثون باللغة القانونية والإدارية الجاري بها العمل بالمنطقة الفرنسية الجنوبية السابقة، ثم بدا أن انعدام التفاهم بينهما كان سيتطور نحو درجة دقيقة من الخطورة، وذلك لما أرادت وزارة الداخلية، استجابة منها لالتماس من مصالح المياه والغابات بالرباط، أن توسع من صلاحيات النظام الغابوي للعمالات الجنوبية بحيث يمتد مفعوله ليشمل منطقة الريف. وفي هذا الصدد بالفعل، صدرت مذكرة، تحمل تاريخ 23 دجنبر 1957 حول مفهوم محصور نظام الأملاك العامة dominalité يوصي بتقييد حقوق الاستفادة من الغابات، وهي الحقوق التي كانت تعتبر حقوقا طبيعية لا نقاش فيها بالشمال. والظاهر أن نفس الرغبة في التسوية Uniformisation المفروضة، هي التي دفعت إلى التفكير في مشروع، للتقطيعات الإقليمية، يهدف إلى تفتيت عمالات الشمال لغاية إدماجها ضمن عمالات الجنوب. وكان ذلك أثناء الفصل الأول من سنة 1958. والحق أن هذه الخروقات لا دخل لها في ثورة الريف التي اندلعت، كما هو معلوم، في خريف 1958.

نعم، إن من شأن إنجاز التقطيع الجماعي أن يبين مدى الالتباس الذي طبع المحاولات التي كانت تسعى، بالمغرب المستقل، إلى إنشاء نخب محلية جديدة، وذلك من خلال العمل على تغيير الإطار الذي تنبني عليه العلاقات بين السلطة وبين المواطنين. وفي إطار ذلك الجو من الحماس الذي يطبع عادة البدايات الأولى للاستقلال، كان ممثلو السلطة المركزية، والإداريون المحليون، يعلنون عن رغبتهم في محو الإطار القبلي... ثم، وبالنظر إلى غياب القدرة على اقتراح حل بديل، سرعان ما عاد أولئك إلى إعادة تقديم ذلك الإطار نفسه تحت إسم آخر، ومن هنا كانوا ينتهون دوما إلى إطلاق أسماء التجمعات الإثنينة القائمة على الجماعات المحلية الجديدة.

والحق أن المعنيين بالأمر كانوا، بدون شك، سيعترضون بالصعوبات في سياق تخيلهم لحلول ما أخرى، من 10.000 إلى 15.000 نسمة، بما يتطلب ذلك من موارد خاصة بها ومضمونة، بوجود سوق محلي[15]، نعم انطلاقا من ذلك، هناك استنتاج واحد سيفرض نفسه عليهم، ثم يجعلهم يدركون بأنهم سينتهون إلى الوقوع ثانية وجها لوجه أمام القبلية إياها. وبالفعل، إن فريدريك بريمار F. Brémard، في مؤلفه حول التنظيم الجهوي بالمغرب[16]، يوضح بأن المغرب يضم أكثر من 600 قبيلة تقريبا، وهي تشمل في المتوسط، ما بين

10.000 و15.000 نسمة . وهو نفس الرقم الذي توصل إليه العمال في يوليوز 1957 في إطار تهييء التقطيع الجماعي المحلي ، وبما أن التجمعات الإثنية كانت ما تزال تمثل آنذاك ، وبشكل دائم عبر عديد من الجهات ، مجموعات سكانية متكافلة من أجل استغلال ثروات تعود للظهور إلى الوجود ، مهما كانت الأسماء التي يطلقونها عليها . كما أن هناك باعثا آخر أكثر ابتذالا ، يشهد لصالح التقطيع الإثني ، وذلك أن الإحصائيات الوحيدة والمضبوطة والحديثة حول عدد السكان ، وحول الإنتاج ، والشؤون الضرائبية التي بين يدي الجهاز الإداري ، كل ذلك قد جرى إنجازه على مستوى الفخذات . بينما أنه ، وحسب رأينا ، إذا ما كان أي واحد يرغب في أن ينجز تقطيعا جديدا بالفعل ، فما عليه إلا أن ينطلق من مبدأ القرية ، مع أن يعطي لهذه القرية قاعدة إقليمية[17] . وبناء عليه ، ألا يتأتى الخطأ من واقع أن المسؤولين قد أرادوا إرساء التجمعات الجديدة بناء على أرضية الأنشطة التبادلية ، وذلك بدلا من الأنشطة الإنتاجية الأخرى؟ وهكذا فقد ظلت الطاقات الاقتصادية لدى الجماعات المحلية القروية مجرد طاقات افتراضية ، بحيث إنه لا الأراضي الجماعية ، ولا المجالات المتعلقة بتقنيني الحقوق في المياه ، ولا الأراضي التي كانت تابعة للحماية ثم استرجعت ، كلها لم تكن من اختصاصات هذه التجمعات الجديدة ، وحسب ما يبدو فهذا التقطيع لم يقم ولو بالتأكيد على المهام الجديدة المرتبطة بالإنتاج ، من قبيل التناسب بين الدوائر المسقية . وعلى العكس من هذا في تادلة ، وفي تريفاس ، هناك حيث كان بالإمكان إنشاء جماعات محلية تتوافق مع وحدات النهوض بالتنمية العصرية ، فقد لاحظنا بأن المسؤولين قد ركزوا على عنصر التكاملية بين مناطق السهول وبين مناطق الرعي عبر السفوح مثلما كان الشأن بالنسبة للقطاع التقليدي[18] . وفي هذا الصدد كان تقطيع الدوائر المسقية العصرية أقل تجانسا بقدر كبير بالمقارنة مع الدوائر التقليدية ، وهكذا مثلا كان الأمر بدوائر أوريكا ، وأيضا في بعض مناطق الري في الأقاليم شبه الصحراوية ، حيث إن الجماعة المحلية تتوافق هناك مع مجموعة من سواقي الري ، أو حتى مع ساقية واحدة فحسب .

وفي انعدام قاعدة اقتصادية حقيقية وليدة لإصلاحات هيكلية أكثر مما هي نتيجة لتقطيع ما بحيث إن الغايات المعلن عنها ، من جرائه ، هي غايات قد أقلقت القرويين أكثر مما كان في مصلحتهم . في انعدام ذلك تم الرجوع إلى المبدأ التكافلي الإثني الأسبق . وفي هذه الظروف ، لا يجب أن نتعجب ونحن نرى ظهور نخب محلية أكثر انشغالا بالمطالبات بحقوقها بالنسبة للتجمعات المجاورة لها والمتنافسة معها ، وذلك بدلا من أن تطالب بالعصرنة والتحديث . ويبقى الإجراء الوحيد الذي اتخذته اللجنة ، هو الذي يتعلق بإنشاء مراكز قروية في شكل وحدات مستقلة حيث تنصب فيها من جديد مختلف المبادرات والثروات ، مما من شأنه أن يفيد في بروز نموذج جديد من النخب المحلية لن تكون مدينة بشيء ما لا للمغرب القديم ولا للحماية .

وجدير بالإشارة إلى أننا لا يمكن أبدا أن نقدر بكون عدد المرات التي وقع فيها ، التقليص من أشكال التداخلات ، فيما بين القبيلة وبين الجماعة المحلية ، قد يتجاوز الثلث ، غير أنه علينا أن نضيف إلى ذلك ، الجماعات المحلية التي ينتمي سكانها إلى نفس القبيلة المقسمة إلى فخذات . ولا غرو أن حالات التعايش المتنافر ، جنبا إلى جنب ، بين السكان من ذوي الأصول الإثنية المختلفة ستكون حالات من النادر معاينتها ، أي أن التمازج والاختلاط لايحمل في طيه أي قابلية للتوتر والانفجار مادام أن المجموعات تتمتع بالقدرة على التوازن فيما بين بعضها البعض ، وتحافظ بالتالي ، لنفسها في إطار النظام الجماعي ، على إمكانية أن

تضمن لنفسها تمثيلية تقليدية خاصة بالمجموعات الفرعية sous groupes . وجدير بالذكر هنا أن التمعن في النوايا وفي القرارات الحقيقية للسلطات الإدارية بالمغرب المستقل ، يبرز أمامنا عددا من التناقضات الكبرى . فبالطبع ، يبدو من الصعوبة تجلية الدوافع العميقة الكامنة من وراء تلك النوايا والقرارات ، بدون أن تتعرض لمغبة التورط في بعض التأويلات المفرطة . والحق أنه من السهل ، على أي كان ، أن يتفهم نفور المسيرين الوطنيين من نظام قبلي قد سبق له وأن استعمل ضدهم من قبل الحماية ، إلا أن التساؤل يبقى له ما يبرره هنا : ألم يقع بعض الخلط من جانبهم في التعامل مع هذه المسألة؟ فهناك عديد من الملاحظين قد أشاروا إلى البعد الوهمي للقبيلة ولخاصيتها الاصطناعية ، ولسهولة انشقاقها [19] . وبين أيدينا الانهيار الذي حدث في نظام النخب في سنة 1955 ، والذي يعتبر مثالا صارخا ذا دلالة . إن الوطنيين يرون في القبيلة ذلك الوجه الذي صنعته لها الحماية في السابق ، مما يعني شبكة من القيادات Commandements التي كانت تحركها ، منذ ذلك الوقت ، بقدر ما من المرونة ، إذا لم نقل من الخفة ، وقبل ذلك الزمن ، كان النظام القبلي ، من خلال معارضته المستمرة ، من لدن مجموعاته الكلية والفرعية ، يتولى فعلا القيام بتوزيع السلطة متجنبا بذلك تمركزها في جهة واحدة . أما في سياق النظام الكولونيالي ، فقد أصبح النظام القبلي ، بشكل متناقض يمثل العنصر القاعدي لمجموعة ممركزة لن ينتفي ، مع ذلك وجودها ، حتى مع الحصول على الاستقلال ، غير أنه ، وفي انعدام تغيير حقيقي للبنيات الاقتصادية بالعالم القروي ، سيبقى هذا النظام يمثل مجموعة من التكافلات التي تربط بين أعضاء تجمع معين في إطار الاستغلال الجماعي لفضاء جغرافي ما [20] . وعندما أرادت الإدارة ، في 1957 ، أن تنفي هذه الظاهرة من حسابها شعر العالم القروي ، عندها ، بأنه مهدد في هويته الجماعية . وكان جوابه ، عندما تم التوجه إليه لالتماس موافقته على إحداث تنظيم جديد ، عبارة عن رد فعل موحد يقف إلى جانب الحفاظ على الهياكل القديمة . وهكذا ، ففي هذه الفترة الانتقالية ، حيث لا يمكن أن نتبين بوضوح منتهى المطاف ، بدا أن العالم القروي لم يكن ليتقبل خسران إوالياته التقليدية فيما يتعلق بالتشاور وبانتظام العمل الجماعي ، وذلك في مقابل حصوله على نظام تمثيلي يرتكز على مبدأ الإنابة الذي هو مبدأ غريب في تصوره ، ومن أجل أن تحصل خلخلة من هذا القبيل على القبول ، كان من اللازم إحداث تحولات اقتصادية عميقة . فالظاهر أن إواليات الاتصال مع السلطة تنزع في الواقع ، إلى أن تصطفي من داخل الكتلة السكانية القروية ، أولئك الذين سيستفيدون من الإصلاحات التي من شأنها أن تتيح لهم الفرصة للبقاء بعين المكان ، وهذا بينما أن الكتلة السكانية يجب عليها أن تكتفي بمرتبة اقتصادية أدنى مكانة ، أو أن تهاجر نحو المدن . إلا أن هذا لم يكن يمثل البداية في سيرورة بطيئة من التطور الذي لم يكن متصورا بوضوح ، ولا معلنا عنه صراحة في سنة 1957 .

على كل حال إن التقطيع للجماعات المحلية القروية ، هو تقطيع كان يعمل في حد ذاته ، بشكل مسبق ، لصالح استمرارية النخب المحلية[21] ، بالنظر إلى أنه لم يكن مصاحبا بإصلاحات بنيوية عميقة . كما أن طريقة الاقتراع ستأتي لتقوية هذا التوجه .

اختيار طريقة الاقتراع

لقد كان من اللازم أن تثار مسألة القطيعة مع الماضي القبلي ، والتكافلات الإثنية التي تترتب عن ذلك الماضي ، وذلك من خلال تعريف جديد للمجلس الإقليمي للجماعات المحلية القاعدية . ولقد تمكنا أن نرى

سابقا كيف أنه في انعدام القيام بإصلاحات أكثر عمقا ، كان لا مفر من السقوط ثانية في اختيار تقطيع إثني حيث لم يتغير فيه شيء إلا الإسم . وكانت النخب المحلية التقليدية تجد في هذا التقطيع الإثني إطارا هي تتلاءم معه إلى أبعد حد .

غير أن الإصلاح الجماعي لم يكن يحمل من معنى في أذهان الموظفين ، إلا في حالة ما إذا كان سيأتي مصاحبا مع طريقة للتصويت تساعدهم على تنحية تلك النخب المحلية لأيام الحماية ، وذلك لصالح أطر الأحزاب السياسية . وحسب ما يبدو هنا ، فشهادة المهدي بن بركة هي شهادة واضحة تماما فيما يتعلق بهذه النقطة :

«إن الإصلاح الجماعي كما يبدو على ضوء القانون ، هو إصلاح جميل جدا في إطار الفصول المتعلقة بدور الجماعات القروية ، وهو جميل جدا لأن النص الأصلي قد بقي سليما ، ولم يمسسه أحد ، لأن الذين كانوا يريدون تشويه معالم هذا النص ، كانوا يعرفون كنه النقطة المحورية التي عليهم التصرف في مضمونها بالتحوير . وهذه النقطة لا تعني أي شيء كان ، بقدر ما تعني طريقة التصويت بالذات . وفيما يخص طريقة التصويت هذه ، فهي ، كما كانت قد اقترحت تتم بالتصويت على اللائحة ، تلك الطريقة التي من شأنها وحدها أن تتيح إمكانية تكوين مجموعات عمل واعية ، من مناضلي الوطن ، وذلك من أجل تعبئة الجماهير لكي تحقق ، من تلقاء ذاتها ، تطلعاتها .

وإننا على هذه الجبهة بالذات كنا ملزمين على المقاومة . ولقد كانت حكومة عبد الله إبراهيم ، التي قادت هذه المعركة ، قد اختارت إما أن تستقيل ، وأن لا تستمر في متابعة المعركة على الجبهة الخارجية في إطار المفاوضات السارية بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وإما أن تتقبل طريقة التصويت التي فرضت عليها باستعمال جميع الوسائل[22] .

إذا كان اختيار التصويت الفردي ، على أساس الأغلبية المطلقة والذي يتوفر على دورة واحدة من أجل تعيين المستشارين الجماعيين ، قد كان يمثل عاملا حاسما في إعادة تكوين شبكة من النخب المحلية ، فإن الأهمية السياسية من وراء هذا القرار ، قد خضعت في بعض الأحيان ، إلى الإنكار من لدن القصر . كما سنتعرض لذلك فيما بعد . وفي هذا الشأن لم يكن المشاركون الآخرون في اللعبة بغافلين عن نوايا الملك ، إلا أن مسألة السيطرة على العالم القروي ، وكانت حسب قناعاتهم ، ذات أهمية أقل من الأهمية التي كان يكتسيها ، في هذه المرحلة ، الجهاز الإداري والقطاع الاقتصادي اللذان كانا ما يزالان ، في قسم كبير منهما بين أيدي الفرنسيين . وفي هذه الأثناء كان كل واحد من الشركاء في اللعبة السياسية يزن الرهان جيدا! انطلاقا من استراتيجية رامية إلى ضمان التحكم في النظام السياسي في شموليته . ولا شيء كان يبدو ، آنذاك ، قد أصبح نهائيا ، مادام أنه لا أحد من الشركاء قد كان ضامنا لنفسه ميزة واضحة ما على حساب الآخرين[23] .

والحق أنه من خلال هذا المنظور يصبح من اللائق ، على المعنيين بالأمر ، أن يحددوا نوعية الأعمال حول تبني طريقة ما للتصويت . وفي هذا الصدد كانت الأحزاب تعرف بأنها ستحظى بفرصتها الخاصة من أجل بلورة طريقة ما لاختراق العالم القروي ثم مأسسته . والحق أن التحكم في العالم القروي ، كان بإمكانه أن يضع بين أيديها ، أي الأحزاب ، ميزة حاسمة لكي تضمن وضع يدها على السلطة دونما حاجة إلى استعمال

بعض الطرق العنيفة . ومن جهته ، كان القصر يحدد هدفا له أن يمنع تلك المناورات من أن تلقى نجاحا ما . أما على مستوى آخر ، فقد كان القصر يسعى إلى الدخول في التحالف مع النخب المحلية ، دون أن يورط نفسه ، مع ذلك ، مما كان يمكن أن يتم فعلا على أرض الواقع ، لو أن القصر قبل بالإقرار ببقاء القواد في مناصبهم بعين المكان في عهد الاستقلال ، وحسب ما يستشف ، ففي هذا الأخذ والرد ، تكمن بعض الجوانب التقنية التي لها عواقبها السياسية ، التي كان الشركاء يشعرون بكمونها ، إلا أنهم لا يعربون عنها إلا في النادر القليل .

وقبل الاستقلال ، لم تكن الحماية تمتلك ، بين يديها ، تدابير إجرائية محددة فيما يخص انتخاب أعضاء الجماعات Jemâas الإدارية . وعندها كان ظهير 1951 و1954 قد ترك المجال مفتوحا أمام سلطات المراقبة المدنية لتنظيم هذه الانتخابات ، بحيث يبقى لها الحق في إتباع التدابير المحددة في تعيين أعضاء الجماعات . ولقد كانت هذه التدابير الإجرائية التقليدية تخضع ، إلى حد ما ، إلى التأثير التشريعي للإدارة الفرنسية ، وذلك حسب هذه الجهة أو تلك . وفي هذه الحالة ، جرت فعلا الانتخابات بهدف اختيار الأعضاء المغاربة لولوج اللجن البلدية ، والغرف الفلاحية والتجارية ، وأيضا بهدف تمثيل الجماعات في إطار مجلس الحكومة . وكانت بعض التعاونيات الفلاحية ، قبل الاستقلال ، تنتخب أيضا الأعضاء المغاربة لولوج اللجن البلدية والغرف الفلاحية والتجارية ، وأيضا بهدف تمثيل الجماعات في إطار مجلس الحكومة . وكانت بعض التعاونيات الفلاحية ، قبل الاستقلال ، تنتخب أيضا الأعضاء المنتمين لمجلسها الإداري . علما أن هذه الهيئة الانتخابية الأخيرة ، والتي كانت تضم (12.000 عضو في سنة 1947)[24] ، قد فتحت المجال ، في 1948 ، لانتخاب أعضاء من (حزب) الاستقلال ممثلين عن البورجوازية الحضرية بمجلس الحكومة ، ونذكر في هذا السياق ، بأن الحكومة التي كانت قد فكرت في جر هؤلاء الاستقلاليين للدخول في سياسية تشاركية في إطار بعض الإصلاحات الاقتصادية ، والتي كان الهدف منها يرمي إلى عزل البورجوازية المغربية عن القصر ، لم تستسغ الانتقادات الصادرة عن ممثلي (حزب) الاستقلال ، وفي هذا الصدد ، ما يزال الرأي العام يتذكر تلك الوقائع التي واجهت بشدة ، بين الجنرال جوان ومحمد اليازيدي ومحمد الغزاوي ، في أثناء انعقاد مجلس الحكومة[25] .

وفي ذلك الوقت ، رغبت الحكومة في توسيع الحق في الاقتراع ، بحيث كانت ترى بأن الاقتراع المحدود هو في صالح البورجوازيين الوطنيين بشكل أكبر ، ومن هنا صدر ظهير 1951 ليرفع من أعداد الهيئات الناخبة المغربية ، بالغرف التجارية إلى الأكثر من 100.000 ناخب ، مع إدماج التجار الخاضعين للضريبة بالمراكز الصغرى ، وذلك بهدف إغراق تجار المدن الكبرى في بحر من جموع الناخبين ، إذ أن من شأن أي توزيع انتخابي جديد أن يؤثر على حظوظهم بشكل سلبي . ونفس الشيء تم بالنسبة للغرف الفلاحية ، إذ انتقل عدد أعضاء الهيئة الناخبة من 8000 ناخب إلى 220.000 شخص .

وكان على الانتخابات أن تدور تبعا لنظام الاقتراع باللائحة ، مع إمكانية اللجوء إلى التقسيم ، غير أن (حزب) الاستقلال لم يقبل هذه المرة أن يساهم في اللعبة الانتخابية ، كما سبق أن حدث أيضا في 1948 ، ثم بادر بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات . وبالعودة إلى هذا التكتيك الذي لجأت إليه الحماية ، يمكن أن نجد له مع ذلك تفسيرا ، في نفس الوقت ، من خلال التطور الذي طرأ من جراء مناخ سياسي أكثر توترا فيما بين الإقامة العامة ، وبين القصر والوطنيين ، أكثر مما يمكن تفسيره بتخوف هؤلاء الوطنيين من النتائج التي يمكن

أن تؤول إليها الانتخابات في الوسط القروي بالخصوص . وكما يبدو بالتذكير بهذه الأحداث التاريخية يبين بأن الحماية كانت ، وبشكل مسبق ، قد فكرت في توظيف اللعبة الانتخابية داخل إستراتيجيتها السياسية . يعني أنها قد حدست بأن توسيع مجال التصويت ، خصوصا بالوسط القروي ، كان يمكن أن يؤدي إلى إحداث بعض التوازن مع نفوذ الوطنيين . إلا أنها لم تقم ، مع ذلك ، بأي تنازلات حتى تجعل هؤلاء الوطنيين يتقبلون الدخول في لعبة المواجهة الانتخابية .

ومباشرة ، بعد الاستقلال ، اختار المغرب إتباع أسلوب الانتخاب الشمولي دون تمييز بين الجنسية أو المستوى التعليمي ، ولم يكن (حزب) الاستقلال ، والحالة هذه قادرا ، بالنظر إلى المبادئ التي كان ينادي بها دائما ، على أن يطالب بالحد من حق التصويت مما كان يعتبر في صالحه ، بينما اتسم موقف القصر بنوع من الفطنة ، بحيث ساهم في اللعبة الديمقراطية ، والشعور يغمره بمدى الفائدة التي كان يمكن أن يحصل عليها من جراء تطبيق مبدأ الاقتراع الكلي . إلا أن المشاريع الأولى للإدارة المغربية قد ظلت تستلهم روحها من خلال التقنين الذي يعود إلى القواعد المطبقة لدى الجماعات الإدارية لأيام الحماية ، بعد صياغتها في قالب تشريعي حديث . وكان على كل دوار ، على حدة ، أن يعين مندوبين عنه بالمجلس . مع الإشارة هنا إلى أن تقطيع الجماعات المحلية في أيام الحماية ، لم يتعرض صراحة للمساءلة في هذا التاريخ ، إذ لو حدث ذلك ، لكان النظام قد استطاع إذن أن يشتغل في ظروف مقبولة[26] . وهكذا ، كان عامل إقليم الدار البيضاء ، عبد الحميد الزموري ، قد تصرف بهذه الطريقة فيما يخص التجديد الرسمي للمجالس الجماعية بعمالته[27] ، وذلك بموافقة من وزير الداخلية آنذاك . ثم فيما بعد عمل العامل على تعيين الرؤساء المنتخبين بهذه المجالس بصفتهم شيوخا بدوائرهم .

ولقد بدا آنذاك بأن الملك وولي عهده كانا موافقين على إجراء انتخابات سريعة . وكان الوزير المحمدي يود أن يلبي رغبتهما ، إلا أن مصالح وزارة الداخلية كانت أقل استعجالا لمباشرة المتعين . وفي هذا الإطار صدرت مذكرة عن مديرية الشؤون الإدارية ، بتاريخ 11 أبريل 1957 ، تذكر بالصعوبات التقنية ، وكذا بالمخاطر السياسية التي قد تتسبب فيها الانتخابات المقامة على عجل . وبينما كانت استطلاعات الرأي الأولى ، التي أنجزها العمال ، تبدو غير مشجعة ، ولاسيما بعمالات الشمال والشرق والجنوب . وعلاوة على هذا ، كان العمال يشيرون أيضا إلى عدم حماس السكان ، ومن جراء هذا ، كانوا يتخوفون من أن يتعرض أعوانهم إلى الاتهام بالتحيز إلى هذه الجهة أو تلك ، خصوصا إذا كانت سلوكاتهم غير محددة لهم من قبل من خلال مراسيم مضبوطة بدقة[28] . ولقد انطلق في هذه الأثناء العمل في مشروع مرسوم يستند في روحه على التشريع الجماعي الفرنسي ، وذلك من قبل مديرية الشؤون الإدارية ، غير أنه لم يستطع أن يكون جاهزا في وقت مبكر ، حسب ما كان القصر يرغب في ذلك ، وابتداء من هذه الفترة ، أصبح المحمدي يبدي قدرا من الميل نحو الانتخاب الفردي ، وذلك بدافع من بعض الأسباب ذات الارتباط بالبساطة التقنية لهذا النوع من الانتخابات[29] . وعندما طرح المشروع من جديد على بساط البحث بمجلس الوزراء ، وذلك في شهر يوليوز ، فقد تبين على ضوء النقاش أن هناك تعارضا فيما بين وزراء (حزب) الاستقلال الذين كانوا ينادون بإجراء انتخابات تقوم على التمثيلية النسبية ، مما كان سيضمن لهم ، بالتأكيد انتصارا لحزبهم ، وبين الوزراء المنتمين إلى أحزاب الأقلية الحكومية ، والذين كانوا يفضلون الانتخاب الفردي ، والظاهر أن القصر كان يميل هو أيضا ،

إلى هذا الحل الأخير ، إلا أن محمد V كان يرى بأن الوقت لم يكن مناسبا بعد من أجل الحسم في الأمر نهائيا .

ثم إن ولي العهد اقترح عندها القيام باستشارات موسعة ، وبأن يتم التوجه بطلب الاستشارة بالخصوص إلى أساتذته الأسبقين في مادة القانون ، من قبيل موريس دو فيرجي M. duverger وأندريه دولوبادير A. de laubadère ، ثم إن وزير الداخلية ، الذي سره أن يربح بعض الوقت ، قد قبل هذا الحل عن طيب خاطر ، وهكذا ، بعد أن توجها في أكتوبر ونوبر 1957 في مهمة إلى عين المكان ، سلم المشرعان الإثنان تقريرا مفصلا يقترحان فيه نظاما للاقتراع يتسم بالتمحيص والدقة . إذ أنهما ، وبعد أن ركزا منذ البداية على الخاصية الإدارية للانتخابات ، ذهبا نفس المذهب الذي سبق للقصر أن اتخذه في هذا الصدد ، إلا أن الاقتراح المطروح من جانبهما كان ينص أيضا على إجراء الانتخاب باللائحة التمثيلية النسبية ، وبشكل منقح بالنسبة للمدن ، يمكن أن يرضي (حزب) الاستقلال ، وبالنسبة للمدن التي تضم أكثر من 100.000 نسمة ، كان الاقتراح يقضي باتباع نظام للتقسيم حسب الأحياء ، وتبعا لهذا النظام تحصل كل لائحة من الأقلية على تمثيلية لها في حالة ما إذا حصلت على الأغلبية المطلقة في بعض الأحياء ، بحيث يدخل هذا التدبير جانبا تصحيحيا غير مسبوق على طريقة الاقتراع . وفيما يتعلق بالجماعات المحلية القروية فقد طبق هناك تقسيم قد يتخذ شكل الاقتراع الفردي ، بحيث ينتهي به الأمر إلى تحقيق المزاوجة الفريدة من نوعها ، بين النظامين معا ، أي الاقتراع الفردي ، والاقتراع باللائحة ، وكما يبدو فإن وزير الداخلية قد احتفظ بهذا الترابط في هذا المشروع في شموليته ، باستثناء الاقتراحات المتعلقة بالأغلبيات النسبية عبر المدن التي تضم أكثر من 10.000 نسمة . ولقد صدر مرسوم بتاريخ 11 فبراير 1958 يسطر للعمالات الخطوط الكبرى لمشروع الظهير الذي يدور حوله النقاش ، ثم حدد التعليمات التي يجب اتباعها بهدف تهييء التقسيم الانتخابي . بيد أن سقوط حكومة البكاي في أبريل 1958 ، علاوة على الاختلافات في وجهات النظر حول استعجالية إخراج مشروع قانون حول الحريات العمومية ، قد أديا إلى تأخير الوقت المناسب للاختيار النهائي لطريقة الاقتراع . وهكذا ، لم تعرف هذه القضية بعض التقدم إلى الأمام إلا قليلا في عهد حكومة بلفريج ، ثم إنها عادت من جديد لتفرض نفسها بشكل فعلي مع قيام حكومة عبد الله ابراهيم ، وعودة إدريس المحمدي إلى وزارة الداخلية بمساعدة ادريس الزموري بصفته كاتبا للدولة مكلفا بالانتخابات .

ومع استمرار الملك في التمسك بفكرة الاقتراع الفردي ، كانت الحكومة الجديدة ، في ذلك الحين ، منقسمة إلى جناحين متساويين حول هذه المسألة . وعندما لجأ محمد V إلى الشروع في بعض الاستشارات الجديدة ، خصوصا لدى الأحزاب السياسية ولدى العمال . وبالرغم من اختلاف وجهتي النظر[30] بين (حزب) الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فإنهما معا قد ظلا يميلان إلى طريقة الاقتراع باللائحة كما ظلا يتعاملان معا مع مشكلة الانتخابات انطلاقا من طروحات متقاربة إلى حد كبير[31] . وبتاريخ 29 يونيو 1959 قام وزير الداخلية باستشارة العمال حول طريقة الاقتراع . وكانوا كلهم تقريبا إلى جانب اختيار الاقتراع الفردي ، وحتى أولئك المعروف عنهم أنهم قريبون من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، من قبيل عامل وارزازات ، المكناسي وعلى العكس من هؤلاء ، أبدى المقدم بلعربي ، عامل الحسيمة ، رأيه لصالح الاقتراع باللائحة ، إلا أن أغلبية العمال ، وكذلك مدير الشؤون السياسية ، ومدير الأمن الوطني ، كلهم

كانوا من أنصار إرجاء تاريخ الانتخابات . وذلك لأن الساكنة ، في رأيهم ، لم تكن مستعدة بعد لهذا الأمر ، وكانوا ، أرجعوا ذلك ، إلى افتقارها إلى تربية سياسية ، وجو الإثارة التي قد تؤدي إلى خطورة حدوث دعاية مكثفة . ويبدو أن رأي العمال هذا قد ترك أثره لدى الملك ولدى وزير الداخلية . وهكذا لم يعلن الملك عن قراره حول تاريخ الانتخابات ، إلا بعد عودته من سفره إلى سويسرا وفرنسا ، حيث تعين يوم فتح شتنبر 1959 موعدا لإجرائها ، مع إعلانه أيضا عن موقفه لصالح الاقتراع الفردي .

وفي هذا الصدد وضح المحمدي هذا القرار في إطار ندوة صحفية يوم 11 شتنبر 1959 حيث قال : . . . اختيار الاقتراع الفردي - علما أن الجماعة الحضرية والجماعة القروية من منطلق كونهما مقسمتين إلى دوائر ، وهذه الدوائر سيكون على كل واحدة منها أن تنتخب ممثلا عنها - فهو اختيار جاء وليدا للرغبة الملحة في العمل ما أمكن على رفع الطابع السياسي عن الانتخابات - ذلك الطابع الذي لم يكن ليمنع من إجراء الاقتراع على أساس اللائحة - وذلك حتى يستطيع الناخب اختيار الممثل الأكثر قدرة للدفاع على مصالح الجماعة" . ولقد علمنا أن المحمدي قد كان ، قبل ذلك الوقت بشهور معدودة ، قد سبق له أن ألح ، على العكس من هذا ، في إطار لقائه مع الصحافة الأجنبية ، على البعد السياسي في الانتخابات (ندوة صحفية ليوم 25 مارس 1959) حيث قال : "توفر الانتخابات ، من جملة المجالات التي توفرها عادة ، المجال لتجلية مختلف التوجهات السياسية في البلاد . وإننا نعيش اليوم في بلد ينظمه حاليا نص الظهير حول الحريات العامة . وهذا الظهير يسمح ، ضمن إطار واسع ، بحماية المبادئ التي تكون أساس المجتمع المغربي ، إنه يسمح لجميع التوجهات أن تنمو وتتوسع ، وأن تعبر عن نفسها ، إنما للأسف ، بالنسبة للوقت الراهن ، نجد بأن الأحزاب السياسية ، وكل التوجهات السياسية لديها ميل للاعتقاد بكونها تمثل أغلبية الرأي العام المحلي" .

ومن المعلوم عن وزير الداخلية أنه قد كان ابتدأ حياته السياسية منتميا إلى (حزب) الاستقلال ، ثم كان قد أبان ، فيما بعد ، عن بعض التعاطف مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية : وهاهو يجعل من نفسه انطلاقا من هذا الحين محاميا عن طروحات القصر . وحسب ما يبدو إن تغيير اتجاهه هذا هو تغيير يتموضع بين هاتين الندوتين الصحفيتين . إذ كان في الندوة الصحفية الأولى يقف بكل جلاء إلى جانب اختيار مبدأ الانتخابات السياسية الجماعية ، دون أن يعبر عن رأيه ، مع ذلك ، حول طريقة الاقتراع . وفي الندوة الصحفية الثانية ، سنجده ينتقل إلى الدفاع عن أسلوب تكتيكي يعتمد على تحريك النخب المحلية ، وليس المؤسسات . ومن شأن هذا الأسلوب أن يترك المجال مفتوحا ، بالضرورة ، لربط أواصر التحالف بين النظام الملكي وبين الأعيان ، ولتثبيت هؤلاء الأعيان في إطار أدوارهم الاجتماعية والسياسية .

وفي ما يخص عودة الأعيان ، فهي لم تكن أبدا قضاء لا مفر منه ، بل إنها نتجت عن اختيار سياسي لم تكن لدى أي واحد رغبة ما في توضيحه ، والحق أنه كان بالإمكان تطبيق سياسة أخرى في هذا الصدد ، بمعنى أنه كان بالإمكان الاتكاء على الأطر المحلية المتحزبة ، والتي من المعلوم أنها قد بذلت جهودها ، منذ الاستقلال من أجل التوغل وسط الجماهير القروية محققة بعض النجاح من خلال ذلك في بعض الأحيان . ولقد كنا نصادف ، في هذه المرحلة ، بعض المداومات التي كانت الأحزاب تنظمها عبر الأسواق ، وحيث إن القرويين ، وخصوصا منهم أولئك الذين ينتمون إلى بلاد المخزن القديمة ، هناك حيث انحلت المؤسسات المحلية التقليدية[32] ، كانوا يخفون انجذابهم لتلك الفكرة المغرية التي تجعلهم يحصلون ، هناك حيث هم بعين المكان ،

على شبكة جديدة من المنافذ لقضاء بعض المصالح الصغيرة ، مما يتيح لهم الفرصة للتخلص من ذلك التحكم القسري جدا الذي كانت تتصف به الإدارة ، وتصف به الأعيان . وهكذا ، لم يكن من المستحيل ، بالنظر إلى هذه الظروف ، ومن خلال استعمال طريقة ملائمة للاقتراع ، مأسسة هذا الاستغلال للنفوذ المتفشي مستفيدا من الأجواء الخاصة المحيطة بظروف الاستقلال ، وتاركا الانطباع بأنه ينفلت من ضغط المناخ الخانق الناتج عن أوار المنافسات المحلية .

وعلى كل حال ، إن المهارة التي كان القصر يتصرف بها ، بالإضافة إلى المسار التطوري الذي عرفته اللعبة السياسية الوطنية ، قد أديا إلى فشل هذا المخطط . وذلك لأن الرهان على أسلوب الاقتراع الفردي ، قد قوى إلى حد بعيد ، من طابع الخاصية الإثنية لدى الجماعات القاعدية ، وهي الخاصية التي يتأكد وجودها بالملموس على مستوى الدوائر الانتخابية أكثر مما يتأكد على مستوى الجماعات المحلية . هذا ، وإذا كان تقطيع الجماعات المحلية قد تم بعناية تامة تحت مراقبة الإدارة المركزية ، فإن هذا التقطيع بالدوائر الانتخابية قد تم بقدر كبير من الاستعجال . وكانت التعليمات الموجهة إلى العمال توصي بضرورة اتباع المعايير الجغرافية والاقتصادية ، وحتى الإثنية عند الاقتضاء ، وذلك باعتبارها قاعدة للاشتغال عليها . غير أن الدوار ، أو مجموعة الدواوير ، كانا في الواقع : "بمثابة عاملين وحيدين يتوفر عليهما موظفوا الداخلية بالجماعات المحلية القروية[33] .ومهما يكن ، فالعمل قد تمكن من أن ينجز بسرعة ، وذلك لأنه كان قد عرف التهييء مسبقا على قاعدة التعليمات الصادرة بتاريخ 11 فبراير 1958 . . . وكانت عديد من العمالات قد عملت ، آنذاك ، على تحريف روح تلك التعليمات ، من خلال اللجوء إلى مضاعفة الدوائر الانتخابية ، التي لم يكن يحق لها إلا انتخاب مترشح واحد ، وذلك عبر الجماعات المحلية . ونظن أنه لا جدوى من التذكير هنا بأن التكافلات الإثنية ، التي كان المسؤولون يودون استبعادها نظريا على مستوى الجماعة المحلية ، قد كانت تسهم بدور ، أكبر بكثير ، على مستوى الدوائر الانتخابية الصغيرة ، حيث إن الجماعات Jemâas تكون جزءا قائم الذات ضمن المؤسسات المسؤولة عن تنظيم الحياة العملية لهذه الجماعات المحلية ، سواء كان ذلك بطريقة شكلية أم العكس[34] . مع الإشارة هنا إلى أن إسهام هذه التكافلات في إبان اختيار المترشحين ، سيبدو في أعين الناخبين والمترشحين شيئا طبيعيا لا يحتاج إلى نقاش ، بل إنه أكثر أهمية ، إذا صح القول ، بالمقارنة مع التمسك بالاتباعية الانتخابية الشكلية التي سنلاحظها ، مع ذلك عندما سيحين الوقت لذلك ، حتى لا نثير استياء الممثلين المحليين باسم المخزن .

وجدير بالإشارة إلى أن من شأن اختيار الاقتراع الفردي ، واستعماله من لدن الإدارة ، أن يساعد على إقامة نظام للنخب الوسيطية التي تعيد الارتباط مع الماضي ، وفي إطار هذا المسار من التطور يسهم الملك بدور حاسم ، من خلال استعمال سلطته التحكيمية إلى أقصى حد ممكن ، وذلك بتيسير من الأحزاب التي تتبع نفس الطرق لكي تحصل على بعض الأهداف المتعارضة .

ويعتبر الإجراء المتبع ، في هذا السياق ، بمثابة مثال مناسب يعكس طرق اشتغال النظام السياسي المغربي . وفيه يتبوأ الملك شيئا فشيئا سيادة الساحة في مواجهة عدد من الأحزاب الحائرة في أمرها ، لكن بدون أن يذهب في ذلك إلى أبعد حد ، وهكذا إنه يحصل على ما يريد من خلال معارضة التوجهات بين بعضها البعض ، في نفس الآن مع الدعوة إلى مزيد من الصبر ، ومن تعداد الآراء المطروحة . لكن النظام الملكي لا

يراهن فقط على فئة المنتخبين ، إنه يشجع على إعادة تكوين شبكة إدارية قاعدية ذات ارتباط بالسكان ، والتي إن وجودها ، سيحرم المنتخبين (بفتح الخاء) ، في الوقت المناسب من قسط من أدوارهم ، وهكذا فالمشكل المتعلق بالتعايش بين المنتخبين (بالفتح) وبين الموظفين من الدرجات الأدنى في التراتبية الإدارية ، هو مشكل سريعا ما سيفرض نفسه فرضا .

إنما في الواقع ، سيكون هذا مجرد مشكل مصطنع ، وذلك لأن الإداريين والمنتخبين ينتمون جميعهم لنفس الطبقة الاجتماعية . ومن خلال إحداث نوع من التعارض الوظيفي فيما بين شبكتي الدعم الاثنتين اللتين يؤمنهما الجهاز الإداري المغربي لنفسه بوسط العالم القروي ، سيجعله ذلك الأمر يجد نفسه وقد أصبح يتبوأ موقعا للتتبع والمراقبة والحكامة ، وهي الأمور التي ضاعت من بين يديه غداة الحصول على الاستقلال .

الفصل الثالث
إعطاء الأسبقية لإعادة تكوين الشبكة الإدارية المحلية

إعادة بناء الشبكة

بينما كانت النقاشات حول الانتخابات الجماعية ، تحتل واجهة الساحة السياسية ، وتبلور طبيعة المنافسة بين الأحزاب والقصر ، كان هذا الأخير يسجل عددا من النقط لصالحه على الساحة ، من خلال تشجيعه على إعادة بناء شبكة إدارية قاعدية يمكن أن تدمج في إطارها النخب المحلية .

ولقد كان من قبيل المخاطرة ترك العالم القروي منطويا على نفسه بدون تأطير إداري . في هذا الصدد لقد تمكنا مسبقا من رؤية كيف أن إحساسا بالإهمال من لدن العالم القروي ، في السنوات الأولى بعد الاستقلال ، قد ولد هناك استياء سياسيا عبر عن نفسه من خلال عدد من أوجه التمرد والعصيان ، إذ كان من غير المعقول ، والحالة هذه ، أن يعود نظام الحكم إلى تبني نظام القواد التقليديين لأيام الحماية ، وفي هذا الوقت كانت معالجة الوضعية الخاصة بالمنتخبين (بفتح الخاء) تتباطأ كثيرا ، ولا تسمح إلا بحل قسط من المشاكل المطروحة . ثم إنه قد تم التوصل إلى الحل بشكل تجريبي من خلال اللجوء نحو عدد من العناصر السياسية الجديدة التي تنحدر من نفس الطبقة الاجتماعية للقواد القدماء .

طبعا ، إن نظام القواد الأعيان قد كان محكوما عليه بالزوال نهائيا ، بعد إدانتهم بسبب دورهم في عزل محمد V سنة 1953 . وحرصا من إدارة المغرب المستقل على مظهرها العصري ، فإنه لم يكن في مقدورها أن تجيز لنفسها التعامل مع عناصر وظيفية ، لطالما كانت تعتمد في معيشها ، وبشكل رسمي ، على الاقتطاعات التي كانت تجتبيها من عند الساكنة المسؤولة عن شؤونها . أي أن القواد الجدد أصبحوا موظفين ، إذ أن النية كانت معقودة على تنظيم هيئتهم على غرار النموذج النظري الخاص بالإطار الفرنسي للولاة ، ثم تبعا للتطبيق المتبع بالنسبة للمراقبين المدنيين الذين سيخلفون القواد الجدد ، كما يبدو ، سيرثون عنهم مناصبهم المالية ومكاتبهم ومحلات سكناهم . غير أنه إذا كان التكفل بأربعمائة موظف جديد لا يطرح على المسؤولين مشاكل ليس لها حلول ، فإن موضوع التعهد بألفين من الشيوخ ، وعشرين ألفا من المقدمين من شأنه أن يطرح صعوبات جمة ، حتى وإن كان ذلك التعهد لا يكلف إلا بعض التعويضات المتواضعة ، ويبدو أن التكلفة التي كان يتطلبها استيظاف Fonctionnarisation هؤلاء الأعوان كان سيتجاوز بقدر كبير ، ميزانية وزارة الداخلية . كما أنه لم يكن ، مع ذلك ، بالإمكان التخلي عن خدمات ، هؤلاء الأعوان ، بدون السقوط في شلل الإدارة المحلية . ووحده ذلك الحزب الفريد في الساحة ، والذي كان يتوفر على خلايا منظمة عبر شمولية الأقاليم ، ويتعايش في اتحاد وثيق مع الإدارة ، وحده كان بإمكانه أن يوفر للمسؤولين حلا احتياطيا بديلا وفعالا .

ومن هنا فنحو هذا النموذج ، الذي يمكن أن نعثر على صورته المنطبقة إلى حد بعيد ، لدى الحزب الدستوري التونسي الجديد[1] . فعلا فنحو هذا النموذج كان خبراء (حزب) الاستقلال قد توجهوا لاحتذائه . ونعني بهم المهدي بن بركة بالخصوص ، وكانت هناك محاولة لتجربة هذا النمط الإداري المحلي ، وذلك في البدايات الأولى للاستقلال ، من خلال التعاون مع منظري (حزب) الاستقلال وجيش التحرير ، غير أن تلك التمردات ، التي وقعت في سنتي 1957 و1958 قد دفعت إلى التوقف غير المتوقع لهذا التعاون مع الحزب

الوطني ، وبالفعل ، فالإدارة المحلية الجديدة هذه ، لم تكن قادرة على العيش في انقطاع عن الساكنة القروية ، ولا أن تكون وظيفية بشكل تام ، ولا أن تكون متحزبة إلى حد بعيد . وفي هذه الأثناء تبلورت في الأذهان بشكل تدريجي ، إمكانية العثور على تسوية ما فيما بين هذه الاتجاهات المتناقضة ، تسوية تتيح المجال للمناداة من جديد على النخب المحلية ، مع تعويضهم جزئيا برواتب نقدية ، على أن يوضعوا تحت المراقبة الوثيقة على يد زمرة معينة من الموظفين .

نعم ، لقد كان مشكل الإدارة المحلية أحد أدق المشاكل المحتاجة إلى الحل بداية الشهور الأولى للاستقلال ، وفي يوم 12 يونيو 1956 ، في إبان انعقاد أول اجتماع للعمال ، تحت رئاسة محمد V ، رفض السكان ، عبر عديد من الجهات ، القواد الجدد الذين قلدهم الملك مهامهم ، ولقد توافد الوفود من تازة ووجدة وتافيلالت ، وغيرها ، نحو القصر بهدف محاصرته ومحاصرة وزارة الداخلية ، لكي تطالب بتغيير القواد الملحقين بها . ولقد كان هؤلاء القواد يعينون ، في غالب الأحيان ، باقتراح من العمال . أما عندما يتعلق الأمر ببعض الموظفين المعينين مباشرة بأمر من الداخلية ، كما هو الشأن بالنسبة لتافيلالت مثلا ، فلا يبعد أن يرفضهم العامل بحجة أنهم غرباء عن القبيلة . وهنا نجد محمد V يعضد وجهة نظر الوزارة ، في نفس الآن الذي يتجنب فيه إدانة موقف العامل . كما أنه قد تبين ، من خلال المداولات ، بأن الملك ، في اختلاف مع المحمدي الوزير ، لم يكن يطعن في مبدأ اختيار الإداريين المنحدرين من نفس القبيلة ، أو على الأقل كان يتشبث بأن يحظوا بموافقته منذ البداية وبالعودة إلى الجانب التطبيقي العملي ، فقد برز هناك حل بشكل تدريجي حول الموظفين الوسطاء الذين يحظون بقبول السكان ، وذلك بين الأدوار المخولة إلى هؤلاء ، وبين الأدوار المخصصة للمستشارين ورؤساء الجماعات المحلية .

وبالنسبة لصغار الأعوان هؤلاء ، من المعلوم أنهم قد تعرضوا ، مع حصول الاستقلال ، إلى فقدان نفوذهم ، ذلك الفقدان الذي لحق بالإدارة القيادية Caidale من قبل ، بحيث إن أولئك الشيوخ والمقدمين ، قد جرهم في طريقه ذلك السيل الذي أدى إلى انهيار هذه الإدارة . وهكذا ، فعندما فكرت الحكومة المغربية في تعيين القواد الموظفين الجدد ، لكي تعوض الأعيان ، فإنها لم تكن قادرة على التفكير في استيظاف Fonctionnariser أولئك الأعوان المحليين ، بنفس الدرجة ، علما أنهم هم الذين كانوا يقومون بدور الرابط بين القائد وبين الساكنة المحلية .

وبعد بضعة شهور من العزلة ، التي تختلف حدتها باختلاف الجهات ، أعاد القواد الجدد تدريجيا إنشاء شبكة من الشيوخ والمقدمين ، تماثل تقريبا الشبكة التي كانت قائمة في فترة الحماية . وباعتبارهم لم يعودوا قادرين أبدا على التسامح إزاء ذلك الهامش من الإخلال بالواجب ، والذي كان متبعا ، على أكبر نطاق ، في تأدية رواتب أولئك الأعوان ، وذلك بطريقة تكاد تكون شبه رسمية ، فإنهم قد لجؤوا إلى تعيين بعض المترشحين الذين اقترحتهم عليهم الأحزاب . أو أوصت بهم ، وكل ذلك من خلال احترام ، إلى حد ما ، الإجراءات التقليدية التي كانت متبعة في التعيينات بناء على الموافقة من لدن التجمعات السكانية المعنية بالأمر ، وحسب ما بدا ، فإن أعداد الشيوخ القدماء الذين أعيد اختيارهم ، من جديد ، للعمل ضمن الإدارة الجديدة ، كانت قليلة جدا إلى حد الندرة ، إذ أن هذه الظاهرة قد انطبقت بشكل واسع على هيئة المقدمين . مع وجوب الإشارة إلى أن عدم استقرارية هؤلاء الأعوان ، هي عامل من شأنه أن يعكس أحيانا تلك التقلبات

السياسية التي كانت تحدث على المستوى الوطني . غير أن الطريقة المتبعة في اختيارهم ، وكذا المهام التي تناط بهم ، كل ذلك يكشف بكون المسؤولين لم يكن بإمكانهم التحرر من النخب المحلية ، وذلك إذا ما كانوا يرغبون فعلا في الحفاظ على قدر ما من الفعالية فيما يخص المؤسسة ذاتها .

وحري بالقول إن الدور الذي يقوم به صغار الأعوان هؤلاء هو دور صعب على التحديد ، ومن المؤكد أنه دور يتجاوز بكثير القيام بالمهام الصغيرة على يبدو ، والتي تلقى على كواهلهم من لدن القواد . وكيفما كان الأمر ، فالشيخ هو في الغالب ، رجل ميسور الحال مسبقا ، ومزارع كبير يمارس عصرنة أراضيه الزراعية ، من خلال اقتنائه للجرار ، واستعماله للأسمدة ، كما أنه غالبا أكثر اهتماما بالوضعية الاجتماعية التي تخوله إياها وظيفته تلك ، مما يجعله يهتم بالموارد الإضافية التي يجلبها له ذلك المركز الخاص . ونفس هذا الشيء يمكن أن يقال أيضا عن المقدم ، فهو أيضا يعد من الأعيان المحليين ، وإن كان ذلك بدرجة أقل .

وعلى العكس من ذلك الافتراض الذي يمكن أن نتبناه بصفة عامة ، فيما يخص فترة البداية ، بداية الاستقلال ، فإن دور الشيوخ والمقدمين قد ازداد توسعا مع مرور الأيام . فبالفعل ، إن القواد الجدد : لم يعودوا كما كان الأمر في السابق ، ينتمون إلى الجماعات الإثنية ، لقد أضحوا مأمورين تابعين للمخزن ، بعد أن توارثوا رموز السلطة الإدارية التي كانت بأيدي المراقبين المدنيين القدماء . وباعتبارهم موظفين ذوي أصول مدينية في غالب الأحيان ، فإنهم لا يبقون لمدد طويلة ، في نفس المناصب لأكثر من سنتين أو ثلاث ، بل إنهم يعتبرون بمثابة أتباع لحكومة ما من الحكومات ، بحيث إنهم ينتقلون والحالة هذه ، بانتقالها هي أيضا ، أي أنهم يشغلون المكاتب الوظيفية والمساكن التي كانت في السابق تابعة للمراقبة المدنية السالفة ، وهذا ما يعني أنهم لا يكونون إذن في اتصال دائم ومباشر مع السكان ، بل إن هناك بعض القواد الذين يستقرون بمكاتب الدائرة أو العمالة . بينما أن عليهم أن يقوموا بتدبير شؤون ساكنة قد تبعد عنهم أحيانا بعشرات من الكلمترات من الطرق غير المعبدة ، إذن إن القرويين سيتوجهون ، والحالة هذه إلى الاتصال مع الشيخ والمقدم ، اللذين يستقران بداخل القبيلة ، بحيث إنهما يستقبلانهم حسب قواعد الضيافة التقليدية ، ثم يصغيان إليهم وهم يبثونهما مشاكلهم في إطار إحساس من الثقة .

ومن جهة أخرى ، إن الإدارة المغربية المحلية ، من خلال ما تتصف به من طابع توجيهي مبالغ فيه إلى درجة تفوق بكثير الطابع التوجيهي لدى الحماية ، هي إدارة تبالغ في مضاعفة التحريات ، والإكثار من إنشاء اللجن الإدارية ، وهذه الإجراءات التي تقع تحت مسؤولية القائد ، هي في الواقع تتم بإجراء مباشر من لدن الشيخ أو المقدم ، وذلك بدون أن يكون هناك نص قانوني ينظم اختصاصات هؤلاء الأعوان ، ولقد وقع بين يدينا جرد ، مهما اتصف به من افتقار إلى الدقة ، فهو يحصي المهام الحقيقية للشيخ التي يباشرها نيابة عن القائد ، وذلك من خلال إحدى المذكرات الصادرة عن عمالة الدار البيضاء ، ومؤرخة بـ 17 يناير 1957 .

«الاختصاصات السياسية ، أو المتعلقة بحفظ النظام بالإقليم :

أ- إخبار السلطات المحلية

تحرك الشرطة الإدارية : الأسواق ، الصحة ، البنايات ، إلخ .

المشاركة في حفظ النظام

ب - اختصاصات إدارية :

تبليغ القوانين والتنظيمات والقرارات ذات العلاقة بالجماعة المحلية .

التحريات الإدارية كيفما كانت طبيعتها والتي ينيطها القائد به من أجل إنجاز شهادة الإقامة ، وشهادة الضعف ، والمساعدات العائلية ، وإنجاز شهادة الملكية العائلية ، إلخ .

- مساعد لإدارة القروض ، أو منظمات أخرى ، إنجاز لوائح القروض ، التدخل في إطار توزيع القروض وتحصيلها .

- مساعدة مفتش الضرائب القروية ، بهدف تحصيل ضريبة الترتيب وتحديدها .

- مساعدة بعض حالات المصالح التقنية : الإخبار والتحري وإحضار السكان فيما يتعلق بعمال الهندسة القروية والأشغال العمومية .

ج - دور المساعدة لقطاع العدالة :

- توصيل المراسلات العدلية والتبليغات والإنذارات .

- مساعدة العدالة ، تنقيل محاكم التسجيل ، إنجاز التحريات المنوطة به من لدن حاكم السدد على يد قائد المقاطعة .

ومما يفهم بأن الشيخ قد أصبح ، منذ بداية سنة 1956 ، يحظى بالإقرار به عونا من أعوان الدولة ، مع منحه تعويضا قدره 250 درهما في الشهر[2] ، وذلك تعويضا عن الإتاوات التقليدية التي جرى إلغاؤها كما هو معلوم . والحق أن القواد لا يمكنهم ، في غياب الشيوخ ، أن يؤدوا مهامهم ولا أن يكونوا بالخصوص على اطلاع على الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في داخل قياداتهم . مع الإشارة إلى أن هؤلاء الشيوخ الذين يتراوح عددهم بين ما يقارب الألفين ، موزعون على طول البلاد وعرضها ، يقومون بأداء أدوار مماثلة التي كان قدماء القواد يقومون بها لحساب المراقبين المدنيين ، وأصبح الشيوخ يقومون بها لحساب رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية . وفيما يخص اختيارهم ، فهم يقترحون مبدئيا ، حسب التقاليد ، من لدن الجماعة المحلية التي تمثل الفخذات أو المشيخات[3] ، ويكتفي الشيخ ، يظل محتفظا بمنصبه ، مادام يتمتع بالثقة من جانب سكان القبيلة ، وأيضا من جانب رؤسائه ، وفيما يخص عزله من مهامه ، فهو أمر لا يتقرر ، عموما ، إلا بعد تدخل من وزير الداخلية على ضوء تقرير صادر في شأنه من العامل ، أو عن الديوان الملكي ، هذا الأخير الذي يكون قد اطلع على الموضوع على يد لجنة من الأعيان سبق لها أن توجهت إلى الرباط من أجل وضع شكايتها ضد المعني بالأمر . وأحيانا أخرى قد يتدخل الملك شخصيا من أجل تصفية قضية ما متعلقة بعزل هذا الشيخ أو ذاك ، أو بتعويضه .

ودائما في هذا السياق ، لقد طرح الإعلان عن الإصلاحات الجماعية مشكلة ترتبط بوضعية الشيوخ ورؤساء الجماعات المحلية ، وذلك عندما يحدث هناك تطابق فيما بين الجماعات المحلية الحديثة وبين المشيخات بشكل كامل . وباعتبار أنه سيصبح من المحتمل أن يتولد ، من جراء ذلك ، صراع على النفوذ بين الشيخ ورئيس الجماعة ، بحيث قد يبذل كل منهما قصارى جهوده لكي يحيط نفسه بعملائه الخلصاء ، ومن ثمة استقطاب اهتمام الإدارة المطلق ، فإن أغلبية من بدأ فعلا بالدفع نحو انتخاب الشيوخ ، بشكل غير رسمي ، وتكليفهم بالتالي ، أحيانا بتولي رئاسة الجماعات المحلية التي كانت الحماية قد أنشأتها في السابق ، وذلك

حسبما حدث مثلا بعمالة الدار البيضاء ، بحيث بدا وكأن تطورا تجريبيا كان يجري هناك ، بحيث ينزع نحو الدفع إلى إجراء انتخاب الشيوخ في إطار النظام الجماعي الجديد ، وذلك بتوافق يشمل السكان والإدارة المحلية . إلا أن صدور ظهير 5 مايو 1960 ، المقترح من لدن (حزب) الاستقلال ، قد جاء ليوقف هذا التطور من خلال منعه لترشيح الشيوخ والمقدمين ، الشيء الذي أثار استياء حادا بالوسط القروي ، وبناء عليه ترك الباب مفتوحا أمام استمرارية شبكتين متوازيتين على المستوى الجماعي ، مع ما يترتب عن ذلك من تجريد للإصلاح الجماعي من جانب من معناه العميق . ومهما يكن ، فإن وصاية القائد على الجماعة المحلية ، تعطي في الواقع ، بعض التميز لمكانة الشيوخ بالمقارنة مع الرؤساء . ذلك أن التعويضات التي يتوصلون بها عن المهام ، وكذا ارتباطاتهم الوثيقة بأشغال المخزن ، كل ذلك يكفل لهم الاعتبار لدى المواطنين أكثر من الاعتبار الخاص بالمنتخبين (بفتح الخاء) .

ولقد اكتمل التطور الذي طرأ على صعيد الفخذات أو المشيخات ، من خلال إعادة تكوين شبكة المقدمين ، وذلك في إطار قوالب إدارية أكثر قربا من السكان ، بالنسبة لما كان معروفا في أيام الحماية . إذ أصبحت هذه الشبكة تقوم بدور الربط بين تحركات الشيخ والقائد ، ثم تمتد إلى أن تصل إلى ما يتعلق بالدوار أو مجموعة ما من الدواوير . حسب ما يظهر ، إن النظام الأساسي الخاص بهيئة المقدمين ، يتسم أكثر بانعدام الوضوح ، مقارنة مع نفس النظام الخاص بالشيوخ ، إذ أن طرق اختيارهم أو توظيفهم ، وكذا الصلاحيات المخولة إليهم ، هي عوامل تتنوع من عمالة إلى أخرى ، علما أن جميع التحركات والضغوطات الإدارية لا يمكن أن تبلغ المراد منها إلا على يد هؤلاء المقدمين ، فالمقدم لا يمكن أن يلقى على عاتق أي من أتباعه أو مرؤوسيه بمسؤولياتهم الخاصة الواقعية ، كما لا يمكن أن يفعل ذلك بظواهر العجز لدى رؤسائه المباشرين . ومما لا ريب فيه أن وضعية هذا المقدم ، من خلال اتصالاته المباشرة مع السكان ، تبقى وضعية لا تبعث على الشعور بالإرتياح علاوة على افتقارها للضمانات . ولعل الطائلة الوحيدة التي تتبقى لهذا العون ، بعد كل هذا ، هي تلك التي تكمن في إمكانية تلقيه بعض الأعطيات والإتاوات التي جرت العادة بغض الطرف عنها ، حسب ما جرت به التقاليد بالتسامح معها سواء من لدن الساكنة أومن لدن البنية التراتبية الإدارية .

وهكذا ، فتبعا لنفس الإجراء المماثل المطبق فيما يخص تعيين الشيوخ ، فإن المقدمين يعينون أيضا بقرار من القائد ، وذلك بعد أن يتم اختبارهم من قبل جماعة الدوار ، وبعد اقتراح أسمائهم من لدن الشيخ . أما فيما يتعلق بعزلهم ، فهذا الأمر لا يتم تقريره وبصفة عامة ، إلا بعد الاستشارة مع العمالة ، وكيفما كان الحال ، إن إدراج هؤلاء الأعوان ضمن إطار التوظيف ، ولو بشكل جزئي ، هو عمل يمثل ثقلا صعبا تحمله من لدن الدولة ، إذ كان عددهم في 1957 ، يقدر بحوالي عشرين ألفا من المقدمين ، مما يجعل قيمة التكلفة التعويضية ، حتى وإن اتصفت بالتواضع ، أي بـ 50 درهما في الشهر ، تصل في النهاية ، إلى حدود 12 مليون درهم ، وهو ما يعادل مقدارا أعلى من التكلفة المالية الخاصة بجميع الموظفين الإداريين للعمالات والولايات .

ولقد صدرت ، في هذا الصدد ، مذكرة عن وزارة الداخلية ، في 1958 ، أنجزت بتعاون مع وزارة المالية ، فيما يتعلق بوضعية هؤلاء الأعوان ، بحيث تحدد صلاحياتهم حسب ما يلي [4] :

دور المقدم

- يعتبر المقدمون مساعدين للشيوخ في مشيخاتهم ، وأعوانا لهم في التنفيذ على صعيد الدوار . وفضلا عن هذا ، من المفروض فيهم أن يخبروا الشيخ أو القائد عن كل جوانب الأنشطة الجارية بالدوار . والتي قد يكون لها انعكاس إداري ما أو اقتصادي وحتى سياسي .

- وإذا كنا نعتبر بأن الحياة بالقبيلة تشمل في طيها خاصية جماعية على قدر كبير من القوة ، وبأن أغلبية القرارات والتعليمات تتداول بطريقة شفوية ، فإن الشيخ لا يمكنه أن يفعل أي شيء عندما يحرم من المقدمين .

- والمقدم هو بشكل ما ممثل الدوار ، وهو المسؤول عن هذا الدوار ، مما يفترض بالتبعية أن يكون السكان يضعون فيه ثقتهم .

- ونظرا لانعدام سعاة البريد القرويين ، يبقى المقدم مكلفا بتوصيل جميع المظاريف الشخصية أو الإدارية إلى أصحابها .

- إن المقدم ينجز الأعمال الأولية المرتبطة بالترتيب ، يساعده في ذلك بعض الرجال الثقاة ، وهي مسؤولية لا تخلو من دقة ، مادام أن هذا العمل يمثل قاعدة لوضع أساس الضريبة .

- والمقدم يحضر ، عندما تدعو الضرورة إلى ذلك ، في مجالس العدالة ، وذلك عندما يتولى القواد السلطات القانونية . أما عندما يوجد بعين المكان الحاكم المفوض صاحب الاختصاص ، فإن المقدم يكلف ، بصفة مستمرة ، بتجميع المعلومات حول فحوى الخصومات وحول الأطراف المتنازعة ، ونفس هذا الأمر فيما يخص مصالح الشرطة والدرك التي تلجأ باستمرار إلى الاستعانة بخدمات المقدمين في إطار قيامها بتحرياتها .

- وإلى جانب هذا ، يمكن إضافة عديد من الأنشطة والمسؤوليات التي من الصعب الإحاطة بها ، لاسيما وأنها تبقى ذات طبيعة غرضية (محاربة الجراد مثلا) .

- مع الإشارة إلى أن كل هذه المهام هي مهام مضمونة من لدن المقدم بدون قانون أساسي ولا أجور ولا ضمانات .

حقا ، إنه من المستحيل أن تحرم الإدارة نفسها من خدمات هذا العون ، بدون أن تعرض سير الآلة الإدارية للاختلال . غير أن هذه الإدارة لا تستطيع أن تتركه ، بشكل رسمي يستغل الساكنة ، حتى من خلال حدها من كلفة إخلالاته إلى قدر محتمل ما . ولقد قبل وزير المالية وضع تصور محتمل ما حول تعويضات المقدمين ، وذلك على شرط أن يتعرض عددهم إلى بعض التخفيض[5] ، وكذا بأن تبقى أجورهم على تواضعها ، وعلى ضوء هذا الأخذ والرد ، تم بروز اتفاق ، في 1958 ، مفاده أن تجري تغطية سبعة آلاف عون مع توزيع أعدادهم بطريقة غير معتادة باختلاف الأقاليم[6] .

بيد أن العدد المحدد كان غير كاف تماما من أجل القيام بتأطير شامل للبوادي ، ولتطبيق العديد من المهام الإدارية ، ثم صدر تقرير عن عمالة فاس في 1960 ، ليبرز حصيلة للإصلاح المتوقع لهذه الفئة .

«المقدمون :

إن عدد هؤلاء الأعوان غير كاف . والأغلبية منهم تهدد يوميا بالاستقالة .

وإذا ما ركزنا اهتمامنا بعناية في متابعة مصير هؤلاء ، سنلاحظ بأنهم ليسوا كلهم على خطأ . فبالفعل إن التعويض المخصص للمقدم لا يتعدى 50 درهما في الوقت الراهن ، ونحن دائما نميل إلى الاعتقاد بأن المقدم منهم لا يعتبر غارقا كلية في القيام بالصلاحيات الملقاة على كاهله ، وأنه بالتالي لديه الوقت ليهتم بأعمال أخرى ، كأن يحرث أرضه ويحصد زرعه مثلا .

غير أن هذا ليس إلا من قبيل التصور الخاطئ ، وذلك لأن المقدم ، وبالنظر إلى العمل الذي ينتظره يوميا ، لا يجد الوقت للعناية بمشاغله الخاصة إطلاقا . في الوقت الراهن ، إن المقدم يراقب في المعدل ، من ثمانية إلى عشرة دواوير . وعندما نتصور بأن أغلبية الدواوير تبتعد عن بعضها البعض بمسافات قد تتراوح ما بين ثمانية وخمسة عشر كلمترا ، بل وأكثر في بعض الأحيان ، فإننا يمكن أن نتخيل قليلا جميع الأعمال التي يجب على المقدم أن يبذل جهده لإنجازها . إن وضعية هؤلاء الممثلين المحليين تستحق أن تؤخذ بعين الاعتبار من جميع جوانبها (الرفع من أعداد المقدمين وتحسين الأجور) . وذلك لأن الاستمرار في تجاهل هذه الوضعية لا يمكن إلا أن تترتب عنه بعض العواقب المؤسفة على مستوى الحكامة المحلية ، التي لا تساهم بشراكتها المرجوة في إطار تصفية الشؤون اليومية ، وخصوصا منها ما يتصل بعامل الثقة في الدولة" .

والحاصل أن المشكل لا يمكن أن يعرف الحل جزئيا ، على المستوى المالي ، إلا من خلال بعض السلوكات البعيدة عن الشرعية ، ومن جديد جرى غض الطرف عن بعض المخططات المقتطعة لصالح المقدمين ، إنما ليس الأمر هنا يتعلق بتلك الأتاوات المفروضة على السكان ، بقدر ما يتعلق بتوزيع المواد الغذائية الوافدة من أميركا في إطار برنامج التعاون الوطني ، أو بالتسديدات العينية ، أو المادية ، المرتبطة بالأوراش التابعة للإنعاش الوطني ، وهكذا تستطيع الإدارة أن توفر لنفسها ، إلى جانب التأطير الرسمي ، عددا كافيا من الأعوان شبه الرسميين الذين لا بد منهم لحفظ النظام ولاستخلاص الضرائب . وسيبقى عليها أن تعثر ، كما فعلت بالنسبة لوضعية الشيوخ ، على تسوية مرضية جامعة بين شبكتها الإدارية وبين المنتخبين (بفتح الخاء) المحليين .

نعم إن بعض الصلاحيات لدى المقدمين هي صلاحيات مرصودة للزوال على قدر ما تتوصل الإدارة العصرية إلى نشر أنشطتها وتنويعها . ونفس هذا الأمر ينطبق أيضا على مسؤولياتها في المجالات ذات الطابع العمومي ، ذلك أن مبدأ المسؤولية الجماعية لأجل تطبيق القوانين والتنظيمات هو مبدأ قد تم التخلي عنه من الناحية النظرية .

وفي الواقع ، إن دور المراقبة السياسية المنصب على السكان ، لم يكف عن التوسع منذ بداية الاستقلال ، ولا يحق لأحد الغرباء عن المجموعة السكانية التابعة للمقدمين ، أن يقوم بها ، وأن يشتغل فيها ، وأن يتحدث إلى الساكنة ، بدون أن يبلغ المقدم بالأمر ، إذ ستنتقل هذه المعلومات بسرعة إلى القائد الذي يتابع عن كثب ، كما هو معلوم ، ليس فحسب أنشطة الأحزاب السياسية ، بل وأنشطة الممثلين الآخرين التابعين للإدارات الأخرى . ومن هنا يبدو أن دور المقدمين هو دور له قيمته المهمة في ميدان الانتخابات . إنهم يشاركون في عمليات التسجيل في اللوائح الانتخابية ، وينظمون مكاتب التصويت ، ويسهرون على سير النظام العام في هذه الأخيرة ، كما يقومون أحيانا برئاسة مكاتب التصويت ، وقد يضاف إلى هذا كله القيام أيضا بالدعاية للمترشحين الحكوميين ، بالإضافة إلى تدخل المقدمين في اختيار المترشحين للانتخابات المحلية .

وهكذا إذن كانت الحكومة ، قبل تاريخ الانتخابات الجماعية ، قد أعادت تكوين شبكة إدارية قاعدية تتولى القيام بجزء كبير من ذلك الدور الاجتماعي والسياسي الذي من المفروض فيه أن يكون من اختصاص المنتخبين (بفتح الخاء) . وبالتأكيد لقد كانت الدولة مجبرة على أن تضع حدا في علاقتها مع سلوكات النظام السابق ، وذلك من خلال العمل على دمج الأعوان ضمن إطار وظيفي بشكل تدريجي . مع ما يدخل في ذلك من تحمل الدولة لشؤونهم بشكل متزايد بقدر تزايد المسؤوليات الملقاة على كواهلهم . غير أن تلك السلوكات القديمة المرتبطة بالهبات والإتاوات الإلزامية إلى حد ما أو بالاقتطاعات المسموح بها لصالح أولئك الأعوان ، قد بقيت على عادتها القديمة ، وذلك كلما ابتعدنا عن السلطة المركزية . وعلى كل حال إن صغار الأعيان هؤلاء يعتبرون بمثابة وسائط ضرورية من أجل سير الأعمال من حوالي ثلاثمائة قائد ، وثمانين رئيس دائرة ، الذين يكونون الهيكلة الأساسية للإدارات الإقليمية . ثم إن التأخر وكذا التردد اللذين واجههما المسؤولون ، في إطار إنجازهم للقانون الجماعي ، قد ساهما في دفع الإدارة نحو إعادة تكوين شبكة قاعدية مماثلة لنفس الشبكة التي كانت قائمة في أيام الحماية[7] . ولقد تم اللجوء من جديد ، من أجل استبدال قدماء الشيوخ والمقدمين ، إلى دعوة الأعيان المعينين تبعا للعوائد التقليدية ، التي كانت تضمن موافقة الساكنة ، مع بعض الاستثناءات . ومن جهتهم ، كان المنتخبون الجدد ينتمون ، في غالب الأحيان ، إلى طبقة قدماء الشيوخ والمقدمين المنتمين لأيام الحماية ، أو من بين بعض أفراد عائلاتهم . كما أننا نلاحظ في الأخير ، على امتداد السنين ، بأن الإدارة كانت تعين ، في غالب الأحيان ، رؤساء الجماعات المحلية أو بعض المستشارين في مناصب الشيوخ والمقدمين . إذ كان نجاحهم في الانتخابات ، يؤكد موافقة السكان فيما يخص تعيينهم هذا ، كما كان يعكس مدى العلاقات التي كانوا يرتبطون في إطارها مع السلطة الإدارية ، مما كان يوفر لهم بالتالي الفرص لتأكيد ذواتهم . وفضلا عن هذا ، إذا كانت الساكنة تعتبر مشتركة فيما يخص تعيين نواب الإدارة ، فإن القواد والشيوخ قد ساهموا في سنة 1960 ، وحتى سنة 1963 ، بدور ما في الانتخابات المحلية إذن فالخط الفاصل بين المجموعتين أعلاه ، هو خط غير واضح إلى درجة الضبابية ، وهكذا لا يبقى من وراء ذلك من شيء إطلاقا ، إلا أن الممثلين المحليين التابعية للإدارة يحظون باعتبار يفوق الاعتبار الذي يتمتع به المنتخبون . ومنذ 1960 ، عرفت جمعية الأعيان المنضمين إلى السلطة كيف تتدارك ، بشكل فعال ، الاضطرابات القروية ، ومع ذلك ، فقد ظل تطور البوادي يطرح بعض المشاكل التي كانت السلطات المركزية تشعر بها وهي تتولد تحت أقدامها ، إنما بدون أن تجد الوسائل ، أو الإرادة الحقيقية لعلاجها .

إن تقوية مكانة النخب المحلية ضمن الإدارة قد تسارعت بشكل رسمي ، انطلاقا من سنة 1960 ، وذلك من أجل مقاومة نفوذ الأحزاب الذي كان ينظر إليه ، آنذاك ، على أنه مفسد وضار . وبدون أن يمضي هذا "الإصلاح" المتعلق بهيئة رجال السلطة بعيدا إلى الحد الذي يعمل فيه على التخلي عن فكرة القائد الموظف ، فإنه كان من جملة المهام الأولى في إطار إصلاح هيئة رجال السلطة التي قد خصها الوزير الأول الأسبق ، البكاي بالكثير من وقته وجهده ، بعد أن كان قد عين في منصب وزير الداخلية ضمن الحكومة التي تم تأسيسها في يوم 29 ماي سنة 1960 ، تحت رئاسة محمد V . وفي أثناء اجتماع له مع العمال ، وكانوا في أغلبيتهم من رجال السلطة الذين عينوا حديثا على يد الحكومة الجديدة ، حدد البكاي المقاييس التي يجري بناء عليها اختيار القواد الجدد : "في الدرجة الأولى يجب ألا يبقى هناك رجل سلطة جاهل . . . وفي

الثانية إن اختيار رجال السلطة لا يجب أن يكون خاضعا لتأثير الاعتبارات السياسية . . . وأخيرا إن التوظيف المحلي سيظل مفضلا . وذلك في النطاق الذي نعثر فيه على عناصر تستجيب إلى الشروط المطلوبة : الحد الأدنى من التعليم والكفاءة والنزاهة . وهذا ما من شأنه أن ييسر أعمالهم بالنظر إلى إطلاعهم على المشاكل المحلية"[8] .

ثم تلا ذلك تأكيد لهذه التوجيهات من خلال مرسوم مؤرخ بـ 17 شتنبر 1960 يتعرض للتعليمات الاستعجالية للملك من أجل تطهير هيئة رجال السلطة من جميع أولئك الذين يشتبه في تعاطفهم مع الأحزاب السياسية . وبناء عليه فالقواد المعروف عنهم تعاطفهم مع (حزب) الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية أو مع جيش التحرير سيخضعون للإبعاد[9] . ثم كان هناك بعض العمال الذين سيستخدمون هذا الإجراء بهدف أن يحيطوا أنفسهم ببعض الأتباع الخواص والمقربين[10] . في حين أن أغلبية العمال قد بحثوا عن المرشحين الأكثر استحقاقا على الصعيد المحلي ، مع بذل الجهد في العثور لديهم على تكوين عصري ، مع قدر ما من الوجاهة عبر الوسط التقليدي . وفي ما يخص الوزير المعني ، فقد انحصر دوره في غربلة الأسماء المعروضة ، وفي اقتراح بعض الأسماء الأخرى ، وذلك في حالة ما إذا كان هناك شخص ما قد يتوافق مع متطلباته ، بيد أنه غير موجود بعين المكان . وهذا مع الإشارة إلى أن المناصب الشاغرة لم تكن كلها جاهزة ، وعلى الخصوص بالمناطق الجبلية أو شبه الصحراوية .

وتبعا للجهات ، كانت النسبة المائوية للقواد الذين اختيروا من عين المكان ، تتباين بين 20 في المائة و50 في المائة ، أي أن النخب المحلية كانت تجد إذن الفرصة للإسهام في السلطة ضمن شروط أكثر جاذبية مما كان عليه الأمر ضمن المجالس الجماعية المحلية .

وحري بالإشارة إلى أن تحمل المسؤولية بالوزارة المعنية من قبل رئيس الحكومة الأسبق البكاي قد ترجم إذن إلى تحولات مهمة على صعيد الموظفين مع نهاية صيف 1960 . وبالطبع فرجال السلطة الجدد قد جاء اقتراحهم في غالب الأحيان من جهة العمال ، إنما ليس بدون تصفية وفرز متواليين . ولقد كان الوزير ، صاحب الشأن ، يعرف جيدا البوادي ، بحيث كان قد جاب ، في السنة الماضية ، عديدا من الجهات بالمغرب في إطار العمل على إعادة تجميع قدماء المحاربين . وهكذا استطاع أن يستمع إلى التظلمات إزاء القواد عبر مختلف الجهات . وكان أصدقاؤه في الحركة الشعبية ، من قبيل أحرضان والدكتور الخطيب ، قد أعربوا له عن بعض الآراء الحاسمة سواء حول المترشحين ، أو حول تعيينات الشيوخ التي تمت باختيار من العمالات .

هذا وقد تميز استبعاد رجال السلطة القدماء ، بسبب انعدام الكفاءة أو الإخلال بالواجب ، بالسهولة ، وتبعا لبحث ميداني أنجز في يوليوز 1960 من قبل وزارة الداخلية ، تم حصر من بين 395 قائد ورئيس دائرة ، 23 أميا ، و57 رجل سلطة لا يتوفرون إلا على تعليم أولي باللغة العربية ، و135 من مستوى الدراسات الابتدائية ، كما كان هناك حوالي مائة من رجال السلطة فحسب من جملة رؤساء الدوائر بالدرجة الأولى ، يتوفرن على رصيد دراسي يفوق مستوى الدروس الابتدائية . وأخيرا ظل هناك ثمانون منصبا فارغة ، أساسا بالريف وبالجهات شبه الصحراوية . ويبدو بأن التأطير الجديد لرجال السلطة ، قد أسهم في النهوض بالوضعية ،لكن بدون أن يضمن للإدارة المحلية نفس المستوى من التوظيف الذي كان جاريا بالإدارات المركزية . ثم إن هذا النقص سيعرف بعض التوازن لدى أغلبية الموظفين من خلال استئناس الموظفين وألفتهم مع العالم القروي

بشكل لا جدال فيه . بحيث كان ذلك يتيح لهم إمكانية الانتفاع من خدمات مساعديهم المخبين .

وحتى نعمل على توضيح إعادة إدماج النخب المحلية في إطار الشبكة الإدارية ، يمكن أن نستعرض هنا رأي القرويين الشبان[11] . نعم ، إن الدولة والمخزن بالنسبة لهؤلاء الشبان ، وكما يتصورونهما عبر عالمهم اليومي ، يتمثلان في الدرجة الأولى في السلطات المحلية . وعندما نسألهم عن هذه السلطات المحلية ، نجد بأن الثلثين من الأجوبة تشير إلى الشيخ والمقدم ، والثلث الباقي فقط يذكر القائد ومساعديه هؤلاء الذين لا يشعرون بوجودهم إلا من بعيد لبعيد ، ثم بالنسبة لهؤلاء الشبان القرويين إن "ممثلي السكان" يعني قبل كل شيء المستشارين الجماعيين ، بالإضافة إلى نواب أراضي الجموع Les maïbs ، ورؤساء التعاونيات ، كل هؤلاء يعتبرون ، في تصور هؤلاء الشبان ، بمثابة ممثلي المخزن . وهكذا يوجز الباحثون الذين أنجزوا هذا العمل على الشكل التالي :

«إن مبحوثينا لايعتبرون مغترين بالألقاب ، وبالأوصاف والأنماط ، إنهم يضعون الأعيان المنحدرين من نفس أوساطهم في خانة ممثلي الدولة . والشيء الواقعي في نطاق الحقيقة ، أو في غالب الأحيان ، هو أن هؤلاء الأعيان ، حسب رأي الشبان القرويين ، لهم ميول إلى النظر في مصالحهم الخاصة قبل النظر في مصلحة السكان الذين من المفروض أنهم يمثلونهم لدى القائد ، بحيث يعودون ، بعد الاجتماع مع هذا الأخير ، ليقولوا للناس إن المخزن قد قرر ما يلي . . . عليكم فعل كذا وكذا . أي أن التواصل في ما بين الدولة والمواطنين لا يتم بين القائد وبين ممثلي السكان ، بل يجري إما مباشرة بين القائد والسكان ، وإما بصفة ، أكثر عمومية ، بين الأعيان وبين السكان" .

هكذا ترتسم في أعين الشبان القرويين ثنائية تترواح بين دولة صورية وتحديثية التي يتوقعون منها أن تنجز لهم كل شيء كما يبقون على استعداد للاستجابة لندائها بكامل الحماس ، وبين "المخزن الواقعي الملموس بالقرية ، حيث إن الشيخ والمقدم ، أولئك الأعيان التقليديون الذين يمسكون مباشرة بالسلطة على السكان ، وبالنسبة لهذه الفئة الأخيرة ، فمهما بلغت شدة الاحتراس ، فإنها لا تستطيع أن تمنع فورات الانتقاد العنيف من التعبير عن نفسها" .(بحث ميداني في لبول باسكون وم .بن الطاهر) .

إن حصيلة إعادة إدماج النخب المحلية ، في إطار الشبكة الإدارية ، لم تكن إيجابية بشكل تام إذن ، ويمكننا ، في هذه الحالة ، أن نعتبر بأن إعادة الإدماج هذه قد مكنت الدولة من تجنب اندلاع التمردات القروية التي ظلت باستمرار تكتسي صبغة ذات بعد جهوي طيلة السنوات الأولى من الاستقلال . أي أن الإبقاء على النخب المحلية خارج النظام ، كان من الممكن أن يؤدي إلى تأجيج تلك التمردات ، وهكذا فبدلا من أن يستغل أولئك الأعيان تلك النزاعات ، فإنهم سيعملون على التخفيف من حدتها ، أو ينبهون السلطات إليها ، ويبحثون لها عن تسوية ما .

أما في حالة إذا كان هناك موقف سلبي من جانب النظام إزاء هذا الأمر ، فيجب قبل كل شيء ، العمل على إدراج كلفة العملية ، وسواء كانت ، تلك الكلفة ، متساوية مع الكلفة التي كانت تطرحها الإدارة المحلية في أيام الحماية ، أو تفوقها من حيث القيمة ، فإنها ، حسب ما يبدو ، قد عرفت الانطلاقة بطريقة مختلفة . إن التوظيفية Fonctionnarisation الجزئية للنخب المحلية تقوي من حجم التبعية المباشرة لشبكة النخب المحلية إزاء الجهاز الإداري القيادوي Caïdal ، كما أن المخصصات المالية الإضافية ، وبدلا من أن ترتكز ، كما

كان عليه الأمر في أيام الحماية ، على الموارد الفلاحية ، فإنها سترتكز ، بالأحرى ، على الموارد الموزعة من قبل الدولة ، ذات المصدر الوطني ، أو المصدر الخارجي ، من قبيل تلك المواد الغذائية التابعة للتعاون الوطني ، أو للإنعاش الوطني ، وفي ما يخص هذه الوضعية ، فهي تضع ، بين أيدي ممثلي الدولة ، وسيلة إضافية للضغط ، والذين يمكنهم دائما أن يتوفروا على ما يكفي من الأدلة لتقديم أي فرد من الأعيان أمام العدالة ، لأنه رفض التعاون معهم ، وإذا كان هذا النظام مكلفا أكثر بالتأكيد بالمقارنة مع النظام الذي كان قائما في أيام الحماية ، فالظاهر أن تلك التكلفة قد حولت عن خطها المعروف لتصبح على حساب السلطة المركزية ، وبالتبعية على حساب الجهات الخارجية التي تتكفل ، بطريقة غير مباشرة ، بمنظمات المساعدات المقررة للعالم القروي .

ومهما يكن ، إن الساكنة القروية ليست ، مع ذلك ، براضية كلية عن هذا النظام ، إذ إنه بالنسبة للقرويين الشباب ، كما سبق أن عرفنا ذلك من قبل ، يعتبر أفراد النخب المحلية المتعاونين مع الإدارة ، بمثابة أناس لا يعدون إلا من الجهلاء والمرتشين . والحق أن هناك نزاعا كامنا بقوة الأشياء ، ولاسيما في حالة ما إذا أدخلنا في اعتبارنا ، تلك الأعداد المتزايدة من الشبان الذين انضموا إلى المدرسة ، وأصبحوا بالتالي ، لا يتحملون الوصاية الأبوية لهؤلاء الأعيان الذين ينتمون إلى جيل آخر . كما أن هناك صراعا آخر يبقى محتملا ، وسنعمل فيما بعد على رصد أسبابه الكامنة ، وهو صراع ينشأ من واقع أن التدخلات الوحيدة الممكنة من لدن الدولة ، تبقى بمثابة التدخلات التي لا تأثير لها على الامتيازات المكتسبة سابقا من لدن النخب المحلية ، أو أكثر من هذا ، لا تأثير لها على تلك الامتيازات التي تقوي من وضعية تلك النخب . وذلك لأن من شأن هذه الوضعية أن تتسبب في كبح أي تطور للإنتاج الزراعي ، أو ألا تسمح البتة بقيام أي نمط عملي يستجيب لمتطلبات المد الديمغرافي المتزايد عبر العالم القروي .

تأطير المنتخبين

لقد منحت الانتخابات الجماعية ، التي جرت يوم 29 ماي 1960 [12] ، البلاد ، بين عشية وضحاها ، عشرة آلاف مستشار جماعي قد استمرت الأحزاب تدعي انتسابهم إليها ، بالرغم من سحب الطابع السياسي عن الاقتراع ، حسب ما أعلن عنه وزير الداخلية إدريس المحمدي . وفي إطار التركيز على نفس هذا التوهم ، لم يعلن خلفه على نفس الوزارة ، الرئيس البكاي أيضا عن أي نتيجة سياسية ذات ارتباط بهذه الاستشارة الجماعية . غير أننا يمكن أن نطلع ، على ضوء تقارير العمال ، على أن (حزب) الاستقلال قد فاز بأكثر من 40 في المائة من المقاعد ، وأصبح ، من ثمة ، يضم الأغلبية المطلقة من رؤساء المجالس . أما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فلم يحصل إلا على نسبة 23 في المائة من المقاعد . وقد كانت النجاحات المحصل عليها من لدن هذا الحزب قد تمت عبر المدن الساحلية ، وبالتبعية عبر بعض العمالات القروية بجنوب البلاد المعروفة بتوجه الهجرة انطلاقا منها نحو الدار البيضاء . كما أن الحركة الشعبية لم تحقق إلا نسبة 7 في المائة من أصوات الناخبين المتمركزين بالجهات الأمازيغية . إلا أنه ، وبعيدا عن هذه التقسيمات التي ما تزال تحتاج إلى تأكيد ، لمقدار النفوذ لدى هذه الجهة أو تلك ، فإن جميع الملاحظين الرسميين يتفقون على الإقرار بكون المنتخبين (بفتح الخاء) ينحدرون ، في أغلبيتهم الساحقة ، من فئات النخب المحلية . ومن النادر ، في هذا الصدد ، أن نجد بينهم أي فلاح لا يمتلك قطعة أرضية خاصة باسمه ، أو أي عامل فلاحي . كما أن الثروة تزداد قيمة بصفة عامة كلما انتقلنا من درجة المستشارين إلى درجة رؤساء المجالس . كما كان هناك العديد من القواد

الأقدمين ومن الشيوخ والمقدمين المستبعدين من السلطة المحلية ، في سنة 1956 ، الذين أخذوا الثأر لأنفسهم بمناسبة تنظيم انتخابات سنة 1960 ، مع الإشارة هنا إلى أن الانتماء السياسي ، الواقعي أو المفترض ، بالنسبة للمنتخبين ، هو انتماء ليست له أية أهمية بالمقارنة مع تلك الأجواء من المنافسة الحادة أحيانا ، والتي تندلع عادة بين أبناء العمومة الأعداء ، حيث يكون أحدهم شيخا للقبيلة ، والثاني رئيسا للجماعة ، وهي منافسات تثير بعض المشاكل للسلطات الإدارية ، أكثر مما تفعل ذلك بالنسبة للإنتماءات الحزبية ، إلا أنها قد تسمح أيضا للسلطات الإدارية بالركون إلى تلك الإنقسامات بهدف توظيفها في التحكم ، بشكل أحسن ، في رقاب الأعيان المحليين ، بكيفية تجعلها لا تكون مضطرة للتوقف على شبكة واحدة من الأعيان في إطار علاقاتها مع السكان .

وبالعودة إلى الحديث عن الجانب العملي التطبيقي ، فالقرويون يصنفون[13] الشيوخ والمقدمين والمنتخبين (بفتح الخاء) ضمن ممثلي المخزن ، غير أن المنافسة لا تكون أقل حدة في ما بين المجموعتين الاثنتين للنخب المحلية ، وحسب ما يبدو ، فإن النصوص التنظيمية للجماعات المحلية ، قد فتحت الباب ، سواء من خلال تكتمها ، أو من خلال سكوتها ، إن جاز هذا التعبير ، لاندلاع الصراعات . أي أن من شأن أي تنافس محتوم ، بين أفراد النخب المحلية ، حول الموارد الفلاحية التقليدية العسيرة على التنمية ، أن يفسر تلك الخاصية التنافسية الحتمية ، أكثر مما يمكن أن يثيره التضارب في الآراء السياسية حول المشاكل الوطنية ، وعلى أي حال ، هناك سؤال يطرح نفسه ، وهو هل كان من مصلحة إدارة المغرب المستقل أن تستغل هذه المنافسات عن قصد لصالحها هي ، كما كانت تفعل أيضا إدارة الحماية؟

وهكذا ، فبعد أن تم تحديد الإطار القانوني ، بدا أن سلطات الوصاية ، وأيضا الالتزامات قد وضعت من أجل تجريد المجالس الجماعية ، المنتخبة يوم 29 ماي 1960 ، من أي مبادرة سياسية مهما كانت ، حقا ، لقد كان ظهير فاتح شتنبر 1959 ، وظهير 23 يونيه 1960 ، يتوسمان قيام مجالس جماعية منتخبة من خلال الاقتراع العام ، بحيث يمكنها أن تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية[14] . كما أن هذه المجالس تنتخب ، من جهتها ، رؤساء ومكاتبها بكل حرية . وذلك بالإضافة إلى امتلاكها لسلطات واسعة في تدبير شؤون الجماعة ، على أن تظل خاضعة لوصاية وزارة الداخلية التي تمثلها ، في عين المكان ، السلطات المحلية . والظاهر أن الهيكلة الشمولية لهذه المجالس هي هيكلة تتقارب بشكل وثيق مع النظام الجماعي الفرنسي حسب قانون 1884 ، غير أن السير العملي الواقعي لهذه المؤسسات هو شيء آخر مختلف تماما . وذلك أن الرئيس لا يمتلك بين يديه سواء السلطة على الأمن أو السلطة التنظيمية التي تظل بين يدي القائد أو الباشا . ثم إنه وإن كانت هذه النقطة غير واردة عبر النصوص التشريعية ، فإن الرئيس لا يراقب الإدارة التابعة للجماعة التي تبقى تحت سلطة القائد ، كما لا يمكنه أن يربط اتصالات مباشرة مع المصالح الأخرى للدولة التي يعتبر التعاون معها ضروريا بالنسبة إليه ، مثل الأشغال العمومية ، أو المصالح المعنية بالتجهيز القروي ، بحيث لا يمكن أن يقع ذلك إلا عن طريق القائد[15] .

وهذا الأخير يتصرف في سلطة واسعة إلى حد كبير بالمقارنة مع سلطات الرئيس ، وعلاوة على هذا فالإدارة الجماعية تبقى منحصرة دوما في يد كاتب إداري تابع للقيادة ، بحيث إنه ينجز الأعمال الخاصة بالسكرتارية ، في نفس الوقت ، لعدة جماعات محلية ، وذلك بالإضافة إلى أعماله الإدارية العادية ، في

مقابل تعويض بسيط . أما فيما يتعلق باعتمادات الجماعات المحلية ، فأمر تدبيرها موكول إلى المقتصد المحاسب التابع للدائرة ، وهو الذي يتولى تهييء الميزانية بشكل دائم . وهكذا تبقى الإدارة الجماعية تحت وصاية وزارة الداخلية . مع العلم أن هناك عددا من الموظفين الآخرين ، وخصوصا منهم المدرسين ، كان يمكن أن يمدوا يدا المساعدة إلى رؤساء المجالس الجماعية ، غير أن اللجوء إلى اختيار أي حل من شأنه أن ينتقص من سلطات القائد ، قد استبعد هنا بشكل مقصود[16] . بمعنى أن سلطة هذا الأخير ، هي سلطة تتميز بنفوذ ممتد أكثر ، إذ أنه ، وبقوة القانون ، يتولى مهام ضابط الحالة المدنية ، وضابط الشرطة القضائية عبر الجماعات المحلية الواقعة تحت قيادته . إذن فدور المجلس الجماعية يغدو دورا محدودا بحيث لا يتعدى مهمة مجلس استشاري مكلف بمساعدة القائد في تهييء ميزانية جماعية ، لا أهمية لها ، وفي مراقبة التدبير المالي . مع الإشارة إلى أنه قليلا ما يجتمع مجلس الجماعة هذا بهدف التداول في تلك الشؤون ، ويكتفي بالتجمع مرتين أو ثلاثة في السنة بداخل مكتب تابع للقيادة وغالبا ما يتم ذلك من أجل المصادقة على اقتراحات السلطة الإدارية المحلية .

وإذا كانت النصوص التنظيمية يمكن أن تمنح الأمل في رؤية الجماعات المحلية تتمتع ببعض الاستقلالية ، فإن التعليمات ، الصادرة إلى العمال بتاريخ 6 غشت 1960 ، تؤكد وجود تصور عند الجهات الوصية مستوحى من روح تشريعية ممركزة Centralisateur تنتمي إلى التقليد الفرنسي الصرف ، وكما يبدو ، فهذه التعليمات تعود بالظهير حول التنظيم الجماعي ، نحو الموروث التشريعي الذي ينتمي إلى عهد الحماية ، بحيث إن نصوصه التنظيمية حول البلديات ، والمراكز المستقلة ، والجماعات القروية هي نصوص معروضة بشكل يتطابق مع مراحل التطور الذي أفضى إلى وضع النص التنظيمي الصادر في 1960 : "في ما يخص الجماعات القروية ، إن القانون الجديد لا يفضي إلى تغييرات عميقة . . . وللقائد عبر دائرة نفوذه جماعتان أو ثلاث لا تتوفر على أي جهاز إداري ، مادام أن هذا الجهاز يبقى متمركزا بداخل القيادات . وإن العلاقات في ما بين القائد ورئيس الجماعة يجب أن تخضع لحد أدنى من التغيير" . والحق أن حس الاستمرارية هذا لا يؤثر فقط في الصيغة القانونية للنصوص التنظيمية ، بل إنه يؤثر أيضا على مبدأ تلك النصوص في حد ذاتها ، كما يتبين من الفقرة المقتطعة التالية :

تعتبر الآلة الإدارية تحت تصرف الشعب ، غير أنه يجب أيضا ألا تبقى دواليب هذه الآلة معطلة ، وألا يكون سير العمل عبرها مختلا بفعل بعض الممارسات المجحفة . . . وإنه لمن الضروري ، من أجل السير الإداري المعقول للمصلحة العمومية أن يتم الإبقاء على زمرة الموظفين مجتمعين تحت مسؤولية سلطة إدارية واحدة لها ما يكفي من الكفاءة ومن بعد المقاصد الكبرى . . . ولكي تتصف هذه الإدارة بالفعالية ، يجب أن تظل واحدة ومنتظمة" .

نعم ، لقد كانت هناك بعض الاستدلالات المماثلة سبق وأن جرى طرحها في أيام الحماية لغرض استبعاد المغاربة من تحمل المسؤولية . أما في مجال الإدارة المحلية ، فإن الطبقة المسيرة للمغرب المستقل قد أخذت على حسابها إتباع نفس التطبيق ، ونفس الروح لدى مؤسسات الحماية .

إذن لن نستطيع أن نتعجب ونحن نرى صراعات الفترة السالفة وهي تنبعث من جديد . ولقد سبق لنا أن رأينا كيف أن ظن الحماية قد خاب عندما حاولت أن تبعد الوطنيين عن التعبير عن مطالبهم السياسية ، وذلك من خلال إشراكها لممثلي البورجوازية الحضرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ضمن الغرف التجارية

والفلاحية ، وأيضا ضمن مجلس الحكومة .

إلا أنه وبدلا من أن تحصل المشاركة المنتظرة منهم ، فقد رأينا كيف تنامى الانتقاد الشموني الموجه إلى النظام ، إلى درجة أنه أصبح لا يطاق بالنسبة للجينرال جوان[17] .

والآن يمكن أن نقول إن موقف المنتخبين (بفتح الخاء) المحليين ، لما بعد سنة 1960 ، هو موقف تمكن مقارنته مع موقف الوطنيين ضمن المجالس التابعة للحماية ، إذ كان ذلك الموقف يجسد نفس انتقادات البرلمانيين إبان الفترة بين 1963 و1965 . إلا أنه ، وفي الحالتين معا ، لم يكن المنتخبون يطالبون بتغيير للنظام ، بل بإعادة توزيع أساسي للسلطات .

نعم ، لم يكن من المستساغ في 1960 ، أن يتصور أيا كان المنتخبين وهم يعارضون القواد ، الذين بدون مساعدتهم ، لا يمكن لأولئك المنتخبين أن يقدموا شيئا ما إلى ناخبيهم ، ولقد كان هناك اعتقاد بأن إسهام الإدارة في تجهيز البوادي يلزم أن يضمن انقياد المنتخبين (بفتح الخاء) وقبولهم للمشاريع الرسمية ، كما يضمن ، في نفس الآن ، وفاءهم السياسي ، إلا أن حقيقة العلاقات كانت مختلفة بشكل تام . إذ كانت أغلبية المستشارين البلديين والجماعيين ، ترى بأن الإطار القانوني المقترح عليهم هو إطار غير مقبول ، وكان البعض منهم يحمل تصورا متكاملا للسلطة المحلية ، تصور ظل يدفعهم ، لا إلى الاحتجاج ضد العراقيل الموضوعة في طريق التدبير الجماعي بل ويطالبون بالحق في مراقبة مجموع جهاز الدولة الذي يتدخل في شؤون دوائرهم .

ومما يبدو على ضوء الاطلاع على محاضر عمال الأقاليم ومذكراتهم التي كانوا يوجهونها إلى وزارة الداخلية ، أننا نلمس بكون بعض المجالس ، التي لا يمكننا مع ذلك ، أن نصنفها في خانة المجالس الثورية ، كانت تدعي ، والحالة هذه ، بأنها تقوم بدور سينتهي به المسار إلى تغيير طبيعة النظام السياسي . وفي هذا الصدد نذكر بأن عامل إقليم الرباط ، في رسالة له تحمل تاريخ 28 نونبر 1961 ، يلخص ، على الشكل التالي ، موقف المجالس القروية ، والتي لم يسبق أن اتخذت موقفا متطرفا . وبالعودة إلى ما أورده هذا المسؤول ، إن المستشارين القرويين يرغبون ، في الدرجة الأولى ، أن يضمنوا لأنفسهم الحق في مراقبة جميع الفاعلين ، وجميع التنظيمات التابعة للدولة وتتدخل على صعيد الجماعات المحلية . إنهم يطالبون بتعيين الشيوخ والمقدمين ومراقبتهم ، وبتدبير الأراضي الجماعية ، والقيام بمهمة تمثيليتها لدى السلطات المركزية ، وبإدارة أراضي الحماية المسترجعة ، وبمراقبة مراكز الأشغال الزراعية ، وجميع المصالح التقنية التابعة للدولة ، والعاملة في دوائرهم . وأخيرا بتسمية صغار الموظفين بالإدارة ، وبالخصوص منهم مساعدي العدالة والأمن[18] . ويبدو أن هذه المطالب ، المعبر عنها من قبل الأعيان المعروف عنهم ، في الواقع ، بأنهم حلفاء للقصر ، هي مطالب تنحو نحو تبيان بأن تصور الدولة ، والسلطة المركزية ، هو تصور ما يزال بعيدا عن أن يحظى بالقبول على الشكل الذي خلفته الحماية وراءها . وبالإمكان ، في هذه الحالة ، فهم الإصرار الذي عبر من خلاله عامل إقليم بني ملال[19] عندما صرح بأن الصعوبة الأساسية التي تلاقى في إطار التعاون بين الإدارة وبين المنتخبين ، وهي صعوبات تتعلق بتحديد ما يلي : "مادة العمل الجماعي ، من خلال التركيز على المجالات الخاصة بتدخل الدولة ، وبتدخل العمالة ، ثم الجماعة المحلية" وهكذا ، فبالنسبة لهذا العامل ، ذي التكوين العالي والذي يعرف جيدا مشاكل العالم القروي ، إن تطبيق الميثاق الجماعي لا يتطلب الكثير من التدقيقات القانونية ،

وإنما يتطلب تحولا في عقلية المنتخبين (بفتح الخاء)، وفي هيئة القواد، هذه العقلية التي يشير إليها بصيغ لا يمكن أن تختلف معه الجهات المعارضة في شأنها، ألا وهي النقص في التكوين وانعدام التهييء.

وبالنسبة لتدخل الأحزاب السياسية، فهو لا يبرز إطلاقا على صعيد السير العملي المحلي للمجالس الجماعية. إن هذا التدخل يتبدى بجلاء وبشكل أكثر، عبر المراكز والمدن المهمة، وفي هذه الحالة، وبغض النظر عن المجالس الجماعية في حد ذاتها، إن المنتخبين، ولا سيما الرؤساء منهم، هم أناس يمثلون طبقة معينة من المتعاملين السياسيين الذين تسعى الأحزاب وممثلو الإدارة إلى التقرب منهم في نفس الوقت. وبطبيعة الحال، إن التوجهات هذه تتنوع بتنوع العمالات، وتبعا لحدة المناخ السياسي. إلى أن شمولية الحركية السياسية المحلية، والحركية السياسية الوطنية لا تبدوان مرتبطتين ببعضهما البعض بشكل مباشر.

ومهما كان (حزب) الاستقلال قد ظل في المعارضة، انطلاقا من 1963 وبالرغم من أن أغلبية منتخبة قد ظلوا يصنفون، بصفة عامة، بكونهم إداريين جيدين، ولا سيما بمدن سلا وفاس ومراكش، وبأنهم حريصون على تطور التجهيز الجماعي، وعلى صرامة التعاملات المالية، وباتصافهم بحسن التصرف، ومهما بدا بأن أغلبية العناصر، العاملة بوزارة الداخلية، لم تكن تبدي نحوهم قط أي تساهل، فإننا لا يمكن أن نقول نفس هذا الكلام في ما يخص منتخبي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (باستثناء منتخبي مدينة الدار البيضاء)، إذ أن هؤلاء المنتمين إلى الاتحاد، من خلال إهمالهم للمهام الواقعية، قد استعملوا المجالس باعتبارها منابر سياسية، بحيث إنهم قد رفضوا، والحالة هذه، التعاون مع الإدارة، وذلك من أجل ضمان الحد الأدنى في السير العملي التقليدي عبر المصالح الإدارية. ويعتبر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمثابة الحزب الوحيد الذي ربط بين المشاكل الجماعية وبين المشاكل الوطنية[20].

وفي بعض الأحيان، كان تحرك هذا الحزب يبدو وكأنه خليط يجمع ما بين بعض المبادئ الكبرى وبين بعض المطالب البلاغية. وفي هذا الصدد بين أيدينا مذكرة صادرة عن رئيس المجلس البلدي بالدار البيضاء، موجهة إلى عامل الإقليم في شهر دجنبر 1961، وفيها يطالب بأحقية المجالس البلدية في السهر على تنظيم كل الشؤون الجماعية المحلية، وبالخصوص منها ما يتعلق بالشرطة وبالصحة وبالتعليم. وبناء عليه يجب أن تتوفر المدينة، بالتالي على الموارد المالية الكافية المستقلة عن النوايا الطيبة للحكومة. كما أن رئيس المجلس البلدي يلزم أيضا أن يتصرف في السلطة التنظيمية، وفي السلطة الإدارية التراتبية بداخل المصالح البلدية، وذلك بدون الحاجة إلى الوصاية المسبقة. وهكذا، فبعد أن أشار الرئيس الاتحادي إلى أن منصب العامل، بالنظر إلى هذه الظروف، لم يعد له أي داع للوجود، انتقل بعد ذلك، إلى إخبار ممثل الحكومة بعدد من المطالب المفصلة تتعلق بالتعويضات وبنفقات التنقل والتعويضات عن المهام.

وبما أن المنتخبين لم يحصلوا على أية مشاركة حقيقية في تدبير الشؤون المحلية، فلا يبعد أن تتملكهم الرغبة في الاستسلام إلى توسلات الأحزاب، والنقابات، ورجالات السياسة الذين وفي إطار انشغالهم بموضوع الانتخابات البرلمانية، يعملون على إحاطة أنفسهم بالأتباع المحليين.

ولقد كان لتسييس الانتخابات عبر المدن، وحتى عبر البوادي في بعض الأحيان، تأثيره في إيجاد بعض الروابط في ما بين المسؤولين السياسيين الوطنيين وبين النخب المحلية.

وبينما ظل الشيوخ يتوارون من وراء القواد، كان الرؤساء والمستشارون الجماعيون قد أصبحوا، منذ سنة

1960 ، يحضرون مؤتمرات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و(حزب) الاستقلال . وهكذا منذ ذلك الوقت ، أصبح المنتخبون يحتلون مكانة مهمة ضمن الدوائر الرسمية الحزبية . وبناء عليه تمت المناداة بانعتاقهم من ربقة الوصاية الصلبة من لدن وزارة الداخلية ، ومن لدن وزارة المالية في ما يخص أمور الميزانية ، ثم بتخويل الرئيس سلطة تنظيمية حقيقية ، وأخيرا بتخصيص تعويضات عن المهام .

وبالنسبة لـ(حزب) الاستقلال ، فقد خصص في إبان مؤتمره السادس المنعقد بالدار البيضاء من 12 إلى 15 من يناير 1962 ، عديدا من الجلسات لمدارسة المشاكل البلدية والجماعية ، وكان علال الفاسي ، في إطار ترؤسه للجنة الشؤون الجماعية ، قد تذاكر ، مع عدد من الرؤساء والمستشارين المتعاطفين مع الحزب ، قضية مراجعة ميثاق 1960 ، ولقد انصبت الانتقادات بالأساس على رجال السلطة ، بمن فيهم من القواد والباشوات المتشبعون ، حسب تعبير علال الفاسي ، بالأفكار الاستعمارية . وفي هذا السياق دعا المؤتمر إلى توسيع سلطات المستشارين ، وإلى التخفيف من وصاية وزارة الداخلية . ثم إن هذه الحملة قد توصلت ، بتاريخ 15 أبريل 1962 ، إلى إنشاء فيدرالية المجالس الجماعية والبلدية ، التي أعلنت عن انتساب حوالي خمسمائة منتخب (من بين أحد عشر ألفا) ، وبحلول شهر يوليوز 1963 ، أي بعد مرور مدة من حوالي ستة أشهر ، على وجود (حزب) الاستقلال في المعارضة ، أبدى هذا الحزب مرة أخرى انشغاله بالتجربة الجماعية[21] حيث أشار : "على الرغم من العيوب التي شابت النصوص التشريعية ، ولاسيما منها تلك التي تتعلق بالعراقيل التي تضعها السلطات ، فقد تحقق بعض النجاح في تجربة المجالس الجماعية والبلدية" . وعلى كل حال ، إن النقطة الأساسية التي تتمحور عليها انتقادات (حزب) الاستقلال ، هي نقطة تتحدد في ما يخص أسلوب العمل ، ونظامه ، وهي انتقادات ترمي إلى فرض مشاركة واسعة ، وإلى تأسيس مسؤولية سياسية حقيقية بين أيدي المنتخبين في مجال التدبير ، كما أنها تتوجه باللوم نحو جوانب التقصير الجلي من لدن موظفي وزارة الداخلية المؤسسة الوصية . وبينما كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لا يولي أهمية ذات أولية للمجالس الجماعية ، وذلك من جراء استغراقه في رصد المشاكل الناتجة عن علاقاته مع الاتحاد المغربي للشغل ، ومع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب UNEM ، فإنه لم يعمل على الاهتمام بمشاكل المجالس الجماعية ، وذلك بنفس القدر لدى (حزب) الاستقلال ، إذ أن اختيارات الاتحاد قد انصبت ، بالأحرى ، على إقامة منظمة جماهيرية مستوحاة من النموذج النمطي بالولايات المتحدة الأمريكية[22] . وفي مقابل هذا ، سعت الحركة الشعبية ، بفضل الدعم الذي تلقته من عدد من العمالات ، إلى تجميع أكبر عدد من المستشارين بمكاتبها المحلية ، ومن الرؤساء الذين أناطت الحركة الشعبية المسؤوليات بهم عن طيب خاطر ، مما أدى إلى قيام اتحاد وثيق بكامل السهولة في إطار هذا الحزب ، عبر عديد من الجهات ، وذلك في نفس الوقت الذي كانت فيه الإدارات المحلية تبذل قصارى جهودها في ضم أكبر عدد من المستشارين الجماعيين إلى الحركة الشعبية هذه ، ثم فيما بعد إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية FDIC ، وهذا باعتبار أن الإدارات المحلية إنما كانت تتخوف من أي إمكانية لانفلات أولئك المنتخبين من ربقة وصايتها . ولاسيما وأن هذه الأخيرة كانت تستخدم هؤلاء أيضا ، بشكل بعيد عن إطار المؤسسة الجماعية الصرفة ، وذلك في إطار بعض المناسبات السياسية باعتبارهم ممثلين للسكان .

ولقد كان الملك ، عبر تنقلاته الرسمية المتعددة ، قد اعتاد على تجميع الرؤساء (وأحيانا المستشارين) في

مقرات العمالات ، وذلك بهدف التحدث إليهم ، والاستماع إلى شكاويهم .

وذلك ضمن أسلوب يمتزج فيه الطابع التقليدي الشريف ، مع تطبيق الجمهورية الخامسة الفرنسية . وهكذا فإلى جانب الوعود بتزويد المنطقة بالماء ، وبجلب الاستصلاحات الزراعية ، تنضاف أيضا التصريحات في النية في مراجعة القانون الجماعي في إطار روح تتسم بالليبيرالية[23] .

ومن جهته ، فإن وزير الداخلية البكاي ، وفي الوقت نفسه ، مصالح الوزارة تضع أمامه فحوى التعليمات الموجهة إلى العمال بهدف التوقيع عليها ، وذلك بتاريخ 6 غشت 1960 ، كما أشرنا إلى ذلك سابقا ، قد كان ينوي تخويل الجماعات المحلية بعض الصلاحيات الاقتصادية مع الإبقاء دائما على مبدأ الوصاية الأبوية ، أكثر مما هي قانونية . وهكذا أبلغ الوزير توجيهاته شفويا إلى العمال في غشت 1960 : "يتجلى التحول ، بالمقارنة مع الأمس ، في ميلاد الجماعات البلدية والقروية الجديدة ، وسأطلب منكم احترام الميثاق المتعلق بهذه الجماعات الجديدة ، وذلك تبعا للبعد الفكري الذي رغب جلالة الملك أن يضفيه على هذه الجماعات . وبالأساس من خلال روحه الكامن فيه . ومن الواضح أننا اكتسبنا عدة عادات ، عادات الرغبة في تدبير كل شيء من تلقاء أنفسنا . ويجب إذن التخلي للمجالس البلدية وللجماعات المحلية عن مسؤولياتها .

إن ممثليكم من رؤساء دوائر وباشوات وقواد وحلفاء وشيوخ يوجدون ، في غالب الأحيان ، في مواجهة مع رؤساء الجماعات وربما لا يكونون دوما على إطلاع بمجريات الأمور . ومن أجل التمكن من تبليغهم ، يجب عليكم أن تشرحوا لهم بدقة معنى الميثاق . إن عليكم أن تحاولوا العيش مع المنتخبين الحضريين والقرويين ، في تفاهم كامل ، وأن تعودوهم على تحمل مسؤولياتهم .

وليكن في علمكم أن المجالس القروية لن تكون دوما في مستوى ما هو منتظر منها ، ذلك لأن أغلب الأعضاء الذين يكونون الجماعات القروية هم أناس أميون ، وابتداء من هنا ينطلق عملكم ، أي أن تقوموا بأدوار المؤطرين والمربين .

وفي هذا الصدد إني أتوجه إليكم ، من خلال شخصيتكم الذاتية ، أكثر مما أتوجه إليكم بصفاتكم الإدارية . فأنتم أناس متعلمون ، وعلى اطلاع ، باعتبار أنكم قد عملتم تقريبا في كل الوزارات . والدور يقع عليكم في إتباع طريقة سايكولوجية في التعامل مع أعوانكم بهدف تكوينهم . فأنتم ، بمعنى ما ، الأوصياء على هذه الجماعات البلدية والقروية" .

ولقد عمل الوزير مبارك البكاي ، من أجل جعل التعاون بين الإدارة والمنتخبين يتسم بالسلاسة ، طيلة المدة التي قضاها بوزارة الداخلية ، على تيسير مسألة التوظيف المحلي للقواد ، إنما ، وعلى الرغم من رغبته في أن يرى في أيام مسؤوليته بوزارة الداخلية ، قيام إدارة محلية قادرة على إشراك الجماعات المحلية في العمل على تطوير البرنامج المسطر ، وتحقيقه على أرض الواقع ، فإن المصالح المركزية لم تترك الفرصة أمام المجالس لكي تتطاول ولو على المجالات الصغرى المتعلقة بالتدبير ، من قبيل تدبير الأراضي الجماعية أو مراكز الأشغال ، بحيث إن المصالح المركزية ، بموقفها هذا ، قد عملت على تبني نفس الأفكار التي كانت الحماية تتخذها إزاء الجماعات Jemâas الإدارية[24] .

كما أن المراسيم المتعلقة بالتطبيق ، والتي كانت ستكون ضرورية من أجل تحديد الصلاحيات الجماعية في الميدان الاقتصادي ، لم تعرف أبدا أي قرار في شأن اتخاذها . وفي المقابل ، وافقت مديرية الشؤون

الإدارية ، بالوزارة المعنية ، على اقتراح بعض الإصلاحات الغامضة ، وذلك تحت ضغط من مرأى العام . ومن الوزراء الاستقلاليين في إطار الائتلاف الحكومي ، ، وهكذا قامت هذه المديرية الأخيرة . كما يتبين من خلال تقرير (للفصل الأول من سنة 1962) حول مراجعة الميثاق الجماعي ، التي سبق للملك أن وعد بها في إطار زياراته عبر ربوع المملكة ، بوضع حصيلة تدور حول سنة واحدة من الممارسة من لدن المجالس الجماعية . وتبعا لهذه الوثيقة ، يجب العمل على إيجاد حل لمشكل العلاقات في ما بين الرئيس وبين القائد أو الباشا ، وذلك من خلال مزيد من الشروحات القانونية .

ثم خلص هذا التقرير ، وبعد أن نحى جانبا أي إمكانية لتفويض الرؤساء ، في ذلك الوقت بالذات ، الصلاحيات التي تجعل منهم ممثلين للدولة بحق ، وفي نفس الآن ممثلين للجماعة ، إلى ضرورة تغيير الميثاق الجماعي ، بحيث أشار صراحة إلى أن "الباشا أو القائد هو الذي يتكفل بإدارة المصالح الجماعية . بالإضافة إلى أن مجموع الطاقم الإداري الجماعي يبقى موضوعا تحت المسؤولية الإدارية .

وفي مقابل هذا ، كانت الوزارة مستعدة إلى تخويل الرؤساء مهام ضباط الحالة المدنية عبر جميع الجماعات التي تتوفر على مكتب للحالة المدنية ، هذا المكتب الأخير الذي ، وبمقتضى السلطة الإدارية المخولة للقائد ، فإنه سيبقى في الواقع تحت مسؤولية القائد . بل إن الرئيس يمكنه أيضا أن يحدث الضرائب والرسوم المحلية ، كما يحدد الأثمان ، مما يذكر إذن بتلك السلطات التقليدية للمحتسب التي كانت تطالب بها بعض المجالس الجماعية . وكانت الوزارة تأمل أيضا أن تلزم مكاتب المجالس الجماعية بإعادة الانتخاب على رأس كل سنة ، بحيث يمكن اعتبار هذا الإجراء بأنه بمثابة تدبير يتيح الفرصة للتخلص من أي رئيس متحرك أكثر مما ينبغي . كما جرى الحديث عن تغيير في مدة انتداب أي رئيس من ثلاث سنوات إلى ست سنوات ، وذلك على ضوء إجراء تجديدي يشمل نصف الأعضاء ، مع تخصيص تعويض مادي لصالح الرؤساء الذين يخصصون من وقتهم قسطا كافيا في مزاولة المهام الملقاة على عاتقهم .

وإذا ما تركنا جانبا هذه التشجيعات التي كانت الوزارة ترمي من ورائها إلى تقوية نفوذها الخاص عبر تلك المجالس ، فإنها كان يعتقد بأن مشاكل العلاقات بين المنتخبين والممثلين يجب أن يكون هناك عمل على التفريغ ، بقدر الإمكان ، من حدتها ، ثم ردها بالتالي إلى مجرد مسائل تتعلق بالمرونة وبالاحترام المتبادل اللازمين من أجل الحفاظ على تعاون جيد .

والحاصل أن المنتخبين ، مع ما كانوا يثيرونه من حولهم ، من جدل واستياء ، قد اكتسبوا ، في وقت مبكر ، وجودا سياسيا ، لطالما ظلت النصوص ، وحتى النوايا الكامنة لدى المشرع ، تنفيه عنهم ، هذا ولم تكن النصوص ، التي تمنعهم من أي تداول ذي طابع سياسي ، إلا بمثابة احتماء متوهم من جانب السلطة ، من منطلق أن جميع الأحزاب -ابتداء من الحركة الشعبية- كانت تلجأ إلى المنتخبين من أجل ضمهم إلى مكاتبها المحلية وإلى مؤتمراتها الوطنية . ثم إن الآمال التي كانت الإدارة تبنيها على قيام شبكة جديدة للنخب المحلية تتصف بالانصياع ، وتتولى شرح مبادرات السلطة أمام مسامع السكان ، وتتلقى السلطة دعمها لفائدة الأنشطة الاقتصادية التي نسطرها . ولم يكن هناك إلا بعض العمال ، الذين ظلوا لوحدهم يمارسون بشكل عام أسلوبا تقليديا في ربط العلاقات ، قد استطاعوا أن ينجحوا في الحصول على هذا النوع من التواطؤ بين الإدارة وبين النخب المحلية ، إنما بدون أن يستطيعوا السير بمتطلباتهم إلى حد بعيد ، بل على العكس ،

لقد برز إلى السطح نوع من الترسيخ لعدد من السلوكات التي أصبحت تعبر عن نفسها كلما تراجعت العلاقات أو ساءت في ما بين الطرفين[25] . كما أن الأعيان ، الذين متى جرى التعامل معهم بشكل فردي ، كانوا لا يرفضون للقائد أي طلب كان ، قد غدوا يتوجهون باللوم إزاء شطط هذا القائد في طريقة استعماله للاعتمادات المالية للجماعة ، وينتقدون أخلاقيات العناصر الإدارية العاملة بالمصالح العمومية ، وأسلوبها في العمل ، كما يتوجهون بالتأنيب إلى عميد الشرطة الذي يجب عليه ، تبعا لكلامهم ، أن يضع حدا للتساهل الانتفاعي الذي كانت تستفيد منه المومسات أو تجار الخمور الذين يبيعونها إلى المسلمين . كما أن حضور المستشارين الجماعيين قد أصبح يدفع المصالح البلدية نحو العدول عن التعاون مع التقنيين الأجانب ، ثم إلى تحرير وثائق العمل باللغة العربية .

والظاهر أنها تجربة يغمرها الإبهام والإلتباس ، حيث إن رغبات القاعدة التي تعكسها مداولات المجالس ، وحيث إن المواقف التي يتخذها المنتخبون في هذا الإطار ، هي أشياء لم يكن بالإمكان أن تصل عند الجهات السياسية خارجا عن الطرق القانونية ، ولكم كان العمال يسخرون من مزاعم مجالس المستشارين ، ويبادرون إلى الحديث عن عدم كفاءة أعضاء تلك المجالس ، وذلك بدون أن يعرفوا بأنه ربما تكون هناك من وراء احتجاجات المستشارين ، إرادة غير جلية في أن يروا انبثاق شكل جديد في علاقاتهم مع السلطات المركزية ، وذلك بناء على قاعدة أخرى مغايرة عن إرث الحماية .

وإذا تساءلنا ، ما إذا كان بإمكان أي ممارسة أكثر ليبرالية أن تحدثه على المستوى السياسي؟ في ما لا شك فيه أن توفير جو أرحب من الاستقلالية ، وسلطات حقيقية ، كان سيعيد الحياة من جديد عبر التيار الجهوي الذي طالما ظل بعض الإداريين المغاربة يتخوفون منه ، مع أنهم من الإداريين الذين يتصفون ببعد النظر ، أكثر من غيرهم . والحاصل أن رفض إحداث بعض التوسع ضمن سلطات المجالس ، هو رفض قد أدى بها ، وبشكل متناقض ، إلى البحث عن منفذ ما لربط الإتصال مع الأحزاب ، ومع رجالات السياسية ، وبالتالي إلى الموافقة إذن ، وبشكل غير مباشر ، على الاندماج بداخل اللعبة السياسية الوطنية ، والحق أن إحاطة المجالس الجماعية بقدر من الاعتبار الاجتماعي ، وبسلطة استشارية فعلا أكثر مما هي تداولية ، وبإحداث اندماج جزئي ضمن فئات الأتباع السياسيين الوطنيين ، كل ذلك قد استطاع أن يغير من توجه النخب المحلية نحو أشكال أخرى من العمل السياسي ، بالرغم من عدم الرضى الذي كان يعبر عنه عدد كبير من المنتخبين . وسيظل هذا النظام للمراقبة السياسية عبر العالم القروي الذي يستند على دعم النخب المحلية ، يعمل ، وذلك ما دام الأمر يتعلق بصيانة مجموعة من العلاقات غير المحددة بوضوح . إن هذا النظام سيتقبل الإصلاحات المقررة من لدن السلطة المركزية ، على شرط ألا يلزمه أحد ما أبدا بأن يعيد النظر في التوازنات التقليدية . ولا غرو في أنه سيرفض جميع المبادرات الصادرة عن المصالح ، التي كان بإمكانها أن تنجز استصلاحا أكيدا في مقابل الإصلاحات الهيكلية . وإن نظاما محافظا من هذا القبيل ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، كان من الممكن أن يصبح مناسبا لو أن أي عنصر جديد لم يقحم نفسه عبر دائرة الأحداث . وذلك لأن ما ترتب ، في نفس الحين ، من طفرة ديمغرافية ، وما واكب ذلك من تغيرات في ميدان التعليم ، كل ذلك قد أدى إلى إعادة النقاش سواء حول الأوضاع بالبوادي ، أو حول العلاقات بين المدن والبوادي .

الفصل الرابع
الأعيان والعصرنة

لقد رأينا للتو كيف أن النظام الملكي قد نجح ، بعد الاستقلال في استخدام العالم القروي ، عن طريق نخبه المحلية ، لإحداث التوازن في مقابل القوى السياسية الأخرى[1] . ولقد تبنى محمد V حسابه ، والحالة هذه ، تكتيكا ضد الأحزاب ، كان هو نفس التكتيك الذي استخدمته الحماية في السابق ضده هو نفسه (أي الملك) في إبان الأزمات التي انتهت به ، كما نعلم ، إلى النفي في سنة 1953 . ولقد تبين بأن الملك ، الذي كان يمارس السلطة بشكل مباشر منذ 1960 ، قد التزم ، مع نفسه ، بأن يكون متيقظا بشكل خاص لكل العوامل التي قد تتسبب في إضفاء أي تغير ما في إطار علاقاته مع العالم القروي .

وكما رأينا ، لقد تم بعين المكان وضع شبكة مركبة من العناصر الوسيطية ، خصوصا بعد سنة 1960 ، وذلك من لدن وزارة الداخلية ، بهدف ضمان الدعم السياسي من البوادي والأرياف . وكان هذا النوع من التحالف يقتضي بأن تكون السلطة حريصة للاستجابة لرغبات القرويين ، وخصوصا في ما يرتبط بالقطاع التقليدي ، وكان من اللازم على السلطة أيضا أن تعمل على تشجيع الرفع من الإنتاج ، بعد إن غدا ذلك ضروريا أمام متطلبات التزايد السكاني ، وتنامي الحاجيات الفردية . وكانت الملكية ، والحالة هذه ، كأنها تقف وجها لوجه أمام اختيار دقيق وصعب ، فإما أن تعلن عن رأيها لصالح الرفع من الإنتاج ، مع ما قد يترتب عنه من إضرار بالبنيات الاجتماعية ، وكذا بإشعال فتيل النار بالتالي عبر القطاع الأهم الذي يوفر لها الدعم السياسي ، وإما أن ترفض الإصلاحات البنيوية حتى لا تثير استياء النخب المحلية ، مما من شأنه أن يعرضها لخطورة تدفق الفائض السكاني القروي نحو أحياء القصدير ، بحيث تصبح في مواجهة مشاكل أخرى ذات علاقة بالتنمية الاقتصادية وبالحفاظ على الأمن .

وتبعا للعادة المعروفة لدى القصر ، فقد سعى هذا الأخير ما أمكنه السعي ، إلى ألا يجد نفسه ملزما باختيار حاسم ما ، ومن ثمة إلى العثور على حلول أخرى على الأقل بالنسبة للمدى القريب ، كما إن إصلاحات البنيات الهيكلية قد استبعدت بشكل تدريجي منذ تاريخ 1960 . وإذا كان المخطط الخماسي 1960 - 1961 الذي وضعته حكومة عبد الله إبراهيم ، ثم جرى نشره بعد رحيل وزراء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ينص أيضا على ضرورة : "مباشرة إصلاح زراعي يهدف إلى تحقيق استغلالات جذرية" [2] . إلا أنه قد بدا بجلاء بأن الحكومة ، التي كان يترأسها الملك بعد تاريخ 28 ماي 1960 ، قد عملت كثيرا على التخفيف من قوة الفقرات حول الإصلاح الزراعي ، وذلك بنشر فحوى المخطط[3] .

وفضلا عن هذا ، لقد كان هذا المشروع يشدد على برنامج للصناعة الثقيلة ، وعلى السعي نحو التحول ، بحيث لم يكن يهتم بالفلاحة إلا من خلال قطاعاتها التي تجلب استثمارات مكثفة ، ولا سيما المعتمدة على الري ، ولقد كانت هذه السياسة التصنيعية ، وإلى جانبها المشاريع الرامية إلى تحويل العالم القروي ، كما رأينا ، قد جلبت معها بعض الانزعاج السياسي الذي أفرز ظروفا مواتية للتحالف بين النظام الملكي والنخب المحلية ، وعلى المتتبعين ألا يأخذهم العجب من أن تخضع هذه السياسة إلى التخلي عنها ، وذلك بعد فترة وجيزة بعد أن تولى القصر رئاسة الحكومة ، بحيث انتقل التصنيع إلى درجة موالية . كما أجلت

الإصلاحات الهيكلية[4]، بينما تحولت وجهة الجهود من لدن النظام نحو العالم القروي التقليدي الذي كان يتعرض للتناسي من لدن الحكومات السالفة . وفي ما يلي نورد بعض الأمثلة التي من شأنها أن تتيح لنا تحديد السياسية التي اتبعت من قبل المغرب في القطاع الفلاحي ، مع التركيز على إبراز دور النخب المحلية حسب كل حالة على حدة .

ومنذ بداية الاستقلال ، أخذ المغرب يبحث عن صيغة لإشراك العالم القروي ضمن المشاريع المبرمجة للنهوض بهذا العالم . والحق أن الإدارة قد وفقت بالتأكيد في مواكبة المهام المتعلقة بالتجهيز ، وذلك من خلال استعمالها لوسطائها التقليديين . وكان الشيوخ والمقدمون يبلغون الأوامر ، أو يطلعون السكان على مرامي الدولة وأهدافها ، وكان هؤلاء الأعوان يجدون لدى القرويين موقفا يترجم في الانقياد -المتكتم إلى حد ما- وذلك مادام أن التوازن الداخلي ، والتكافل بين الجماعات لا يتعرضان للتهديد . أما عندما يتعلق الأمر باتخاذ بعض القرارات التي يمكن أن تعود بالنفع على بعض الأفراد - من قبيل سياسات النهوض ببعض القطاعات- فإن الشبكة الإدارية لا تتولى بعد ذلك مهمة التبليغ سواء في ما يخص التوافقات أو الالتزامات الجماعية . وبناء عليه ، لا تبقى أمام المنتخبين ، رغما عن النصوص ، أي قدرة على الإدعاء بأنهم يقومون في إطار هذا كله ، بدور فعال ما . ومن المعروف عن المجتمع القروي المغربي ، أنه مجتمع لا يقبل مبدأ التفويض ، أو يتمرد ضده ، هكذا فلكي تأخذ أية مسألة طريقها للإلتزام بها ، فإن عليها أن تصبح موضوعا لتفويض محدد بكامل الدقة ، ذلك التفويض الذي يتم التوصل إليه عادة بعد سيرورة معينة من القرارات الجماعية المتراكمة . ومع ذلك فإن أسس الحوار وروحه تبقى قائمة الذات وموجودة دائما ، وذلك أن الجماعات القروية تلتمس من الدولة أن تقوم بتدخلات موضوعية لها قيمتها ، سواء تعلق الأمر بالمدارس أو المستوصفات أو الطرق أو القروض الفلاحية ، أو معالجة الماشية ، إذن سيصبح من الممكن ، في المقابل ، الحصول على مساهمتهم في أعمال التنمية ، أما عن أصعب المشاكل في نظر الدولة ، وذلك بعد أن تكون هذه الأهداف كلها قد عرفت التحديد ، فهو أن تعثر ، في عين المكان ، على مستوى تمثيلي مناسب . ولقد كانت الجماعة ، حتى وإن كان ظهير 23 يونيه ينص على مساهمتها في :شاريع التنمية القروية ، تمثل ، منذ البداية كلا واسعا جدا ، إلا أنه ذو تمثيلية أقل توسعا بالنسبة للمصالح المحلية ، كما يعتبر غير شامل في ما يخص أي جماعة متجانسة . ولقد سبق أن رأينا كيف تم ، في تادلة وفي تريفاس ، التخلي عن إنشاء جماعات محلية تتوافق مع التصميم العام لنظام الري . ثم سرعان ما سيبدو الدوار ، بالتالي ، بأنه يمثل التجمع الوحيد الذي ظل يحافظ على روح الحياة الجماعية ، وعلى التكافل الهادف إلى تنمية حيز زراعي ما . ويمكننا أن نلمس على هذا الصعيد ، بعض التطبيقات التي تمارس التناوب الزراعي ، أو الرعوي ، أو المرتبط بحراسة القطعان ، أو بالتدبير الجماعي لبعض عناصر الإنتاج التي تعرضت جزئيا للتلاشي أو للإهمال ، من قبيل الأراضي المعينة للمرور أو للزراعة أو للسواقي .

وبالعودة للدوار فهو ما يزال بدون شك ، يحفظ بعض البقايا من أنماط التكافل الإثني . كما أن ردود الفعل الجماعية التي تنعكس عن هذا الدوار ، هي ردود فعل تراهن على الدفاع عن مكتسب ليس له من قيمة ، وذلك أكثر مما تراهن على الرفع من الإنتاج ، ويبدو ، والحالة هذه ، وكأن هناك سيرورة بطيئة من التفتت الداخلي[5] ، ومع ذلك فالإدارة ستلجأ ، في كثير من المرات ، إلى محاولة استعمال إواليات التكافل عبر

الدواوير ، وذلك بعض الأحيان ، عن طريق مشاريع للتنمية عبر بعض المناطق القروية المغرب ، أو في غالب الأحيان ، عن طريق مشاريع للتشجير ، أو أوراش الإنعاش الوطني التي تتم عبر الضواحي القروية الفقيرة .

وفي هذا الصدد ، تعتبر عملية الشمندر ، السكري ، التي أنجزها المكتب الوطني للري [4] عبر جهة سيدي سليمان ، مثالا نموذجيا ، ولقد كان هذا المكتب قد قام ، في سنة 1962 ، بحملة لتعميم هذا النوع من الزراعات ، بهدف دفع صغار الفلاحين ، والمتوسطين منهم المنتمين إلى(منطقة زراعة الشمندر) بسيدي سليمان ، للتعاطي لزراعة الشمندر السكري . ولقد كانت هذه الزراعة تعتبر زراعة تختلف عن الممارسات العملية المعتادة لدى الفلاحين المغاربة . علاوة على أنها تتطلب أعمالا شاقة لتهييء الأرض ، والتزبيل (Fumier) والتسميد . وحتى يتوصل مدير المكتب ، محمد الطاهري ، إلى التغلب على تردد الفلاحين ، وهو المهندس الشاب النشيط المتقرب من (حزب) الاستقلال ، فقد عين فريقا من المرشدين الفلاحيين ، الذين يؤطرهم عدد من السوسيولوجيين الفرنسيين . وكان محور الحملة التحسيسية ، التي عرفت نجاحا كبيرا ، يدور حول إحدى الأفكار التي تم التوصل إلى صياغتها بمساعدة الدولة ، وتنبني على الدعوة إلى تحدي المعمرين . ولقد كان المكتب الوطني للري ، قد اختار عن قصد مسبق ، في إطار هذه الحملة ، بألا يجتذب إليها كبار الفلاحين المغاربة ، وهكذا ظل أولئك المرشدون يجوبون الدواوير ، ويعقدون الاجتماع تلو الاجتماع لتقديم الشروحات التطبيقية ، وللتحدث مع الفلاحين المتوسطين بهدف إقناعهم بأنهم يمكن أن يكونوا أحسن من المعمرين ، وبأن المخزن قد اختارهم ، هم بالذات ، لتحقيق هذا الهدف المنشود ، وبأن المخزن يزمع على مساعدتهم في ذلك ، بل إن العناصر التابعة للمكتب الوطني للري كانت تذهب بعيدا في هذا الشأن ، إلى درجة أنها كانت تدعي بأن من شأن نجاح هذه التجربة أن يقنع الدولة غدا بتوزيع أراضي المعمرين المجاورة على صغار الفلاحين .

كما أن البعض من أولئك المرشدين كان يحدث الفلاحين أيضا عن إصلاح زراعي منتظر : ولقد ظلت شبكة الشيوخ والمقدمين تتابع هذه الحملة بقدر لا يخفى من انشغال البال ، مع درجة أن جعلت من دور الشيوخ والمقدمين مجرد دور صغير ، كما أن التلميحات الدائرة حول توزيع أراضي المعمرين ، علاوة على تلك التصريحات المتهورة حول الإصلاح الزراعي المتوقع ، وهي لم تكن إلا بمثابة أقوال ليس لها أساس ، بحيث تداولتها الألسنة ، هنا وهناك ، عبر الأحاديث التي كانت تتداول حول مستقبل المنطقة ، كل ذلك قد بلغ إلى مسامع أولئك الشيوخ والمقدمين ، مما بدا لهم من جرائه ، بأن نفوذ أولئك المرشدين قد أصبح بالنسبة إليهم ، يمثل منافسة لا تحتمل ، وفي نفس هذه الأثناء ، كانت تدور الحملة حول الاستفتاء . وفي ما يخص عناصر المكتب الوطني للري ، فقد وجهت إليهم التهم بكونهم قد شاركوا في الدعاية ضد الدستور ، بينما أنهم في الواقع كانوا يشعرون بالاعتزاز بسلطة المخزن ، التي كان توجهها حينذاك ، ينحو حقيقة نحو واجهة إصلاحية غير مسبوقة ، بحيث كانت تهدف إلى التماس مشاركة القرويين ، أما عن الأعيان الذين اعتراهم التخوف من جراء كل هذا ، فقد أفاضوا وأعادوا في الكلام المثير حول دور موظفي المكتب الوطني للري . وهكذا انتهت القضية ، على ضوء المعلومات التي سجلتها مصالح الشرطة والقواد ، بين يدي الملك ، الذي أمر بتوقيف مدير المكتب الوطني للري ، ربما بسبب جرأته الزائدة على اللزوم ، وذلك مباشرة بعيد إجراء الاستفتاء .

وفي هذه الأحيان ، كانت العقد حول زراعة الشمندر قد خضعت للتوقيع ، علما أن الحملة الأولى ، في هذا السياق ، قد اتسمت بالنجاح . ثم إن الدواوير قد احترمت القرارات الجماعية حول الزراعة وحول الرعي حسب الاتفاق الذي تم مع عناصر المكتب الوطني للري ، مع الإشارة إلى أن المردود المالي للشمندر قد ساهم في تقبل مختلف الإرغامات في زراعته ، إلا أن ماثلا ذلك من نقص في مجال التأطير ، ومن تخفيض في المبادرات في إطار هذه الزراعة ، سرعان ما ساهما في توجيه هذه العملية نحو الأعيان ، علما أنها كانت موجهة في الأصل نحو صغار المزارعين التقليديين الذين تم التعامل معهم ، في إطار هذا البرنامج ، باعتبار أنهم يمثلون كنها جماعيا على صعيد الدوار .

وتجسد مشاريع النهوض بحوض سبو أيضا ، من بعض جوانبها ، الصعوبات التي تمت مواجهتها بهدف تحقيق بعض مشاريع الزراعات المركزة ، مع الحفاظ ، في نفس الوقت ، على الهياكل المواتية للنخب المحلية . وفي هذا الصدد ، هناك دراسة عرفت الانطلاقة منذ سنة 1962 ، وذلك في إطار مشروع عهد به إلى منظمة التغذية والزراعة FAO ، التي كان عليها أن تعمل على تعيين التحولات الضرورية لغاية توفير المجال للشروع في الري ، ولإدخال الزراعات المتوسعة ، والصناعية على امتداد 250.000 هكتار بمنطقة الغرب[7] ، وهكذا ففي مرحلة أولى وتمتد لخمس سنوات ، كان على الإدارة المغربية أن تنجز الأعمال لإعادة تشكيل البنيات الزراعية ، وأن تعمل على النهوض بوضعية الزراعات البورية ، وذلك بهدف التمهيد لأراضي الري ، ثم تتلوها مرحلة ثانية ، من خمس سنوات أيضا ، وفي إطارها سيتم نشر الزراعات المتوسعة من قبيل الشمندر والقطن والأرز وقصب السكر ، على امتداد أجود الأراضي الزراعية ، ثم المرحلة الأخيرة ، وهي من خمس عشرة سنة ، بحيث تكون ضرورية للإنجاز الشمولي للمشروع .

وكانت المرحلة الأكثر دقة ، في هذا البرنامج ، تتزامن مع البداية ، فنحن خلال الانطلاق من الدوار من قبل المسؤولين عن المشروع ، وذلك كما جرى في إطار عملية الشمندر السكري ، حدد أولئك المسؤولون طرقا جديدة للاستغلال موافقة بين الجانب الفردي والجانب الجماعي . وكانت العملية الأولى تنصب على تحديد المنطقة الأرضية ، ثم الانتقال ، من ثمة ، إلى إحصاء الساكنة الفلاحية ، والأراضي الزراعية ، مما يتمكنون معه من موضعة الحيز المرسوم لتدخلاتهم . وبعد ذلك انتقلوا إلى العمل على توحيد أسلوب التدبير للأراضي الجماعيةوالتابعة للأملاك العامة ، التي تم اقتناؤها من جراء استرجاع الأراضي التي كانت بأيدي المعمرين ، والأراضي الخصوصية ، وكل ذلك في مجموع موحد ، وهو ما أطلق عليه إسم شركة التنمية القروية ، وهي عبارة عن مؤسسة فلاحية حقيقية . وفي هذا الإطار ، كان الفلاحون يمتلكون عددا من الأقساط الاجتماعية التي تتناسب مع حصة الأراضي التي ساهموا بها في المشروع . وفضلا عن هذا ، يمكن للفلاحين أن يوظفوا في المشروع ، على أشكال متنوعة على يد شركة التنمية القروية التي كانت إوالياتها قريبة إلى حد لا بأس به من الإواليات المتبعة بالضيعات ذات التسيير الذاتي بالجزائر[8] .

وعلى الرغم من الحصة التي كونتها الأملاك العمومية في المشروع ، فإن هذا الأخير ، وما أن أصبح معروفا لدى الناس ، سرعان ما ووجه بالعداوة من قبل البورجوازية القروية ، وهي التي كانت تتخوف من أن ترى ، في يوما ما ، الملكيات الأرضية التي تفوق مساحاتها خمسين هكتارا ، وهي تخضع للضم والتجميع ضمن مجال بعيد عن ملكية القرية ، وكان هذا الإجراء ، الذي يمس بنفوذ البورجوازية وسط الجماعة ، يبدو ، في

نظر هذه البورجوازية ، بمثابة مرحلة أولى تحتال عليهم في إطار برنامج الإصلاح الزراعي ، أما عين الإدارة المحلية ، فقد جعلت من نفسها ناطقا رسميا لنقل احتجاجات النخب المحلية التي دأبت على التصرف بقدر من الفطنة في هذا الإطار ، بحيث تستغل ردود الفعل الصادرة عن الفلاحين الصغار المتخوفين من أي إمكانية محتملة لتغيير قانون الأراضي الجماعية ، ثم تحاول توجيه ردود الفعل تلك لصالحها .

ولقد أحيط الملك بالجدل الدائر آنذاك . ثم إنه قد أعلن ، في خطاب العرش ليوم ثالث مارس 1967 ، عن نيته لإنجاز مشروع سبو ، غير أنه لم يكن ينوي ، مع ذلك ، القبول بالإطار العملي المقترح من لدن خبراء منظمة الزراعة والتغذية ، ومع ذلك ، فقد كان عليه أن يأخذ بعين الاعتبار هذا المشروع لكي يتمكن من الاستفادة من التمويل الدولي اللازم لتحقيقه ، من هنا كون الملك إذن بتاريخ 24 أبريل 1967 لجنة ملكية مكلفة بدراسة الخلاصات الصادرة عن الفريق التابع للمنظمة ، وكذا بالعمل على تكييف تلك الخلاصات مع الواقع المغربي المناسب لذلك الوقت ، وكانت هذه اللجنة تعمل تحت إشراف أحد المهندسين الفلاحين الملحق بالديوان الملكي ، وهي تضم وزراء الداخلية والفلاحة والمالية والأشغال العمومية ، بالإضافة إلى عدد من كبار الموظفين .

ثم إنها سرعان ما انطلقت في الأشغال ، بحيث انكبت على دراسة الوثائق ، ثم بعد ذلك على القيام ببعض الاستشارات على الصعيد المحلي على يد الإدارة وممثلي المنظمات الفلاحية . وإذا كانت اللجنة ستتقبل مبدأ الرصيد المشترك من الأراضي ، والذي يتكون ، حسب توصيات خبراء الفاو ، فإنها لم تكن ترى ، في ذلك الوقت بالذات ، أية إمكانية لأي إجراء من شأنه أن يثير القلاقل في ما يخص موضوع ممارسة الحق في الملكية .

ولقد بدا عبر المشروع المضاد الذي طرحته اللجنة ، بأن إسهامات الدولة ستتم على مستوى البنيات الزراعية القائمة في ذلك الوقت ، بدون المساس بقانون الأراضي الجماعية ، مع القيام ، في نفس الوقت ، بالعمل على الرفع من مساحاتها . وفي هذا الصدد أوصت اللجنة الملكية بـ"استعمال مجموع الأراضي الذي يضم أراضي الملكية العامة (ملكيات خاصة ، وأراضي مسترجعة وأراضي الحبوس والجيش Guiche) ، والأراضي الواقعة بين أيدي الأجانب آنذاك (حيث أن مبدأ استرجاعها يبقى مبدأ ثابتا تبعا للتوجيهات الملكية ، وذلك من جهة ، بهدف توسيع مساحات الأراضي المجمعة في إطار المشروع ، ومن جهة أخرى من أجل التمكن من إلغاء الأراضي الاستغلالية الصغيرة وغير قابلة للاستثمار ، ولا تتوافق مع أي تطبيق هادف إلى تنمية جذرية .

أي أن هذه القضية لم تعد تدور حول ضم الملكيات الخارجية عن القرى ، ولا حول تحديد المساحات ، بل إن اللجنة الملكية كانت ترى بأن من شأن إصدار قانون للتنمية ، يكون متجانسا ، مع بعض التدابير الهادفة إلى استرجاع الأراضي حسب قيمها العليا ، أن يكون كافيا لكي يؤدي إلى تحقيق الأهداف الموجودة . كما أن اللجنة لم تكن ترى من الضروري استرجاع أراضي الحماية في الحالة الحاضرة ، بقدر ما كانت توصي بمنع بيعها فقط- كما توصي أيضا بـ"تمليك" الأراضي الجماعية ، أو توزيعها سواء منها "القديمة أو الحديثة" . وأخيرا تستبعد اللجنة بشكل تام حل شركة التنمية القروية مستقبلا حسب ما أوصى به خبراء منظمة الزراعة والتغذية .

«تفترض التنمية إشراك إطار مؤسساتي إداري بهدف تحقيق الاستثمارات ، أي أنه لابد من التأطير والتدبير إلى جانب إطار مؤسساتي محلي حتى يصبح بالإمكان تحقيق تنمية ما .

وفي ما يخص عملية سبو ، إن القرية ، الشكل العصري (للدوار القبلي) تمثل الكيان الذي يجسد هذا الإطار المؤسساتي المحلي ، كما تسمح بالتالي باستخدام الإمكانات البشرية المنتمية للهياكل التقليدية التي تتمحور حول الدواوير ، وذلك لغاية إقامة مجتمعات النماء القروي ، هذه الأخيرة التي تعطي أراضيها في مقابل الكراء ، ومن ثمة تراقب عملية النهوض التنموي ، وتتوصل بالإيجارات ، وتدير الرصيد الاستثماري المحمول من مردود الإيجارات .

وإن اللجنة الملكية تعتبر أنه من الضروري العمل على استبعاد تلك الصيغة للاستغلال القروي ، الذي من شأنه أن يتسبب في الاختلالات التي لا تتناسب سواء مع الظروف المحيطة ، ولا مع الخطوط العامة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لصاحب الجلالة ملك البلاد .

بل إن اللجنة تعتبر ، على العكس ، بأن الأحكام المنصوص عليها ضمن المراسيم الملكية المؤرخة بـ 4 يوليوز 1966 حول الإصلاح الزراعي ، هي أحكام توفر المجال بالتأكيد ، لبلوغ جميع النتائج المأمول فيها من وراء عملية سبو ، وذلك من خلال إنشاء الجمعيات الإلزامية ذات الطابع التعاوني ، وذات المصلحة الجماعية ، والتي ستشتغل في انسجام وثيق مع الخلايا القاعدية في عملية النهوض التنموي التي أنشأتها الدولة ، والتي هي مراكز التنمية" .

وحاصل الأمر أن كل هذه التدابير ينتهي بها المطاف ، بكامل الوضوح ، إلى تقوية البورجوازية القروية العصرية . إذ يمكن لكبار الملاكين أن يستعملوا القروض ، والأشغال التي تقوم بها الدولة ، من أجل الرفع من إنتاجيتهم . ولن يكون هناك مطلقا أي مجال للحد من سيطرتهم بداخل الجماعات القروية . إنهم سيستندون على مجموعة من الأعيان الصغار الذين يصبح بإمكانهم ، والحالة هذه أن يوسعوا من ملكياتهم العقارية ، بفضل عمليات توزيع الأراضي الجماعية أو التابعة للملكية العامة .

أما عن كتلة الفلاحين الصغار ، والذين لا يمكنهم أن يكونوا انفصاما في إطار الاستثمارات الواعدة ، المنصوص على ذكرها ضمن التقرير الصادر عن اللجنة الملكية ، فيمكنهم ، بصفة دائمة ، أن يتحولوا إلى عمال زارعيين ، أو إلى مهاجرين .

وبناء عليه ، فالدوار لا يمكنه إذن أن يكون هو القاعدة لخلية مستقلة ما في إطار المشاريع الحكومية التنموية . وحتى إذا ما حدث ومنح هذا الدوار إمكانية ما لتنظيم قاعدي من هذا القبيل ، فسيكون ذلك في إطار هدف محدد ، وذلك من خلال إحاطة الدوار ، من جهة بالنخب المحلية ، ومن جهة أخرى ، بالأجهزة الإدارية التابعة للدولة والمكلفة بعملية التنمية ، وذلك بدون التفكير ، في أي لحظة من اللحظات ، في ربط ذلك الدوار بإطار ذي طابع سياسي ما . وهذا ما يعني بأن أي مجهود يهدف إلى الخروج من ربقة الإطار الجماعي ، هو مجهود محرم عبر أرجاء المناطق الغنية .

وفي الواقع ، إن سياسة الدولة إزاء المناطق ذات الطاقات الكامنة الواعدة ، هي سياسة تتسم بالتردد . فالدولة تبدو أحيانا مدفوعة في هذه المناطق نحو تركيز التقنيين والوسائل التمويلية لغاية التوصل فيها إلى نتائج سريعة . كما أنها قد تجد من وراء تلك المشاريع ، ما تحتاج إليه من دفوعات لإقناع الرأي العام المحلي ،

ومساعديها الأجانب ، بحيث تعرض عليهم مراميها التحديثية ، وذلك حتى تحصل مثلا من الولايات المتحدة الأمريكية ، أو من البنك الدولي ، على دعم مالي تسعى هي إلى استعماله دونما إكراهات .

غير أنه عندما يبدأ التقنيون في تصور تلك الدوائر الأرضية المسقية على أنها تمثل ، في أعينهم ، عوائق اقتصادية بحيث تغدو السلطة السياسية مكبلة اليدين أمامها[9] ، عندها يصبح التناقض مع النظام الحكومي جليا إلى حد بعيد ، لا سيما وأن القصر لا يمكنه أن يسمح لنفسه أن يعتبر ذلك الطرف الباقي من الوطن ، والذي يعتمد عليه سياسيا ، بصفته كما يمكن التغاضي عنه . إن القصر يتردد إذن ، عبر الجهات الغنية ، بين الحلول التي ترتكز على إعادة توزيع الملكيات ، لغاية الإبقاء على استقرار الأغلبية القصوى من القرويين بعين المكان ، أو بين الحلول التي من شأنها أن تكون أكثر نفعا لصالح النخب المحلية ، بيد أنها قد تجازف بالتسبب في ترحيل جموع كثيفة من الفلاحين الذين لا أراضي لهم ، نحو المدن .

إلا أن الانشغال السياسي للقصر يتجلى بشكل أوضح بمسألة تأطير الزراعة التقليدية . وفي هذا الصدد ، تسجل سنة 1960 تحولا بارزا ، حدث إثر تولي رئاسة الحكومة من لدن العاهل بشكل مباشر ، بل وأيضا بعد معرفة العواقب السياسية المترتبة عن التزايد السكاني غير المتوقع ، وذلك على ضوء النتائج التي أسفر عنها الإحصاء العام ، وبناء على تلك النتائج ، فرض نفسه رد فعل مضاد لذلك الوهم المرتبط بالصناعة الثقيلة لـ"المغرب النافع" الجديد ، وهو الوهم الذي كان مصممو التخطيط الخماسي قد استلهموه من قبل . وعندها سلط المحيطون بالملك اهتمامهم الأكبر نحو طبقة الفلاحين بالمناطق الجبلية ، وشبه الصحراوية ، رابطين بين عدم تقبلها لمزايا التطور التقني ، وبين أوجه العصيان التي حدثت عبر تلك المناطق في الماضي . ويبدو أن الوعي ، بالمشاكل ذات الارتباط بالإقلاع الاقتصادي ، وبضرورة التراجع بالمشاريع الكبرى على قدر الوسائل المتوفرة ، بالمخاطرة في الوقوع عبر مغبة الرفع من مستوى المعيشة ، مع ما قد يتولد عن ذلك من تزايد الهجرة القروية ، هو وعي قد انضاف إلى جانب الرغبة في تبني سياسات اقتصادية مخالفة للحكومات السالفة لـ(حزب) الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، المعروف عنها أنها تولت أمور البلاد منذ بداية الاستقلال[10] . وفي هذا السياق بالذات ، قرر الملك ، في 21 يونيه 1961 ، الإعلان عن انطلاق مشروع الإنعاش القروي الذي سرعان ما سيتحول إلى الإنعاش الوطني[11] .

وحسب ما يبدو ، فالملك ، بواسطة هذه المهمة الإدارية العصرية (الإنعاش القروي) يمكنه أن يظل متمكنا من التحكم المباشر في العمال والمنتخبين المحليين .

«سيتولى العمال ، الذين هم الممثلون الشخصيون لجلالة الملك ، السهر على القيام بهذه المهمة عبر مختلف العمالات (الإنعاش القروي) ، بحيث إن سلطاتهم ستتوسع كما ستتحدد ، ولهذا الغرض ، وطبقا للنصوص الخاصة بهيئة العمال ، فإنهم سيكلفون بالتنسيق بين المصالح التقنية ومكاتب الإنماء . وبناء عليه سيتم وضع حد لبعض الممارسات التي ظلت تقود إلى تشتيت مضر بالجهود والمسؤوليات .

وأخيرا ، فإلى جانب الملك والعمال ، وإلى جانب العنصر الأخير في هذه اللوحة الثلاثية ، أي السكان ، سيكون العمال على مقدرة من المشاركة الفعالة من جهة المنتخبين الممثلين للسكان المعنيين بالأمر ، وذلك في إطار الجماعات القروية والمجالس الجهوية . أما على المستوى المحلي ، فإن المسؤولية ، في ما يخص هذه المهمة الوطنية ، هي مسؤولية يجب أن تناط بالمنتخبين الجماعيين ، الذين سيتم التوجه إليهم ، بقدر كبير ،

لكي يقوموا بأداء أدوار الوسطاء مع السكان ، بحيث أنه لا يمكن ، إنجاز أي نشاط كان ، دون مساهمتهم الفعلية وحتى الشخصية ، وهكذا فمن بين المهام الأولية التي نقررها بالمناسبة ، وذلك في نفس الوقت الذي نعمل فيه على محاربة آفة الجفاف لهذه السنة ، وكذا على مقاومة البطالة المستمرة ، هناك مهام النهوض بتشاركية وثيقة بين الجماعات والعمالات والإدارة المركزية . ولاشك أن هذا النوع من التعبئة . . . سيوفر وحده المجال للدفع بالعالم القروي بأجمعه نحو الإسهام في الرفع من أنماط العيش وتحديثها حسب ما تطمح الدولة إلى تحقيقه"[12] .

وعلى إثر اجتماع البرلمان ، تبين بما لا مجال للشك فيه ، بأن الإنعاش الوطني بمثابة مجال محجوز للملك ، بحيث إنه كان ينوي استعماله للتدخل ، بشكل مباشر ، عبر الوطن ، بعيدا عن الدواليب الإدارية ، وبعيدا عن المراقبة البرلمانية . وهكذا كانت المصالح المكلفة بالمخطط وبالإنعاش الوطني ، تعتبر ملحقة بالديوان الملكي مباشرة ، وليس برئاسة الحكومة .

وفي الواقع ، إن العلاقات بين الإنعاش الوطني والبرلمان ، لم تكن سيئة ، والحق أن انطلاق برنامج الإنعاش الوطني قد ابتدأ العمل به في سنة 1964 ، وذلك بدعم من اللجنة البرلمانية للإنعاش الوطني التي كان يترأسها منصور النجاعي ، العضو الفلاحي النشيط في حزب الاستقلال الذي كان حينها في المعارضة ، وأيضا إلى جانب العضو البرلماني الاتحادي ممثلا عن تافراوت ، وهكذا شرع المندوب العام للإنعاش الوطني في جولات عبر مجموع الأقاليم ، مصحوبا ، ليس فحسب بأعضاء اللجنة التقنية -من كبار الموظفين المفوضين من قبل وزارتهم- بل وأيضا بأعضاء اللجنة البرلمانية . وبعد عودة هؤلاء الأعضاء ، تولى المندوب العام عرض النتائج المستخلصة على ضوء هذه التنقلات أمام العاهل بحضور أعضاء الحكومة والعمال وأعضاء اللجنة البرلمانية .

ويعود الفضل ، في ما يخص هذه الوضعية ، في جزء منه إلى شخصية المندوب العام أحمد بركاش ، المدير المساعد لبنك المغرب ، الذي ظل يؤمن بسهولة وسلاسة رهان التعاون مع البرلمان . أما عن رئيس اللجنة الساهرة على تنفيذ برنامج الإنعاش الوطني ، منصور النجاعي ، الوزير الأسبق في الفلاحة ، والذي يستغل قرابة 5000 هكتار بمنطقة الغرب ، فهو لم يكن له إلا أن يدرك مدى الفائدة التي تجسدها هذه المؤسسة بالنسبة للزراعة العصرية ، بحيث إنها تخفف من ضغط المزارعين ، الذين لا أراضي لهم المنتمين إلى المناطق الفقيرة ، على البوادي الغنية وعلى المدن ، مما من شأنه أن يؤخر بالتالي تحقيق الإصلاح الزراعي ، إلا أن ممثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في البرلمان عن منطقة تافراوت ، والذي كان ينتمي أيضا إلى اللجنة البرلمانية المعنية بالأمر ، سيصرح في أثناء أحد الاجتماعات التي ترأسها الملك : "بأن نجاح الإنعاش الوطني هو نجاح يكمن بالخصوص في عامل الاقتناع والدينامية الوطنية اللذين على جميع المواطنين أن يتحلوا بهما"[13] ، وذلك بينما كان زعماء حزبه بالبرلمان يطالبون بالحذف اللامشروط للاعتمادات المالية المخصصة لهذا المشروع .

وعلى المستوى المحلي ، لقد أفضى الإنعاش الوطني إلى تقوية مكانة وزارة الداخلية والنخب المحلية . ومن أجل أن يستطيع مشروع الإنعاش الوطني أن يتدخل عبر مجموع الأقاليم ، وبالأخص منها الجهات المحرومة ، كان لابد من الاعتماد بالضرورة على العناصر الفاعلة المنتمية للداخلية ، وذلك لأن الصلاحية ستعود في الأخير إلى هذه العناصر بالذات للاتصال مع الساكنة ، وللتعبير لهم عن مقاصد المشروع ، ولدراسة

المقترحات ، أي أنهم هم الذين يبقى عليهم أن يشغلوا اليد العاملة ، ويتابعوا سير الأشغال ، ويسهروا على ضمان أن يتوصل العمال بأجورهم المستحقة . وبناء على هذا لامس القواد ، كيف انضافت إلى صلاحياتهم الروتينية صلاحيات جديدة في شكل مكاتب للتشغيل ، وللتدبير المحاسباتي ، وبالخصوص منها مهام المقاولات . وبالنظر إلى الخصاص في الموظفين الأكفاء ، وإلى التقنيين أيضا ، كان من اللازم على هؤلاء القواد ، أن يبحثوا في غالبية الأوقات وفي آخر لحظة عن البنائين ، وعن تقنيي المياه وعن مخططي الطرق والمسالك . وهذا بينما ظلت وزارة الداخلية تتحكم في اعتمادات التجهيز الكبرى بحيث أصبحت تدخل نفسها في المجال الاقتصادي .

ومنذ البدء ، بدا الإنعاش الوطني حريصا على عقد الإتصال مع المنتخبين المحليين لغاية إنجاز مختلف البرامج ، وكان على كل واحد من رؤساء الجماعات ، وبعد أن ينتخبوا من قبل زملائهم ، أن ينضموا إلى اللجنة التقنية الجهوية ، لكي يمثلوا السكان في كل دائرة إقليمية ، وحسب ما يتجلى ، فهذا الإجراء يتيح الإمكانيات للإتصال ولإبداء الرأي أثناء دراسة المشاريع .غير أن الإنعاش الوطني كان ، بالدرجة الأولى ، يستند في إنجاز مشاريعه وفي تطبيقها على أرض الواقع ، على الشبكة التي يتكون منها رجال السلطة ، الذين كانوا يقومون مقام النخب المحلية . وفي هذا الصدد جرت بعض الاستشارات غير الرسمية لغاية اختيار نوعية الأشغال ، وذلك بدون ما حاجة إلى الاعتماد على الإطار الجماعي ، الذي بدا ، مرة أخرى أيضا ، أكثر اتساعا ، وغير ملائم ، بالنظر إلى ما تتطلبه الإجراءات المالية المعقدة وبالنظر إلى الجهات المتعددة المسؤولة عن الإطار الجماعي ، إذن فاختيار الأشغال ، وتشغيل اليد العاملة ، وتنسيق أمور المراقبة ، كل ذلك كان يجري ، في هذه المرة أيضا ، على أيدي الشيوخ والمقدمين .

وانطلاقا من ضخامة العمل الإضافي المطلوب إنجازه من لدن الشيوخ والمقدمين ، فقد أصبح القواد يتسامحون إزاء بعض أنواع الابتزازات والإتاوات الطارئة هنا وهناك ، كما أن النخب المحلية قد وجدت الفرصة ، في هذا السياق كله ، من أجل العمل بطريقة غير مباشرة ، على محاباة الجماعات المنتمية إليها ، أو على الأقل من أجل ألا تتسبب لها هذه الجماعات الأخيرة في كثير من المصاعب ، بحيث تتجنب والحالة هذه الدخول معها في تنافس على تشغيل اليد العاملة في مواسم الحرث والحصاد . وإذا كان هذا النظام يمتاز بالفعالية في إطار إنجاز أعمال التجهيز ، فإنه يصبح أقل فعالية بكثير في مجال النهوض بالجوانب التنموية ، سواء تعلق الأمر فيها بالأشغال ذات المردودية بعيدة المدى ، من قبيل صيانة التربة وترميمها ، أو بأشغال مد المياه وتهييء الأراضي ، وبالنظر إلى هذا وجد المسؤولون أنفسهم يبحثون بجد عن صيغة لإشراك القرويين في المشروع ، وذلك ضمن شكل مغاير عما كان عليه الأمر ضمن صيغة أيام العمل المؤدى عنها .

ولقد كان هناك مشكل دقيق ظل يطرح نفسه عبر كل مكان يتدخل فيه الإنعاش الوطني ، من قبيل عمليات النهوض التنموية المرافقة للأشغال الجارية ضد إنجراف التربة . ولكي لا تمثل هذه الأشغال مجرد عملية لتوزيع الأجور فحسب ، فقد كان من اللازم التأكد من فعالية تلك الأشغال ، من خلال التوصل إلى مساهمة السكان في تعهد تلك الأشغال ، وكذا في تقبل الإرغامات الجماعية المترتبة عنها ، والمتمثلة في منع الرعي ، وفي أداء جزء من التكاليف المستثمرة منذ بدايات الدخول في الإنتاج ، وبتقبل مخطط زراعي معين ، وتسوية القطع الأرضية . بيد أنه وفي انعدام البنيات التي من شأنها أن تتيح لمختلف الجماعات أن

تتحمل التزاماتها ، عمدت الدولة ، من خلال مساهماتها ، إلى إتباع بعض المسالك التوجيهية والسلطوية ، ولقد طرح المشكل نفسه بحدة أثناء إنجاز مشروع صيانة أراضي الريف الغربية وترميمها المعروف بـ(Derro ، ديرو) ، وهو المشروع الذي بوشر العمل فيه انطلاقا من 1965 ، بمساهمة من مكتب الري[14] ، وكانت الإدارة المكلفة بالمياه والغابات ، الساهرة على تنفيذ البرنامج ، لا تتوفر على الأدوات القانونية اللازمة ، إذ أنها لم تكن بقادرة على التعامل بشكل فردي مع كل فلاح على حدة ، ولا أن تتدخل عبر منطقة محددة بالارتكاز فقط على بعض المعايير التقنية ، بدون أن تدخل في اعتبارها جانب الناس الذين يشغلون المكان . أي أنه كان عليها أن تجد قبل كل شيء ، الفضاء المعين للاشتغال عليه ، وأن تجد الجماعات التي تتقبل التعامل مع الدولة بشكل شمولي في إطار عملية ترتبط بالتحديث والعصرنة . وهذا باعتبار أن الجماعة كانت تمثل ، مرة أخرى ، إطارا واسعا جدا . وهكذا توجهت الإدارة إذن نحو الدوار باعتباره المرجع الذي تتأسس عليه عملياتها .

غير أنه ، ولكي يتم التوصل إلى هذا المرام ، كان لابد من تزويد الدواوير بإطار قانوني يجعل منها مراجع لدعم عمليات العصرنة والتحديث . وبناء على هذا فقد سارعت إدارة الداخلية إلى كبح مسار هذا التطور الذي كان سيؤدي إلى فقدان القائد وأعوانه لصلاحية مراقبة الوضعية عن كثب ، وذلك لحساب المنتخبين والتقنيين ، وللمرة الثانية تمت الدعوة إلى اللجوء إلى بعض الجمعيات المعنية بالاستعمال ، أو إلى إنجاز برنامج أكثر تواضعا ، على نفقة الدولة ، مع الاستمرار دائما في استخدام الشبكة الإدارية في التنفيذ والمتابعة .

وفي هذا الحين ، وعلى ضوء بعض الحالات الأخرى ، لجأت الإدارة ، في سياق برنامج الإنعاش الوطني ، إلى إتخاذ إجراءات تقليدية في إشراك الجماعات في إنجاز الأشغال ، وكانت تترك المجال مفتوحا أمام تلك الجماعات لتتصرف بطريقة بدت معها وكأنها إنما كانت تنقل النظام القديم ، للعلاقات بين الجماعات ، نحو إطار عملي جديد ، وهكذا ، ففي عمالة قصر السوق ، كانت الفيضانات التي حدثت سنة 1965 ، قد دمرت عديدا من القرى . ولقد بات من الواجب العمل بسرعة على إعادة بناء تلك القوى بطريقة يمكن معها تجنب وقوع مثل هذه الكارثة مرة أخرى ، وقبل الإعلان عن انطلاق الأشغال ، قرر عامل الإقليم الاستشارة مع السكان حول عديد من النقط ، من قبيل اختيار الأمكنة الملائمة لإنشاء القرى ، وهندسة هذه الأخيرة ، وتصميم البيوت ، وإمكانيات تقبل التجمع مع القرى المجاورة ، وطريقة توزيع المساكن ، والمشاركة في الأعمال ، . . إلخ . وكأننا نقف ، في الواقع ، أمام حالة الجماعات المحلية القديمة ، ثم تتخذ الالتزامات التي ستحظى باعتبار السكان . ولقد غدا لابد للمسؤولين ، بما لاشك فيه ، أن يضاعفوا بالتالي وحسب متطلبات السكان ، من أعداد المدارس ، ونقط جلب المياه ، أكثر مما يتطلبه منطق الأشياء ، وكل ذلك بهدف تجنب أن يختلط أطفال الأشراف مع أولاد الحراطين في مواطن المياه . غير أن الإدارة قد وجدت في إطار هذا ، رابطا فعالا ، قد ضمن لها وحده إنجاز كل العمليات بثمن بخس ، بالمقارنة مع المعايير التقنية المعتادة . إذ إن الجماعة Jemaa ، قد تمكنت من القيام بدور المخاطب مع الإدارة مادام أن الأمر إنما يتعلق بعملية محدودة في الزمن ، ولا يخل بتوازن الجماعة المحلية . وبالنسبة لعمليات النهوض التنموي المرتبطة بالالتزامات ذات المدى الطويل ، بدا أن عدم استقرارية رجال السلطة ، هو أمر يفرض العمل على مأسسة الإلتزامات ، التي يعتبر العالم القروي ميالا إلى نسيانها بشكل سريع في غياب عمل المأسسة هذا .

ثم إن هذه الأمثلة تبرز أمامنا أيضا الروح المحافظة لدى ممثلي السلطة ، الذين وحسب ما يبدو ، لا يمتلكون

الإرادة ولا الخيال ، بحيث يحاولون عمل أي شيء بدون اللجوء إلى النخب المحلية . بل إن هذه الأمثلة تبين أيضا مدى تلك الصعوبات المرتبطة باستعمال هذه الشبكة من الأعيان من لدن الإدارة في إطار إنجازها للمهام النهضوية . كما تبرز أيضا ذلك التوجه الميال نحو نمط من الوحدة الإدارية المصغرة إلى حد بعيد ، بحيث تمثل انعكاسا ، في نفس الآن ، لمجموعات متماسكة ، من وجهة نظر تقنية وإنسانية ، وهذا متى ما كان الغرض يهدف إلى ملامسة مجموع السكان . إذن فالمشاكل التقنية تتطلب ، في البحث لها عن حل فعال بطريقة أمثل ، تغييرا في البنيات الإدارية والسياسية .

ولقد تبين ، بشكل مستمر ، أنه من السهولة السعي إلى موافقة الحلول التقنية مع المعطيات السياسية ، وذلك كما فعلت ، ولو بشكل ضمني ، اللجنة المكلفة بدراسة مشروع سبو في سنة 1967 ، وبمشروع إنجاز التنمية القروية المرتبط به ، بحيث ، كانت قد لجأت إلى النخب المحلية . وعلى كل حال ، تلك كانت في الواقع ، سياسة التحديث الفلاحي التي كانت متبعة مع نهاية الجماعة . وهي سياسة كانت تقتضي مساعدة الأعيان على اللجوء إلى تبني المكننة ، وعلى التزود بالجرارات ، أو بالآليات التي تقوم بأعمال الحصاد والدراس ، وذلك من خلال تزويدهم بالقروض . وإذا ما كانت أية تقنية ، غير ذات استعمال جيد ، لا تتسبب في إفلاس المعنيين بالأمر ، فإنها ، في المقابل ، تؤدي إلى حدوث بعض التفاوت بين هؤلاء الأعيان ، وبين الجماعات السكانية التي ينتمون إليها .

والجدير بالذكر أن مشروع الإنعاش الوطني قد وجد نفسه مضطرا لمواجهة هذا النوع من المشاكل ايضا ، وذلك على امتداد السهول الغنية الكبرى ، هناك حيث كانت أشغال الأعمال التنموية المقترحة ، وحدها التي تتحقق فوق أراضي الملكية الإدارية . مما كان يغدو معه الأمر أكثر صعوبة ، في هذه الظروف ، من أجل حشد حماسة العالم القروي الجماعية للاشتراك في مشاريع من هذا القبيل .

وهذا ما يعني أن المشاريع التنموية التي لم تستطع أن تتحقق على أرض الواقع في إنعزال عن نظام النخب المحلية ، وكانت كل محاولة قد تجازف بالتعرض للدور الوسيطي لتلك النخب ، وإلى وضعيتها وموقعها النافذين بداخل القرى قد خضعت للاستبعاد ، إما عن الإدارة ، التي كانت تجني الأرباح من وراء هذا التوازن ، على الصعيد السياسي ، فهي لم تقم ، في حقيقة الأمر ، بأي عمل قد يصيب بالضرر ذلك التوازن . وبطبيعة الحال ، لقد كان كبار الموظفين ، وأحيانا الوزراء المطلعون على قضايا العالم القروي ، على مستوى السلطات المركزية ، يبدون على وعي بتلك الخاصية المؤقتة والعابرة لسمة الاستقرارية ، التي كانت تبدو وكأنها سمة ملغومة من جهة ، بأثر الضغط الديموغرافي ، ومن جهة أخرى بفعل الأجيال المتعلمة ، غير أن أولئك المسؤولين كانوا يعرفون بأن القيام بأية عملية للإصلاح ، لابد وأن تصطدم بالمعارضة من قبل وزارة الداخلية ورجالاتها ، المعروف عنهم أنهم متضامنون مع النخب المحلية التي تضمن لهم مراقبة البلاد بثمن ذي تكلفة أقل .

إذن فإن تنمية العالم القروي يجب أن تمر لزوما من خلال أولئك ، وإلا أن يتم اقتراح نظام آخر للتنظيم السياسي ، فمنذ التجارب الأولى عبر قطاعات العصرنة للميدان الزراعي ، ظل هذا المشكل مطروحا ضمنيا . وحسب ما يبدو ، لم يجر البحث له عن حل ، كيفما كان هذا الحل ، والحاصل أن الإنشغالات الاقتصادية ، كانت تبدو ، في أعين المسؤولين ، أقل إلحاحا من الهدوء الاجتماعي ، ومن التدابير على المدى القصير التي

يستتبعها هذا المشكل[15] .

ومن وجهة نظر سياسية ، كان الإنعاش الوطني فعلا أداة بين يدي الملك لكي يضمن تحكمه في العالم القروي ، وذلك في مواجهة الأحزاب ، وكذا لكي يتجنب إصلاح مختلف البنيات الهيكلية . وكان برنامج الإنعاش الوطني هذا يشغل في المعدل 80.000 قروي سنويا ، الشيء الذي وفر المجال لتثبيت الساكنة في عين المكان ، ولو مؤقتا ، مع تقوية المراقبة للنخب المحلية . كما أن الإنعاش الوطني قد أفرز ، بالتبعية ، وضعية ملائمة لصالح نفوذ وزارة الداخلية على حساب الإدارات الأخرى ، وذلك بذريعة اللامركزية لفائدة العمال . مع العلم أن تجربة الجانب التدبيري للإنعاش الوطني ، قد سمحت للعمال بالمطالبة باسترجاع الأراضي التي كانت في يد الحماية . وهي الأراضي التي انتقلت في سنة 1963 إلى صالح العمالات . وهكذا ، فمن خلال اختيار عمال الأقاليم ،للملتزمين الذين سيتولون أمور الضيعات المسترجعة ، فقد أصبحوا ، والحالة هذه ، على مقدرة من زيادة أعداد العملاء التابعين لهم . إلا أن النزاع مع المكتب الوطني للري ONI قد دفع العمال إلى العمل على ترؤس المكاتب الجهوية للتنمية . وهكذا قد نجحت الدولة ، عن طريق عمال الأقاليم ، في مراقبة القطاع التقليدي ، في نفس الوقت ، مع القطاع الزراعي العصري .

غير أن النظام لا يمكن أن يتصف بالثبات إطلاقا . وإذا كان هذا النظام قد ضمن هدوء العالم القروي التقليدي ، فإنه يفترض المثابرة المستمرة على الأنشطة شبه المأجورة من أجل جزء مهم من سكان هذا القطاع . ذلك لأن أي توقف ، عن هذه الأنشطة ، من الممكن أن يجر معه تدفقا سكانيا نحو المدن ، وكذا ضياع الأشغال المنجزة لحماية الطبيعة ، مع وجوب الإشارة هنا إلى أن القرويين ، ومن ضمنهم الشباب[16] ، هم أناس يتصفون بالاتباعية في ما يتعلق برؤاهم السياسية . إنهم يتطلعون أن يفعل لهم المخزن القوي والعادل ، كل شيء ، ذلك المخزن الذين ينزعون ، في قرارات أنفسهم ، إلى أن يجعلوا منه مثالا نموذجيا .

وبشكل متناقض ، فإن هذا الوضع الراهن ، الذي يضمنه النظام الملكي ، هو وضع لربما لا يستجيب تماما لتطلعات النخب المحلية . ذلك أن كبار المزارعين المغاربة ، الذين يودون استعمال وضعيتهم من أجل تحول نفوذهم إلى سلطة اقتصادية عصرية ، سيظلون يتمنون على مدى الأيام ، الخلاص وبأقل تكلفة ، من الفائض السكاني الذي يضايقهم في التعاطي إلى الفلاحة العصرية . وهم يفضلون ، مثلهم في ذلك مثل المعمرين في أيام الحماية ، أن تفتح لهم الأبواب للاستفادة من القروض الفلاحية بشكل واسع ، وللاستثمارات الهيكلية التي تبرمج لصالحهم . ومن هذا المنطلق ستغدو هجرة الفائض السكاني نحو المدن أو نحو الخارج ، بمثابة عامل يقدم العديد من الخدمات أكثر مما تقدمه لهم التقنيات المدققة المتبعة في إطار المراقبة الاجتماعية . كما أنهم يتوافقون أيضا مع أي إصلاح زراعي الذي يعمل على إيجاد طبقة قروية وسطى بشكل تدريجي ، وفي نفس الحين على أن يجعل منهم أناسا يعيشون في مأمن من مختلف الاضطرابات الواسعة . وإذا ما تحولنا بنظرنا إلى الجهة الأخرى المقابلة ، سنجد بعض الفئات من الأعيان التقليديين[17] يرون بأن الدولة ، من خلال تعميمها لنظام الأجور ، إنما تمس سلبا بوضعيتهم ، وتحرمهم بالتالي من يد عاملة رخيصة الثمن .

وإذا كانت الدولة تستمر دائما في استعمال النخب المحلية من أجل مراقبة العالم القروي فإنها لا تختار ، في هذا السياق ، أن تجعل من تلك النخب ، عن وعي منها أو عن لا وعي دعامة لتحقيق تطور نمائي مخطط بشكل مسبق . لأنه لم تكن هناك أي سياسة وضعت رسميا من أجل مصلحة هذه النخب . وكل ما هنالك ،

أن الأمر قد ظل محصورا في نظام من المحاباة يقوم على منح بعض القروض لاقتناء الجرارات أو بعض المنح لالتحاق الأبناء ببعض المدارس الداخلية ، أو بعض رخص النقل ، أو بعض التراخيص لاقتناء بعض الأراضي التي كانت بين يدي الحماية . وهذا حتى لا نذكر هنا إلا تلك التدابير التي ظلت متبعة ، والجاري بها العمل ، التي كانت توفر للقواد وللعمال الوسائل البديلة التي يتفضلون بها على الأعيان في مقابل مدهم يد المساعدة إلى رجال السلطة . وعلينا أن نضيف إلى هذا ، ذلك التسامح حول بعض الممارسات غير الشرعية ، التي كانت تشمل فقط صغار الأعيان بالخصوص ، وأيضا تلك العادة المتعلقة بممارسة المضايقات على حساب الناس الذين يرفضون المشاركة غير المشروطة .

وعلى كل حال ، إن هذه الممارسات تبقى مرتبطة بمجال السلوكات غير المعلنة ، وغير المعقلنة على الإطلاق . وكانت الإدارة تتشكك في أن يكون بإمكان النخب المحلية الاستعداد للدخول سريعا في أي مسار تنموي . وهذا علاوة على أن ذلك القسط المقتطع لحساب جانب الاعتبار الضروري للحفاظ على أواصر العلاقات مع الأتباع الأوفياء ، هو جانب من شأنه أن يمنع من حدوث أي تطور كان للاستثمارات المنتجة . إذ أن الإيديولوجية الغالبية هناك بعين المكان ، هي إيديولوجية لا تسمح أبدا بمحاباة المزارعين الكبار . ونحن نعرف ، بشكل واسع ، بأن كبار المزارعين هؤلاء لا ينجحوا في اقتناء أوسع المملتكات العقارية ، إلا من خلال بعض السلوكات التي لا تولي أي اعتبار كان لقواعد التكافل المعروفة عن العالم القروي التقليدي (18) . وذلك بعد أن استفادوا من الدعم المباشر ، أو غير المباشر ، من سلطات الحماية .

يبين ذلك العائد البسيط ، للأراضي المتوفرة بين أيدي السكان القرويين ، بجلاء ضرورة العمل على التخفيف على البوادي من الفائض السكاني المحتمل ، وذلك أن هذا النظام ، إذا ما كان في حاجة إلى الأعيان المحليين من أجل ضمان الهدوء عبر البوادي ، فإنه ما يزال ليس على استعداد لأن يدفع ثمن ذلك غاليا في مقابل التضخم المفرط في أعداد السكان الحضريين . أي أن هامش التصرف المتوفر بين يدي السلطة من شأنه أن يدفعها ، من الآن فصاعدا ، إلى التخوف من ركوب أي مجازفة أو أي تجديد مهما كانت طبيعتهما ، بيد أن هذه الوضعية بإمكانها على المدى الطويل أن تنتهي بانفصام التحالف بين النظام الملكي وبين العالم القروي . ومن ثمة يمكن أن تصبح النخب المحلية منساقة بشكل مغر نحو اختيار بعض الحلول الأكثر دينامية . كما أن الضغط الديمغرافي يمكن أن يجلب معه ، هو أيضا ، بعض الانفجارات ، هنا أو هناك ، وذلك في حالة وقوع أخطاء ما في إطار المراقبة التي قد تصبح أكثر دقة .

نعم ، عندما تولى القصر زمام السلطة في سنة 1960 ، كان حينذاك مستندا على ظهر العالم القروي ، وأيضا على جانب التقليد ، وذلك بهدف إعطاء الملكية ، حسب ما يبدو ، الوقت الكافي للعمل على تحديث البلاد ، وشيئا فشيئا بات المخزن وكأنه يتجمد في مكانه ، إلى درجة أنه أصبح يمثل مجرد صورة كاريكاتورية للمخزن الذي كان قبل سنة 1912 ، وقبل عهد الحماية . فعلا لقد كانت هناك حلول ممكنة أخرى . وعندما رغبت الملكية في تزويد البلاد بعدد من المؤسسات ، عبر الفترة الممتدة بين 1962 و1965 ، عندها كانت مشاكل القروي تتصور ضمن إمكانية لحدوث نماء شمولي في إطار نسق سياسي ما . وفي آخر المطاف ، كان التخوف من وقوع الإضطرابات قد جعل التجربة هذه تتحول عن سكتها المرسومة لتسير نحو الهاوية علما أنها تجربة كانت ديناميتها الخاصة معرضة أيضا للدفع بالبلد نحو السقوط في الكوارث .

وقبل أن ننتقل لتحليل المعطيات التي نتوفر عليها حول الأعيان ، يظهر أنه من المفيد العمل ، عبر هذه الخطوط العريضة ، على تتبع التوجه الذي كان المسؤولون المغاربة آنذاك ، ينوون إضفاءه على هذه التجربة .

مدى النفوذ عبر النظام السياسي

لقد رأينا كيف أن النظام الملكي المغربي قد عرف ، في السنوات الأولى من الاستقلال ، كيف يقلب ، النسق التحالفي الخاص به ، رأسا على عقب ، وذلك من أجل ضمان سيطرة شبه مطلقة على الحكم . ومن خلال تتبعنا لرسم بياني تقريبي للحالة ، يمكننا عندها أن نقول أن الاستقلال قد تحصل للبلاد على إثر تحالف جامع في إطار (حزب) الاستقلال ، بين الملك وبين البورجوازية الحضرية والانتلجينسيا (النخبة) والبروليتاريا ، وكل ذلك في وجه سلطة استعمارية كانت تستند في حكمها على الأعيان القرويين والدينيين .

وعلى إثر ما توراثه الحزب الوطني من الحماية ، فقد أصبح يسيطر ، منذ البداية على الجهاز الإداري الأساس الذي يمثل الأداة القمينة بعصرنة البلاد . وكان هذا الحزب يفكر في استخدام هذا الجهاز الإداري من أجل الحد من الامتيازات الملكية ، مع استعماله في نفس الوقت للهيبة الدينية والسياسية للملك لكي يسيطر على العالم القروي . غير أن الأخطاء التي ارتكبها (حزب) الاستقلال سرعان ما جمعت من وراء الملك النخب المحلية التي أصبحت في موقع التهديد من جراء زوال سلطة الحماية ، وأيضا المزارعين المتخوفين من عواقب التحديث المتبعة برعونة على يدي الإدارة . وبعد أن شجع على تفجير الحزب أصبح العاهل الذي حافظ على المصدر التشريعي لجميع السلط ، وقيادة الجيش ، بالإضافة إلى السلطة الدينية ، التي لا جدال حولها ، على مقدرة بفضل نفوذه على القرويين ، أن يأخذ من جديد بين يديه ، بدون خطورة تذكر ، دفة المراقبة المباشرة للحكومة ، وللجهاز الإداري الذي بدا وكأنه قد انفلت من بين أصابعه مع بداية الاستقلال . والحق أن الملك كان يمتلك ما يكفي من المؤهلات لكي يجعل الشركاء الآخرين يعلنون له الطاعة ، ولكي لا يحاولوا اللجوء إلى استعمال القوة التي قد تقلب الأوضاع لصالحهم . ولقد كان النظام الملكي ، آنذاك ، واعيا بضرورة الشروع في الإصلاحات الثورية لغاية تجنب حدوث الثورة التي قد تعيد أعداءه ثانية إلى كراسي الحكم بقدر أكبر من الحزم والإصرار . ومن جهتهم كان هؤلاء يرون بأن إخفاق الملك المحتوم لابد وأن يقلب الأمور سريعا لصالحهم .

ومع الحسن الثاني الذي خلف في 1961 ، محمد الخامس على الحكم ، بدت الرغبة الإصلاحية أكثر بروزا . وكان الملك يريد أن يوظف الدعم ، الذي يتمتع به عبر البوادي ، من أجل مباشرة سياسة من الإصلاحات تلقى القبول من لدن المزارعين ، وكان ينوي والحالة هذه ، العودة إلى الحصول على الدعم من الجهاز الإداري الذي ظل على قدر من التحفظ من يقين الملك من مدى الإجماع الشعبي القائم حول الملكية ، ذلك الإجماع العائد إلى مكانتها الدينية ، وإلى ماضيها الوطني ، وإلى تحالفاتها مع العالم القروي ، فقد تعهد بتحديث المؤسسات السياسية ، من خلال إنشائه للبرلمان الذي كان يأمل في الهيمنة عليه بسهولة حتى لا تضيع من بين يديه الروح الحقيقية في الحكم . غير أن ضرورة احترام الإجراءات الديمقراطية الشكلية ، كان يجب أن تمنع منافسيه من أن يتبنوا المسير عبر بعض المسالك غير الشرعية ، بحيث يسلبوا الملك ، كما كان يعتقد ، دعم الطبقات الوسطى . كما كان الملك يأمل أيضا ، من خلال إعطائه لصورة تجميلية عن المغرب أمام العالم الخارجي ، الحصول على المساعدة الاقتصادية الكافية ، بحيث يتجنب بالتالي اللجوء المضطرد إلى

استنزاف قدرات العالم القروي بدعوى تأمين الإقلاع الاقتصادي .

وستؤكد دراسة هذه المحاولة للدمقرطة ، ولهذا البحث عن التحالفات ، بأن هذه السياسة قد ظلت تتحدد من خلال الامتداد المنطقي للتحالف الجديد بين الملكية وبين النخب المحلية . علما بأن إخفاق هذه السياسة من شأنه أن يغير من طبيعة هذا الائتلاف ، ويؤذي بالتالي إلى أن تضيع الملكية حميتها التحديثية ، وعلى المدى المتوسط ، ستفرز مشاكل أكثر مما تحل منها ، كما تكاد تعرض للخطر طبيعة النظام في حد ذاته .

إن مراقبة النخب المحلية يمكنها بالتأكيد أن تيّسر ، على الصعيد الوطني ، إقامة نظام للأعيان في خدمة الملكية . ثم إن الاقتراع العام يضمن لهذه الملكية شرعية من شأنها أن تنصهر ، فيما بعد ، بداخل الشرعية التقليدية التي اعتراها الضعف منذ وفاة محمد الخامس ، ولقد كان من اللازم أيضا ، من أجل أن يتم هذا التطور ، بدون اصطدامات كثيرة ، العمل على ربط المغرب في إطار مجموعة من التحالفات العالمية التي يمكن أن توفر له الوسائل التقنية والمالية ذات العلاقة بالتطور الاقتصادي مما يسمح للمغرب بتجاوز أزمته النهائية ، دونما حاجة إلى فرض ضغط ضريبي كبير جدا ، خصوصا بالنسبة لطبقة المزارعين .

وإن هذه السياسة التحويلية التي ترتكز على الإطار التقليدي ، وعلى الإعانات الخارجية ، هي سياسة يمكن أن تحظى بالقبول من قبل فئة واسعة من الأعيان ، وذلك بالنظر إلى كون الحكومات الأولى لفترة الاستقلال ، قد أبانت بالتأكيد عن عدم مقدرتها على الفوز بالدعم من لدن القرويين ، وكذا على نيل الثقة من لدن البلدان الأجنبية ، ولاسيما من فرنسا . وفي مقابل هذا ، كانت الملكية قد استفادت في الحالتين معا ، من تلك الثقة التي ما فتئت تتقوى بتأثير من فشل الأحزاب ، وكذا بفعل التطور الذي عرفته البلدان المجاورة . مع الإشارة ، في هذا الصدد ، إلى أن نهاية الحرب الجزائرية ستوفر لحكومة المغرب ، في وقت مبكر ، إمكانية لحرية التصرف في سياق علاقاتها مع فرنسا ، تلك العلاقة التي كانت قد أضاعتها منذ حادث اختطاف الطائرة التي كانت تقل زعماء جبهة التحرير في أكتوبر 1957 في السماء الجزائرية . وكانت المعارضة ستستثمر ، قبل ذلك ، محاولة التنازل لفرنسا باعتبارها خيانة في حق الجزائريين . بينما أن المغرب آنذاك ، كان يريد إيجاد حل لمشكل الأراضي ، الواقعة بين يدي الحماية ، لهدف إرضاء الرأي العام الداخلي ، بطريقة تجعله يضمن لنفسه الحصول ، في نفس الوقت ، على المساعدة الاقتصادية والمالية .

وحري بالذكر أنه من بين المحيطين بالحسن الثاني كان هناك أحمد رضى كديرة ، الذي كان بمثابة المحرك الأساس لهذه السياسة من 1960 إلى 1964 .

ولقد كان هذا المحامي الذي ينحدر من وسط عائلي بسيط ، والذي ولد بالرباط ، ودافع عن الوطنيين أمام محاكم الحماية ، قد شارك في الحكومات الأولى لما بعد الاستقلال . كما شارك ، بصفته وزيرا للدولة ، في المفاوضات الفرنسية المغربية التي أسفرت عن بروتوكول 2 مارس 1965 .

ثم وبعد أن تولى رضى كديرة وزارة الدفاع ، سيعمل إلى جانب الأمير ولي العهد مولاي الحسن في تنظيم القوات المسلحة الملكية ، ومن ثمة في إدماج جيش التحرير ضمن هذه القوات . وبانتقاله إلى وزارة الإعلام سيشتغل على إنجاز قانون للصحافة ذي توجه ليبرالي ، بحيث سيوضع هذا القانون ، من جديد ضمن ميثاق الحريات العامة في شهر نوفمبر 1958 . ويبدو أن مواقف الرجل قد جلبت عليه العداوة الشديدة من لدن (حزب) الاستقلال ، وبعد أن نحي عن السلطة ، في حكومتي بلفريج وعبد الله ابراهيم ، إفتتح مكتبا

للمحاماة بالرباط ، ثم أصدر ، مع بداية 1960 ، أسبوعية المنارات[19] (Les phares) ، حيث كانت موادها تعتبر معبرة عن وجهات نظر ولي العهد آنذاك ، علما أن رضى كديرة قد ظل مقربا منه منذ مروره بوزارة الدفاع ، ولن يعجب الناس فيما بعد ، حين رأوا كديرة وقد عين في منصب مدير ديوان مولاي الحسن ، عندما تولى هذا الأخير منصب مساعد لرئيس مجلس الحكومة في 26 مايو 1960 .

ويمثل كديرة ، ضمن النظام السياسي المغربي ، حالة خاصة ، فهو لم يكن من أتباع الأحزاب ولا ينتمي إلى البورجوازية الحضرية ، ومما لاشك فيه أنه قد أسس ، مع بعض زملائه المقربين الرباطيين ، مثل ملين والشرقاوي وبركاش ، حركة الليبراليين المستقلين التي هي أقرب إلى النادي منها إلى الحزب ، وهذا يعني أنه كان رجلا لا ينتمي إلى أية مجموعة ، أو قل إنه في الواقع كان رجلا من خدام المخزن من طراز جديد[20] .

ولقد كان يريد أن يجعل من نفسه ، عن سبق إصرار ، رجل قانون في خدمة الأمير . وباعتباره رجلا ليبراليا إلى أبعد حد ، فإنه كان يكره المناهج السلطوية ، سواء كانت تصدر عن حزب وحيد ، أو عن جيش يتولى السلطة ، ومن هنا كان يرفض استغلال هذه السلطة من أجل إزاحة أعدائه[21] ، وانطلاقا من وفائه للقصر فقد كان يطمح إلى أن يضفي على الملكية ملمحا مغايرا . كما كان يتصرف بحذر دون أن يبين أبدا عن مراميه إلى حد أكبر مما يجب ، ثم إنه كان يعرف جيدا الحسن الثاني ، بحيث يدرك ، بناء على ذلك تشبث هذا الأخير بالماضي ، وتخوفه من أن يرى النظام الملكي تذروه الرياح في زمن التجديد . كما كان كديرة واعيا أيضا بالقوى العميقة التي تحملها في طيها الاعتبارات العائلية النافذة ، وكذا الأتباع المناصرين الذين يحسبون من بطانة الملك ، ويتولون بناء على ذلك ، شؤون الدفاع عن بقاء الوضع الراهن على ماهو عليه بضمانة من الجيش .

وكانت التحولات التي يقترحها كديرة على الأمير ولي العهد ، ثم على الملك فيما بعد ، تدفع بالضرورة إلى جعل هذا الأخير يتخلى بالتدريج عن دور الحكم ، من أجل أن يضطلع بمسؤوليات القائد المتعهد لإلتزاماته . بيد أنه لم ينجح في إقناعه بتبني هذه المبادرات ، إلا بعد أن كشف له عن الأخطار الكامنة في الجمودية ، وكان عليه أيضا أن يؤكد ضمانته لنجاح هذه المشاريع المقترحة على المدى القريب . وبالإضافة إلى هذا ، لم يكن كديرة يستخف بالصعوبات المصاحبة لكل إقدام على اتخاذ المبادرة .

غير أن الأمر ، بالنسبة إليه ، يكمن في أن يقينية النكبات التي قد تترتب حتما عن إتباع سياسة محافظة صرفة ، هي يقينية بمثابة دافع كاف لكي يحاول الإنسان الدخول في أتون المغامرة . ومن هنا كان أعداؤه يوحون ، لمن يريد أن يسمعهم ، بأن كديرة كان يقوم بهذه المخاطرات بالأحرى ، لأنه لم يكن له ما يخسره من شيء كثير في حالة الفشل ، بينما كان له ، على العكس ، في حالة النجاح ، الكثير مما يمكن أن يفوز به .

ومع عودة احمد رضى كديرة إلى الحكم إلى جانب ولي العهد في سنة 1960 ، شرع في العمل على مراحل من أجل ضمان مراقبة العالم القروي ، وذلك مع إيجاد المؤسسات التي تمكنه من بلوغ أهدافه السياسية على المدى الطويل . ويتعلق الأمر بتقوية جانب الأتباع المتشبثين بالأسرة المالكة ، وكل ذلك من خلال نقل النظام الخاص بالتعاون إلى مستوى أعلى بتعاون مع النخب المحلية ، ونعني به ذلك النظام الذي سبق أن أعيد تنظيمه بطريقة تجريبية في أيام حكم محمد الخامس . مع الإشارة هنا إلى أن مشروع تعبئة اليد العاملة . الذي أسفر فيما بعد ، عن ميلاد الإنعاش الوطني ، قد كان بالنسبة لكديرة ، فرصة سانحة للشروع في أول محاولة للإلتفات نحو العالم القروي[23] . ومنذ انطلاق هذه العملية ، كانت تسعى إلى أن تجعل من

نفسها حركة ثورية ، بحيث أنها ظلت تتراوح بين مجموعة من التدابير التي ظلت تحت الدراسة في شتاء 1960 ، بحيث كانت ترمي إلى القيام بتنظيم إحدى المصالح المدنية ، وإلى تهييء إصلاح زراعي ، علما أن المسيرين المغاربة كانوا قد أخذ منهم الذهول على إثر سماعهم للمعطيات الرقمية الأولى المترتبة عن نتائج الإحصاء السكاني العام لعام 1960 ، وهي المعطيات التي جعلت البلاد يصل تعدادها إلى أحد عشر مليونا من السكان[24] .

ومن هنا ، وبتأثير من كديرة ، صرح الأمير ولي العهد يومها بأنه يشايع الإصلاحات الثورية بهدف تجنب قيام الثورة . غير أنه ، وحتى يكون بالإمكان تطبيق هذه السياسة لم تكن الحكومة تتوفر ، آنذاك ، إلا على الشبكة الخاصة بعناصر وزارة الداخلية ، إلى جانب الأعيان المحليين[25] . وانطلاقا من مفهوم الإنعاش الوطني ، باعتباره ثورة محروسة قد أصبحت جائزة بكفالة من الملكية ، فإن هذا البرنامج قد انتهى به الأمر إلى أن يصبح مجرد صمام أمان بهدف الحفاظ على النظام التقليدي .

وفي نفس الوقت الذي كان فيه اكديرة يسعى إلى أن يضفي على النظام الملكي مسحة الإصلاحات الثورية ، فإنه كان يفكر أيضا في التقوية من شرعية هذه المؤسسات مع سندها الشعبي ، وذلك من خلال إدماجها ضمن سباق للدمقرطة . ومنذ الانطلاق ، كانت هذه العملية تستند على مجموعة من الاقتراحات المتوالية ، المشروعة من حيث مبدأها ، إلا أنها تتطلب ، لكي تنجح ، تحكما إستثنائيا على النظام السياسي . ومع البداية ، كان المسؤولون يأملون في حشد روح الوفاء والإخلاص إلى النظام الملكي لغاية الحصول على كثافة في التصويت لصالح مشروع الدستور الذي لا يختلف كثيرا في صياغته عن دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية ، وكان على نجاح هذه العملية أن يستغل ، في نفس الحين على الصعيدين الداخلي والخارجي . كما كان يجب أن يفيد في إعادة إثارة حركة موسعة تستطيع أن توفر ، للنظام الحاكم ، أغلبية طيعة من شأنها أن تفتح له المجال ليدخل ، في هدوء تام ، أنماطا جديدة في الحكم . أما على مستوى الخارج ، فكان على هذه العملية أن تستعمل في إظهار المغرب على أنه ينضم إلى تلك البلدان النادرة المنتمية إلى العالم الثالث ، والقادرة على النجاح في تعاطيها للديمقراطية ، إذ أن الحكومة ، والحالة هذه تحظى بدعم شعبي لا جدال فيه . وبناء عليه ، يغدو من الممكن الأمل في جلب المساعدات ، والاستثمارات ، من البلدان الغربية التي كما هو معلوم ، ترى أن من مصلحتها التشجيع على نجاح التجربة الديمقراطية المغربية . وانطلاقا من رأي أحمد رضى كديرة ، إن إسبانيا تمثل نموذجا معبرا عن تطور أحد المجتمعات ذات النظام الاستبدادي المنغلق حيث إن الاقتصاد القائم فيه لابد وأن يجر معه النظام السياسي القائم نحو التوجه الليبرالي . ولقد كان المغرب ، وهو بجوار الجزائر التي كان استقلالها يترسخ في جو من الاستقرارية ، يعتبر نفسه بلدا يجب أن يعكس عن ذاته صورة باعتباره شريكا لأوروبا قادرا على كبح ، متى دعت الضرورة إلى ذلك ، الجار المشاغب .

وفي ما يخص الانفتاح المغربي على الخارج ، فهو كان يقوم بالدرجة الأولى ، على تحسين العلاقات مع فرنسا . وبينما كانت حرب الجزائر قد أدت إلى إفراز سلسلة من الخلافات ومن سوء التفاهم مع فرنسا . كما أن المساعدة المالية الفرنسية كانت قد توقفت نحو المغرب منذ سنة 1957 . في حين أن موافقة فرنسا كانت ضرورية من أجل العثور على حلول لعدد كبير من المشاكل ، ولاسيما منها ما يتعلق بأراضي الحماية التي كان النظام الملكي ، يهدف إلى استرجاعها . وبالنظر إلى ماكان يشغل بال الحسن الثاني من جراء الاستقلال

الجزائري الذي طرأ في حيز زمني سريع ، أكثر مما كان يتوقع ، فإنه كان يقاسي آنذاك من الحاجة إلى تقوية الطاقات الاقتصادية والعسكرية لبلده . وهكذا كان التقارب مع فرنسا يصبح ممكنا وضروريا على قدر ما كانت تصفية النزاع الفرنسي الجزائري تلوح في الأفق القريب[26] .

وما أن حل شهر يوليوز 1961 ، عين صهر الملك ، محمد الشرقاوي ، سفيرا بباريس ، وبعد ذلك قام الملك بزيارة أولى إلى فرنسا ، بتاريخ 14 مايو 1962 . ثم إن سلسلة من الإتصالات ، على الأصعدة الوزارية ، قد أفضت إلى إقامة مختلف المشاريع التعاونية ، إذ تلا ذلك ، التوقيع على اتفاقية جديدة للتعاون ، بين البلدين ، في 11غشت 1962 ، وذلك بمقدار 300 مليون فرنك ، أما في تاريخ 13 غشت 1962 ، فقد حصل المغرب على قرض من الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 8600.000 دولار ، بينما كانت المفاوضات جارية مع البنك الدولي للحصول على قرض بقيمة 1500.000 دولار .

بحلول سنة 1962 ، استجابت الدول الغربية للطلبات المغربية المبرمجة بهدف تيسير تقوية الاقتصاد مما من شأنه أن يساعد على إقامة تجربة سياسية ليبرالية . ولقد كانت رؤوس الأموال ، المغربية منها أو الأجنبية ، ما تزال تتردد ، مع ذلك ، في اقتحام مجال الاستثمار . ومن أجل التغلب على هذه الترددات ، وبهدف إنجاز الإصلاحات الضرورية لإقلاع المغرب الاقتصادي بأحسن طريقة ممكنة ، مع استبعاد أي حل ثوري آخر في هذا السياق ، من أجل كل ذلك ، عبرت الحكومة المغربية عن نيتها في دفع المغرب نحو القارة الأوروبية . وفضلا عن أن انفتاح البلد على المستثمرين الأجانب ، هو انفتاح كان يهدف إلى طمأنة أصحاب رؤوس الأموال المغاربة ، وإلى إقناعهم بالتالي بضرورة الاستثمار بأرض الوطن ، وبأن يقووا من وضعياتهم الاقتصادية من خلال إدماجها في عمليات التنمية الاقتصادية .

ولقد كان هناك قرار أولي يجب أن يجسد هذا التوجه ، إذ أن المغرب قد اختار فعلا أن يبدأ التفاوض مع السوق المشتركة[27] . وذلك بهدف التوصل إلى عقد معاهدة شراكة مع هذه الأخيرة . وفي إطار هذه المهمة الاستكشافية ، عمد كديرة ، في شهر أبريل 1963 ، إلى تعيين أحد البورجوازيين الحداثيين الكبار ، والذي سبق له أن كان منتميا إلى(حزب) الاستقلال ، ويتعلق الأمر بابن سالم جسوس ، بصفته سفيرا ببروكسيل ، وكان هذا العامل الأسبق بإقليم فاس وطنجة ، وهو الصيدلي المنحدر من عائلة فاسية كبيرة ، يتولى بناء على تعيينه هذا ، مهمة القيام بإعطاء صورة عصرية عن وطنه المغرب .

نعم ، لقد كان نجاح الحزب الملكي في الانتخابات متوقعا من أجل إقناع الشركاء الأوروبيين بطريقة أحسن عن معقولية النوايا المغربية . وبالعودة إلى السياقات التي عرفتها العمليات الاقتراعية ، التي أدت بالبلد من نجاح استفتاء 7 دجنبر 1962 ، إلى فشل إنتخابات 17 مايو 1963 ، فإن ذلك الموضوع قد خضع للتحليل في سياق آخر[28] ، وهذا علاوة على أننا لم نحتفظ في شأنه إلا بالعناصر الأكثر دلالة . حقا ، إن النجاح الملكي ، الذي تحقق من خلال الاستفتاء ، كان يجب أن يستثمر ، من قبل منظميه ، في إطار عدة أصعدة ، لعل أكثرها أهمية ، بالنسبة لكديرة ، كان ينصب في إقناع الملك بأنه من الممكن أن يتخلى عن دوره التقليدي بصفته حكما ، لكي يتحول بالتالي إلى شكل من الحكم يجمع بين الملك والرئاسة . وكان يحمل في قرارة نفسه ، بعض الهموم حول المواقف التي يمكن أن تتخذها المدن الساحلية الكبرى . علما أن مدن الدار البيضاء والرباط والقنيطرة قد صوتت بنعم ، طارحة الدليل ، من خلال ذلك التصويت ، على الشرعية

الشعبية التي تحظى بها الملكية .

وهكذا ، فبعد نحاج كديرة في هذا الاستفتاء ، قرر أن يزيح الوزراء الاستقلاليين من الحكومة وذلك بذريعة تافهة . وكان هذا الحزب يطالب بتصميم بالمقابل عن إسهامه في حصول ذلك النجاح . وما كان من الملك إلا أن وافق على الحفاظ ، ضمن فريقه العملي ، على بعض الأفراد المقربين من الحزب ، من قبيل يوسف بلعباس وأحمد بلفريج ، أما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فقد عانى ، بفعل الفشل في مقاطعته للاستفتاء ، بينما كان الاتحاد المغربي للشغل أبدى بعض النفور من السير الذي اتخذه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وعلى هذا الأساس كان من شأن الاحتفاظ بـ(حزب) الاستقلال في الحكومة أن يفضي إلى تزويد هذا الحزب بالضمانة الملكية في إبان الانتخابات . وبالنظر إلى تجدر هذا الحزب الأخير عبر أرجاء البلاد ، وعلى ضوء التنظيم الفعال إلى حد ما لخلاياه ومناضليه ، الذين كان الحزب قد عمل للتو على تعبئتهم بمناسبة الاستفتاء ، كل ذلك يكاد يوشك بأن يهبه الأغلبية المطلقة في البرلمان المقبل . وذلك بما أن الحركة الشعبية لا يمكنها أن تطمح وحدها في الحصول على تمثيلية ذات أغلبية ، وهذا بينما كان كديرة لا يتمنى أن يرى بأم عينه تلك العملية الدقيقة المتعلقة بتحول النظام الملكي بحيث يصبح هذا الأخير متوقفا وبشكل كبير ، على دعم من أحد الأحزاب الذي يستند على الأعيان القرويين المحافظين . ومن هنا فانتقال (حزب) الاستقلال إلى صف المعارضة يجب أن يكون مرافقا بعملية لجميع الأفراد والمجموعات الذين سبق لهم أن ساندوا النظام الملكي في وجه الأحزاب منذ بداية الاستقلال ، بحيث يكون ذلك حوالي الملك ولمرات عديدة ، وبالخصوص في 1958 ، كانت عديد من الشخصيات قد اجتمعت حوالي رئيس الحكومة البكاي[29] من أجل تأسيس حزب ملكي ، وكان كديرة يود تكرار هذه المحاولة ثانية ، لكن مع التأكد من إلتزام الحسن الثاني ، بشكل حاسم أكثر ، بالمقارنة مع التشجيعات الخاصة ، والمتناقضة أحيانا ، التي كان محمد الخامس يبديها إلى مناصريه آنذاك ، بحيث لا يبعد أنه كان يتخلى عنهم فيما بعد ذلك ، ليقفوا وحدهم في مواجهة خصومهم .

هذا ، ولم يكن موقف كديرة هذا يرمي إلى تدمير المعارضة[30] . بل كان يرمي فقط إلى المحافظة لهذه الأخيرة ، في إطار الجماعات المحلية الإقليمية المهنية الوطنية ، المنصوص عليها ضمن دستور 7 دجنبر 1962 ، على مركز ذي أقلية ، مما يسمح بتوفر قدر ما من حرية الانتقاد ، بل إن كديرة كان يتمنى أيضا ، مع نهاية الصراعات الانتخابية ، إعادة استرجاع الكتلة الكبرى من مناضلي (حزب) الاستقلال وبعض مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وذلك بشكل فردي للإنتماء إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية FDIC أو لصالح الإدارة . علما أنه كان يعقد ، بشكل مسبق علاقات التعاون مع الاتحاد المغربي للشغل ، الشيء الذي كان يطمئنه على كنه النوايا المستقبلية لهذه النقابة .

ولقد اختار كديرة ، فيما قبل الانتخابات إذن ، أن يجازف بإقحام النظام الملكي في التجربة ، حيث أن الأعيان المحليين التقليديين هم حلفاؤها الوحيدون وعلى رأسهم بعض الشخصيات المنفصلة عن مجموعات أخرى ، وكان كديرة يعتمد على دعم الجهاز البيروقراطي من أجل الرفع من أعداد أتباعه ، علما أنه كان يعلم بأن الجيش سيظل يمثل ملجأ ممكنا في حالة ما إذا طرأت كارثة ما . ثم إن انقسام خصومه يبدو أنه يجعل العملية تجري بدون خطورة تذكر . أما فيما يحدث بعد الانتصار ، فإن حركية الالتحاقات الفردية ، التي

ستتيسر من جراء الإغراء بالمشاركة في اقتسام الغنيمة ، ستفتح المجال الأوسع أمام توسيع قاعدة السلطة .

نعم ، لقد كان هناك تاكتيك آخر من الممكن اللجوء إليه ، بحيث إنه يرتكز بالنسبة للنظام الملكي ، على أن يشعل الصراع الانتخابي على قاعدة التحالف بين (حزب) الاستقلال والحركة الشعبية ، أي على قاعدة تحالف يجمع ، على ما يبدو ، بين البورجوازية الحضرية والمزارعين التقليديين ، بالإضافة إلى تيار هامشي من الأفراد المخلصين للنظام الملكي .

ومما لاشك فيه أن (حزب) الاستقلال كان سيرضى بهذه التسوية ، وذلك في انتظار أن ينادي بالطبع ، فيما بعد الانتخابات ، بمطالب أكثر . إلا أن هذا التصور كان لا محالة سيصطدم مع عدم التوافق فيما بين الأفراد . فمن المعلوم أن زعماء الحركة الشعبية يحملون الشعور ، في قرارات أنفسهم ، بأنهم يمثلون الأغلبية عبر البوادي ، بحيث لن يتقبلوا بسهولة أية قرارات تحكيمية ، أو أي حسابات أخرى ذات طابع انتخابي ، وحسب ما يبدو ، إن كديرة لم يكن قادرا على مواكبة مخططه الإصلاحي ، كما كان يتمنى ذلك بعد الفوز بالانتخابات ، وبالتالي الحصول على أغلبية متينة .وبالنظر إلى كل هذا ، فلقد كان بالإمكان ، بالنسبة للبلاد ، التوصل إلى إقامة نظام برلماني حقيقي ، ستكون الفرق البرلمانية فيه قادرة على أن تتداول حول دعمها للملكية ، بدلا من ذلك النظام شبه الرئاسي الذي يذكرنا بنمط الجمهورية الفرنسية الخامسة ، حسب ما كان الحسن الثاني يفكر فيه ، والظاهر أن التاكتيك ، الذي تم اختياره من قبل رضى كديرة ، قد جلب معه بعض العواقب ذات خطورة أكثر ، مما جعل الملك يتردد في أن يبادله بالدعم بدون تحفظات .

وحري بالإشارة إلى أن النظام الملكي قد ظل ، حتى ذلك الوقت ، يرفض أن ينفصل بشكل نهائي عن بعض الجماعات السياسية كيفما كانت توجهاتها . وفي مقابل هذا الموقف ، لم يسبق (حزب) الاستقلال ، ولا للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ولا الإتحاد المغربي للشغل أن نازعوا في طبيعة النظام الملكي للحكم ، وإنما كانوا يطلبون فقط من الملك أن يعترف لهم بتمثيليتهم ، والحق أنه لم يكن هناك أي تعهد يتسم بقدر كبير من الصراحة ، من لدن الملك نحو الزعماء من أنصاره ، بحيث يحترم قواعد اللعبة الضمنية فيما بين الملك وبين الطبقة السياسية . وكان كديرة ، بالتالي ، في حاجة إلى هذا التعهد الصريح لغرض التغلب على تردد بعض الأفراد والجماعات ، ولاسيما بوسط الحركة الشعبية . وإذا كان الخطيب يبدو مؤيدا ، بالأحرى ، لإجراء اندماج عضوي ،لهذا الحزب الأخير ، ضمن إطار الحركة الملكية التي كان كديرة يهيئها ، فإن أحرضان كان ، بالأولى ، أكثر تحفظا ، وكأنه كان يشعر بأن مناضلي الحزب بمختلف الأقاليم كانوا سيرفضون توجيهات زعيم الحزب .

وبالنسبة للملك ، فقد ظل يتردد طويلا للدخول علانية ، وبطريقة لا رجعة فيها ، في معمعة الصراع السياسي . ومنذ شهر فبراير 1963 اتسمت علاقات الملك مع كديرة بشيء من التوتر وذلك أن هذا الأخير قد رفض التورط في أوار الانتخابات بدون ضمانات مسبقة . إلى أن تردد الملك قد ازداد حدة ، على إثر تدخل غير رسمي من قبل الجيش ، وكان الجنرال الكتاني ، رئيس القيادة العليا للجيش ، مصحوبا بعدد من كبار الضباط ، قد تدخل في آخر لحظة لدى الملك ، لكي لا تحمل الحركة التي كان كديرة ينوي الإعلان عن ميلادها في يوم 20 مارس 1963 ، تسمية الحركة الملكية الدستورية . طبعا إن الجيش يرغب بصدق في الدفاع عن النظام الملكي ،لكنه لم يكن يفكر مطلقا في أن يضمن أي حزب مهما كان على حسابه الخاص[31] . ومما

يبدو أن هذا التحذير ، من قبل الجيش ، كان تحذيرا صريحا بما فيه الكفاية لكي يجعل الحسن الثاني يبادر إلى إصدار أوامر إلى كديرة بتغيير إسم الحزب الجديد . وبالنظر إلى عدم مقدرة كديرة على التوصل صراحة إلى تعهد ما من قبل الملك ، هذا الذي كان يبرر تردده متذرعا تارة بما سبق وأن صنعه محمد الخامس ، وتارة أخرى بما سبق وأن صنعه الجنرال دوغول ، فإنه ، أي كديرة قد تصرف مع ذلك ، بحرية في تعبئة الإدارة عبر البوادي التي تتهيأ لإقامة مكاتب محلية لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، كما أنه قد عمد ، بالإضافة إلى ذلك إلى التوجه نحو تبني طريقة تاكتيكية انتخابية جريئة تقوم على الربط بين نجاح العملية برمتها وبين نجاح الانتخابات التشريعية . ثم أعلن بعد ذلك عن انطلاق سلسلة من الاقتراعات السبعة ، بداية بالانتخابات التشريعية ، التي كان يجب أن تكون في الحقيقة ، هي خاتمة المطاف . والظاهر أن الضغط كان يجب أن يدفع إلى حدوث تلاحم التحالف الحكومي الذي كان كديرة يتخوف من هشاشته وبالنظر إلى أن كديرة كان هو المسؤول على رزنامة الانتخابات ، فقد كان بإمكانه أن يحدد قواعد اللعبة حسب مشيئته . ومن هذا المنطلق سنراه يعمل على تبني مبدأ الاقتراع الفردي ، في دور واحد ، مع أن الاقتراع كان سيبدو أكثر فعالية ضمن الانتخابات الثلاثية ، وذلك بدون أن توفر الدورة الثانية أية إمكانية لربط أواصر التحالفات ، أو حتى الانسحابات التي من المعلوم أنها لا تكون مطلقا في صالح المترشحين الحكوميين . وكما كان الشأن بالنسبة للانتخابات الجماعية ، فإن هذا النمط من الاقتراع يعمل لصالح الشخصيات ذات السمعة المحلية ، كما ينتقص من تأثير الأبعاد الإيديولوجية ، والالتحامات الحزبية . أي أنه نمط يحابي إذن ، على المستوى الأعلى الترشيحات الصادرة عن النخب المحلية . ومما لا جدال فيه أن هذه العواقب جميعها كانت متوقعة من خلال دراسة أصدرتها وزارة الداخلية في شهر يناير 1963 ، بحيث خلصت إلى التعبير عن تأييدها لهذا النمط من الاقتراع ، في نفس الحين الذي أشارت فيه انطلاقا من نتائج انتخابات 1960 ، إلى المخاطر التي يمكن أن يفرزها وجود (حزب) الاستقلال في المعارضة . ومن باب الاحتراس والحذر ، نصحت وزارة الداخلية بانتظار النتائج الأولية للانتخابات الجماعية والمحلية ، وذلك قبل تحديد الموقف النهائي للحكومة في ما يخص اختيار نمطي الاقتراع والتقطيع الانتخابي ، وكما هو معلوم فإن هذا التاكتيك لم يجد أتباعه من قبل كديرة ، وهو الذي كان يتخوف من أن يرى الدعم الملكي ، وكذا التحام التحالف الحكومي ، يذهبان سدى عبر الصراعات والقرارات التحكيمية في شأن الاقتراعات الثانوية . كما أن الحكومة من جهتها ، كانت قد قبلت المجازفة برهانها كاملا ، من خلال تنظيم الانتخابات التشريعية ، معتبرة الاقتراعات ، التي ستجري فيما بعد على أنها ستكون ، متى دعت الضرورة إلى ذلك ، بمثابة عمليات استدراكية .

وكان هناك خلل طارئ ، على مستوى الروزنامة الانتخابية ، قد جاء بمثابة عاقبة غير متوقعة من وراء هذه الاستراتيجية . ذلك أن ديوان الوزير اضطر ، فجأة ، أن ينجز تقطيعا انتخابيات بدون تهييء مسبق ما ، وكان قد اتخذ ، قاعدة له في الأشغال ، الدوائر والبلديات التي خضعت ، حسب أهمية عدد السكان ، للتقسيم إلى دوائر ، انتخابية تضم كل واحدة 80.000 نسمة في المعدل[32] . علما أن تقطيعات الدوائر الحضرية قد أوكل إنجازها إلى العمال ، مع الإشارة إلى أن المشروع الحكومي في التقطيع كان مرسوما بشكل مخفف لفائدة الدوائر القروية ، بمناطق الشمال والجنوب من البلاد ، ويتعلق الأمر بالدوائر التي كانت ، قد أبانت في إبان الاستفتاء ، عن دعمها المكثف للنظام الملكي ، وكان هذا التقطيع الأخير ، الذي تم تبعا لمنوال الدوائر

الإدارية ، يبشر على أرض الواقع ، بدور رؤساء الدوائر ، والباشوات أيضا . كما كان يوفر مختلف الإمكانيات للقيام بدعاية انتخابية شفوية وسط طبقات الأعيان المحليين ، ويفتح بالتالي المجال لإجراء بعض التدخلات المتخفية لغرض الدفع بالبعض منهم للتقدم للانتخابات ، أو للحد من الارتفاع الكبير للمترشحين . ولقد كانت فعالية هذا الإجراء ، الذي يرمي إلى إحداث تأثير غير مباشر ، قد تمخضت عن نتائج مختلفة . ففي بعض الدوائر الانتخابية ، حيث كانت الإدارة ترتبط بعلاقات تبعية مع الأعيان حسب المألوف التقليدي ، وهنا كان بالإمكان الفوز بالانتخابات تبعا لرغبة الإدارة ، وبدون أن تضطر هذه الأخيرة إلى القيام بضغوط مشددة على أي كان . غير أنه ، وفي غالب الأحيان ، قد ظل الجهاز الإداري مترددا ، وبالخصوص عناصر وزارة الداخلية ، في أن يقحم نفسه بدون تحفظ في تقديم الدعم إلى بعض المترشحين الحكوميين الذين كانوا غير مؤهلين للفوز بأفضاله عليهم نظرا إلى طبعهم المحافظ إلى حد بعيد . بل ولقد كان هناك بعض الموظفين الذين يذهبون بعيدا إلى حد أنهم قد يمدون بالعون ، بشكل سري إلى حد ما ، إلى المعارضة ، التي كان مترشحوها من ذوي التكوين الأقرب من نفس التكوين الذي تلقاه أولئك الموظفون التابعون للدولة ، أكثر مما كان الأمر بالنسبة للأعيان التقليديين الذين تركز عليهم الحكومة .أما في جهات أخرى ، بالمدينة ، وعبر البوادي التي وصلتها مظاهر الحداثة ، فقد اقتضى الأمر بأن يستعمل التدخل الإداري وسائل في الضغط بطرق ذات خصوصية معينة ، من قبيل الموافقة على عدد من التراخيص ، أو توزيع المواد الغذائية عن طريق التعاون الوطني ، أو الجمعيات الإسلامية للأعمال الخيرية . وعلى العموم ، لقد كان التحالف الحكومي أقل توافقا ، بالمقارنة مع خصومه ، فيما يتعلق بالأسلوب الجديد في العمل السياسي المحدد عبر الدستور وكان (حزب) الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد توصلا معا إلى الاتفاق على تعيين مترشح واحد ضمن كل دائرة على حدة ، وذلك دونما صعوبة ، وكل ذلك بفضل وجود مكاتبهم المحلية بعين المكان ، ومراسلي جرائدهم الذين كانوا يكونون شبكة سياسية مهيكلة بقدر لا بأس به تستطيع أن تنشر التغطية عبر البلاد[33] .

وبالنسبة لمترشحي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، فقد تم تعيينهم انطلاقا من الرباط ، وذلك مع انعدام أي انتشار محلي مثيل لانتشار حزبي المعارضة . ولقد كانت بطانة كديرة تعتقد بأن نفس الإواليات التي اشتغلت في أثناء الاستفتاء ، ستتدخل من جديد بمناسبة الانتخابات التشريعية ، وحسب ما يبدو ، فإن ثقة أنصار كديرة قد تمكنت من أصحابها بفعل جهلهم بقوانين اللعبة السياسية المحلية ، وكذا فعل التآلف مع النموذج المطبق بفرنسا . مع الإشارة إلى أن المحيطين بكديرة قد أمضوا طيلة الوقت في الاشتغال على تهييء الدستور والاستفتاء ، كما كانوا ملزمين بالعمل على تأمين أغلبية مريحة بالبرلمان . أما الملك ، فقد كان يقاسمهم هذا الإحساس ، إنما دون أي رغبة منه في التورط شخصيا في الصراع ، وحتى عندما كان الأمر يتطلب اللجوء إلى التحكيم الصعب في ما بين الأشخاص ، لم يكن بإمكان كديرة أن يعتمد على دعم فعال من جانب الملك ، وهذا ما دفعه قسرا إلى الاتجاه نحو التفاهم مع عبد الرحمن الخطيب ، عن الحركة الشعبية ، ومع بوطالب عن حزب الشورى والاستقلال PDL .

ومن جهتهم كان زعماء هذا الحزب تطلب منهم الأمر كثيرا من الجهد بهدف منع مكاتبهم المحلية من تقديم مترشحين في مواجهة مترشحي الجبهة . أما بالمدن ، فإن الوزراء ، وبعض كبار الموظفين قد أسندوا

لأنفسهم بعض الدوائر الانتخابية التي كان من المعروف مسبقا بأنها مضمونة . وفي هذا السياق نظم كديرة عديدا من التجمعات بالدار البيضاء والرباط ومراكش . إلا أن رفقاءه كانوا يرون بأن من شأن تنظيم تلك الحملات أن يتنافى مع عزة النفس لديهم .

وحاصل الأمر أن جبهة الدفاع عن المؤسسات لم تحصل على الأغلبية المطلقة ، من خلال الـ 85 مقعدا ، كما كانت توقعات العمال ترجو ذلك بأمل كبير . ولقد خاب ظن الملك من جراء ذلك ، ثم عمت البلبلة أوساط الحزب مباشرة بعيد يوم الاقتراع . مما يجدر ذكره أن كديرة انتخب ممثلا عن الحي القصديري لكاريان سانطرال بالدار البيضاء .إلا أن سبعة وزراء قد لاقوا الهزيمة ، وترتبت تلك الهزائم في غالبيتها على يد مترشحين استقلاليين . وهذا بينما فاز الدكتور الخطيب بسهولة بمقعده بأكنول . الشيء الذي أضاف المرارة على هزيمة احرضان بخنيفرة ، وعلى كل حال ، فإن الـ 69 منتخبا باسم جبهة الفديك هم من ذوي الميول نحو الحركة الشعبية ، وأيضا من أصول بدوية أمازيغية . ثم إن المعارضة قد توجهت باللوم إلى كديرة ، وأيضا إلى موظفي الداخلية ، بكونهم قد زوروا الانتخابات ، بينما رأى الوزراء المنهزمون ، من جهتهم ، بأنهم قد باتوا عرضة للسخرية ، بسبب ترك الفرصة مفتوحة أمام خصومهم للانتصار عليهم في الانتخابات . وبدا وكأن ظن الملك قد خاب في مهارة كديرة وقدرته ، بحيث بدا الملك أكثر ترددا في تقديم دعمه للحكومة ، أو في مواجهة كديرة لخصومه ، وبناء عليه ابتدأ الملك يفكر في أن يتبوأ ، من جديد ، مكانته العادية ، بصفته حكما فاصلا بين الأحزاب . ولقد كان الملك قد عانى بحق ، بما فيه الكفاية ، طيلة الحملة الانتخابية ، من جراء إحساسه بأنه قد أقحم به بشكل مباشر ، ، بل وأحيانا بشكل لا يخلو من عنف ، في خضم كل هذا باعتباره خصما لبعض الجهات ، وذلك بدون أن يقوم كديرة ، بما يلزم من احترام للعبة الانتخابية ، باعتقال أولئك الذين لجأوا إلى التشنيع على الملك ، ومن هنا فقد أدى كديرة الثمن مقابل خسرانه الجزئي . بحيث غادر وزارة الداخلية ، هذه الوزارة التي ستناط ، جراء ذلك ، بأحد رؤساء المحكمة العليا الأسبقين . ويتعلق الأمر بأحمد الحمياني ، الشخصية التي كان لابد منها ، بالنظر لتجردها ، لكي تضمن نزاهة الانتخابات المستقبلية حسب ما يتمناه زعماء الأحزاب الأخرى .

وبالعودة إلى الحديث عن الجبهة ، فالظاهر أن تحالف الفديك لم ينجح في الوقوف بثبات بالبرلمان إلا بفضل الدعم القوي للملك إزاء كديرة ، وكان زوال الحظر الجزئي عن هذا الأخير قد أيقظ من حوله الضغائن والأحقاد ، التي لطالما ظلت تتراكم على مر الأيام ، مما بات معه من اللازم ، والحالة هذه ، العمل على التخفيف ما أمكن من حدة المناقشات عبر الجلسات البرلمانية في انتظار الانتخابات المتعلقة بالمجالس الأخيرة المنصوص عليها بالدستور . وفي هذه الأثناء ، وقبل أن يقرر الملك العودة إلى دوره المعتاد بصفته حكما في ما بين الرجالات والاتجاهات ، فقد كان يريد أن يبين للأحزاب بأنه ما يزال هو صاحب الكلمة الفصل بدون ضعف أو هوان . وهكذا أمر الملك ، في يوم 7 يونيه بسجن خمسة من الممثلين الاستقلاليين عن منطقة الغرب . ومن جملتهم وزير الفلاحة الأسبق منصور النجاعي-بعد أن سبق لهم الاحتجاج لدى السفارة الأمريكية على استعمال القمح الأمريكي من قبل القواد ، طيلة الحملة الانتخابية[34] ثم تلا ذلك ، في يوم 16 يوليوز الكشف عن مؤامرة ، جرت نسبتها إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالدار البيضاء . مما أسفر عن اعتقال 130 فردا ، ومن بينهم عدد من البرلمانيين . وسرعان ما بات الحديث يدور هنا وهناك ، عن بعض

الاعترافات التي انتزعت من أصحابها باستعمال طرق التعذيب . ثم بدا أن القصر كان يريد جعل الرأي العام يعتقد بأن ما حصل من قمع كان من فعل الجنرال أوفقير ، بينما كان في الواقع إنما يريد أو يوحي للمعارضة بصورة مصغرة ، عما ينتظرهم في حالة ما إذا امتنع أفرادها من جديد عن قبول عقود الحكم الملكي ، وعلى كل حال يبدو أن هذه الرسالة قد وصلت إلى الأسماع . ومع نهاية شهر غشت ، تم إطلاق سراح منتخبي (حزب) الاستقلال ، وذلك بمناسبة عيد ميلاد الأمير ولي العهد ، وهذا بينما أصبحت وضعية المعتقلين الاتحاديين أقل صرامة في المعتقلات ، خصوصا بعد إجراء الاقتراعات التي كانت نتائجها ، كما هو معلوم لصالح جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وهي الانتخابات التي تعلقت بالمجالس الحضرية والقروية والمهنية . مع العلم أن درجة الاختيار في هذه الانتخابات الأخيرة ، هي التي كانت ستحدد ، فيما بعد ، الأبعاد المرتبطة بتكوين الحجرة البرلمانية الثانية[35] .

وبمناسب افتتاح البرلمان ، بدا أن الجو البرلماني التقليدي قد أصبح مضمونا ، ولقد كان لذلك الحدث الخارجي ، المتعلق بالنزاع الحدودي مع الجزائر إسهامه بحق في تمتين أواصر الوحدة الوطنية إلى حد بعيد . ومنذ بداية النزاع ، استقبل الملك علال الفاسي وبوعبيد ، ثم قام بأداء تصريح له أدان فيه العدوان الجزائري[36] . ثم إن الملك ، وقبل الدخول البرلماني ، صرح بأنه كان ينوي إشراك المعارضة في تحمل المسؤوليات . وبأن جميع ممثلي الشعب ، مهما كانت أحزابهم ، سيصبحون مستشارين له[37] ، إلا أن الأغلبية البرلمانية المنتخبة ، باسم الملك ، قد تفرقت من تلقاء نفسها . وكان ذلك ، في البداية ، من داخل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، ثم بحزب الشورى والاستقلال ، وحتى بالحركة الشعبية ، ولقد بدا وكأن هذه الأحزاب قد تشتت شذر مذر إلى تجمعات مصغرة متفككة تمثل الأتباع . بحيث إنها أصبحت مكتفية بالاستفادة من أفضال الملك عليها في الوقت الراهن أو في الماضي أو المستقبل . وبالنسبة للأسباب الأساسية التي كانت من وراء هذا التشتت ، هناك سوء التفاهم الذي سبق مرحلة تكوين جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، بحيث إنه وبناء عليه ، لم يعد المنتخبون المنتسبون إلى فئة النخب المحلية ، والمنحدرون أصلا من الحركة الشعبية ، يمثلون أكثر من الثلثين من المجموعة البرلمانية . وعندها رأى أحرضان بأن على الملك أن يدخل في اعتباره هذا العامل الجديد ، وذلك عند التفكير في تكوين الحكومة بحيث يبقى عليه أن يرفع من تمثيلية الحركة في هذه الحكومة . وهذا علما أن أحرضان قد بات لا يتحمل ، إلا بتضايق متزايد ، ذلك الدور الذي كان يقوم به كديرة هو ورفاقه الحضريون[38] .

وباعتبار أنه لم يكن بمستطاع الحكومة أن تسند إلى أغلبية قوية ، ولا على دعم صريح من الملك ، فإنها بالتالي قد تركت الباب مفتوحا ، في وجه البرلمان ، لكي يوسع من مجالات صلاحياته . وكان المنتخبون ، والمنتمون إلى الأغلبية من جملتهم ، لم يتقبلوا ، بصدر رحب ، تلك الوضعية التي تجعلهم يعارضون ، من جرائها ، بعض القواعد الدستورية ، أو التنظيمية التي من شأنها أن تحد من صلاحياتهم . وحسب ما بدا ، فقد كان هؤلاء النواب يشعرون ، في قرارات أنفسهم ، بأنهم يجسدون سلطة شرعية مترتبة عن اقتراع شعبي . وفي الجهة المقابلة ، كان الوزراء يبدون كأنهم مجرد موظفين يتلقون أجورهم من لدن الملك ، الذين سرعان ما سيتخلى عنهم ، في يوم من الأيام ، وذلك في حالة اندلاع نزاع ما . حتى يحافظ على دوره بصفته حكما على رأس الجميع .

ومن هنا فالمنتخبون سيستعملون إذن سلطاتهم بهدف تقوية مواقعهم بداخل المجالس المحلية ، وبالتالي بهدف الرفع من أعداد أتباعهم من خلال الاعتماد على بعض الامتيازات المحصل عليها من لدن الإدارة .

ومن جهتها ، لم تتخذ المعارضة موقفا بناء أكثر من موقف الأغلبية ، ولقد كانت ، بشكل رسمي سجينة لمواقفها المفرطة وللتصريحات التي ظلت ترددها في إبان الحملة الانتخابية ، وهي ، أي ، المعارضة ، لم تكن تبحث عن إمكانية ما لتقاسم الحكم ، بل كانت تبحث عن ممارسة الحكم في كليته . وكان البرلمان يبدو في عينيها بمثابة أداة للدعاية ، ومنبر للتوجه نحو الشعب ، أو قل بمثابة وسيلة لممارسة الضغط على القصر ، أكثر مما كان بمثابة مجلس مسؤول ومشارك للسلطان في مسؤولياته . وهكذا ، ففي غياب معارضة حقيقية ، وبدون وجود أي حل بديل من داخل البرلمان ، وجد الحسن الثاني نفسه مضطرا ، بعد أحداث الدار البيضاء ، إلى تسريح المجلس البرلماني ، وإلى تحمل الحكم بمفرده بالتالي .

ولقد تزامن هذا الإخفاق ، على المستوى الداخلي ، مع تخلي البلاد عن تلك الآمال التي كانت تبنيها على أوروبا وعلى الدول الغربية . ويبدو أن خطأ في الحساب قد ارتكب ، وترتب عن تقدير خاطئ للقرارات التي اتخذها الجنرال دوغول ، بحيث هو الذي كان من وراء القيام بهذا النوع من التحليل غير السليم . أي أن الحسن الثاني لم يكن يعتقد بإمكانية حصول الجزائر على الاستقلال ، بتلك الدرجة من السرعة . وبالنظر إلى صعوبات البدايات الأولى بهذا البلد ، وبناء على التنافس المستمر بداخل جبهة التحرير ، زيادة على مغادرة الفرنسيين للبلاد نظرا لكل ذلك ، لم يكن يخطر على بال الحسن الثاني بأن التعاون الفرنسي الجزائري يمكن أن يستمر ، وكان الملك يرى بأن اندلاع التوترات ، وحدوث القطيعة بين البلدين التي لا مفر منها ، ستدفع إلى التعاطف مع المغرب ، وبالتالي إلى تدفق مساعدات الدولة المستعمرة الأصلية نحو المغرب . وكان الملك ، أمام قوة الجيش الجزائري ، في حاجة ماسة ومستعجلة إلى العتاد العسكري في سنة 1963 ، بحيث كان عليه ، من هذا المنطلق ، أي يحمل بعض الارتياح إلى القيادة العامة للجيش .

وذلك أن الحسن الثاني ، عندما توجه إلى فرنسا ، في يونيه 1963 ، قد وجد الجنرال دوغول أقل ترحيبا به هناك ، مثلما كان الأمر في 1962 ، إذ كان هذا الأخير مهتما أكثر بربط أواصر التعاون النموذجي مع جزائر بن بلا[39] . وحسب ما هو معلوم ، ففرنسا لم تكن قد أقحمت نفسها في النزاع الذي اندلع بين المغرب والجزائر في خريف 1963 ، وكان هذا الحياد الفرنسي ، الذي اعترف به بن بلا ضمنيا ، قد شعر به المغاربة .وكأنه عبارة عن التخلي عنهم في تلك الساعة الحرجة . ثم جاءت قضية ابن بركة لكي تكمل القطيعة على صعيد العلاقات مع فرنسا ، والتي كان بالإمكان أن تعتبر بمثابة تحالف مع الأسرة المالكة العلوية ، وهكذا ، ففي انعدام السند الفرنسي قد وجد الحسن الثاني منجرا إلى التوجه نحو الأمريكيين لكي يحصل على المساعدات المالية والعسكرية التي كان في حاجة إليها .

والحق أن المساعدات الأمريكية ، قد أصبحت ومنذ وقت مبكر انطلاقا من 1961 ، بمثابة عامل حاسم في إعادة اهتمام الحكم بالعالم القروي . إذ أن إمداداتها بالقمح ، في إطار برنامج (Public law pl. 480) ،قد ساهمت في انطلاقا برنامج الإنعاش الوطني ، هذه المساعدة من لدن الولايات المتحدة ، تتجاوز مسألة التغطية المتعلقة لفئة من المزارعين الذين لا يملكون الأراضي ، أو للبروليتاريا الحضرية التي لا تستفيد من التشغيل بطريقة تامة . ولقد رأينا كيف أن الإنعاش الوطني ، والتعاون الوطني كانا يمثلان وسائل للإمدادات المسموح

بها في ما يخص آفة الارتشاء الإداري . وفي هذا الصدد ، يمكننا إذن ، أن نقول إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتحمل على عاتقها أيضا قسطا كبيرا من مجموع تكلفة التمويل للبنيات الإدارية المحلية ، أي ما يعني تمويل المقدمين الذين لا يندرجون ضمن السلاليم الإدارية التي تعترف بها وزارة المالية ، وأيضا تمويل الشيوخ ، الذين ، وبالنظر إلى نوعية ، المهام المناطة بهم ، لهم الحق في قسط تحويلي أكبر بكثير مما هو مخصص لهم . وهذا بدون الإشارة إلى القواد وإلى رؤساء الدوائر الذين سيغدون ، والحالة هذه ، أكثر اهتماما بذلك الغبن الذي يلحقهم على مستوى الأجور النقدية التي كانوا يتلقونها .

وعلينا ألا نظن مع ذلك ، بأن المساعدات الأمريكية كان تتحمل وحدها المسؤولية الكاملة من وراء انتشار الرشوة على صعيد الإدارة المحلية . لاسيما وأن من شأن أي تدخل إداري أن يمثل فرصة لاقتطاع بعض الإتاوات ، على عديد من المستويات ، اقتطاعات تكون أكثر ثقلا على كواهل السكان بالمقارنة مع ما ذكرناه من أشكالها . إلا أن المساعدة الأمريكية تصادف هنا نقطة للتلاقي في قلب النظام المتعلق بالتحالف القائم بين النظام الملكي وبين النخب المحلية .

وهكذا ، فإن ذلك المشروع المغري والمعرض للمخاطر الذي كان كديرة منهمكا في إنجازه ، قد فشل ، بدون أن تتم الإشارة إلى طبيعة هذا المشروع وكنهه ، ولا الإعلان عن التخلي عنه . طبعا ، لقد كان من الصعوبة بمكان إخبار كل واحد من الشركاء على حدة بطبيعة هذا المشروع . والحق أن أمورا من قبيل تعبئة القوى المحافظة بالمجتمع المغربي بتعاون مع النخب المحلية ، وضمان دعامة شعبية ، من خلال العمل على تحويل الشرعية التقليدية ذات البعد شبه الديني ، إلى شرعية ديمقراطية بناء على الاستفتاء والانتخابات ، واستعمال المساعدات الأجنبية من أجل تجنب أي تصعيد للضغط الضريبي الداخلي إلى مستوى لا تتحمله فئة المزارعين ، والطبقة المتوسطة ، كل ذلك يمكن أن يبدو بمثابة رهان لا يخلو من مجازفة ، غير أنه رهان لا يخلو من إغراء أيضا ، ولقد كان بإمكان الملك أن ينجح في تقوية سلطاته ، غير أنه سيفشل في محاولته لإدماج مجموعات أخرى في إطار النسق السياسي ، مع ألا تضيع منه ، في نفس الوقت ، إمكانية مراقبة هذه المجموعات . ومما بدا أن النظام الملكي المغربي ، لم يكن ، مع ذلك ، بعيدا عن هذا النجاح في إشراك جميع القوى السياسية بالبلاد بداخل نسق للعصرنة متميز بالتماسك والأصالة . وفي إطار هذا كان هذا النظام الملكي يعرض نفسه ، بما لا شك فيه ، إلى أن يختزل مكانته عبر دور رمزي للوحدة والشرعية . أي عبر وضعية تمكن مقارنتها مع تلك الوضعية التي كانت خاصة بالنظام الإمبراطوري الياباني بعد المايجي (Meiji) .

أما في الفترة التي تلت انتخابات 1963 ، سنجد الحسن الثاني يفضل الحفاظ على موقعه في مراقبة النظام السياسي ، مع تخليه بالتدريج عن فكرة الإصلاحات المعمقة ، اللهم في ما يخص دوره التحكيمي ، الذي كان عليه أن يتحمله في كل مرة تندلع فيها النزاعات ، فإن الملك كان يبدو ، قبل كل شيء ، منشغل البال بألا يكون سببا في استياء العناصر التقليدية في المجتمع ، ولا سيما منها النخب المحلية الوسيطة في إطار تحالفه مع العالم القروي .

وبالنسبة للنخب المحلية أو الوطنية من جهتها ، فهي لم تعد تشغل بالها بتأمين حصتها من الأرباح المباشرة الناتجة عن الاستقلال . وذلك بقدر ما كانت تهتم بالتأهب لتحضير المستقبل . وكان رد فعل الملك مخالف ، بقدر ملموس ، لموقفه السابق ، بحيث كان هذا الوضع المؤقت يبدو له ملائما أكثر ، وله ضمانته ،

وذلك في النطاق الذي لا يكون فيه هو ملزما ، على الرغم من البرلمان ، بتحديد ، أو بالأحرى ، بالتخفيض من سلطاته . وبناء عليه ، فقد أصبح العاهل يمزج بين دوره التقليدي باعتباره حكما ، وبين دوره الشرعي بصفته ملكا دستوريا . وكان هذا الرهان ، على ما يبدو على المدى القصير لا ينطوي على أي خطورة تذكر ، كما كان يرضي جميع الشركاء بمن فيهم المعارضين ، بينما أنه كان على المدى الطويل ، يمثل حجر عثرة في وجه كل تجديد من شأنه أن يتطلب اتخاذ قرارات صعبة هادفة إلى تحويل البلاد على ضوء تطبيق الاقتصاد المتناسب مع الحس الثوري .

مكانة الأمازيغ في إطار نظام النخب المحلية

من خلال دراستنا للنخب المحلية ، نجد أنفسنا في كل لحظة وجها لوجه أمام مشكل العلاقات بين النظام الملكي وبين العالم الأمازيغي ، وسيكون من قبيل الوهم أن ننكر هذا المشكل ، أوان نجعل منه المحرك النابض الوحيد من وراء سياسة ما . وقبل أن تكون سياسة النظام الملكي سياسة أمازيغية ، فهي كانت قبل كل شيء إزاء النخب المحلية ، مسعى بغرض التحالف مع العالم القروي ، وذلك في سبيل إضعاف قوة البورجوازية الحضرية والطبقة العمالية .

هذه البورجوازية والبروليتاريا اللتان تتخذان نهجا تطوريا قد يفضي بالضرورة إلى تنحية النظام الملكي جانبا . باعتبار هذا الأخير يمثل جهازا للحكم . وفي هذا السياق يمكننا القول إن "السياسة الأمازيغية" في أيام الحماية لم تكن ذات دوافع أخرى ، وكانت خاصيتها الأمازيغية يمكن أن تبدو وكأنها عبارة عن تبرير إيديولوجي يهدف إلى العمل على تأخير قيام نظام سياسي موحد . أما مع النظام الملكي ، فإن هذا التبرير الإيديولوجي سيتحول إلى شيء آخر . فالمسألة لم تعد متعلقة بإعادة النظر في وحدة البلاد . وكانت العناية المتخذة إزاء عالم قروي مهمش هي التي تتصدر بؤرة الاهتمام ، كما تتيح المجال لتبرير الأسباب الكامنة وراء كبح التنمية الحضرية والصناعية التي كان هناك تخوف قائم من عواقبها .

ويبقى ، مع ذلك ، حقيقيا أن المشكل الأمازيغي يحتفظ في كنهه بثقل اجتماعي وسياسي ، قد سبق لنا أن واجهناه ، في عديد من المرات ، في إطار دراساتنا للنخب المحلية . ويبدو من الضروري ، قبل البدء في التحليل الكمي للمعطيات التي ستسمح لنا بتحديد مدى أهمية هذا العنصر بشكل جيد ، أن نقوم بطرح توضيح للتأويل الشمولي الذي تقترحه في هذا السياق .

إن مكانة الأمازيغ ضمن النظام السياسي المغربي لما بعد الاستقلال ، هي مكانة تبقى متسمة بالغموض . وإن من شأن أي تحليل تبسيطي أن يميل إلى تقديم هؤلاء الأمازيغيين باعتبارهم يكونون الدعامات السياسية الأساسية للمخزن الجديد ، أي لنظام الكيش Guich الجديد الذي يرتكز عليه النظام الملكي بهدف مقاومة التوجهات التوحيدية Unifornisantes والتحديثية لدى الحركة الوطنية الحضرية .

وفي سنة 1956 كان العالم الأمازيغي يتمتع ، بالمقارنة مع الحركة الوطنية الحضرية ، بتلك الخطوة باعتباره قد حقق ، في ميدان المعركة ، عدة انتصارات كانت سببا في قلب مؤسسات الحماية رأسا على عقب . كما سيبقى لهذا العالم ذلك المكتسب باعتباره قد ظل يمثل ذلك الطفل المدلل الذي لطالما غذى ساعد المستعمر ، وباعتباره أيضا قد زود هذا النظام بقوات مساعدة ومخلصة تم توظيفها في مواجهة الضغوط المدينية .

غير أن الإسلام اليعقوبي (Jacobin) يظل ، مع ما فيه من حسن نية صادقة ، متسما كلية بالجهل

وبانعدام النظرة المكتسبة إزاء العالم الأمازيغي ، وبالنسبة إليه ليس هناك أمازيغي جيد ، اللهم ذاك الذي يتنكر لأمازيغيته . وبناء عليه أصبح المحك ، الذي تقاس به الوطنية ، هو ، تبعا لاقتناع (حزب) الاستقلال ، يكمن في العمل على محو أي نزعة تخصيصية particulorisme ، وفي إلغاء المحاكم التقليدية ، وتعويض حكامها بقضاة من تعيين شك ، وفي اختفاء الموظفين المحليين المنحدرين من عين المكان ، مع العمل على تعويضهم بقواد معينين من لدن السلطة المركزية . ومن هذا المنطلق ، إن كل موقف متردد فيما يخص هذه الحمية التوحيدية الخانقة هو موقف مشكوك في أمره ، بحيث يستحق الإدانة ، مثله في ذلك مثل أي حنين إلى النظام الأسبق لأيام الحماية ، الذي لا شرعية له ، حسب ما تفترضه طبيعة الأمور ، والذي كان يندرج في نطاق الكفر .

ولا عجب ، إذا ما رأينا ، والحالة هذه ، كيف تنامى الاستياء وانفجرت التمردات هنا وهناك ، وكانت ردود الفعل عبر مختلف الجهات الأمازيغية تتخذ وجهتها نحو الانضمام إلى بعضها البعض ، وهذا بينما كانت الوضعيات التاريخية والاقتصادية تشجع على بروز عوامل المعارضة .

والواقع أن المصادمات قد ظلت ، إلى جانب سوء التفاهم ، فيما بين الأوساط الأمازيغية وبين المثقفين الوطنيين الذين يمسكون بالسلطة ، تتغذى على مختلف إيقاعات هذه التطورات للأوضاع .

نعم ، لقد وجد الاستقلال العالم الأمازيغي أكثر توزيعا أيضا واختلافا مما كان عليه هذا العالم في سنة 1912 . ففي الشمال ، كان الريف منعزلا من وراء حدود تاريخية حديثة ، قد فرضت على أرض الواقع ، نظاما اقتصاديا خاصا . ولقد ظلت إسبانيا ، منذ ثورة عبد الكريم الخطابي ، تتمتع بقدر من القبول هناك ، وذلك لأنها كانت تستعمر المنطقة وتحكمها بشكل محدود . كما كان جيشها يوفر منافذ للشغل لصالح رجال القبائل ، بينما كان إداريوها يغضون الطرف ، وعن طيب خاطر ، أمام رعاة القطعان ، وصانعي الفحم الخشبي وهم يساهمون في تعرية الغابة . وهذا بالإضافة إلى أن البلد الجار الجزائر كان يوفر للريفيين إمكانيات للعمل الفصلي له قيمته في أعين السكان . وهكذا وجدنا الريف قد حول حماسته الملحة نحو المستعمر الفرنسي ، من خلال دعمه لجهود رجال المقاومة وجيش التحرير من أجل الاستقلال .

والحق أن تأثير الإحساس بالعودة إلى الوحدة في 1957 لم يمر بدون بعض التخوف عبر منطقة الريف ، وهي تتصور تلك الوحدة كيف ستنتهي بها إلى الاندماج ضمن نظام نقدي وقانوني وثقافي ذي طابع فرنسي مفروض من قبل النخب المتعلمة الجديدة المنتمية إلى جنوب البلاد . في حين أن نخبتها الخاصة كانت في وضعية أكثر عزلة عن السلطات الجديدة من عزلة بورجوازيي تطوان .

وعلى النقيض ، كان الأطلس المتوسط يمثل طرازا نموذجيا عن الفضاء الوطني الأمازيغي الذي وردت الإشارة إليه في كتابات جاك بيرك J. Berque .

وباعتبار الأطلس المتوسط قد ظل في حمى من أطماع المعمرين ، على ضوء المساطر الإقليمية الخاصة بتحديد المناطق غير الآمنة ، فإنه قد ظل بدون ريب ، بمثابة حيز بالمغرب الأقل تعرضا للتحول بالمقارنة مع ما كان عليه المغرب في سنة 1912 ، أي أن طرق العيش ، وكذا التوازن الزراعي والرعوي هي أمور قد خضعت بالأحرى للضبط والمعيرة أكثر مما كانت عرضة للاختلال ، ثم إن أبناء الأعيان قد أدخلوا المدارس التعليمية لغرض تكوين الأطر الوسيطة لصالح نظام الحماية للانضمام إلى الجيش أو إلى الإدارة . وانطلاقا من سنة

1946 [41] سيقع اندماج هؤلاء الأبناء للمشاركة في أنشطة الحركة الوطنية ، بحيث سيصبحون ، منذ ذلك الحين ، يمثلون بالنسبة لـ(حزب) الاستقلال صورة الأمازيغيين العصريين الذين بإمكانهم ، متى أرادوا أن يبذلوا بعض الجهد ، أن يندمجوا ضمن التيار العربي الذي يجسد الأغلبية .

وهكذا ، ففي ذلك الجو من الغبطة الذي كان طاغيا بمناسبة الحصول على الاستقلال قبل بعض الأمازيغيين الدخول في اللعبة ، اعتقادا منهم بأن الفاسيين الاستقلاليين سيبذلون ، من جانبهم ، بعض التضحيات في سبيل المغرب الحديث والاشتراكي ، والعلماني أيضا ، وكان هناك من جانب ادريس لمحمدي ، وزير الداخلية ، مجموعة من قدماء المدرسين ، ومن قدماء الموظفين الإداريين ، ومن الطلبة ، وهم يمدون أيديهم لمساعدة (حزب) الاستقلال لكي يبسط السيطرة على المناطق التي كان عدي أو بهي قد جرها معه بسهولة نحو الانشقاق من جديد عن الوطن .

غير أن هؤلاء الأطر ، الذين كانوا يطمحون إلى الانصهار في إطار كل شامل وموحد ، سرعان ما سيشعرون بخيبة الظن ، وكانت العوامل الاجتماعية قد أسهمت ، في الهنا والآن ، بدور ذي أهمية تفوق بكثير دور الاختيارات السياسة . ولقد بدا أن هؤلاء الأطر ، بعد أن كانوا يرغبون في الاندماج بداخل الوطن ، بدون أن يتخلوا ، مع ذلك ، عن لغتهم وعن تقاليدهم ، سرعان ما وجدوا أنفسهم وقد أضحوا مبعدين ، أو محصورين في وظائف هامشية ، وذلك بالنظر إلى عدم قدرتهم على الدخول في تلك اللعبة الماهرة المرتكزة على التحالفات العالية وعلى التكافلات الجغرافية ، والزمالات الدراسية التي كانت توحد بين السلالات الحضرية[42] . أما بالنسبة لأفراد النخب الأمازيغية بالأطلس المتوسط ، الذين كان بإمكانهم أن يندمجوا بسهولة كبرى عبر النظام السياسي[43] الذي أقيم على يد الحركة الوطنية فيما بعد الحصول على الاستقلال ، فقد وجدوا أنفسهم وقد استبعدوا . ومن هنا لجأ البعض منهم إلى ركوب قطار الانتهازية ، بينما لجأ الآخرون إلى ركوب قطار اليسار ، وتقرب الآخرون منهم ، في نهاية الأمر ، إلى النظام الملكي . ثم ظل البعض الآخر يقبلون ويدبرون من هذا الاتجاه إلى ذلك الآخر . مع الإشارة إلى أن أولئك الذين توجهوا نحو التقرب من الملك ، كانوا هم الأكثر عددا . والحاصل أن تطور الأمور على هذا الشكل ، قد أدى إلى إعادة التوافق فيما بين هؤلاء وبين النخب المحلية التي تمثل الجيل الأسبق عليهم ، والذي كانوا قد أبدوا معارضتهم له في بعض الأحيان . وانطلاقا من هذا الأمر الواقع ، ابتدأت تظهر على سطح الأحداث نزعة سياسية أمازيغية جديدة ، في أشكال متنوعة ، بحيث ساهمت كلها في تشتيت الحركة الوطنية .

وفيما يخص الأطلس الكبير ، فقد كان ، في فترة الحماية ، يمثل أحد الفضاءات الكبرى للأمازيغية السياسية المعروفة باتسامها بسيطرة القواد الكبار . وكانت المقاومة المدنية قد نشرت عبر ربوع الأطلس الكبير نفوذها مستفيدة من هجرة أهاليه نحو الدار البيضاء ، وكذا إلى مختلف نقط الارتكاز بمراكش .

أما عن سوس ، فقد ظلت أكثر هدوءا إلى أن تم الحصول على الاستقلال ، وبالطبع ، فهي لم تكن لتظل غير معنية بالأحداث التي كانت تهز المدن الرئيسية الكبرى بشمال المغرب ، غير أنه قد كان هناك نوع من التوازن الذي تمت المحافظة عليه إلى أن تمت مغادرة الإدارة الفرنسية المؤطرة . وكانت البلاد تعيش ، بهذه المنطقة ، في إطار نسق اقتصادي ينبني على التناوب فيما بين القرى التي يتم الحفاظ بين جدرانها على الأواصر الأسرية وعلى التقاليد في عين المكان ، وبين المدن الكبرى التي كان المهاجرون إليها يؤمنون فيها

سبل العيش لأنفسهم مع اندماجهم ، في نفس الوقت ، في سياق اللعبة الاقتصادية العصرية . وكان البعض منهم قد كون ثروة ، ومن ثمة استطاع أن ينقل المنافسات التقليدية فيما بين العشائر ، نحو مجال التنافس الاقتصادي ، ذلك التنافس الذي ظل بحق يُكون ، ولمدة طويلة ، لحمة الحياة وسداها في هذه البلاد .

وكان من نتيجة الحصول على الاستقلال أن توافدت التحركات العسكرية لجيش التحرير التي كانت ترسل إلى هناك لغاية استرجاع سيدي إفني الصحراء ، وكذا من أجل تخليص أقاليم الشمال من الوجود المقلق لمثيري الشغب غير المنضبطين . مع الإشارة إلى أن المقاومة الحضرية ، كانت قد كونت لنفسها هناك بعض القواعد الخلفية عبر مناطق انطلاق الهجرات نحو الدار البيضاء . وسرعان ما سيعرف إقليم أكادير ، وإلى جانبه أغلب الجهات الأخرى المأهولة بأمازيغ ومجموعات الشلوح ، إنقلابا على السيطرة الحقيقية للسلطة المركزية ، بحيث أقام أولئك الوافدون نوعا من (السيبة) اليسارية . ومهما يكن ، فإن هذا التحرك السياسي لم يكن ، في أي وقت من الأوقات ، ليتخذ أي طابع انفصالي إقليمي . بل إن الأمر كان يتعلق ، على العكس ، بنوع من الاعتراض الجماعي للنظام السياسي . اعتراض كان يتوجه باللوم في نفس الآن نحو النظام الملكي ، ونحو الفاسيين ، وذلك في شخص الإداريين الجدد ، وكذا في شخوص منافسيهم التجاريين بالدار البيضاء . ويتضح إذن بأن مكانة العالم الأمازيغي ، هي مكانة لا تخلو من صعوبة ، وذلك فيما يخص تحديدها ضمن المغرب المستقل ، أو على ضوء مؤسسة المخزن القديم . وبالنظر إلى مشاركة الأمازيغيين ، بطريقة لا جدال فيها ، في الكفاح الوطني ، فمن غير الممكن لأي واحد أن يضع الأمازيغيين تحت الوصاية من أجل تعاونهم . فهم ، في هذه الحالة ، لن يقبلوا أن ينصهروا ، باسم بعض المبادئ التي لا صلة لهم بها إلا بشكل محدود ، في كيان وطني شمولي موحد وممركز يبدو أن رجالهم لا يتولون عبره إلا بعض المهام الثانوية . وأخيرا نشير إلى أن الوضعية الاقتصادية لدى هؤلاء قد ظلت تفرز عددا من الأزمات للسلطات المركزية ، بأشكال مختلفة ، لاسيما وأن هذه السلطات ، وبالنظر إلى انشغالها بمشاكل المدن وبأمور التصنيع ، لم تكن تستعجل أمرها بحيث تبحث لها عن حلول ما ، ثم جاءت الحرب مع الجزائر لتسد في وجه الريف المنفذ الأساس لليد العاملة . كما أن الأطلس المتوسط قد شرع في إعادة النظر في التوازن الغابوي والرعوي الذي كان يقوم على عدة عهود وتناقضات .

ونشير في هذا الصدد إلى أن المنافسات التجارية بين السوسيين والفاسيين لم تخل من بعض الامتدادات غير المتوقعة عبر سفوح الأطلس الكبير والأطلس الصغير ، وهذا في حين أنه لم يكن هناك أي تيار سياسي بإمكانه أن يدعي لنفسه القدرة على احتكار استياء الأرجاء الأمازيغية لوحده . وذلك بالنظر إلى أن هذا الاستياء ، سيتخذ من خلال تجاوزه للتعبير بالرفض وبالعصيانات والتمردات والمؤامرات ، أشكالا سياسية متنوعة طيلة السنوات التي تلت الاستقلال .

وفي هذا الإطار برز تيار ملكي بحيث جسد البعد الأكثر جلاء . وهو تيار سيكون ذا أغلبية إنما ليس حصريا . ولقد كان إلى جانبه تيار آخر ذو نزعة اشتراكية socialisant يتقاسم معه نفس التعبير عن الرفض للوضع البورجوازي الجديد والخانق . وهذا التيار الأخير ، وإن كان قد ظل يتخفى خلف أبعاده الكونية ، فإن مرجعية الأمازيغية ستبقى لها ، في هذه الحالة ، أهميتها القصوى .

نعم ، لقد ظل الحسن الثاني ، وذلك من قبل أن يتولى الحكم بزمن ، يترك الانطباع بأنه كان يريد إحياء

السياسة الأمازيغية من جديد . وتبعا لتلك الصورة التقليدية المعروفة عن المغرب ، فقد كان العالم القروي المعروف بوفائه للعرش ، يجسد توازنا مع الحواضر القديمة المعروفة بميلها للمعارضة ، وأيضا مع المدن القصديرية المنذرة بالأخطار . وكأننا بهذا النظام الملكي العلوي كان يريد ، بالتالي أن يتسلم بيده إرث الحماية التي كانت شمسها آخذة في الأفول .

وفي ما يخص الحقيقة هنا ، فهي أقل بساطة مما قد يعتقد ، إذ أن التقارب في ما بين العالم الأمازيغي وبين النظام الملكي هو تقارب قد حدث ضدا على تيارات الحركة الوطنية التي كان الأمل يراودها ، ويجعلها تسعى في محاولة منها لكي تضبط هذين البعدين الإثنين للواقع الاجتماعي والسياسي المغربي ، وذلك من خلال شكل يذكر بأحد متاحف التاريخ .

وفي إطار هذا كان على الملك أن يفقد امتيازاته بصفته ملكا إسلاميا ،لكي يصبح عبارة عن رجل مسؤول في قالب رئيس طيب القلب ، بينما يتحول معه الرعايا الأمازيغيون أناسا مسالمين خاضعين طوعا لبرامج التحديث والعصرنة والمكننة . غير أن المجتمع المغربي ، قد كان يعاني عندها من ضغط شديد ، بحيث يتمكن أي حزب وحيد ، وفي دفعة واحدة ، أن يقضي على الخصوصية الأمازيغية ، وكذا على الأسلوب الملكي في الحكم .

ومما يجدر ذكره أنه ومباشرة بعد مؤتمر إيكس ليبان ، قد قام تضامن ملموس فيما بين الملك وبين جيش التحرير ، وذلك في مواجهة المحاولات التي كانت ترمي إلى تأخير عودة الملك ، ولودعا الأمر إلى التواطؤ مع السلطات الاستعمارية ، إن دعت الضرورة إلى ذلك . ثم ، وبدافع من المواقف الرافضة ومن تمردات الريف وتافيلالت والأطلس المتوسط ، كانت الملكية هي التي عوضت الحزب المسيطر ، وذلك باعتبارها الضامنة الحقيقية للوحدة الوطنية . ثم ابتدأت من ثمة ، الجهات الأمازيغية المتمردة تشعر من جديد بعودة التضامن الحقيقي بينها وبين العرش ، وذلك ضدا في أولئك الذين كانوا يخضعون للمغرب الجديد ، والذين كانوا يصرحون علانية برغبتهم في تصنيع المراكز الكبرى وتنمية المناطق المسقية المعروفة مسبقا بغناها . ولاشك أن من شأن تطبيق سياسة من هذا القبيل ، على امتداد تلك الجهات ، أنه كان سيفضي بهذه المراكز الكبرى إلى الاختناق وإلى ضياع طابعها المعروف عنها ، ثم لا يترك لها من خيار إلا اختيار الخمول بين المرتفعات تحت مراقبة سلطة مزعجة ، أو أن يذهب السكان نحو تعمير مدن القصدير . ولقد بدا بأن تلك الثورات ، التي لطالما كانت موضوعا للتحليل ، هي ثورات لا تحدث إلا للتعبير بجلاء عن الرفض الفطري الذي كان يعبر عن نفسه بطريقة غير مستساغة ، والذي كان يجري استثماره ، مسبقا ، من قبل أولئك الذين كانوا يحنون إلى الماضي . غير أن هذه المواقف المعارضة كانت تعود لتخبو من تلقاء نفسها في حضرة الملكية ، وفي النطاق الذي يصح فيه اللجوء إلى الوسيط الشريف عاملا فاعلا في إضعاف الخصم السياسي الأساسي .

وباعتبار القادة السياسيين الأمازيغيين شاهد عيان على هذا التقارب فيما بين مختلف المصالح ، فإنهم ، مع ذلك ، لا يبدون يمسكون بين أيديهم أية سلطات خاصة باعتبارهم رؤساء أحزاب . وكل ما هناك هو أن إحدى "النفحات" الملكية الكريمة قد أبت إلا أن توافق على تعيينهم بصفتهم مخاطبين ناطقين باسم المخزن . وهذا بالإضافة إلى أن لوائح الخدمات التي يبقى عليهم أن يقوموا بها مباشرة ، تعتبر تجسيدا للرموز التي تدل عليهم وعلى اعتباراتهم ، أكثر مما تحمله في طيها الأسس التي تقوم عليها سلطاتهم المعروفة . ومن

هنا فالأحزاب التي يؤسسها هؤلاء الأفراد ، لم يسبق لها أن عرفت قط أية هيكلة . إلا أن التيارات التي تمثلها أحزابهم هي تيارات تجسد واقعا مرهوبا ومنفيا ستظل الإدارة والسلطة السياسية يدخلانه في اعتبارهما . وهكذا ، ففي إطار كل تنافس سياسي مرسوم ومنظم من قبل الدولة ، سواء تعلق الأمر بالانتخابات البلدية أو البرلمانية ، فإن ما يكتنف تلك الأحزاب من ضعف بنيوي سرعان ما يتجلى للعيان . وحينها ستجد خصوم هذه الأحزاب يشيرون أمام الملأ إلى المشكلة المتعلقة بضعفها ، بينما سنجد أتباعها ، وكلهم ثقة بقوتهم وبأعدادهم يشيرون يا للفضيحة مع وجوب الإشارة ، في هذا السياق ، بأنه في إبان أي تظاهرة سياسية بسيطة ما ، من قبيل التظاهرات الاستفتائية ، تكون إواليات الإنخراط في إطارها ، وكذا المساهمة عبرها ، تؤدي دورها بشكل قانوني بدون أن يتطلب ذلك الأمر من جانب التأطير السياسي اللجوء إلى المبالغة . وفي هذا الصدد نشير إلى أن بطاقة (نعم) في إبان الاستفتاء الدستوري لسنة 1962 ، كانت هي البطاقة المعبرة بلسان الجهات الأمازيغية ، وبلاد السيبة القديمة ، باستثناء بلاد الشلوح مع ذلك .

أما في أثناء الانتخابات العمومية ، في شهر ماي 1963 ، فإن أتباع الحركة الشعبية لم يحصلوا ، في مقابل ما سبق ، على أية فائدة تذكر ، وقد كانوا حينذاك مندمجين ضمن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . ولقد بدا أن النخب المحلية الأمازيغية لم تكن تدرك كنه اللعبة السياسية على الصعيد الوطني . وكان الاتفاق على مترشح واحد عن كل دائرة ، يبدو ، بالنسبة إليهم بمثابة إجراء تافه ومثير للغضب . ووعيا من هذه النخب بقدرتها على تكوين أغلبية متجانسة ، فإن أفرادها لم يكونوا يفهمون لماذا عليهم أن يقبلوا بمساندة بعض المترشحين الذين لا ينتمون بشكل مباشر إلى وسطهم ، ولا يمتون لهم ، في غالب الأحيان ، بأية صلة أو قرابة . أي أن الترشيح الذي تقرره الرباط ، وأن الدعم الذي توفره الإدارة لا يعتبران ، في نظرهم ، باعثا كافيا . أو قل إن الإواليات الجماعية في اتخاذ القرارات قد تتوصل إلى إيجاد توافق حول إسم معين . أو أن تفتيتا في عدد الترشيحات المجسدة للسلالات العائلية ، ينتهي به الأمر إلى إجراء انتخاب ذي نتيجة غير مفهومة ، بحيث يبدو الأمر مشينا ، ومطبوخا بطريقة غير شرعية ، لصالح أحد التيارات التي تعتبر نفسها ممثلة للأغلبية . إن هؤلاء الأمازيغيين الذين رفضوا الانضمام إلى حزب ملكي ، ما يزال يعمل على هيكلة ذاته ، هم أناس يحملون الاعتقاد بأن الحكومة توجد بين أيدي بعض الأفراد العاجزين ، الذين يعرضون البلاد لخطر المصادرة الشرعية للسلطة من قبل المعارضة .

وبمجرد ما توفق النظام الملكي في التخلص من التخوف من أن يغدو مغلوبا على أمره على يد الحزب الوحيد ، سيعمل على السير عبر خط سياسي سيتخلى عن التفكير التكنوقراطي الذي كان يكمن من وراء الانتفاضات بالبلاد الأمازيغية . وهكذا فبالموازاة مع برنامج الإنعاش الوطني ، توصلت الإدارة المحلية والعالم القروي ، من جديد ، إلى قاعدة للحوار تتناسب مع نوعية المشاكل المطروحة . وبدا أن السلطات المركزة ، قد عثرت ، والحالة هذه ، على الوسيلة ، التي كانت تبحث عنها ، لتوزيع المداخيل التي تشجع على بقاء السكان بأماكنهم ، في نفس الوقت الذي كانت الحكومة تعمل فيه على تهييء برنامج محدد للتحديث لا يؤدي إلى خلخلة البنيات القائمة بشكل كبير . ثم إنه ، وإلى جانب الشروع في إتباع سياسة جديدة للهجرة الموجهة نحو أوروبا ، ابتدأ الضغط السياسي على البلاد في التراجع ، في حين ظل النظام يربح الوقت ، بدون أن يعمل ، مع ذلك ، على التفكير في حل المشاكل الأساسية الخاصة بالجهات القروية الفقيرة .

وفي ما يخص ذلك التواطؤ السياسي الذي نعاينه في ما بين النظام الملكي وبين الأمازيغ بمنطقة الريف، وبالأطلس المتوسط، وعبر قطاعات واسعة بالأطلس الكبير، فهو يجب ألا يجعلنا نسهى، في هذه الحالة، عن استحضار تيارات أخرى للأمازيغية السياسية، أو التسييس الأمازيغي Berberisme politique وبالمناسبة، نشير إلى أن (حزب) الاستقلال، في بداية انطلاقه، لم يحظ، بالتأكيد، بالمساندة من الأطر الأمازيغية العصرية، ومع ذلك فإن حضوره في وسط العالم الأمازيغي لا يمكن اعتباره ضعيفا إلى أبعد حد، وفي إبان الانتخابات في مايو 1963، كان المترشح باسم هذا الحزب، والمدعم من لدن التجار الفاسيين بخنيفرة، قد فاز بحصة كبيرة من الأصوات على منافسه أحرضان. مع الإشارة، في هذا الصدد، إلى خلايا (حزب) الاستقلال، التي أنشأها هذا الأخير بالخميسات وآزرو وميدلت، إلى جانب صغار الموظفين تقوم بأداء دور رئيسي لا يستهان به. كما أن هذه الخلايا، ومن خلال اتصالاتها مع القرويين الأمازيغ تنجح في نسج روابط من الإلتزام والتضامن. إلى أن (حزب) الاستقلال، لم ينجع في كليته في التمسك بهذه المناطق بالقوة اللازمة. بل لقد نجح، على الأكثر، في استغلاله الماهر للانقسامات بين الجماعات والأفراد الملتفين حول النظام الملكي.

وبالانتقال إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فهو قد كان له دور سياسي مهم بشكل مغاير. إذ كان الشبان المثقفون، وكانت الأطر الأمازيغية التي يرمز لها في العادة بخريجي كوليج آزرو، وبالجمعية القوية لقدماء تلامذة آزرو، يتملكهم بالأحرى ميل للتفكير في مستقبل وطني ذي توجه اشتراكي. ومن هنا سيتخلون عن خصوصية أوساطهم الأصلية، وذلك من أجل دولة يكون لهم فيها دور مضمون، ومما لاشك فيه أنه قد كان من الممكن للبورجوازية المعروفة بانتمائها إلى تجار فاس، وأيضا للنظام الملكي أن يستفيدا من وراء هذه العملية. وكان أولئك الشبان سيتقبلون القيام بدور الوسطاء المكلفين بالإقناع بالتحولات الضرورية، إنما على شرط ألا يقع اعتبارهم بمثابة خونة. ودائما حسب آراء هؤلاء الشبان إن أي دولة وطنية ترتكز على المساواة والاشتراكية هي دولة ستصبح لها القدرة على تخليص نفسها، في نفس الآن، من الإرث الفاسي، ومن الإرث الأمازيغي، وبالتبعية من النظام الملكي، ومن وراء هذا النموذج المثالي، لا يبقى في الغالب، إلا الموقف الانتقادي، الذي يمارس في نفس الآن، بغرض التوجه بالنقد إزاء النظام الملكي، وسياسته الأمازيغية، وإزاء (حزب) الاستقلال أيضا وعندما لم يعد أمازيغيو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قادرين على البقاء في صف المعارضة إلى ما لا نهاية، وجدناهم يعودون مرة أخرى إلى تفضيل القرب من العرش.

ننتقل الآن إلى موقف المجموعة الخاصة للتجار الشلوح بالدار البيضاء. إنه موقف يصنف جماعيا في إطار هذه الفئة الأمازيغية أعلاه، إنما مع بعض الفوارق الدقيقة. فمن المعلوم أن هؤلاء (الشلوح) قد انفصلوا عن (حزب) الاستقلال، في السنوات الأولى التي تلت الحصول على الاستقلال، هذا الحزب الذي كانوا يشعرون، في كثير من الأحيان، بأن من ورائه يقف منافسوهم الفاسيون. وكان هؤلاء التجار السياسيون يتهمون أولئك الفاسيين بأنهم يستغلون مختلف التسهيلات السلطوية بهدف ضمان التوسع في أعمالهم. حقا، لقد كان ذلك الدعم الذي حمله الشلوح (السوسيون) إلى حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في أثناء إنشائه، دعما حاسما. ولقد جروا معهم، في خضم ذلك، قواعدهم الخلفية المتولدة عن الهجرة نحو الدار البيضاء من أقاليم أكادير وورززات. وبفضل تنظيمهم فقد توفر لليسار المغربي المجال الذي جعله يحقق

بالدار البيضاء بالذات ، عدة نجاحات انتخابية ترتبط بالغرف التجارية ، والانتخابات البلدية والبرلمانية . إلا أنه ، وانطلاقا من صيف 1963 ومن جراء التخوف من الانجراف بعيدا في بحر المعارضة ، علاوة على ما حصل من بعض الاهتمام بهم من لدن السلطات ، كل ذلك قد جعلهم يقبلون بالتراضي .

لكن النخب المحلية ، وسواء كانت مع السلطة ، أو مع المعارضة ، فقد كانت تعاني من الشيخوخة . وكانت أغلبية الأسماء المعروفة لأفراد تلك النخب ، قد حققت ذيوع الصيت طيلة السنوات التي سبقت الحصول على الاستقلال أو التي تلته بقليل وإننا مازلنا نلمس ، في هذا الصدد ، وجود بعض الرجالات ، على المستوى القاعدي ، والتي كان الاستعمار الفرنسي أو الإسباني ، قد نصبها في أيام الحماية ، بحيث استمرت ، فيما بعد الاستقلال ، في ممارسة بعض المهن كالمشيخة ورئاسة الجماعة القروية . ثم إن أولاد هؤلاء ، الذين كانوا قد تلقوا تكوينا تعليميا يجعل منهم أطرا وسطى في خدمة إدارة الحماية ، قد استطاعوا أن يتسلقوا كلهم مختلف مراتب السلطات الإدارية والسياسية . ثم بالطبع ، إنهم لم يحتلوا ، إلا نادرا ، مراكز من المقامات الأولى عبر المصالح المركزية ، إلا أنهم قد عرفوا بالأحرى ، بتوليهم لمهام رجالات السلطة لبعض المصالح الخارجية عن المركز ولا سيما عبر الأجهزة الإدارية المحلية ، من قبل الشرطة والدرك أو الجيش ، ويبدو أن نظام الحكم قد جعل من هؤلاء حماة للعرش ، بحيث أنهم كانوا يؤدون هذه المهمة بروح من مسؤولية الدولة ، إنما ، في غالب الأحيان ، بدون أوهام في الإطار الاجتماعي والسياسي الذين كانوا يشاركون في المحافظة عليه ، وهذا يعني أنهم كانوا ، على أبعد تقدير ، يتصورون تلك المهام على أنها تمثل أقل الضرر ، ويبدون على وعي تام ، بأن مصيرهم سيكون مماثلا لمصير النظام ، وذلك في حالة وقوع كارثة ما .

وإلى جانب هذا الجيل ، الذي ما يزال إلى اليوم ، يحتل أهم المناصب القفل عبر البلاد ، يأتي الشبان ، الذين تلقوا تكوينهم في فترة الاستقلال ، لينضافوا إليه . وهؤلاء الشبان يكونون مجموعة مغايرة على قدر كبير من الاختلاف الجلي . والحق أن الاختلافات بينها وبين الجيل الأسبق عنها ، هي اختلافات تتجلى بداية من التعليم الثانوي الذي تلقاه كل منهم ، فمن المعلوم أن كوليج أزرو لم يعد ، كما كان ، يقوم بدور المنفذ الوحيد للمرور المفتوح في وجه الشباب في أيام الحماية . وبعد الاستقلال أصبح بإمكان أي شاب أمازيغي ، أن يجد أمامه فرصا عديدة لكي يتابع تعليمه الثانوي عبر مختلف الثانويات التابعة لوزارة التربية الوطنية ، أو عبر البعثة الثقافية . والفرق بين هذا الشباب وذاك قد يحصل تبعا للاعتبار العائلي أو للطبقة الاجتماعية ، بينما يظل دور العامل الجغرافي مؤثرا بشكل محدود جدا ، ومن هنا فهذا الشباب الذي يكون قد تلقى تعليمه وسط محيط وطني ، حيث إن اللغتين العربية والفرنسية تحملان قيمتي ثقافيتين وتقنيتين راجحتين ، قد يشعر ، والحالة هذه ، بأن عليه أن يثبت اختلافه عن الآخرين . بيد أنه لن يذهب به الأمر بعيدا إلى درجة أن يضع انتماءه الوطني في موضع المساءلة . فالإسلام الصارم يوفر له أحيانا الوسيلة لتأكيد ترابطه مع الآخرين ، بشكل مغاير ، وحتى هويته أيضا . وفي حالات أخرى ، ربما سيختار ، هذا الشباب ، التوجه صوب الاشتراكية . غير أنه ، لن يبدو على استعداد ، في أية حال من الأحوال ، لتقبل أية وصاية قد تجعله يخضع ، بشكل سلبي ، للتغييرات التي يشعر بها ، في قرارة نفسه ، بأنها تغييرات لا مفر منها سواء بالنسبة إليه أو بالنسبة للمحيطين به .

المثقفون ذوو التكوين التقليدي

طيلة الصفحات السالفة ، كنا مدفوعين في غالبية الوقت ، إلى التركيز على الحديث عن دور قدماء الطلبة بجامعتي فاس ومراكش ، وكذلك بمختلف المعاهد الإسلامية ، ثم إن إجراء التحليل للأوضاع المحلية ، قد سمح لنا بإبراز الأهمية التي تحتلها شبكات نشر الثقافة التقليدية . ويتوضح من خلال البحث الميداني الذي أنجزه آسفورد[44] (D. E. Ashford) حول فئة الكتاب العامين (حزب) الاستقلال ، أنه يشير أيضا إلى الدور الجوهري الذي كان يقوم به تلامذة المؤسسات التعليمية التقليدية . وقبل هذا البحث الأخير ، كان روبيرريزيت[45] (R. Rézette) ، في دراسة له حول الأحزاب السياسية ، قد أبان عن التشابه في ما بين الطرق المتبعة من لدن الأحزاب ، وبين المناهج المستعملة من قبل الزوايا . وفي هذا الصدد ، كانت الروابط التي تنعقد في ما بين الأتباع وبين رؤساء الأحزاب ، تبدو ، حسب اعتقاد الباحث ، تتم على نفس المنوال عبر الروابط التي تجمع بين مريدي مؤسسات الزوايا حول الشيخ بالوسط القروي .

وفي الواقع إن تحليل ريزيت هذا لا يتعلق إلا بتلك الحالة الخاصة بتنظيم الأحزاب ، وذلك بدون وضع الظاهرة السياسية المغاربية في موضعها المعلوم بالنظر إلى الثقافة التقليدية . وإننا لنعثر على مقاربة أخرى حول هذا المشكل عبر التحليل الذي أنجزه شارل أندريه جوليان[46] حول حركة العلماء الجزائريين ، فبالنسبة لهؤلاء الإصلاحيين في سنوات الثلاثينيات ، كان المشروع السياسي للسير قدما نحو تحقيق الاستقلال ، مشروعا يندرج في إطار برنامج ثقافي وديني . أي أنهم كانوا يرغبون أولا في إصلاح الجماعة الإسلامية ، من خلال إعادتها إلى الوعي بالأسس العميقة في تاريخها وماضيها ولغتها . وكانوا يرون بأن المسار الجزائري ، يجب أن يتم انطلاقا من نظام للقيم وللغة مفهومة من الشعب ، وإذا كانوا لم يعملوا مباشرة على تنظيم حركة سياسية ما ، فمن المؤكد أنهم قد أنشأوا القاعدة الأيديولوجية التي تمكنت الحركات الوطنية ، على ضوئها ، من أن تكون نفسها . وليس من الغريب ، في هذه الظروف المعنية ، أن نشاهد حزبا سياسيا ما يستعمل في اشتغاله نفس الأيديولوجية ، ونفس الرجال ، ونفس المؤسسات والطرق المعروفة لدى النظام التقليدي . وحاصل القول ، إن تعويض الزوايا عن طريق الأحزاب ، لم يكن إلا عاملا وحيدا ضمن نسق سياسي أكثر اتساعا وانتشارا .

وفي هذا السياق تعالوا لنقرأ عبر أحد المقالات لجاك بيرك[47] من كتاب 'الحوليات' يبين فيها كيف أن جامعة القرويين كانت تنضم إلى حاضرة فاس ، قبل الحرب العالمية الثانية ، في تماسك تام ، وتقوم بدور المؤسسة التي لها مصداقيتها ويتردد بين ظهرانيها صدى التحديث المغربي . وكان التجار والصناع يلتقون عبر القرويين مع الطلبة من أجل متابعة الدروس التي يلقيها مختلف الأساتذة ، وكانت هذه الجامعة بمثابة مؤسسة تعمل على الربط بين مختلف الأقوام الاجتماعية ، بينما ينشر الطلبة ، من خلالها ، "مواضيع الساعة" بحيث يمتزج ، عبر كل ذلك ، البعد الديني مع البعد السياسي . وحسب ما يبدو ، فهذا الدور الاجتماعي للطالب ، هو بالخصوص دور من صنيع عشرات الطُلبة (بالسكون) Tolbas المنحدرين من المدينة ، والذين كان سلوكهم يتناقض مع دور الطَلبة القرويين الذين كانوا يمثلون الكتلة الكبيرة بهذه المؤسسة تبعا لما أورده جاك بيرك[48] «يتوجه الشباب الفاسي بالخصوص نحو الدراسات الأدبية العامة أو الفقهية ، تلك الدراسات التي تؤمن له منفذا نحو مجالات الشغل التقليدي عبر مسالك الدولة . ونحن لا يمكن أن ننكر عليه تمتعه

بلياقة في السلوك وخفة الروح ، وميل حقيقي نحو وسائل الحداثة . وهذا على خلاف القروي الآخر المتواضع والحاصل على قدر من التعليم ، الوافد من السهل أو الجبل ، والذي ليس له اهتمام بالمشاكل العامة إلا لماما ، وذلك بقدر انشغاله بتحصيل مدخول زهيد وعاجل إذ يكفيه أن يطلع على سيدي خليل أو على تلك التحفة التي إن كل بيت شعري منها يتبعه الخروف . وبعد ذلك ، يعود إلى بلده حاملا مجد العالم المتفقه معه . ولقد ظل هؤلاء الشبان القرويون القاطنون بغرف المدارس التقليدية غرباء في أغلبيتهم عن التعليم المنظم المعني بالقضايا الكبرى التي تهز جوانب المدرسة . ومن منطلق أنهم أقل تألقا في الدراسة ، حتى وإن اتسموا أحيانا بقدر من الصلابة ، فالمعروف عنهم أنهم لا يتكلمون إلا قليلا ، ولا يكتبون إلا في مرات أقل من ذلك ، وعددهم يقارب الثلاثمائة من المتصفين بالدم الثقيل ، في مقابل مائة من الشباب الحضريين الذين يتميزون بهزالة أجسامهم ، وبالمهارة ، وباهتمامهم بالشؤون العامة" .

وهؤلاء القرويون هم الذين سنصادفهم ، بعد خمسة وعشرين عاما فيما بعد ذلك ، إلى جانب أولئك الذين التحقوا بهم ، هم وأقرانهم من خريجي جامعة ابن يوسف ، أو من المعهد التطواني ، من بين المترشحين للانتخابات التشريعية لسنة 1963 ، وذلك بعد أن قضوا مدة طويلة في التعاطي إلى السياسة ضمن الحركة الوطنية .

نعود إلى ما كتبه جاك بيرك ، الذي يبدو متشائما حول مستقبل المدرسة المغربية . فهذه الأخيرة ، ومن جراء الضغط المنصب عليها من قبل الحماية والحركة الوطنية ، قد شرعت في مباشرة الإصلاح ، ثم رسمت برنامجا لذلك ، ووضعت الشعب التعليمية ، وجندت الأساتذة المؤجورين ثم بدا وأنها قد اتخذت منعطفا علمانيا أكبر يحاول التشبه بباقي جامعات الشرق ، إلا أن هذا الإصلاح لم ينجح مطلقا في الحد من نفوذ التعليم التقليدي ، كما أن العدد المتزايد من الطلبة ذوي الأصول القروية قد جاء عوضا عن الانخفاض الذي عرفه التعليم التقليدي بالحواضر . ومن خلال تباين التعليم التقليدي ومناقضته للشح النخبوي ضمن برنامج التعليم المخصص ، في مدارس الحماية ، لأبناء المغاربة ، فإن التعليم التقليدي هذا قد ضاعف من أعداد الخريجين عبر مؤسساته ، بحيث كانوا لا يجدون مواقع لهم سواء ضمن نظام الحماية ، أو سواء ضمن نظام المغرب المستقل . ومع ذلك فإن وضعيتهم لا تعتبر غير متماثلة مع وضعية المثقفين التقليديين الذين يحلل غرامشي دورهم كما يلي :

«لقد تعرضت طبقة المثقفين إلى التحول الجذري عبر جميع البلدان ، بسبب من تطور الرأسمالية . ولقد كان النمط القديم للمثقفين بمثابة العامل التنظيمي بداخل مجتمع ذي قاعدة سكانية من المزارعين والصناع في الدرجة الأولى . ومن أجل تنظيم الدولة ، ومن أجل تنظيم التجارة ، طورت الطبقة المهيمنة نمطا خاصا من المثقفين . ثم إن الصناعة قد أدرجت شكلا جديدا من المثقفين هي أيضا . وكذلك فعل الإطار التقني والتخصصي والعلوم التطبيقية . وهكذا إننا نجد بأن هذا النوع من المثقفين ، في مختلف المجتمعات التي تطورت فيها القوى الاقتصادية نحو توجه رأسمالي ، إلى درجة أنها قد امتصت الجزء الأكبر من الأنشطة الوطنية ، هو الذي استطاع أن يطفو على السطح بشكل راجح"[49] .

وبالنسبة لغرامشي ، إن المثقفين التقليديين يشملون في دائرتهم مختلف مجموعات المثقفين الذين كانوا يسهمون في تنظيم المجتمعات ما قبل الصناعية . واليوم على الطبقة المهيمنة الجديدة أن تعمل على انصهار

هؤلاء بداخلها ، أو أن تزيلهم من الوجود نهائيا .

ومن خلال تبديلنا لهذه المعطيات ووضعها عبر السياق المغربي -وعلينا ألا ننسى بأن غرامشي كان ، وبشكل واسع ، يستدل على إصدار رأيه هنا بالارتكاز على نموذج إيطاليا الجنوبية الذي يفرز وضعية اجتماعية متماثلة نسبيا مع ما نحن بصدده- نعم من خلال ذلك ، يمكننا أن نخرج بالخلاصات التالية :إن الجهاز الإداري بالمغرب المستقل ، يضم في طيه ، بشكل إجمالي ، مجموعة من المثقفين "العضويين"[50] المنحدرين في أغلبيتهم من أصول البورجوازية الحضرية التي جاءت على إثر المثقفين العضويين للحماية . ولقد اتسم موقف هؤلاء الحضريين المغاربة إزاء المثقفين التقليديين بأنه قد حاول صهرهم في إطار الحزب الوحيد ، مع العمل على جعلهم يكونون في خدمة السياسة التحويلية السريعة للمجتمع ، مما تسبب ، في واقع الأمر ، في إلغاء دورهم .

ولقد كانت المحاولة الأخرى ، التي قام بها النظام الملكي ، تنبني على الاعتراف بوجود هؤلاء المثقفين التقليديين ، ثم العمل ، بالتالي ، على انصهارهم ضمن جهاز الدولة ، حتى يغدو من السهل عليها مراقبة العالم القروي بواسطتهم . وذلك من خلال تركيز طاقاتها ، أي الدولة ، في وسط مختلف التنظيمات المحسوبة على النظام السياسي المهيمن ، من قبيل الجماعات المحلية والبرلمان[51] . ولقد كان هذا الأسلوب الموالي في التكتيك يراعي ، بقدر كبير ، فئة المحظوظين من بين هؤلاء المثقفين بالعالم القروي ، بحيث كان يعترف لهم بدورهم الاجتماعي ، ثم يعمل ، وكيفما كانت الأحوال ، على منعهم من التضامن مع أي ثورة محتملة من قبل المزارعين .

وحسب رأي غرامشي دائما ، إن كل حركة سياسية ثورية تمر عبر عدد من التغيرات على مستوى التحالفات ، وفي أثناء ذلك كان يجب على البروليتاريا أن تستوعب أو أن تضمن لنفسها إسناد المثقفين ، بإيطاليا الجنوبية ، من أجل أن تصل إلى جموع الساكنة القروية . وكما وقع بالنسبة للمحافظين الأوروبيين في القرن التاسع عشر ، فإن النظام الملكي المغربي ، حسب ما يبدو ، قد أدرك بشكل سريع بأن كل ما يمكن للحركة الوطنية أن تستفيده من المثقفين التقليديين ، هو أن تجعل منهم وسطاء جددا بين مركز السلطة وبين الرأي العام الإقليمي . وكدليل على ذلك الأمر ، نشير هنا إلى ذلك الدور الذي احتفظ به النظام الملكي لصالح هؤلاء عبر النظام السياسي الذي أقيم بالبلاد منذ 1960 .

ولعل من شأن بعض النماذج المأخوذة من وسط هذا السياق التطوري ، أن تفتح لنا المجال للتحديد الدقيق لوضعية المثقفين التقليديين عبر النظام السياسي . علما أن التحليلات فيما يخص النخبة السياسية قد ظلت بالأحرى ، تنزع إلى الاستخفاف بدور هؤلاء المثقفين التقليديين . وكما يتبين على ضوء الدراسات التي قام بها ج .واتربوري[52] J. Waterbury بمعية المركز المغربي للبحث العلمي (CRESM) ، فإن هذه النخبة السياسية تتكون من أفراد سبق لهم أن تلقوا تكوينهم في إطار التعليم العصري ، بهدف أن يصبحوا قادرين على تسيير الجهاز الإداري الموروث عن عهد الحماية ، وأن يعطوا ، من ثمة ، صورة مجملة عن المغرب المستقل في إطار علاقاته مع الأجانب . والظاهر أن هذه النخب ، من خلال طبيعتها في حد ذاتها ، لم تكن تضم إلا عددا محدودا من ممثلي السكان ، لاسيما وأن الحماية لم تكن قد وضعت في حسبانها أن تعمل على مضاعفة أعداد هؤلاء المثقفين الذين كان مصيرهم في النهاية أن يعترضوا على وجودها هي بالذات ، إنما وفي المقابل ،

لقد استمر المثقفون التقليديون في متابعة تكوينهم بأعداد كبرى ، وذلك في ما تلا سنة 1912 ، بهدف القيام بأدوار مغايرة عن الأدوار التي كانت مسطرة لهم مسبقا . وفي كتاب عن المدن الإسلامية بشمال إفريقيا ، يحدد روجي تورنو [53] (R. Le Tammeau) ، على الشكل التالي ، دور مراكز الثقافة التقليدية في تكوين المثقفين (وذلك تبعا لمخطط بياني متطابق مع تحليل غرامشي إلى حد بعيد) : مؤسسات للندوات ، ومدارس للإدارة ، ومراكز تكوين الأفراد المثقفين المتميزين . هذه هي الصورة التي تجسد المدرستين الشهيرتين بفاس وتونس . . . إذ أن كثيرا من الطلبة كانوا يكتفون ، في هاتين المؤسستين ، باتباع بعض الدراسات المختصرة ، ثم يعودون لينتشروا عبر ربوع البلاد بصفتهم مدرسين للقرآن أو عدولا وكتابا لدى القواد ، وموظفين صغارا بالإدارة . وكان منهم من يحصل على ثقافة أكثر عمقا . مما من شأنه أن يتيح له الاندماج ضمن هيئة العلماء Ulamas ، أو أن يلج عالم الأعمال الإدارية ، أو أن يصبح من القضاة" فعلا ، لقد كانت الحماية هي أيضا قد استعملت هؤلاء المثقفين . وكانت قد وجهت ثقتها نحو رؤساء الزوايا ، أكثر مما وجهتها نحو العلماء الإصلاحيين[54] . ونشير هنا إلى أن الشريف الكتاني ، قد كان ، إلى جانب باشا مراكش ، واحدا من جملة الخصوم الأشد عداوة لمحمد V . وبطبيعة الحال ، لقد كان التعليم التقليدي يزود القضاء بدفعاته من القضاة ، ومن كتاب المحاكم أو المخزن ، ومن الفقهاء والقواد ، أو من العاملين عبر مختلف الأجهزة الإدارية . مع العلم أنهم كانوا يتلقون ، مقابل خدماتهم ، أجورا زهيدة ، أولا يحظون بالاعتبار اللازم من قبل الإدارة الفرنسية . وبناء عليه علينا ألا نتعجب في حالة ما إذا وجدنا من بينهم جماعة مهمة من الوطنيين ، وخصوصا إذا ما كانت السياسة الأمازيغية قد أسهمت في الحد من طموحاتهم في الولوج إلى عالم الأعمال . ومن هنا يتدخل ذلك المد الإصلاحي الإسلامي ، الذي معلوم أنه قد انتشر بالمغرب في سنوات الثلاثينات ، لكي يطرح عليهم ، في هذه الحالة ، عدة أسس إيديولوجية من شأنها أن تستجيب لاختياراتهم . ومما لا شك فيه أن إحساسهم بكونهم قد وضعوا على الهامش ، على يدي إدارة عصرية مكتسحة ، قد كان إحساسا ، يمثل في نفس الآن ، عاملا حاسما وبالطبع إن الوطنية لم تكن إطلاقا بمثابة إقطاعية خصوصية بين يدي الجهات التقليدية ، مع التذكير بأن دور علال الفاسي ، في هذه الوطنية ، يبقى أقل أهمية ، مع ذلك ، في بداية الحركة الوطنية بالمقارنة مع دور بلا فريج[55] والحق أن الإشعاع الشعبي والقروي للمد الوطني هو إشعاع يدين كثيرا لوجود علال الفاسي . والحاصل وما فيه أن سجن كبار الزعماء (حزب) الاستقلال ، أو نفيهم ، في سنتي 52 و53 ، قد أدى بالعديد من الخلايا الحزبية بالوسط الحضري إلى الوقوع تحت هيمنة المثقفين التقليديين . ولعل أكثر هؤلاء صيتا ، في ما بعد 1955 ، كان هو الفقيه البصري أحد قدماء طلبة جامعة ابن يوسف بمراكش .

إن الاستقلال قد أبعد هذه الأطر المعربة عن مناصب المسؤولية . ووحدهم الشبان الوطنيون الذين سبق لهم أن تلقوا تعليما عصريا قد كانوا صالحين لتولي المسؤولية عن جهاز إداري صعب لم تتخل عنه الحماية بدون كتمان . ثم حدث أن وجدت الأطر ذات التكوين التقليدي نفسها وقد تعرضت للإقصاء نحو القيام ببعض المهام الدنيا التابعة للحزب أو للنقابة [56] ، وقد كانت هناك بعض المحاولات بغرض شراء رضاهم من خلال بعض التعويضات المختلفة (رخص النقل ، أو تكليف بتوكيل عن أسواق الجملة إلخ) . أي أن الدور الذي أنيط بهم ، في السنوات الأولى من استقلال المغرب ، لم يكن دورا بارزا على الإطلاق وذلك بالمقارنة مع الأدوار التي كانت مخولة لهم تحت حكم الحماية ، وبما أنهم كانوا مهمشين ، فقد ظل التفكير

في التحرك السياسي غير الشرعي يراودهم باستمرار . وإننا لنلمس حضورهم في جميع حركات التمرد والعصيان القرويين ، سواء تعلق الأمر بما حدث من تمرد بالريف أو من تمرد عدي أو بهي ، أو بالعمليات المتهورة لجيش التحرير عبر الأطلس المتوسط وإقليم اكادير . ثم جاءت الانتخابات لتفتح أمامهم المجال للتعبير عن استيائهم ، ولأن يجدوا لأنفسهم مكانة ما بداخل مؤسسات البلاد . ومما تجدر الإشارة إليه ، فيما يخصهم ، هو أنه عندما يتعلق الأمر بالدعوة إلى الاقتراعات الشعبية ، فإن هؤلاء المثقفين التقليديين يحصلون بسهولة على دعم المزارعين ومن صغار ملاك الأراضي ومن التجار . علما أن اهتماماتهم كانت ذات عناية أقل بأمور التقدم الاقتصادي المطروح ضمن سياق قالب إيديولوجي ذي طابع تخطيطي ، وذلك بالمقارنة مع اعتنائهم ببعض الاختيارات المثالية المستقاة من العدالة الاجتماعية الملتبسة على الفهم ، وأيضا على الدفاع عن القيم المرتبطة باللغة وبالديانة . وإذا ما كانوا بالفطرة يتخذون موقفا معارضا إزاء النخب الإدارية التي تهيمن على الساحة الوطنية ، فإنهم يظلون ، مع ذلك محافظين على بعض الأواصر ، اللهم من بعض الاستثناءات النادرة ، مع النظام الملكي الذي يدخل ضمن نظام القيم التي يتبنونها . ولقد كان محمد الخامس والحسن الثاني قد تجنبا دائما إقحام نفسيهما كلية إلى جانب الحكومات وجهاز الدولة اللذين يجسدان رموز البورجوازية العصرية الحاملة لقيم الغرب . وما هو مثالي ، بالنسبة للملك ، هو أن يظل مقبولا من نظامي القيم الإثنين معا . وحتى في حالة ما إذا كان عليه أن يتخذ اختيارا ما ، ففي الغالب أنه سيكون على حساب الطبقة المسيرة العصرية ، ولصالح التقليد . وحسب ما يبدو فعامل الحدس هو الذي يتغلب عند الحسن الثاني على حساب التحالفات العقلانية . وكأننا بالملك كان يرفض أن يدع نفسه تدخل ضمن تلك الصورة الشائعة عن هؤلاء الموظفين الشباب ، الذين تبعا للحس الشعبي يبقون متهمين بعدم إتقانهم للغة العربية كما يجب ، وبشرب الخمر ، وبكونهم مقترنين بفرنسيات . وبناء عليه فإن هذه الأنواع الكوسموبوليتية الأخيرة ، التي لا تخلو ، مع ذلك من بعض الأبعاد الكاريكاتورية بشكل قليل أو أقل ، على إقصاء جميع أفراد النخب السياسية الوطنية ، وتمنعها بالتالي من الحصول على دعم شعبي حقيقي .

وفي ما يخص المستوى المحلي ، فإن النخب قد وجدت من جديد بعدا تاريخيا ، والتحاما مع الجماهير التي كانت تلك النخب قد افتقدتها على الصعيد الوطني في بعض الأحيان . ولقد كان بالإمكان في أي قرية من القرى ، وفي أية دائرة انتخابية ، أو في أي عمالة ، أن يدعي بعض الأفراد ، متى دفعتهم الظروف إلى ذلك ، تمثيليتهم الفعلية للجماعة التي ينحدرون منها ، وبكونهم يتحدثون باسمها ويتخذون بعض الالتزامات باسمها أيضا ، وذلك بدون أن يواجههم أحد ما بالتكذيب والشجب . كما أن المطالب التي يطرحونها أمام المعنيين بالأمر ، هي مطالب ليست دائما ذات روح تقليدية . بل يتعلق الأمر ، في غالبية الأحيان ، ببعض الأمور التحديثية ، من قبيل إصلاح الطرق وبنائها ، وإنشاء المدارس والمستوصفات ، أو شبكات الري ، إنما لا تعد تلك المطالب التحديثية على هذا المستوى بشكل مطبق تحمل خاصية جامعة واصطناعية ، ومفروضة انطلاقا من مخططات تم إنجازها من قبل النخب السياسية الوطنية . وإن أولئك الذين يتقدمون بهذه المطالب قد كانوا قادرين على الإحساس بطموحات القرويين التي قد يكتنفها بعض التشوش إلى حد ما ، ثم على إعادة صياغتها ، بأي حال من الأحوال ، ضمن اللغة الكلاسيكية فعلى ما يبدو ، فهناك نخبة جديدة أكثر وطنية ، وأكثر تقليدية ، تلوح وهي قادمة على الصعيد المحلي ، فهل يا ترى يتعلق الأمر ببعض المخلفات

المتبقية عن الطبقة القديمة من الأعيان؟ أو هل يتعلق الأمر بتجسد تلك الطبقة من جديد؟ أو هل أن الأمر يتعلق بمشروع جنيني لنخبة وطنية جديدة؟ والحاصل أنه قد كان بإمكان النظام البرلماني أن يضفي عليها هذا البعد في وقت معين من الأوقات ، إلا أن تطور النظام السياسي المغربي قد حكم عليها بالأحرى بأن تدخل في صراعات خلفية حيث كانت تعبر في إطارها عن تلك المواقف المتكتمة إزاء تحول اجتماعي صارم آخذ في التبلور .

وبالعودة إلى المستوى التطبيقي ، إن علينا أن نميز بين نمطين من المثقفين من ذوي التكوين التقليدي . مع الإشارة إلى أن هذه المجموعة هي غير متجانسة ، كما أن الدور الاجتماعي لدى الأفراد هو دور يختلف من جهة إلى أخرى عبر المغرب ، تبعا لما سيتبين في ما بعد على ضوء التحليل الجغرافي . ثم إن التضاد في ما بين التكوين المعرب والتكوين المفرنس ، هو عامل لا يجب أن يخف علينا تلك الفوارق الدقيقة الكثيرة التي نصادفها بداخل المجموعة الأولى . وهكذا ، فإننا مازلنا نجد ، وبشكل مستمر ، بعض حاملي الشهادات من القرويين معروفين بكونهم ملاكين للأراضي ، وشيوخ زوايا ، وبكونهم لا يحملون إطلاقا أي تعاطف إزاء الأحزاب السياسية ، أو نحو الإدارة التي يشعرون بها تزاحمهم على نفوذهم . وفي ما يخص المدينة ، فإن نفس هؤلاء المتعلمين قد ينتابهم ، بالأحرى ، نزوع ما نحو القيام بدور إصلاحي شبيه بالدور الذي يقوم به علماء الجزائر ، إذ سنجدهم يدعمون نشاط الأحزاب الوطنية ، ويتخذون مواقع أكثر التزاما من تلك المواقف المعروفة عن زملائهم القرويين ، أي أنهم سيعملون من أجل تحقيق تغيير اجتماعي لا يكون مقطوع الجذور مع التقليد ، بينما أن المتعلمين القرويين سيدافعون ، من جهتهم ، وقبل كل شيء ، على التقليد ، مضحين من أجله بأية رغبة كانت في التغيير .

القسم الثاني
لمحة حول الجغرافية السياسية للمغرب الإقليمي

إن التحليل المنصب على نظام النخب منذ الاستقلال ، يميل إلى تبيان الكيفية التي حل من خلالها النظام الملكي محل الإدارة الفرنسية ، بشكل تدريجي في القيام بدور الحامي والمؤطر للنخب المحلية . كان هذا التحالف بين القصر وبين الأعيان الجدد قد سمح بإعادة بناء شبكة للتأطير الإداري القروي ضامنة لهدوء هذا العالم القروي ، أما في ما تلا ذلك ، فقد باتت مراقبة الأقاليم ، بالنسبة للقصر ، بمثابة عامل حاسم ، في سياق تنافسه مع الأحزاب بهدف الهيمنة على النظام السياسي الوطني . ومن خلال تلك الطريقة الفظة التي عملت الأحزاب ، في إطارها ، على تبسيط السياق التي قطعته علاقات القوى على امتداد هذه الفترة ، يمكننا أن نقول إن الوطنيين كانوا قد حققوا بقدر لا يستهان به من السهولة ، النجاح في وضع اليد على الجهاز البيروقراطي الموروث عن الحماية ، وذلك طيلة المدة التي قطعتها عمليات انتقال السلط . إلا أن وضع اليد هذا كان يهدف إلى أن يفتح المجال لهؤلاء الوطنيين في مرحلة لاحقة ، لمراقبة الاقتصاد العصري ، فهي المراقبة التي كانت ، كما هو معلوم ، ما تزال بين أيدي المقاولين الفرنسيين ، ومن ثمة بالاستثمار عبر أرجاء العالم القروي ، إلى أن حلت انتخابات الجماعات المحلية ، التي كانت مؤطرة من قبل خلايا "حزب" الاستقلال ، بحيث كانت ستسمح ، من خلال نظام الاقتراع العام ، بإعادة إضفاء الشرعية من جديد على هذا الحزب الأخير في مقابل النظام الملكي ، وبكل بداهة شعر القصر بالخطورة الكامنة من وراء تطور الأحداث هذا ، مما كان من شأنه أن يحكم على القصر بالاكتفاء بدور سياسي سلبي .

ومن خلال توظيف القصر للأدوات السياسية والقانونية الموضوعة رهن إشارته ، وكذا لمراقبة القوات المسلحة للوضع ، فإنه قد نجح في فرض الإطار المناسب لصالح النخب القديمة ، وذلك بدون أن يواجه بأزمة سياسة جسيمة ما مع الأحزاب ، وبمجرد امتلاك القصر لمجال مراقبة العالم القروي ، فقد أضحت الأوراق الرابحة الموضوعة بين يدي الملك كثيرة وتكاد لا تعد ، الشيء الذي كان يجعل الأحزاب ، في حد ذاتها ، تشعر بأنها قد أصبحت من جهتها معرضة لأزمة ما لا يبعد أن تندلع وشيكا . ومن هنا استطاع الملك إذن ، انطلاقا من 1960 ، أن يتمكن من جديد ، وبشكل تدريجي ، من ضبط الجهاز الإداري ، هذا الذي كان قد تخلى عنه ، على امتداد السنوات الأولى من الاستقلال ، وفي هذا الصدد سيلجأ الملك إلى استعمال نفوذه على العالم القروي هادفا إلى تحييد خصومه . وكان ذلك إثر تنظيم الملك لاستفتاء دستوري . إلا أن غياب حزب ملكي منظم بشكل جيد ، وبالنظر إلى انعدام إدارة مسيسة تعمل في إطار المنفعة القاصرة عليه لوحده ، فإن ذلك كله قد منعه من تحويل ذلك النجاح في شكل أغلبية برلمانية قارة . بعبارة أخرى ، يمكننا القول إن القصر قد عمل تدريجيا على تقوية سلطة النخب المحلية عبر العالم القروي . وهذه النخب قد ساعدته في المقابل على تأمين شرعية ديمقراطية جديدة بعد اللجوء إلى الاقتراع العام لكن ، وفي انعدام التمكن من إدماج النخب المحلية في إطار تنظيم سياسي ذي أبعاد وطنية ، فإن الشرعية الديمقراطية ، لهذا النظام الملكي لم تستطع أن تتحول إلى أغلبية برلمانية ، بحيث تمتد حتى تشمل تكوين الحكومة بالتالي . ومن جملة العواقب التي ترتبت من جراء هذه الوضعية ، تلك التي تجلت في مضمار الكبح الذي خضعت له سياسة الإصلاحات التي كان النظام الملكي يرغب في الشروع فيها . علما أنه قد كان من المقرر لهذه الإصلاحات أن تستهل من خلال إعادة النظر في البنيات الزراعية القائمة ، وهي الإعادة التي لم تكن النخب المحلية على استعداد لتقبلها . وكان اندماج هذه النخب بداخل الشبكة الإدارية ، قد أتاح لها مختلف السبل للوقوف في

وجه جميع التدابير التي كان من شأنها أن تمثل لها تهديدا ما بصفة خاصة . كما أتاح لها الفرصة لتعمل على تحويل مسارات تلك الإصلاحات ، بحيث تتم لصالحها هي ، وذلك بهدف الزيادة في الامتيازات الهزيلة التي كانت تتوصل بها في إطار المجال الوظيفي الجزئي المخصص لها .

وفي هذا التحليل ، يتجلى بأن النخب المحلية قد جرى تقديمها إلى الانتخابات على إثر تعليمات فوقية ، كما أن مواقف هذه الأخيرة ، قد خضعت للعقلنة وللإدماج داخل كل شمولي منسق على يد النظام الملكي . وذلك أننا قد استطعنا أن نعاين عن كثب ، وبشكل مستمر ، أن أحد المواقف المتميزة الملموسة لدى النخب المحلية ، سواء في عهد الحماية ، أو بعد الحصول على الاستقلال ، كان موقفا يجسد بحق استحالة تجاوز مستوى معين من المشاكل من أجل تحويل الاختيارات المحلية إلى شكل أنشطة سياسية متماسكة على الصعيد الوطني كله ، وسيكون من المفيد هنا إذن العمل على طرح توصيف جغرافي ينصب على النخب المحلية ، وذلك قبل أن نقوم ، بعد ذلك ، بإجراء تحليل شمولي لهذه النخب ، انطلاقا من العديد من المعطيات المحددة كميا فيما يخص العوامل المميزة لخصوصيات انتماء هذه النخب ولسلوكها . وسيرتكز هذا التوصيف على جماعات المترشحين للانتخابات التشريعية (الواردة عبر القسم الثالث في هذه الدراسة) . مع الإشارة إلى أن الملاحظات الموالية هي ملاحظات تهدف ، من جملة ما تهدف إليه ، إلى موازنة هذا التحليل الكمي بالفعل ، وذلك من خلال تسليط الضوء على وضعية الوسط المحيط ، بحيث تأتي ملحقة ، في قسط كبير منها ، ببعض الحوارات والذكريات والتعليقات والوثائق الشخصية . وجدير بالذكر أن تفصيل التحليلات هنا سيؤدي حتما إلى إثبات ما يلي : أنه لا يعتبر من قبيل التعسف اختيارنا للانطلاق ، في عملها هذا ، من فرضية قاعدية تتمحور حول العمليات المتعلقة بشأن تقدم مختلف المترشحين للانتخابات التشريعية . وهذا مع العلم أنه وفي أغلبية الحالات ، وبدون أن يبرز إلى السطح ، وبشكل مستمر ، أي انفصال جلي في ما بين الأحزاب ، إننا سنلمس عن قرب وجود تعارض بين نفس الأفراد الذين ينتمون ، من خلال وسطهم المحيط ، وماضيهم الشخصي ، إلى جماعة النخب المحلية التي سبق لنا أن تعرضنا سابقا لدراسة اندماجها ضمن النظام السياسي باعتبار أعضائها أناسا إداريين ومنتخبين (بفتح الخاء) أيضا . طبعا إن نمط الاقتراع ، وكذا مسار التطور الذي عرفه الواقع السياسي ، قد ظلا يحابيان هذه الزمرة المحددة ، بل ويجعلانها أيضا تقف في وجه أحزاب المعارضة ، ولا سيما (حزب) الاستقلال ، كما أننا ، وعبر عدد محدود من الحالات ، يمكننا أيضا أن نتبين كيف تندمج ، وكيف تتعارض النخب المحلية والنخب الوطنية .

إن من شأن التحليل الجغرافي أن يسمح أيضا بموازاة بعض الخلاصات المستقاة على ضوء المعطيات الكمية ، كما يسمح أيضا بتمحيص بعض المعطيات الأخرى . ثم إنه ، من جهة أخرى ، تحليل يمكن من إبراز العناصر التي تضفي الطابع المتميز على عامل الانتماء إلى فئات النخب المحلية ، وذلك تبعا للجهات الجغرافية ، ومن هنا ستتبدى في هذه الحالة ، وبشكل جلي ، تلك الخاصية الجهوية التي تميز إشعاع الجامعات التقليدية والمعاهد الإسلامية . ولا جدال في أن هذا الواقع الملموس يمثل حقيقة جلية جدا عن الجهة الشمالية السابقة ، مع أنه واقع يمكن أن نتعامل معه على أنه إحدى السمات التي تكونت بالضرورة من خلال خصوصية جغرافية وتاريخية معينة . كما يبدو أيضا بتجلي أكثر عبر جنوب البلاد ، حيث إن جامعة ابن يوسف بمراكش تقوم بدور توحيدي يتجاوز حدود الأقاليم وخصوصيات الأحزاب . وهذا أمر يظل مكتسبا

لواقعيته ، إنما بدرجة أقل بالمقارنة مع القرويين بفاس ، وذلك فيما يتعلق بجهة "المغرب النافع" القديم ، هناك حيث إننا نلمس عن كثب قيام التنافس فيما بين المثقفين التقليديين وبين المثقفين أصحاب التكوين العصري الذين مروا ، في تكوينهم ذاك ، عبر مدارج المدرسة الفرنسية .

ومما هو واضح أن التحليل الجغرافي يجلي ، ومنذ البداية ، أهمية المعرفة التقليدية باعتبارها عاملا مؤثرا في شأن الانتماء إلى النخب المحلية . وهذا مع الإشارة إلى أن هذا العامل هو عامل نادرا ما يظل منعزلا . أي أنه يتوحد مع الثروة العقارية ، ومع المهام الإدارية أو السياسية للشخص المعني ، ويمكننا على هذا الصعيد أن نطرح على القارئ هذه الفرضية التي تنطلق من النخب المحلية وعلى ضوء اختلافها عن النخب السياسية الوطنية ، تبقى في حاجة ،لكي تحصل لنفسها على الاعتراف بها على حالتها تلك ، أن تعرف كيف تستعمل اللغة والرموز اللتين تتميز بهما الثقافة التقليدية . ونشير هنا أيضا ، على سبيل التكملة ، إلى النفوذ الجهوي للجامعات والمعاهد الإسلامية التي تقوم بدور أساسي في تكوين مختلف فئات المثقفين التقليديين .

إن هناك عوامل أخرى تقوم أيضا بدور مهم تبعا لمختلف الجهات ، ذلك أن الملكية العقارية تجسد واحدا من جملة تلك العوامل . غير أن هذه الأخيرة تبقى غير كافية وحدها لكي تضفي ميزة ما على ثروة الشخص أو نفوذه ، لأنها لا تعتبر دائما بمثابة عنصر للإنتاج الأكثر أهمية ، ثم إن الأراضي في حد ذاتها تبقى دائما مرتبطة مع ملكية قطعان الماشية ، ومدى الأحقية في المياه ، أي مرتبطة مع هذه الأبعاد التي تعتبر بكونها عوامل تتصف بالندرة بالنسبة للأراضي ، مما يجعلها ، على المستوى الاستراتيجي ، بمثابة أدوات لها أهميتها الكبرى في ممارسة التأثير على الجماعة ، ومن هذا المنطلق ، فإن الفلاح الغني يعمد إلى تنويع أنشطته هادفا من وراء ذلك ، إلى التوزيع الجيد لمختلف التبعات الصعبة ، وكذا تبعا لمدى استفادته من مختلف الفرص السانحة للانتفاع والاستفادة ، وإنما لا يبعد أن نجد هذا الفلاح الغني يعمل في قطاعات النقل والتجارة ، وامتلاك المنازل بالمدينة . إنه بالتالي يعمل على توسيع علاقاته ، ونفوذه أيضا اللذين يمكنه أن يوظفهما متى دعت الحاجة إلى ذلك .

وسنلاحظ أيضا في هذا الصدد ، ذلك التأثير الذي تفرزه شبكات الهجرة ، ففي جنوب البلاد ، وفي الجهات شبه الصحراوية ، أن الأعيان يكونون ، في غالب الأحيان ، من التجار الأثرياء ، القاطنين بالدار البيضاء ، والذين لم يقطعوا أواصر الاتصال مع أوساطهم الأصلية ، التي يمتلكون فيها الأراضي والدور . إلا أنهم يظلون دائما ، بالنسبة للسكان ، بمثابة وسطاء يمكنهم أن يفيدوا أولئك الراغبين ، من جهتهم ، في الهجرة . وعلاوة على هذا ، فنفوذهم المحلي بعين المكان قد يعرف الرجحان ، والحالة هذه ، ضمن الشبكة الإدارية ، وضمن شبكة الملاك العقاريين ، وبالانتقال إلى الحديث عن تافيلات ، فهناك بعض الشرفاء ، من ذوي القرابات العائلية مع كبار المسؤولين بالجهاز الإداري بالرباط ، ومع القصر ، يقومون بنفس هذا الدور .

وأخيرا ليس من المستغرب إدراك مدى الأهمية التي ستبلغها الأنشطة الوطنية بعد مرور ثماني سنوات عن الاستقلال ، ويعتبر هذا العامل أكثر بروزا للعيان في جنوب البلاد . إذ أن تلك الأنشطة الوطنية لم يكن لها من تحرك يذكر عبر منطقة الشمال ، حيث كانت استمرارية النخب المحلية في زمن الحماية الإسبانية ، ما تزال منتشرة هناك على نطاق واسع ، مع وجوب الإشارة إلى أن ما كان يتجلى عبر "المغرب النافع" ، هو أن الوطنيين وأبناء أسر القواد القدماء قد ظلوا يعيشون جنبا إلى جنب في توازن تام .

حقا ، إن العوامل الإثنية تسهم هي أيضا بتأثيرها على هذا الصعيد ، وإنه من النادر أن نصادف عربيا ما يلتمس أصوات الناخبين الأمازيغيين ، أو أمازيغيا يلتمس أصوات الناخبين العرب ، وهذه الحالة تبدو أكثر ورودا فيما يخص الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى . إلا أن التضامن الإثني يتدخل سلبيا عبر أصعدة أخرى أقل مرتبة ، وقد يتدخل هذا الأخير مخترقا الحواجز الحزبية ، بحيث إن الأمثلة عن هذا الأمر موجودة بما فيه الكفاية ، سواء بالنسبة لحزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، أو (حزب) الاستقلال ، أو بالنسبة لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، كما أن هذا التضامن الإثني يمكن أن يتدخل مخترقا الحدود الجغرافية المعينة . ولاشك أننا سنلمس بعض النماذج من هذا القبيل ، عبر الجهات الفلاحية العصرية ، وحتى بالمدن ، وذلك بنفس القدر عبر الجهات التقليدية ، وعلى كل حال ، إن النخب المحلية المنتمية إلى الجهات الثلاث التي كانت موضوعا لهذا التحليل عبر هذه الدراسة ، هي نخب تتميز تبعا لما يلي :

بداية بالشمال ، إنه بدون شك ، يمثل الجهة الأكثر تجانسا ، وذلك من جراء القطيعة التي عاش في إطارها في أيام الحماية الإسبانية . وحسب ما يظهر ، فقد كانت الأنشطة الوطنية هناك تتصف بقدر لا بأس به من الاعتدال ، مما تسبب في ألا يكون هناك أي انفصال في ما بين النخب المحلية ، سواء كان ذلك الأمر في فترة ما قبل الاستقلال أو في ما بعدها . وإننا لنعرف عددا لا بأس به من الأفراد الذين كانوا شركاء الإدارة الإسبانية بتطوان . ثم إن هذه الجهة قد كانت ، قبل الدخول في الوحدة مع الجنوب ، تعكس صورة عن كيان جغرافي شمولي ومستقل بنفسه ، ومتوجه بصفة أكثر نحو إسبانيا ، مما كان متوجها نحو الجنوب . والواقع أن حصول الاستقلال قد أدى إلى التنقيص إلى درجة المستوى المعروف محليا ، من دور أولئك الذين ظلوا ، وإلى حدود الاستقلال ، يعتبرون بمثابة مستشارين أو شركاء في حكومة تطوان . ولقد اضطرت النخب العصرية ذات التكوين الإسباني بهذه الجهة ، أن تعمل على تعلم اللغة الفرنسية حتى تحافظ على وضعيتها ، وإلا أن ترضى بالبقاء ضمن وضعية مشابهة للوضعية التي كانت تحتلها النخب التقليدية ، ولقد مثل تمرد الريف في سنة 1958 بحق تظاهرة معبرة عن واحد من ردود الفعل ضد الوحدة ، التي كانت تبدو ، في أعين كثير من الناس ، على أنها استعمار جديد ، فلا شيء جوهريا هناك قد عرف تغييرا ما في ما بين سنتي 1958 و1963 ، ولقد ظلت النخب المحلية هناك تتواجه دائما بعنف مع الجهاز الإداري المستقدم من الجنوب . غير أن هذه النخب المحلية قد أدركت ، في ما بعد ذلك ، مدى المصلحة التي يمكنها أن تجنيها من وراء قيامها بدور الوسيط في توزيع الخيرات الواردة عبر بلاد المخزن على سكان المنطقة ، وذلك إذا ما شاركت ، بطبيعة الحال ، في اللعبة التي كان القصر يديرها هناك .

وفي جنوب البلاد نلمس ، تبعا للجهات ، تنافسا في ما بين النخب المحلية المتأصلة من الأوساط التجارية ، حيث إن قاعدة السلطة لديها تقع بالدار البيضاء ، وبين النخب القروية القديمة ذات الارتباط بإدارة الحماية ، وكذا بالنظام القيادي commandement للباشا الكلاوي .

والجدير بالذكر أن حزب الاستقلال ، وجيش التحرير قد انكبا بحماس ، بعيد الاستقلال ، على تحطيم الروح والرجالات التي كانت تمثل السلطة "الفيودالية" . وكان نجاحهما يتصف بالتنوع تبعا لحالة التطور الذي يطرأ لدى المجموعات القاعدية . وعندما كانت التحالفات التقليدية قد تعرضت للانحلال ، وحدثت ، من

جراء ذلك ، هجرة قوية دفعت بالرجال نحو المدن الساحلية ، أو للعمل في المناجم المعدنية القريبة منها ، فعند ذلك برزت إلى الوجود شبكات جديدة من الأعيان ، تستمد نفوذها من خلال علاقاتها مع المدن الساحلية ، ولو أن تلك المجموعات قد حافظت ، على العكس ، على تماسكها القديم ، لكننا عايشنا عودة ظهور فئة الشيوخ القدماء لأيام الكلاوي بأسرع ما يمكن ، وذلك بصفتهم منتخبين محليين ، وباعتبارهم مترشحين للانتخابات التشريعية ، ومن الواجب أيضا الإشارة إلى أن تأثير جامعة ابن يوسف قد ظل ، عبر جميع أقاليم الجنوب ، وباستثناء قصر السوق ، قائما ، بحيث أننا نلاقي هناك قدماء التلاميذ لهذه الجامعة سواء من بين أولئك الذين يستمدون نفوذهم من الشبكة التجارية ، أو من بين أولئك المنحدرين عن النظام التقليدي المحلي .

أما في ما يخص مفهوم "المغرب النافع" ، فهو مفهوم يتسم أكثر بالتفاهة كما بالتعقيد في نفس الآن . إلا أنه بالإمكان أن ننعته من خلال مجهود أكثر عمقا للتحويل كان قد بوشر العمل فيه من لدن الفعاليات الإدارية الفرنسية . وإننا في هذه المنطقة ، من المغرب النافع ، لنلمس بكون التعليم من الطراز الفرنسي ، هو الأكثر وجودا هناك ، إلى درجة أنه يبدو عنصرا حاسما ، حتى على المستوى المحلي . ومن جراء هذا الواقع أيضا ، إن القطيعة مع النخب الوطنية تبقى أقل حدة ، بينما على المستوى المحلي ، ظل تأثير كوليج آزرو يتوازن أحيانا مع تأثير القرويين .

وخلاصة القول ، إن الثروة العقارية تبدو على أنها أيضا تمثل عاملا حاسما ، وذلك سواء تعلق الأمر في الواقع بالأراضي أو بالقطعان ، كما أن "المغرب النافع" ليس بمثابة جهة متجانسة كلية بكل تأكيد ، ويجب علينا ، على صعيد التطبيق ، أن ننجز بعض التقطيعات تبعا لكل إقليم على حدة ، أو تبعا لكل مجموعة من الأقاليم . ودائما في هذا السياق ، إن إجراء التحليل على صعيد الدوائر الانتخابية سيسمح لنا بأن نتمكن من فهم أحسن للمعارضة من داخل المجموعات المحلية ، وكذلك من فهم أحسن لروابط هذه المعارضة مع النظام الشمولي .

الفصل الخامس
أقاليم الشمال

هناك عديد من العوامل التاريخية والجغرافية التي تسهم في إضفاء سمة خاصة على الشمال المغربي ، إلى درجة أنه ليس من قبيل الغرابة أن نصادف هذه السمة في تكوين نخبه المحلية هي نفسها .

وطيلة خمس وأربعين سنة ، ظلت هذه الجهة مفصولة عن باقي أقاليم البلاد الأخرى بواسطة حدود مرسومة . وهي منطقة مازالت تمتلك في عمقها ، بعض القواعد القانونية ، وكذا بعض العوائد والتقاليد الثقافية الموروثة من جراء الاحتكاك مع الحماية الإسبانية ، ولقد ظلت هذه الجهة في منآى عن التأثير المضطرد الوافد عبر المدن الساحلية الأطلسية ، ذلك التأثير الذي كان شائعا عبر باقي مناطق البلاد الأخرى ، وحسب ما يتبدى ،إن إشعاع تطوان قد طمس ذلك التأثير الوارد من الرباط والدار البيضاء . كما أن البورجوازية المنتمية لهذه المنطقة قد ظلت تحافظ على حنينها إلى تلك المرحلة التي كانت فيها المدينة (تطوان) تعتبر عاصمة نشيطة تمثل جهة ما انفكت تؤكد استقلاليتها واعتدادها بنفسها . وإلى جانبها كانت طنجة ، بالرغم من كل شيء ، أو بفضل وضعيتها العالمية ، تقوم بأداء دور اقتصادي شبيه بالدور الذي تسهم به الدار البيضاء بالجنوب ، ومع ذلك إن النفوذ الإسباني ما يزال قائما بسبتة ومليلية . وهما مدينتان يتداخل الاقتصاد فيهما مع اقتصاد الجهة برمتها . مع الإشارة إلى أن هاتين المدينتين تجسدان ملاذا لصالح أسلوب حياتي له خصوصيته ولصالح مصادر انتفاعية لحساب النخب الريفية .

ولقد ترجمت القطيعة مع الجنوب ، على أرض الواقع ، من خلال التأثير الثقافي الاسباني القوي ، وأيضا من خلال مسار التنمية الاقتصادية الأقل قيمة . كما أن مصير المد الوطني قد تعرض للتأخير عبر هذه الجهة حسب ما يظهر . والحق أن إسبانيا لم تتعامل مع هذه المنطقة كما ينبغي ، أو أنها قد تعاملت معها بأسوأ مما كانت تفعل مع البعض من أقاليمها الوطنية[1] . ومن هنا فقد ظلت البنيات الهيكلية ، عبر هذه الجهة ، تتسم بالتواضع ، غير أن الإرغامات الإدارية يبدو أنها كانت أكثر بساطة بالمقارنة مع واقع الحال بالمناطق الجنوبية .

ومنذ 1952 تحقق بمنطقة الشمال ، إصلاح جماعي ، قد حظي بالتقبل من لدن الساكنة ، بحيث إنه كان هذا الإصلاح يقوم بإشراك بعض الإجراءات الجماعية في إطار النشاط الإداري . وعلى الصعيد المركزي ، كان الوطنيون المعتدلون ، قد أدمجوا أيضا في الحكومة ، في نفس الآن الذي كانوا يأخذون حسابهم لكي لا يحولون حميتهم الثورية نحو الجنوب .

ولقد كان السياق الداخلي الإسباني قد أسهم بتأثيره في تطور هذه العلاقات . ومن المعلوم أن الحركة الوطنية قد انطلقت ، في يوليوز 1936 من المغرب ، حيث كان الجنرال فرانكو قد مارس مهامه طيلة عدة سنوات . وبما أنه كان يستعمل بشكل واسع أفواج المجندين والضباط الريفيين ، فقد كان عليه لكي يحمي خطوطه الخلفية ، أن يعمل على إدارة شؤون الريف بقدر كبير من العناية حتى لا يثير استياء النخب المحلية هناك . وفي الواقع ، لقد كانت الإدارة الإسبانية غير فارضة لوجودها هناك إلا بقدر محدود[2] ، وذلك على امتداد السنوات من 1936 إلى 1939 . أما في ما بعد هذه الحقبة ، فإنها قد حصرت نشاطها ، بشكل خاص ، عبر المثلث الذي كان يشمل مدن تطوان والعرائش والقصر الكبير ، أي ذلك المثلث الذي كان يمثل في عينها "مغربها النافع" . وانطلاقا من الشاون حتى الوصول إلى مليلية ، كانت تقوم منطقة خاصة ، حيث إن المنفعة

الأساسية ، بالنسبة لإسبانيا ، كانت تكمن في توفير أفواج المجندين الذين يوجهون للحفاظ على التوازن الداخلي لإسبانيا . وفي هذا الصدد كان الجيش الإسباني يتبع خطة كبرى في تجنيد الضباط والجنود ، الشيء الذي كان يسهم في إقامة صمام أمان في مقابل الضغط الديمغرافي ، كما كان يقوي من مدى الحركة الاندماجية بين الريف وإسبانيا ، ولقد كان الجنرال أمزيان ، وهو بالمناسبة من قدماء المحاربين بتيرويال Terwel ثم حاكم بجزر الكناري ، يعتبر واحدا من الذين يمثلون رموز هذه السياسة الاسبانية . ولقد شارك الزعماء الوطنيون ، بدرجة أقل ، مع بعض التنوعات المترتبة بالضرورة عن مدى التطور الذي كانت تعرفه السياسة الاسبانية الداخلية ، وعن شخصيات المقيمين العامين بتطوان ، في الحكم وفي الإدارة المحلية .

وكان عبد الخالق الطريس قد عين ، والحالة هذه ، وزيرا في الحكومة الخليفية ، وكانت النخب المحلية بالشمال يحملون الاعتقاد إذن بكونهم يدخلون في علاقات مزدوجة الارتباط مع السلطة الاسبانية لا صلة لها بأية علاقة مماثلة بالجنوب . وانطلاقا من أن إسبانيا لم تكن تتوفر على الوسائل لإنشاء إدارة استعمارية ملزمة للسكان المحليين ، فإنها قد تركت الحبل على الغارب للريفيين أن يرعوا قطعان مواشيهم عبر الغابات ، وأن يستقروا فيها أيضا[3] . وبينما كانت البوادي تتراجع نحو الانطواء على نفسها ، فقد ظلت الحياة التقليدية لا تعرف بدرجة أقل ، بعض التحول من جراء الاتصال مع العالم الحديث . كما أن التنظيم القبلي ، وكذا النظام الاقتصادي قد بقيا بدون أي تأثير إلا القليل النادر . وكانت الملكية العقارية هناك ذات حجم محدود بشكل عام ، ومقسمة على قدر كبير ، وخاضعة للاستصلاح ، في أغلب الأحيان ، من طرف مالكها نفسه . كما تجدر الإشارة إلى أن النخب الحضرية ، في هذه الجهة ، قد ظل يتملكها الإعجاب بالنموذج الإسباني ، وكانت هذه النخب بالتالي تظل شاخصة بأبصارها بالدرجة الأولى نحو مدريد وغرناطة ، ثم بالتبعية نحو الشرق الأوسط ، وذلك بهدف ربط الاتصالات مع مراكز الثقافة الإسلامية . ثم إن النهاية المباغتة لهذه الوضعية قد أحدثت صدمة نفسية مازالت يتسم إلى اليوم السلوك الجماعي بميسمها . ويبقى في الأخير أن نشير إلى أن خصوصية النخب المحلية ، في هذه الجهة ، تتبدى وكأنها نسيج وحدها بالنسبة لما هو كائن عبر باقي الجهات الأخرى بالبلاد .

وحري بالذكر أن النخب المحلية بأقاليم الشمال ليست لها وبنفس الدرجة ، تلك الشرعية التي نلمسها بجنوب البلاد ، وذلك بسبب المقاومة التي واجهت بها القوى الاستعمارية .

قبل الإعلان عن الاستقلال ، ومما لاشك فيه أن الريفيين وبورجوازيي تطوان قد تعاونوا مع الوطنيين في الوقوف ضد الحماية الفرنسية ، وذلك مع نوع من غض الطرف من قبل السلطات الإسبانية . وعلاوة على هذا ستظل ذكرى عبد الكريم الخطابي بعيدة عن الزوال من أذهان الناس ، غير أن إسبانيا لا تبدو ، في أعين هؤلاء ، على أنها عدو ليس من المحال التغلب عليه[4] . وإنما إن إسبانيا هذه كانت تعرف كيف تتآلف مع النخب المحلية ، وكيف تمنح الملاذ والملجأ إلى الوطنيين الجنوبيين عبر المنطقة الشمالية ، أو حتى عبر أراضيها في حد ذاتها . وكانت سياستها العربية قد أسهمت هي أيضا في أن تكسبها ، في ما بعد 1945 ، شحنة من التعاطف . وحتى إذا ما كانت المواجهات متعددة أكثر ، إلا أن الأسلوب اليومي للعيش ، وسلوكات أولئك "الأوروبيين البيض" كانت سلوكات لا تبتعد كثيرا عن سلوكات الطبقة الوسطى المغربية ، سواء عبر مدن الشمال أو حتى بالجهة الجنوبية .

إن احتلال البلاد ، منذ 1957 ، على يد جهاز إداري مغربي قد أخذ على حسابه ضبط القواعد ، وتطبيق الأحكام والآراء المسبقة الشائعة بالمنطقة الجنوبية ، كل ذلك قد ساعد على إعادة إحياء التحالفات القديمة في إطار نمط ثوري يذكر بثورة عبد الكريم الخطابي ، وتبعا لما كان يدور في أذهان الريفيين ، فإن (حزب) الاستقلال ، وعلى درجة أقل الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، كانا ضالعين من خلال اشتراكهما في هذه العملية المشؤومة . وهذا بينما أن النظام الملكي ، الذي يتحمل في هذه الحالة المسؤولية في الردع العسكري الذي سبق أن عانت منه المنطقة الشمالية في سنة 1958 ، سيظل يعتبر ، في أعين الشماليين ، بمثابة مخاطب يحظى بالقبول . ولقد تلا ذلك المنع في حق العمل السياسي من قبل الأحزاب السياسية بعد صدور قرار من لدن القائد العام للقوات المسلحة ، وذلك في حين كان مولاي الحسن لم يجعل بالتأكيد من السهولة على تلك الأحزاب أن تنتشر هناك . كما أن الضباط ، الذين يتولون المسؤوليات في عين المكان ، انطلاقا من 1958 ، بصفتهم عمالا وقوادا ، عبر أغلبية المناصب المتوفرة ، لم يفكروا إطلاقا في أن يتخلوا للحظة عن التطبيق الحرفي لتلك التعليمات [5] . ومن هنا فإن تلك المعارضات السابقة واللاحقة ، ستعمل بالتالي على التقوية من خصوصية النخب بالمنطقة الشمالية . وباعتبار أن هذه النخب قد كانت ذات عمر زمني أقدم ، بالمقارنة مع المعدل الوطني ، فإنها قد أفرزت صورة معبرة عن استمرارية أطول ، وعن قاعدة محلية أكثر تجليا ، إذ أنها قد ازدادت قوة على قوتها ، من جراء القطيعة اللغوية مع المناطق الجنوبية . غير إنه إذا كانت العصرنة هي التي تؤدي الثمن في هذا السياق ، فإن الإتباعية إزاء المبادئ الإسلامية ستلقى نصيبها من خلاله . نعم إننا لا نصادف اختلافات كبرى ، بالشمال ، في ما بين النخب التقليدية التي تلقت تكوينها باللغة العربية فقط ، وبين النخب العصرية التي تلقت تكوينها بالإسبانية . وليس ببعيد عن الحقيقة مطلقا أن يكون التضامن بين النوعين السالفين قادرا على أن يعود للتشكل من جديد بهدف الوقوف في وجه الجهاز الإداري الوافد من الجنوب ، ثم أصبح منذ الحصول على الاستقلال يحتل المناصب القفل .

ومنذ عصيان 1958 ، استطاعت النخب المحلية أن تحسن علاقاتها مع السلطات المركزية . ثم إن تلك النخب قد ظلت دائما تتوفر ، في شخص الضريس أو الجنرال امزيان ، على ممثل عنها لدى الحكومة . أما فيما يخص الإكراهات الإدارية ، فقد جرى تطبيقها بقدر أقل من الصرامة ، إذ كان يتم غض الطرف على جزء كبير من عمليات التهريب انطلاقا من سبتة ومليلية ، والتي كانت توفر سبل العيش لقسم كبير من السكان . كما كان غض الطرف يشمل أيضا بعض السلوكات في ما يتعلق بالاستغلال الغابوي المعتاد ، والذي لا يتوافق إلا قليلا مع قوانين الملكية العقارية . وبالإضافة إلى هذا ، فقد شرعت حكومة الرباط ، انطلاقا من 1958 ، في القيام بدراسة حول برامج لإعادة إحياء الغابة ، وذلك في إطار برنامج ديرو [6] DERRO ، ذلك البرنامج الذي غدا يوفر منافذ الشغل انطلاقا من 1961 ، وذلك على امتداد سنوات عديدة ، ثم إنه إذا كان تهريب مخدر القنب (الكيف) قد ظل خاضعا للمحاربة ، فإن الإدارة كان تتسامح في ما يخص زراعته ، وذلك مادام أن الفلاح لا يمتلك موارد أخرى للعيش . وفي الأخير شجعت الحكومة السكان على الهجرة نحو أوروبا ، تعويضا لهم عن عمليات التجنيد عبر الجيش الإسباني ، وأيضا عن الهجرة نحو الجزائر . وهما العمليتان اللتان توقفتا في ما بعد . مع العلم أن المساعدات الأجنبية (من الهجرة ومن القمح الأمريكي الذي كان يوجه إلى تمويل الأوراش) ، قد وضعت بين يدي الحكومة صماما للأمان بالإضافة إلى تلك السلوكيات

الاجتماعية asociaux (التهريب، وزراعة الكيف المصدر نسبيا نحو الخارج) التي كانت تسهم بنفس هذا الدور. وهكذا توصلت النخب المحلية إلى المحافظة على وضعيتها. إنما لم يكن ذلك بدون صعوبات بحيث كان كل إقليم على حدة، من ضمن هذا الكل الجامع، يجسد حالة خاصة به.

السمة الكوسمو بولوتيزمية (الدولية) للنخب الحضرية بطنجة

تعكس طنجة تلك الخاصية بكونها إقليما حضريا لا يمت تنظيمها -إطلاقا- بأية صلة لإقليمي الرباط والدار البيضاء، أو إلى الأقاليم المجاورة. كما أن الجماعات الثلاث التي تحيط بالمدينة لا تكتسي، إلا في القليل النادر، أية أهمية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وبشكل أقل بالنسبة للنخب المحلية. نعم، إن التأثير الإسباني يبقى ملموسا، غير أن النخبة الطنجية تتميز بالخصوص من خلال مواطنتها الدولية Cosmopolitisme، المترتبة عن الوضعية القانونية التي ألغيت في سنة 1958 (إنما بالنسبة لبعض الجواب الاقتصادية، فإن ذلك الإلغاء لم يتم إلا في 1960 فقط[7]. وباعتبار أن طنجة قد كانت مدينة دبلوماسية في أواخر القرن XIX وبداية القرن XX، فإنها قد ظلت تقوم بدور الربط بين المغرب وأوروبا، أو بمثابة المحطة النهائية لخط سكة الحديد طنجة-فاس، ويعود الفضل في ازدهارها، بالخصوص، إلى الجهاز الإداري الدولي الذي ظل يضفي عليها صفة المدينة العاصمة. كما أن هناك صيتا مريبا قد ظل يحيط بها، بحيث أسهم من جانبه في هذا الازدهار. ولقد عرفت تناميا في عدد السكان إلى درجة أنها قد كانت تضم 141000 نسمة على ضوء إحصاء 1960. ثم إن ازدهار هذه المدينة قد مال نحو الأفول منذ عودتها إلى قواعدها المغربية، غير أن الهجرة الريفية، قد جاءت، بعد ذلك، لكي تعوضها عن مغادرة الأجانب. ولقد ظلت النخب المحلية بطنجة، مع ذلك، تحتفظ باستمرار بموقف حنيني نحو الوضع السابق للمدينة. وبالرغم من النزوع اليساري لدى هذه النخب، والمترتب بالضرورة عن التحديث المتسارع الذي عرفته المدينة، فإنها، أي هذه النخب قد ظلت دائما تتشبث بقرارها على البقاء رهن إشارة عاهل البلاد وحكومته، وذلك من أجل الفوز بوضعية ذات خصوصية (منطقة للتبادل الحر)، أو الحصول على المساعدة تعويضا لها عما طرأ بالمدينة من تراجع.

وعلى كل حال، إن حالة طنجة تستلزم أن تعالج على حدة. وهذه المدينة هي مندمجة فعليا ضمن مجموع الأقاليم الشمالية، وبالخصوص من خلال سكانها، غير أن وضعيتها الدولية الماضية هي وضعية تفرز إلى السطح ردود فعل ذات طبيعة خاصة. فبالنظر إلى انفتاحها على الخارج، وبناء على دورها بصفتها مدينة للتبادل، إن كل ذلك يجعل منها مدينة تنتمي بالأحرى إلى المدن الساحلية الأطلسية. أما عن بورجوازيتها فهي أكثر دولية من حيث مواطنيتها، بالمقارنة مثلا مع بورجوازية تطوان، وهي أحسن اندماجا أيضا ضمن النخب الوطنية. وهكذا، فالدكتور ابن جلون مثلا (وهو منتخب عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، والشريف مولاي ادريس (منتخب عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية)، يمكن اعتبارهما عضوين منتميين للطبقة السياسية الوطنية، وفي نفس الآن ينتميان الى المواطنية الدولية، وذلك في نفس الوقت الذي يتمتعان فيه أيضا بانتماء أرضي محلي بطنجة، وفي ما يخص الدكتور ابن جلون، فهو ينحدر من أسرة فاسية، استقر بطنجة حوالي 1950، بعد أن أنهى دراسته بكلية الطب بباريس، ولقد ارتبط في طنجة بعدة صداقات مع البورجوازية المحلية. كما كان يمثل جيش التحرير في أيام النضال من أجل الاستقلال، بحيث أن محمد الخامس قد اختاره بصفته عاملا على المدينة بعد الاستقلال، وذلك بهدف طمأنة الطنجيين، ثم

عين ، بعد ذلك ، سفيرا بواشنطن ، ثم عاملا بالرباط ، إلى أن عاد لممارسة الطب بطنجة[8] في 1962 .

وفي ما يتعلق بالشريف الوزاني ، الذي انتخب بالدائرة الثانية بطنجة ، فهو ينتمي ، من خلال محتده الأسروي ، إلى شرفاء وزان ، الذين كانوا يتمتعون ، مع نهاية القرن XIX بنفوذ كبير عبر شمال المغرب[9] . وهناك عنصر من هذه الأسرة يعد من بين مؤسسي حزب الشورى والاستقلال ، بالإضافة إلى أن هناك أيضا أحد أقرباء الشريف الوزاني الذي هو من قدماء المسيرين بالاتحاد المغربي للفلاحة (نقابة بالإستغلالات الزراعية ذات ميول استقلالية) L'UMA ، بينما كان يمارس مهام عامل بنفس الإقليم . ومهما يكن إن هذا الفرع من الأسرة الوزانية ، قد استقر بطنجة منذ 1870 . وكان أحد أعضائها الأقدمين قد تزوج بامرأة انجليزية . وشيد بطنجة بيتنا على الطراز الأوروبي يعتبر الأول من نوعه في ملكية أحد المغاربة . وكان الشريف الوزاني قد تابع دراساته بثانوية رينيولت Regnault إلى أن حصل على الشهادة الثانوية ، ثم أصبح يهتم بأعمال الأسرة ، ويناضل ضمن حزب الشورى والاستقلال . وفي إبان انتخابه كان من جملة المساعدين المباشرين للعامل هناك ، مما جعل ترشيحه يحظى آنذاك بصفة تكاد تكون رسمية .

وهذا بينما كان منافسه في الانتخابات هو عبد الرحمان اليوسفي المحامي ، عضو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، المزداد بطنجة ، إلا أنه قد أمضى القسط الأهم من مساره السياسي بالمنطقة الجنوبية . ولقد كان اليوسفي حينذاك ، في إبان الاقتراع ، يعمل رئيسا للتحرير بجريدة الحزب (التحرير) ، كما كان من بين المقربين المرافقين للمهدي بن بركة . وعلى كل حال يمكننا أن نعتبر اليوسفي واحدا من أفراد النخبة السياسية الوطنية .

وفي مقابل هذا ، كان المترشحون الآخرون أكثر تمثيلية للوسط الطنجي التقليدي بكل جلاء . وهكذا قدمت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، في مواجهة الدكتور ابن جلون ، محمد الزايدي ، وهو صحفي محلي ، وأحد قدماء الأعضاء بحزب الوحدة والاستقلال الذي أسسه الشيخ الناصري[10] ، بتطوان في 1937 . وكانت جريدة (طنجة) التي يعتبر الزايدي هو مؤسسها ومديرها ومحررها وطابعها ، قد جعلت منه رجلا ذا صيت وشهرة . غير أن كفاءاته ، بصفته رجل حوار محلي ، ومدافعا عن الحقوق المهضومة ، وخطيبا منتميا إلى المدرسة المتوسطية ، كل ذلك قد تسبب له في عداوات كثيرة . كما نشير إلى أنه ينتمي إلى تلامذة الثانوية الفرنسية ، شأنه شأن الشريف الوزاني ، وكان قد عين ، بعد الاستقلال ، مديرا للسجن المحلي بالمدينة ، ثم موظفا إداريا بالعمالة . وبالنسبة لـ(حزب) الاستقلال ، فقد قدم أيضا مترشحين اثنين باسمه ، وهما ينتميان إلى المدينة .أحدهما كان هو المفتش المحلي للحزب أحمد الدزيري[11] ، وقد كان يعمل مرشدا سياحيا في السابق ، ثم تاجرا في ما بعد . إلا أنه قد تعرض لكثير من الانتقادات في ما يخص جهوده في إرساء النفوذ لـ(حزب) الاستقلال عبر هذه المدينة بعد الحصول على الاستقلال ، كما وجه إليه الاتهام بكونه قد نظم آنذاك ، بتسامح من قبل الدكتور بن جلون ، عملية اختطاف منافسيه المنتمين إلى حزب الشورى والاستقلال ، أو إلى حزب المكي الناصري .

ولقد كان هناك عديد من المترشحين الذين أعلنوا عن انتمائهم للحركة الشعبية . وكان أحدهم ، وهو من أغنياء التجار ، قد ولد بالناظور ، وكان يبني الآمال على الحصول على أصوات الريفيين الكثر الذين يستقرون بالمدينة . وباعتباره كان عضوا بالغرفة التجارية منذ 1960 ، فقد اشتهر بكونه قد تعرض لبعض الصعوبات

مع (حزب) الاستقلال في 1956 ، مما دفعه إلى الانضمام مضطرا إلى حزب الحركة الشعبية بعدما كان قد تعرض للاختطاف وقدم الفدية في مقابل إطلاق سراحه .

والظاهر أن مرشحي طنجة قد كانوا إذن في وضعية خاصة بالمقارنة مع غيرهم من المترشحين بشمال المغرب ، والحق أن التأثير الإسباني لم يسهم إلا بدور صغير ، مثله في ذلك مثل ثقل العامل الريفي . ولقد كان الوضع القانوني الدولي قد ساعد بطنجة على بروز بورجوازية تجارية ، حيث إن أبناءها قد انتموا ، في غالب الأحيان ، إلى الثانوية الفرنسية .

كما أن الأفق السياسي قد ظل لزمن طويل محصورا بداخل حدود المنطقة الدولية ، مع انفتاحه ، في نفس الوقت على التأثير العروبي الوافد من بعيد ، وكان حزب الوحدة والاستقلال للشيخ المكي الناصري قد ظل يجسد هذا التيار الذي يجمع من حوله البورجوازية المحلية التي كانت تحس بالرضا النسبي عن الوضع الدولي ،لكن مع الأمل في إضفاء التبرير على مذهب ذي آفاق واسعة ، وذلك في نفس الوقت الذي كانت تعرب فيه عن تحفظاتها إزاء إعادة الاندماج التي كانت ستجعلها تخسر امتيازاتها .

وبشكل مفارق ، كان (حزب) الاستقلال ، عبر هذا الاقتراع يجمع حوله مترشحين من أوساط أكثر تواضعا ، بحيث نجد من بينهم تجارا صغارا ومدرسين . والذين كانوا يضعون ، عن طيب خاطر ، آمالهم على وحدة البلاد . غير أن الأغلبية منهم ستنضم ، في ما بعد ، إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية للالتحاق بالمسيرين ذوي الصيت الوطني ، من قبيل الدكتور ابن جلون والسيد اليوسفي ، إذ أن هؤلاء لم يتركوا لـ(حزب) الاستقلال إلا أطره الصغرى الذين كانوا يجرون خلفهم عددا محدودا من الأتباع . وكماهو معلوم ،لقد كانت محاولة (حزب) الاستقلال للسيطرة ، بعد الحصول على الاستقلال ، قد أدت به إلى فقدان التعاطف من جانب البورجوازية ، ومن التجار الريفيين . إلا إنه إذا كانت البورجوازية قد ظلت تضع آمالها ، عن طيب خاطر ، في النظام الملكي ، من أجل الرفع من وضعية المدينة ، فإنها كانت لا تستطيع التعايش مع أي ممثلين ريفيين بداخل حزب ملكي ما إلا بقدر من الصعوبة . ومن جهة أخرى كانت المناصب الإدارية المحلية تمثل في نظر هذه البورجوازية ، أحسن الضمانات لدوام نفوذها هي بقدر أكثر من المسؤوليات الانتخابية . ومن هنا يمكن أن نستخلص بأن النخب الطنجية قد كانت إذن منقسمة على نفسها ، بين الميول المتناقضة ضمن الأنشطة البلدية المحلية ، وبين الالتفات نحو إغراءات السلطة المركزة .

تطوان: بين الوازع الإقليمي ، والحنين إلى الماضي القريب

تمثل مدينة تطوان والإقليم المحيط بها ، بداخل المنطقة الشمالية التي كانت قائمة في السابق ، كلا له خصوصيته ، بحيث يمزج بين ظهرانيه فيما بين الحضور الريفي ، والأسلوب الإسباني ، والتأثير الصادر عن بورجوازية عربية شبيهة ، من خلال أصولها وتقاليدها ، ببورجوازية فاس . ولقد كان عبد الخالق الطريس لوحده يجسد ملامح هذه البورجوازية [12] . ازداد الطريس سنة 1910 ، بداخل أسرة عريقة بتطوان ، ثم تلقى تكوينا جامعيا بالقاهرة وبإسبانيا ، ذلك التكوين الذي دأب معاصرو الطريس ، بفاس وبالرباط ، على الذهاب إلى باريس من أجل متابعته هناك من قبيل أحمد بلفريج ، أو الحاج عمر بن عبد الجليل ، وعلى كل حال ، فبعد عودة الطريس إلى تطوان ، عمل على تأسيس حزب الإصلاح المغربي . وعلى إثر التقارب الذي حصل بين الجنرال فرانكو وبين الوطنيين ، سيصبح الطريس مرة يتولى منصب وزير ضمن الحكومة الخليفية (في

وزارة الحبوس والشؤون الاجتماعية) ، ومرة أخرى عرضة للنفي . وفي هذه الأثناء ظل حزب الطريس يعيش تطوره عبر مدن الشمال ، غير أنه في بعض الأحيان كان يتعرض لاحتجاز جرائده ولاعتقال أتباعه إنما بدون أن تذهب نزاعاته مع الإدارة الإسبانية مطلقا إلى حد أبعد من ذلك ، بالمقارنة مع المدى الذي كانت تبلغه النزعات بين (حزب) الاستقلال وبين الإدارة الفرنسية [13] . نعم ، لقد كانت الحكومة الاسبانية تفضل أن تتعامل مع الوطنيين ، في نفس الحين الذي تواجه تلك المعاملة بالميل إلى الجهة الأخرى وفيما بعد الاستقلال ، لم تعرف المنطقة الشمالية بالتالي أية تصفية حسابات للنخب المحلية ، بحيث يمكن القول إن استمرارية هذه النخب ، وبالأساس عبر المدن ، ستبقى أكثر جلاء ، بالمقارنة مع ما حدث عبر جنوب البلاد ، والجدير بالذكر أن حزب الإصلاح الوطني ، ومن أجل استمالة إسبانيا ، والتوفر بالتالي على قاعدة خلفية لصالح الحركة الوطنية بالجنوب ، لم يكن يلح بمطالبه الخاصة لدى الإسبان ، وذلك تنفيذا للاتفاق الذي تم بينه وبين (حزب) الاستقلال . أما في ما بعد الحصول على الاستقلال ، فقد عمد الطريس إلى حل حزب الإصلاح الوطني ، وانضم إلى اللجنة التنفيذية (حزب) الاستقلال . ثم إنه سيتولى منصب وزير للعدل ، إذ سيعمل على التوحيد القانوني بين المنطقتين الشمالية والجنوبية . وبعد ذلك سيعين سفيرا للمغرب في مدريد ، فالقاهرة ، كما أنه سيكلف ، فيما بعد ، وبالنظر إلى تمكنه من اللغة الاسبانية ، بمهمة شرح موقف المغرب من قضية موريتانيا ، وذلك عبر دول أمريكا اللاتينية . إلا أن دور عبد الخالق الطريس سيغدو أقل بروزا [14] في عهد الحسن الثاني ومن خلال تقدم الطريس إلى الانتخابات في 1963 ، كان بإمكانه أن يعتمد على دعم البورجوازية ذات الأصول الأندلسية [15] ، وهي التي كان يرتبط معها عبر رصيد من العلاقات ومن المصالح المتبادلة ، وبناء عليه ، فقد كان كبار التجار والصناع والمثقفون والمدرسون كلهم محسوبين لصالحه هناك . غير أن الهجرة الريفية قد كانت على درجة كبيرة من القوة بتطوان . ولم يكن الطريس يستخف بهذا العامل طيلة مدة حملته الانتخابية ، بحيث إنه قد عمد إلى توزيع بعض المنشورات التي تعكس صورته إلى جانب عبد الكريم الخطابي وهما بالقاهرة .

ومع ذلك ، فإن منافسه الأكبر في هذه الانتخابات ، كان ريفيا من بني ورياغل . ويتعلق الأمر بالحاج محمد حدو مزيان ، وهو من قدماء تلامذة المدارس الابتدائية والثانوية الاسبانية بمليلية . وكان الشيخ مزيان قد تابع دراسته ، بعد ذلك ، بجامعة الأزهر بالقاهرة ، ثم بالقرويين . وباعتبار أنه كان ينتمي بأصله إلى قبيلة عبد الكريم الخطابي ، فقد كان مشهورا عنه بأنه يمت بالقرابة إلى عائلة هذا الزعيم الريفي الأسبق . غير أنه كان معروفا أكثر بكونه واحدا من بين المنظمين لتمرد الريف في سنة 1958 . ولقد كان الحاج محمد هذا ، قد لجأ إلى اسبانيا بعد اندحار المتمردين ، حيث ظل مقيما بها إلى حدود 1962 بعد أن استفاد من عفو ملكي ، ومن المعلوم أن الحاج محمد قد كان منتميا إلى الحركة الشعبية ، إنما بدون أن يظل خاضعا لهذا الحزب ، إلى درجة تجعله يستسلم دون نقاش للقرارات التحكمية عن أصحاب الرباط ، الذين يبدو أنهم قد فضلوا عليه ترشيح امبارك الجديدي . والمهم أن الشيخ مزيان قد كان ، ومنذ عودته من المنفى ، يمارس مهمة أستاذ بالمعهد الإسلامي بتطوان ، حيث كانت أغلبية مريدي هذا ا لمعهد الأخير من الريفيين . وفي عهد الحماية الاسبانية عين الحاج محمد رئيسا لمحكمة الاستئناف بتطوان . ولقد كان بإمكانه أن يعتمد ، في هذه الانتخابات على تعاطف صغار التجار ، وكذا على الأتباع العديدين والمتواضعين من جماعات المهاجرين الريفيين ، ولو أنه

كان حصل على التزكية الرسمية من جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، لكان قد ضمن النجاح بسهولة بالمقعد الانتخابي ، وبناء عليه فقد حصل الطريس بالكاد على مائة صوت أكثر من الأصوات التي حصل عليها الشيخ مزيان ، ثم انتخب بالتالي ممثلا عن تطوان في 1970 .

وفيما يخص المترشح الرسمي باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، فهو مبارك الجديدي ، من رجال الصناعة ، ازداد بالجديدة ، وباعتباره رجلا يتصف بالجسارة والمبادرة إلى حد بعيد ، فقد انطلق في تكوين ثروته بطنجة ، قبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك من خلال دخوله شريكا في معاملات شركة باطا . وبهذه الصفة ، قام بعدة زيارات إلى تشيكوسلوفاكيا . ثم إنه قد ظل معروفا لمدة طويلة بصفته محميا من لدن السلطات الاسبانية ، وذلك بصفته وسيطا في إطار بعض المعاملات التجارية الأوروبية عبر مناطق الشمال . وكل هذا مع استمراره ، في نفس الوقت ، في ممارسة النضال ضمن حزب الإصلاح المغربي ، ولقد عين بعد الاستقلال مندوبا لـ(حزب) الاستقلال انطلاقا من 1959 ، ثم سيساند الحركة الشعبية التي سرعان ما سيتخلى عنها لينضم بالتالي إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية منذ البدء في تأسيسها . وباعتباره قد كان عضوا بالغرفة التجارية ، انطلاقا من 1960 ، فقد استمر استقراره بتطوان لفترة طويلة ، وأصبحت بالتالي أنشطته الصناعية والتجارية متعددة في عين المكان . وكان يهتم بتجارة الفلين ، وبالصناعات الفندقية والنسيج . إذ أنه كان يسير إحدى مؤسسات النسيج في الوقت الذي تقدم بترشيحه للانتخابات ، والمعروف عنه أن أعماله قد ظلت في كل مرة تعرف التطور بفضل حماية الدولة له ومساعدتها إياه . وكيفما كان الحال ، فالجديدي يعتبر بمثابة رجل الصناعة الذي لا يمكنه أن ينطلق في مشروع ما ، من خلال الاعتماد على نفسه وحسب ، وذلك في غياب رؤوس الأموال ، وانعدام القروض الفردية المفيدة في مجال الاستثمار في الأعمال الكبرى . غير أنه كان ، مع ذلك ، يتمتع بسمعة وافية في أعين الأجانب وإداريي الرباط ، بصفته كان يجسد صورة رجل الأعمال اللبق والمهذب ، بحيث كان حسه المعاملاتي يتناقض تماما مع العجرفة ، وروح التعالي ، المعروفة عن بورجوازيي الشمال . وعلاوة على هذا ، فقد كان الجديدي يحظى بمعرفة جيدة في اللغة الفرنسية ، كما كان يتحدث أيضا اللغات الإسبانية والانجليزية والألمانية . مع الإشارة إلى أن نجلته ، التي تلقت تكوينا ثانويا عاليا وعصريا ، قد كانت هي المرأة المغربية الأولى التي ولجت إلى عالم الديبلوماسية : وكان الجديدي قد وافق على خطوبتها ، غداة الاستقلال ، للنجاعي[16] ، وقد كان حينذاك مدير ديوان محمد V ، والذي سيلقى حتفه بعد ذلك ، في حادثة سير .

ولقد كان ترشيح الجديدي قد حظي بدعم من الإدارة ومن بعض أعضاء البورجوازية المحلية الذين لم يكونوا مندمجين ، إلا قليلا ، ضمن الأنصار التقليديين ولا سيما إلى الأنصار التطوانيين المنحدرين من جهة جبالة ، والذين كانوا يكونون ، فيما بينهم ، مجموعة من المهاجرين المتميزين عن الريفيين المنافسين لهم أشد المنافسة . وبالنظر إلى أن مبارك الجديدي قد كان شريكا في بعض المعاملات مع البعض من هؤلاء الريفيين ، فقد كان يجلب من عندهم ما كان يحتاج إليه من اليد العاملة لمصانعه . والحاصل أن الطريس ، والشيخ مزيان ، والجديدي ، وكما لمسنا ، كانوا ثلاثتهم يمثلون أنماطا مختلفة عن بعضهم البعض ، فيما يعكس صورة النخب المحلية الحضرية ، والحق أنه من النادر أن نصادف شخصيات من هذه الطينة الممثلة لجماعاتها تدخل في المواجهات الانتخابية مع بعضها البعض .

نعم لقد كان الطريس يجسد روح البورجوازية القديمة المعروف عنها حنينها إلى الفترة الاسبانية ، وعدم رضاها عن الحصة المحدودة التي خلفتها لها البورجوازية المغربية بالجنوب ضمن مؤسسات المغرب المستقل . وحتى إذا ما كانت وضعيته بداخل (حزب) الاستقلال ، تتيح له الحفاظ على مكانة مقبولة ، فإن ثقافته الإسبانية ، كانت تجعل منه رجلا غير مؤهلا كما يجب لتولي شؤون القيادة بالجهاز الإداري الحديث عبر المناطق الجنوبية إلا في حالة إذا كان من أصحاب الثقافة العربية وحسب[17] .

أما الشيخ مزيان ، فقد كان يمثل نمطا جديدا من المثقفين التقليديين ، الذين كانت ثقافتهم العربية والإسلامية تتناظر مع الحساسية السياسية لدى العالم القروي ولدى أولئك المهاجرين حديثي العهد بالهجرة . وبالنظر إلى انتماء الشيخ مزيان إلى سلالة عبد الكريم الخطابي ، فقد عرف جيدا كيف يكون في نفس الآن رجل دين ورجل حرب ، وانطلاقا من هذه الصفة ، فإنه لم يصبح خصما للإسبانيين ، بل أصبح بالتالي خصما للمخزن الجديد .

ومبارك الجديدي ، كان هو أيضا ، رجلا ذا ميزة من نوعها ، فلقد كان يمثل رجل الأعمال المنتمي لروح القرن العشرين . ومن هنا فهو قد أدرك جيدا المصادر المتعددة المؤدية نحو المكاسب التي كان الحصول على الاستقلال يعد بها المغاربة . وحتى لا يترك الرجل فرصة هذه المكاسب تضيع من بين أصابعه ، فقد كان عليه أن يبقى قريبا من السلطة المركزية ، كيفما كانت صورة هذه السلطة .

وفي الواقع ، ففي تطوان كانت البورجوازية القديمة وحدها تتمتع بالاعتبار ، غير أن هذه الأخيرة ، وكما كان يحدث بفاس ، كانت تفقد تمكنها من المدينة شيئا فشيئا[18] لحساب الريفيين المهاجرين حديثي العهد بالهجرة إلى حد ما ، وهناك بعض العوامل الهامشية بإمكانها أن تبين لنا بأن نفوذ الشبكتين الأخيرتين لم يكن يتصف بالشمولية . أي أن حضورهما هو حضور لا يغير في شيء من طبيعة النظام القائم .

ننتقل الآن إلى الدوائر الانتخابية المجاورة ، وهناك سنسجل بعض المجابهات المهمة بين مختلف العناصر التمثيلية للنخب الوسيطية . ففي تطوان الضاحية ، فاز في الانتخابات أحد العلماء من أصحاب الميول الشورية ، وهو من قدماء تلامذة القرويين ، ولقد ازداد في إحدى قرى الدائرة الانتخابية . وكان فوزه على حساب المترشح الرسمي باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وهو الشريف رئيس الجماعة القروية الذي كان معروفا بممارسة التجارة .

وبدائرة جبالة ، فيما بين تطوان وسبتة ، فقد كانت تضم تسعة مترشحين ، وكان الفائز من بينهم محاميا من تطوان . ويتعلق الأمر بمحمد بولعيش المتزوج من إسبانية ، والمستقر بسبتة حيث كان يدير فندقا هناك ، وتعود علاقته الجيدة مع الاسبانيين إلى فترة الحرب الأهلية ، حيث إنه قد ساعد الوطنيين . ولقد كان يحمل جوازا للسفر إسبانيا ، وكان يعرف كيف يستخدم نفوذه لمصلحة العديد من رجال جبالة العاملين في الميناء الاسباني ، أو الذين يطمحون للعمل فيه . وبطبيعة الحال ، لقد أتاحت له هذه الوضعية الخاصة ، الظروف المناسبة لكي يفوز بالمقعد على حساب ثلاثة من الفلاحين الرؤساء بجماعات قروية هناك . مما يعني أن مفعول الخدمات التي يمكن أن تقدم للناخبين ، قد يتغلب والحالة هذه ، وبشكل واضح ، على مختلف الأشكال التقليدية الأخرى للنفوذ ، ثم يؤدي في إطار من التناقض ، إلى وضع تمثيلية الدائرة الانتخابية بين يدي منتخب تعتبر الأواصر التي تجمعه بإسبانيا أكثر أهمية ، بدون شك ، من جنسيته المغربية . إنما لا يبعد

أن يكون أولئك الذين صوتوا لصالحه ، قدا اختاروا الرجل بالنظر إلى مؤهلاته عبر وساطته لدى الإسبانيين ، والتي كانوا يتوقفون على خدماتهم ، أكثر مما كانوا يتوقفون على خدمات الإدارة المغربية[19] . وبوصولنا إلى دائرتي باريا Baria وبَحْرِيَّة ، وهما دائرتان انتخابيتان توجد إحداهما عند السفح المتوسطي للريف ، بينما تقع الثانية عند السفح الداخلي ، وفيهما كانت المنافسة بين النخب المحلية تدور بأسلوب تقليدي . وهكذا ففي الدائرة الانتخابية الأولى ، التي تضم مدينة الشاون بين ظهرانيها ، كان الفوز بالمقعد لصالح مترشح استقلالي ، وهو من مواليد الشاون ، حيث كان قد عاد إلى الاستقرار بهذه الأخيرة من أجل التدريس بالمعهد الإسلامي المحلي ، وذلك بعد ما تابع دراسته بالقرويين .أما بالنسبة للدائرة الانتخابية الأكثر تميزا بالطابع القروي ، ونعني بها دائرة بحرية ، فقد كان الفوز فيها لصالح مترشح عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وهو فلاح ميسور ، وقائد أسبق عن منطقة بني خالد[20] في الفترة الاسبانية . وكان فوزه على حساب أحد شرفاء وزان ، وكان أيضا قائدا سابقا في عهد عبد الكريم الخطابي . وفيما يخص الدوائر الانتخابية الثلاث المطلة على الساحل الأطلنطي بالإقليم ، فهي تمثل وضعيات سياسية مختلفة . ففي أصيلا كان هناك أربعة مترشحين ينحدرون من نفس الدائرة ، ويتواجهون مع بعضهم البعض . إلا أن الفوز بالمقعد كان من حظ أحد الفلاحين الميسورين لا منتم ، ورئيس جماعة قروية كبرى . ولقد كانت الوضعية بالعرائش أكثر التباسا ، حيث إنه كان هناك تسعة مترشحين ، إلا أن الفوز كان من نصيب رئيس الغرفة التجارية ذي التوجه الاستقلالي .أما بالقصر الكبير ، فقد كان الفائز الوحيد بالإقليم ، من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . ومن المعروف عنه أنه من التجارب السوسيين ، ورئيس المجلس البلدي بنفس المدينة منذ 1960 .

وحسب الظاهر ، فإن الجهة الساحلية ، التي تندرج فيما يعرف بـ«المغرب النافع» عبر الجهة الشمالية ، قد كانت السيطرة فيها إذن بين أيدي النخب المحلية ذات الأصول الحضرية ، حيث إن ، من بين أفرادها ، عددا كبيرا من المدرسين . من ذوي التكوين التقليدي لدى الأغلبية منهم ، وأحيانا من ذوي التكوين العصري ، إنما بالإسبانية . يبقى الجبل الريفي ، حيث إن المترشحين هناك بالمقابل كانوا من ذوي التوجه التقليدي الراجح بشكل واضح إلى حد بعيد ، إذ كان هذا التوجه يجسد مسبقا روح النخب المحلية بإقليم الحسيمة .

الحسيمة: انتصار التقليد

بالنسبة لهذا الإقليم ، لقد كانت ولادته والمعرفة التقليدية الرائجة فيه ، ومشاركته في تمرد الريف في 1958 ، كلها عوامل تبدو الأكثر بروزا فيما يخص الانتماء إلى النخبة المحلية . وهنا لم يقدم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أي مترشح بشكل رسمي . وبدا أن الصراع السياسي كان يتحدد فيما بين مختلف التوجهات المرتبطة بجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، و(حزب) الاستقلال ، وكان هذا الحزب الأخير قد ظل مطبوعا في الأذهان بتلك المواقف الرعناء التي ارتكبت طيلة السنوات الأولى بعد الاستقلال . وقد ظل لا يحظى بأي قدر كان من المحاباة من قبل الإدارة العسكرية التي نزلت بالإقليم لعدة سنوات على إثر اندلاع التمرد .

وفي الواقع ، تعتبر تلك الأسباب الاقتصادية والاجتماعية ، التي أدت إلى اندلاع تمرد 1958 ، ما تزال قائمة . وإذا كانت الإدارة قد ظلت تتعامل مع السكان بقدر أكبر من الحيطة والحذر ، فقد كان من الواجب عليها أن تتسامح إزاء بعض السلوكات ، من قبيل زراعة الكيف ، أو التعرية المبالغ فيها للغابات ، الشيء الذي

كان يتناقض مع سلوكها العقلاني ، غير أن الأمر هنا لا يتعلق ببعض الظواهر الهامشية . ذلك أنه في مناطق الجبال العليا ، كان الكيف يعتبر مصدرا للعيش لدى الثلث من السكان هناك[21] . ومن المعلوم أن القيام بحرق الأشجار لغاية الزراعة في مواضعها ، وأن تعرية الغابات التي ظلت تعامل بشيء من غض الطرف لمدد طويلة ، قد أصبحا ممنوعين بشكل تدريجي بأمر من الإدارة التي طالما بذلت جهودها لإيجاد الشغل للأعداد المتزايدة من السكان[22] ، تعويضا لهم عن ذلك ، وهذا الأمر كان يتوقف على أوراش الإنعاش الوطني . ثم إن الهجرة نحو أوروبا قد جاءت لتخفض من الضغط الذي كان سيغدو غير محتمل في حالة أخرى . وكانت كل هذه العوامل تعمل على التخفيض من اهتمام السكان باللعبة السياسية الوطنية ، التي أصبح مصيرها متروكا بين أيدي النخب المحلية . وفي هذا الصدد يصف ج . موری G. Moura الجماعات التي يتجند بداخلها الوسطاء بين السلطة وبين السكان[23] كما يلي :

«هناك فلاحون ميسورون يكفون أنفسهم بأنفسهم ، فهم يبيعون جزءا من منتوجهم ، ثم يقومون في أغلب الأحيان بدور المدخرين الذين يقرضون الأموال للآخرين . إنهم هم الذين يشيدون المنازل الأكثر فخامة . وعلى امتداد مرتفعات صنهاجة سريرا Sanhaja de srain يعتبر هؤلاء من أكبر منتجي الكيف ، بينما أنهم يمتلكون بشرق هذه المنطقة ، عددا متزايدا من الأراضي الزراعية المعروفة بتربتها الجافة ، والتي يعملون على استغلالها في إطار جماعي ، أما بالمغرب الشرقي من نفس المنطقة ، فهم هناك يزرعون ويربون المواشي ، بينما إنهم في الأخير يتحكمون بعيدا عن مناطقهم ، في الإنتاج الحرفي لدى جيرانهم ، وهم في غالب الأحيان ممثلون للزوايا الكبرى ، أو للأسر المسؤولة عن تدبير شؤون المزارات والرباطات . وفيما يخص أعدادهم ، فهي تختلف بشكل واسع ، إذ قد نجد منهم العشرات المعدودات عبر الأودية الأكثر فقرا ، وبعض المئات بالقطاعات الشرقية . وفي المجموع إنهم لا يمثلون ، في غالب الأمر ، إلا مقدار الخمس من مجموع السكان بالمرتفعات الوسطى» .

وهكذا فإن المنتخب عن الدائرة الانتخابية بالحسيمة ، والمعروف أنه من أكابر الفلاحين ، وبكونه شيخا للزاوية الوزانية ببني يطيفت ، كان المترشح الأكثر تمثيلية للنخب المحلية بالريف ، إنه من مواليد 1927 ببني يطفت ، وتلقى ، بنفس الزاوية المذكورة ، تعليما قرءانيا أوليا ، جعله يتمكن من قراءة اللغة العربية بدون أية زيادة ، في نفس الوقت الذي كان يحسن الحديث باللهجة الريفية وباللغة الإسبانية ، ولقد كان يحسب من الأغنياء ، لاسيما وهو يمتلك 650 شجرة من أشجار اللوز ، و30 شجرة من التين ، بالإضافة إلى قطيع من 40 نعجة ، وثلاثة عشر هكتارا مسقية ، أما فيما يخص مساره السياسي فهو كالتالي تبعا لما وصفته الإدارة المغربية :

«سليل أسرة شريفة من وزان ، سبق لوالده أن استقر بالريف حيث اكتسب هناك صيتا بالنظر إلى معارفه الدينية ، كما اكتسب نفوذا كبيرا . ومن خلال تأسيسه لـ«الزاوية الوزانية» فقد استطاع أن يتمتع هناك بقدر كبير من التأثير . وكانت هذه الزاوية قد أثارت انتباه الإسبانيين الذين اقترحوا على والد السي عبد العزيز عددا من المناصب التي رفضها في أول الأمر ، غير أنه قد وافق فيما بعد على أن ينصب عضوا في مجلس الخلافة في سنة 1948 . ثم عين قائدا على قبيلة بني يطفت سنة 1951 . وبعد الاستقلال ، اقترح عليه السي منصور ، العامل الأسبق بالحسيمة ، أن ينضم إلى (حزب) الاستقلال . غير أنه قد رفض ، ثم أودع السجن

لعشرة أشهر على إثر قضية مفبركة من جميع جوانبها على يد السلطات الإقليمية التي كانت قائمة في ذلك الوقت . وبعد حصوله على التبرئة من قبل محكمة الناظور ، مكث السي عبد العزيز بهذه المدينة الأخيرة إلى الوقت الذي عرف اندلاع أحداث الريف ، ومن أجل الانفلات من انتقام حزب الاستقلال ، فقد لجأ إلى إسبانيا إلى حدود 1960 . ويتمتع السي عبد العزيز بنفوذ واسع عبر القبائل التالية : بني يطفت ، وبني بوفراح وبني كيميل ومسطاسة وبقيوة ، وعبر بعض الفخذات من أيت يوسف أو علي» .

وعلى كل حال ، لقد تم انتخاب السي عبد العزيز الوزاني باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، ومع بعض العناية من جانب الإدارة ، سيبذل كل طاقته في محاربة تدخلات السلطات المحلية ، في حصول أي كان على جواز السفر نحو أوروبا ، وفي التسجيل بأوراش الإنعاش الوطني وذلك لحساب أتباعها من الناخبين .

وبدائرة تارغيست ، كان المقعد من حظ قائد أسبق بنفس المنطقة في أيام الحماية الإسبانية ، ولقد كان السي العربي اللوة ، مثله مثل السي عبد العزيز ، يتمتع باعتبار تقليدي بالنظر إلى الوضعية التي كانت أسرته تحتلها ، وإلى المهام الكبيرة التي سبق أن تولاها في أيام الحماية ، وباعتباره قد كان موظفا لمدة طويلة ، ثم وزيرا للحبوس في النظام الخليفي بتطوان ، فإن هذا المترشح قد عين ، في 1956 ، أستاذا بالمعهد الإسلامي بتطوان . وكان (حزب) الاستقلال قد رشح في مواجهته مفتش الحزب الأسبق بأكادير الذي كان سيعين بعد وقت قصير قائدا بهذه العمالة ، حيث إنه قد مارس مهامه تلك إلى حدود 1960 .

وبالنسبة إلى الدائرة الانتخابية لبني بوعياش ، فهي تطرح أمامنا تلك الخصوصية التي تجعل منها تتطابق بشكل تام مع المنطقة الإقليمية لبني ورياغل[24] ، هؤلاء الذين كانوا قد أبدوا انضمامهم إلى جانب عبد الكريم الخطابي ، ثم أعربوا عن انضمامهم إلى التمرد الثاني بالريف في 1958 ، وإن بإمكان المتتبع أن يلمس ، والحالة هذه ، مع قدر من المفاجأة أن أفراد عائلة الخطابي (أحفاد عبد الكريم) يدخلون في مواجهة بعضهم البعض . وهكذا كان المنتخب بهذه الدائرة أحد أقرباء الخطابي ، وهو تلميذ أسبق بالمعهد الإسلامي بتطوان ، وبالقرويين ، ثم أستاذا للغة العربية بمدرسة تكوين المعلمين بالحسيمة منذ 1960 . وبصفته كان من أعضاء المجلس الدستوري ، الذي من المعروف أنه لم يعمر طويلا ، وكان ذلك في سنة 1960 ، فقد ظل لزمن طويل حسبما كان معروفا عنه ، يعد من أعداء (حزب) الاستقلال ، وللحزب الإصلاحي الوطني للطريس ، ومن خلال إقامته بطنجة في سنة 1936 ، فقد ساهم آنذاك إلى جانب المكي الناصري ، في تأسيس حزب الوحدة ، ثم أنشأ فيما بعد حزب الأحرار بتطوان . وكان قد غادر تطوان ليستقر بطنجة حتى 1960 حيث ظل يمارس بها وظيفة أستاذ للغة العربية ، وكان ذلك على إثر الخطاب الذي ألقاه محمد الخامس بطنجة في 1947 ، وما تلا ذلك من تشدد نحو الوطنيين من جانب الإدارة الإسبانية .

ومن جملة المترشحين أيضا عضوان إثنان من عائلة الخطابي . وكان أحدها من بين الميالين إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وكان يعمل مستشارا قانونيا لإحدى الشركات بالدار البيضاء . وذلك بعد أن أنهى دراساته في القانون بدمشق ثم بمدريد . وبعودته إلى المغرب ، في 1953 ، عين من لدن السلطات الإسبانية مستشارا قانونيا للشؤون الأهلية . أما بعد الاستقلال ، فقد تولى بعض المهام بوزارة الشؤون الخارجية ، ثم بوزارة الشغل ، وذلك قبل انتقاله إلى العمل في القطاع الخاص[25] .

وفيما يخص المترشح الثالث الذي ينتمي إلى عائلة الخطابي ، فهو تاجر كانت له ميول نحو الحركة الشعبية ، كما كان عضوا في إحدى الجمعيات الخيرية بالحسيمة ، وإلى جانبه تقدم عضوان آخران من قدماء الذين شاركوا في التمرد الريفي لسنة 1958 ، إنما كان ذلك من جانبهما بدون أن يوقعا . وكلاهما ولدا بالدائرة الإنتخابية إياها ، غير أنهما لم يكونا يستقران بها . وكان الأكبر من بينهما سنا قد ازداد في سنة 1911 ، ويعتبر من قدماء تلامذة القرويين ، كما أنه قد مارس ، ومدة طويلة ، مهنة القضاء عبر مختلف المحاكم بالشمال . وعندما ألقي عليه القبض في 1958 ، فقد كان عندها مديرا للمعهد الإسلامي بالناظور . وبعد إطلاق سراحه في سنة 1960 وافق على أن يتولى منصب أستاذ مكلف بالدروس بالمعهد الإسلامي بتطوان . أما فيما يخص الأصغر سنا من بينهما ، وهو المدعو حدو أبركاش ، فهو مزداد سنة 1933 ، وكان أبوه قائدا عسكريا مع عبد الكريم الخطابي ، قد ظلت إسبانيا محتفظة به بصفته قائدا في سنة 1926 . وكان قد اضطر إلى التوقف عن متابعة الدراسة بالقرويين . بعد أن تعرض للطرد من قبل سلطات الحماية الفرنسية ، نحو المنطقة الشمالية ، وكان ذلك في سنة 1953 بسبب أنشطته الوطنية . ولقد استكمل دراسته بتطوان ، وذلك في نفس الوقت الذي كان يشارك في تنظيم جيش التحرير بالريف ، كما أنه قد شارك ، في 1957 ، في إنشاء الحركة الشعبية ، ثم عاد ليتورط من جديد في تمرد الريف سنة 1958 ، لكونه قد نظم اختطاف جثة السي عباس[26] بمدينة فاس بهدف دفنها بمنطقة غزنايا . ولقد اشتهر عنه أنه كان يقف ضد إنشاء جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . مع العلم أنه كان مكلفا في 1960 ، بمهمة بديوان الدكتور الخطيب ، وزير الشؤون الإفريقية . وفي مواجهة هذه المجموعة من أنصار الملكية ، قدم (حزب الاستقلال تاجرا صغيرا بدويا ومناضلا بالحزب منذ مدة طويلة ، وكان الفضل يعود في شهرته إلى قرابته العائلية مع القائد الأسبق الذي كان يرأس المنطقة في زمن الإسبان .

والواقع ، إن الفائدة من وراء هذا الانتخاب قد كانت ترتكز بالضبط على اللامبالاة التي ظلت تبديها إزاءها فئة السكان التي إن تماسكها القبلي يمكن أن يصبح بوجه خاص ، قويا أثناء بعض الأحداث المعينة ، ولقد كانت الحدود الخاصة بالدوائر الانتخابية ، تنطبق على التخوم القبلية ، بحيث إن المترشحين يرتبطون بالتالي بين بعضهم البعض بعلاقات وثيقة ضمن السلالات العائلية الكبرى ، ومع ذلك ، فالخلاصات التي يمكن استنتاجها على ضوء هذه الانتخابات ، هي خلاصات تتسم بالتناقض ، فبالنسبة للإدارة ، إن النسبة القوية في الإحجام عن المشاركة في التصويت (55%) ، هي نسبة تترتب في الواقع عن كون الإواليات التقليدية قد كان لها تأثيرها في إبان اختيار المترشحين ، بحيث إن الاقتراع القطعي لم يعد له إذن أية أهمية ، ولا أية منفعة . بيد أن هناك فرضية أخرى ، يمكن طرحها في هذا الصدد ، ومفادها أن المشاكل السياسية ذات الطابع الوطني لن تهم السكان ، وأن الثقل الذي يمثله كبار السلالات العائلية الضالعة في المنافسات الانتخابيات لا يبقى له بالتالي أي تأثير [27] ، وفيما يخص هذا التاويل الأخير ، فهو يبدو محتملا ، في اعتقادنا ، بالرغم من أننا يمكن أن نوجه الاتهام إلى المنتخب (بفتح الخاء) بكونه يسعى إلى استخلاص الفائدة الكامنة من وراء التدخلات العمومية لحساب حبل أسرته الخاصة ، ومن ثمة إحداث التغيير على ذلك التوازن المؤقت .

الناظور: النخب المحلية المسيطرة على وضعية غير قارة

لا تختلف النخب المحلية بإقليم الناظور إطلاقا عن النخب المحلية بالأقاليم الشمالية الأخرى . وإننا سنصادف بصفة عامة عبر الدوائر الإنتخابية الخمس ، من بين المترشحين المتعلمين التقليديين الذين سبق لهم أن شاركوا في تمرد الريف ، سنصادف بعض المزارعين الميسورين ، وبعض التجار كذلك ، أما عن المترشحن الوافدين من خارج الإقليم ، فقد كانوا أقلية ، كما أن الروابط الماضية أو الراهنة مع إسبانيا لا تكون عائقا في طريق أي مسار سياسي ما . لأن هذه الروابط هي معتادة هنا إلى حد ما ، وتحظى بالاحترام أيضا ، شأنها في ذلك شأن تلك المساعدات التي كانت تبذل لصالح جيش التحرير ، أو لحساب جبهة التحرير الوطنية الجزائرية ، اللذين كانا يتوفران بالناظور على معسكرات للتدريب .

وإن التوازن العابر الذي يعيش ضمنه هذا الإقليم المكتظ بالسكان ، هو توازن يجعل من مدينة الناظور مجرد ضاحية من ضواحي مدينة مليلية [28] . وحسب ما يبدو ، فإن مناجم الحديد التي كانت تنتج ، عند ذاك ، مليون طن ، كانت تشغل حوالي ثلاثة آلاف عامل من بين المزارعين الذين تم جلبهم من نفس الجهة ، ولقد كان إنتاج هذه المناجم ، الذي ظل آخذا في التناقص ، يوجه نحو مدينة مليلية ، كما أن عملية تزويد الإسبانيين ، المنحشرين بداخل هذه المدينة الأخيرة ، بالمنتوجات الفلاحية ، كان يمثل نشاطا يتعيش من ورائه أكثر من عشرة آلاف شخص ، بل وكانت هناك ، على الخصوص حركة للتهريب مسموحا بها ، عبر الاتجاهين معا ، بحيث كانت تشمل قسما مهما من ساكنة المنطقة ، كما تعود بمكاسب واسعة لحساب التجار الذين كانوا ينظمون فيما بينهم ، حركة تزويد المدينة بالسلع ، ثم إعادة تصدير تلك السلع نحو فاس ومكناس ووجدة ، وحتى نحو الجزائر ، وكل ذلك بفضل شبكة مكثفة إلى حد بعيد من الحافلات وسيارات الأجرة .

وأخيرا تجب الإشارة إلى عامل الهجرة ، فهي كانت تساهم في إضفاء بعض التوازن على هذه الجهة المكتظة بالسكان ، ومن المعلوم أن تلك الهجرة التي كانت تتوجه نحو الجزائر ، والمتميزة بقصر آجالها المحدودة ، وذلك فيما قبل سنة 1960 ، قد تحولت ، منذ ذلك الوقت ، إلى هجرة طويلة الآجال نحو أوروبا (ألمانيا وفرنسا ودول البينيلوكس) . وهي هجرة تخص حوالي ثلاثين ألف فرد ، كما تمثل أعدادها ما يقارب النصف من عدد المهاجرين المغاربة في هذا الإبان [29] .

وبناء عليه ، فالهجرة والعلاقات التجارية ، المتباعدة والمحفوفة بالمخاطر ، والفلاحة المستعملة للتقنيات القديمة المألوفة عبر البلاد الفقيرة المكتظة بالسكان ، هي كلها عبارة عن عوامل من شأنها أن تربط من حيث الشبه بين هذه المنطقة وبين منطقة سوس ، وعلى كل حال ستبقى الهجرة من هناك تتوجه نحو الخارج ، بينما أن الروابط التجارية الراجحة تجري مع مليلية .

وجدير بالذكر أن جميع الفائزين في الانتخابات كانوا ينتمون إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وهم قد وفدوا على هذه الأخيرة من حزب الشورى والاستقلال ، في بعض الأحيان ، وفي أغلب الأحيان من الحركة الشعبية . وهذا بينما ظل (حزب) الاستقلال يمثل عبر إقليم الناظور ، تيارا على قدر من القوة ، وظل حضور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بنسبة أقل عبر هذا الإقليم مما كان حضوره بالحسيمة . وذلك بفضل حضور الاتحاد الوطني للشغل بمناجم الحديد بالزغنغن . ولقد كان المنتخب الفائز بالناظور شخصا يتوفر

على جميع خصائص الشهرة المعتادة بالشمال . إذ أنه قد تابع دراساته بالقرويين ، ومارس مهام أستاذ اللغة العربية بمليلية الإسبانية . كما أنه من المعروف عنه أنه ذو ميول نحو الحركة الشعبية ، وسبق له أن شارك في تمرد الريف سنة 1958 . وهو ينحدر من أسرة قد أنجبت عددا كثيرا من القواد ، سواء بالنسبة للإسبانيين أو للمخزن ، وما يزال أخوه قائدا على نفس القبيلة التي ازداد فيها ، بحيث إنه يراقب جزءا من الدائرة الانتخابية بالناظور .

وفيما يتعلق بالمنتخب عن دائرة الزغنغن ، فهو عميد العلماء بالناظور ، ومدير المعهد الإسلامي بها . وهو حامل لشهادة جامعية من الأزهر . وقد ظل يمارس التدريس بالناظور ، كما كان ينتمي إلى أسرة من الأعيان المعروفين بالإقليم بتدينهم . ويعود التزامه السياسي ، تاريخيا ، إلى الاستقلال ، وذلك قبل أن ينضم إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . أما بزايو وميدار ، فالمنتخبون هناك كانوا من كبار الفلاحين ، وكان كل واحد منهم يمتلك أكثر من مائتي هكتار . وكان واحد منهم ينحدر من أسرة من أبناء القواد ، والآخر من أسرة من الشرفاء . ووحده المنتخب عن تيميسمان ، محمد بن كرطة ، كانا شابا من خريجي جامعة الرباط ، إلا أنه كان ينتمي إلى جماعة الدكتور الخطيب ، وما تزال أسرته تمتلك دائما بعض الأراضي بنفس الدائرة الانتخابية . ولقد كان لإسهام أسرته في ثورة الريف ، إلى جانب عبد الكريم الخطابي ، أن أدى بها إلى النفي بمدينة فاس في 1926 .

الفصل السادس
الجنوب والجهات شبه الصحراوية

يوفر شمال المغرب ظروفا استثنائية للتماسك ، فيما يخص إجراء الدراسات حول النخب المحلية ، فالانعزال الجغرافي والسياسي الذي عرفته المنطقة ، والتأثير الثقافي الخاص ، كل ذلك ظل يدفع نحو الفصل بين النخب المحلية وبين النخب الوطنية . ومن هنا ، فإن الانتخابات البرلمانية يمكن أن تكون ، بالنسبة لأولئك الذين لم يستفيدوا من المشاركة في السلطة في قدر طموحاتهم ، فرصة مواتية لإعادة الحصول على مكانة ما ضمن النظام السياسي . وتلك كانت هي الحالة التي تنطبق بالتالي على عديد من المترشحين سواء المثقفين التقليديين منهم ، أو العصريين من ذوي الثقافة الإسبانية . وبالفعل ، فقد كان بإمكان أمثالهم من الأفراد عبر المنطقة الجنوبية في الفترة الماضية ، أن يندمجوا في عالم المسؤوليات الإدارية الحكومية أو السياسية ، وأن يمتلكهم بعض التردد عند التفكير في التخلي عن مناصب السلطة الحقيقية ، بهدف السعي نحو وضعية مستقبلية ذات حظوة غير مؤكدة . وبالنسبة للأعيان التقليديين العديدين أيضا ، إن الانتخابات يمكن أن تمثل هدفا له ما يبرره بناء على الاعتبارات المحلية . فمن خلال أن يصبح أي واحد من الأعيان ممثلا عن السكان ، أو بكل بساطة مترشحا عنهم ويحظى بتزكية أحد الأحزاب ، فإنه من أجل ذلك ، كان يلجأ ، والحالة هذه ، إلى استخدام قصارى جهوده ، في إقناع الجهاز الإداري المحلي . وحتى على افتراض أنه لم يحدث أن يقطع علاقاته مع السلطة ، وهو أمر نادر الوقوع إلى حد بعيد ، فإنه سيعمل من أجل تقوية قدراته على المساومة .

نعم ، إن وضعية النخب هي مختلفة عبر جنوب البلاد ، وبالمناطق شبه الصحراوية ، بالرغم من العديد من العوامل المماثلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وتمثل عوامل الاكتظاظ السكاني ، والهجرة ، والسمات الخصوصية ذات الارتباط بميدان الفلاحة العتيقة والآبدة ، المعطيات القاعدية الداخلة ضمن جزء مشترك بين الجهتين الجنوبية والشمالية في نفس الآن ، غير أن مراكش ، إلى جانب الأقاليم شبه الصحراوية ، لا تعتبر مفصولة عن النظام السياسي الشمولي ، وأن حدوث استياء هذه الأخيرة يمكن ، بسهولة أكبر ، أن يعبر عن نفسه ، انطلاقا من هذا المستوى ، من خلال حركة سياسية لها مضمونها الأيديولوجي وأهدافها الوطنية . ثم إن الهجرة نحو الدار البيضاء ، ونحو المدن الساحلية قد أفرزت روابط ممتدة في الزمن مع الوسط الحضري ، وذلك في طليعة البوادر الأولى للحركة السياسية الهادفة إلى إحداث تغيرات عميقة بالمجتمع المغربي .

غير أن النزاعات ذات الطابع السياسي والاقتصادي ، والتي كان المهاجرون من الجنوب ، وخصوصا منهم مهاجرو سوس ، طرفا فيها ، في إطار النظام السياسي الشمولي ، ضد بعض الجماعات الأخرى ، هي نزاعات قد أدت بهؤلاء إلى الحفاظ على تماسك قوي فيما بنيهم ، وكان هذا التحالف ، الذي يتشابه مع التحالف المعروف عند المجتمعات التقليدية ، يقع عبر العالم العصري الحديث للمدن الساحلية ، ثم إن النزاعات الخارجية قد كان لها أيضا انعكاساتها المتعددة على النخب المحلية ، إذ أنها قد ساعدت على بروز نمط من الجهوية يعبر عن نفسه ، على المستوى الثقافي أو السياسي ، من خلال بعض الصيغ المتطابقة في بعض الأحيان مع مثيلاتها بالشمال .

أكيد أن أقاليم مراكش وأكادير وواررزات وقصر السوق وطرفاية تمثل كلا واسعا جدا لكي تكون مجموعا

موحدا ، أي أن ظروف العيش والتنظيم الإجتماعي تبرز خطوطا مشتركة تغاير بين أقاليم السهول وبين مرتفعات الشمال عبر كل هذه الأقاليم . وإذا تركنا إقليم قصر السوق جانبا ، فلا بد من الإشارة إلى أن هذه الجهة كانت قد خضعت لنفوذ «كبار القواد» الذين ظلوا يكرسون هناك سياسة تجعل الحق إلى جانبهم من أجل امتلاك الأراضي ، سياسة قد بقيت الحماية عاجزة معها عن الحد من تفاقم هذا الواقع ، وفضلا عن هذا ، لقد كان هناك جزء واسع من إقليمي مراكش وورززات يقع تحت سيطرة واحد من أقوى هؤلاء القواد ، أي السي التهامي الكلاوي باشا مراكش . بالطبع أن مجيء الاستقلال قد أحدث عدة انقلابات على صعيد الأوضاع ، وذلك أن أطر (حزب) الاستقلال ، وبعد أن ظلوا محافظين على بعض الهدوء عبر هذه الجهات ، قد رغبوا في أن يحدثوا خلخلة في النظام السابق بشكل أكثر من أية جهة أخرى ، مع التذكير بأنهم قد نجحوا أحيانا في تحقيق ذلك .

ومع ذلك لقد كانت المنافسات المحلية في 1963 ما تزال عند ذاك تعلن عن نفسها من خلال صيغتين إثنتين ، إما أن يكون الواحد من أنصار الكلاوي ، أو أن يكون من خصومه ، ففي المناطق الجبلية ، ذات الأغلبية السكانية الأمازيغية ، كان الدور الاجتماعي والاقتصادي لخلفاء باشا مراكش القدماء ولشيوخه هو الراجح هناك . وذلك أن هؤلاء ، وبعد فترة من اختفائهم عن الأنظار ، ومن الرضوخ لقانون المنافسة ، عادوا من جديد ، انطلاقا من 1960 ، إلى التمتع بوضعيتهم المفقودة وكان العمال بكل بساطة قد فكروا فيهم هم بالذات ، في 1963 ، من أجل أن يمثلوا جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في الانتخابات بالمنطقة ، كما أنه لا يبعد أن نصادف أبناء كبار الأعيان المنتمين إلى الجيل الثاني ، ومن جملة الذين كان آباؤهم قد تميزوا في عهد الحماية ، بحيث لم يتعرضوا بعد الاستقلال إلى التجريد من أهليتهم ، من مثل نجل عدي أو بهي الذي انتخب بكراندو Korrando ، أو ابن البكاي الذي انتخب ببركان ، أو ابن القائد العيادي الذي فاز بانتخابه في سيدي بوعثمان بمنطقة الرحامنة .

وفي مقابل هؤلاء الأعيان ، الذين يجسدون ، بصفات مختلفة ، استقرارية الهياكل البنيوية ، نجد مجموعة ، محدودة إلى حد بعيد ، من الأفراد الذين يمكن تصنيفهم ضمن فئة النخب المحلية . بل إننا نلمس من جملتهم بعض الأفراد الذين يحملون أيضا صفة الأعيان القرويين أو التجار ، إنما على مستوى أدنى ، وبدون أن يكونوا قد مارسوا أي مهام إدارية . وكيفما كان الأمر ، فالإدارة ، والأحزاب أيضا اعتمدا على هؤلاء ، في فترة ما بعد الاستقلال ، في سياق محاولاتهما القضاء على البنيات التقليدية وذلك أنهم قد ظلوا أقوياء هناك عبر المناطق التي عمل فيها التفكك الاقتصادي والاجتماعي على أن ييسر لهم سبل الاستقرار ، زيادة على أن البعض منهم قد ظل محافظا على بطاقة الانتماء إلى جيش التحرير ، وهؤلاء كانوا يكونون أقلية ذات نفوذ ، وتثير المخاوف من حولها ، ولا سيما عبر الأقاليم شبه الصحراوية .

ثم إن إشعاع الدار البيضاء يمثل هو أيضا عاملا له مكانته الراجحة ، والذي يذهب تأثيره لصالح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وفي هذا الإطار كانت الاتصالات المستمرة تظل مرتبطة الأواصر بواسطة الحافلات أو سيارات الأجرة العمومية ، الضامنة لعبور الأشخاص والمناشير والأموال والتعليمات . وكان التجار السوسيون من خلال المدن الساحلية يمارسون تأثيرهم الملموس حتى ببعض القرى المتباعدة[1] . وهكذا ، فقد كانت المصالح المتبادلة على أيدي هؤلاء ، وكانت الآمال التي ينعشونها في صدور الناس ، والنموذج الذي لا

مراء فيه المجسد للنجاح الاجتماعي الذي كانوا يمثلونه في أعينهم ، كلها عوامل تجعل منهم بمثابة دعاة أكثر قوة من ممثلي الإدارة أو من الأعيان القبليين الذين تبقى سلطتهم مرتكزة على اقتصاد زراعي ورعوي آخذ في الانحطاط . إن هذا النموذج ، يكتسي قيمته المشروعة خصوصا بالنسبة لإقليم أكادير ، أما بوارززازات ، فإن التقاليد كانت تجد قوتها من جديد عندما نبتعد عن المراكز الصغرى ، وعن القطاعات المعدنية وعن محاور الاتصالات . بينما في قصر السوق أن الأتباع السياسيين المتدينين politico-religieuse هم الذين يفوزون هناك بقصب السبق لدى السكان ، غير أن المرتفعات الأمازيغية تختلف عن باقي الأقاليم الأخرى .

وباعتبار السوسيين كانوا منافسين للفاسيين عبر المدن الكبرى بالمناطق الشمالية ، فإنهم قد حولوا هذه المنافسة التجارية ، فيما بينهم ، إلى معارضة ذات طابع سياسي ، سواء كان ذلك عبر المدن ، أو عبر فضاء الوسط الأصلي[2] . وحسب ما يبدو ، فإن موقفهم هذا قد امتد صيته حتى شمل أرجاء الجهة بكاملها ، وانطلاقا من سنة 1960 ، سنجد الإدارة تبذل جهدها ، بقدر من النجاح المختلف هنا أو هناك ، أن توجه هذه المعارضة مستميلة إياها لحساب النظام الملكي .

وفي الأخير ، نشير إلى أن جامعة ابن يوسف كانت تسهم ، من جهتها ، بدور سياسي لا يستهان به ، سواء كان ذلك على أيدي خريجيها أو على أيدي أساتذتها . والحاصل أن المترشحين الوافدين منها ، قد ظلوا يكونون مجموعة لا بأس بها من حيث الأعداد ، ومن حيث التوجهات . وكانوا منتشرين عبر الأقاليم الثلاثة بالجنوب الغربي ، كما أننا نجد هنا أيضا نوعا آخر من المعارضة لسيطرة فاس المدينة التي يتأتي منها أغلب الأطر بالمغرب المستقل منذ بدايته . وكانت هذه المعارضة فيما بين النخب المحلية ، تزداد شدة بفعل معارضة أخرى بين الجامعات ذات الاعتبار المتفاوت بين هذه وتلك ، بحيث كانت الأطر الفاسية ، المنتمية لـ (حزب) الاستقلال ، تعود دوما بانتسابها إلى القرويين ، بينما كان عبد الله ابراهيم ، الرئيس الأوحد في مجلس الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ينتسب إلى جامعة ابن يوسف .

وإذا كانت الدار البيضاء تؤدي جيدا دورها باعتبارها محورا لتوجيه النخب المحلية على امتداد الجنوب ، وذلك على المستوى الاقتصادي ، فإن مراكش يمكن أن تعتبر العاصمة الثقافية للجهة ، إنما مع قدر من الاعتبار أقل قيمة من الاعتبار الذي كانت تطوان تتمتع به في تأثيرها عبر أقاليم الشمال .

مراكش : ثقافة تقليدية ، وتنوع على صعيد الأنشطة الاقتصادية

يمثل إقليم مراكش ، من خلال امتداده ، كلا شموليا متنوعا بشكل كبير ، إذ أنه مؤلف من الهضاب الأطلسية والداخلية ، ومن مناطق التلال والمرتفعات الجبلية العالية . وحسب الظاهر فبنية النخب المحلية في هذه الجهة ، هي بنية خاضعة لتأثير سلسلة من العوامل الجغرافية والاقتصادية التي تدفع نحو تعدد أوجه الاختلافات بين هذه المنطقة وتلك . ومما لا شك فيه أن العوامل التاريخية تبقى ذات ثقل ملموس ، في المقابل ، وذلك عبر اتجاه ذي بعد موحد . ولقد سبق لنا ، في هذا الصدد ، أن عرضنا لإبراز التأثير الثقافي والديني لهذه المدينة ، وكذا لتأثير جامعة ابن يوسف ، وذلك بالإضافة إلى الإشعاع الاقتصادي للدار البيضاء ، مع ما يدخل في ذلك ، من عواقب ، من قبيل حضور بعض المهاجرين الأغنياء الذين قد حافظوا بهذه المدينة الأخيرة ، أو اكتسبوا فيها صفة الأعيان عبر أوساطهم الأصلية ، وكلما ابتعدنا عن المدن المهمة ، فإننا لا نجد هناك ، وبصفة مطلقة ، أي مترشحين ينتمون إلى النخب السياسية الوطنية . خلاصة القول ، إن

تأثير الكلاوي هو تأثير على درجة لا تخفى من الأهمية ، عبر البوادي ، وبالخصوص عبر الأطلس الكبير .

وحري بالإشارة إلى أن (حزب) الاستقلال قد بذل الجهود ، انطلاقا من السنوات الأولى للاستقلال ، بهدف القضاء نهائيا على هذه الذكريات حول «الفيودالية» وحول التعاون مع نظام الحماية ، وكان ذلك سعيا منه إلى تفتيت مختلف الروابط التي كانت تخضع القرويين للنظام الأسبق ، إذ أن هذا الحزب قد حصل فعلا على نجاحات مختلفة في هذا السياق ، وكيفما كان الحال ، فإن النخب المحلية ، قد ظلت تحتفظ لنفسها هناك ، وفي أغلب الأحيان ، بذاكرتها حول ذلك النظام الذي كان قائما في مرحلة متسمة بالظلم ، وبجو خاضع لـ«الامبريالية الفاسية» . ومع مجيء الطاهر واعسو ، بصفته عاملا على الإقليم ، في غشت 1960 ، بدا أن توجه السلطة المحلية في التعامل مع النخب المحلية ، قد تحولت وجهته بشكل كلي . وهكذا ، فهذا العامل ، وبعد أن لجأ إلى عملية تطهير على صعيد هيئة القواد والشيوخ والمقدمين الذين كانوا معينين بعين المكان من قبل جيش التحرير في اثناء السنوات من الاستقلال ، انتقل إلى إعادة بناء شبكة الأعيان القديمة ، هناك في أي مكان كان ما يزال بالإمكان الاستناد عليها فيه . وبحلول أيام الانتخابات في 1963 ، كانت جهود العامل واعسو في العمل على إعادة التحكم في سير الأمور ، قد أخذت وقتها الكافي لتعطي أكلها ، ولاسيما عبر المرتفعات الجبلية العليا ، ولقد أصبح بإمكانه بالتالي أن يسهر بنفسه على اختيار رجالات السلطة وأن يعمل على توفير سبل النجاح لهم ، وذلك في نفس الوقت الذي عمل فيه على ترك الأبواب مفتوحة في وجه المعارضة لكي تبحث هي أيضا عن حظوظها ، وأن تنتج في ذلك أحيانا ، والحق أن علاقاته السالفة مع مسيري الحركة الشعبية قد وفرت له المجال لكي يوجه عمليات التحكيم ، ويجعلها تحظى بالاحترام ، في نفس الآن الذي ترك فيه بالمدينة عددا لا بأس به من المقاعد لحساب أصدقاء كديرة ، وهكذا فإن الدوائر الانتخابية الثلاث بمراكش قد صوتت لصالح ممثلي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية المنتمين إلى النخب السياسية الوطنية ، وكان ادريس الدباغ ، وهو رجل أعمال من الدار البيضاء ، وأصله من مراكش ، قد مارس المحاماة ، ثم عمل سفيرا للمغرب بإيطاليا ، ثم عاد ليدير أعمالا تجارية في النسيج ، ومن المعروف عنه أن كان من أصدقاء كديرة وللأمير مولاي علي[3] ، هذا الذي كان يدعم ترشيحه بالتالي ، كما كان يقال عن الدباغ إنه مقرب بشكل وثيق من كريم العمراني ، وعند أوساط الأعمال ذات الارتباط بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ولقد كان منضما إلى نادي آميل Amil club ، وهو منظمة سبق أن أسسها لوران كروز L. Cruse ، وكريم العمراني بهدف أن تكون بمثابة نقطة التقاء لرجال أوساط الأعمال الليبيراليين من بين المغاربة والفرنسيين .

وفيما يخص مولاي العربي المسعودي ، فأصله من طنجة ، وهو أحد مدراء وزارة التربية الوطنية بالرباط ، وذو ثقافة عربية وفرنسية ، إذ درس لمدة طويلة بالمدارس الإسلامية الفرنسية بمدينتي تطوان وطنجة ، ثم إنه في الفترة من 1935 إلى 1947 درس اللغة العربية بكوليج مراكش ، وذلك قبل أن يرقى إلى درجة مفتش للتعليم العربي بالمديرية ثم بوزارة التربية الوطنية . ولقد كان لعامل استقراره بمراكش لمدة طويلة ، أن فتح أمامه المجال للارتباط بعدة صداقات ، وبالتالي باقتناء بيت له هناك ، وبعض الأراضي بالضواحي ، وهكذا أضاف الرجل الاعتبار الذي كان يتمتع به بصفته من كبار الموظفين ، إلى جانب انتمائه إلى أسرة شريفة ، وتأصله من فرع بورجوازي نوعا ما .

وكان الفائز الثالث ، الذي ينتمي إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، هو عبد الرحمن الخطيب ، وهو محام من الدار البيضاء ، وشقيق الدكتور الخطيب ، رئيس الحركة الشعبية ، وكان قد انضم إلى حزب جبهة الفديك ، وذلك بعد أن ظل ، لزمن طويل ، عضوا في الحزب الشيوعي ، عندما كان محاميا بفرنسا ثم بالمغرب ، وأصل الرجل من الجزائر ، إذ أنه كان قد أمضى الخدمة العسكرية بصفته ملازما ضمن الجيش الفرنسي ، وبقي مجندا في هذا الجيش طيلة الفترة التي عرفتها الحرب العالمية الثانية .

وفي مواجهة أعضاء النخب السياسية الوطنية المترشحين باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، جند (حزب) الاستقلال عددا من المترشحين من الدرجة الأولى من حيث الأهمية ، وكان الأكثر شهرة ، من بينهم ، هو محمد بوستة الذي ظل ينتمي إلى اللجنة التنفيذية لهذا الحزب الأخير ، منذ 1959 . وأصل الرجل من مراكش ، بحيث قد انتخب في 1960 رئيسا للمجلس البلدي بها . وباعتباره مناضلا في (حزب) الاستقلال ، وذلك منذ أن كان يتابع دراسته بثانوية مانغان ، فقد كان من بين مسيري جمعية طلبة شمال إفريقيا بباريس . ومع عودته إلى المغرب ، فقد دافع ، بصفته محاميا ، عن الوطنيين المقاومين أمام محاكم الحماية . ولقد عين ، لأكثر من مرة ، كاتبا للدولة ، ثم وزيرا ، بحيث أنه قد ظل إلى جانب علال الفاسي ، بالإضافة إلى بعض الأطر الشابة الأخرى ، في إبان انشقاق (حزب) الاستقلال في 1957 . إلا أنه سيحتفظ لنفسه بمسافة فاصلة بينه وبين دعاة الحزب الفاسيين القدماء . وكان المترشحان الآخران من (حزب) الاستقلال الأخوان بلعباس المنحدرين من أسرة عريقة تنتمي إلى البورجوازية المدينية بمراكش[4] . وكان أحدهما صيدليا ، بينما كان الثاني محاميا ، وإلى جانب سمة الاحترام التي تحيط بالوظيفتين اللتين يمارسانهما ، يمكن إضافة مكانتهما التقليدية الاعتبارية وكان أخوهما يوسف بلعباس وزيرا للتربية الوطنية في تلك الفترة والذي تقدم للانتخابات بالصويرة ، حيث إنه كان يمارس الطب هناك منذ مدة طويلة . ويعتبر عبد القادر بلعباس الصيدلي الأكثر بروزا بمراكش . فمنذ استقراره بهذه المدينة ، قبل الاستقلال ، لم يحدث أن رضي سواء بالانتقال إلى الرباط ، أو بأن يتولى منصبا ما بالوظيفة العمومية ، وعلى كل حال فقد ظل يمارس مهام رئيس للغرفة التجارية بمراكش منذ سنة 1960 ، علاوة على رئاسته لنادي السيارة بهذه المدينة ولقد كان أخوه البشير قد عين ، بعد الاستقلال ، مديرا مساعدا للأمن الوطني ، ثم عاملا على إقليم مراكش ، فوزيرا للشغل ، وسفيرا بموسكو . ومن خلال كل هذا يتوضح بأن روابطه مع الوسط الأصلي قد اتسمت إذن بالتفتح الأوسع .

طبعا ، لم يكن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية غائبا عن هذه المنافسة . وكان طابع المنافسة التقليدية بين فاس ومراكش ، قد أكسب هذا الحزب بشكل مسبق فيضا من التعاطف إلى حد ما . مع العلم أن المترشحين عنه ، كانوا مع ذلك ، بعيدين عن أن يتوفروا على حظ من الصيت على المستوى الوطني ، أو حتى على المستوى المحلي ، من قبيل الصيت الذي كان يتمتع به ممثلو الفديك أو (حزب) الاستقلال ، وذلك أنهم لم يكونوا ، بالنظر إلى بعض العوامل بعينها ، يكتسبون تمثيلية ما ضمن النخب المحلية . والمهم ، هو أن المترشحين الثلاثة عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، كانوا يمارسون التدريس . وكان أحدهم أستاذا بجامعة ابن يوسف ، بينما كان الآخران مدرسين بالتعليم الابتدائي المعرب . وكلهم ، على كل حال ، ينحدرون من مراكش ، ويحملون شهادات دراسية من هذه الجامعة التقليدية ، بينما أن ماضيهم النضالي هو ماض يعود

بجذوره إلى فترة الحماية . ولقد كان أحدهم يتحمل المسؤولية المحلية بالاتحاد المغربي للشغل ، بحيث إنه قد قام ، بصفته تلك ، بعدة سفريات إلى ألمانيا الشرقية . بينما أن الرجل الثاني ، المدرس بالتعليم الابتدائي ، كان آنذاك عضوا بالمجلس البلدي ، وأمينا للمال بإحدى الجمعيات الخيرية .

وفي مقابل هذه الوضعية الحضرية ، التي لا تخلو من تعقيد ، والتي تتماثل من خلال أبعادها مع الوضعية القائمة بفاس ، كانت مدينة آسفي تعكس على السطح ، صورة للصراعات السياسية العصرية التي يمكن أن تتحدد من خلال صيغة الصراع الطبقي ، وكان (حزب) الاستقلال مع ذلك ، هو الذي فاز بالمقعد الانتخابي ، بالرغم من الوسط العمالي الغالب عبر هذه المدينة . وكان مترشح (حزب) الاستقلال ، المفتش الجهوي للحزب ، المزداد بنفس هذه المدينة .والخريج من جامعة ابن يوسف . ولقد سبق له أن كان مديرا لمدرسة حرة بأسفي في أيام الحماية التي لطالما أصدرت في حقه العديد من المرات ، أحكاما سالبة للحرية . وكان الرجل يحتفظ لنفسه بشبكة من الصداقات المتينة ، ومن الشراكات المتواطئة مع الإدارة ، منذ السنوات الأولى من الاستقلال ، بحيث كان نفوذه بالمدينة يفوق نفوذ الباشا آنذاك .

وبالنسبة لمنافسه المنتمي إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، فهو ناصري ، وملاك عقاري من قدماء المحاربين ، ومقرب كثيرا من الاتحاد المغربي للشغل ، هذا بينما كان المترشح باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قائدا أسبق ، ومدير مدرسة بالخميسات ، ومناضلا بـ(حزب) الاستقلال منذ 1940 . وكان يمارس ، لعدد من السنوات ، مهام مفتش بحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتطوان ونواحيها .

ولقد كان الفوز المثير للدهشة لـ(حزب) الاستقلال ، عبر دائرة انتخابية عمالية وحضرية ، فوزا قد جاء بدون رعب ، نتيجة للانشقاقات فيما بين الاتحاد المغربي للشغل ، وبين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، تلك الانشقاقات التي لم تكف عن التفاقم منذ تاريخ إجراء الاستفتاء . ولقد سبق للاتحاد المغربي للشغل أن فكر بالتالي في تقديم مترشحين تحت يافطته الخاصة ، بحيث إن هذا التاكتيك قد كان مطروحا بالفعل من لدن القطاعات النقابية الفرعية بالمدن المتوسطة الأهمية ، حيث كانت أطر النقابة تقوم فيها ، في نفس الوقت ، بالسهر أيضا على هياكل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ولا ترى لماذا يجب عليها أن تغير يافطتها الانتخابية بهدف المشاركة في عملية سياسية من هذا القبيل . والحق أن المديرية المسؤولة عن تسيير الاتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء لم تكن لتجرؤ على إقحام نفسها في خضم هذه المعمعة بشكل فعال . وبناء على هذا ، قررت اللجوء إلى مقاطعة الانتخابات ، وبالتالي عدم إسناد أي مترشح كان ، ثم أن تقبل ، أسبوعا قبل يوم الاقتراع ، بأن تدعم المترشحين التقدميين . بيد أن الحملة الانتخابية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم تنطلق بالفعل إلا في أيام معدودات قبل بداية الانتخابات . وفي هذا الخضم ، فضل بعض المناضلين الاتحاديين ، إحساسا منهم بالاختلاف مع هذه المناورات المرفوضة ، والتي قد تلعب كلية في صالح جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، فضلوا أن يساندوا المترشح عن (حزب) الاستقلال الذي لديهم معرفة به منذ زمن طويل .

أما عن الدوائر الانتخابية الأخرى عبر الساحل الأطلنطي للإقليم ، فهي تعكس قدرا من التجانس الملموس ضمن التركيبة التي تضم النخب الوسيطية في إطارها . وفي هذا السياق ، كان الفرع الشمالي من الساحل لجهة عبدة ، يكون امتدادا لفرع دكالة التي كانت تنتمي ، كما هو معلوم ، لإقليم الدار البيضاء ،

وتتميز هذه الجهة ، بقلة عدد السكان ، إذ تعتبر من ضمن الأراضي الواسعة ذات المساحات الكبرى المستثمرة في الزراعات الممكننة للخضر ، إلى جوار بعض الاستثمارات الصغرى لزراعات العنب . والظاهر أن الكثافة السكانية ، من خلال ميزتها تلك ، كانت تدفع المزارعين باستمرار ، إلى العمل على النهوض بنظمهم الزراعية ، وبالتالي إلى تنويع أنشطتهم الزراعية[5] . وهكذا سنرى بأن النخب المحلية ، في هذه الجهة ، قد ظلت تنتمي دوما إلى فئات المزارعين الذين نجحوا في تطبيق هذا التنويع في استثماراتهم .

حقا ، لقد كان (حزب) الاستقلال ممثلا جيدا عبر هذه الجهة ، بالمقارنة مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . والظاهر أن العمل في العمق الذي أنجزه المفتش الجهوي للحزب بآسفي ، قد ساعد على الحفاظ على وفاء الأطر الصغرى لهذا الحزب ، وكذا وفاء المناضلين في إطاره ، وفي مقابل هذا فإن هؤلاء المناضلين ، سنجدهم ينتقلون إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعمالة الدار البيضاء ، حيث إن أطر المكتب الوطني للري الموجود بضواحي دكالة ، قد ظلوا يقدمون دعما خارجيا ، بقدر لا بأس به ، إلى أحزاب اليسار . وهكذا فإن النقاش السياسي قد ظل ينحصر ، عبر إقليم مراكش في أغلب الأحيان ، في سياق المنافسة بين الإدارة المحلية المحابية للحركة الشعبية منذ سنة 1960 ، وبين (حزب) الاستقلال الذي ظل مسيطرا على الوضعية هناك طيلة المرحلة السابقة .

وهذا في حين أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يبقى محصورا في نطاق المدن ، بحيث إن النقاش سيظل مستمرا بين هذين التيارين الراجحين بدون خطورة مادام الوزراء الاستقلاليون مشاركين في الحكومة .

لننظر الآن في كيفية توزيع النخب المحلية فيما بين مختلف هذه التوجهات . إننا نلمس عددا كبيرا من المترشحين المنتمين إلى مجموعة كبار ملاك الأراضي ، مهما كانت الجهات التي ينتسبون إليها . وكلما اقتربنا أكثر من أكادير ، كلما بات التجار هم الذين يؤدون دورا ذا أهمية كبرى ، وذلك في نطاق ما تسهم رداءة المردود الفلاحي في الحد من الفرص لمراكمة رؤوس للأموال بدرجة ذات أهمية .

ففي جمعة سحيم شمال آسفي ، كان المنتخب الاستقلالي ، فلاحا يمتلك 600 هكتار مستصلحة في جزء فقط تبعا لما تتطلبه الأساليب العصرية .

وبسبت كزولة جنوب آسفي ، كان هناك أحد كبار الفلاحين ، وهو تاجر للحبوب ، قد ترشح بشكل رسمي عن (حزب) الاستقلال ، بتعيين من الرباط ، بحيث سيعرف الهزيمة في هذه الانتخابات على يد مترشح غير رسمي مسنود من قبل المفتش المحلي للحزب . وعن هذا المترشح ، الذي كان من قدماء المقاومين (دخل السجن في أيام الحماية) ، فإنه قد استطاع أن يحصل فيما بعد الاستقلال ، على رخصة لسيارة أجرة بفضل مفتش الحزب هذا . ومنذ ذلك الحين ظل هذا المفتش المحلي الأخير يستغله بكونه عنصر إتصال مع المناضلين الحزبيين المتفرقين هنا وهناك .

أما بالشماعية ، الدائرة الانتخابية التي تضم بين ظهرانيها بعض مناجم الفوسفاط التابعة لليوسفية (لوي جانتي louis gentil سابقا) ، فإن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يقدم باسمه أي مترشح ، وحسب ما يبدو ، فإن هذا الحزب لم يستطع التوصل إلى اتفاق بينه وبين الاتحاد المغربي للشغل في هذا الشأن ، وهذا بينما أن (حزب) الاستقلال وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية قد واجها بين رجلين من الأعيان ينحدران من نفس الدائرة الانتخابية . وكانا معا يبحثان ، في إطار هذه الانتخابات ، على دعم الناخبين

المحليين بالدرجة الأولى . وكان الفائز [6] من بينهما ، وهو عضو في (حزب) الاستقلال ، يمتلك 250 هكتارا ، وعددا من العقارات والدكاكين بالشماعية . أما فيما يتعلق بمنافسه الذي ينتمي إلى الجبهة ، فهو قاض أسبق بالشماعية في أيام الحماية ، ومن قدماء تلامذة القرويين . وكان يمتلك 300 هكتار ، وقطيعا ، وعددا من الدور ، ومحطة للبنزين بالمركز الحضري .

وبانتقالنا إلى تالمست حيث إن الفائز فيها ينتمي إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، ولقد سبق له أن كان باشا ورئيس دائرة بالصويرة ، ويتعلق الأمر بمولاي عمر العلوي أحد الأقرباء البعيدين للأسرة المالكة ، وكان يعمل في التجارة بفاس بعد اعتزاله للعمل بالإدارة منذ 1960 . وكان منافسه ، سيء الحظ ، فردا من الأعيان الموالين للجبهة ، ويمارس العمل في الفلاحة والتجارة . ولقد حصل في بداية الأمر على التزكية من لدن ممثل الحركة الشعبية ، وذلك بفضل قرابته مع القائد الأسبق في فترة الحماية . غير أن منافسه الرئيس كان مترشحا باسم (حزب) الاستقلال ، وكان ينتمي إلى أسرة بورجوزاية تنتمي إلى مدينة الصويرة ، إذ أن الأمر يتعلق بعائلة البرازي .

وكان الرجل يحمل شهادة دراسية من جامعة ابن يوسف ، كما كان يقوم بمهام كاتب عام بالغرفة التجارية بالصويرة ، حيث كان أحد أقربائه رئيسا عليها ، وهو ، فضلا عن هذا ، مراسل لجريدة العلم ، والكاتب المحلي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب . أي أنه قد كان مناضلا وطنيا منذ وقت طويل ، إذ سبق له أن قضى ، بهذه الصفة ، ثلاثة أشهر بالسجن في 1953 ، أما بخصوص الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فقد قدم للانتخابات شخصا مزارعا ومربيا للمواشي ، وكان يحظى بالصيت والسمعة بناء على أصله الشريف ، أكثر مما كان يكتسب ذلك عن طريق التزكية الحزبية التي إنما كان يرمي من ورائها إلى اجتذاب الأصوات الانتخابية للمواطنين .

وفي ما يخص الفائز بالمقعد الانتخابي بمدينة الصويرة ، فهو ينتمي إلى أسرة البرازي ، وينتمي أيضا إلى تلك الأسرة البورجوزاية الأكثر شهرة بهذه المدينة . كما أنه معروف هناك بكونه مناضلا بـ (حزب) الاستقلال منذ 1944 ، إذ سبق أن ألقي عليه القبض ، وحكم عليه لمرتين بمدتين سجنيتين طويلتين من قبل الحماية . ولقد كان في تلك الأثناء يشغل ، في نفس الوقت ، رئيسا للمجلس البلدي ، ورئيسا للغرفة التجارية .

وبالإضافة إلى عمله في ميادين النقل والتجارة والفلاحة ، فقد كان يمتلك حافلة تغطي الاتصال عبر جهة الصويرة . كما أن ضيعته كانت تزود المدينة بقسط كبير من الألبان . ولقد كان منافسه الأكبر هو الدكتور يوسف بلعباس ، وزير التربية الوطنية الذي جرى ترشيحه ، بهذه المدينة ، تحت يافطة جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وذلك لكي لا يدخل في مجال التنافس عبر مدينة مراكش ، ضد إخوانه الأكبر منه سنا ، والمترشحين باسم (حزب) الاستقلال . وكان الدكتور بلعباس هذا قد مارس مهام الطبيب الرئيسي بمستشفى الصويرة من 1950 إلى 1985 ، قبل أن يعين مديرا لمستشفى موريسكو بالدار البيضاء ، ثم وزيرا للصحة العمومية ، ومن المعروف عنه أنه كان مناضلا في الشبيبة الاستقلالية منذ 1944 ، ومسجلا ضمن مناضلي هذا الحزب بدون أن يعرض ، مع ذلك ، مساره الإداري لأي إحراج . وذلك أنه قد بقي يحافظ على عضويته في الحكومة سنة 1962 ، بعد مغادرة الوزراء الاستقلاليين لهذه الأخيرة . كما أنه قد حافظ على روابط متينة مع الصويرة ، وكان صهره ، وهو من أصل جزائري ، قد عمل مترجما في السابق للمراقب المدني

المحلي ، وما يزال مستقرا بالمدينة إلى حدود 1963 .

وبجهة تمنار ، يعتبر الفائز الجبهوي بالمقعد الانتخابي رجلا من الأعيان القرويين الذي كان يجمع بين الأنشطة الفلاحية (30 هكتارا) وبين التجارة والاستغلال الغابوي ، وفضلا عن ذلك ، فهو يمتلك مقهى وثلاثة منازل بمركز تمنار ، ولقد سبق له أن انتخب رئيسا لجماعة إمكراد ونائبا بدائرة المجلس الإداري للصندوق الجهوي للقرض الفلاحي بمراكش . وكانت ثروته ، إلى جانب أنشطته المتعددة ، تضمن له قدرا واسعا من التأثير يفوق التأثير الذي كان يتمتع به المترشح الاستقلالي ، تاجر الجملة بالصويرة ، ونجل أحد الشيوخ في أيام الحماية .

ننتقل الآن إلى منطقة الجبال الأطلسية ، وهي مأهولة من ساكنة تتكون من صغار الملاكين الأمازيغيين المستقرين هناك والمنتمين إلى ما يعرف بجماعات الشلوح . إن هذه الجهة ، ومن خلال نظامها المتبع في طرق الري ، ومن خلال تعاطيها لغراسة الأشجار ، وبالنظر إلى الكثافة الزراعية المعروفة عبر أرجائها ، فهي تذكرنا بمنطقة الريف [7] . إلا أنها قد ظلت تدين بازدهارها إلى انتشار زراعة الخضر والحناء ، وليس إلى زراعة الكيف ، وإلى التعاطي للتهريب مثلما هو الشأن بالنسبة لمنطقة الريف . وبناء عليه ، فإن العلاقات التي تربط جهة الجبال الأطلسية ، مع الدولة ، ستكون علاقات من طراز آخر مغاير . غير أن الموارد المحلية لم تكن كافية بحيث تستجيب لمتطلبات العيش إذ أننا نلمس هناك نسبة كبيرة من المهاجرين نحو مراكش ونحو المدن الساحلية .

وهكذا ، ففي هذه الدوائر الانتخابية ، باستثناء دائرة إسني ، كان كل الفائزين ينتمون إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . أما بالغرب من هذه الجهة ، نجد الإتحاد الوطني للقوات الشعبية بمثابة الحزب الرئيس الممثل للمعارضة (كما هو الشأن بالنسبة للإقليم المجاور بأكادير) . وهذا بينما كان المنافس الأبرز عبر الشرق ، هو المتمثل في (حزب) الاستقلال . وبصفة عامة لقد كان المترشحون ينحدرون ، في أغلبيتهم ، من جماعة متجانسة من الأعيان القرويين الذين يعتبرون نصف مزارعين ونصف تجار في نفس الوقت ، قد سبق لهم ، في أحيان كثيرة ، أن مارسوا مهام شيوخ القبائل . وهذا علاوة على أن للبعض منهم ارتباطات بالدار البيضاء أو مراكش ، بالرغم من أن مراكز الاستقطاب الرئيسية لأنشطتهم المختلفة تبقى محصورة عبر دوائرهم الأصلية .

وبوصولنا إلى الدائرة الانتخابية لإيمنتانوت ، سنجد بأن مختلف المترشحين من (حزب) الاستقلال ، ومن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، يتطابقون بشكل دقيق مع النموذج المشار إليه أعلاه . وكان أحد المترشحين يجسد خصوصية محددة انطلاقا من تعهده لثلاث عائلات ، إحداها بإمنتانوت ، وأخرى بمراكش ، وثالثة بالدار البيضاء ، مع ما يقدر في المجموع بخمسة عشر طفلا . وفي مقابل هذا كان المترشح باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يمتلك مطحنة بإدويران حيث كان يتولى الرئاسة بجماعتها . وكان هذا التلميذ الأسبق بجامعة ابن يوسف ، وأيضا المسؤول عن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عبر الحيز الكلي بالدائرة الإدارية لإمينتانوت ، وهو مزداد بنفس الجماعة ، ويمتلك بها قطعا من الأراضي وعددا من القطعان .

وفيما يخص الدوائر الانتخابية المجاورة لأمزميز ، كان الفائز بالمقعد الانتخابي ، والذي نجح باسم جبهة

الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، هو القائد الأسبق عن غندافة الذي كان في السابق وفيا للكلاوي . أما عن مسألة ترشيحه ، فقد تم بدعم من الحركة الشعبية ، وكان منافسه الاستقلالي من قدماء العسكريين ، الذي انتقل إلى العمل في التجارة ، ثم تولى ، بعد ذلك ، مهام المشيخة بعد الاستقلال . أما بآسني ، فقد فاز بالمقعد الانتخابي هناك فلاح (30 هكتارا) ذو ميول استقلالية ، وكان ذلك في مواجهة مع شيخ أسبق قد عمل في أيام الحماية ، وهو مزارع ، ومن كبار مربي الماشية ، بحيث كان يمتلك ، فضلا عن هذا ، بعض العقارات بمراكش والدار البيضاء .

وفي مقابل هذا ، ففي آيت أورير ، لقي رئيس المجلس البلدي بها ، وهو الفلاح الكبير(200 هكتار) المعروف بميوله الاستقلالية ، الهزيمة على يد أحد المزارعين المتوسطي الحال ، الذي تقدم للإنتخابات باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . وهذا بينما كان الإتحاد الوطني للقوات الشعبية قد رشح باسمه هناك أحد الصناع من الدار البيضاء . وهو مقاوم سبق أن اعتقل لمرات عديدة من قبل سلطات الحماية . وكان في الأصل مناضلا استقلاليا منذ 1945 ، وكان قد استطاع ، بعد الاستقلال ، أن يجنب منطقته الأصلية السقوط رهينة لابتزازات جيش التحرير الذي كان معسكرا هناك . أما بانتقالنا إلى تواما ، فقد فاز فيها بالمقعد الانتخابي فلاح متوسط الحال (30 هكتارا) ، وهو حليف أسبق للكلاوي ، وذلك على حساب رجل فلاح ، سبق وأن عين شيخا على نفس الفخدة بعد الحصول على الاستقلال . ننتقل الآن إلى دمنات ، حيث إن الشيخ الأسبق بها (استمر بالمشيخة لمدة 30 سنة) وهو تاجر ذو ميول استقلالية ، بحيث كان مراسلا لجريدة العمل بدمنات ، وكان نجاحه بهذا المقعد على حساب خلفه في نفس المشيخة (من 1956 إلى 1959) ، وفيما يخص الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فقد رشح باسمه فلاحا من صغار الفلاحين ، كان شريكا للفقيه البصري (المنحدر من نفس المدينة) في استغلالهما لحافلة كانت تؤمن المواصلات فيما بين جهات الدائرة .

أما بالنسبة للدوائر الانتخابية لأحواز سهل مراكش (DIR) ، فهي تكون مجموعة أخيرة لها سماتها المميزة الخاصة ، إذ أن العنصر الأمازيغي فيها ينمحي بقدرما نبتعد عن المرتفعات ، وحيث إن النخب المحلية كانت تجد الظروف مواتية لتوسيع أراضيها ولتنمية رؤوس المواشي التي تمتلكها . وبناء عليه ، فقد كان القطاع الفلاحي بهذه الأحواز يتميز بتنوعه وبعصرنته . ولقد كانت الأراضي الاستغلالية الكبرى المتعرضة للانحطاط على الدوام ، تستمر في الهيمنة على ما حولها من أراض ، وذلك على امتداد المناطق الفلاحية بالوسط التقليدي ، ويتعلق الأمر بشكل مستمر بتلك التركات المتخلفة عن الوضعية القانونية والسياسية لأيام الحماية . وفي هذا السياق كانت للقضايا المرتبطة باستعمال الماء ، وبتوزيع الأراضي المسقية ، هي القضايا التي تهيمن على المشاكل الزراعية بهذه الجهة .

إلا أن تربية المواشي ، وبالرغم من كونها لا تحتل إلا درجة ذات أهمية أقل ، فهي تبقى بمثابة القطاع الاستثماري الأهم المتوفر أمام الأعيان الذين سبق لهم أن توفقوا في مراكمة رؤوس الأموال من خلال اشتغالهم في الفلاحة ، أو أنشطة أخرى . ومن المعلوم عن النخب المحلية أنها تتميز أيضا بميولها لتنويع مجالات أنشطتها ، بحيث إنها غالبا ما كانت تجد في التجارة والنقل ، أو في المضاربات العقارية مكاسب عن رؤوس أموالها أكثر مما تجد ذلك في الملكية العقارية ، هذه التي تبقى مع ذلك لا بد منها بالنسبة لها من أجل

الحفاظ على مكانتها الاجتماعية . وإننا لنلاحظ أيضا ، بهذه الجهات ، ارتفاع عدد المترشحين الذين قد تلقوا تعليما تقليديا عاليا ، وذلك علاوة على الارتفاع النسبي في غنى الجهة المحيطة ، ومما هو ملموس هو أن أغلبية هؤلاء المترشحين الذين ينتمون إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، كانوا ينتسبون إلى جامعة ابن يوسف .

وحري بالإشارة في هذا الصدد بأن الدوائر الانتخابية لمراكش الضاحية ، هي دائرة تجسد وضعية لا تخلو من بعض الغموض . ولقد كان هناك تسعة مترشحين ، قد أعلنوا في الأصل عن تقدمهم للانتخابات ، وكانوا ينتسبون إلى قبائل الكيش ، وأيضا إلى مختلف الجماعات القروية بهذه الدائرة الانتخابية ، وكان الفائز من بينهم مزارعا من كبار الفلاحين ينتمي إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، بحيث أنه قد سبق أن أودع السجن في أيام الحماية ، بدون أن يكون مصنفا ، مع ذلك ، ضمن زمرة الوطنيين النشيطين ، بل لأنه كان معارضا للكلاوي .

وبانتقالنا إلى دائرة شيشاوة حيث كان الفائز هناك ، والذي ينتمي إلى الجبهة ، من كبار الفلاحين العصريين (200 هكتار) . ولقد كان يمتلك عتادا فلاحيا وفيرا ، وعددا من القطعان ، وثلاثة منازل بمراكش . وهذا بينما كان منافسه الاستقلالي يوزع أنشطته بين الدار البيضاء وشيشاوة . وكان ينشط في قطاع النقل والتجارة ، إذ أنه كان يمتلك أربع حافلات تؤمن الاتصال عبر الخطوط المحلية ، وشاحنتين ، وأربع محطات للبنزين . يبقى لنا الحديث عن المترشح عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وقد كان يعمل في البقالة ، وهو تلميذ أسبق بجامعة ابن يوسف .

أما بسيدي شيكر ، فقد فاز فيها أحد كبار المزارعين ومربي المواشي . وكان منتميا إلى الجبهة (الفديك) ، وكان فوزه على حساب رجل مصلح للساعات وهو في نفس الوقت سكرتير المكتب المحلي لـ(حزب) الاستقلال .

وبسيدي بوعثمان ، فاز ابن القائد العيادي هناك بسهولة ، أحد الخصوم الاسبقين للكلاوي ، ومن بين الذين تم عزلهم على يد الحماية في سنة 1953 ، وكان فوزه قد جاء على حساب مزارع متوسط الحال من ذوي الميول الاستقلالية ، ورئيس لجماعة قروية . وأيضا كان هذا الفوز على حساب مدرس اتحادي وتلميذ اسبق بجامعة ابن يوسف ، وشقيق أحد الشيوخ بنفس الدائرة الانتخابية .

وبالانتقال إلى الدائرة الانتخابية للرحامنة ، فإن الأمر يتعلق هناك بفوز مزارع استقلالي من كبار ملاك الأراضي والقطعان عبر نفس الدائرة ، غير أنه كان يستقر بسطات .

وبتاملالت ، فاز هناك بالمقعد الانتخابي رئيس الجماعة القروية لسيدي ادريس ، وهو مناضل استقلالي منذ 1944 . والمعروف عنه أنه كان يمارس الفلاحة والتجارة . وكان يمتلك حوالي ثلاثين هكتارا مسقية ، وعددا من الأشجار المثمرة ، ومعصرة للزيت ، وبعض العتاد الفلاحي الحديث .

وبدائرة سغارنة زمران كان الفائز باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، من كبار الملاك ، وصاحب محطة للبنزين ، وهو فقيه أسبق كان يعمل لدى قائد اسبق كان يتحكم في القبيلة بيد من حديد في أيام الحماية .

وهكذا يمكننا أن نستخلص من خلال هذه المواجهات الانتخابية ، الصورة العاكسة للثقافة التقليدية باعتبارها وسيلة للتواصل مع الجماهير . في هذا الإطار كان مترشحو الجبهة ومترشحو (حزب) الاستقلال

يجمعون في نفس الوقت ، بين هذه الثقافة التقليدية وبين الغنى في الميدان العقاري والتجاري . بينما كان المترشحون باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يجمعون بين هذه الثقافة ذاتها وبين ممارساتهم لمهام التدريس . مما يعني بأن حصة المترشحين من ذوي الثقافة الفرنسية تبدو محدودة . ولاشك أن من شأن تحليل المعطيات المتعلقة بالجهات شبه الصحراوية ، أن يسمح لنا بتحديد هذه الفرضيات بقدر من الدقة .

أكادير : ثقافة تقليدية وثروات عصرية وماض مناضل للنخب المحلية

يبرز إقليم أكادير ، زيادة على الظروف المتناقضة التي يتميز بها ، ظروفا طبيعية من الإمكان مقارنتها مع ماهو ملموس بإقليم مراكش . إننا ، في إقليم أكادير ، نجد منطقة جبلية تسكنها طبقة من المزارعين المستقرين القدماء وتتطبق فيها تقنيات خاصة في الري ، وذلك بدراية تامة ، نعم إن سهل سوس يبرز عددا من التماثلات مع حوز مراكش . إنه معروف بالكثافة السكانية بالنسبة للمساحة القابلة للزراعة [8] ، وتلك الكثافة السكانية هي التي توضح الدوافع الكامنة من وراء تلك الهجرة المتقادمة التي سبق لها ، ومنذ بداية الحماية ، أن توجهت نحو مدن الساحل ، ثم أفرزت على أرض الواقع بالتالي عديدا من التبادلات المتوالية التي ظلت تحدد السمات السياسية القاعدية بهذه الجهة [9] . مع وجوب الإشارة إلى أن التحكم في الساكنة من خلال الوسائل التقليدية لدى الإدارة قد تعرض للوهن والضعف . ووقع ذلك ، في بداية الأمر ، لأن المهاجرين الأغنياء كانوا يتمتعون باعتبار اسمى من الاعتبار الذي تتوفر عليه الشبكة الإدارية المحلية [10] . وكانت الضغوطات التي بإمكان القائد وأعوانه أن يمارسوها على السكان ، لا تستطيع أن تتغلب على الميل التقليدي للهجرة المتمكن من القرويين ، وأيضا على الضغوطات المضادة التي كان بإمكان العلاقات الحضرية أن تسهم بها في إغراء المهاجرين في المقابل . أي أن النظام السياسي المحلي ، هو هناك مرتبط بمجموع شمولي أوسع ، حيث إن التحركات السكانية ، وتسرب الأفكار الغريبة عن المحيط التقليدي تسهم بدورها أيضا .

وفي المقابل ، إننا نصادف عبر التخوم الصحراوية للإقليم ، مثلما هو الشأن بالنسبة لإقليمي قصر السوق وورزازات تشابكا من علاقات التشارك والخضوع بين العرب والأمازيغ المستقرين أو الرحل والحراطين . وإن هذه الوضعية الموروثة عن الماضي تتغير بطريقة غير متعادلة ، بحيث إن بعض العناصر من الهيكلة الاجتماعية ، تستمر في ممارسة تحكمها الامتيازي في الرجال والأرض والماء .

غير أننا نلاحظ عبر الشمال الذي خضع مسبقا للتحديث ، وأيضا بالجنوب التقليدي ، ذلك التناقض فيما بين الثروة الفردية لدى أفراد النخب المحلية ، مهما كانت انتماءاتهم السياسية ، وبين فقر الوسط المحيط ، وهو تناقض يبدو أنه يمثل الخاصية الغالبة هناك . وهكذا إن رداءة الموارد المطروحة بين يدي ساكنة كثيفة العدد إلى أقصى حد ، هي بدون شك تكون عاملا يساعد على الهجرة . كما أن الوسطاء الذين ييسرون للناس هذه الهجرة ، هم هناك يتمتعون ، من جراء هذا الواقع ، بوضعية ذات اعتبار .

إن هذا العامل يتدخل بتأثيره خصوصا بالنسبة للجهات الجبلية للإقليم . غير أن العوامل الإيديولوجية والاجتماعية بأكادير في حد ذاتها تتسم باشتراكها مع بعضها البعض ، ولقد كانت الأحزاب الثلاثة الرئيسية قد قدمت للانتخابات ، وباسم كل واحد منها ، مترشحا يحمل شهادة تعليمية من جامعة ابن يوسف . وكان ، هو من أتباع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، مديرا في فترة سابقة لإحدى المدارس الحرة ، ثم أصبح ، منذ بداية الاستقلال إطارا دائما في نفس الحزب . مع الإشارة إلى أنه قد كان مفتشا جهويا الـ(حزب)

الاستقلال بمراكش . وبهذه الصفة كان قد انتخب نائب الرئيس للمجلس البلدي بهذه المدينة ، إلى أن تحول ، منذ ذلك الوقت ، إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي كافأه بأن جعل منه إطارا دائما كما تمت الإشارة إلى ذلك ، ثم حول إلى منطقة سوس حيث عمل مراسلا لجريدة التحرير بأكادير .

وحري بالإشارة إلى أن أنشطة الرجل ، في أيام الحماية ، قد أدت إلى الحكم عليه بسنتين ونصف سجنا . أما فيما يخص منافسه الأول ، والذي ترشح باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وكان في السابق منتميا إلى (حزب) الاستقلال ، فهو مدير لشركة الحافلات للنقل الحضري بالمدينة ، ومقاول ثري ، ومدير لجمعية خيرية بأكادير ، كما أنه سليل أسرة من الشرفاء مشهورة بسوس . ولقد كان المترشح الاستقلالي ، هو أيضا ، مديرا لمدرسة حرة بمراكش في فترة سابقة ، كما أنه مارس مهام تفتيشية الحزب باكادير ، وسبق أن اعتقل أيضا لمدة ثلاث سنوات في فترة الحماية بسبب نضاله في صفوف (حزب) الاستقلال منذ 1968 .

ومن الأهمية أن نشير ، فيما يخص هذه الدائرة الإنتخابية ، إلى التبادلات في الشخصيات بين مراكش وأكادير ، عبر مختلف الأحزاب ، وإذا كانت مراكش تجسد العاصمة الثقافية التقليدية ، فهي أيضا كانت مركزا وسيطيا للتأثير السياسي . وفي المقابل كانت الدوائر العصرية للإنتاج تنزع بالأحرى نحو الربط بين أكادير والدار البيضاء بشكل مباشر . ثم لم يكن يبدو على الهجرة أنها تعبر في طريقها نحو الدار البيضاء عبر عاصمة الجنوب ، فمنذ الاستقلال لم تعد مراكش تقوم بدور درجة في سلم إداري وسيط ، أي ذلك الدور الذي كان معترف لها به ، في إطار التنظيم الإداري لدى الحماية ، ومن الغريب أن نلاحظ بأن النظام الذي تسير على منواله الأحزاب السياسية ، هو نظام يتبع عبر سيره بالأحرى الدوائر الاتصالية المعروفة في الثقافة التقليدية ، وذلك بدلا من الدوائر الإدارية أو دوائر التبادلات الاقتصادية العصرية .

وللحديث عن الانتخابات ، عرفت الدائرة الانتخابية لبيوغرا ، وهي التي تغطي القسم الأكبر من جملة المنطقة المسقية القريبة من أكادير ، ترشيح ثلاثة من الفلاحين العصريين تحت يافطات مختلفة في المواجهة الانتخابية . وكان الفائز ، وهو من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، يكاد أن يوصف بكونه معمرا مغربيا بأولاد تايمة . ويتعلق الأمر بعباس القباج المالك لثلاث من الضيعات بـ300 هكتار في كل واحدة (أغلبها مزروع بالخضر) . وقد سبق له أن شارك بالعضوية في الفروع المغربية للغرف الفلاحية في فترة الحماية ، إذ أنه انضم ، بصفته هذه ، في أيام الحماية إلى مجلس الحكومة ، ثم إلى المجلس الاستشاري بعد الحصول على الاستقلال . ولقد كان الفلاح الاتحادي الكبير ، والمنضم إلى عديد من المنظمات المهنية ، يحظى في حقيقة الأمر بوضعية تماثل الوضعية التي كان يتمتع بها منصور النجاعي بالغرب ، أما في ما يخص منافسه المباشر في الانتخابات ، والمنتمي إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، فقد كان يبدو إلى جانبه في إطار هذا التنافس شخصا متواضعا ، من خلال امتلاكه لـ 150 هكتارا . بل وكان هناك من هو أكثر تواضعا منهما معا . ويتعلق الأمر بالمترشح باسم (حزب)الاستقلال ، والذي لم يكن يملك إلا عشرين هكتارا . ولقد كانوا ثلاثتهم من قدماء الوطنيين المناضلين الذين تعرضوا للمضايقات في أيام الحماية .

أما عن الدائرة الانتخابية لشتوكة فقد كان الفائز فيها ينتمي إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وهو تاجر بالجملة في البقالة بالرباط ، معروف بكونه موسر الحال ، ونائب الغرفة التجارية بالمدينة ، ورئيس المجلس الجماعي لشتوكة .

وبالدائرة الانتخابية لتارودانت الشمالية ، فالفائز فيها ملاك ميسور ، يمتلك 150 هكتارا ، وهو شيخ أسبق في فترة الحماية ، وفي الوقت الراهن رئيس الجماعة القروية لتافوغالت .

وفيما يخص المنتخب الاتحادي عن تارودانت الجنوبية ، وهي الدائرة الانتخابية التي تمثل المدينة ، فهو فلاح صغير يمكن اعتباره من المنتمين المداومين في هذا الحزب . ولقد ولد بالصخيرات ، قريبا من الرباط ، ومارس التجارة بوجدة ، عندما ألقي عليه القبض من قبل سلطات الحماية في 1953 ، ثم أجبر على الإقامة الإجبارية بتارودانت ، حيث استقر بها نهائيا بعد الحصول على الاستقلال .

المنتخب بتافراوت ، المنطقة التي تعتبر أصل أصحاب البقالات السوسيين المنتشرين في مدن الساحل ، كان هو أيضا تاجرا في الجملة لمواد البقالة ، مزداد بنفس الدائرة ، وعضو الغرفة التجارية بالدار البيضاء حيث يقطن هناك . وكانت ثروته ، وماضيه الوطني ، وسلوكه الصارم بمثابة عوامل تضمن له الحصول على اعتبار الناس بقدر لا نزاع فيه [11] .

وفيما يخص تزنيت ، فهناك عمر المتوكل ، المترشح عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وهو مزداد سنة 1912 بمير اللفت بنفس الدائرة الانتخابية ، وكان قد تابع دراسته بمدرسة آيت باعمران بجهة سيدي إفني في فترة الحماية . وقد عمل ، من بداية الاستقلال إلى 1960 ، مستشارا سياسيا لجيش التحرير بسوس ، إذ كان نفوذه يمتد حتى يصل إلى موريطانيا . كما أن علماء سوس قد اختاروا هذا الرجل رئيسا على جمعيتهم . وكان التزامه السياسي ينبني على مرجعية طهرانية متأججة تمثل تعبيرا طبيعيا عن الشعور الديني بهذا الإقليم .

إن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية التي عملت على أن تزيح الأحزاب -الأخرى عبر المرتفعات بالمنطقة الخلفية لأكادير ، وعبر وادي سوس ، وذلك بواسطة أطر الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، بمن فيهم من معمرين وتجار ورجال دين ، قد أحدثت لنفسها هناك حظوة على امتداد الدوائر الانتخابية الواقعة على مقربة من السفوح الصحراوية الجبلية . وحسب ما يبدو أن الأعيان التقليديين كانوا هم أصحاب الكلمة الأخيرة هنا ، وذلك في إطار ظروف تكشف لنا مسبقا عن نفس الظروف التي سنلمسها فيما بعد عند الحديث عن إقليم وارززات . وفي انتظار ذلك ، نشير إلى أن الفائز بمقعد كوليمين ، المدعو أبو زيد دحمان ، هو قائد أسبق ، يمتلك 180 هكتارا وعديدا من القطعان . كما كان يستغل ، فضلا عن ذلك ، خطا للحافلات بين طانطان وأكادير ، ويعتبر ملكيا من الصنف القديم ، وهو متزوج بعدة زوجات له منهن 23 طفلا ، ثلاثة منهم ضباط ، ثم إنه منحدر من أسرة من القواد ، وكان قد استقال في سنة 1953 عندما نفي محمد V ، لكي يعاد إلى وظيفته من جديد في 1956 ، ثم يعزل منه في 1958 .

وباعتباره كان صديقا لأحرضان ، فقد مثل الحركة الشعبية بكوليمين منذ مغادرته للعمل بالإدارة .

ولقد كان يمثل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بفم لحسن وباني ، هما أيضا ، مثلهما مثل منافسيها الأساسيين ، يعدان من كبار الفلاحين والتجار الوافدين من الحركة الشعبية . تبقى لنا الدائرة الانتخابية بطرفاية ، وهي التي تغطي كل الإقليم الذي يحمل نفس الإسم ، بحيث إنها دائرة تستحق منا تنويها خاصا هنا ، نعم ، إنها قد انتخبت ممثلا لها المعروف بحرمة ولدبابانا ، وكان من الأعيان الموريطانيين ، ولاجئ بالمغرب في 1958 ، بصحبة أمير تارزا ، وبما أنه كان هو المترشح الوحيد ، المعين بطريقة شبه رسمية من قبل الملك ، فإن العامل العسكري بطرفاية ، لم ير أي داع يجعله يقبل مترشحين آخرين إلى جانب ولد بابانا . وهكذا

سيفوز هذا الأخير في غياب المنافسين [12] . وكان ولدبابانا ، منذ مجيئه إلى المغرب ، قد تولى مهام مدير بوزارة الشؤون الصحراوية ، وسفيرا بليبيا في وقت من الأوقات . مع الإشارة في الأخير إلى أن فريق الأغلبية البرلمانية ، قد عمل على الاستفادة من تجربته في البرلمان الفرنسي ، بحيث كلفه بدور رئيس الفريق البرلماني عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية .

وارززات : العودة إلى التقليد

إذا كان نفوذ العامل ، بإقليم أكادير في اللعبة السياسية ، قد مر دون أن يشعر به أحد هناك مطلقا ، أو أن ذلك النفوذ لم يستطع أن يفرز نتائج مرغوب فيها من قبل السلطة المركزية ، فإن الوضعية بوارززات كانت مختلفة تماما . ولقد كان عامل هذا الإقليم الأخير ، والذي عين هناك في 1960 ، ضابطا ريفي الأصل ، قد ظل يمارس مهامه بأسلوب هو أقرب من أسلوب التعامل مع الشؤون الأهلية ، منه إلى طرق العمل لدى القواد الجدد المحسوبين في عداد الموظفين . وبما أنه كان صديقا للجنرال المذبوح ، فقد كان يتمتع بدعم من الرباط في حصوله على الوسائل الضرورية لتطبيق سياسته . وبناء عليه ، فقد عمل نفوذ العامل ، بكل وضوح ، على محاباة انتشار الحركة الشعبية بالمنطقة ، وأيضا على إعادة تكوين شبكات النخب التقليدية التي كانت قد تعرضت للاندحار بشكل عنيف على يد جيش التحرير ، ثم على أيدي الذين جاءوا من بعده . ومنذ المنطلق كانت الوضعية السالفة بالمنطقة قريبة الشبه بتلك الوضعية القائمة بإقليم أكادير . ولقد استمر تأثير الدار البيضاء ، فيما يخص هذه المنطقة ، وبدرجة أقل تأثير مراكش ، في إثبات نفسه على ساكنة ذات أغلبية أمازيغية ، وضمن إقليم كان في السابق يمثل منطقة نفوذ للتهامي الكلاوي . كما أننا نلمس عبر هذا الإقليم ، مثلما هو الشأن بإقليم أكادير ، طبقة من التجار الميسورين من أصحاب الهيبة والنفوذ ، والمنضوين إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . غير أن المراكز المنجمية بإقليم ورازات ، ثم خطوط النقل التي كانت في ملكية أحد القواد الأسبقين بجيش التحرير ، قد كانت كلها تمثل نقط قوة في يد الحزب اليساري . وعلينا أن نضيف إلى هذا العامل المساعدة التي توفرت لهذا الأخير من لدن العديد من الموظفين الذين قد جرى تنقيلهم إلى الجنوب لدواع سياسية ، والذين استمروا هناك في متابعة نشاطهم النضالي مع شحنة كبيرة من الضغينة ضدا في الحكومة ، وفي أثناء ذلك لم يكن الأعيان القرويون ، وهم بطبيعة الحال أقل غنى مع ذلك من أعيان إقليم أكادير ، قد خسروا بشكل كلي نفوذهم واعتبارهم ، كما أن العلماء قد ظلوا هناك بعيدين عن أن يغزوهم التطرف بتأثيره . وهذا على خلاف أكادير ، والحالة هذه بحيث إننا لا نجد ثمة أية شخصية بارزة تفرض وجودها من بين أفراد النخب المحلية . وهذا مما يدل على أن دور العامل هنا لا يمكن إلا أن يكون حاسما .

وعلى كل حال ، فالمنتخب الفائز عبر الدائرة الإنتخابية لورزازات ، وهو من جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، كان ممثلا نموذجيا للأعيان القرويين التقليديين لهذه الجهة . وهو مزداد سنة 1914 ، وكان ينتمي إلى أسرة نافذة لإحدى القبائل الرحالة الكبيرة المعروفة بتربية المواشي على امتداد المنحدرات الجنوبية للأطلس الكبير [13] المعروفة باسم إيمغان . وكان والده قد وقف على تشييد الزاوية القادرية بقلعة مكونة ، وهذا بينما أن قبيلته كانت تقع ضمن تراب الجماعة القروية الكبرى لتومدوت ، حيث كان هو الرئيس على الجماعة هناك ، وذلك بعد أن كان في السابق شيخا ، بنفس الجماعة ، ورئيسا للجماعة (Jemaa) الإدارية تحت سلطة الحماية . ثم إنه قد ظل محافظا على مهمته بصفته شيخا ، فيما بعد الاستقلال إلى أن دخل في

نزاع مع أحد العمال المقربين من جيش التحرير الذي عمد إلى تنحيته . وفي الأخير إنه فلاح ميسور ، يمتلك أيضا شاحنة ومتجرين بواحة سكورة حيث شيد مسكنا له هناك .

وبسيروا ، كان الفائز ، باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية أيضا ، يعكس مظهرا اجتماعيا متقاربا مع المترشح الأسبق ، إنما مع وجود فارق دقيق يكمن في كونه ينتمي إلى قبيلة كلاوة . ولقد كان ينحدر من أسرة من أسر الزوايا بتلوات ، بحيث كان بالتالي بإمكانه أن يعتمد ، في هذا الإطار ، على إسناد الشيوخ القدماء له ، وكذا على المقدمين الذين سبق أن عملوا مع الكلاوي ، أي أولئك الذين يكونون الأغلبية من جملة المنتخبين في المجلس الجماعي لتلوات والجماعات المجاورة . وهذا في حين أن المنتخب عن الدائرة الانتخابية لتازناخت كان عدلا ، في بداية الأمر ، بتاليوين . وهو يحمل شهادة جامعية من ابن يوسف بمراكش . وأصله من هذه الناحية ، حيث إنه يمتلك فيها الأراضي والقطعان ، مما كان يساعده على مزيد من الشهرة .

ولقد كان المترشحون عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، والذين يمثلون التهديد الجدي الأكبر لـ(حزب) الاستقلال ، مناضلين ينحدرون من أوساط مختلفة . وبالفعل ، فنحن نجد من بينهم ، كما هو الشأن بأكادير ، بعض المهاجرين المستقرين بمدن الساحل . إلا أن نجاحهم هو نجاح لم يكن له نفس القدر من الإشعاع ونفوذهم أيضا هو أقل من نفوذ التجار الاتحاديين بإقليم أكادير . وفي هذا السياق ، نشير إلى عبد الله سانادجي باعتباره يمثل النموذج الأكثر بروزا . وقد كان من المسؤولين القدامى في حركة المقاومة وجيش التحرير . وقد سبق له أن تولى منصب عامل بالناظور بعد الاستقلال . وكان مستقرا بالرباط بصفته مسؤولا عن إحدى محطات البنزين ، كما أنه يعد عضوا بالمجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية . لكن روابطه مع إقليم ورزازات تبقى ضعيفة . وهو معروف هناك بالخصوص ، بكونه قد ساهم مع جيش التحرير ، بعد الحصول على الاستقلال ، في عزل عديد من القواد والخلفاء من أتباع الكلاوي . مع الإشارة إلى أنه يملك ، بداخل قبيلته الأصلية بفم زكيد ، عددا من أشجار النخيل ، ومن رؤوس المواشي حيث عهد بها إلى أسرته هناك .

وبالنسبة إلى المترشح بسيروا التابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فقد كان يعمل سائقا لسيارة أجرة بالرباط ، كما كان يملك دكانا بوارززات . وهو من قدماء الجنود بالجيش الفرنسي وسبق له أن شارك في حركة المقاومة . وفي 1954 حكم عليه بعشرين سنة سجنا بتهمة الإرهاب .

وببولمان دادس ، كان المترشح هناك تاجرا صغيرا يقوم بمهمة سكرتير المكتب المحلي لحزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ويتولى أيضا مسؤولية الإتحاد المغربي للشغل ، حيث كان يحصل على القدر الأساسي من موارد العيش من وضعيته الدائمة تلك ، ولقد سبق له أن تعرض في 1960 إلى الإتهام بكونه قد شارك في تمرد القواد الممتازين . وبأكدز ، سنجد هناك مترشحا من قدماء المحاربين بالجيش الفرنسي ، وكان يمتلك بعض القطع الفلاحية و106 شجرة نخيل ، وذلك بمنحدرات درعة ، وكل هذا بالاستفادة من مدخول إضافي على مهامه بصفته خبيرا مساعدا لدى محكمة السدد بزاكورة .

وعن ممثل الإتحاد الوطني للقوات الشعبية بزاكورة ، فهو شيخ الزاوية الناصرية بتامغروت ، وقد ظل منذ بداية الاستقلال ، يتولى مهام الكاتب المحلي لـ(حزب) الاستقلال ، ثم للإتحاد الوطني للقوات الشعبية بزاكورة ، وزيادة على ذلك ، فهو رجل محسوب من الأعيان ، وميسور الحال ، إذ كان يمتلك ، عبر الواحة ،

عددا من أشجار النخيل، ومن القطع الفلاحية المسقية وخمسة منازل. بالإضافة إلى كونه رئيسا للجمعية الإسلامية للأعمال الخيرية ومستشارا جماعيا بزاكورة.

وبالنسبة لـ(حزب) الاستقلال، ذي النفوذ المحدود جدا بهذا الإقليم، فقد رشح باسمه فقيهين من فقهاء المساجد، وإلى جانبهما عدلا، وتاجرين، وكانوا كلهم، حسب ما يبدو، يقومون هناك بدور مناديب محليين للحزب، مع الإشارة إلى أن هناك عددا من المترشحين، غير المنتمين، قد رشحوا أنفسهم عبر مختلف الدوائر الإنتخابية، بحيث يمكن القول إن الفائدة من وراء مشاركتهم هذه، إنما كانت في صالح ممثلي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في نهاية المطاف.

وبعيدا عن هذا، إن هذا الإقليم يبرز للعيان مثالا دالا إلى حد بعيد عن الطريقة التي تتداخل من خلالها من وراء الستار المشاكل، الإثنية التي تكمن من وراء المنافسات المحلية منذ زمن موغل في القدم، وذلك مع الانشقاقات السياسية، فثقل الحلف الأمازيغي لآيت عطا، والذي سبق له أن دخل في أتون بعض العلاقات مع الباشا الكلاوي، هو عامل قد ظل يبصم أثره الملموس عبر شرق الإقليم، وهنا كان المنتخب باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، عن وارززات، ممثلا معروفا من الأعيان المنتمين إلى هذا الحلف. ثم إن الزاوية القادرية [illegible] أيضا مريدين من أتباعها قد ترشحا باسم الجبهة.

وبناء عليه، فآيت عطا بالشرق، وكلاوة بالغرب قد بات لهما هناك، وباعتراف الجميع، دور فاعل في تمثيلية الجماعات السكانية.

وفي هذا السياق دائما، فبهدف محاربة الغلبة لدى النخب الأمازيغية، حاول العمال المغاربة الأولون أن يعتمدوا، بعد الاستقلال، على الدور الذي يمكن أن تقوم به العناصر العربية المنضمة إلى جيش التحرير. بل لقد ذهبوا بعيدا في هذا السياق إلى درجة أنهم قد عمدوا إلى تعيين عدد من الشيوخ والمقدمين بعد اختيارهم من ضمن الحراطين، من أجل الإهانة القصوى للأمازيغ. ثم إن التخلي عن القانون العرفي، وإنشاء محاكم للسدد التي تطبق الأحكام الشرعية، كل ذلك يعتبر أيضا من جملة الأسباب الدافعة للاستياء العميق من جانب أولئك الأمازيغيين.

إنما وانطلاقا من سنة 1960، ابتدأت الإدارة الإقليمية تحابي الأمازيغيين من جديد، إذ أنها قد طفقت تعمل على أن تتجنب إزعاجهم، مع محاولة دفعهم إلى أن يتحولوا من طابع الترحال إلى الاستقرار، وذلك بدون أن تدفعهم إلى ذلك دفعا، وبدون أن تجعلهم يفقدون بالتالي شخصيتهم المعروفة. غير أنه، وحسب ما كانت تقتضيه الظروف حينذاك، فقد وجدت الجماعات الإثنية الأخرى نفسها مدفوعة إلى الانضمام لأحزاب المعارضة، ولاسيما إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكن الروح القبلية لم تكن لتشجع، بشكل كلي، على الانحياز إلى جانب السلطة، بل سيظل من الصعب، في بعض الأحيان، على أي كان أن ينجح في تعبئة بعض الناخبين الذين لهم ميل ما إلى اتخاذ قرار التصويت بناء على اختيارات ذات أبعاد قبلية صرفة، وذلك عبر أية دائرة انتخابية تضم عبر أرجائها الواسعة عدة قبائل من هنا وهناك. والحق أنه كان على الإدارة، والحالة هذه، أن تبذل بعض الجهد لكي تجعل من أنصارها عناصر قادرين على تجاوز هذه الخصوصية الإثنية التي قد أصبحت وبشكل مسبق غريبة عند خصوم الإدارة أنفسهم.

قصر السوق: وضعية يكتنفها الغموض

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لقصر السوق تعكس عدة نقط متشابهة مع ماهو كائن بإقليم أكادير وبالخصوص فيما يخص وارززات . فهناك بقصر السوق نجد نفس الانواع من السكان ، بمن فيهم من أمازيغ وعرب وحراطين ، مع ما يكتنف هذه الأنواع من تميز في نظامها الخاص بالأعيان ، بحيث إن نقطة الالتقاء بينها إنما تتحدد على مستوى العلاقات التي تربط تلك الأنواع مع المخزن الذي يمثله هناك عامل الإقليم .

غير أنه بقصر السوق يبقى تأثير الدار البيضاء ، ومراكش ، لا يلمس هناك إلا بقدر قليل حسب ما يبدو بوضوح ، والظاهر أن التقسيم الإثني للساكنة يعتبر بارزا بشكل كبير ، بحيث يتجمع الأمازيغ بداخل المركزين الجبليين شمال الإقليم ، بميدلت والريش ، إذ أنهم لا يهاجرون إلا في القليل النادر ، ويرتبطون أكثر مع فاس ومكناس ، أكثر بما يرتبطون مع الساحل الأطلسي ، وذلك تبعا لنظام من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تجسد نفس الطابع الذي سنلمسه عبر الأطلس المتوسط .

هذا ولقد اتسمت المنافسات عبر دوائر قصر السوق وكلميمة وارفود ، فيما بين الجماعات والقرى المجاورة ، بكونها كانت أكثر تطابقا مع النموذج الصحراوي . أي هناك حيث إن الموارد تبقى هزيلة مما يجعلها تظل موضوعا للصراع الذي لا يخلو من ضراوة . وبناء عليه تغدو الهجرة بمثابة منفذ نحو الأمان ، بينما أن أولئك الذين يقومون ، في إطار هذه الهجرة بدور الوسطاء ، في الغالب ما يصبحون من أصحاب الاعتبار والنفوذ ، ومن بين هؤلاء الوسطاء نجد الشرفاء العلويين ، الذين يتبوأون هناك مكانة خاصة . فمن المعلوم أن الأسرة المالكة منحدرة من هذا الإقليم ، وما يزال عديد من الشرفاء يستقرون به إلى يومنا هذا ، بحيث إنهم يجعلون من تقديس الناس لهم ، ومن علاقاتهم ، وسائل ينتفعوا بها في الحصول على الهدايا من الجماعات الأخرى . ولقد مر زمن طويل منذ ذلك الوقت الذي ظل فيه أسلاف أولئك السكان بقصر السوق يهاجرون نحو الساحل ، ويتابعون دراساتهم التقليدية أو العصرية . وهاهو الاستقلال قد أصبح يؤمن لهم عديدا من المناصب الإدارية ، مما من شأنه أن يوفر لهم الإمكانات لمساعدة آبائهم الذين ظلوا مستقرين بالبلاد ، وحمايتهم ، وحسب الظاهر ، فالإدارة المحلية ليس أمامهم من حل إلا أن تعمل على مراعاتهم بطريقة أحسن من الجماعات الأخرى . وذلك خشية منها من تدخلات الرباط ، بل وحتى من توجه أولئك السكان نحو الأسرة المالكة عند اللزوم .

إن بإمكان الحالة الخاصة بقصر السوق أن تجسد هذا النوع من الأوضاع . فالمنتخب مولاي مصطفى العلوي ، عضو المجلس الوطني لـ(حزب) الاستقلال ، كان آنذاك يقوم بمهام مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الموريطانية والصحراوية ، وهو مزداد بقصر السوق ، وقد تابع دراساته بالقرويين ، وكان إسمه وتوجهه السياسي ، وأقرباؤه العديدون بالدائرة الانتخابية ، كل ذلك يوفر له ظروفا انتخابية مواتية ، وزيادة على هذا ، إنه قد حظي بمساعدة أحد إخوانه الذي كان يتولى رئاسة المحكمة الجهوية بقصر السوق ، وكان ترشيحه يتسم ، والحالة هذه ، بخاصية الترشيح الرسمي .

وفي مواجهة مولاي مصطفى العلوي ، قدمت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية منافسا له أحد التجار من الشرفاء المحليين ، لكنه لم يكن يتمتع لا بالنفوذ ولا بالإشعاع ، وكان المترشح الوحيد الذي له ثقله ، والذي وقف في مواجهة مولاي مصطفى العلوي ، هو مولاي هاشم أوفقير والذي ينحدر من بودنيب ،

وهو تلميذ أسبق بكوليج آزرو، ثم مستخدم بإدارة الحماية، وباعتبار أن هذا الأخير قد كان كاتبا عاما بعمالة قصر السوق من 1955 إلى 1957، فإنه لم يكن ليخشى على نفسه من شيء من جراء التمرد الذي قام به عدي أو بهي، والذي ترك آثاره على امتداد شمال الإقليم إلى حد بعيد. أما فيما بعد ذلك، سيضع مولاي هاشم تجربته الإدارية في خدمة التعاون الوطني الذي كانت تديره إحدى شقيقات الملك، وبناء عليه، فإن نفوذ الرجل سيكون له مفعوله على صعيد جماعته الأصلية [14]، وبعض الجماعات المحلية المجاورة، غير أن هذا التأثير لم يكن ليوازي التأثير الراجح الذي يتمتع به ممثل (حزب)الاستقلال بقصر السوق.

وبأرفود كان الفائز هناك أحد الشرفاء، وهو محايد سياسيا، ورئيس مكتب بوزارة الشؤون الإسلامية، وكان عليه أن يدخل في مواجهة تسعة مترشحين من صغار المزارعين والتجار والموظفين لا يتمتعون بأي إشعاع خارجي، والذين كانت ترشيحاتهم تبدو أنها تعكس بالخصوص التنوع الإثني للدائرة الانتخابية.

وبالانتقال إلى الدوائر الجبلية، حيث تبقى الساكنة الأمازيغية هي الراجحة هناك على أوسع نطاق، سنلمس بأن النخب المحلية لا تنتمي إلى نفس المنبت الأصلي على الإطلاق. ولقد كان المترشحان الإثنان باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بميدلت وقصر السوق، أحدهما من الأغنياء وكان يستغل بعض الأعمال الغابوية، وهو من كبار الملاكين للأراضي، بينما كان الثاني مزارعا ونجلا لعدي أو بهي، ورئيسا للحركة الشعبية بالإقليم. كما أن (حزب) الاستقلال قد رشح المفتش الإقليمي للحزب، والمنحدر من فكيك، إلا أنه كان يستقر بالإقليم منذ عهد قديم، وهو مزارع متوسط الأهمية. يبقى الإتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي رشح بميدلت القائد الأسبق بآزرو، والمنحدر من المركز، وهو رئيس الدائرة في السابق، حيث إن وزير الداخلية المحمدي قد سبق وأن أرسله إلى هناك بهدف وضعه في مواجهة عدي أو بهي.

وفي الحقيقة أن ذكرى تمرد عدي أو بهي كانت ما تزال دائما تحوم بهذا الإقليم، ولقد نجح هذا الأخير في الدخول إلى البرلمان، كما أن دائرة ميدلت قد أرسلت أيضا إلى البرلمان أحد أتباع عدي أو بهي، ومنذ هذا الوقت لم يحدث مطلقا أن استقرت الإدارة المحلية في مكانها هناك، بحيث ظل العمال يتوالون على هذا الإقليم الذي كان يعاني من نفس الأضرار التي تعرفها وارززات (عدد كبير من الموظفين المنقولين إلى هناك لدوافع تأديبية).

وكان (حزب) الاستقلال في هذه الجهة، أكثر قربا من الشرفاء، وكان باستطاعته أن يهيىء في هذا السياق الأطر الإدارية التقليدية بكامل السهولة.

وهكذا، فعلى المستوى المحلي، استطاعت العناصر العاملة بوزارة العدل، والمحسوبة على (حزب) الاستقلال أن تتغلب، من حيث نفوذها، على العناصر التابعة للداخلية، والذين كانوا غير مرتاحين كما يجب في مناصبهم هناك، ويعدون فيما بينهم عديدا من الأمازيغيين يعملون في هذا الوسط العربي.

ومع ذلك لقد كان النفوذ الذي يتمتع به الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ملموسا هناك عبر المناطق الأمازيغية بشمال الإقليم. ويعود الفضل في ذلك إلى تحرك المناضلين، من مثل القائد الأسبق بآزرو، أو إلى الأدوار التي كانت تقوم بها الفروع المحلية للاتحاد المغربي للشغل عبر مناجم الرصاص بجهة العولي. ولقد كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يعد يتوفر هنا، مثلما كان الأمر بالنسبة إليه بالأقاليم الصحراوية المجاورة، على الدعم الذي يضمن له، انطلاقا من ربوع مراكش، الاندماج ضمن الشبكة الثقافية التقليدية (التي

كانت تنشط بقصر السوق للمصلحة شبه المحصورة على (حزب) الاستقلال .

ومن جهة أخرى ، تجب الإشارة إلى أن المراكز الوسيطية التي تمارس تأثيرا ثقافيا أو تجاريا عبر الإقليم ، كانت تستعمل بمثابة رابط في إطار الهجرة تحافظ بين يديها دائما على بعض المهام الإدارية ، ونعني بتلك المراكز مكناس وفاس بالتبعية . وهكذا ، فإن انتشار (حزب) الاستقلال ، الذي كان مضمونا هناك منذ عهد قديم ، يمكن أن يستند ، بكامل السهولة على هذه القواعد الاستقلالية لكي ينشر إشعاعه عبر تافيلات .

الفصل السابع
الـ "مغرب النافع"

يمكن اعتبار الجمع ضمن مجموعة واحدة في دراسة كل من مدن الساحل ، والأقاليم الشاطئية الغنية ، والحواضر التقليدية ، من قبيل فاس ومكناس ، والأطلس المتوسط والشرق ، بإنه عملية قد تبدو عملية اصطناعية . كما أن أي تجميع آخر في هذا الإطار سيكون هو أيضا كذلك . غير أن هذا التجميع الأخير يوفر للدارس ميزة تجعله يبرز بعض الخاصيات الكامنة في التماثلات بين الجهات ، والتي على الباحث أن يعمل على تحديدها وإبراز الفروق التي تتخللها .

فمن جهة ، يمكننا أن نطرح الفرضية القائمة على توفر نوع من الوحدة الثقافية لجهة "المغرب النافع" هذه ، على الأقل بالنسبة لجهتي التأثير التي درسناها في الصفحات الماضية .

ونحن ، في الوقت الحاضر ، وبدون جدال ، نقف أمام النطاق المتعلق بالنفوذ الفاسي الذي يتحكم إلى جانب المحطات الرابطة الأخرى ، في شبكة النشر للثقافة التقليدية ، التي سبق لنا أن إطلعنا على الأواصر التي تربط بينها وبين نظام النخب المحلية ، ثم مع تنظيم الأحزاب السياسية . ومن جهة أخرى ، إن الثقافة الفرنسية هي ثقافة متجذرة بشكل واسع وبطريقة متجانسة ومتقادمة . وهي ثقافة تؤثر في تكوين النخب المحلية العصرية الضالعة في إتصال أكثر توثقا مع النخب الوطنية المعروفة بحساسيتها إزاء العناصر الإيديولوجية في سياق تحديدها لتوجهاتها .

نعم ، إن الاحتلال ، والإدارة الفرنسية ، قد مارسا أيضا ، عبر هذه الجهات ، حركة تحويلية عبر الوسط المحيط ، الذي وإن لم يكن يتصف بالاتساق ، فهو يبقى ، وبشكل كبير ، ذا حساسية على مستوى النخب المحلية . وفي سياق رد فعلها ، فإن نشاط الحركة الوطنية قد ظل يتبلور عبر الساحة منذ إنشائها . إننا سنجد إذن ، عبر هذه الجهات ، أكبر عدد من الأمثلة عن التحركات النضالية القديمة ، مع الإشارة إلى أن ولادة الحركة الوطنية ، وتطورها في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، أو ماطرأ عليها من تجذر من 1953 إلى 1955 ، هي عوامل قد وسمت بميسمها أغلبية الأطر المحلية المنتمية إلى مختلف الأحزاب ، والتي إن تاريخ إلتزامها السياسي يعود إلى هذه الفترة . وإننا لنلمس أيضا ، وجود مجموعة ، ذات أهمية نسبية ، من قدماء الأعيان في أيام الحماية ، والذين عادوا إلى الاندماج من جديد في لعبة النخب المحلية انطلاقا من 1960 ، وذلك بعد فترة من التواري عن الأنظار طيلة السنوات الأولى من الاستقلال .

إن وجود الإدارة المحلية ، عبر هذه الجهات ، هو وجود ذو أهمية غير متساوية في جميع الأحوال . إنها لا تستطيع أن تستعمل ، بنفس القدر من القوة ، إواليات المجتمع التقليدي ، وبنفس القدر عبر منطقة الجنوب مثلما هو الأمر عبر منطقة الشمال . بل إنها عبارة عن إدارة قد وجدت نفسها ، بشكل مسبق ، معرضة لأكبر حجم من الدعاية ضدها ، ومن الانتقادات الحادة كثيرا ، وهذا بينما تحتفظ الأجهزة الإدارية التقنية بشبكتها العملية الخاصة ، وبأهدافها الخاصة ، مع استمرار ما أمكن في بذل الجهود لكي تنجو بجلدها من مراقبة الداخلية . كما أن الأحزاب والنقابات لها أيضا تمركزها القديم والقوي عبر البلاد ، وهي تحتفظ دائما ببعض المتواطئين بداخل الإدارة المحلية ، وبالأجهزة الإدارية التقنية ، الذين يجعلون من المستحيل أن تصبح مراقبة

السلطة حاضرة وتامة ، ثم إن التنويع في الدوائر الاقتصادية ، ودخول استعمال اقتصاد السوق عبر المحيط القروي ، قد باتا أيضا ييسران الجو لتحرر النخب المحلية من ربقة وصاية إدارية وثيقة بمعنى أن روابط التبعية تصبح بالتالي قابلة أكثر للإختراق ، إذ أنها تصبح مضاعفة ، وخاضعة للأخذ والرد ، وذلك بدون أن يكون من الممكن إقامة وضعيات ما ذات الامتياز ، لمدد طويلة ، بعيدا عن المراقبة الفعلية من عناصر الإنتاج .

وسنجد ، في البداية ، مترشحين عبر مدن الساحل ، ينتمون في غالب الأحيان ، إلى النخبة السياسية الوطنية ، غير أن هذا الواقع لا يبقى على نفس الحالة بشكل دائم ، وذلك لأن النخب الحضرية هي دائما بمثابة نقطة إتصال فيما بين النخب المحلية والنخب الوطنية .وبالبوادي ، فالنخب المحلية هناك تبقى موسومة بتقليد بلاد المخزن ، وبتأثير الأحزاب السياسية . وهناك العديد من المترشحين الذين مارسوا ، في وقت أو في آخر من مسارهم المهني ، مهام القيادة أو المشيخة أو المقدمية ، وذلك في نفس الحين الذي كانوا يرتبطون فيه بالعلاقات مع الأحزاب . وحسب ما يبدو ، فعدد هؤلاء المترشحين المحليين هو عدد كبير ، مع الإشارة إلى أن الفلاحين منهم ومربي المواشي ، يحتلون مكانة راجحة ضمن أفراد النخب المحلية . إنما من دون أن تكون للشهرة والنفوذ علاقة ما مع عدد الهكتارات المملوكة ، أو مع الأهمية في أعداد رؤوس القطعان . بينما أن المشاركة في المقاومة ، والثقافة التقليدية والسلوكات الشخصية تبعا لما ترفضه قواعد الأخلاق الإسلامية ، هي أمور تسهم بدور حقيقي لا ريب فيه . ومن النادر أن نرى أمازيغيا يترشح ضمن الدوائر الإنتخابية القروية المأهولة من العرب ، والعكس يبقى صحيحا أيضا ، غير أن الظاهرة قد أصبحت مسبقا أكثر سريانا عبر الدوائر الانتخابية الحضرية ، وخصوصا بالنسبة للإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

كما أن التضامن الإثني يمثل كابحا حقيقيا مانعا من توغل النخب الحضرية عبر الوسط القروي . وهو بهذا يقف حجر عثرة بجلاء في وجه المترشحين الذين يتم "إنزالهم" من لدن السلطات ، والذين إنهم في غالبيتهم يعدون من أتباع جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . "الغرباء" الوحيدون الذين يتوصلون إلى اختراق هذا الحاجز المانع ، هم التجار الوافدون من المدن ، أو بعض الموظفين المحليين من مثل المديرين بالقطاع التعليمي ، فهؤلاء وأولئك من بينهم قد نجحوا في إقامة علاقات تبعية عبر العالم القروي ، من خلال استغلالهم لصالحهم ، في ذلك الأمر ، وضعياتهم الاقتصادية الراجحة ، أو سلطاتهم الإدارية ، وتبقى الإشارة إلى أن هذه الظاهرة ، والتي تنطبق على المدن الصغرى ، وعلى بعض المترشحين المعروفين من لدن الناخبين حق المعرفة ، هي ظاهرة لا يصبح لها أي مفعول عندما يتعلق الأمر بكبار الموظفين أو بكبار التجار ، وذلك بالرغم من الضغوطات التي يمكن أن تمارس هنا وهناك ، أو الهبات السخية الموزعة . ثم إن رغد العيش النسبي عبر البوادي يعمل ، أيضا والحالة هذه على الحد من تأثير ظواهر الهجرة ، التي نجد ، مع ذلك ، لها بعض الآثار عبر المناطق صاحبة التأثير المغري بالهجرة للقنيطرة والدار البيضاء .

المدن العصرية عبر الساحل

إن دراسة المدن العصرية عبر الساحل لا تمثل إلا جانبا ثانويا فيما يتعلق بالبحث في موضوع النخب المحلية المغربية ، بحيث إن الظواهر السياسية بالرباط وسلا والدار البيضاء والقنيطرة ، تمتلك قبل كل شيء بعدا وطنيا ، وعبر هذه المدن تتبلور اختيارات الأحزاب واختيارات الناخبين تبعا للاعتبارات المرتبطة بالسياسة العامة ، كما أن الشخصيات المعنية هي في غالبية الأحيان رموز سياسية أكثر مما هي من الوسطاء ، وأن أغلبية

المترشحين هم ينتمون إلى النخبة السياسية الوطنية ، وان الدوائر العليا لمختلف الأحزاب قد اختارتهم بكامل العناية ، وأن زعماء هذه الأحزاب يدعمون حملاتهم الإنتخابية عبر التجمعات الجماهيرية .

ثم إن هذه المدن هي أيضا خاضعة ، وبشكل واسع ، إلى تأثير الإذاعة والتلفزة [1] اللذين يذيعان خطابات الملك والوزراء ، كما يبثان أيضا دعاية غير مباشرة لصالح الجهات الحكومية ، من قبيل الدعاية لصالح "نعم" مثلا في إبان الاستفتاء ، وفي مقابل هذا ، تتوفر الإدارة هناك على وسيلة للتأثير محدودة اكثر مما هي كذلك بالبوادي ، وأكثر مرونة من حيث الاستعمال . إذ تعتبر عمليات توزيع المواد الغذائية ، على يد الجمعيات الخيرية الإسلامية ، أو بواسطة التعاون الوطني ، زيادة على الضغوطات المختلفة التي تتعلق ببعض المهن التي تتطلب الحصول على التراخيص (المقاهي وسواق سيارات الأجرة) ، بمثابة عوامل لا يمكن تجاهلها في هذا السياق ، غير أن هذه العوامل لا تتعلق ، وبنفس الدرجة ، بجميع عناصر السكان . وهذا يعني أن الصفات التي تتميز بها المدن الكبرى ، باعتبارها فضاءات غُفْلا لا ملامح قارة لها ، ولأنها ليست لها تبعية اقتصادية ، وأن بالإمكان الاتصال في هذه المدن ، مع مختلف الأوساط ، كل ذلك يفتح المجال واسعا عبرها لنشر الأفكار والمذاهب عبر مسالك غالبا ما تنفلت من مراقبة السلطات .

ولقد كانت الخارطة السياسية لمدن الساحل في 1960 محددة مسبقا على قدر كبير من الوضوح . ثم إن تنظيم الاستفتاء ، وانتقال (حزب) الاستقلال إلى المعارضة ، ثم إنشاء جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، كل ذلك قد أدى إلى تغيير الخارطة إياها ، إنما بدون خلخلتها . ولقد كانت مفاجأة المسؤولين تتسم بالحدة والمرارة بالنسبة للمدن أكثر مما كانت بالنسبة للبوادي ، وذلك غداة الانتخابات التشريعية .

ومن خلال استعراضنا لمجموعات المترشحين الذين يتقدمون عبر المدن الساحلية الكبرى ، سنقوم مع عناية كبيرة بتسليط دراستنا على أولئك الذين يمكنهم أن يقوموا بأدوار الوسطاء المحليين عبر الوسط الحضري ، فمن المعلوم أن المسيرين الوطنيين ، وبعض التكنوقراطيين الذين يستميلهم عالم السياسة ، هم أناس لا يمكنهم جميعهم أن يقوموا بتأدية هذا الدور من الوساطة ، ومع ذلك فهناك آخرون من بينهم ينتمون إلى جماعة المسيرين المحليين للأحزاب والنقابات ، وبصفتهم مناضلين ، منذ عهود طويلة ، فإن حضورهم يكون ملموسا في جميع حلقات التأثير المنبثق عن الجمعيات ، جمعيات رياضية أو خيرية . وحسب الظاهر وهذه ليست بقاعدة عامة ، فإن الأحزاب يتملكها في العادة نزوع إلى تقديم مترشحين عنها من ذوي التأثير المحلي عبر مختلف الأحياء التي نلمس فيها بؤرا للسكان الحضريين المتماسكين الذين قد استقروا عبر تلك الأحياء منذ زمن طويل . وعلى العكس من هذا ، فالتكتلات السكانية الحديثة العهد بالتكوين ، تكون بالأحرى أكثر جاذبية بالنسبة للمترشحين من ذوي الصيت الوطني الواسع .

ولاشك أن مدينتي سلا والقنيطرة يمكن أن تطرحا علينا مثالين نموذجين حول هذه الوضعيات التي أشرنا إليها أعلاه . فبالقنيطرة ، حيث إن الجماعة الحضرية تكون لوحدها دائرة انتخابية جامعة ، نعثر على حالة مهمة بشكل خاص ، حالة تذكرنا ، في هذا السياق ، بوضعية أحياء المدن القصديرية ، أو بوضعية المدينة الجديدة بالدار البيضاء أو بالرباط . وعلى كل حال إن مدينة القنيطرة قد عرفت التنظيم منذ 1912 ، بدون أن تكون لها تقاليد سابقة في الماضي [2] ، إذ أنها كانت تجمع بين طبقة سكانية وافدة من الغرب ، ومن النواحي الريفية ، ومن زمور [3] بل وأيضا من الجهات التي تقع بين الدار البيضاء والأطلس ، وحتى من سوس ، وحسب

ما هو ملموس ، فإن نماء هذه المدينة قد عرف التوقف منذ الاستقلال ، غير أنها كانت تحفظ بين جدرانها ، في 1963 ، مستوى معينا من النشاط تحسد عليه . نعم ، لقد زودت نفسها بمجلس بلدي اتحادي ، كما كان فرع الاتحاد المغربي للشغل يقوم عبرها بدور مهم ، قد يدخل أحيانا ، في نزاع مع إدارة النقابة بالدار البيضاء .

وبالعودة إلى الحديث عن المترشحين ، فقد عينت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في البداية ، مترشحا كان يعمل أستاذا للغة العربية بثانوية القنيطرة ، وبالمدرسة العسكرية المحلية . وكان ذا تكوين عربي إسباني ، باعتبار أن أصله من الشمال . والظاهر أن هذا المدرس كان قد حصل على التزكية من حزب الشورى والاستقلال ، كما يبدو أنه قد حظي ، منذ البداية ، بدعم السلطات المحلية غير أن الحركة الشعبية سرعان ما لجأت إلى الدفع بأحد الأعضاء المنضوين إلى ديوان احرضان ، وكان ذلك باسم الجبهة . ويتعلق الأمر بمولاي علي الزرهوني ، الملازم أول بالجيش الفرنسي بالهند الصينية ، والذي سبق أن عين قائدا بتازناخت مع بداية الاستقلال ، وهو المنصب الذي اضطر الزرهوني إلى التخلي عنه على إثر بعض الأحداث العنيفة مع جيش التحرير هناك ، ولقد كان الرجل في أول الامر يكاد يكون مجهولا ولا يعرفه أحد ، حتى وإن كان يتمتع ببعض الشعبية عبر أوساط الوظيفة العمومية محليا ، مما يعني أنه قد كان عليه ألا يعتمد ، في هذه الانتخابات ، إلا على الدعم الذي يمكن أن يحصل عليه من قبل قدماء المحاربين الذين كان هو كاتبا عاما لجمعيتهم ، إلا أن هؤلاء لم يكونوا بأعداد كبيرا عبر منطقة القنيطرة ، كما أنه لم تكن لحركتهم الاستطاعة لإحراز غلبة ما ، أمام ترشيح عبد الرحيم بوعبيد ، الوزير الأسبق للإقتصاد الوطني ، والعضو في المكتب السياسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وبالنسبة لـ(حزب) الاستقلال ، فهو لم يقدم أي مترشح عنه في مواجهة بوعبيد . وهكذا فاز هذا الأخير بالمقعد النيابي بثلثي الأصوات الناخبة تقريبا (بالرغم من أن العلاقة الوحيدة التي كانت تربطه بالقنيطرة ، تنحصر في كونه قد أدخل السجن بها في أيام الحماية) . والحق أن انتخابه ، والذي يمكن أن يقارن بانتخاب منصور النجاعي بالغرب ، قد تجاوز كل النتائج التي حصل عليها المترشحون الآخرون المنتمون إلى الإتحاد الوطني للقوا الشعبية ، سواء بالرباط أو بالدار البيضاء .

أما بمدينة سلا ، فقد كانت الوضعية مختلفة تماما ، فباعتبار هذه المدينة تكون امتدادا لمدينة الرباط من نواحي عديدة ، فإن هذه الحاضرة القديمة ، التي أسسها الأندلسيون اللاجئون إلى المغرب في القرن السابع عشر ، قد حافظت ، مع ذلك ، على شخصيتها [4] . وفيما قدم بها (حزب) الاستقلال وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، شخصين من أعيان المدينة المعروفين منذ زمن هناك من خلال انتمائهما الوطني . ويتعلق الأمر بأبي بكر القادري ، وبالحاج أحمد معنينو ، وهما معا من ذوي التكوين العربي الصرف ، وكان يسيران مدرستين حرتين ، ويتعارفان منذ زمن قديم ، لكونهما قد ناضلا معا في الثلاثينات . لكن ، بينما بقي أبو بكر القادري بسلا ، بحيث انضم إلى (حزب) الاستقلال منذ تأسيسه مع البداية ، فإن معنينو قد هاجر إلى المنطقة الشمالية ، ثم إلى طنجة حيث انضم هناك إلى حزب الشورى والاستقلال . وبعد العديد من فترات النفي أو السجن (عاد إلى المنطقة الجنوبية سنة 1949) ، ثم انضم في 1956 إلى المجلس الاستشاري .

وهو منذ ذلك الوقت يتولى مهمة الكاتب العام المساعد لحزب الشورى والاستقلال . كما أن القادري ، من جهته ، قد عرف السجن في السنوات الأخيرة من فترة الحماية . ولقد ظل بعيدا عن تلك التيارات

التي هزت الحزب ، قبل انشقاق 1959 وبعده ، مع العلم أنه كان يمارس مهام المفتش الجهوي ، والعضوية في المجلس الوطني . وإلى جانب هاتين الشخصيتين من اعيان المدينة ، جاء الشريف الكتاني ليطرح إسمه في الانتخابات .

والواقع أن هذا التنافس بين الرجال الثلاثة سيخضع للتحكيم على يد أحد المحامين الشباب ، وذلك بصفته مترشحا هو أيضا . ويتعلق الأمر بمولاي المهدي العلوي سليل مدينة سلا ، عضو المجلس الوطني بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ولقد كان الاعتبار الديني الذي تتمتع به أسرة مولاي المهدي يوحي للأناس التقليديين ببعض الامان . وهذا بينما كان تعليمه العصري ومشاركته للمهدي بن بركة يضمنان له الحصول على التعاطف الناجع من قبل الشباب المنتمين إلى الطبقة المتوسطة ، الذين وإن كانوا يسكنون بسلا ، فقد كانوا يعملون بالرباط ، والظاهر أنه بدون وجود عنصر المنافسة فيما بين القادري ومعنينو [5] ، لم يكن للعلوي إلا حظ قليل حتى يفوز . وهكذا كان فوز مولاي المهدي يعتبر مفاجأة ، لا سيما وهو لم يقم إلا بحملة انتخابية محدودة .

وفيما يخص الرباط ، فالانتخابات هناك كانت مسيسة بكامل الوضوح ، بالنسبة لجميع الأحزاب ، ولقد كان المترشح الوحيد الذي يتوفر على أصل رباطي محلي ، هو أحمد بركاش ، المرشح باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وذلك بالدائرة الانتخابية الأولى التي تمثل المدينة القديمة . وبركاش مزداد في أسرة قديمة بالمدينة ، والتي أنجبت عديدا من الوزراء ومن كبار الموظفين . وهو كاتب عام بوزارة الفلاحة ، كما أنه معروف بكونه من خلصاء القصر وصديق قديم لكديرة بداخل حزب الأحرار الليبيراليين . ولقد بدا أن انتخابه قد تم بفارق قليل عن منافسيه ، بفضل الأصوات المعبر عنها من لدن خدام الملك . وفيما يتعلق بالمترشحين الآخرين الذين قدمتهم الجبهة ، فيتعلق الأمر بموظف شاب ، عضو بديوان الدكتور الخطيب ، والذي قضى مدة لا يستهان بها عضوا بالديوان الملكي ، وهو ، بالإضافة إلى هذا ، إطار أسبق بالاتحاد المغربي للشغل . وكان في هذه الانتخابات يواجه المهدي بن بركة إلا أن هذا الأخير قد فاز بسهولة بمقعد الدائرة الانتخابية الثالثة عن أحد الأحياء القصديرية القديمة .

أما عن المترشحين الآخرين عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فهم محمد الحبابي المنتسب إلى مدينة فاس ، وهو أستاذ بكلية الحقوق ، ومدير أسبق لديوان عبد الرحيم بوعبيد ، ولقد فاز بالدائرة الانتخابية الثانية ، هناك حيث لم يكن احد يعرفة إطلاقا . وكان هناك أيضا المترشح الاتحادي الذي كاد أن يفوز على بركاش بالدائرة الانتخابية الأولى ، وهو إبراهيم الناظيفي الذي لم يكن ، هو أيضا ، يرتبط بأية علاقة محلية مع هذه الدائرة ، حقيقة أنه كان يتولى منذ 1962 ، مهام الكاتب العام بالغرفة التجارية المحلية ، بحيث كان بإمكانه أن يعتمد على مساعدة العديد من التجار السوسيين ، وعلى سواق سيارات الأجرة . كما أنه قد مارس فيما قبل مهمة نائب مدير الشؤون السياسية بوزارة الداخلية إلى أن عزل من منصبه في 1962 بسبب مشاركته في الإضرابات . نصل الآن إلى (حزب) الاستقلال الذي لم يقدم أي ممثل عنه في منافسة المهدي بن بركة ، بينما قد قدم ، عبر الدوائر الانتخابية الأخرى ، صحفيا يعمل بجريدة العلم ، ويتعلق الأمر بعبد الكريم الفلوس . وإلى جانبه أحد كبار الموظفين المدعو عبد اللطيف القادري . إن التنافس ، والحق يقال ، قد كان بالرباط يمتزج مع الرهان الوطني الدائر حول كنه الاقتراع بحد ذاته بحيث إن أصول المترشحين لا يعتد بها

هنا ، اللهم بالنسبة لبركاش . ونفس هذا الشأن ينطبق على الدار البيضاء ، مع بعض الفوارق الدقيقة . ويبقى الاستثناء الاكثر إثارة للانتباه هو ذاك الذي يتحدد عبر الدائرة الانتخابية الأولى ، هناك حيث نجد ضمنها أقلية إسرائيلية لها ثقلها الذي لا يستهان به . وكانت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية هي التي فازت بالمقعد ، بعد أن دفعت بترشيح الجماعة اليهودية بالدار البيضاء مايير أو باديا وهو تاجر مجاز في الدراسات العربية ، كما أن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية قد رشح باسمه محاميا يهوديا يدعى مايير طوليدانو ، وكان مقررا عاما للميزانية بالمجلس البلدي للدار البيضاء . اما عن المترشح الاستقلالي ، فهو مسلم ومن قدماء المقاومين قد كان معينا خليفة بنفس الدائرة بعد الاستقلال ، وبالنسبة لآخر مترشح عبر الدائرة الانتخابية الاولى ، فالأمر يتعلق بالضبط بعلي يعتة ، الكاتب العام للحزب الشيوعي المغربي (الذي كان ممنوعا مبدئيا منذ 1960) .

ومما بدا عبر الدوائر الإنتخابية الأخرى ، هو أن طبيعة الانتسابات المحلية لدى المترشحين لا تسهم إلا بدور محدود . ولقد رأينا كيف أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد قدم رجالا من جهاز الحزب ، قد سبق للأغلبية من بينهم أن كانوا أعضاء بالمجلس الوطني ، وحتى بالمكتب السياسي للحزب . كما أن العديد منهم قد انتموا إلى حركة المقاومة . وفي المقابل كانت ارتباطاتهم مع الاتحاد المغربي للشغل تبدو أكثر ضعفا ، بالرغم من أن النقابة كان تسيطر على الجهاز السياسي للحزب عبر هذه المدينة . وخلاصة القول ، إن عدد المترشحين كان بنسبة أقل في تمثيليته للتجار السوسيين ، المعروف عنهم أنهم كانوا يسهمون بدور مهم في إطار البنية الهيكلية للحزب بالدار البيضاء .

ومن جهته ، قدم (حزب) الاستقلال ايضا ، ضمن الأغلبية من ممثليه ، أعضاء من الجهاز المحلي للحزب ، وعلى رأسهم الهاشمي الفيلالي ، وكانوا كلهم تقريبا ينتسبون إلى مدينة فاس .

وهذا بينما يبقى مترشحو جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية أكثر تباينا بشكل فائق بالنسبة للأحزاب الأخرى . وهكذا فقد تقدم إلى جانب كديرة ، أحد الوزراء الفعليين وهو إدريس السلاوي ، وذلك بالإضافة إلى وزيرين سابقين ، وهما التهامي الوزاني والدكتور بن بوشعيب ، وكان ادريس السلاوي بالخصوص معروفا بالدار البيضاء باعتبار انه قد مارس بها مهام مراقب للأمن بعد الاستقلال . أما الدكتور بن بوشعيب ، فهو رئيس مجلس هيئة الأطباء . وهذان المترشحان سيعرفان الهزيمة أمام مترشحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، باستثناء كديرة ، الذي قد انتخب ، كما هو معلوم ، في إحدى الدوائر الانتخابية التي تضم بين أرجائها الحي الصفيحي لابن مسيك . وكانت الجبهة قد رشحت عنها أيضا أحد القواد الأسبقية بجيش التحرير المسمى لعطابي ، وكان ذلك بتزكية من الحركة الشعبية ، كما رشحت الجبهة سيدة ديبلوماسية هي حليمة الوارزازي ، والتي كان والدها (مبارك الجديدي) وأيضا زوجها من ضمن المترشحين عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، الأول بتطوان والثاني بمراكش .

هذا ويندرج التنافس الانتخابي بالدار البيضاء ضمن نظام من المشاركة السياسية اكثر توسعا ، حيث كانت النقابات ومختلف الجمعيات تقوم بالخصوص بدور راجح لصالح اليسار [6] . ومن هذا المنطلق ، فالأطر المنتمية إلى الاتحاد المغربي للشغل . وكذا التجار السوسيون كانوا والحالة هذه ، بمثابة الوسطاء الحقيقيين لليسار . غير ان المجلس البلدي ، والغرفة التجارية كانا يقومان بدور ذي أهمية أكثر بالنسبة لاهمية الانتخابات

البرلمانية .

ويبقى أن المشكل الحقيقي هو الذي يتأتى بناء على الانشقاقات التي ستطفو على السطح فيما بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبين تنظيماته القاعدية ، هذه التي سينتهي بها المطاف إلى البحث عن سبل ما لربط الإتصال مع السلطات عبر مختلف الطرق الممكنة .

غير ان الحركة الإرتدادية على مستوى الصراع والتضامن الإيديولوجي ، التي ستتغلب في النهاية في شهر مايو 1963 ، وذلك بدون أن يكون الحزب عمليا قد وجد نفسه في حاجة لكي يقوم بالحملة الانتخابية لفائدة مترشحيه .

ولقد كان (حزب) الاستقلال ، حسب ما أشار إليه أندري آدم André Adam ، يحتفظ لنفسه بمواقع تاريخية كانت تضمن له وفاء المنتمين القارين ، والمجندين منذ أيام الكفاح ضد الحماية . وكان هذا الوفاء بحق قد فعل فعله بالكاريان سانطرال ، وبالأحياء المأهولة ، ببورجوازية صغرى ما تزال متشبثة بالطابع الإسلامي في تقاليدها .

وفيما يخص جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، فهي لم تكن تتوفر بالدار البيضاء على الأتباع الذين ربما كانوا قد حولوا إليها أيدي الأحزاب القديمة ، كما أن الحركة الشعبية لم يكن لها وجود هناك ، بينما كان الأعضاء القدماء لحزب الشورى والاستقلال قد انضموا ، بالدرجة الأولى إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . تبقى مسألة الدعم الإداري ، ذلك الدعم الذي لم يبخل به ادريس بن عمر ، عامل الإقليم ، لحساب كديرة الذي كان يرتبط معه بعلاقات ودية . والحاصل أن هذا الدعم لم يكن بالإمكان أن يمر مرور الكرام ، وبدون أن يتضح للعيان ، بالنظر إلى الحس التحرري الذي تنطبع به الساكنة الحضرية . ومن هنا عمد عامل الدار البيضاء إذن إلى توجيه ترشيح كديرة ، المدير العام للديوان الملكي ، نحو دائرة انتخابية من المعروف عن مسؤوليها الإداريين أنهم كانوا يمسكونها بأياد من حديد ، بالمقارنة مع غيرها من الدوائر الأخرى . ويتعلق الأمر بدائرة ابن مسيك التي سبق لها أن أثبتت وفاءها الملكي ، على ضوء تصويتها لحساب (حزب)الاستقلال في 1960 . وتصويتها بأغلبية ساحقة لصالح "نعم" في إبان استفتاء 7 دجنبر 1962 .

ولقد بذل العامل جهوده لمواجهة نفوذ الحزب اليساري بالوسط الحضري ، وذلك من خلال إتباع تكتيك قد سبق وأن مورس من لدن الحماية في الخمسينات [7] . ويتجلى هذا التكتيك في العمل بداخل الحزب اليساري ، على محاولة فصل اليد العاملة عن البورجوازية وعن الأنتلجنسيا . وحتى يكون النجاح في هذا المسعى مضمونا ، كان المسؤولون يوظفون بعض الوسائل للضغط الاقتصادي . والذي لا تستطيع النقابات أن تصمد في وجهه إلا بصعوبة ، في ذلك السياق المطبوع بمحدودية إمكانات التشغيل . ولقد كان الإتحاد المغربي للشغل قد سبق له في 1962 أن رفض دعم الإضرا ب السياسي المقرر من لدن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية . وكانت خطة العمل لدى اكديرة ترتكز على التوضيح لممثلي الاتحاد المغربي للشغل (وهم دائما موظفون محالون على النقابة بينما تستمر الدولة في أداء أجورهم) يأن مسألة ضمان الشغل بالنسبة للنقابيين لا قيمة لها إلا في حالة ما إذا اتخذت النقابة حيادا سياسيا ، وإذن أن تنفصل بالتالي عن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية . أي أن الرغبة في الحفاظ على تلك الامتيازات المسكوت عنها من قبل الدولة كانت هي المقابل المدفوع ثمنا لهذا الموقف (الموظفون الملحقون ، والمقرات النقابية المجانية إلخ) .

وفي وقت لا حق ، رغبت السلطة في أن تتحكم جيدا في مصير الديمقراطية التمثيلية لكي تجر النقابة إلى جانبها ، ثم تدفع بها إلى أن يكون لها ممثلوها الخصوصيون بالمجالس المحلية وبالبرلمان ، وبالخصوص بمجلس المستشارين ، بحيث يصبح بإمكان المأجورين أن ينتخبوا ممثلين عنهم بهذه المؤسسات . ولقد بدا بجلاء بأن بعض المسؤولين النقابين قد استهواهم هذا التكتيك ، الذي كان من شأنه أن أدى فيما بعد ، إلى القطيعة التامة مع الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وبالتبعية إلى توقيع معاهدة مع جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية حول عدم الاعتداء المتبادل . غير أن الإتحاد المغربي مع حلول سنة 1963 ، لم يعد بإمكانه أن يذهب إلى أبعد من هذا الموقف ، وكل ما كان يستطيع فعله ، على أبعد تقدير ، هو أن يمنع مناضليه ، والمتعاطفين معه من أن يتقدموا إلى الانتخابات [8] ، ثم أن يقبل ، ولو على مضض بتوجيه التوصية إلى مناضليه بدعم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، في ظرف أسبوع من قبل موعد الاقتراع ، في نفس الآن الذي يعمل فيه في بعض الحالات ، على إسناد بعض المترشحين الجبهويين بشكل حذر من قبيل كديرة مثلا . وعلى العموم ، فإن النخب المحلية ستبقى ، في هذه الحالة ، بعيدة عن المواجهة .

وقبل أن نخلص من الكلام عن النخب بمدن الساحل ، يبقى علينا أن نتحدث عن الكيفية التي استطاعت الدار البيضاء من خلالها أن تؤثر في السلوك الإنتخابي عبر المناطق الواسعة التي تمثل منطلقات للهجرة ، كالجهات القريبة عبر الشاوية ودكالة ، أو أكثر من هذا ، كالجهات الجبلية القاحلة بأقاليم الجنوب . وتعتبر هذه الجهات ، بصفتها منطلقات للهجرة ، قد ظلت تربط مع الدار البيضاء علاقات متشابكة ، بحيث تمتزج في إطارها التصورات الفكرية ، والعوامل الاقتصادية ، وطرق السلوك-عصرنة من جانب ، والقيم الدينية من الجانب الآخر- كما أن هناك بعض الأفراد الذين ، من خلال حياتهم المهنية والذين ينتمون إلى عالم الدار البيضاء -تجار من الشلوح وأصحاب حافلات النقل ، وسواق سيارات الأجرة - قد أصبحوا يؤدون دور الأعيان القرويين عبر المناطق التي تنطلق منها الهجرة ، وذلك بفعل التأثير الذين يستطيعون ممارسته على أولئك المقبلين على المغادرة وعلى أسرهم ، ومن هنا تنشأ شبكات الأتباع وشبكات الإلتزامات ، حيث إن الوفاء السياسي هنا سيبقى مجرد محصلة غير مباشرة .

أقاليم الساحل

يتأتى ثقل هذه الأقاليم ، ضمن النظام السياسي ، أولا من ساكنتها التي كانت تمثل في 1960 ، أكثر من خمس عدد السكان الكلي . وتعود أهميتها أيضا إلى تلك العلاقات ، المتقادمة والمتعددة ، التي كانت هذه الجهات تربطها ومع المدن العصرية للشريط الساحلي التي كانت تجرها معا في سياق تطورها . وإذا كانت الحماية قد أدخلت بعض التغيير عبر مناطق الهضاب والسهول الداخلية ، التي ظلت متوقفة في معيشها على الرعي ، فإنها ، أي الحماية ، قد خلخلت ، وبعنف النظام القديم عبر السهول الكبرى ، وحطمت بالتالي بنية الهيكلة القبلية . وكان كبار الملاك المغاربة قد بذلوا الجهود الملموسة من هناك للتحديث والعصرنة مقارنة مع الجهات الأخرى . والحق أنه قد حدث هناك انفساخ فيما بين الفئات الاجتماعية عبر البوادي ، إلا إنه انفساخ لم يكن مع ذلك ليلغي الاختلافات الإثنية والقبلية المتعارضة [9] . فالزموريون كانوا يكونون مجموعة أمازيغية مهيكلة ومتضامنة بحيث كانت قادرة على فرض نفسها على جيرانها ، وأيضا على اتخاذ رد فعلها الجماعي في وجه الأجهزة الأخرى . ولقد كانت الوصاية هناك على الأراضي الجماعية ، وعلى أراضي

الكيش التي كان يمارسها القواد ووزارة الداخلية ، وصاية تميل إلى المحافظة على الوضع الراهن في مواجهة عدد متزايد من أصحاب النصاب المحدد في تلك الأراضي . نعم ، لقد ظلت عمليات العصرنة للمناطق المسقية ، وللسهول الكبرى الصالحة للزراعات ، تحدث التغيير العميق على نظام الرعي ، بحيث تحد ، في نفس الوقت ، من حق السكان في الرعي ، مع الإشارة إلى أن عملية غرس الأشجار ، التي كانت تتم تحت مراقبة مديرية المياه والغابات ، قد كانت تثير عديدا من النزاعات .

يستند التأطير السياسي للعام القروي أيضا على نظام النخب المحلية ، غير أن الشبكات الموازية والمنافسة تكون أحيانا ميالة إلى فرض نفسها عبر هذا العالم القروي ، سواء تعلق الأمر بالأحزاب أو بالنقابات ، وتبقى شبكة الحكامة القيادية Commandement التابعة للداخلية هي الشبكة الأكثر والأحسن من حيث الهيكلة . ومن اللازم على هذه الأخيرة أن تعمل دائما على أن تتدبر جيدا تدخلاتها هناك ، وأن تضمن الحصول على مشاركة السكان . كما أنها تستمد نفوذها من خلال نظام من الخدمات المؤداة لصالح الساكنة ، أكثر مما تستمده من مجرد اعتبارها الخاص .

ثم إن النخب المحلية لهذه الجهات تختلف عن النخب المحلية التي تعاملنا معها في أماكن أخرى والنخب التقليدية هنا لم تتعرض ، وباستمرار ، إلى الإلغاء . فقد عرفت دائما كيف تتكيف في نفس الآن ، مع سيرورة التطور السياسي للبلاد ، من خلال انضمامها إلى حركات الكفاح الوطني ، وكذلك مع حركية العصرنة والتحديث للاقتصاد القروي . أي أنها لا تمثل مع ذلك كتلة متراصة ، وبناء عليه فإننا نجد ، من بين أفرادها ، ممثلين عن الأسر المخزنية القديمة لهذه الجهة ، كما قد نجد أيضا من ضمنها منتخبين عن (حزب) الاستقلال ، أو من المنضوين إلى الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، أو إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، ومن الملموس أن أعضاء هذه النخب يكونون ، في أغلبية الأحيان ، قد تلقوا تكوينا تعليميا عصريا ، كما يمارسون بعض التأثير عبر الإدارة أو الحكومة ، مما يتيح لهم الفرصة لمديد المساعدة إلى ذويهم والمقربين إليهم ، وإلى جانب هؤلاء الأعضاء ، إننا نشاهد كيف يتبلور على الساحة نفوذ ممثلي الأحزاب الذي يتميز عموما ببعده الثقافي العصري . كما أن عامل الولادة بالدائرة الانتخابية ، والنفوذ الإداري بها يسهمان بدور أكيد في كل هذا .

إن العمال والقواد يبذلون الجهد في مساعدة المترشحين الحكوميين ، يقع ذلك في كل مكان . غير أن تأثيرهم في مجتمع قروي يعرف تزايدا في السكان إلى حد الانفجار ، وفي مجتمع مستقل بذاته ، هو تأثير يكون أقرب إلى الحركة الإدارية الكلاسيكية أكثر من قربه من الحكامة التقليدية . والحق أنه قد كان هناك العديد من المترشحين باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية الذين انهزموا في الانتخابات ، ثم توجهو باتهاماتهم إلى الإدارة بالتهاون ، بينما أن الخطأ الذي ارتكبه رجال السلطة كان يكمن بالأساس ، بصفة دائمة ، في مواقفهم التحكمية ، أو في الإفراط في تقدير سلطاتهم ، وفي غضهم الطرف عن تسجيل بعض المترشحين الذين ليس لهم أي حظ في الفوز . أما الأحزاب ، من جهتها ، فهي قد حافظت لنفسها ، عبر هذه الجهات ، على هيكلة متينة موروثة منذ أيام الكفاح ضد الحماية . وكانت تحركاتها تستمد مكاسبها من وراء تلك النزاعات العديدة مع الإدارة ، والتي لم تعرف الحلول المناسبة ، وكانت قد ترتبت في الأصل ، عن عمليات العصرنة ، ومن جراء مغادرة المعمرين الفرنسيين .

الرباط

باستثناء الدائرة الانتخابية للقنيطرة ، التي عرضنا لدراستها إلى جانب المدن العصرية الساحلية ، فإن الدوائر الانتخابية الثلاث عشرة القروية لإقليم الرباط تبرز بعض الخاصيات الأصلية .

فمنها أن مجموع المترشحين تقريبا يمتلكون روابط متينة مع دوائرهم . وفي حالة العكس مثلا ، فإن الفشل في الانتخابات يصبح من قبيل المصير الذي لا مفر منه . وبصفة عامة ، إن المترشحين الذين سبق لهم أن تلقوا تعليما عصريا هم الذين يفوزون بقصب السبق . كما أن عامل القرب من العاصمة يضفي أيضا أهمية خاصة فيما يخص ترشيح الأحزاب لممثل ما عنها . وعلى المترشحين المحليين وباستمرار أن يتواروا بأنفسهم أمام أولئك المترشحين الذين يحظون بالتزكية الرسمية من لدن حزب ما من الأحزاب . مع وجوب الإشارة إلى أن الدوائر الانتخابية التابعة لضواحي الرباط وزعير ، هي دوائر تكشف عن بعض السمات الخاصة المتماثلة فيما بينها [10] . وذلك من قبيل أن ساكنة هذه الدوائر ، ذات الأصل العربي ، هي تستقر هناك منذ قديم الأزمان ، كما أنها تعتبر خاضعة للتحكم فيها بشكل جيد على أيدي مختلف القواد ورؤساء الدوائر المسؤولين عنها . ولقد كان هؤلاء القواد ورؤساء الدوائر يدعمون المترشحين باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . وبينما استطاع المترشح عن جهة زعير أن يفوز بالمقعد هناك ، ولو أن ذلك كان بفارق قليل ، فإن المترشح بالرباط الضاحية قد تعرض للهزيمة على يد أحد المترشحين الاستقلاليين ، الذي يعتبر من سكان المدينة ، ولا يرتبط بهذه الدائرة الانتخابية بالضاحية بأية علاقة . ولقد كان هذا التلميذ الأسبق بالقرويين عضوا بالمجلس الوطني للحزب . وموظفا بوزارة الشؤون الإسلامية ، وهو فضلا عن هذا ، حاصل على دبلوم دراسي في اللغة العربية من السعودية ، كما سبق له أن تولى في السابق مهمة مفتش للحزب غداة الاستقلال . وحسب الظاهر ، فماضيه الوطني (أدخل السجن عدة مرات في فترة الحماية) ومساعدة المناضلين له ، قد ساعداه على الفوز على حساب مترشح جبهوي ، كان يعاني بعض الشيء من ضعف في الشخصية ، علاوة على أنه كان قد وجه حملته الانتخابية بالأساس ضد منافسه الإتحادي . وكان هذا الأخير من صغار المستخدمين بإدارة المياه والغابات ، بعد أن تولى في فترة سابقة ، مهمة المشيخة بالأوداية غداة الاستقلال ، وهذا بينما كان المترشح عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، قد انتخب في 1960 ، نائبا لرئيس الجماعة المحلية بتمارة ، أما فيما يخص الحركة الشعبية ، فقد أجازت لأحد الموظفين بوزارة الصحة أن يترشح في منافسة هذا الأخير ، وكان المترشح الذي يثير التخوف هو حسب ما يبدو ذلك المدير بالصخيرات والمعروف بميوله الإتحادية . وهو متأصل من نفس المنطقة حيث كان يمارس مهامه تلك منذ زمن طويل . وفي الواقع لقد كانت نقط الامتياز التي يتوفر عليها ، بعيدة عن أن تكون في مستوى النقط الإيجابية التي يتوفر عليها المترشح عن (حزب) الاستقلال ، الذي يبدو عليه أنه قد عانى كثيرا باعتباره لم يكن غنيا ولاصاحب اعتبار ونفوذ .

وفي المقابل ، كان المترشح باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، والمعروف عنه أنه كان يحظى بدعم فعال من رئيس الدائرة ومن قوادها ، شابا ومزارعا عصريا (300 هكتار) سليل أسرة من القواد بنفس الدائرة الانتخابية . وكان منافسه الأكثر قربا منه هو المترشح الاستقلالي ، وهو أيضا يكاد يكون ثريا مثله ، كما أن ماضيه الأسروي يقارن أيضا بالماضي الأسروي للمترشح الجهوي . وفي الخلاصة ، لقد كان الدعم

الإداري حاسما في هذا الصدد .

وإذا ما تركنا جانبا الحديث عن المهن الخاصة للمترشحين ، فإن مسألة نجاحاتهم في هذه الانتخابات يمكن أن نجد تفسيرا لها على ضوء الوضعيات الاجتماعية والسياسية عبر دوائرهم الانتخابية .

ففي الرباط الضاحية ، كانت الدوائر الانتخابية تتكون ، في غالبيتها ، من صغار الفلاحين المشتغلين بزراعة البقول ، والمستقرين بجماعات الساحل ، وأيضا من سكان المراكز التي كانت في طريقها نحو التمدن ، وذلك على امتداد الطريق الشاطئية . وبما أنهم كانوا على اتصال مستمر مع الرباط . حيث يتمكنون من بيع منتوجاتهم ، أو من أجل الحصول على تمويناتهم ، فإن هؤلاء القرويين لا ينظرون إلى السلطات الإدارية على أنها وسيط ضروري ولابد منه . ثم إن تجار المراكز الصغرى كانوا أكثر استقلالية عن القواد . ولم تكن الإدارة بالتالي تلقى بعض النفوذ إلا بداخل بعض الجماعات الموجودة بالهضبة الداخلية ، هناك حيث دأب الناس على ممارسة أنواع من الفلاحة التقليدية . وكانت هذه الجماعات تهب الأغلبية في العادة لـ(حزب) الاستقلال ، إلا أنها كانت تزود ، بنسبة كبيرة من بين أصوات الاقتراع ، مترشحي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . وهذه الأخيرة لم تحصل على الأغلبية المطلقة إلا بتمارة ، حيث إن المترشح الفائز هناك كان رئيسا للجماعة وشيخا بالدائرة الانتخابية .

وبالدائرة الانتخابية بزعير ، فهناك نلمس ظاهرة مماثلة لما سبق ، وذلك أن المترشح عن (حزب) الاستقلال قد حصل على ما يقارب نصف الأصوات ، ضمن جماعة الرماني وحدها ، أي عبر ذلك المركز الإداري والتجاري الصغير الذي يعتبر بمثابة المقر الرئيس للدائرة . وهناك تلك الدائرة الانتخابية ، لم تفز جبهة الفديك إلا بفضل أصوات الجماعات القروية بالضواحي المجاورة ، حيث إن الإدارة استطاعت أن تلقى من كبار الفلاحين ومربي الماشية ، مخاطبين يثقون فيها ، ويبقون في حاجة إلى خدماتها لكي تساعدهم على تيسير سبل العصرنة لزراعاتهم . ومن جهة أخرى ، إن النظام القبلي ، والمجتمع الزراعي ، ما يزالان دائما يعيشان ضمن قدر كاف من الهيكلة مما يجعل القرارات التي يتخذها كبار الفلاحين تلقى المجال مفتوحا أمامها للتطبيق من قبل العاملين عندهم والرعاة ، وحتى من لدن صغار المزارعين الذين يحسبون هم أيضا من صغار الأتباع لدى أولئك ، مع الإشارة إلى أن التحالفات المصلحية لا تمثل ، في هذا الصدد ، كتلة صلبة ، وذلك لأن مواقف المعارضة من قبل الأحزاب والتابعين تظل باستمرار تختص ببعض المنافسات القديمة فيما بين العشائر والجماعات . وتبعا لما أشار إليه بعض الملاحظين في هذا الصدد ، فإن أصحاب الأصوات من ذوي النفوذ ، كانوا قد رأوا بأن أسرة المترشح باسم الجبهة ، كانت تضم مسبقا في وسطها أحد القواد وأحد الخلفاء ، ورئيس جماعة قروية ، وبالتالي فقد بدا إلى أولئك الأعيان بأنه من باب الحذر أن تخول التمثيلية البرلمانية إلى المترشح الاستقلالي المعروف عبر الدائرة بأخلاقه الشريفة ، وبكونه سليلا لجماعة عائلية تتنافس مع عائلة المترشح الجهوي .

إن الدائرتين الانتخابيتين للخميسات وتيفلت تتقاسمان دائرة الخميسات الكبرى التي تشمل بين ظهرانيها أراضي التحالف الأمازيغي لزمور ، هناك حيث إن روابط التآزر ما تزال تتصف بالبروز إلى حدود الساعة . وفيما يخص الانتخابات ، فقد كان جميع المترشحين من الأمازيغيين ومن الذين ولدوا بنفس الدائرة ، بل إن الأغلبية منهم ما تزال تعيش هناك ، ولاسيما منهم أولئك المنتخبون التابعون لجبهة الدفاع

عن المؤسسات الدستورية ، وهم كلهم من المدرسين ، بحيث أن أحدهم كان مديرا لإحدى الإعداديات بالخميسات ، وأحدهم الآخر حارسا عاما بها .

وجدير بالذكر أن البلاد هناك مستوطنة من قبل المزارعين والكسابة الذين من المعروف أنهم قد وفدوا على هذه المنطقة من الجنوب حديثا . ثم استقروا في مساكن متفرقة ومتواضعة البناء [11] . وباستثناء حاشية الطريق الرابطة بين الرباط ومكناس ، حيث العديد من الضيعات المتخصصة في زراعات الكروم ، فإن البلاد لم تصل إليها يد الحماية إلا بشكل محدود . كما أنه توجد ، عبر هذا الإقليم ، أعداد قليلة من الضيعات الكبرى في ملك المزارعين المغاربة . هذا و يتميز الزموريون ، أي المزارعون المتوسطون الذين يصنفون عموما من ضمن أصحاب الملكية الزراعية ، بكونهم يعملون على توزيع أنشطتهم ، بقدر واضح من الانسجام ، بين الزراعة والرعي ، وبالإضافة إلى ذلك ، يمتلكون بعض الجنائن والبساتين في عمق الوادي . وهم يعانون بقدر أقل بالمقارنة مع جهات أخرى بالمغرب ، من الفوارق الفاصلة بين أعداد السكان وبين الموارد المتوفرة لهم . كما أن نسبة التمدرس هنا تعتبر مرتفعة بشكل ملموس ، بالنظر إلى نفس النسبة بالبوادي المجاورة . وفي هذا الصدد نلاحظ أنهم قد جهزوا عددا مهما من التلاميذ قصد إلحاقهم بكوليج آزرو . والحق أن أغلب القواد والقضاة ، والممثلين الآخرين للسلطة الذين عينوا للعمل عندهم بنفس الإقليم ، هم أطر قد تدرجوا عبر هذا المسار من التكوين . كما أن تلك القطيعة الملموسة ، في جهات أخرى ، فيما بين السكان وبين الإداريين والمنتخبين ، هي قطيعة لا أثر لها هنا . وذلك كان هو الإطار الذي تتحدد في إطاره المنافسة بين النخب المحلية في 1963 . بالفعل ، إن للحركة الشعبية انتشارا واسعا هنا ، وذلك منذ تأسيسها . ومن المعروف أن واحدا من بين مسيريها ، والذي هو المحجوبي أحرضان ، أصله من والماس ، تلك الجماعة الواقعة جنوب الدائرة . وبالنسبة للمترشحين الإثنين اللذين رشحتهما الحركة باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، فهما ليسا من قدماء القوات ، بل إنهما مدرسان محليان من أصول عائلية متواضعة ولقد كان اختيارهما هذا لم يمض بدون ان يثير استياء الأتباع التقليديين للحزب ، مع الإشارة إلى أن رئيس الجماعة القروية للصفاصيف ، وهو من كبار الملاكين العصريين (200 هكتار) ، وينتمي إلى أسرة من القواد ، قد تقدم للانتخابات بتدعيم من كبار الفلاحين بالجهة . كما تقدم أيضا للانتخابات أحد قدماء الخريجين من القرويين ، ومن تجار مكناس ، ومالك لضيعة بجهة الخميسات ، بحيث أعلن عن انتمائه إلى الحركة الشعبية التي لم يمض على انضمامه إليها إلا ستة أشهر قبل موعد الانتخابات . وكان قبل ذلك قد عين رئيس دائرة بقصر السوق ، ثم بالقصيبة ، بعد الاستقلال ، إلى أن عزل في 1960 لسوء التدبير . والظاهر أن الإعلان عن الدستور قد أحيا لدى هذا الرجل الآمال لكي يبتدئ مسارا مهنيا جديدا بمجرد انتخابه . غير أن حزب الحركة الشعبية ، وعلى غير عوائده ، قد بادر عبر طريقة متشددة وغير رسمية إلى التنكر لمترشحيه ، وكان مدير أحرضان ، وهو حينذاك كان وزيرا للدفاع ، قد عزم على تنظيم الحملة الانتخابية لصالح المترشحين الرسميين بجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، ومن ثمة ابتدأ في سعيه إلى تعبئة الإدارة والأعيان للعمل لصالح أولئك المترشحين باسم الجبهة .

وفيما يخص (حزب) الاستقلال ، وهو الحزب الذي كان يعرف انتشارا واسعا جدا بأرجاء زمور في فترة الحماية ، فقد عانى من جراء الانشقاق الذي حدث في 1959 . وكان أن باتت أغلبية الأطر الأمازيغية

من قدماء الخريجين من كوليج آزرو ، ومن الخميسات ، تشعر ببعض التضايق عبر جهاز هذا الحزب الذين يقولون إن الفاسيين يسيطرون عليه . إنما ، وفي مقابل هذا ، كان أولئك الأطر يربطون علاقات جيدة مع ابن بركة وعبد الله ابراهيم . وحسب ما يبدو فقد كانت الايديولوجية ذات النزعة الاشتراكية Socialisation ، والاتحادية لدى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، تفتح أمام أولئك الرجال الآفاق واسعة للوقوف في وجه النداءات التي كانت تدعو إلى الإقليمية الخصوصية على لسان المجموعة الأصلية التي ينتمون بأصولهم إليها . وبناء عليه ، فإن (حزب) الاستقلال لم يعد يحتفظ لنفسه عبر ربوع زمور إلا بانتشار محدود . وكان الكاتب المحلي للحزب هناك مديرا لمدرسة حرة بالخميسات ، وقد ظل يجمع حوله بعض التجار والمنتخبين المحليين ، أو بعض الشيوخ الذين عينوا هنالك بفضل هذا الحزب غداة الاستقلال ، ولقد كان أحد المترشحين الاثنين عن (حزب) الاستقلال ، رئيسا لمكتب بوزارة التربية الوطنية ، بينما كان الآخر تاجرا بتيفلت . ومما هو معروف عن المترشح الأول أنه كان من قدماء تلامذة كوليج أزرو ، وأنه كان يمارس التدريس ، في أيام الحماية ، بمدرسة كسوس الحرة بالرباط ، ثم بدمنات والخميسات بالتعليم العمومي . وكان قد عين رئيسا للدائرة بالرماني بعد الاستقلال ، ثم عزل وأعيد إلحاقه بالتربية الوطنية . أما عن زميله بتيفلت ، فهو مخزني أسبق ، ومناضل استقلالي منذ زمن طويل .

وفي ما يتعلق بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي كان يتمتع بتعاطف واسع عبر أوساط رجال الإدارة ، بمن فيهم العاملون بالداخلية ، فقد قدم مترشحين إثنين من ذوي الوزن الملموس هناك . وكان الأكثر شهرة من بينهما ، حسن الزموري الذي كان عند ذاك يمارس مهمة الكتابة العامة بالغرفة التجارية بالدار البيضاء . علما أنه قد أسهم بدور مهم ، كما سبق وأن رأينا ، في انطلاق برنامج الإصلاح القروي ، وذلك عندما كان كاتبا مساعدا للدولة بوزارة الداخلية . والحق أن عديدا من رجال السلطة بالدائرة إياها ، ومن القواد أو الشيوخ ، يبقون مدينين له بتعييناتهم في تلك المناصب ، وكانوا بالتالي يعملون في السر على تدعيمه في هذه الانتخابات ، أو كانوا ، على الأقل ، لا يتخذون موقف المعارضة ضد ترشيحه صراحة ، ولقد كان بإمكانه أيضا ، في هذا الصدد ، أن يعتمد على مساعدة بعض المعمرين الفرنسيين الذي قد سبق له أن قضى لهم بعضا من مصالحهم عندما كان وزيرا للفلاحة . غير أن الدعم الأساس ، بالنسبة إليه ، كان يتأتى من جهة قدماء تلامذة كوليج آزرو والخميسات ، سواء منهم أولئك الذين كانوا منتشرين عبر مختلف الإدارات (الداخلية والعدل والبريد) ، أو من العاملين بمراكز الأشغال ، أو من المدرسين وأرباب وسائل النقل القروي والتجار . وجدير بالإشارة في هذا الإطار ، بأن عبد الحميد الزموري ، العامل الأسبق على إقليم الرباط ، قد شارك ، هو أيضا ، في الحملة الانتخابية لصالح حسن الزموري . أما في ما يخص المترشح الثاني ، باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فالأمر يتعلق بأحد قدماء المقاومين ، الذي سبق وأن عين خليفة بالخميسات ، ثم عزل في 1960 بسبب موقفه العدائي إزاء الحركة الشعبية . ومنذ ذلك الوقت أصبح يمتلك مطعما بمكناس ، ويترأس أيضا الجمعية الكبرى للفروسية بزمور .

أما بالنسبة للنظام السياسي للغرب ، فهو أكثر تعقيدا وبكامل الجلاء عن النظام القائم عبر منطقة زمور ، وهو نظام يعكس ، عبر جهة الغرب هذه ذلكم التنوع الذي قد ظل يتطور على امتداد ربوع هذا الإقليم ، وذلك تبعا لطرائق مختلفة ، والظاهر أن المعطيات الطبيعية ، مثلها مثل تاريخ المنطقة هو أيضا ، قد أسهما في جعل

الغرب حقلا متميزا بالتجانس . وعلى المستوى السياسي ، إن انتشار الأحزاب هناك ، قد جرى منذ عهد قديم وبشكل فعلي وملموس . غير أننا نجد بهذه الجهة ، وعبر أشكال مختلفة ، بعض التسلسلات السلالية التي تظل ، ومنذ أزمان طويلة ، تطبع بميسمها المجموعات القبلية الثلاث التي تقتسم المنطقة فيما بينها .

فهناك بني حسن AHSEN الخصوم التقليديون لزمور ، والذين يتحكمون في مجال الرعي عبر غابة المعمورة ، وبنو مالك وسفيان Sefiane ، تلك القبلية ذات التركيب المتشابك بشكل دقيق ، والتي تستقر بالضفة اليمنى لنهر سبو .

ثم الشراردة ، القبيلة التي تدخل في حيز الكيش ، والتي تبقى ذات الأصول الإثنية المتنوعة ، والمنحدرة من الحوز ، بحيث استقرت في القرن التاسع عشر في الأرجاء المحيطة بسيدي قاسم .

ومن جهة أخرى ، فإذا كانت المنطقة الفقيرة ، ومنطقة الغرب العلوي (فيما بين وزان وحدكورت) المتكونة من الهضاب الطينية التي تصعب فيها الفلاحة ، لم تتعرضا معا للاستيطان الفرنسي ، فإن الجهة الوسطى ، التي كانت قليلة السكان فيما مضى ، قد خضعت للاستيطان متخذة شكل أملاك أوروبية واسعة (الأرز والليمون والخضر والأعناب والكتان) [12] .

وقد كان (حزب) الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية منتشرين جيدا بالغرب ، مع اختلاف في درجة ذلك الانتشار . بينما لم تكن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية تملك هناك ، كما هو شانها بزمور ، بنية موروثة ما عن الحركة الشعبية ، إلا أن الجبهة ، فضلا عن ذلك ، قد ارتكتب عديدا من الأخطاء التكتيكية .

وبالعودة إلى الحديث عن (حزب) الاستقلال ، فهو حزب يعرف بالغرب سيطرة المنتمين بأصولهم إلى الأسر المخزنية الكبرى ، التي عرفت دائما كيف تظل مرتبطة بالحركة الوطنية منذ زمن طويل . كما عرفت كيف تعمل على عصرنة استثماراتها الفلاحية [13] . ولعل من أشهر هؤلاء الأنجال المنحدرين عن تلك الأسر أحمد منصور النجاعي ، المهندس الفلاحي الذي كان يستغل أكثر من 2000هكتار . ومن المعروف عنه أنه كان من قدماء القواد في أيام الحماية ، وأنه ينحدر من أسرة مخزنية قديمة ، وأنه قد تعرض للعزل عن القيادة في 1947 لكونه قد انضم إلى المؤيدين للخطاب الملكي الذي كان السلطان قد ألقاه بطنجة في تلك السنة . ثم وضع رهن الإقامة المحروسة على يد سلطات الحماية . ثم إنه سيعين وزيرا للفلاحة على يد محمد Vغداة الحصول على الاستقلال وكان واحد من أشقائه قائدا على سفيان الغربية ، مع الإشارة هنا إلى أن انتخاب منصور النجاعي قد كان ظافرا . وفي المقابل ، فإن أحد أقربائه ، وهو فلاح وقائد أسبق ، ورئيس جماعة سوق الثلاثاء منذ 1960 ، قد عرف الهزيمة عبر الدائرة الانتخابية لسيدي يحيى الغرب ، هناك حيث إن أغلبية السكان تنتمي إلى قبيلة المناصرة الغربية ، الغريبة عن المجموعة الإثنية الأصلية لهذا المترشح .

وفي مشروع بلقصيري كان (حزب) الاستقلال ممثلا هنا أيضا بأحد أحفاد أسرة من القواد ببني حسن ، ويتعلق الأمر بأحمد الكداري ، غير أن هذا المزارع ، الذي كان يمتلك 200 هكتار ، وعلى خلاف منصور النجاعي ، لم يكن يتميز من خلال حماسته الوطنية . أي أن انضمامه إلى (حزب) الاستقلال قد جاء متأخرا من الناحية الزمنية ، بحيث إنه لم يكن ليطمس تعاون الرجل سابقا مع الباشا الكلاوي . وكان قد انتخب رئيسا للمجلس الجماعي لدار الكداري في 1960 ، ويقال عنه إنه مقدم الزاوية الطرقية لسيدي أحمد

التيجاني . وبالنسبة لوازان وتروال ، فهناك نصادف المترشح الذي ينتمي إلى نفس هيئة الأعيان التقليديين ، وكان ينحدر هذه المرة ، من جماعة الشرفاء الوزانيين .

وفي مقابل هذا في سيدي قاسم وسيدي سليمان ، كان (حزب) الاستقلال ممثلا هناك بعدد من المدرسين . ولقد كان أحدهم ، والمسمى عبد العزيز الكوهن ، يتميز بثقافته العصرية ، ويعمل مديرا لإعدادية سيدي قاسم ، وهو ينتمي إلى المجلس الوطني لـ(حزب) الاستقلال ، كما أنه ذو ماض وطني ساطع ، مما ساعد على سهولة انتخابه .

غير أن المترشح بسيدي سليمان ، والمنتمي أيضا إلى (حزب) الاستقلال والذي كان من خريجي القرويين ومديرا لإحدى المدارس الحرة ، قد عرف الهزيمة . وكان ذلك على يد مدرس شاب منتم إلى الإتحاد الوطني للقوات الشعبية . وهو ابن القائد ببني حسن ، بحيث إنه قد حظي عبر هذه الدائرة الانتخابية ، بقدر من الاعتبار التقليدي ، يماثل ذلك الاعتبار الذي حظي به النجاعي بسوق الأربعاء . ولقد رشح الإتحاد الوطني للقوات الشعبية أيضا بعض المدرسين بحدكورت ، وبسيدي قاسم ، إنما بدون نتيجة تذكر . وهكذا فبسوق الأربعاء نجد أحد أصحاب المكتبات هو الذي دخل المنافسة في مواجهة منصور النجاعي . وكان أن تحداه هذا الأخير ، وأمام الملأ ، من خلال موقف لا يخلو من نزعة قبلية . وفي مقابل هذا ، كان هناك أحد المحامين الشباب من الرباط ، ليس له من سند ، إلا ذلك التفويض الرسمي ، والذي قدم ترشيحه بسيدي يحيى الغرب واستطاع أن يحصل على مجموع الأصوات الموجهة لحساب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية . وفي هذه الجهة لم يكن لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، إلا منتخب واحد ، وكان من كبار المزارعين ورئيسا لجماعة حدكورت ، ومما لاشك فيه أن هذا الحزب الجبهوي الأخير قد ارتكب خطأ لا يغتفر بتقديمه لمترشحين إثنين قد تم إنزالهما في آخر لحظة . بحيث لم يكونا يعتمدان إلا على دعم رجال السلطة ، ولا يبذلان بالتالي أي مجهودات لربط الحوار مع السكان . أما في جهات أخرى ، فإن الجبهة قد رشحت عنها بعض المزارعين الذين يظلون بعيدين عن أن تكون لهم أية سمعة أو حضور في مواجهة منافسيهم الاستقلاليين . والحق يقال فباستثناء حدكورت ، كانت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ليس لها أية قيمة تذكر في خضم المنافسات الانتخابية ، تلك المنافسات التي كانت تنحصر في الغرب . وفي أغلب الأوقات ، في الصراع بين (حزب) الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

وحري بالتذكير أن هذه الوضعية لم تكن مماثلة تماما للوضعية القائمة عبر الهضاب المجاورة للمناطق الريفية ، ونعني بها ذلك الوسط الطبيعي ، القريب إلى حد ما من حيث الشبه ، من الغرب العلوي ، ثم بالهضاب الزراعية المغروسة بأشجار الزيتون ، وبأنواع أخرى من الأشجار المثمرة بجهة وازان وتروال ، إذ تختلف كل تلك الأرجاء ، والحالة هذه ، من خلال بنية الملكية ، وكذا من خلال شبكات التأثير التقليدية . حقا ، إن شرفاء وازان [14] قد وسموا البلاد هناك بتأثيرهم ، حيث إنهم يسهمون فيها بدور مماثل للدور الذي تؤديه أسر القواد الكبيرة بالغرب . وبالطبع إن الشرفاء لا يكونون هنا كتلة سياسية موحدة ، غير أن تأثيرهم يظل يعبر عن نفسه من خلال الأحزاب ومن داخلها أيضا . وفي الواقع أن اللعبة السياسية ، التي كانت قبل كل شيء ، تتصف بالصراع الثلاثي عبر الدوائر الانتخابية الأخرى التابعة لإقليم الرباط ، تنحصر هنا على مستوى المنافسة ، في مواجهة بين جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وبين (حزب) الاستقلال . غير أن

هذين المقعدين ، موضوع التنافس ، قد كانا من نصيب الحزب الاستقلالي .

وقد كان هذا الأخير قد رشح عنه بوازان أحد الشرفاء . وهو مهندس فلاحي سبق أن انسحب إلى وزان بهدف استغلال أراضي في ملكيته (700 هكتار) ، وذلك بعد ان قضى بعض الوقت بصفته رئيسا لديوان وزير الفلاحة غداة الاستقلال . وفي سنة 1960 انتخب رئيسا للمجلس البلدي بوزان . ولقد كان انضواؤه في صفوف (حزب) الاستقلال يعود تاريخيا إلى زمن قديم ، إلا أن ذلك الانضواء قد ظل محدودا ، بحيث لم يمنعه من الدخول في بعض العلاقات السلمية مع إدارة الحماية . أما في شأن المنتخب التالي باسم (حزب) الاستقلال ، فهو فلاح وتاجر ، ومن أقطاب الجهاز المحلي للحزب . ولقد سبق له أن شغل مهام الكاتب المحلي لحزب الشورى والاستقلال ، ثم كاتبا للاتحاد المغربي للتجارة والصناعة والصناعة التقليدية ، UMCIA ، وهي منظمة مهنية ذات ميول استقلالية ، ورئيسا للاتحاد المغربي للفلاحة UMA ، وأيضا النائب الأول لرئيس المجلس البلدي لوزان . وكان أصله القروي وتكوينه التقليدي (بالقرويين) يجعلانه يقف في مواجهة رئيس المجلس البلدي الذي كان يعتبر منافسا له بداخل الوسط الحزبي .

كما أن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية قد قدمت للإنتخابات أحد أقطابها من رجالات الوطنية ، ويتعلق الأمر بمحمد حسن الوزاني مؤسس الحزب الديمقراطي الدستوري PDL ، وهو زعيم وطني ابتدأ مشواره السياسي في فترة ما بين الحربين ، وهو يسكن في العادة بمدينة فاس . كما أنه سيتعرض للهزيمة في هذه الانتخابات على يد قريب عائلي له ، والذي كان معروفا أكثر عبر الدائرة الانتخابية المتنافس على مقعدها . وحسب ما بدا ، فقد كان ، في هذه الانتخابات ، محاصرا وسط مترشحين إثنين ينتميان إلى نفس الإتجاه السياسي . وكان أحدهما مزارعا ورئيس المجلس البلدي لعرباوة ، والآخر أستاذ اللغة العربية وخريج القرويين . وبتروال ، فقد كان المترشح ، عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية شريفا من وزان ، ومن كبار المزارعين (350 هكتارا) . وهو المسؤول المحلي عن الحزب الديمقراطي الدستوري ، والذي أدخل السجن في عديد من المرات بسبب أنشطته الوطنية من لدن سلطات الحماية ، لقد كان بإمكان الجبهة أن تفوز بهذا المقعد لو أن المترشح باسمها لم يقع ، هنا أيضا ، فريسة لمنافسة مزارعين تقليديين إثنين ، من خريجي القرويين ، ورئيسين عن الجماعتين القرويتين لزومي وسيدي بوسبور . وكان أحدهما وهو الذي سيفوز بالانتخاب عن هذه الدائرة ، من قدماء المقاومين ، أدخل السجن عدة مرات في فترة الحماية بسبب أنه قدم المساعدات إلى جيش التحرير في هذه الجهة الواقعة على مقربة من تخوم المنطقة الخاضعة للحماية الإسبانية قبل ذلك .

الدار البيضاء

لا تتوافق المعطيات العامة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة الدار البيضاء مع نفس الوضعية بالرباط ، بالرغم من أن الجهتين معا تتوفران على عديد من النقط المشتركة . وحسب ما يبدو إن حضور المدن في حد ذاته ، هو شيء يترك الإحساس به يتجلى بشكل أكبر عبر إقليم الدار البيضاء . ولقد كان هناك تيار قديم للهجرة كان يقوي من المكانة الاقتصادية والسياسية للدار البيضاء ، وأيضا للمدن المتوسطة كالمحمدية والجديدة وأزمور وسطات ، وهي المدن التي تقوم بمهمة مرحلية في طريق الإغراءات الجاذبة للدار البيضاء ، وهكذا فالبوادي المحيطة بهذا الإقليم هي إذن تعتبر مسيسة بشكل كبير ، وحتى تلك البعيدة عن الدار البيضاء في اتجاه وادي زم وخريبكة ، هناك حيث أن الفلاحة لا تعد داخلة في دائرة الحركة التحديثية على

غرار نفس الدرجة بالشاوية وبدكالة .

وفي هذا الإطار يمكننا أن نميز بين ثلاث مناطق ، حيث إنه كلما انضمت العوامل الاجتماعية والتاريخية إلى جانب المعطيات الاقتصادية ، فإنها تولد وضعيات سياسية مختلفة ، ثم تحدث بالتالي تأثيرها ، بشكل واسع ، على صعيد الظروف التي تضفي طابعها على كنه التنافس فيما بين النخب المحلية ، وانطلاقا من هذا الواقع ، نشير إلى أن الدوائر الانتخابية للساحل تشكل مجموعة أولية لها خصوصيتها . وذلك أن تأثير المدن يصبح ملموسا على الساكنة القروية الوافدة حديثا نحو المنطقة عبر أصول متباعدة أحيانا . وهكذا تنتشر هناك زراعات الخضر (الطماطم والبطاطا والفاصوليا) التي توجه نحو السوق الحضري ، أو نحو التصدير ، كما تنتشر الأراضي الاستغلالية الصغرى المعروفة بالملك melk ، وبشكل أكبر عبر الجهات الشاطئية للولجة ، حيث تعتبر الكثافة السكانية مرتفعة جدا . وإلى الخلف قليلا من هذه الجهة توجد أراضي الساحل ذات التربة الرملية الفقيرة التي يتم الاعتماد فيها على الفلاحة والرعي [15] . وتتعارض هذه المنطقة الشاطئية المتباينة مع السهل الداخلي الغني ، بما يضمه من استغلالات مغربية متوسطة المساحات)من 30 إلى 50 هكتارا) ، والتي تعتبر سائرة في طريق العصرنة ، ومن استغلالات فلاحية أكبر ، من حيث المساحة ، والتي تعتبر سائرة في طريق المكننة . وهنا إنهم يزرعون القمح الصلب والذرة ، إلا أن هذه الزراعات تتم عبر ظروف أقل تلاؤما ، بالمقارنة مع الغرب ، أو مع سهول فاس ومكناس ، وذلك لأن نسبة التساقطات تبقى محدودة وغير منتظمة . وإننا لنجد ، عبر هذه المنطقة ذات الكثافة السكانية الكبيرة ، عددا أقل من الاستغلالات الخاصة بالمعمرين المستوطنين . مع الإشارة إلى وجود بعض الأسر التي تحتفظ لنفسها هناك بقدر من الاعتبار التقليدي من لدن السكان ، بيد أننا نصادف ، عبر هذه الجهة سلالات قروية أقل بالمقارنة مع الغرب .

وفي جنوب السهل ، حول سيدي بنور ، تبدأ في التكون هناك دائرة سقوية تستفيد من مياه أم الربيع . وهذا التكون لابد وأن يوفر الظروف في المستقبل لإيجاد حل لجزء من الفائض السكاني القروي عبر السهل . ونشير بالمناسبة إلى أن المكتب الوطني للري قد كان في سنة 1963 ، وفي أثناء المرحلة التمهيدية قبل الانطلاق فيه ، عندما كانت الأعمال الجارية في توحيد الأراضي ، وفي تنظيم أنواع الزراعات ، تفرض بعين المكان بعض الإكراهات تختلف اختلاف الحالات ، وما تزال إلى حدود الساعة لم تعرف التعويض عنها من خلال تقديم قدر إضافي مستمد من المردود العام .

وبالنسبة للجهة الطبيعية الثالثة لإقليم الدار البيضاء ، فهي تتكون من دائرتي وادي زم وخريبكة التي تندرج ضمن الهضبة المغربية الداخلية . وتعتبر هذه الجهة امتدادا لهضبة زعير ، إنما مع غطاء نباتي جاف بقدر أكبر . وهناك إن الأراضي القابلة للزراعة نادرة ، بحيث إن الرعي هو الذي يحظى فيها بالأسبقية على مستوى المداخيل الفلاحية . وفي الواقع إن هذه الجهة تضم بين ظهرانيها ساكنة متميزة بالتعدد إلى حد كبير ، ساكنة كانت قد وفدت على المنطقة بفعل الانجذاب نحو الاستغلالات المنجمية للفوسفاط . غير أن المنجميين كانوا يفدون على المنطقة وباستمرار من جهات أخرى ، ولا يتوفقون مطلقا في الإندماج وسط العالم القروي المحيط .

ويعتبر انتشار الأحزاب في هذه الجهة انتشارا غير متعادل ، ويبدو أن سيطرة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عبر مدينة الدار البيضاء ، هي سيطرة يمتد مفعولها عبر مجموع الإقليم وذلك لأن العلاقات التجارية

والهجرة القديمة والحديثة التي تبقى غير منفصلة عن قواعدها القريبة ، هي عوامل من شأنها أن تستمر في المحافظة على هذا التأثير . ثم إن الاتحاد المغربي للشغل كان يقوم بدور الرابط مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية انطلاقا من المراكز المنجمية ، وحتى انطلاقا من المراكز الصغرى بالسهل أو بالساحل ، والتي تضم بين جدرانها بؤرا من صغار الموظفين . وهذا علاوة على أن مراكز الأشغال ، من قبيل المكتب الوطني للري كانت تدعم هي أيضا أنشطة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالعالم القروي .

ولقد كان (حزب) الاستقلال يتوفر هناك على الأنصار من بين التجار والأعيان القرويين الذين ينتمي البعض منهم إلى الإدارة المحلية . بينما أن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية لم تكن منتشرة هناك إلى حد مقبول . كما أن الحركة الشعبية لم تنجح إطلاقا في جمع المشايعين لها عبر هذه الجهات التي من المعروف أنها مأهولة من قبل ساكنة ذات أصول عربية أو مستعربة منذ عهود قديمة مثل دكالة . والحق أن الدوافع المغرية هنا لابد وأن يكون لها ما يبررها إلى حد بعيد من أجل المراهنة على ترشيح بعض الأعيان المتمتعين بتزكية الإدارة المحلية ، أو من أجل العمل على إنزال بعض المترشحين الحضريين . وكما هو الشأن بالنسبة للغرب ، فالإدارة هنا لا تمارس إلا تأثيرا محدودا لدى القرويين الذي قد تعلموا ، منذ زمن ، كيف يستغنون عن خدماتها في متابعة أعمال العصرنة والتحديث .

وهكذا ، فالوضعية المتعلقة بالنخب المحلية ، حسب ما كانت تبدو عليه من خلال نوعية الترشيحات لانتخابات 1963 ، كانت إذن عبارة عن وضعية تتنوع من جهة إلى أخرى . وسنحاول أن نطرحها للتحليل من خلال العودة إلى التقطيع الانتخابي الذي أجملنا الحديث عنه أعلاه .

لقد كانت المنطقة الساحلية تشمل الدوائر الانتخابية للمحمدية والجديدة وآزمور . وعبر كل حالة من هذه الحالات تقوم مدينة متوسطة ترتبط مع ضاحية ما ومع منطقة قروية تختلف قيمتها من حيث الأهمية . وتعتبر الدائرة الإنتخابية للمحمدية تجسد هذه الخاصية لكونها تضم مجموع الضاحية التابعة للدار البيضاء[16] . وفي هذه الجهة ، اتسم الاقتراع بالتسييس إلى حد بعيد . كما كان المترشحون يتمتعون بمكانة شخصية قد ترتبت من خلال مهامهم ضمن الجماعات المحلية ، أو عن المسؤوليات السالفة التي سبق أن تولوا القيام بها بصفتهم رجال سلطة . أي أنه لا عامل الازدياد بالدائرة ، ولا الأصل الإثني ، ليس لهما أي تأثير ، بحيث يمكن القول إن الناخبين إنما كانوا يعقدون العزم ، في هذا الشأن ، على ضوء عامل الاختيارات السياسية الوطنية .

ولقد حصل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، في هذه الانتخابات ، على مقعدين من بين ثلاثة مقاعد ، وكان قد رشح بالمحمدية العامل الأسبق بالدار البيضاء (جرى عزله سنة 1962) . ويتعلق الأمر بعبد الحميد الزموري ، مدرس أسبق ، ، وذو أصل أمازيغي ، وكان يشتغل في التجارة بالدار البيضاء . وهو أيضا عضو بالمجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وقد ظل من أتباع (حزب) الاستقلال منذ 1944 ، بحيث شارك في المقاومة . وهو من أقرباء ادريس المحمدي ، الذي سبق أن كلفه ببعض المسؤوليات بالداخلية غداة الاستقلال ، بيد أن هذا المقعد بالذات سيكون من نصيب المسؤول المحلي لـ(حزب) الاستقلال ، وكان ذلك على إثر جولة انتخابية ثلاثية شديدة المنافسة ، وكانت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية قد أدلت هي أيضا بدولها فيها . ثم إن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية قد فاز بالمقعدين الإثنين بالدائرتين الانتخابيتين الشاطئيتين . وبالجديدة كان المنتخب من قدماء العمال بالإقليم ، وكان عندها يشتغل بالتجارة ، ويتعلق الأمر

بمحمد المكناسي ، وأصله من غفساي ، وهو من قدماء المقاومين وله قرابة مع الفقيه البصري وبن بركة . وهذا علاوة على كونه معروفا لدى الناخبين ، وكان يحظى أيضا بالدعم من لدن رئيس المجلس البلدي بالجديدة . ولقد فاز بهذا المقعد بكامل السهولة على جميع منافسيه ، وبآزمور كان رئيس المجلس البلدي هناك ، مروان يعمل في التدريس ، وهو ابن البلد وخريج القرويين . ولقد فاز فوزا ساحقا على منافسيه بفضل الدعم الفعال من لدن الاتحاد المغربي للشغل الذي أبى إلا أن يتخلى عن موقعه المحافظ ، ثم يعمل على تدعيمه بالتالي .

لقد كانت لمترشحي (حزب) الاستقلال بعض الصلات أيضا مع هذه الجهة . وعلى سبيل المثال لقد كان المنتصر بالمحمدية على حساب الزموري عضوا في اللجن الحزبية . وأصله من هذه المدينة ، وهو الذي ينظم شؤون الحزب بهذه الجهة مدة قبل الاستقلال . ولقد ظل منذ زمن طويل متحكما في رئاسة الجمعية الخيرية المحلية ، وقد عرف بالتالي كيف يحيط نفسه بالأتباع الممتنين له ولأفضاله في هذه المدينة العمالية التي لا يستقر فيها الشغل على حال .

وبالنسبة لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، كان المترشح الأهم هو عبد الهادي بوطالب كاتب الدولة في الإعلام . وهو أصلا من مدينة فاس ، ولعل النتيجة التي حصل عليها بالمحمدية ، والتي تماثل نفس النتيجة المحصل عليها على يد عبد اللطيف الزموري ، الغريب عن الدائرة الانتخابية مثل غربة عبد الهادي بوطالب هي نتيجة تثبت لنا تلك الخاصية السياسية التي تكمن من وراء اختيارات المقترعين . هذا وقد وهبت جماعات الضاحية المباشرة للدار البيضاء ، مثل بوسكورة وعين حرودة ، أصوات الأغلبية لصالح أبو طالب .

إلا أن الرهان الأكبر قد كان مطروحا ضمن الدوائر الانتخابية الست عشرة لسهول الشاوية ودكالة وكانت الانتخابات هنا ثلاثية الأطراف باستمرار ، بحيث إن (حزب) الاستقلال كان يبدو عليه ميله إلى أن تكون تمثيليته على أحسن ما يكون ، وأن يفوز بقصب السبق أحيانا بالشمال عبر الدائرة الانتخابية . كما كان الإتحاد الوطني للقوات الشعبية يتمتع بوضعية معاكسة بالجنوب ، أما جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية فإن المحايدين المتعاطفين معها قد فازوا بالمقعد عن المركز . ويمكن اعتبار أن الاستياء الاجتماعي الممتد عبر المدن الصغيرة الداخلية [17] قد أسهم ، بما لاشك فيه ، في بلورة ردود الفعل المعادية للحكومة ، خصوصا إذا علمنا أن الأنشطة التجارية للسكان قد تعرضت للتراجع منذ الاستقلال . وكانت البوادي قد تعودت على أن تمون نفسها مباشرة من الدار البيضاء . كما كانت قطاعات النقل والصناعة التقليدية غارقة في الأزمة ، إذ أن أعداد العاطلين ظلت تتزايد وتتفاقم من جراء المد المعتاد للمهاجرين القرويين .

ويبدو إذن أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد قوى من انتشاره ، عبر هذه الجهة ، على حساب (حزب) الاستقلال ، بالمقارنة مع أيام الانتخابات في 1960 . وكان جميع مترشحي هذا الحزب ينتمون إلى نفس المنطقة ، ولهم مكاناتهم الثابتة في دوائرهم ، مع اختلاف في الدرجة طبعا ، وتبعا لمعايير المجتمع القروي التقليدي ، فقد كان أولئك المنتخبون يجسدون مجموعة من الأفراد الجديرين بالاحترام . إلا أنهم لم يكونوا يتمتعون بوضعية لها مكانتها الراجحة ، وفي مستوى تلك الوضعية التي كان يتمتع بها بعض المنتخبين من (حزب) الاستقلال ، ومن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بجهة الغرب . ونجد من بينهم ثلاثة مزارعين (ملاك لحوالي 50 هكتارا) ، والذين يتولون مهام رؤساء أو مستشارين جماعيين ، وأحيانا يتولون مهام تسيير

الجمعيات الخيرية . وكان واحد منهم نجلا لقائد أسبق بسيدي بنور .

ونجد ، من ضمن مترشحي (حزب) الاستقلال ، أكبر عدد من المزارعين الذين قد يملكون ، في بعض الحالات ، مساحات كبيرة (1600 هكتار بالكارة ، و700 هكتار ببرشيد ، ومن بين المترشحين الاستقلاليين الستة المنتمين إلى العالم الفلاحي ، لا نجد إلا فلاحا واحدا يمتلك 50 هكتارا ، وآخر يمتلك 70 هكتارا . مع العلم أن الأغلبية منهم كانت منتخبة على المستوى المحلي في نفس الوقت ، وكانت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية هي الحزب الوحيد الذي قدم مترشحين من ذوي التكوين العصري ، والذين يدرجون في بعض الأحيان في فئة المترشحين "المنزلين" في الانتخابات في آخر لحظة بالرغم مما يتصف به بعضهم من انتماءات محلية . وبالنظر إلى انعدام جهاز قار خاص بهذا الحزب ، فإنه كان يعتمد بالأساس على إدارة الداخلية التي لم تكن تبخل عليه بجهودها ، غير أن هذه الأخيرة كانت تجد نفسها عرضة لبعض التضايق من جراء انشغالها بالمحافظة على المظاهر . ومهما يكن فالاختيار الرسمي في هذا الإطار ، كان يبدو محددا من قبل ، ومحصورا في غالب الأحيان في طبقة المزارعين الأغنياء بالدرجة الأولى ، والذين تتراوح ملكياتهم فيما بين 400 و900 هكتار . وتبعا للنموذج الذي لاقيناه بالنسبة لجميع الأحزاب ، فإن هؤلاء المزارعين هم من سلالات القواد أو القضاة ، كما أنهم في غالبية الأحيان من المنتخبين المحليين . بل إن واحدا من بينهم كان من المنتمين إلى الزاوية القادرية .

وهكذا ، ففيما يخص الدوائر الثلاث التابعة للهضبة العليا ، فهي تتميز باختلافها على المستوى السياسي إلى حد بعيد ، بالمقارنة مع دوائر السهول والشاطئ . وإذا كنا لا نلمس هناك أي وجود لبعض القطاعات المنجمية ، وكذا لبعض المدن العمالية والتجارية الصغرى ، فإننا قد نعتقد بأننا نوجد في وسط زراعي تقليدي . والواقع أن المنافسة قد اندلعت في 1963 بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل مما تسبب في اتخاذ أطرهما معا للحياد . إلا أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد ترك الباب مفتوحا بمدينة خريبكة أمام ترشح أحد العناصر من اليسار ، وهو قائد أسبق في فترة الحماية ، إذ جمع حوله ، وبالرغم من كل شيء ، مجموع الأصوات المتسيسة بالقطاعات الحضرية ، وذلك في نفس الوقت الذي ظل متشبثا فيه بحظوظه المحتملة بالعالم القروي على أوسع نطاق ممكن ، ومهما يكن ، فإن المنتخب الإتحادي هذا هو مترشح يعكس بعض الخصوصيات التي كنا نتوقع وجودها لدى المترشحين عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . إنه خليفة أسبق لأخيه القائد في أيام الحماية . وكان ، حسب ما يعرف عنه ، يرتبط بأطيب العلاقات مع سلطات المراقبة المدنية التي كانت قد منحته أيامها وسام الشرف بصفته رئيسا للغرف الفلاحية المغربية بالدار البيضاء . وبالنسبة لانتمائه إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فيمكن إرجاعه بالدرجة الأولى إلى عداوته لـ(حزب) الاستقلال الذي كان يزمع إدانته بعيد الاستقلال (مع الإشارة إلى أن ممتلكات أخيه القائد قد تعرضت للحجز) . وكان هذا المنتخب يستغل 900 هكتار ، سواء باسم أخيه أو باسمه هو نفسه . وبعد أن انتخب رئيسا للمجلس الجماعي للكفاف في 1960 ، نظم ، في 1962 ، حملة قوية ضد الموافقة على الدستور . وهذا الموقف قد كلفه الدخول إلى السجن بدعوى أنه كان مدينا للدولة بالقرض الفلاحي الذي سبق أن استفاد منه ، وفيما يخص منافسه الأكبر ، فقد كان هو أيضا ، من كبار المزارعين بالمنطقة (2500 هكتار) . ويتعلق الأمر بالباشا الشرادي ، باشا خريبكة من 1922 إلى 1952 ، ثم عامل بني ملال في عهد

الاستقلال ، وحسب ما يظهر فإن (حزب) الاستقلال لم يقدم باسمه هناك إلا موظفا يعمل بإدارة الضرائب ، وكان أبوه معروفا بكونه أحد قدماء القضاة بخريبكة ، ومما يجدر ذكره هنا بأن الإنضواء المتأخر للاتحاد المغربي للشغل تحت الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد أتاح لهذا الحزب الأخير الفرصة للفوز بالمقعد الانتخابي . وهكذا لقي المترشح عن هذا الحزب الدعم من الأصوات المعبر عنها من لدن القطاع المنجمي (لبوجنيبة) ولخريبكة . بينما أن الباشا الشرادي قد حصل على أحسن ما يمكن من النتائج عبر الجماعات القروية الأخرى . وهذا يعني أن التكتيك الذي كان اليسار المغربي يتوخى من ورائه تحقيق انتخاب ممثل من الأعيان التقليديين ، قد آتى أكله بطريقة فعالة [18] . وذلك لكون أي مترشح من العمال ، أو من الموظفين ، كان سيقوم بحملته الانتخابية بطريقة أورثدوكسية ترتكز بصفة أكثر على الجانب المذهبي ، سيعرف الهزيمة بدون شك على يد الباشا الشرادي . ولقد كان هذا الأخير هو المترشح الوحيد الذي يتمتع بقدر من التأثير عند الساكنة القروية ، التي كانت آنذاك ما تزال تمثل أغلبية المسجلين بالدائرة الانتخابية إياها .

وفي وادي زم كان الصراع يدور أيضا بين الأعيان التقليديين ، إلا أن المترشح باسم (حزب) الاستقلال قد فاز بالمقعد الانتخابي على حساب المترشحين عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، والذين كانوا منقسمين على بعضهم البعض ، وكذا على حساب المترشح الأوحد باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الذي لم يكن نشيطا في هذه الحملة كما يجب ، وبالعودة إلى المترشح الاستقلالي الفائز ، فهو يعد من كبار الملاكين (250 هكتارا) ، وقد كان في أيام الحماية خليفة لأحد المراكز المستقلة وأيضا للقبيلة المجاورة بني سمير . والحق أنه قد حاز أكثر من ثلثي الأصوات ، وهي التي ضمنت له النجاح هناك [19] . وقد كان ذلك بالضبط عبر هاتين الجماعتين الأخيرتين . وبالنسبة إلى الصراع السياسي الحقيقي هناك ، فهو قد دار بين المترشحين الإثنين اللذين كانا يعلنان عن انتسابهما لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . وكلاهما قد التحقا بالجبهة قادمين من الحركة الشعبية ، كما أنهما يعدان من الأعيان التقليديين ، ويفتخران من ثمة بالدعم الذي كانا يحصلان عليه من الرباط . وفيما يخص موقف السلطات الإدارية المحلية من هذين الأخيرين ، فإنها لم تجرؤ إطلاقا على أن تفصل بينهما . وكانا أحدهما خليفة لوالده القائد على جهة معادنة في أيام الحماية . وهو من كبار الفلاحين العصريين (110 هكتارا) [20] ، كما أنه قد كان ، قبل الاستقلال ، نائبا لرئيس الغرفة الفلاحية بالدار البيضاء . كما أن منافسه كان ، هو أيضا ، يتوفر على خصائص جانبية مماثلة ، بحيث إنه قد كان ، من سنة 1927 إلى 1955 خليفة على القبيلة المنافسة لأولاد عيسى . ومنذ بداية الاستقلال ، عاد ليشتغل على أراضيه الفلاحية (500 هكتار) ، والتي ظل يكد ويجتهد في استصلاحها حسب الطرق العصرية . وعلى خلاف خليفة المعادنة ، لم يكن قد انتخب بالمجلس الجماعي لسنة 1960 . وبناء عليه فقد تقاسم هذان المترشحان أصوات الجماعات القروية تبعا للتقطيعات المسطرة على يدي القيادات السالفة ، ثم بناء على الاعتبارات المرتبطة بصلات القربى أو بالتعارضات التقليدية فيما بين الأنساب . وهذا مع وجوب التذكير في هذا الصدد ، بأن ثلاثة مترشحين محايدين قد أسهموا في مفاقمة حدة الغموض ضمن إحدى الدوائر الإنتخابية ، حيث كان بإمكاننا أن نعتقد ، وبشكل مسبق ، بأن السلوكات السياسية تتحدد على ضوء بعض العوامل ذات الطبيعة غير التقليدية إلا بشكل أقل ، وذلك بالنظر إلى الوجود الذي لا يستهان به لطبقة عمالية ولساكنة متمدنة .

وتعتبر أبو الجعد دائرة انتخابية مختلفة عن الدائرتين السابقتين ، فهي مدينة دينية صغيرة ، ومركز تجاري متوسط الأهمية يقع عبر الطريق بين الدار البيضاء وتادلة ، بالإضافة إلى كونها تضم بين جدرانها ساكنة قد استوطنت المكان منذ تاريخ قديم ، كما هو الشأن في المدن الدينية الأخرى ، من مثل وزان أو الشاون أو مولاي ادريس . وفي أبي الجعد يقوم الشرفاء الشرقاويون بدور مماثل للدور الذي يقوم به الشرفاء الوزانيون بالشمال . إذ أن تأثيرهم على القرويين بهذه الجهة ، أي على أولئك القرويين الذين ليسوا على إتصال بوسائل العصرنة والتحديث إلا بقدر محدود ، يعتبر تأثيرا على قدر كبير من الأهمية ، وعلى كل حال فمثلما كان الأمر بوادي زم ، فالصراع الانتخابي بأبي الجعد كان ينحصر بالأساس بين (حزب) الاستقلال وبين جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وذلك بينما لم يشارك الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في هذه الجهة بشكل لافت للنظر .

ولقد فاز (حزب) الاستقلال بمقعد الدائرة من خلال ترشيحه لأحد الشرفاء الشرقاويين وهو تاجر للأثواب بنفس المدينة ، ومسؤول محلي عن الحزب ، ولقد كان هذا المنتخب ذو الثقافة التقليدية يتولى أيضا منصب النائب لرئيس المجلس البلدي لأبي الجعد ، ومندوبا بالدائرة التابعة للغرفة التجارية بالدار البيضاء .

وبالنسبة للمنافس الرئيس لـ(حزب) الاستقلال في هذه الدائرة ، فهو من قدماء القواد في فترة الحماية ، وهو قائد عسكري متقاعد بالجيش الفرنسي ، بحيث إنه قد تفرغ ، بعد ذلك ، للاشتغال بأراضيه الفلاحية (500 هكتار) منذ الحصول على الاستقلال ، وقد حصل في هذه الانتخابات على أصوات المصوتين بدائرته الانتخابية القديمة ، لكن بدون أن يستطيع مجاراة النجاحات التي حققها منافسه الاستقلالي بأبي الجعد وبالجماعات المجاورة .

وقبل إنهاء الحديث عن عمالة الدار البيضاء ، يتبين لنا أنه من الملائم أن نعود إلى موالاة الكلام عن دور السلطات الإدارية في هذه الانتخابات . فمن الأكيد أن عامل الإقليم المسمى صادق أبو إبراهيم ، وهو من قدماء الموظفين بوزارة الداخلية ، قد بذل هو والقواد العاملين إلى جانبه ، جهوده للحصول على نتائج لحساب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وكان ذلك من خلال التزامه بشكل أكثر قوة بكثير بالمقارنة مع ما فعله زميله العامل بالرباط . غير أن النتيجة المتوقعة لم تكن مطلقا ساطعة في مجموعها . والظاهر أن العجز عن تحقيق النتائج المرجوة ربما يعود بالدرجة الأولى إلى أن (حزب) الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية كانا في واقع الأمر يتوفران على هيكلة رصينة عبر هذا الإقليم . كما أن هذين الحزبين قد عرفا بحق في عديد من الحالات كيف يمدان وجودهما هناك بصفة تكاد تكون رسمية ، بحيث لم يكونا ليدفعا بالحملة الانتخابية لمترشحيهما من ذوي المكانة المتواضعة ، بهدف إلحاق الهزيمة أولا بأتباع جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . وهذا علاوة على أن هذه الجبهة قد كانت راهنت على ما فيه سوء حظها ، باعتبار أن هيكلتها قد كانت أكثر ضعفا بهذا الإقليم بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى . كما أن الحركة الشعبية لم تكن في مستوى القيام بدور الحكم الذي يفصل فيما بين أتباعه الذين يكونون نواة الحزب الجديد ، ومن هنا فقد بدا وكأن اختيار المترشحين قد كان متروكا بقدر ما إلى المجازفة ، بحيث إنه كان يبدو دائما مجرد اختيار أقرب إلى عملية الموافقة على بعض الترشيحات الذاتية . وبناء عليه لم تنجح السلطات الإدارية ، إلا بالكاد ، في أن تحدث قدرا من التنسيق فيما بين أولئك الأفراد الذين كانوا يزعمون بأنهم مقربون من الحكومة . إذ أنها ،

أي السلطة ، قد ظلت تعتمد بشكل قوي على النموذج السياسي للاستفتاء على الدستور الذي جرى في السابق . وهي كانت تعتقد أن أولئك الرجال الذين يتقدمون إلى الانتخابات باسم الملك ، سيتوفقون في النهاية في تعبئة جميع أصوات "نعم" لحسابهم هم . ثم ظلت كلما همت بالدخول في معمعة الصراع السياسي ، لا تستطيع ضبط تدخلاتها بشكل ملائم . بل إننا لنجدها قد ظلت توجه حملاتها بقدر زائد ضد (حزب) الاستقلال ، أكثر مما كانت تفعل ذلك إزاء الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الفاقد لسمعته من جراء مقاطعته للانتخابات السالفة ، والمحبط من جراء اختلافاته مع الاتحاد المغربي للشغل . وهذا بالإضافة إلى كون الساكنة قد تعودت على اتخاذ ردود فعلها أحيانا بشيء من التعصب أمام إلحاح القواد . وذلك أن هؤلاء القواد ، عندما كانوا يتدخلون في العادة لصالح مترشح ما ، بدون أن يكون هذا الأخير في مستوى أن يدعم بشكل مغاير مراده ، يجعلون السكان ميالين إلى الاعتقاد بأن ذلك المنتخب هو ، في نهاية الأمر ، سيكون مجرد مأمور للقائد ، بينما أنهم يتمنون ، في قرارات أنفسهم ، أن يكون المنتخب في رأيهم عبارة عن سلطة وسيطية من شأنها أن تحدث قدرا من التوازن بالنسبة لسلطات القائد التي لا تتوقف عن الامتداد . وخلاصة القول إن اختيار المترشحين وأسلوب الحملة الانتخابية والتدخلات الإدارية لم ترجح كفة الحزب الحكومي .

المغرب الأوسط

تكون الأقاليم الثلاثة لفاس ومكناس وبني ملال كلا لا يتحدد بجلاء تام على المستوى السياسي . وبالرغم من عديد من الخاصيات المشتركة في المجال الفلاحي ، أو عبر التوزيع السكاني ، سيعتبر من باب التكلف أن نحاول الجمع بين هذه الأقاليم وبين إقليمي الرباط والدار البيضاء اللذين يخضعان لتأثير مدن الساحل . بل إن الريف والمناطق شبه الصحراوية والشرق أيضا ، هي أقاليم أكثر اختلافا عن بعضها البعض بقدر كبير من الجلاء . وتبقى الميزة الخاصة للمغرب الأوسط تكمن في ذلكم التوازن المتنوع بين منطقة السهول التي خضعت للتغيير على يد الاستيطان الأوروبي ، كما خضعت ، من جهة أخرى لتأثير المدن التقليدية ، وكذا للمناطق الجبلية الأكثر فقرا والأكثر أصالة . وانطلاقا من هذه الخلفية يتمحور ، في سياق لا يخلو من تطابق ، نظام إثني معقد نلمس فيه بأن السكان من ذوي الأصول الأمازيغية يستقرون عموما بالمناطق الجبلية .

ثم إن نشر الأحزاب ، منذ زمن ، عبر مناطق السهول ، وعبر المراكز التجارية الصغرى ، هو أمر يفسر وجود ذلك العدد المرتفع للمترشحين من بين المسؤولين المحليين . ومع ذلك ، فهذه السيطرة من جانبهم تبقى بعيدة عن أن تتصف بالشمولية ، وخصوصا عبر الجهات المعروفة بفلاحتها العصرية . فهناك ، في تلك الجهات ، يبدو أن نظام التكافلات التقليدية قد تعرض للتفكيك بحيث إن كل واحد من الأعيان يعتبر نفسه أهلا لوحده بتمثيل دائرته الانتخابية .

ومن هنا فقد انتهى بهم الأمر هناك إلى السقوط في مضاعفة أعداد المترشحين . وهو الشيء الذي كان إنما يخدم ، في غالب الأحيان مصلحة أولئك القادرين على تعبئة الأعداد المهمة إلى حد ما من الأنصار لفائدتهم هم دون غيرهم . ولعل هذا الأمر هو الذي يبرر ، بلا ريب ، عودة عدد من قدماء القواد والشيوخ أو المقدمين ، الذين سبق لهم أن عملوا إلى جانب الحماية ، إلى الإقليم . كما أن تأثير قدماء الطلبة الخريجين

من القرويين يثبت نفسه أيضا بداخل الأحزاب ، إنما بدون أن يكون مماثلا ، من حيث أهمية ذلك التأثير ، مع قدماء جامعة ابن يوسف وتأثيرهم عبر أقاليم مراكش وأكادير وورززات . وهكذا ففي هذا السياق إننا نلمس بأن كل إقليم على حدة يفرز سيميائيته السياسية الخاصة به .

فاس

بفاس إن الحياة السياسية بالإقليم تبقى خاضعة لسيطرة الواقع السياسي الذي يعم المدينة ، التي من المعلوم أنها قد ظلت ، منذ أكثر من ثلاثين سنة ، بمثابة المهد بالنسبة للحركة الوطنية . وضمن هذه المدينة يحتفظ (حزب) الاستقلال لنفسه بانتشار مهم ومتين . وقد كان رأس الحزب هناك أحد المفتشين الجهويين الذي جرى تعيينه انطلاقا من الرباط . وكان يساعده في مهامه هناك مجلس استشاري من الأعيان يتكون من أحمد مكوار ، من كبار التجار ، ومحمد بن جلون ، رئيس الغرفة التجارية ، وقاسم الطاهري ، ويشتغل في قطاع النقل ، ورئيس الجمعية الخيرية الإسلامية ، ومحمد السلاوي مراسل جريدة العلم ، ولقد كانت مختلف الأحياء بالمدينة موضوعة تحت مسؤولية المناديب الستة عشر المسؤولين أمام المجلس الاستشاري . وهؤلاء المناديب هم ، في أغلبيتهم ، يعملون في قطاع التدريس ، أو إنهم موظفون محليون . وفيما يخص دوائر الإقليم فلنمس هناك انتشارا قويا لـ(حزب) الاستقلال عبر فاس الضاحية ، وبصفرو ، وبشكل أقل بقرية بامحمد وتاونات ، وبولمان . وإلى جانب هذا الجهاز الحزبي الرسمي ، علينا أن نضيف عديدا من نقط الربط الإدارية . وهكذا فهناك محمد بن شقرون ، الكاتب العام للعمالة منذ الاستقلال ، والمناضل المخلص للحزب ، الذي قد عمل على أن يسند إلى مترشحي (حزب) الاستقلال بطاقات بلون أصفر كناري ، علما أن هذا اللون هو رمز للحاصلين على التزكية الرسمية المخصصة عموما إلى مترشحي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية عادة وليس إلى أولئك التابعين لـ(حزب) الاستقلال ، ثم إنه وجه حركة العديد من القواد والشيوخ والمقدمين الذين كانوا يدينون له بتوظيفهم . كما ظل أيضا يتحكم في أغلبية رؤساء الجماعات المحلية بالإقليم . ويستميل إليه الممثلين المحليين للمصالح التقنية . وبفضل هذه الشبكة من التواطؤات استطاع (حزب) الاستقلال أن يحيط نفسه بتنظيم انتخابي يجمع في إطاره بين أطر الحزب وممثلي الإدارة والمنتخبين ، مما أمن له سيطرة متنوعة على طول الإقليم . وكان إقليم فاس يعرف نظاما سياسيا متطابقا مع ذلك النظام الذي كان (حزب) الاستقلال يتوفر عليه عبر الأغلبية من الأقاليم مع بداية الحصول على الاستقلال . وهكذا وجدنا محمد المسعودي المهندس الزراعي الشاب المنحدر من مراكش ، والذي عين عاملا على الإقليم من قبل الملك في 1962 من أجل محاربة نفوذ (حزب) الاستقلال ، سرعان ما سيتعرض للتحييد وتثبيط الهمة ، إذ لم يستجب أحد هناك لتطبيق التعليمات بتنقيل الموظفين ، والتي ظل العامل يدعو إليها بهدف ضبط الإدارة التابعة له . ولا أحد وضع رهن إشارته الوسائل الضرورية لكي يعلن الانطلاقة في حركة اقتصادية تكون منسوبة إلى الحكومة وليس إلى الحزب .

ففي 1963 كان (حزب) الاستقلال يعد أكثر من 5000 منتم يؤدي اشتراكه بانتظام . وبالإضافة إلى هؤلاء المنتمين الحضريين ينضاف 7000 متعاطف وافدين في الأساس من الأوساط القروية .

وكان هؤلاء يؤدون أقساطهم بصفة عامة عينيا في إبان مواسم الحصاد والقطاف . والحق أنه لم يكن حزب ما يبرز للعيان جهازا على هذا النمط من الهيكلة . وفيما يخص الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فقد كان

حزبا مخلخلا منذ المغادرة المستعجلة للمسؤول الجهوي عن الحزب متوجها نحو الجزائر، وكان ذلك في نونبر 1962 . وكان هذا الحزب يتلقى الدعم المركزي من لدن الموظفين المنتسبين إلى المصالح التقنية، من قبيل المدير المساعد للبريد، ورئيس دائرة الطرق والقناطر، ومراقب التسجيل بالإضافة إلى بعض المدرسين. إلا أن حركة التصنيع التي كانت قد ابتدأت بفاس قبل الاستقلال قد توالت بشكل واسع منذ ذلك الوقت [21]، بحيث إنها ساعدت على الارتفاع في أعداد الشغيلة البروليتاريا الحضرية الوافدة إلى المدينة من البوادي ومن الجبال المجاورة، حيث كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يجد الدعم والمساندة في العادة، أما عن الحزب الديمقراطي الدستوري PDC، فهو لم يكن يتوفر بفاس إلا على بعض المتعاطفين حيث كان يستقر مؤسسه حسن الوزاني. وخارجا عن المناطق الأمازيغية بالأطلس المتوسط فإن الحركة الشعبية تتوفر هناك على بعض الأتباع بفاس، وهم من جملة المهاجرين من ذوي الأصول الأمازيغية. كما كانت تتوفر كذلك على بعض الأتباع من الأساتذة المنتسبين إلى القرويين، والذين كانوا يزودونها بمساندتهم بالنظر إلى رغبتهم في الانفصال عن الأغلبية من زملائهم المعروفين بتأييدهم لـ(حزب) الاستقلال.

ولعل هذه اللمحة المختصرة عن القوى السياسية بإقليم فاس في 1963 يمكن أن تتجسد أمامنا من خلال القيام بدراسة المترشحين. وفي الواقع لقد كانت فاس تمثل حالة خاصة، وكان كل حزب فيها على حدة يختار أن يقدم مترشحين باسمه يتوفرون على قواعد محلية صلبة ومؤكدة، وأيضا على قيمة وطنية لها وزنها، ومن هنا سيمثل (حزب) الاستقلال بفاس برئيسه علال الفاسي، وأحمد مكوار وهو من مؤسسي الحزب، ومن محمد الدويري الوزير الأسبق للمالية. وهذان المترشحان الأخيران سيتقاسمان الدوائر المعروف عنها أنها سهلة، من قبيل دائرة المدينة. أما المترشح الثالث فسيترشح بالمدينة الجديدة والدكارات والمحج العمالي. وهكذا سيفوز علال الفاسي بفارق ضئيل عن منافسه بفضل الدعم الذي حصل عليه من لدن مقدمي الأحياء، أولئك الأتباع الأسبقين لأحمد مكوار الذي مارس لزمن طويل الوصاية في تعييناتهم. وكان المنافس لعلال الفاسي، في هذه الدائرة الانتخابية، هو أحمد باحنيني الوزير الأسبق في العدل، والمنحدر من أسرة مخزنية قديمة بفاس، والذي كان يتمتع بدعم من محمد الغزاوي ومن جميع أفراد المنظمة التابعة له.

ولقد قدم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية محمد اليازغي الموظف الأسبق في وزارة المالية، وهو الذي فاز على حساب الدويري.

وبانتقالنا إلى الدوائر الانتخابية الأربع، القريبة من الريف، فقد كانت تتميز بوفرة في أعداد المترشحين، وبالنسبة لكل مترشح منهم على حدة نجد قاعدة انتخابية قد لا تتجاوز، في بعض الأحيان، دوارا واحدا، أو مجموعة من الدواوير. ويعتبر نفوذ بورجوازية فاس التي تمتلك هناك أراض واسعة عاملا متداخلا مع نفوذ جيش التحرير، وكذلك مع بعض التيارات السياسية المتنوعة الوافدة من المنطقة الشمالية الإسبانية القديمة. وبالنسبة للمترشح الأوحد باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، فقد كان من كبار المزارعين (100 هكتار) ورئيس على جماعة بوشابل، والذي ظل الناس يعتبرونه إلى حدود تلك الساعة اتحاديا. ولقد فاز بالمقعد الانتخابي على حساب مزارعين آخرين من نفس الفئة، استقلاليين كانوا أم جبهويين، وأيضا على حساب أحد تجار الأثواب بفاس والمنحدر من نفس الدائرة الانتخابية، وعلى حساب مترشح عن الاتحاد

الوطني للقوات الشعبية .

وبغفساي ، فقد كان المنتخب هناك طالبا بالحقوق ، وهو استقلالي خريج القرويين ومنحدر من أسرة لها نفوذها .

وكان المنتخبان بتيسة وتاونات معا من ذوي التوجه الاستقلالي ، غير أن كل واحد منهما على حدة ، كان يمثل فئة مختلفة من الأعيان . وكانا معا رئيسين لمجلسين جماعيين ومناضلين بالحزب منذ أيام الحماية . غير أن أحدهما كان يحمل شهادة من القرويين ويعمل مديرا لمدرسة ببوعنان بإقليم قصر السوق . وبينما كان الثاني مزارعا غنيا (200 هكتار) وينتمي إلى أسرة من الأعيان القرويين . وكان المترشح ، مدير المدرسة ، ينتمي كذلك إلى أسرة من الشرفاء ذات تأثير بمنطقة تاونات ، هناك حيث يحاط ضريح الشريف سيدي بوزيد ، الجد الأقدم للأسرة ، بالوقار والاحترام ، ولقد كانت صفة الشريف هذه ذات الصيت المحلي ، التي يبدو أنها كانت تضفي بعض الامتياز على أحد المترشحين الاستقلاليين ، لا تعتبر كافية بتيسة بحيث تؤدي إلى نجاح أحد الوزانيين الشرفاء الحامل لشهادة من القرويين . وهو رجل فلاح (100 هكتار) ومن قدماء المناضلين بالحزب الديمقراطي الدستوري PDC . وعلينا أن نشير أيضا إلى أن المترشح ليس بمنتخب محلي ، ولا يبدو إطلاقا أنه يحصل على سند ما من لدن الإدارة الإقليمية . ننتقل الآن إلى الدائرتين الانتخابيتين لصفرو وبولمان ، وهما تنتميان إلى الأطلس المتوسط . وإذا كان الوسط الأمازيغي يعمل بالأحرى لصالح الحركة الشعبية ، فإن المراكز الصغرى ، حيث مقرات الإدارات ، وحيث يستقر التجار ، تعتبر بمثابة نقط مباشرة للربط لنفوذ (حزب) الاستقلال .

ولقد كانت أغلبية المترشحين بصفرو تنحدر من نفس المركز . وبالنسبة للمنتخب الفائز ، فهو من العلويين ، من صغار الفلاحين وتاجر ومن أتباع (حزب) الاستقلال . وقد فاز بالمقعد هناك على حساب وزير الإعلام مولاي أحمد العلوي ، وكان ذلك ، حسب ما يبدو ، بفضل مساندة رئيس دائرة صفرو . إلا أن وجود خمسة مترشحين من المحايدين ، ومن الأعيان الذين ينحدرون من الجماعات القروية بالدائرة الانتخابية كما ينتمون في أغلبيتهم إلى تيار اليوسي بالحركة الشعبية ، هذا الوجود قد ضايق المترشح باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية .

أما ببولمان ، في المقابل ، فإن أحد مربي المواشي بإنجيل ، والمقرب من الوزير الأسبق الحسن اليوسي ، قد انتخب باسم الجبهة ، وكان قد حكم عليه بخمس عشرة سنة بتهمة المشاركة في تمرد عدي أو بهي سنة 1957 ، ثم تمتع بالعفو في 1961 .

مكناس

نشير إلى أننا سنواجه بمكناس تقطيعا جغرافيا انتخابيا يتجسد في شكل سلسلة من المقاطع الأفقية على درجة كبيرة من التشابه مع نفس التقطيع بفاس . هذا ولم يكن ينقص ذلك التقطيع بمكناس إلا ذلك المفصل الريفي بالشمال ، ومن المعلوم أن المدينة التقليدية هي محاطة بسهل خصيب قد ظل واقعا تحت سيطرة المستوطنين الأوروبيين . وبالجنوب من المدينة هناك مناطق من التلال والجبال تقطنها مجموعة سكانية أمازيغية في أغلبها .

والحق أن لمكناس إشعاعا ثقافيا تقليديا أقل من الإشعاع الذي تحظى به مدينة فاس ، كما كانت المدينة

العصرية تعاني من أزمة اقتصادية دقيقة منذ إزالة القاعدة العسكرية الفرنسية ، وكان (حزب) الاستقلال متجذرا هناك منذ عهد طويل ، غير أنه كان يتوفر بمكناس على شبكة أقل هيكلة بالمقارنة مع الإقليم المجاور . وكانت الإدارة الخاضعة لسلطة العامل ، قريب الملك ، تتميز بكونها أكثر حيادا . وفي بعض الأحيان لم تكن تخفي عدوانها إزاء (حزب) الاستقلال . ولقد كانت التجارة العصرية بين أيدي السوسيين أصحاب الأغلبية بالغرفة التجارية ، والذين يعتبرون بدرجة أولى ميالين إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وفيما يتعلق بالمراكز الإدارية والتجارية الصغرى بالإقليم ، فهي تبقى ، والحالة هذه تحت سيطرة (حزب) الاستقلال ، ولاسيما بواسطة التجار الفاسيين المنتشرين عبر تلك الجهة . ولقد كانت هذه المراكز ، وبالخصوص منها مركزي آزرو وخنيفرة يقومان بدور مهم بفضل شبكة الأسواق التي يسيطران عليها [22] ، كما تجدر الإشارة إلى أن تأثير هذين المركزين قد يمتد مفعوله مخترقا منحدرات الأطلس المتوسط ، إلى أن يبلغ القباب وأجدير وبوميا وعلى قمم النجود الوسطى إلى حدود مولاي بوعزة واجلموس . وهذه الربوع كلها تبقى مرتبطة مع فاس ومكناس وبني ملال ، بواسطة الحافلات وسيارات الأجرة والشاحنات ، ولا يخفى أن التبادلات في الأفكار ، وأن الاتصالات الاجتماعية لا تقل قدرا ، هي أيضا ، من حيث الأهمية عبر هذا الوسط القروي حيث تعتبر الأمية شائعة هناك ، بالمقارنة مع التبادلات الاقتصادية . ولاشك أن الأحزاب ستعرف كيف تستعمل هذه الشبكات بطريقة أحسن استعمال الإدارة لها . وفي هذا الإطار إن (حزب) الاستقلال يظل متمتعا بقدر أكبر بالتنظيم المتبع بعين المكان ، سواء كان ذلك بداخل مدينة مكناس ، أو بالبوادي ، وقد تم له ذلك في أيام الكفاح ضد الحماية .

وهكذا فاز (حزب) الاستقلال بمكناس بالمقعدين المخصصين للمدينة . وكان واحد من المنتخبين الإثنين مفتشا جهويا للحزب ، وهو ذو تكوين تقليدي وينتمي إلى نفس المدينة ، وقد ظل مسؤولا عن التنظيم الحزبي المحلي منذ أيام الحماية . وقد صدر عليه الحكم بالسجن في 1953 بحيث جعله ذلك ينتمي بشكل شرعي إلى الطبقة الوطنية . وفيما يخص المنتخب الثاني ، فهو رجل قانون ذو ثقافة عصرية ، وينتمي إلى نفس المدينة . ويتعلق الأمر بعبد الرحمن بادو مدير الشؤون الجنائية بوزارة العدل ، وعضو المجلس التنفيذي لـ (حزب) الاستقلال ، وهو أيضا قد عرف السجن في أيام الحماية ، وبوصولنا إلى الكلام عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، نشير إلى أنها قد قدمت باسمها الدكتور بنهيمة وزير الاقتصاد ، وأحد قدماء كبار المفوضين لإعادة بناء أكادير . وكان قد ابتدأ مساره العملي والسياسي إلى جانب المهدي بن بركة ، في إبان البداية في مد طريق الوحدة . وهو ينتسب إلى أسرة من التجار بأسفي بحيث لم تكن له أية رابطة مع هذه الدائرة الانتخابية .

ثم إن الدوائر الانتخابية بمنطقة السهل المحيطة بمكناس ومولاي ادريس وبوفكران انتخبت عنها ممثلا استقلاليا ، ومحايدا آخرا ذا ميول جبهوية . وكان الممثل عن مولاي ادريس رئيسا للمجلس البلدي للجماعة وسكرتير فرع (حزب) الاستقلال . وهو من قدماء الخريجين من القرويين ، ومن الملاكين (250 هكتارا من الأراضي ، 50 منها مغروسة بأشجار الزيتون) . وهكذا كانت ثروته وتبرعاته الشخصية تضمنان له تقديرا وافيا وصيتا واسعا . وهذا بالإضافة إلى استفادته في هذه الانتخابات من دعم الشرفاء الإدريسيين بالمركز . وبالنسبة للمنتخب المحايد ببوفكران [23] ، فهو من كبار المزارعين (150 هكتارا) وقائد أسبق في أيام الحماية قد

أقيل من منصبه في 1956 ، فقد فاز على حساب المترشح الاستقلالي ، من صغار الفلاحين ، ورئيس المجلس الجماعي لبوفكران ، وخليفة أسبق للقائد في فترة الحماية .

وفي ما يتعلق بحصيلة الدوائر الانتخابية الأمازيغية الأربع بالحاجب وآزرو وخنيفرة ومولاي بوعزة ، فهي حصيلة تكشف عن أحد الجوانب الأكثر تنظيما والأكثر تقليدية . ولقد كان المنتخب عن دائرة الحاجب من القواد السابقين بكروان الجنوبية ، وهو قد عزل من منصبه هذا في 1951 ، وهو من كبار المزارعين (560 هكتارا) وله ميول للحركة الشعبية . كما أنه مستشار جماعي باكوراي . وهذا بينما انتخب بأزرو مترشح باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . وهو مزارع ومرب للمواشي وملاك لـ1200 هكتار . وكان يتعاطى إلى بناء المدارس والمساجد . وقد لقي الدعم من قبل الإدارة بقدر كبير جدا . وهذه الشخصية من الأعيان والمنتمية إلى الطريقة الدرقاوية قد كان صاحبها ناظرا للأحباس بأزرو ، وسبق له أن زار مكة في عديد من المرات بغرض الحج ، ويعتبر هناك بمثابة الممثل لطبقة كبار مربي المواشي [24] ، الذين يستعملون المراعي الجماعية بهدف ممارسة الرعي في إطار الطرق العلمية .

وتبين الدائرتان الانتخابيتان لخنيفرة ودار بوعزة ، مع ذلك ، أن انتشار (حزب) الاستقلال عبر البلاد الأمازيغية ، هو انتشار لم يتعرض للتراجع الكلي . ولقد كانت الانتخابات الجماعية لسنة 1960 قد أبانت ، وبشكل مسبق ، عن مدى الترابط بين المواقع المكتسبة من لدن هذا الحزب ، وخصوصا منها مركز خنيفرة . غير أن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، ومن خلال ترشيحها للمحجوبي أحرضان ، قد ارتكبت خطأ لا يغتفر . ذلك لأنه وحده رجل من الأعيان التقليديين الزايانيين يمكنه أن يكون في مستوى الفوز بالمقعد المخصص لهذه الدائرة . حسب ما تؤكده النتيجة التي أسفر عنها الاقتراع عبر دائرة مولاي بوعزة حيث تم التركيز فيها على الحس القبلي . وبالعودة إلى خنيفرة ، فالواقع أن أحد صغار الفلاحين المدعم من (حزب) الاستقلال ، هو الذي فاز بالمقعد ، بفارق كبير من الأصوات ، على حساب وزير الدفاع أحرضان . يبقى لنا الحديث عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وهو قد رشح عنه أحد كبار المزارعين (180 هكتارا) ، ورئيس دائرة أسبق ، وسليل موحى أوحمو ، البطل الأسطوري لقبائل زايان . وبمولاي بوعزة ، كان المنتخب هناك باسم الجبهة ، قائدا أسبق ، وحفيد موحى أوحمو ، ومالكا لألف هكتار من الأراضي ، بحيث قد تعرض للعزل عن القيادة ، مع بداية الإستقلال .

إن وضعية النخب المحلية تبدو على أنها لا تخلو من بعض الغموض إلى حد ما عبر هذا الإقليم . كما أن العوامل المرتبطة بالاعتبار التقليدي (كالثقافة الدينية والغنى في الأراضي والقطعان ، والقرابات الأسروية) تبدو ذات أهمية قصوى إلى أبعد حد ، حتى عندما لا تكون الهياكل الاقتصادية لا تتطابق بالمرة مع هذا النمط من المجتمعات .

بني ملال

في إقليم بين ملال نلمس تجمع أغلبية العوامل الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية التي تؤثر في السلوك السياسي عبر البوادي الواقعة بداخل المغرب . غير أن هذه المنطقة لا تتوفر على مدن كبرى تقليدية كانت أم عصرية . ومن خلال تموقعه بالوسط الجغرافي المركزي للبلاد ، فإن هذا الإقليم يعرف بعض الأنماط العلائقية التي سبق لنا أن صادفناها بمكناس ومراكش . وهذا الإقليم موزع بين بلاد سهلية مستعربة ، حيث تعرض

النظام القبلي ، منذ زمن طويل ، للتفتت ، وبين منطقة جبلية حيث يكثر مربو المواشي الأمازيغيون . وعلينا أن نضيف بالسهل وجود مركز متقادم نسبيا للتحديث والعصرنة يقع حوالي الفقيه بن صالح (مكتب بني عمير وبني موسى الذي تولى شؤونه المكتب الوطني للري) ، وأما بالجبل ، فإن عمالة بني ملال تبرز تلك الخاصية التي تجعل منها نقطة للإلتقاء لمجموعتين لسانيتين كبيرتين أمازيغيتين ، ويتعلق الأمر بالشلوح وإمازيغن .

وحتى 1963 كانت هذه العمالة ما تزال موسومة بذكرى تمرد القائد الممتاز ببني ملال الذي طلع إلى الجبل في شهر مارس 1960 . وكان هذا القائد ، حسب ما يبدو ، على اتصال مع عناصر المقاومة بالدار البيضاء المقربين من الفقيه البصري والمهدي بن بركة [25] اللذين دفعاه إلى الثورة بعد أن جعلاه يعتقد بأن ثورته تلك ستكون هي الشرارة من وراء حركة وطنية واسعة لدعم حكومة عبد الله ابراهيم . وهكذا ، فبعد أن قام باغتيال عميد الشرطة ببني ملال ، وهو الذي كان مكلفا بمراقبة نشاطاته ، انتقل إلى منطقة تاغليفت وآزيلال معبئا لمراكز المخازنية أو مجردا لها من أسلحتها . إلا أن القوات المسلحة الملكية قد وضعت حدا لثورته تلك من خلال عملية عسكرية سريعة .

وقد ظل عدد من أتباعه بتاغفلت وبأزيلال ضمن فروع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، بحيث كانوا يربطون بعض العلاقات غير المحددة بوضوح ، مع الزوايا القائمة هناك عبر الجبال [26] .

ولقد كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مسيرا عبر هذا الإقليم من لدن قائد أسبق عرف العزل من منصبه إلى جانب بعض المقاومين القدماء . وكانت أطر هذا الحزب المحلية تتجند في إطاره انطلاقا من الجهات الأمازيغية الجبلية . وكان الحزب الاتحادي هذا يعمل هناك على استثمار موجة الاحتجاج المنتشرة ضد مصادرة استقلال البلاد من قبل البورجوازية الفاسية . ولقد كان هذا الاستياء قد جرى استثماره عبر مناطق الريف والأطلس المتوسط وتافيلالت من لدن عديد من التيارات المقربة من الحركة الشعبية . كما أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان يعمل بالجبل أيضا على توجيه استياء السكان ضد تسلط إدارة المياه والغابات التي كانت تحد من الحق في الرعي ، كما تباشر بعض الأشغال هناك (DRS) ، والتي كان السكان يعتبرونها بمثابة اغتصاب لحقوقهم . ويعتمد ، زيادة على ذلك ، عبر بعض جماعات الهجرة ، من قبيل آيت عتاب ، على نفوذ المنجميين التابعين للمكتب الوطني للفوسفاط المنتمين إلى المنطقة والذين غادروها نحو خريبكة . أما بالسهل الخاضع لأعمال العصرنة على يد المكتب الوطني للري عبر المراكز الصغرى ، فقد كان أنصار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يتكونون ، بالدرجة الأولى ، من صغار الموظفين والمعلمين ومن العناصر العاملة بمراكز الأشغال التابعة للمكتب الوطني للري ، ومن البريديين .

وفيما يخص (حزب) الاستقلال ، فلم يكن له أي سلطان بالجبال على الإطلاق ، إلا أن بنياته مزروعة بشكل متين عبر السهل وعبر المراكز التابعة للإقليم . وباعتبار أن هذا الحزب قد كان هو صاحب الأغلبية في انتخابات 1960 ، فقد ظل يتمتع بالحظوة لدى التجار ولدى بعض العناصر الإدارية . ومما يعتقد بأن عامل الإقليم والمحيطين به ربما كانوا يدعمون هذا الحزب في الخفاء ، أو على الأقل أنهم كانوا يرفضون تطبيق التعليمات الضمنية بتقديم المساندة إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، تلك المساندة التي ما انفكت الأحزاب الأخرى تبلغ عنها وتعيد ، وكانت الحركة الشعبية ، في المقابل ، منغرسة بشكل جيد عبر الجبال ، هناك حيث كان القائد الأسبق بالقصيبة موحى أو سعيد ، سليل أحد الأبطال المحليين في أيام السيبة ، يتبوأ

الزعامة . ولقد كان قدماء المحاربين ، وهم كثر بالإقليم بقدر كبير ، ولاسيما بتانانت وآيت عتاب ، يوفرون له تأطيرا ممتدا على أوسع نطاق وفعالا بما فيه الكفاية . وكانوا أيضا يكونون هناك النواة المحلية لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، التي لم تستطع أن تستبق لحسابها إلا بعض المنتخبين المحليين المنعزلين الوافدين إليها من الحزب الديمقراطي الدستوري . وعلى سبيل الذكرى تمكن الإشارة ، في هذا الصدد ، إلى وجود بعض الشيوعيين القرويين بقصبة تادلة .

إن المشاكل السياسية الحقيقية ، التي يعرفها هذا الإقليم ، تتمثل في الواقع في المشاكل الإدارية الموروثة عن فترة الحماية والتي لم تعرف الحلول المناسبة . ففي المرتفعات يعتبر التحديد التعسفي للغابات ، والمراقبة الزجرية للانتفاع من الغابات في مجالات الرعي أو للزراعة عبر بعض القطع الأرضية وسطها ، كل ذلك كان بمثابة تدابير لم تلق القبول من لدن الساكنة . وكانت سلطات الحماية قد أدركت في هذا الإطار كيف تحدث قدرا من التناسب بين هذه المتطلبات السكانية وبين الجانب التشريعي المتوفر بين يديها ، وذلك من خلال تسامحها إزاء بعض الحقوق الواسعة المرتبطة بالرعي ، وببعض المجالات المعيشية . إلا أنه ، وغداة الحصول على الاستقلال ، تم اللجوء إلى تطبيق القانون بشكل أكثر صرامة مما ترتب عنه الاستياء ، وساعد بالتالي على تبلور تلك المغامرة الحمقاء على يد القائد الممتاز ببني ملال ، أكثر مما دفع إلى تطور حزب الحركة الشعبية . وبالنظر إلى انعدام الأراضي الصالحة للزراعة ، فقد شرع بعض سكان الجبال ، وبطريقة منتظمة ، في إشعال النيران بالغابات ، مثلما حصل بالريف في 1958 . بالإضافة إلى أن ذلك المشكل المرتبط باحترام الحقوق التقليدية للقبائل في الرعي ، قد تسبب ، هو أيضا ، في اندلاع بعض النزاعات بين مربي المواشي بآيت عطا بإقليم وارززات .

وفي نفس هذا السياق ، لقد كانت العلاقات عبر السهل فيما بين البدويين وبين المكتب الوطني للري تمثل بؤرة للتوترات السياسية على الصعيد المحلي . إذ كانت مراكز الأشغال التابعة للمكتب الوطني للري ، بصفتها وارثة للتقاليد التحديثية السلطوية المعروفة عن مكتب بني عمير ، أكثر تعرضا للانتقاد من المؤسسات السابقة عنها في أيام الحماية . ولقد كان المزارعون يعتقدون أن بإمكانهم ، مع مجيء الاستقلال ، أن يتحرروا من الالتزامات ذات العلاقة بالقوانين التي كانت تنظم الزراعات حسب ماهو محدد من قبل المكتب إياه ، أي بني عمير ، وكذا بضرورة تسليم منتوجاتهم إليه . بيد أن هذه الضغوط قد تشددت أكثر كما تشددت نوعيات التطبيق الفعلي من لدن العناصر المكلفة التي لم تكن ذات تكوين جيد في هذا المجال ، وهكذا كان الإتهام يوجه إليهم بالخصوص بكونهم يحدثون الضرر بالمزارعين من خلال تنقيصهم في الموازين ، أو في قيمة القطن المستودع لديهم ، والذي كان يمثل المنتوج الأكثر مردودية من الناحية المادية . كما أن مسألة توزيع المياه والبذور والقروض ، وكذلك بيع المنتوجات والأداءات المتأخرة عن مواعيدها من قبل إدارة تتميز بتثاقلها وباستهتارها ، هي مسألة قد كانت بمثابة دواعي للدخول في مواجهات مع الإدارة في المرة تلو الأخرى . ولقد ظل (حزب) الاستقلال والحركة الشعبية يعملان على استغلال هذه الصراعات وسوء التفاهم . وبالطبع ، إن عامل الإقليم وقواده لم يكونوا يتبنون بصفة دائمة وجهات نظر موظفي مكتب الري . وهذا بينما ظلت سلطة الدولة هناك تتهاوى ، وظلت التجاوزات غير المسؤولة تتضاعف عددا . بيد أن البنية المتصلبة للمكتب الأخير قد ظلت قادرة على التماسك في بعض الجوانب منها ، وذلك بفضل الغموض الذي كانت تتصف

به مواقف السلطات الإدارية والقانونية .علاوة على أن العزل فيما بين السلطات قد أدى إلى حرمان التقنيين من إحدى وسائل النفوذ التي لا تضاهى . أما بالسهل ، فإن القضاة الجدد رفضوا الاستمرار في استعمال القانون الإستعجالي ، وذلك لمصلحة العصرنة والتحديث القرويين .

وبمجرد ما انمحت من الوجود الإرغامات ذات الطابع المباشر ، أصبح المزارعون ميالين إلى ممارسة الفلاحات التقليدية عبر قطاعات الأراضي المسقية . ثم ظل الناس ، هناك بالجبل ، يتهمون القضاة بعدم اطلاعهم على العادات والأعراف المحلية ، وبكونهم لم يعودوا يصيغون أسماعهم للبنيات التقليدية (من قبيل القسم الجماعي) ، وبأنهم لا يلجأون إلى العقاب الفعلي في حق مقترفي سرقات المواشي ، وفي حق جنح الرعي ، أو الجنح الغابوية ، وذلك انشغالا من هؤلاء القضاة بتطبيق القوانين المرسومة . ومما لاشك فيه أن الوضعية السياسية هناك ببني ملال لم تكن بمثابة وضعية نسيج وحدها . بل إن أغلبية المشاكل المطروحة تبقى واردة بالأقاليم المجاورة . أي أنها تكون لحمة الأنشطة السياسية وسداها . ولقد كانت اتصالات الإدارة ، وكذلك الأحزاب السياسية ، تتحدد مع السكان في إطار هذا السياق . وسنلمس عن كثب هذه المشاكل على صعيد الدوائر الانتخابية وفيما يخص المترشحين .

البداية من الدائرة الانتخابية لبني ملال ، التي تمتد عبر حدود المركز ، حيث كانت المنافسة السياسية ساخنة إلى حد بعيد . وكان المترشح باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية هو أحمد المسفيوي . وهو من كبار المزارعين العصريين ، وباشا أسبق بمدينة بني ملال في فترة الحماية .

وكان يبذل قصارى جهوده من أجل استثمار النفوذ الذي كان أبوه الباشا بوجمعة يتمتع به هناك . ومن المعلوم أن هذا الباشا الأخير ، والذي سبق أن ساهم في اخماد الفتن المندلعة في أرجاء تادلة ، قد ظل يعتبر نفسه القائد التقليدي الأكبر لهذه المنطقة ، إلى أن وافته المنية في 1941 . ولقد خلفه ابنه أحمد ، غير أنه لم يكن يتوفر على نفس القدر من السلطة كما لوالده . ثم وبعد أن فقد ما تبقى من صيت ، بسبب مساهمته الوثيقة إلى حد بعيد إلى جانب الحماية ، بحيث عزل من مهامه الإدارية في 1956 ، ومن ثمة خصص وقته في الاستغلال النشيط لحوالي 250 هكتارا من الأراضي بقصبة تادلة . وكان قد انهزم في الانتخابات الجماعية لسنة 1960 ، التي تقدم فيها باسم (حزب) الاستقلال ، وكان الإقليم لا يوليه كبير احترام أو تقدير ، ولا يخفي استياءه وهو يراه يعود من جديد لارتقاء الدرجات بدعم من الحركة الشعبية . ومن أجل القيام بحملته الانتخابية أحاط هذا المترشح نفسه بإخوانه وباتباع والده المخلصين من قدماء القواد في أيام الحماية وشيوخها . كما أنه قد أكثر من تنظيم الولائم والتجمعات الشعبية الخاصة والمكلفة ماديا ، بحيث ظل ينتقل ، في خضم هذه التجمعات ، محروسا بالخدام المسلحين .

وبالدائرة الانتخابية لبني عمير حيث تتم الخدمات الأساسية للمكتب الوطني للري ، انتخب المسؤول الإقليمي لـ(حزب) الاستقلال ، وهو تاجر وفلاح بالفقيه بن صالح . ولقد حظي هذا الأخير ، علاوة على المساعدة الحزبية ، بالدعم من عديد من المزارعين الذين تعود على مد يد المساعدة إليهم بهدف الانفلات من ضغوطات المكتب الوطني للري ، ومن خلال حيازته لمنتوجاتهم بشكل سري إلى حد ما .

وبالدائرة الانتخابية الأخيرة التابعة للسهل ، أي بني موسى ، فقد تقدم هناك ثلاثة عشر مترشحا ، وكانوا كلهم من الأعيان القرويين ، ومن بينهم عدد كبير من الذين سبق لهم أن تولوا بعض المناصب الإدارية في

أيام الحماية ، كما أن الكثير منهم أيضا كانوا يتولون رئاسة بعض الجماعات أو المناصب الاستشارية بها . إلا أن المنتخب الفائز من بينهم كان واحدا من قدماء طلبة جامعة ابن يوسف ، ومن قدماء القواد الذي عزل من منصبه في 1953 . وقد كان نجاحه الانتخابي عبر دائرة بزو و بإحدى الدوائر المجاورة لدائرته الانتخابية قد أتاح له الإمكانية للتغلب على المترشحين الآخرين الذين لم يحصلوا إلا على بعض النتائج المحلية المحدودة .

أما عبر الدوائر الانتخابية الثلاث ، الواقعة بالسهل ، والأكثر عصرنة ، وحيث إن أهلها يتجمعون في تجمعات سكانية ترتبط فيما بينها عبر شبكة من الطرق والمسالك ، وتتخلل ربوعها أسواق مهمة وعامرة ولها دورها في نشر الأفكار بنفس القدر مع السلع ، فقد كانت النتائج هناك تتسم بالتناقض إلى حد ملموس .

في البداية نشير إلى أهمية المثقفين التقليديين (الوافدين من القرويين أو ابن يوسف) في هذه المنطقة التي تتعدد فيها النزاعات حول الرهان على العصرنة . وإذا كان المترشحون المعينون من الرباط ليس لهم أي قدر من التمكن هناك ، مهما بلغت سلالاتهم العائلية ، ومهما كانت درجة تكوينهم العصري أو مكاناتهم باعتبارهم وسطاء محتملين لدى الأجهزة الإدارية بالرباط ، مهما كان ذلك ، فإن وضعية الأعيان التقليديين هنا تستحق منا وقفة خاصة . وسيظل هذا السؤال يطرح نفسه ، وهو لماذا يفوز واحد من هؤلاء الأعيان ببني موسى ، بينما ينهزم واحد آخر ببني ملال؟ والجواب هو أن عوامل النجاح أو الفشل ، بقدر ما هي تتعلق حسب ما يبدو ، بالأفراد أنفسهم ، فهي تتعلق أيضا بالخواص العينية التي تتصف بها الدوائر الانتخابية .

وعلى كل حال ، ففي بني ملال كان المترشح هناك شخصية من الجيل الثاني من الأعيان ويتمتع بتكوين عصري . أما في بني موسى ، فقد كان المنتخب الفائز هناك ذا ثقافة تقليدية ويتمتع بمكانة عائلية ذات اعتبار ديني بالدرجة الأولى (أسرة من العلماء) ، أكثر مما هي ذات اعتبار سياسي . غير أن أحد المترشحين الإثنين (المترشح ببني ملال) كان قد أبدى موافقته في 1953 على نفي محمد الخامس ، بينما المترشح كان قد قدم استقالته احتجاجا على ذلك . وهذا ما من شانه أن يؤكد ، مرة أخرى أيضا ، بأنه إذا كانت الأنشطة ذات الطابع الوطني لا تكفي لوحدها لتجعل مترشحا ما يفوز في الانتخابات ، كما أن انعدام توفر تلك الأنشطة أو أي شبهة أخرى بالمشاركة أيام الحماية ، بإمكانهما أن يحرما المترشح من أحقيته في الفوز . وفي بني ملال إن الساكنة المتسيسة إلى حد بعيد ، لم تكن تتحمل بصدر رحب تلك المظاهر المبالغ فيها في السلوك التفاخري الزائد على اللزوم الذي كان مستعملا طيلة الحملة الانتخابية من قبل أحمد المسفيوي . بينما في بني موسى ، فإن سكان بزو ، وكذا بعض الجماعات المجاورة ، الواقعة بالسهل عند سفوح الجبل ، قد وفدت على الدائرة من أجل أن تلتمس من قائدها الأسبق الترشيح للانتخابات ، وكان ان قبل فعلا ذلك الأمر . ومن هنا فقد كان بإمكانه ، وحتى بدون أن ينظم حملة انتخابية ما ، أن يعتمد على أصواتهم الجماعية والكثيفة في يوم الاقتراع . أي أن هذه الجماعات المنتمية إلى السفوح القائمة عند أقدام الجبال هناك ، ستتمكن ، من خلال تماسكها من أن تفرض مترشحها هي على حساب الجماعات الواقعة بالسهل حيث يبعثر الناخبون العديدون أصواتهم الانتخابية .

ونبقى بالجبال دائما لنشير إلى أن الوضعيات السياسية هناك تتسم بالتعقد أيضا . إذ أن الدوائر الانتخابية الثلاث هي ترتبط بالمراكز الثلاثة الواقعة بالجبل ، باستثناء الجماعات الواقعة على السفوح القائمة عند أقدام

مرتفعات أزيلال التي جرى إدماجها بنفس هذه الدائرة الانتخابية لبني موسى . وبداخل هذه الدوائر ، إن مناطق السهل الواقعة عند سفوح الجبل ، والتي تتحكم في خطوط الإتصال بين السهل والجبل ، بحيث تكتسي أهمية خاصة اقتصاديا وسياسيا . وفي هذه الجهات يعيش نصف السكان مستقرين بالجبال ومتجمعين حول بعضهم البعض . بينما أن سكان المناطق المرتفعة يتميزون هناك بتفرقهم الدائم وبترحالهم .

وتسكن هناك إحدى الأسر المخزنية التقليدية ، وهي أسرة محى أوسعيد القائد الأسبق في عهد مولاي الحسن الأول . والذي توفي بجبل القصيبة دون أن يتعرض للعزل من منصبه ذاك طيلة حياته . وما تزال أسرته هناك هي صاحب الكلمة المسموعة في الحياة السياسية على امتداد الدوائر الانتخابية المأهولة بالسكان الأمازيغ بالقصيبة وواويزغت . وكان نجل محى أوسعيد ، القائد الفخري باشا هو وارث نفوذ هذه الأسرة وثروتها . ولقد استطاع أن يظل محافظا على مهامه في القيادة طيلة فترة الحماية إلى حدود 1957 ، وذلك بدون أن يورط نفسه فيما من شأنه أن يجعله عرضة للمشاكل . ثم إننا سنجده في فترة الانتخابات يحث على ترشيح احد أشقائه الشبان ، وهو فلاح ، ومن قدماء خريجي كوليج آزرو ، ورئيس جماعة لقصيبة من 1960 .

ثم إن المنتخب عن الدائرة الانتخابية المجاورة لواويزغت يتمتع هو أيضا بمساعدة أسرة محى أوسعيد ، وبدعم من قدماء المحاربين الذين يعتبر هو واحدا منهم .

وبالنسبة للمنتخب باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بأزيلال ، فهو بالمقابل شريف من الزاوية الناصرية لسيدي عبد الله ، وكان قد انتخب ، في 1960 ، رئيسا لجماعة أزيلال ، بعد أن تعرض للاعتقال ، لمدة تفوق السنتين ، على يد الحماية بسبب نشاطه الوطني . كما أنه معروف عبر أرجاء الدائرة كلها بصفته رجلا غنيا يمارس التجارة وتربية المواشي ، وملاكا ريعيا .

ويبدو أن العوامل التقليدية المخزنية ، وهي هذه المرة ذات طابع طرقي ، لها تأثيرها في الحياة السياسية بالجبال تبعا لطرق مختلفة عما نصادفه عبر السهول . إلا أن العامل الوطني يقوم بأداء دور التصفية . وإن النجاح في الانتخابات قد يترتب ، حسب الظاهر عن ذلك الخليط المركب من مجموع تلك العوامل السالفة ، مع الإشارة في النهاية ، إلى أن العوامل العصرية (التعليم والمساهمة النضالية) لا تكفي لوحدها في ضمان الانتماء إلى النخب المحلية .

المغرب الشرقي

يشكل المغرب الشرقي ، بمدينتي وجدة وتازة اللتين يشتمل عليهما ، كلا من الصعب تحديده . نعم ، فعبر هذه المناطق الحدودية ، ينحو المغرب الشرقي إلى تبني تلك الخصائص العامة ، وردود الفعل السياسية للجهات المجاورة ، وإذ تنتمي المناطق الجنوبية للإقليم إلى ما يعرف بالجهات شبه الصحراوية . فإن أكنول تتميز ببعض السمات القريبة من تلك المعروفة على إقليم الناظور ، بحيث يمكن القول إن هذه الأخيرة تعكس بعض الملامح المتشابهة مع الجهات المجاورة للريف من ناحية فاس ، بينما أن تاهلة تكون جزءا من الكتلة الأمازيغية للأطلس المتوسط .

إن عامل الوحدة هنا يتأتى إذن بالدرجة الأولى من جراء العوامل الإدارية ، بل وأيضا من جانب اقتصادي يتسم بقدر من الفقر ، ويدفع ، بالساكنة هناك ، إلى البحث عن مصادر للعيش في جهات أخرى ثم إن بعد

مراكز القرار عن الساحل يفرز ردود فعل وعلاقات مماثلة لما هو معروف لدى النخبة السياسية الوطنية ، وهكذا تبدو فاس ، في النهاية ، وكأنها الحاضرة المركزية ذات التأثير الملموس على الجهة ، ونقطة الربط العادية في إطار العلاقات بين هذه الأقاليم الشرقية وبين السلطات المركزية .

وبالنسبة للنخب المحلية ، فهي ما تزال تنتمي إلى فئة الأعيان القرويين المحليين . إلا أن هؤلاء يبدون أكثر ارتباطا بالنخب السياسية الوطنية ، بالمقارنة مع مختلف الجهات التي تعرضنا لدراستها في السابق . ويتم ذلك الارتباط بواسطة الأحزاب أو الإدارة . وهكذا نجد في هذه الجهات نسبة مائوية عالية من المترشحين المنتمين إلى فئات القواد الأسبقين ومن الشيوخ أو من رؤساء الجماعات القروية . وهذه المهام الأخيرة للإشارة هي بصفة عامة مترابطة مع المهام التسييرية للأحزاب . وباعتبار أن الأمر يتعلق بأحزاب ممركزة إلى حد بعيد ، فإن المسيرين المحليين في غالب الأحيان هم في الواقع مراسلون أو ممثلون للإدارة المركزية للحزب ، أكثر مما هم مجرد أشخاص من ذوي المراتب الوسيطية المتحملين لنصيبهم في المسؤولية .

وإننا لنجد هناك أيضا بعض المترشحين "المنزلين" الذين تجمعهم بعض الروابط البعيدة مع الدوائر الانتخابية التي يلتمسون فيها الحصول على أصوات الناخبين . وفي الحالة التي تفرض فيها الأحزاب وجودها هناك ، فإن تأثير هؤلاء "المنزلين" لن يكون له أي صدى يذكر ، أي إلى درجة التحكم بشكل كلي في اللعبة السياسية ، والحق أن كثيرا من المترشحين الذين رشحوا أنفسهم بصفة فردية ، أو من المنشقين عن الأحزاب ، ولاسيما بإقليم تازة ، قد جاؤوا ليحشروا أنفسهم في هذا الخضم محدثين ، من جراء ذلك ، بعض التشويش على مستوى التوقعات المحتملة .

ولقد تعرضت هذه الأقاليم الشرقية لمدة طويلة لتأثير منظمة التحرير الجزائرية ALN . إنما وبدون أن يتدخل الجزائريون بشكل علني في الشؤون المغربية ، فإنهم قد كانوا يتمتعون بحرية الحركة هناك ، مما كان يمثل حجر عثرة في وجه الإدارة المغربية لكي تثبت قبضتها على تلك الجهة .

ولقد ظل بعض المعارضين لنظام الحكم ، يستفيدون هناك ، عن صواب منهم أم عن خطأ ، من دعم الجزائريين بينما كانت السلطات المغربية ، علاوة على ذلك ، عاجزة عن حماية السكان من مبادرات المنظمة الجزائرية ، أو من التدخلات الفرنسية الثأرية ، بحيث يمكن القول أن نفوذ السلطات المغربية قد وجد نفسه مقصوص الجناح . وبوصولنا في الأخير إلى جهة بركان ، والتي كانت تعيش منذ زمن طويل في نوع من التكافل الاقتصادي مع وهران ، فإنها قد تعرضت للتأثر من جراء إغلاق الحدود مع الجزائر في إبان الحرب . وأصبح عليها من ثمة أن تعمل على جلب تمويناتها من داخل المغرب بأثمان مرتفعة ، وكذا أن تصدر ، بالتالي ، خمورها وخضرها ومعادنها انطلاقا من ميناءي مليلية أو الدار البيضاء .

هذا وعبر هذه الجهات ، كان هناك بعض "المعمرين المغاربة" الذين عرفوا كيف يخضعون استغلالياتهم للعصرنة ، على منوال مواطنيهم بالغرب أو بإقليم الدار البيضاء . ولقد كان هؤلاء المزارعون مستائين من السلطة المركزية ، التي ظلت ، منذ الاستقلال ، تغمض عينيها أمام الارتفاع المتزايد في تكاليف الإنتاج وتسويق منتجاتهم ، بدون أن تعمل على حمايتهم بفعالية ضد الإيديولوجية ذات النزعة الاشتراكية التي كانت الجزائر تنشرها ، وقد دفعت هذه الوضعية ، فيما بعد ، النخب المحلية للجهات الأكثر تأثرا بهذه التوترات إلى توجيه أصابع الإتهام إلى (حزب) الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية بكونهما السبب من وراء

المصاعب التي تواجهها ، ثم أدى بها ذلك الموقف إلى الانضواء تحت راية الحركة الشعبية ، مع الإشارة إلى أن انضمام رئيس الحكومة الأسبق ، مبارك البكاي لهذا الحزب الأخير قد جر معه عديدا من المتعاطفين المنحدرين من بركان مثل البكاي نفسه . ويبقى إقليم وجدة هو الإقليم الأكثر تأثرا من هذه الدوامة من الأحداث . أما تازة ، فقد كانت فيها عواقب ثورة الريف لسنة 1958 ، بالمقابل ، ولمرة أخرى ، تمثل الميراث المتبقي من وراء جيش التحرير والذي يطبع بتأثيره سلوكات النخب المحلية .

وجدة

تنحصر الدائرة الانتخابية في الحيز المحيط بمدينة وجدة . وكان المنتخب الفائز هناك هو الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين المغاربة . وأصله من وجدة ، غير أنه لا يبدو أن له روابط محددة جدا مع هذه المدينة ، ولقد استفاد ، مع ذلك ، من دعم جميع الجهاز الاستقلالي . وكان منافسه باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وجدي المولد أيضا ، وهو مهاجر وصاحب تكوين تعليمي عصري ، ويتعلق الأمر بالطيب بلعربي رئيس ديوان أحرضان وزير الدفاع الوطني ، ومدير جريدة الحركة الشعبية . وكان ذلك بعد أن عمل لمدة من الزمن رئيسا لمصلحة الصحافة بوزارة الداخلية ، ثم بالديوان الملكي . ولقد كان المنافس لهما معا ، المنتمي إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، أستاذا شابا بثانوية وجدة ، وهو معلم أسبق ومن مواليد الدائرة الانتخابية . علما أنه قد تمتع بمساعدة الاتحاد المغربي للشغل .

وبضاحية وجدة التي تمثل دائرة انتخابية لها خصوصيتها المتعلقة بها ، كان المنتخب هناك مفتشا عاما لـ(حزب) الاستقلال ، وهو مزداد بوجدة وحامل لشهادة تعليمية من القرويين وكان يجمع بين جميع رئاسات مختلف الجمعيات ، مما كان يوفر له الإمكانية لمد شبكة نفوذه على نطاق واسع (جمعية آباء التلاميذ ، والجمعية الإسلامية الخيرية ، وجمعية قدماء المقاومين ، المنظمة المغربية لمحاربة داء السل" . . .) .

ومن المعلوم أن دائرتي بركان وأحفير تتقاسمان مرتفعات بني يزناسن ، وهذه الجهة مأهولة من قبل ساكنة أمازيغية في أغلبها ، وليس لها منافذ نحو خارج الإقليم . ولقد ظلت بركان محسوبة بتبعيتها لوهران . وكان المعمرون الفرنسيون بالجزائر قد غرسوا بحقول بركان كرم العنب وأشجار الحوامض والبواكير التي كانوا يصدرونها عبر ميناء نومورس . إنما ومنذ الحصول على الاستقلال بالمغرب ، ابتدأت مليلية تسعى إلى تعويض ذلك الميناء الجزائري . وعلى كل حال إن هذين الدائرتين الانتخابيتين قد اختارتا ممثلين عنهما من جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، الذين اضطرا ، قبل ذلك ، إلى الدخول في منافسة شديدة جدا ، ليس فحسب ضد مترشحي (حزب) الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، بل وأيضا ضد بعض الأعضاء من نفس حزبهما في دائرة أحفير ، وببركان فاز نجل رئيس الحكومة الأسبق البكاي ، والمنتمي إلى نفس الدائرة الانتخابية ، بالمقعد النيابي بسهولة بالغة . وكان يعمل في استغلال الأراضي التي في ملكية عائلته مستعملا الطرق الزراعية العصرية (وذلك بعد أن كان قد خدم في الجيش الفرنسي بدرجة ملازم أول ، ثم بالقوات الملكية المسلحة المغربية) .

وبأحفير فاز هناك عبد الله لوكوتي ، وهو مدير لجريدة الحركة الشعبية "المغرب العربي" ، وكان ينحدر من نفس الدائرة ، ومن قدماء خريجي القرويين . وكان قد انضم إلى جيش التحرير ، ثم عين ، بعد الاستقلال ، رئيس دائرة بنواحي وجدة ، ثم بعمالة الدار البيضاء ، ولقد نافسه على هذا المقعد عضو آخر من الحركة

الشعبية ، التهامي الواكيلي رئيس تحرير مجلة الشرطة ، الذي كان قد اتخذ موقفا من اندماج حزبه الحركي مع جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية .

وبالنسبة للدائرتين الانتخابيتين لتاوريرت والنجود العليا فهما تجسدان ، من نواحي عديدة ، امتدادا مغربيا للهضبة الجزائرية الداخلية ، وهناك كانت تجري تربية المواشي عن طريق الترحال . وهي جهة ظلت تحتفظ بأهميتها ، سواء على الصعيد الاقتصادي ، أو على صعيد طرق العيش . ونجد هناك بعض الواحات التي تتجمع حولها الأنشطة التجارية والإدارية ، بينما كانت بعض الاستغلالات المعدنية توفر للمنطقة بعض الموارد الإضافية ، وذلك بدون أن يكون المنجميون مندمجين بقوة في مجالات الحياة بالوسط المحيط ، سواء كان ذلك على المستوى الإثني أو السياسي . وبالنسبة للفائزين الإثنين بهاتين الدائرتين ، فقد كان أحدهما استقلاليا ، والآخر جبهويا . وكلاهما كانا يعملان في الزراعة . كما أنهما يتوفران على جذور عميقة بالدائرتين الانتخابيتين . ولقد فازا معا على حساب بعض المترشحين الذين كانوا يستمدون مالهم من اعتبار بما لهم من موارد مالية ، وبناء على أنشطتهم الخارجية . وبالنسبة للمنتخب عن دائرة البنود العليا باسم (حزب) الاستقلال ، فقد كان مربيا للمواشي ورئيسا للجماعة القروية لبريكنت . ولقد سبق أن دخل السجن في أيام الحماية بسبب أنشطته الوطنية . كما أن أخاه قد كان بين الشيوخ الأكثر نفوذا بهذه الجهة . أما عن المنتخب باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بتاوريت ، فهو مزارع ميسور الحال ، ورئيس الجماعة المحلية للمركز الأصلي . وكان يستغل أيضا حافلة للنقل عبر خط ذي امتياز داخلي من خلال رخصة منحت له جزاء على المساعدات التي أمد بها جيش التحرير .

تازة

يشكل إقليم تازة مقطعا شماليا/جنوبيا يخترق الجهات الكبرى للمغرب ، التي سبق أن تعرضنا لها بالدراسة . وكانت الدائرتان الانتخابيتان لأكنول وتاينست ينتميان إلى الكتلة الأمازيغية الريفية .

بينما أن دائرة تاهلة تنتمي إلى الأطلس المتوسط . وكانت الدائرتان الانتخابيتان لتازة ووادي أمليل ، والمأهولتان من لدن المزارعين العرب ، تعكسان بعض خصائص السهول الواسعة بالمغرب النافع . ثم كرسيف في الأخير ، التي يمكن أن تصنف ضمن المناطق شبه الصحراوية . إن هذا الكل غير المتجانس إلى حد كاف ، يبقى خاضعا لتأثير بعض التجاذبات المتنوعة . وحسب ما يبدو ، فالإدارة المحلية لم تكن متمكنة من ضبط هذا الكل بشكل تام . فهي لم تكد تنجح لا في محاربة الفقر الذي يكاد يكون عاما ، ولا في فرض المتطلبات التحديثية اللازمة التي كانت تأمل في إنجازها ، وكان نفوذها يجد نفسه بلا حول ولا قوة له هناك .

وعلى كل حال ، فقد كان المنتخب الفائز ، بالدائرة الانتخابية لتازة ، مزارعا وكاتبا عاما لـ(حزب) الاستقلال ، وهو حاصل على شهادة تعليمية من القرويين ومناضل منذ زمن قديم ، كما سبق له أن انتخب رئيسا للمجلس البلدي لتازة في 1960 .

وعن وادي أومليل ، كان المنتخب هناك من كبار المزارعين (300 هكتار) ، ومستثمر غابوي كما أنه مساعد لرئيس المجلس الجماعي ، ومناضل أسبق في (حزب) الاستقلال ، إلا أنه قد انتخب في هذه الدورة بصفته محايدا . وسرعان ما عاد وانضم إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بعيد انتخابه ذاك . وكان رئيس المجلس الجماعي لوادي أومليل مترشحا ، من جهته ، بشكل رسمي باسم الجبهة . وهو فلاح متوسط الحال

(26 هكتارا) ، بحيث إن الدعامة التي كان يرتكز عليها لم تكن تتجاوز إطلاقا الجماعات التي يتكون منها محيطه القبلي الأصلي .

وبوصولنا إلى أكنول نقول إن المظهر الفيزيولوجي لهذه الدائرة يمتاز بالبساطة على درجة كبيرة . ولقد تحصل انتخاب الدكتور عبد الكريم الخطيب لصاحبه هذا بدون صعوبة تذكر . فالخطيب كما هو معلوم كان وزيرا للصحة ، ومن جملة مؤسسي جيش التحرير الذي كان يضم بين ظهرانيه عديدا من المحاربين من أبناء اكنول ، هناك حيث حقق هذا الجيش أكثر انتصاراته قيمة ضد التجريدات الفرنسية . ولقد كانت هذه المنطقة هي التي شاهدت اندلاع ثورة الريف في 1950 ، وذلك بعد إلقاء القبض على الخطيب وعلى أحرضان ، عندما أرادت الحكومة أن تنقل جثمان السي عباس أحد قادة جيش التحرير الذي وافته المنية في ظروف غامضة بعيد الاستقلال .

أما في شأن المنتخب عن تاينست ، فهو تاجر ، وسكرتير محلي لـ(حزب) الاستقلال ، ورئيس المجلس الجماعي لظهر السوق . وسبق له أن عين قائدا على ظهر السوق في الأيام الأولى للاستقلال . وهو رجل ينتمي إلى أسرة أحد قدماء العمال بإقليم وجدة ، كما أنه قد انتمى إلى جيش التحرير ، وهو معروف بكونه متدينا وورعا ، بحيث إنه قد قضى كثيرا من الوقت في جمع الاعتمادات اللازمة لبناء مسجد بجماعته المحلية .

وبتاهلا ، كان المنتخب باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ملاكا (50 هكتارا) ، وقائدا في أيام الحماية ، إذ أنه عزل من مهامه في 1956 . وكان آنذاك قد لجأ إلى الأدغال في إبان تمرد الريف في 1958 .

تبقى لنا الدائرة الانتخابية لكرسيف ، وهي دائرة ممتدة على نطاق واسع مع تشتت السكان عبر أرجائها . وكان المنتخب هناك المحايد والغريب عن هذه الجهة ، مالكا لـ 300 هكتار من الأراضي ، وابن قائد ، وخليفة أسبق ببركين من 1931 إلى 1955 ، ثم رئيسا للجماعة المحلية في 1960 .

إن أغلبية المترشحين والمنتخبين بهذا الإقليم تعكس تلك الصورة التقليدية للنخب المحلية ، حيث نلمس النفوذ الراجح لكبار مربي المواشي أو للمستثمرين الغابويين الذين كانوا يتقبلون على مضض الإكراهات التي كانت الإدارة تبذل جهودها من أجل تطبيقها على أرض الواقع ، من خلال التفكير في إحياء المراعي وصيانة الغابات . وقليلون هم المترشحون الذين كانوا ينتمون إلى فئة المزارعين العصريين الذين هم ممثلون بقدر أكبر من قبل النخب المحلية بالأقاليم المجاورة . وعلاوة على هذا سيظل تأثير فاس ، وجامعة القرويين يفرض نفسه بقدر ملموس سواء لدى السكان القرويين او لدى العديد من الموظفين من ذوي الثقافة التقليدية العاملين هناك .

القسم الثالث

تحليل كمي لعوامل الانتماء إلى مجموعات النخب المحلية

في الوقت الذي نجد أغلبية السوسيولوجيين يصبون دراساتهم على عينات معدة بشكل جيد، ويعالجون مجموع إحدى الفئات السياسية التي يمكن أن تبدو باعتبارها تمثل شذوذا أو خروجا عن المألوف. وهذا الشذوذ يبدو دائما أكبر حجما عندما نكتشف بأن هذه الدراسة قد عرفت الإنجاز انطلاقا من مصادر مرجعية إدارية. أي تلك المصادر التي لا يكون أي باحث ميالا، منذ البداية، إلى أن يخولها القدر الكبير من الثقة.

وإذا تساءلنا الآن ماذا يمكننا أن نطرح من دلائل في مواجهة هذه الحجج؟ ففي الدرجة الأولى، إن ذلك الواقع الذي يفيد بان البحث الميداني المباشر حول هذا النوع من المواضيع يمكن أن يظل متسما بالصعوبة لمدة طويلة. وليس أمامنا من سبيل إلا الاندماج عبر الشبكة الإدارية، ومن خلال المساهمة في أهدافها الخاصة، لكي يستطيع هذا البحث الميداني أن يبلغ مداه.

حول المترشحين إلى الانتخابات، إن المعلومات التي خضعت للتحليل قد جمعت ضمن جذاذات قد تم ملؤها من لدن المصالح الإقليمية المكلفة باستقبال طلبات المترشحين للإنتخابات. وبعد ذلك قد جرى إتمامها على يد المصالح الإداريـة والسياسية المغربية. كما أنه قد كانت هناك بعض المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها، في بعض الحالات، ومن خلال بعض المجهودات التدقيقية المتطابقة عموما والتي أنجزت لدى بعض المصالح الأخرى. وأخيرا إن البحث الميداني الشخصي قد أتاح لنا أحيانا إمكانية تصفية المعلومات المجمعة حول المترشحين.

وبالطبع إن هذا الأسلوب العملي لا يعتبر كلية مختلفا عن أسلوب دوغلاس، أشفورد [1] doglas E. ashford الذي سبق له أن أجرى الدراسة حول سكرتاريات المكاتب المحلية لـ(حزب) الاستقلال، وذلك في تعاون وثيق مع هذا الحزب المعني بالأمر. وفي هذا سبق أن تم إنجاز استمارة مفصلة باتفاق مع الكاتب العام للحزب، ثم أرسلت إلى جميع الكتاب على يد المفتشين العامين. ولقد كانت هذه الاستمارة مغفلة، أي لا تحمل إسم صاحبها، إلا أن مصدر الأجوبة كان بالإمكان أن يحدد بسهولة. وهكذا، فمن ضمن 1200 سكرتير محلي، حصل أشفورد على 337 جوابا. ولكنه لم يستعمل في دراسته تلك إلا 93 استمارة فحسب. أما الأجوبة الأخرى، فقد تبين من خلالها بأن الاستمارة هذه لم تلق الفهم من لدن الموجهة إليهم، أو لم تثر اهتمام مستقبليها. وحتى نبقى دائما في هذا السياق، نشير إلى أن لوسيان باي [2] Lucien pye ومروزبيرجي [3] Morrose berger في دراستهما لبعض المجالات المتشابهة مع موضوعنا هذا، قد أثبتا بأنه ليس من المستحيل، بصفة مطلقة، استعمال أي تنظيم سياسي أو حكومي باعتباره مرجعية يمكن الإستناد عليها في إطار الاشتغال بالبحث.

وإن المعطيات التي نعمل على تحليلها هنا قد جمعت إذن في شهر مايو 1963، انطلاقا من استمارة أنجزت باللغة الفرنسية ثم وجهت، بعد ذلك، إلى عمال الأقاليم.

وكان هذا التحليل ينصب على 723 من الأجوبة، تغطي شمولية المترشحين للفوز بمقاعد البرلمان المغربي المائة والأربعة والأربعين (144) باستثناء بعض الوحدات المعدودة تقريبا. والحق أن هذه الأجوبة ستبقى بدون شك تتسم باللاتساوي. إذ أنها قد تعرضت في بعض الأحيان، إلى الإضافة والتتميم بالرجوع إلى بعض الذكريات الشخصية، أو إلى منابع أخرى. ويستنتج منها مع ذلك، قدر من الخصاص في الأجوبة فيما يتعلق بعدد مهم من أصناف المدونة التي تم إنجازها قصدا، على ذلك المنوال، بحيث تغطي أكبر عدد

من الأبواب الممكنة .

والآن بعد أن عرضنا لهذه التحفظات ، يمكننا ، في هذه الحالة ، أن نعتبر المعطيات المتوفرة بين يدينا هي معطيات تمثل كلا موحدا من المعلومات حول الطبقة السياسية المغربية . ثم إن طريقة الاقتراع والمناخ السياسي يمكنهما أن يسمحا لنا ببلورة الفرضية التي يبرز المترشحون بالوسط القروي ، تبعا لها ، مجموعة الأعيان الجدد ، الذين سبق لنا أن حللنا علاقاتهم مع النظام الملكي طيلة الفصل الأول من هذه الدراسة .

ولا يعتبر من قبيل المفارقة ، في هذا الصدد ، أن نحسب بأن المترشحين باسم المعارضة يكونون جزءا من نظام النخب المحلية ، وذلك بنفس الدرجة التي تتصف بها الأغلبية الحكومية . ولقد تبين عبر سطور الفصل الثاني من هذه الدراسة ، بأن الانتساب إلى الأعيان على المستوى السياسي لم تكن له إطلاقا أية قواعد إيديولوجية ، وذلك إلى درجة أن بعض عمال الأقاليم كانوا يتحدثون مع مرؤوسيهم ، في هذا الصدد ، عن مجرد حالة من الإنتجاع او الترحال السياسي ليس إلا . لكن (حزب) الاستقلال ، قد كان ، قبل ستة أشهر من ميعاد الاقتراع ، مايزال يبدو وكأنه حزب حكومي ، وكان من قبيل التشريف لأي كان على المستوى المحلي ، أن يفتخر بانتسابه إلى هذا الحزب .

ولقد عاين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، هو أيضا ، مناضليه وهم يشاركون بداخل السلطات المحلية ، وكان ذلك في إطار (حزب) الاستقلال قبل حدوث انشقاق 1959 ، بل وحتى فيما بعد ذلك التاريخ أيضا ، في عهد حكومة عبد الله ابراهيم ، وفيما يخص المنتمين إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، فيتكونون ، كما سنلمس ذلك ، من مناضلي الأحزاب الأخرى ، وقد عرفوا كيف يتخلون ، في الوقت المناسب ، عن انتماءاتهم السابقة بهدف أن يحافظوا على وضعياتهم الاجتماعية ، أو ليعلوا من شأنها .

إن الانتماء السياسي لدى النخب المحلية هو أمر يتقرر دوما أكثر انطلاقا من الصراعات فيما بين المجموعات في إطار التنافس للفوز بالاعتبار الاجتماعي ، والتحكم ، من ثمة ، في مختلف الموارد ، أكثر مما يتقرر انطلاقا من قاعدة للاختيارات الايديولوجية المحددة . وتفسر هذه الوضعية ، في جزء كبير منها ، تلك الظواهر المتعلقة بالانتقالات عبر الأحزاب التي سبق أن عرضنا لها بالحديث ، كما تفسر أيضا ذلكم الواقع الذي يفيد بكون الإدارة ، عندما تختار أن تستند على مجموعة ما من الوسطاء لكي تحكم السكان ، فإنها تتسبب في إثارة استياء خصوم أولئك الذين راهنت عليهم ووضعت ثقتها فيهم ، بحيث ليس من المستبعد أن يصبح أولئك الخصوم معارضين محتملين لها . وبالنظر إلى هذا ، فإن التناوب يبقى ، بالنسبة إليها في هذه الحالة ، هو العلاج الوحيد للحفاظ على المعارضين بداخل النظام السياسي العام ، وعلى هذا المستوى ، إن العلاقات بين الإدارة وبين النخب المحلية هي علاقات تتأسس ، في غالبية الأحيان ، من نموذج لمجتمع مجزأ متحكم فيه من لدن سلطة خارجية ما[4] ، أكثر مما تتأسس من خلال قالب لطبقات اجتماعية . وعلى مستوى المجتمع الشمولي ، سيبدو من الأفضل أن نعكس هذا الاقتراح ، ذلك أن رؤية مختلف أشكال النخب المحلية ، وإدراك استراتيجيتها في علاقاتها مع السلطات المركزية من شأنها أن تتيح لنا عند ذلك ، القيام بملامسة الدراسة الكمية من خلال أكبر عدد ممكن من الفوارق المميزة . غير أنه عندما نتحدث عن مثقفين تقليديين ، فإن المعطيات الكمية ستؤدي بنا إلى أن نصنف في إطار نفس الفئة ، بعض الرجال من قبيل الفقيه البصري ، والأعيان القرويين ، والملاك العقاريين والشيوخ الدينيين المحليين جامعين إياهم ضمن نفس الفئة ، مع أن

مهامهم الاجتماعية لاتشترك إلا قليلا في الصفات والمزايا . وسنصادف على هذا المستوى عديدا من الأمثلة العاكسة للتمايزات ، ولسيرورات التطور في العقليات ، مما يجعل أن التصنيفات انطلاقا من معايير موضوعية ، يمكنها أن تحجب عنا حقيقة الوضعيات والشخصيات أيضا . ومن هنا لا يعد من قبيل النادر أن نصادف قائدا ما من ذوي التكوين التعليمي التقليدي يلم بأمور المياه ، أو أحد التقنيين التابعين لمكتب قروي ما ، يكتسب نوعا من السلطوية التي كانت تدخل في إطار الامتيازات التقليدية لقائد ما من قواد القبائل . إنه لمن الصعب إذن الحديث عن مجموعات متجانسة . وعلى العكس من هذا ، ليس من الممكن أن نقوم بدراسة ظواهر المشاركات الفردية ، لدى الأفراد بصفاتهم ناخبين أو مواطنين ، بل بالأحرى علينا أن نسعى إلى تحليل العوامل التي يمكنها أن تدفع مترشحا ما للإعلان عن ترشيح نفسه ، أو التي يمكنها أن تجعل ذلك المترشح يحصل على ثقة حزب لكي يراهن على ترشيحه . وفي معظم الأحوال إن مترشحا ما لن تكون عنده الجرأة حتى يحاول الدخول في خضم مغامرة الانتخابات ، إلا إذا كان ينتمي إلى مجموعة ما . ويتعلق الأمر في شأن هذا الانتماء تارة بالقرابة ، وتارة بالمصاهرة ، أو بمجموعة من السلالات ، بحيث يصبح ذلك المترشح بمثابة البطل الذي يقف في مواجهة المترشحين الآخرين معارضا إياهم باسم القرابات المجاورة . وفي هذه الحالة ، يمكن أن يكون المترشحون ، بقدر كبير ، لم يستثاروا للدخول في معمعة الانتخابات ، إلا من أجل تدعيم تنافس متجذر عن صراعات مصلحية قديمة جدا ، كما أن المترشح يمكن أن ينتمي إلى مجموعة سوسيو مهنية تتولى دفعه نحو الأمام . وهنا يمكن أن يتعلق الأمر تارة بمجموعة من المزارعين العصريين المنضوين في تعاونية ما ، وتارة بأعضاء من مهن حرة ، أو موظفين من الذين يكونون الطبقة المستنيرة في إحدى المدن الصغرى ، أو بقدماء المقاومين أو العلماء . ثم إن التجار ، ونظرا للعلاقات العملية التي تربط بينهم ، أو بالنظر إلى زبنائهم . فهم يمكنهم أن يكونوا سببا دافعا في انبثاق مجموعة ما . وبعد ذلك تأتي التزكية الرسمية من حزب ملكي ما ، بحيث تتدخل دائما بهدف إضفاء مباركتها على التعيين الاصلي من لدن المجموعة إياها . وهذه المباركة نادرا ما تأتي سابقة عن ذلك التعيين . ومن باب الغرابة أن نجد حتى الأحزاب الأحسن تنظيما ، من قبيل الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، و(حزب) الاستقلال تطبق هذا النوع من التعيينات في غالب الأحيان . أما جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية التي لها ميول قوية لتجاهل هذا المتطلب من الحذر الأولي ، فهي كثيرا ما تندم على ذلك بعد فوات الأوان .

ولا يجب علينا ، في هذه الحالة ، أن ننكر واقع أن التصميم الفردي هو آخذ في إثارة بعض ردود الفعل ، وفي حشد بعض السلوكات في عدد ما من الحالات ، سواء كان ذلك لدى المترشحين أو لدى الناخبين . وعندما يقدم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، في جبال بني ملال[5] ، وعبر بلاد أمازيغية ، باسمه مترشحا ذا أصل عربي ، بحيث يحصل على عدد من الأصوات يعتد به ، هل علينا أن نستنتج بأننا نقف أمام ظاهرة تشاركية سياسية جذرية ، أو أن الأمر إنما يتعلق بتصرف غير صحيح؟ غير أن الأمثلة من هذا القبيل تبقى استثناء بالمقارنة مع الأمثلة التي تجسد سلوكات التضامن التقليدي حتى عبر الوسط الحضري . ومن المعلوم أن الكتلة السياسية هي كتلة لايكتنفها الاختلاف إلا بقدر قليل من أجل أن تحمل المشاركة الفردية -المشاركة في الاقتراع أو في الترشح- معنى ما ، وأن تبدو طرق الدعاية الانتخابية غير متكيفة مع المشهد الكلي ، سواء تعلق الأمر بالمناشير أو باللافتات والملصقات ، أو كان بخارج المدن الكبرى ، يتعلق بالتجمعات

الجماهيرية .

وعندما ينتقل زعيم سياسي لكي يقوم بنشاط دعائي ، فإن انشغاله الأول يكمن في إيجاد الدعم من عند أحد الأعيان المحليين الذي سيعزمه لملاقاة أعيان آخرين حول قصعة الكسكس ، وخروف مشوي وكأس من الشاي المنعنع . وفي حالة ما إذا لم يجد الزعيم السياسي هذا النوع من الاستقبال والضيافة ، فإنه لن يتمكن من ربط الاتصال مع بعض الأفراد المنعزلين ، من بين الموظفين المحليين ورجال البريد والمدرسين والممرضين ، الذين قد جرى استقطابهم مسبقا للمشاركة السياسية ، إنما دون كبير إشعاع . أي أن الحركة السياسية تدخل إذن ، وباعتبارها طرفا بين عدد من العوامل ، التي تعيد التأكيد من جديد على التضامن بين المجموعة ، وان المترشح ، تخوفا من أن يصبح موضوعا للسخرية ، لا يجرؤ على الإعلان عن نفسه مترشحا ، في انعدام توفر قدرما من الوفاق أو الإجماع من قبل المجموعة التي ينتمي إليها .

وهذا لا يعني أن الأعضاء الأكثر تمثيلية في مجموعة معينة هم الذين يبدون دائما الرغبة في الترشح . إذ أن من بينهم من لا يرغب أن يعرض للخطر اعتباره المكتسب والمضمون ، بينما ينتظر آخرون أن يعرض عليهم الاقتراح بالترشح لهذه الانتخابات من قبل جهات أخرى ، وذلك قبل أن يوافقوا . إلا أنه ، وحسب ما يتبين من خلال تحليل المعطيات ، تبدو العوامل الاجتماعية ، من قبيل عوامل الثروة والتقيد بالمعايير الأخلاقية ، والثقافة التقليدية ، هي كلها تجسد المميزات المشتركة التي يتصف بها المترشحون والمنتخبون . وإذا كان الترشيح للانتخابات قد ينتج ، في غالب الأحيان ، عن تزكية ذاتية ، فسيكون لابد أيضا من أن يبرز الفرد صورة لا خلاف حول قبولها على المستوى الجماعي ، وذلك حتى لا يسقط تحت طائلة نظام عقابي خاص لا أبعاد له ولكنه فعال .

الفصل الثامن
السن: عامل يكتنفه الالتباس

في المجتمع الإسلامي، يعتبر العمر مصدرا مؤكدا لاكتساب الاعتبار الاجتماعي، والحق أن الجماعة الأكثر تلقائية من حيث تكوينها، ونعني بها جماعة الدوار، هي قبل كل شيء، عبارة عن جماعة مكونة من رؤساء الأسر الأكبر سنا المكلفين بتمثيل الجماعة القروية. ومما هو معروف، بالأسرة أو في الحياة العامة، أن الإخلال بمبادئ الاحترام إزاء الناس الأكبر سنا يعتبر سلوكا يستتبع الإدانة الصارمة. وإن سلطة الأب أو العم، أو أي شخص أكبر منك سنا هي سلطة تظل سارية عبر أي أسرة، حتى وإن كان الأفراد الأصغر سنا يتمتعون بقدر من التعليم اكثر تفوقا يتيح لهم استقلالية أكبر. وبالحياة العامة فالسن لا يعتبر بمثابة شرط كاف لممارسة السلطة السياسية، بل إنه يمثل دائما أحد الشروط الضرورية لذلك[1]. وفي هذا السياق لقد كان من جملة المؤاخذات، التي جاءت على ألسنة القرويين نحو أولئك الإداريين المغاربة المحليين الذين عينوا، منذ البداية، بعين المكان بعد التحرر من الاستعمار من لدن (حزب) الاستقلال، مؤخذات ترتكز على صغر سن هؤلاء: "إنهم ما يزالون أطفالا" حسب ما عبر عنه أولئك القرويون، مما جعلهم يجدون بعض التردد وهو ينتابهم في إبداء المستحق من الاحترام والطاعة إلى أولئك الذين قد تصرفت السلطة في تسميتهم، بنوع من الخفة، في مهام القواد أو رؤساء الدوائر.

إن السن إذن سيكون من بين العوامل التي تفرض نفسها فيما يخص تعيين المترشحين، ولاسيما عندما تتدخل ميكانيزمات المشاركة في الانتخابات بمفعولها على مستوى القاعدة لدى مختلف الأحزاب. ثم إن القيادات الحزبية الوطنية ستكون أحيانا ميالة إلى تجاوز هذه الاعتبارات ذات العلاقة بالأعمار، بحيث قد تتوفق إلى حد ما في إحراز المراد على اختلاف الأحزاب. أكيد أن معدل الأعمار بين المترشحين يتراوح بين 31 و40 سنة (42%) مع وجود أكبر عدد من المترشحين القريبة أعمارهم من الاربعين. إلا أن المترشحين المصنفين ضمن زمرة الأقل من 30 سنة، إلى جانب المترشحين الأحرار، يعكسون نسبة 16% و19% لأقل من 30 سنة، من بين النسب الجامعة العليا لمتوسط الأعمار[2]. ولقد كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يختار عن قصد مترشحين شبانا حاصلين على شهادات تعليمية عصرية، بينما كان الأحرار يمثلون في غالبية الأحيان، من لدن أولئك المستبعدين من قبل القيادات الحزبية العليا، أو من قبل المسؤولين المحليين عن الأحزاب بسبب صغر أعمارهم، مما يجعلهم يقررون المراهنة، مع ذلك، على ولوج المغامرة الانتخابية حتى وإن كان ذلك بصفة إنعزالية.

السن، والانتماء السياسي للمترشحين

الأحزاب	أقل من 30 سنة	من 31 إلى 40 سنة	من 41 إلى 50 سنة	51 سنة فما فوق
(حزب) الاستقلال	23.5	28.2	28.3	26.5
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	30.6	26.7	24.1	12.7
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	20.0	22.0	27.8	34.3
الحركة الشعبية	11.8	13.0	10.2	13.7
الحزب الديمقراطي الدستوري	4.7	2.9	2.9	1.6
الحزب PCM	0.0	0.0	0.5	0.0
المحايدون	9.4	6.1	6.4	5.9
حزب الأحرار الليبراليين	0.0	1.1	1.1	1.0
	100.0 (85)	100 (277)	100 (187)	100 (102)

إن مجموعة 30 إلى 50 سنة تجمع حولها 71% من المترشحين مع متوسط عمري في حدود 38 سنة، وذلك بدون بروز فروق ملموسة إلى حد بعيد فيما يخص الأحزاب الكبرى. وفي المقابل إننا نجد في المجموعتين الأقصيَين، أي أقل من 30 سنة، وأكثر من 50 سنة، بأن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يتميز من خلال توزيع يتسم بالشبابية أكثر، وبشكل جلي بالنسبة للمعدل العام الوطني. كما تبرز جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، من خلال نسبها المائوية الأكثر أهمية، وذلك من حيث المترشحين كبار السن، بينما أن (حزب) الاستقلال ينحو نحو التوسط المتوسط.

وقبل أن نتوغل أكثر في هذا التحليل، إن بإمكاننا الآن أن نبدي بعض الملاحظات بصفة مستبقة حول هذا التوزيع في نسب الاعمار. نعم فمن خلال اعتبارنا بأن هناك مترشحا متوسط السن، ويبلغ من العمر 38 سنة في 1963، فبناء على ذلك يمكننا التقدير بأنه قد استطاع أن يدرك قدرا ما من الوعي بالمشاكل السياسية التي ظلت مطروحة على الساحة فيما بين 1942 و1944، إذ أن عمره، آنذاك، قد كان يتراوح بين 18 و20 سنة، أي الإنزال الأمريكي بالمغرب، والتجديد النوعي الطارئ، بعد ذلك، على الحركة الوطنية، وصدور البيان العام لـ(حزب) الاستقلال، وما ترتب عنه من قمع، ثم مؤتمر أنفا، كل تلك الأحداث يمكنها أن ترسم أمامنا لوحة خلفية لتاريخ هذه الحقبة، أي أن ذلك المترشح المتوسط العمر سيكون قد تابع دراساته التعليمية الابتدائية بالمدارس الفرنسية الإسلامية في الثلاثينات، وهذا في حالة ما إذا كان الحظ قد وافقه آنذاك في الانتماء إلى تلك الأقلية التي قد حظيت بوجود الباب مفتوحا لولوج هذا النوع من التعليم، إنما في الغالب أنه قد وجد الفرصة لمتابعة تعليمه بالقرويين، التي كانت تعمل جهدها آنذاك في عصرنة طرق التدريس في رحابها، [3] أو ربما كان ذلك بمدارس التعليم الحر.

وحسب ما يبدو، فإن سنه آنذاك لم يكن ليسمح له للانتماء إلى فئة الأعيان المنتسبين إلى فترة الحماية. بل

لقد توفرت له ، على العكس من ذلك ، جميع الحظوظ لكي يتأثر بأجواء الحركة الوطنية التي تزامنت في ذلك الوقت مع مرحلة النضج لديه . وفي سنة 1947 ، في إبان إلقاء خطاب طنجة المشهور ، كان هذا المترشح يبلغ من العمر 23 سنة ، وفي 1952 كان يبلغ 28 سنة وذلك تزامنا مع الهيجان الذي حدث بالدار البيضاء في تلك السنة [4] . ثم إن حادث نفي محمد الخامس قد وقع عندما كان صاحبنا هذا في التاسعة والعشرين من عمره إلى أن وجده الاستقلال وقد أصبح في الثانية والثلاثين من عمره ، وهكذا فهذا النوع من التجميع التقريبي البسيط للتواريخ البارزة ، هو تجميع يفتح أمامنا الباب للافتراض بكون مترشحنا لم يمارس أية مسؤوليات في فترة الحماية . غير أنه ، في مقابل ذلك ، قد خضع وبحدة لعملية الاستقطاب الرامية إلى جعله ينضم إلى العمل الوطني في طور شبابه . وذلك في فترة لم تكن فيها المسؤوليات العائلية أو الفردية بقادرة على إبقائه بعيدا عن الحركة النضالية .

إن حس الانجذاب نحو الحركة النضالية قد كان أقوى بكثير فيما يخص الفئة العمرية لأقل من 30 سنة ، وهي التي تمثل نسبة 13% من المجموع . إذن إن نفي محمد الخامس يعتبر حدثا قد بصم هذه الفئة العمرية بأثره فيها . وقد كان أفراد هذه الفئة قد بلغوا سن العشرين عندها ، بينما بزغت في سمائهم طلعة الاستقلال ، بحيث كان بإمكانهم بالضبط أن يتحملوا بعض المسؤوليات .

وهذا يعني أن هناك بعض الاعضاء فقط ، من خانة الأعمار ما بين 41 إلى 50 سنة ، ولاسيما المترشحون منهم الذين بلغوا أكثر من 50 سنة في عمرهم ، هم الذين تمكنوا من اكتساب تجربة أكثر عمقا في فترة الحماية ، وكذا من خلال التعاون مع الجهاز الإداري الفرنسي ، ولكي نعود ثانية إلى الاستئناس بنفس الروزنامة التاريخية السابقة ، سيتجلى أمامنا كون أحد المترشحين الذي كان يبلغ 50 عاما في سنة 1963 ، هو شخص قد تدرج عبر المسار التعليمي للعشرينات بحيث إنه قد يكون تابع ، مع قدر كبير من الحظ إلى جانبه ، تعليما من النمط التقليدي بدلا من التعليم العربي الفرنسي ، ولقد كان يبلغ من العمر 30 سنة في 1942 في إبان الإنزال الأمريكي بالمغرب ، و32 سنة في إبان صدور البيان الاستقلالي ، و35 سنة في إبان إلقاء خطاب طنجة ، و41 سنة في إبان نفي محمد الخامس ، و44 سنة مع إطلالة فجر الاستقلال ، ومما لا ريب فيه أننا سنجد ، ضمن هذه المجموعة العمرية ، المناضلين الوطنيين الأكثر تأكيدا (حركة سياسية مؤكدة على ضوء التعرض للمحن وللسجن في غالب الأحيان) ، كما نجد من بينهم أيضا ، أولئك الأفراد الذين اكتسبوا الاعتبار الاجتماعي بفضل التعاون بشكل ما مع سلطات الحماية (دون أن يصل الأمر إلى أن يجعل منهم خونة للقضية الوطنية) .

والحق أن مجيء الاستقلال قد جسد ، بالنسبة لهؤلاء مرحلة للخسوف والتواري ، غير أنهم سيجدون في طريقهم من جديد دورا سياسيا يقومون به من خلال دخولهم إلى البرلمان .

ونفس هذا الشيء يقال عن بعض المناضلين المنتمين لنفس الفئة العمرية هذه . فبعد أن تعرضوا للتواري عن الأنظار ، طيلة السنوات الأولى التي تلت الحصول على الاستقلال ، وذلك لحساب رجال أكثر شبابا قد تلقوا تعليمهم ضمن الشعبة الفرنسية ، ثم أصبحوا أكثر استعدادا لتولي مناصب إدارية قد غدت خالية من جراء مغادرة المستعمرين الفرنسيين . أما عن أولئك المناضلين من ذوي التكوين التقليدي ، فقد انتهى بهم الأمر إلى الاكتفاء بالبقاء بداخل الجهاز الحزبي الوطني ، أو ببعض الوظائف الصغرى في انعدام للامتيازات الإدارية العادية .

ولم يكن أولئك ليتقبلوا بدون مرارة التواري على أيدي شبان طموحين للإنتماء إلى العمل الإداري ، والذين لم يكن لهم بصفة عامة أي ماض نضالي مثل ماضي أولئك الأكبر سنا . وفي هذا الصدد ، إن توزيع المترشحين ،

تبعا لعامل السن ، ولطبيعة الدائرة الانتخابية ، يثير الانتباه إلى بعض الاختلافات التي لا تخلو من دلالة . وذلك أن المترشحين ، الأقل من 30سنة ، هم أقل عددا ، نسبيا ، عبر الدوائر الانتخابية شبه الحضرية أو بمدينة من المدن المتوسطة الأهمية ، والتي جرى تصنيفها في إطار بعض الجماعات القروية . كما أن المترشحين من الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة ، يتركزون بالدائرة الانتخابية الحضرية ، بينما أن الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة يحظون بتمثيلية أحسن ، بقدر قليل ، عبر الدوائر الانتخابية القروية . وعلى العكس من هذا ، إن المترشحين البالغين أكثر من 51 سنة يوجدون أكثر عبر الدوائر الإنتخابية الحضرية .

هذا ويمكن أن تؤول هذه الاختلافات غير المتواترة حسب الطريقة التالية : إن المترشحين الشبان ، الحاملين لشهادات تعليمية بصفة عامة ، لم يحظوا بتوليتهم للانتخابات من لدن الأحزاب ضمن الدوائر الانتخابية الحضرية ، أي هناك حيث فضلت الأحزاب على هؤلاء بعض المترشحين المعروفين أكثر على الصعيد الوطني . وفيما يخص الدوائر الانتخابية القروية ، فإن المترشحين الأكبر سنا ، ومن ذوي التكوينات التعليمية التقليدية فقد كان يحتفظ بهم ، وبقدر كبير من السهولة ، من قبل المجالس الحزبية المحلية ، وهكذا تظل الدوائر الانتخابية ، شبه الحضرية ، في متناول المترشحين الشباب ، حيث سبق البعض منهم أن تولوا فيها بعض المسؤوليات الإدارية في السنوات الأولى للاستقلال ، بالإضافة إلى ما تمتع به البعض الآخر منهم من نفوذ عائلي هناك .

ثم إن المترشحين من الفئة العمرية ، من 31 إلى 40 سنة ، هم بصفة عامة يتوفرون على ماض وطني أكثر بروزا ، بالمقارنة مع من هم أصغر سنا ، كما يتوفرون على تعليم عصري يساعد على ترشيحهم بالأوساط الحضرية . أما بالنسبة للأكبر سنا ، أي ما بين 41 و50 سنة ، فهم في غالبية الأحيان ، لا يتوفرون على تكوين تعليمي عصري ، مما يدفعهم بالضرورة إلى التوجه بالأحرى نحو الترشح بالدوائر الانتخابية القروية . وفي الأخير إن مجموعة الفئة العمرية لأكثر من 50 سنة تضم في إطارها عددا غير محدد من قدماء المناضلين الوطنيين الذين أصبحوا يحسبون ، منذ ذلك الوقت ، في عداد النخب السياسية الوطنية .

هذا وهناك عوامل أخرى تخص موضوع تعليم المترشحين وإسهامهم في الحياة السياسية الوطنية ، بإمكانها أن تساعدنا على تحديد هذه النقطة .

إن نسبة الأمية عند المترشحين هي نسبة تتناقص بانتظام ، بقدرما ترتفع أعمارهم ، بحيث إنها تتراوح ما بين 97% لدى الفئة العمرية لأقل من 30 سنة ، وبين 81% لدى أولئك الذين تفوق أعمارهم الخمسين سنة . وتضم هذه المؤشرات في عمقها عددا من الاختلافات البارزة إلى حد معقول ، وذلك تبعا لفئات الأعمار ، واللغات المتكلم بها ، بحيث إنها تكشف عن المكانة المهمة التي يحتلها التكوين التعليمي التقليدي بالنسبة للأغلبية القصوى من المترشحين ، ولو كان ذلك أيضا ضمن الجماعات الشابة نسبيا . وحري بالذكر أن هذه المسألة الأخيرة لا يمكن أن نجد لها تفسيرا بناء على وجود نسبة مرتفعة من الشبان المعربين بوسط الحركة الوطنية في الفترة ما قبل الاستقلال ، والذين كانت أعدادهم تتصف بالرجحان ضمن الفئة العمرية ما بين 31 و40 سنة ، وذلك على حساب العناصر المسيسة ذات الثقافة الفرنسية ، أو على حساب ذوي الأصول الأمازيغية ، ثم إن ظاهرة تغيير المواضيع بالنسبة للنخب المحلية في 1963 ، ربما أنها قد خضعت للتضخم في حجمها بفعل ذلك الواقع الناشئ عن كون الشبان ، من مزدوجي التكوين ، قد استطاعوا ، في فترة ما بعد الاستقلال ، أن يرسموا لأنفسهم اختيارات مهنية مغايرة أخرى ، وبالتالي الانفصال عن مجموعة النخب المحلية . مما جعل ثقل مكانة المعربين يصبح أكثر أهمية وسط هذه

المجموعة من الأعيان . وإذا ما ركزنا الانتباه حول العامل الخاص بمعرفة اللغات الأجنبية ، فسنستخلص من وراء ذلك بأن المجموعة العمرية لأقل من 30 سنة ، هي وحدها التي تضم الأغلبية من مزدوجي اللغة (63%) ، وتعتبر اللغة الفرنسية هي المقصودة باللغة الأجنبية بقدر كبير) ، وتعتبر هذه النسبة الأخيرة مرتفعة بقدر واضح بالنسبة لأعداد السكان من نفس الأعمار لدى أولئك الذين يتمكنون من اللغة الفرنسية [5] ، أي (7%) . أما بالنسبة للمجموعات الأكبر سنا ، فإن نسبة الإزدواجية اللغوية تبلغ 39% ، بينما إنها تبلغ لدى مجموعة المترشحين الذين تفوق أعمارهم 50 سنة لا تتجاوز 29% (وفيما يتعلق بالمجموعات المتقابلة مع مجموع السكان ، فإن هذه النسب لاتبلغ على التوالي إلا 3% و4%) .

وعلاوة على هذا ، إننا نلاحظ عن كثب حدوث تناقص ، فيما يتعلق بالازدواجية اللغوية العربية الأمازيغية عند الشبيبة . وهو تناقص يتحول من نسبة 29% عند أصحاب السن التي تفوق الـ50 سنة ، إلى نسبة 12% لدى الأقل من 30 سنة .

وخلاصة القول ، إن المجموعة العمرية لأقل من 30 سنة ، هي وحدها التي تعكس بنية ذات خصوصية محددة . وذلك أن المعربين والناطقين بالأمازيغية يحسنون أيضا اللغة الفرنسية ، بحيث إنهم يتفوقون في هذا الشأن ، وبشكل واضح ، على أصحاب الثقافة التقليدية . أما في إطار المجموعات العمرية الأخرى ، فإن الذين يمتلكون قدرا ما من المعرفة باللغات الأجنبية فهم لا يمثلون بالكاد إلا النصف بالنسبة للذين لا يحسنون إلا العربية أو العربية والأمازيغية .

وجدير بالإشارة إلى أن المعطيات المتعلقة باللغات المكتوبة تساهم بالتسريع في هذه التوجهات . وتظل المجموعة العمرية لأقل من 30 سنة منعزلة بشكل واضح بالمقارنة مع المجموعات الأخرى ، ونلمس بأن الإزدواجية اللغوية (العربية الفرنسية) تتصاعد إلى أن تبلغ 47% ، بينما أنها لا تتجاوز ،لدى المجموعة العمرية ، مابين 31 و40 سنة ، نسبة 27% ، ثم تأخذ في التناقص بشكل منتظم إلى أن تبلغ نسبة 12% ضمن الطبقة العمرية الأخيرة . وانطلاقا من 30 سنة ، فإن الأغلبية المطلقة من المترشحين لا يكتبون إلا باللغة العربية .

إن هذا الرجحان في الثقافة التقليدية لدى المترشحين الأكبر سنا ، هو رجحان يمكن أن يجد تفسيره ، مرة أخرى ، على ضوء دور هؤلاء في الحركة الوطنية ، ثم من جراء الاستبعاد النسبي الذي خضعوا له طيلة السنوات الأولى من الاستقلال ، ولقد كانت الانتخابات ، بالنسبة إليهم ، بمثابة فرصة للبحث لأنفسهم عن دور جديد يتناسب مع إسهاماتهم في حركة النضال من أجل الاستقلال ، كما أن هذه الانتخابات قد كانت أيضا ، بالنسبة للمترشحين الشبان المثقفين بالثقافة الفرنسية ، بمثابة طريق مختصر يؤدي إلى الولوج في عالم الطبقة السياسية ، وذلك من خلال اختصار الطريق نحو ذلك الأفق على حساب الطبقة الأكبر منهم سنا ، والتي كان أفرادها على الساحة من قبل وكأنهم يلتقطون الفتات الذي خلفه المستعمر من ورائه . وفي مقابل هذا ، ففي أقاليم الشمال ، كانت القطيعة مع النخب الماضية أقل تجليا ، بحيث إننا نلمس هناك المزدوجين ، بين العربية والإسبانية ، أكبر سنا من المزدوجين بالعربية والفرنسية .

والحق أن هذه الفرضيات تبدو مؤكدة على ضوء تحليل المعطيات الدائرة حول المترشحين من أصحاب التعليم الثانوي . وتزداد أهمية هؤلاء ضمن المجموعة العمرية المعنية كلما تعلق الأمر بالفئة العمرية السابقة . إلا أن المترشحين الوافدين من الثانويات العتيقة ، من قبيل مولاي ادريس بفاس ، ومولاي يوسف بالرباط ، وثانوية آزرو ،

هم أيضا أكبر سنا حسب المعدل ، وذلك بالمقارنة مع المترشحين المنحدرين من القرويين . والحاصل أن المترشحين الوافدين من الثانويات والإعداديات من داخل البلاد الأدنى صيتا ، والأقل اعتبارا هم الذين يعيدون فرض قدر من التوازن في الواقع لصالح الشبيبة .

ولاجدال في أن العمر ، وكما ظللنا نحاول الإيحاء به ، يمثل أحد العوامل الكبرى المرتبطة بالاعتبار الاجتماعي وبالالتزام السياسي . غير أن هذا العامل يتداخل مع معطيات أخرى ، وبالخصوص منها عامل التربية والتعليم . وبناء عليه يتسم تأويله إذن بالصعوبة المرتبطة بعزله عن غيره من العوامل . وسيبقى من الحقيقي بأننا نجد في هذا البلد ، حيث إن ما يقارب نصف السكان يصنف ضمن فئة الأعمار الأقل من 20 سنة ، وذلك في 1960 . كما أن عالم السياسة المحلية هو عالم من صلاحيات الرجال البالغين 40 سنة فما فوق . ومع ذلك فإن إخضاع أعمار المترشحين للدراسة ، هو عمل يبين بالملموس بأن هناك جيلا جديدا قد استطاع أن يفرض نفسه بعد الاستقلال ربما باستثناء المنطقة الشمالية ، هناك حيث إن القطيعة مع الماضي كانت أقل شمولا . وكان الرجال الذين شاركوا في التغيير عبرها ، هم في أغلبيتهم من الوطنيين الشبان من ذوي الثقافة التقليدية ، بحيث إنهم قد دخلوا مضمار الحركة السياسية مع نهاية الحماية ، إما مع نفي السلطان ، وإما قبل ذلك بزمن ما مع تاريخ انطلاق الحركة الوطنية (مع نهاية الحرب العالمية الثانية) . ولقد كان لعامل عدم استعدادهم للإندماج في نظام الحماية دوره في دفعهم نحو التمرد ضد هذه الأخيرة . أما فيما بعد ذلك ، فمما يبدو أن تكوينهم قد وقف حجر عثرة مانعا إياهم من الاندماج ، وبشكل مستمر ، ضمن هياكل الأجهزة الإدارية للدولة المغربية الجديدة ، أي إلى تلك الأجهزة التي تسببت إذن ، وكما أشرنا إلى ذلك ، في انكفائهم في مهام الوسطاء المحليين الذين تتولى السلطة تدبيرهم . غير أننا سرعان ما بتنا نشاهد ، منذ ذلك الوقت ، إنبثاق مجموعة جديدة أكثر شبابا ، وذات تكوين فرنسي ، وقد جاءت لتحاول مزاحمتهم على ذلك الدور . وهي في طريقها نحو الوصول سريعا إلى تولي المهام السياسية العليا . أي إلى تلك المناصب التي ظلت محتكرة ، ومنذ بداية الاستقلال ، من قبل مجموعة الوطنيين أصحاب الثقافة الفرنسية ، الذين كان (حزب) الاستقلال قد وضعهم في تلك المناصب ، ثم عمل النظام الملكي على استعادتهم لخدمته هو فيما بعد ذلك .

خلاصة القول ، إذا كان السن يعتبر مؤشرا مهما ، فإن عملية تأويله ترتبط بتحليل عدد من العوامل الأخرى ، من قبيل التربية والتعليم ، أو المشاركة الوطنية ، وسيظل من الأهمية بمكان إذن ، العمل على عزل هذا العامل ، إلا أن من شأن عملية عقد بعض المقارنات ، في هذا الصدد ، أن توصف بالمجازفة ، وذلك في النطاق الذي يبدو فيه هذا المعطى المتحول متعلقا بشكل كبير بمعطيات أخرى . إذن إن الاستعمال المنهجي لعامل السن هذا يجب أن يباشر مع قدر من الاحتياط والحذر .

وأما على المستوى السياسي الصرف ، فإن الاختلاف بين الأحزاب في هذا الإطار ، هو اختلاف لا يعتبر واضحا جدا في شموليته ، وذلك بغض النظر عن الواقع الذي يشير إلى أن مترشحي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هم الأصغر سنا بالمقارنة مع مترشحي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . ولعل الاختلافات بين طبقات الأعمار التي تبدو إذن أكثر بروزا بالمقارنة مع الاختلافات فيما بين الأحزاب فيما يتعلق بنفس فئة الأعمار في حد ذاتها . ومن الأهمية بمكان أن نشير ، في الأخير ، إلى أن السن لا يعتبر بمثابة عامل دقيق للتمايز بين المترشحين والمنتخبين .

الفصل التاسع
التعليم: عامل للتمايز بين مختلف فئات الطبقات والأعيان

لكي نخضع تأثير التعليم على الانتماء إلى النخب المحلية ، يمكننا أن نستعمل العديد من طرق المقاربات ، فالتعليم هو عامل على قدر لا يخفى من الدلالة ، مثله في ذلك مثل عامل السن . ولا يكفي في هذا الصدد أن يتشبث الباحث بدراسة مسار التمدرس عبر المدارس العصرية الذي يضمن على مختلف المستويات إمتلاك قدر من المعرفة ، وأيضا بعض التقنيات الملائمة للقيام ببعض الأدوار الاجتماعية . نعم إن هذه العوامل تقوم بالتأكيد بأداء دور مهم ومتصاعد بدون شك في إطار نظام النخب المحلية . غير أننا في بلد حيث تبلغ نسبة الأميين 93% بالبوادي[1] ، علينا أن نبذل جهودنا من أجل رصد مدى تأثير التعليم من زاوية أقل شكلية ، وذلك لأن معرفة اللغات المنطوقة والمكتوبة بالمغرب ، وخصوصا منها اللغات الأجنبية ، التي يمكن للتمرن عليها أن يتم من خلال الإتصال في ما بين الجماعات ، وبدون المرور عبر المؤسسة المدرسية ، تعتبر عاملا مهما بإمكانه تيسير عمليات التواصل بين الأفراد أو عرقلته . فمثلا إن إتقان الفرنسية ، أو الإسبانية ، يفتح المجال للإستماع إلى الإذاعات ، أو لقراءة الجرائد الأجنبية والدخول في علاقات مع الأجانب الذين يعيشون في البلاد ، وللتمكن إذن من الوصول إلى مصادر الإعلام الاكثر تنوعا ، بالمقارنة مع المصدر الذي تضعه رهن الإشارة الثقافة العربية لوحدها . ففي هذا البلد ، حيث ما تزال الجماعات الأجنبية في 1963 تقوم بأداء دور اقتصادي راجح ، إن إتقان اللغات يفتح الباب واسعا في وجه أي كان للمشاركة في تلك الأنشطة بصفته وسيطا .

إن العوامل الثقافية يمكن إذن أن تتصور بداية من حيث زاوية التسهيلات العملية التي تمدنا بها ، أو من حيث الحدود التي تفرضها علينا في مجال التواصل بين النخب وبين الجماهير . وفي هذا الصدد يمكن أن نرتب المترشحين تبعا لعديد من المجموعات التي سنخضعها للدراسة بالتفصيل فيما بعد ، وذلك من خلال ارتكازنا على عامل الأمية باعتباره مقياسا ، ثم اللغات المنطوقة ، ثم على المسار الدراسي عبر بعض المؤسسات المدرسية ، مع تخصص متعمق أكثر فأكثر .

وبقدر ما سنتصاعد عبر سلم المعارف التقنية المتخصصة -تعليم ثانوي أو عالي من الشعبة الأجنبية ، بقدر ما سيصبح من الصعب ربط سبل التواصل مع كتل جماهيرية متكونة من أميين ذوي ثقافة تقليدية . ولايمكننا ، في هذه الحالة ، أن نخرج بخلاصة أن المترشحين الأميين يتوفرون على إمكانات للتواصل أكثر توسعا . ذلك لأن أحسن الظروف لقيام التواصل ، تبدو في اعتقادنا تحسب بناء على متوسط عامل الولوج إلى المؤسسات المدرسية .

وفي هذا الإطار هناك نوعان من الوسائط التي تبرز إلى الواجهة حسب ما يبدو . الوسيط الأول يرتبط بالمثقف القادم (ولو بسرعة) عبر الجامعات التقليدية ، فلغته ونظام القيم لديه يتيحان له أوسع درجة من التواصل مع الجماهير ، خصوصا بالعالم القروي ، وذلك عند ما تكون طرق العيش هناك ماتزال لم تتعرض بعد للخلخلة بتأثير من وسائل الرقي التقني . وإن هذا النمط من المثقفين التقليديين قد ربط الاتصال مسبقا مع الحضارة التقنية ، بحيث إن أفراده قد اضطروا ، على ضوء وجودهم بالمدينة ، إلى تعلم اللغة الفرنسية أو

الإسبانية ، وإلى معاينة نمط الحياة عند الأجانب ، كما أنهم قد وضعوا نصب أعينهم في حد ذواتهم مسبقا إحدى الخلاصات التي يمكن أن تجعل الآخرين الذين لم يصلوا بعد إلى نفس مستواه ، يستفيدون منها ولو جزئيا .

أما النوع الثاني من الوسطاء ، فيتعلق الأمر فيه بالمثقف العصري الذي يبدو أن مدى المعرفة المكتسب على أيدي الأجانب لم يبلغ مستوى ما إلى درجة أنه يستطيع إحداث خلخلة على أسلوب حياته وطبيعة لسانه . ومن هنا فهو ما يزال بإمكانه في حالة ما إذا أراد أن يكلف نفسه ، أن يربط سبل التواصل مع القرويين . غير أن التفاهم ، سيكون في هذه الحالة ، أقل تواترا وأقل عفوية بالمقارنة مع ما كان قائما في الماضي . وسواء كان هذا الشخص بريديا أو ممرضا أو مدرسا ، فسيلزمه ، قبل أن يكتسب التأثير الجماهيري ، أن يحظى بالقبول داخل الوسط الذي سيستقر فيه ، وبأن يثبت بالدليل أمام أعين الآخرين بأن نظام القيم الشخصي لديه لا يعتبر متخالفا مع النظام الذي تتبناه الجماعة . نعم ،لقد كان هذا النوع من الوسطاء نادرا جدا في سنة 1963 ، إذ كانت حينذاك الأطر المتوسطة التابعة للحماية مستهلكين بالكامل من قبل النظام الإداري ، فضلا عن أن المثقفين العصريين الجدد ، والذين تلقوا تكوينهم مع بداية الاستقلال . لم يكونوا يجدون ما يكفي من الوقت ، ولا الإرادة الكافية للإندماج عبر الوسط القروي .

وفي بعض الأحيان ، تتجلى هذه الظاهرة محسوسة أكثر بالمدن الصغيرة ، أو عبر المناطق الفلاحية العصرية المكثفة ، أكثر مما تكون محسوسة عبر الوسط القروي التقليدي ، وذلك أن إنشغال ساكنة ما تكون قد دخلت للتو عبر مرحلة تحسيسية بالتحولات الجارية على صعيد معيشها ، هو إنشغال سينضاف إلى الإنشغال الذي يشعر به المثقفون المتواضعون من ذوي التكوين التعليمي العصري . وفي الغالب أن هؤلاء قد فكروا ، مع أنفسهم في تلك الحركة التطورية التي يخضعون لسيرورتها ، ثم إنتهى بهم الأمر إلى العثور لأنفسهم على حلول متوازنة مؤقتا ، وبحيث أنهم قد بقوا منفتحين نحو الخارج على قدر من الكفاية ، من أجل السعي إلى مشاركة المحيطين بهم في الاستفادة من تلك الحلول . وإذا ما حدث نوع من التفاهم بين هذا النوع من الرجال وبين وسطهم المحيط الذي يستقبلهم ، فلا غرو أن تأثيرهم هناك سيكون أكبر وأكبر استمرارية بالمقارنة مع التأثير الذي يتمتع به المثقف التقليدي .

وقبل الإنتقال إلى تحليل المعطيات حول التعليم ، يجب علينا أن نعمل على إبراز نقطة مهمة ومشروعة ، بل وأكثر فيما يخص المثقفين العصريين . فأن ينتمي امرؤ ما إلى المؤسسات المدرسية ، لا يعني ، بكل بساطة الاندماج عبر نمط ثقافي معين ، بل إنه يعني أيضا الانتماء إلى جماعة متضامنة فيما بينها ، خصوصا وأن الأعيان المتعلمين يعانون من الندرة في أعدادهم ، وبناء عليه سيصبح عنصر التضامن هذا ، الذي يتبوأ مكانة ثانوية نسبيا لدى أولئك الذين درسوا بالمؤسسات التقليدية ، عنصرا أساسيا بالنسبة لقدماء التلاميذ بالمدارس الابتدائية والإعدادية التي تعود لأيام الحماية ، والذين عاشوا لمدة طويلة في الداخليات بشكل جماعي منفصلين عن أوساطهم الأصلية . إن هذا العامل التضامني يزرع في نفوس قدماء التلاميذ أولئك أواصر الارتباط التي تتجاوز بقوتها الروابط الاجتماعية والسياسية . كما أن من شأن هذه الروابط أن توفر لأي كان من بين قدماء تلامذة المؤسسات الثانوية ، الإمكانيات لربط علاقات مباشرة مع هذا الموظف الكبير . أو ذاك الوزير الذي هو أيضا تلميذ من قدماء الخريجين . وهكذا فمن هذا الجانب يمكن للنخب المحلية العصرية أن

تدخل بسهولة في علاقات ما مع النخب الوطنية .

وبما تقتضيه الدقة هنا إذن ، عندما نكون آخذين في تحليل معطيات الجانب التعليمي أن نحدد في أي نطاق يتدخل أحد العناصر التركيبية المتعلقة بهذا العامل المؤثر . فهل يتعلق الأمر بسهولة تمرير خطاب ما عبر وسط شعبي ما ، أي بتلك السهولة الناجمة بالضرورة عن الثقافة التقليدية ، أو بناء على تأثير من معرفة تقنية عصرية ما ، أو بعلاقات التضامن السالفة؟ ومهما يكن فوحده التحليل الحذر للمكونات هو الذي يجب أن يفتح لنا الباب لتحديد هذه الفرضيات .

اللغات المنطوقة

تعتبر دراسة اللغات المنطوقة من قبل المترشحين مهمة من وجهتي نظر مزدوجتين ، إنها تضع بين أيدينا ، بداية ، مؤشرا تكميليا عن أهمية التأثيرات الأجنبية ، وذلك إذا ما قمنا بتقريب هذه المعلومات من تلك المعلومات الأخرى التي يمكن أن نستخلصها من المعطيات المتعلقة بالتعليم . غير أن تواتر اللغات الأجنبية المنطوقة ، هو جانب يتعلق دوما بمجموعة من المترشحين أكثر توسعا ، من تلك المجموعة الأخرى التي انصبت عليها دراستنا انطلاقا من المعطيات حول التعليم ، فهناك بعض المترشحين ، من قدماء المجندين ، أو من التجار مثلا- الذين اكتسبوا معرفة هذه اللغات عبر مسار حياتهم العملية ، دون أن يكونوا قد تابعوا أية دراسة نظامية (أو على أبعد تقدير الدراسة بالكتاب القرآني) .

ثم إن هناك عامل آخر مهم بدرجة خاصة ، ويتعلق بالمترشحين الذين جرى إحصاؤهم باعتبارهم ناطقين بالأمازيغية . مع الإشارة إلى أن كل ما من شأنه أن يمس بالأمازيغية قد ظل دائما ، سواء قبل الاستقلال أو بعد ، مشحونا بحمولة وجدانية سياسية .

ولقد تمكنا في السابق من ملامسة الكيفية التي يفرض المشكل الأمازيغي نفسه من خلالها منذ بداية الاستقلال . وكان الوطنيون يعتريهم دائما الميل إلى تجاهل وجود واقع أمازيغي ملموس . وكانت الملكية قد استلمت من جديد السياسة الأمازيغية من عند الحماية من بعض الجوانب فيها وبدون أن تقر بذلك . وفيما يتعلق بالزعماء السياسيين المغاربة المنتمين إلى الأوساط الأمازيغية . فقد كانت مواقفهم إزاء جماعاتهم الأصلية تتردد بين الإنكار التام لأي إقليمية خاصة ، وبين تأكيد الأمازيغاوية Berberisme . وبالنسبة إلينا سيكون بالأولى أكثر أهمية أن نعمل على قياس التأثير النسبي لهذا العامل الأمازيغي من بين النخب المحلية .

إن الثلاثية اللغوية ، التي تقوم على العربية والفرنسية والأمازيغية ، تمثل ما يقارب 8% من المترشحين على الصعيد الوطني [2] . إلا أننا نعد بإقليم أكادير 25% من بين المترشحين الذين يجيدون اللغات الثلاث ، و17% بمكناس وقصر السوق و16% ببني ملال و12% بوجدة و10% بتازة والرباط .

وتبين دراسة التوزيع اللغوي ، حسب لغات الحديث ، في الدرجة بأن نسبة 60% من المترشحين لا يتحدثون أية لغة أجنبية ، كما أننا نلمس بأقاليم مراكش والدار البيضاء وفاس أكثر من 60% من المترشحين الذين يتحدثون باللغة العربية فقط . وهذه النسبة المائوية تتقارب كذلك مع ثلث المترشحين باقاليم بني ملال وقصر السوق ومكناس ووجدة والرباط وتازة ، وحتى بعمال الدار البيضاء .

كما أن المترشحين الذين لا يتحدثون إلا بالعربية والأمازيغية ، هم بصفة خاصة كثر عبر أقاليم الجنوب

ووسط البلاد . ووحده إقليم طنجة يضم 60% من المترشحين الذين يتحدثون ، في نفس الوقت ، العربية والفرنسية والإسبانية . ويظل المعدل الوطني بالنسبة للعربية والفرنسية يساوي 20% ، إلا أن إقليم الرباط يعد 77% من مزدوجي اللغة ، وعمالة الدار البيضاء 53% ، تليهما أقاليم الساحل الاطلسي ، وفاس والمغرب الشرقي المجاور للجزائر .

وفيما يخص المعدل الوطني في الإزدواجية العربية-الإسبانية ، فهو يتحدد في نسبة 43% مع اختلافات جغرافية كبرى ، بينما أن أقاليم الشمال تضم الأغلبية الساحقة من هؤلاء المترشحين .

لغات الحديث لدى المترشحين حسب الأقاليم

الأقاليم	عربية	عربية أمازيغية	عربية فرنسية	عربية إسبانية	عربية فرنسية أمازيغية	عربية أمازيغية إسبانية	عربية أمازيغية فرنسية إسبانية	عربية إسبانية فرنسية
أكادير	2.1	46.6	4.2	0.0	25.0	2.1	0.0	2.1
الحسيمة	0.0	15.4	0.0	7.7	0.0	69.2	7.7	0.0
بني ملال	39.5	36.4	7.9	0.0	15.8	0.0	0.0	0.0
الدار البيضاء	64.7	1.2	30.6	0.0	3.5	0.0	0.0	0.0
فاس	59.7	7.1	26.9	0.0	6.0	0.0	0.0	0.0
قصر السوق	32.5	32.5	17.5	0.0	17.5	0.0	0.0	0.0
مراكش	69.6	10.9	18.5	0.0	0.0	1.1	0.0	0.0
مكناس	33.3	37.5	12.5	0.0	16.7	0.0	0.0	0.0
الناظور	0.0	21.7	0.0	0.0	4.3	65.2	8.7	0.0
وارززات	4.8	95.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-
وجدة	32.0	16.0	36.0	0.0	12.0	4.0	0.0	0.0
الرباط	42.4	1.7	39.0	0.0	10.2	0.0	1.7	5.2
طنجة	20.0	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	10.0	60.0
طرفاية	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تازة	43.6	30.8	12.8	0.0	10.3	0.0	0.0	2.6
تطوان	22.0	0.0	0.0	56.0	0.0	4.0	2.0	16.3
الدار البيضاء العمالة	36.7	3.3	53.3	0.0	3.3	0.0	0.0	3.3
الرباط العمالة	23.1	0.0	76.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	40.2 282	19.5 127	20.3 143	4.3 (30)	7.8 (55)	4.1 (29)	0.0 (6)	2.8 (19) 100% 723

يتطلب فحص هذه التوزيعات اللغوية وجود جهات جغرافية قد سبق لنا أن تعاملنا معها ، إن هناك أولا المنطقة الشمالية التي كانت قائمة سابقا . وهذه المنطقة تمتلك ، في نفس الوقت ، تجانسا كبيرا عربيا أمازيغيا ، وتفتحا على الثقافة العصرية منتشرا إلى حد بعيد ، كما يبقى من الملموس بجلاء انتشار الفرنسية بالجنوب بين النخب المحلية . وهذه الظاهرة اللغوية الإسبانية لا يمكن أن تفسر من خلال مجهود إسباني توسعا في

مجال التمدرس، ولا من خلال استعمار إسباني أكثر كثافة، ولا سيما عبر الجهات الجبلية بالريف. والحق أن هناك عوامل سبق لنا أن عرضنا لها، إذ يمكن أن تكون هي التي أسهمت بتأثيرها هناك. فأولا لم تقع بالمنطقة الشمالية أية قطيعة فيما يخص الاستمرارية بسبب النضال الوطني. وإذا ما كان بعض الإداريين المفتقدين للياقة الوافدين من الجنوب، قد عملوا على إبعاد المتعاونين المحليين من بين الإسبانيين، فإن أغلبية القواد هناك قد استطاعوا التلاؤم مع الواقع الجديد. خصوصا وأن الشيوخ الأقدمين، أو المنتخبين المحليين قد ظلوا محافظين على ثقة السكان.

هذا وهناك عامل آخر، أكثر صعوبة على القياس، ونعني به تأثير الاحتلال الإسباني الذي نعلم أنه كان احتلالا يتميز بالبساطة، وبالعمق في اختلاطه مع المغاربة، من خلال طريقته في العيش، وذلك أكثر مما كان عليه الأمر بالنسبة للاحتلال الفرنسي بالجنوب. ولقد كانت هناك عبر الشمال عديد من التجمعات السكانية الصغيرة التي تقوم بدور رابط للإتصال، من قبيل "حصني" سبتة ومليلية، وحتى طنجة، وقد ظلت هذه التجمعات تمثل المراكز التجارية الجهوية، ومواقع للتبادل الثقافي، وذلك بدون أن يكون لهذه التبادلات أية علاقة بالإنتماء الدراسي. ثم إن الجيش الإسباني، الذي سبق له أن جند الناس بالريف بقدر كبير جدا في إبان الحرب الأهلية، كان يمثل أيضا عاملا للحضور اللساني في النطاق الذي كان فيه الجنود الإسبان الأقدمون يندمجون، بعد انتهاء خدمتهم في الجيش، ضمن الإدارة أو في التجارة.

وتبدو المجموعة الأمازيغية قوية بشكل خاص عبر إقليمي الناظور والحسيمة اللذين يضمان، على التوالي، أكثر من 85% من المترشحين الناطقين بالأمازيغية، وفي مقابل هذا، لم يكن هؤلاء المترشحون الأمازيغيون يمثلون في إقليم تطوان إلا نسبة 6% من المجموع الكلي، وبالرجوع إلى الحديث عن الناظور والحسيمة، نلمس بأن العامل الأمازيغي يمثل إذن عنصرا حاسما على مستوى النخب المحلية. ولقد كان تمرد 1958، ومن قبله ثورة عبد الكريم الخطابي، قد وجدوا في هذا الإقليم قاعدة لتماسكهما على أرض الواقع، علما أن هاتين الحركتين معا لم تنجحا قط في بلورة قدر من التماسك في إقليم تطوان، ولمدة طويلة، وفي المقابل، فعلى صعيد الأقاليم الثلاثة، وبالأحرى الأربعة، مع إضافة طنجة، فاللغة الإسبانية تبدو هناك باعتبارها عاملا ثقافيا راجحا. مع الإشارة إلى أن استعمال هذه اللغة لا يوحي، لأي كان، بأنه يجسد مصدرا لإثارة الصراعات مع اللغة العربية. (تلك الصراعات التي نلمسها عبر مناطق البلاد الأخرى بين الفرنسية وبين اللغة الوطنية). بل بالعكس، إن اللغة الإسبانية كانت مستعملة على نطاق واسع على ألسنة النخب المحلية التقليدية. مع وجوب الإشارة إلى أن هذه النخب الأخيرة لم تتوقف عن إقحام نفسها في صراع مع النخب العصرية المفرنسة المنحدرة من المنطقة الجنوبية التي كانت تابعة في السابق إلى الاحتلال الفرنسي، والتي قد ظلت تحاول أن تفرض نموذجا إداريا وثقافيا من شأنه أن يهمش الآخرين، وذلك منذ بداية الاستقلال.

وبالنسبة لمجموعة الأقاليم الجنوبية، فهي مختلفة بشكل واضح، إلا أنها أقل تجانسا. وهي تتميز من خلال عزلة قوية جدا تقليداوية Traditionalité بمراكش وورززات، إذ نجد هناك نسبة 80% (بمراكش)، و100% (بوارززات) من المترشحين يجهلون الفرنسية، بينما أن هذه النسبة تتجاوز، في إقليمي أكادير وقصر السوق، نسبة 60.

العامل الأمازيغي يبدو أيضا أنه يسهم بدور مهم في هذه المجموعة من الأقاليم التي تسمها هيمنة

التقليداوية Tradisionalisme .

وحتى نقول الحقيقة ، إن أفراد النخب المحلية بإقليم مراكش (الذين يؤدون هنا دورا مماثلا بقدر لا بأس به لنفس الدور الذي يؤديه نفس الأفراد بتطوان بالمنطقة الشمالية) ، هم معربون بقدر بالغ من الوضوح أكثر من أفراد النخب المحلية عبر جهاته الأخرى المعروفة بنفوذها . والحاصل أن المجموعة الأمازيغية لا تمثل كلا جامعا متجانسا ، وهكذا نجد بوارززات ما يقارب المجموع من المترشحين المزدوجي اللغة (العربية/الأمازيغية) ، بينما في أكادير وقصر السوق هناك نسبة مائوية ، ذات دلالة ، من المترشحين ثلاثيي اللغات (عربية - فرنسية - أمازيغية) .

وفي إطار مجموعة التقليديين ، يتبوأ المعربون الدرجة الأولى ، بشكل واضح ، بمراكش أو بوارززات ، وبناء على هذا هل علينا أن نبحث عن تفسير ما لهذا الشأن عبر الواقع ، الذي يذكرنا بهيمنة الباشا الكلاوي التي كان نفوذها يمتد على طول هذه الأقاليم ، والتي لا يبدو عليها أنها كانت تشجع على عصرنة النخب الأمازيغية؟ وعلى كل حال ، ففي 1963 ، كان الرجال الذين وضعوا بعين المكان من قبل الكلاوي ، ما يزالون دائما هناك بأعدادهم الكثيرة يؤثرون في عادات الناس ، بينما كان خصومهم ينتمون أيضا إلى نفس الفئة من النخب المحلية ، اللهم من بعض الاستثناءات النادرة . مع الإشارة إلى أن التجارة والإدارة قد أسهما بفعلهما في التحولات لدى أمازيغيي أكادير وقصر السوق وفي هذا الإقليم الأخير ، حيث إن الأغلبية من الناطقين بالأمازيغية يستقرون بدائرتي ميدلت والريش . ساهم استقطاب كوليج آزرو بدور مماثل للدور الذي قامت به القرابات العائلية الشريفة عبر الدوائر الانتخابية المعربة بقصر السوق وأرفود وكلميمة إلى حد أكبر .

وفي ما يخص أقاليم الداخل بالبلاد ، فإن توزيع النخب المحلية تبعا للمحاور اللسانية التي تهمنا هنا ، هو توزيع يتسم بالتغير إلى حد لا بأس به في المجموع . ويمكننا ، في هذا السياق ، أن نميز بناء على قواعد الإحصاء ، ثلاث مجموعات متشابهة . ففي إقليمي الدار البيضاء وفاس اللذين لهما معا نسبة عالية جدا من المعربين ، وفي الدرجة الموالية بعد هؤلاء نجد مجموعة من مزدوجي اللغتين العربية والفرنسية . بيد أن فاس تختلف عن الدار البيضاء ، من خلال توفر مجموعة من الناطقين بالأمازيغية ، سواء كانوا من المزدوجين أو الثلاثيين ، وهذا بينما تعكس مدينتا وجدة والرباط ، بنية متوازنة بين المعربين ومزدوجي اللغتين العربية والفرنسية ، تتلوهم مجموعة من الأمازيغيين ثلاثيي اللغات لها دلالتها .

وتثير ، أقاليم مكناس وبني ملال وتازة ، الانتباه بخصوصيتها التي تكشف عن شمولها لثلاث مجموعات متوازنة نسبيا ، ونعني بها فئة المعربين والمزدوجين بالعربية والأمازيغية ، والمفرنسين .

ثم إن عمالتي الرباط والدار البيضاء اللتين لهما بنية خاصة ، وهما تشملان أقوى النسب على الإطلاق من المترشحين مزدوجي اللغة ، عربية-فرنسية ، وهذه نسبة تتفوق على النسب الأخرى بالأقاليم المجاورة .

إن من شأن توزيع المترشحين ، حسب الأحزاب ، وتبعا للغات الحديث ، أن تتيح لنا الإمكانية لتحديد بعض الفرضيات التي سبق أن أوردناها حول هذه العوامل . وإذا كانت نسبة 40% من المترشحين لا تتحدث إلا باللغة العربية ، فإن هذه النسبة ترتفع إلى أن تبلغ 52% فيما يخص المترشحين باسم (حزب) الاستقلال ، كما تتحدد في نسبة 35% بالنسبة للإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، و38% لدى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية .

كما أن الإزدواجية اللغوية العربية الأمازيغية ، وهي بنسبة 20% في المعدل من المترشحين ، تمتد أيضا حتى تصل إلى نفس هذا المعدل بـ(حزب) الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، غير أن هذا المعدل سيتناقص إلى أن يبلغ 14 بالنسبة للمترشحين الذين انضموا إلى الجبهة في وقت إنشائها . وكان أولئك الذين وفدوا عليها من الحركة الشعبية يمثلون نسبة 36% . أما بخصوص الإزدواجية اللغوية الفرنسية العربية ، والتي تمثل نسبة 20% من المترشحين ، فهي لا تبلغ إلا 15% لدى (حزب) الاستقلال ، و12% فحسب بالحركة الشعبية . غير أنها ترتفع إلى نسبة 23% لدى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، و27% لدى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . وبناء عليه ، فإن الحركة الشعبية تضم أعلى النسب فيما يتعلق بالثلاثية اللغوية العربية والفرنسية والأمازيغية ، وذلك بنسبة 20% ، وبمعدل وطني بقيمة 8% ، بما في ذلك 4% للجبهة و5% لـ(حزب) الاستقلال ، و9 للاتحاد .

إجمالا ، إن المترشحين باسم (حزب) الاستقلال يتحدثون في أغلبيتهم اللغة العربية وحدها ، ثم العربية والأمازيغية ، بينما أن النسبة المائوية للذين يتحدثون لغة أجنبية لاتتجاوز 25% . ولا غرو في أن أهمية اللغة العربية ما تزال دائما ذات حجم أكبر ، وذلك في حالة ما ركزنا الاهتمام على مجموعة الأعيان وحدها . أما بوسط الإتحاد الوطني للقوات الشعبية إننا نجد دائما أغلبية نسبية من المعربين ضمن المترشحين باسم هذا الحزب (أي 35%) ، غير أن هذه النسبة ستتراجع إلى 24% لدى الأعيان ، وفي المقابل نجد عند منتخبي هذا الحزب أن الإزدواجية اللغوية العربية الفرنسية تكاد تصل إلى حدود الأغلبية المطلقة ، أي بنسبة 48% ، في مقابل 23% لدى مترشحي هذا الحزب .

ثم إن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية تعكس ، إذا ما اكتفينا بالاهتمام فحسب بالأعضاء الجدد المنتمين إليها ، بنية تماثل إلى حد ما بنية الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وذلك بالنسبة للمترشحين باسمها ، مع نسبة أكثر ضعفا أيضا فيما يتعلق بمزدوجي اللغتين العربية والفرنسية ، والعربية والإسبانية . غير أن حصة المترشحين الوافدين على الجبهة من الحركة الشعبية تزيد بقدر كبير من تقوية الأهمية التي يمثلها العرب الأمازيغيون ، وتخفض بالتالي من نصيب المفرنسين . والحال أن البنية الخاصة بمجموعة المنتخبين باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، تظل هي البنية الأقرب من بنية الحركة الشعبية ، أكثر من قربها من مجموعة المنضوين الجدد إلى جبهة الفديك FDIC ، أولئك الذين تم تجميعهم بمناسبة تأسيس هذا الحزب الأخير . وحسب ما يبدو ، فإن نسبة المنتخبين مزدوجي اللغتين العربية-الأمازيغية ترتفع فعلا إلى أن تبلغ 34% متجاوزة إلى حد بعيد المعدل الوطني لدى هذا الصنف الذي يبلغ 20% . كما أن نسبة المنتخبين باسم الجبهة ، الذين لا يتحدثون إلا باللغة العربية ، تنخفض بالمقارنة مع نسبة المترشحين ، بحيث لا تبلغ إلا 25%. وهذا العدد يعتبر متقاربا إلى أبعد حد مع نفس النسبة المائوية لدى الإتحاد الوطني للقوات الشعبية .

توزيع لغات الحديث حسب الأحزاب

الأحزاب	عربية	عربية أمازيغية	عربية فرنسية	عربية إسبانية	عربية فرنسية أمازيغية	عربية أمازيغية إسبانية	عربية أمازيغية إسبانية فرنسية	عربية فرنسية إسبانية	
حزب الاستقلال	51.7	19.7	15.2	2.2	5.1	4.5	0.0	1.7	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	35.4	20.3	23.4	3.2	8.9	3.2	1.9	3.8	
جبهة الفديك	38.1	14.3	27.4	6.0	4.2	7.1	0.0	3.0	
الحركة الشعبية	24.7	36.5	11.8	2.4	20.0	2.4	1.2	1.2	
الحزب الديمقراطي الدستوري PDC	38.1	4.8	28.6	14.3	4.8	0.0	0.0	9.5	
الحزب الدستوري المغربي PCM	0.0	0.0	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	50.0	
المحايدون	38.1	19.0	19.1	7.1	9.5	2.4	4.0	0.0	
الحزب الحر الليبيرالي PIL	66.7	0.0	33.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
%	39.5	19.8	20.8	4.1	7.9	4.2	09	2.7	100
المجموع	(24)	(131)	(136)	(27)	(52)	(28)	(6)	(18)	(660)

إن الانتماء إلى المجموعة الناطقة بالأمازيغية لايبدو أنه عامل ذو تأثير فيما يخص الولوج إلى التعليم العصري . وذلك أن نسب إرتياد المدارس ، الابتدائية والثانوية ، هي بشكل ملموس نفس النسب عند الناطقين بالأمازيغية والمعربين بالنسبة للمجموعة المدروسة .

كما أن وجود الناطقين بالأمازيغية من بين قدماء التلاميذ بمؤسسات التعليم التقليدي ، يتجلى بأنه محدود جدا بالمقارنة مع ما سبق ، بيد أن هذا الوجود سيصبح اكثر ارتفاعا بالمنطقة الشمالية .

وإننا لنلمس ، مع ذلك ، قبل الاستقلال ، بأن ثلث المناصب الإدارية التقليدية (شيوخ وقواد إلخ . . .) . قد كان يتولاها الأمازيغيون ، الذين لا يحسنون ، في عمومهم ، أية لغة أجنبية ، بينما أن المناصب الإدارية من النوع العصري كانت بالأولى محتلة من لدن المعربين من ذوي الثقافة الفرنسية بحيث إننا لا نجد الأمازيغيين إلا بالإدارات المحلية ، وذلك من بين المدرسين ولدى العسكريين . والحق أن هذا الإثبات هنا ليس فيه ما قد يثير الاستغراب .

وستبقى النقطة الوحيدة التي تستحق منا الاهتمام هي تلك التي تكمن في المفارقة القائمة بين المترشحين المنحدرين من المنطقة الشمالية الذين كانوا يحتكرون المناصب القديمة لموظفي الإدارات المركزية (وهي خمسة) ، ومنها ثلاثة قد أنيطت بالناطقين بالأمازيغية .

أما بعد الاستقلال ، كانت المناصب التي يشغلها الأمازيغ أكثر عددا ، وكان أكثر من نصفها بأيدي الشيوخ والقواد والعسكريين . والثلث من الموظفين المحليين . وكانوا اقل عددا من بين المدرسين ، غير أنهم يمثلون أحسن من بين العدد المحدود من بين الموظفين التابعين للإدارات المركزية الذين يتقدمون باعتبارهم مترشحين للإنتخابات .

ولا يجب علينا أن نستخلص بعض الخلاصات المتسرعة انطلاقا من هذه الإثباتات . وذلك لأن المسألة تتعلق هنا ، منذ البداية ، بمجموعة ثانوية من المترشحين الذين يتراوح عددهم ، تبعا للحالات ، بين 100 و230 فردا . كما لا يمكننا أن نستخلص من وراء هذه المكانة التي يحتلها الأمازيغيون عبر الوطن بأجمعه . بل أن نستخلص ، بكل بساطة ، المؤشرات حول دور هؤلاء في الماضي وفي الحاضر في إطار النخب المحلية . وفي هذا الصدد ، لن يكون يعتبر تعسفا منا أن نعمل ، بالنسبة للأمازيغيين ذوي الثقافة التقليدية ، على تبيان استمراريتهم في متابعة ممارسة المهام المحلية في الحكامة فيما قبل الحماية وما جاء بعدها . وإذا كان وجودهم لم يبق بارزا بوضوح أكثر وسط المجموعة التي مارست هذه المهام فيما قبل 1956 ، فذلك لأن البعض منهم كان قد بلغ من العمر عتيا ، أو بات مشبوها في أمره ، ومتهما بتورطه إلى حد بعيد في التعاون مع الحماية ، بحيث أضحى يحاول الآن الدخول في مغامرة سياسية جديدة انطلاقا من 1963 .

وهكذا إننا نرى اللغات المنطوقة ، وهي هنا مأخوذة باعتبارها رموزا للتقليدية Tradistionalisme أو للعصرنة والتحديث ، كيف تمثل عاملا من جملة العوامل الأكثر دلالة على الصعيد الإحصائي ، وذلك في سياق سعينا لتحليل طبيعة النخب المحلية وعلاقاتها بالناخبين .

ومن خلال عملنا على تلخيص الملاحظات التي تقترحها هذه النسب المائوية ، يمكننا القول إن من شأن إجادة اللغة العربية وحدها أن تعتبر عاملا ذا امتياز في الانتخابات باسم (حزب) الاستقلال .

أما في ما يخص جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، فهي تستحق أن نطلق عليها صفة حزب الأمازيغ ، مادام أن أكثر من 50% من منتخبيها يتحدثون بهذه اللغة ، وأكثر من 20% من بينهم يتحدثون بالفرنسية أو الإسبانية . ويبقى الإتحاد الوطني للقوات الشعبية هو الحزب الوحيد الذي تدخل الثقافة الفرنسية لديه باعتبارها رمزا ما للعصرنة التي لا تخفى قيمتها في إطار الانتخابات . مع الإشارة إلى أن عنصر الثقافة الفرنسية هذا كان يسهم بدوره أيضا ضمن (حزب) الاستقلال ، إنما بدرجة أقل .

التعليم الأبجدي واللغات المكتوبة

يعتبر التعليم الأولي من المعايير الأولى ذات الدلالة ، غير أنه يعتبر من بعض النواحي متغيرا ، وذلك تبعا لدرجة التعلم لدى الإداريين الذين قاموا بملء جذاذات المترشحين . وفي هذا الصدد قد يكون قائدا ما من الذين تلقوا تعليما عصريا ميالا ، بشكل لا إرادي ، إلى تصنيف أي مترشح لم يكن قد تابع دراسته إلا بالكتاب ، ولا يحتفظ في ذاكرته إلا بمحض الصيغ غير المحددة من اللغة العربية العظمى ، في خانة الأميين . وعلى العكس من هذه الحالة ، فإن أي إداري ، من ذوي الثقافة التقليدية ، سيكون ميالا إلى اعتبار ذلك المترشح المعني بالامر بمثابة متعلم من مستوى الأبجدية . وحتى وإن كنا نتخوف ربما من السقوط في التبخيس ، أو الإفراط في التقدير ، فإن الحقيقة ستظل قائمة في وجوهنا بحيث تذكرنا ، إن نسينا ، بأن معدل الأمية ، بالنسبة إلى المعدل الشمولي للسكان ، يرتفع إلى أن يبلغ 89% وبأن معدل المترشحين ، في هذا السياق ، (وهو 10%) يتبدى منعكسا بأكبر قدر من الدقة ، بحيث يسجل هؤلاء المترشحون من خلال هذا انتماءهم إلى فئة الأعيان .

إن مجموعة المترشحين الأبجديين analphabètes هي مجموعة منخفضة إلى حد لا بأس به (75) ، ولا يسمح لنا بالتالي بالقيام بتحليل إحصائي بعيد المدى . وإننا نلمس ، نسبة 45% من الناطقين بالأمازيغية من

بين الأبجديين ، مما من شأنه أن يمثل حصة مرتفعة جدا بالمقارنة مع المجموع الوطني الشمولي .

ثم إن المترشحين الأبجديين يوجدون ، بشكل يكاد يكون حصريا ، بالدوائر الانتخابية القروية ، حيث يمثلون هناك نسبة 15% من مجموع المترشحين . وهذا بينما لا تشمل الدوائر الانتخابية الحضرية إلا بعض الوحدات . بل إن هناك بعض الدوائر الانتخابية ، وبالخصوص منها الدوائر الانتخابية بالجهة الشمالية ، قد أصبحت تبدو خالية من هؤلاء الأبجديين ، باستثناء ثلاثة مترشحين بالناظور .

والجدير بالذكر أنه ليس هناك أي أبجدي قد جرى إحصاؤه بوجدة وبوارززات ولا بالرباط العمالة . غير أن أقاليم مراكش وبني ملال ومكناس وفاس والدار البيضاء تضم عددا لا يستهان به من بينهم .

وبالنسبة للتوزيع تبعا للأحزاب ، فهو يشير إلى درجة من التعادل فيما بينها على الصعيد الوطني . كما أن التوزيع تبعا للمهن يكشف عن أن أغلبية المترشحين الأبجديين مصنفون ، حسب ما كنا نتوقعه ، ضمن المزارعين والتجار .

والحق أن هذه المعطيات حول التعليم الأبجدي الأولي لا يمكن أن تفاجئ أيا كان ، وذلك من منطلق أن التعليم ، وحتى التقليدي منه ، قد كان منتشرا بدرجة قليلة ، ولا سيما بالبوادي . ويتعلق الأمر ، فضلا عن هذا ، بمجموعات الأعمار المتوسطة المهمشة كثيرا التي انحرمت من التعليم من جراء النشر الضعيف للتعليم في فترة الحماية ، وبناء عليه ، فإن معدلات التعليم الأبجدي لا يمكنها إلا أن تعتبر ، في رأينا ، بمثابة جوانب نموذجية إلى حد بعيد ، وتؤكد من ثمة ، بأننا نتوفر بين أيدينا هنا على متغير مهم بشكل خاص لكي نشير إلى الانتماء إلى النخب المحلية .

وسيكون من الجدير ، بالنسبة إلينا ، أن نحلل بتفصيل موسع مجموعة المترشحين الأبجديين الذين تلقوا مستوى ما من التعليم ، من خلال تركيز اهتمامنا بشكل تدريجي على العوامل التي من شأنها أن تتيح لنا إمكانية التمييز فيما بينهم حسب مستوياتهم التعليمية ، ثم من ثمة العثور بعد ذلك ، من خلال بعض الحالات ، على العناصر ذات الدلالة في نطاق جو التضامن القائم بين أفراد المجموعات ، أو بين أصحاب نفس التكوين ، وكل ذلك من خلال نظام الأحزاب .

إن المعطيات التي نتوفر عليها بين أيدينا حول اللغات المكتوبة عند المترشحين ، تثبت في مجموعها تلك الخلاصات التي يمكن أن نخرج بها انطلاقا من لغات الحديث ، فهناك أكثر من النصف من بين المترشحين ، لا يكتبون إلا باللغة العربية ، والربع فقط ، من بينهم يكتبون بالعربية والفرنسية ، زيادة على أن إجادة هاتين اللغتين تتراجع كلما تقدمت أعمار المترشحين .

غير أن الجانب الإثباتي الاكثر أهمية يتأتى إلينا من خلال المقارنة بين هذه النسب فيما بين المترشحين الحاصلين على تولية الأحزاب لهم ، وبين المنتخبين ، ويتبين على ضوء هذا بشكل جلي إلى حد كاف ، بأن إجادة اللغة الفرنسية لا تعد عاملا من عوامل النجاح بالنسبة لـ(حزب) الاستقلال ، ولجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . بينما أن عامل الإجادة للفرنسية هذا يعتبر عاملا في النجاح بالنسبة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

وبالفعل ، إن معدل المتعلمين بالعربية يرتفع من 60% ، لدى المترشحين الاستقلاليين ، إلى 64% لدى المنتخبين باسم هذا الحزب ، وفيما يخص جبهة الفديك ، فالفرق يبدو أكثر وضوحا ، بحيث ينتقل من نسبة

44% إلى 61% .

وعلى العكس من هذا أننا نلمس لدى الإتحاد الوطني للقوات الشعبية بأن معدل المتعلمين المقربين ، والذي كان يبلغ 52% لدى المترشحين ، هو معدل لا يمثل إلا نسبة 36% لدى المنتخبين . وبطبيعة الحال إن النسب المائوية لإجادة الفرنسية كتابة تبدو معكوسة بشكل لا جدال فيه . وفيما يخص الإزدواجية اللغوية ، بين العربية والإسبانية ، والتي لها تمثيليتها النسبية المعبر عليها لدى المترشحين الشبان ، فهي تتبوأ مرتبة جيدة اللهم بالنسبة للمنتخبين الذين تفوق أعمارهم سن الخمسين .

وبصفة إجمالية ، إن هذه المؤشرات تنحو نحو إثبات الفرضيات التي أوردناها أعلاه حول دور المثقفين التقليديين ، مما يدل على أن الثقافة التقليدية تتغلب ، في هذا المضمار ، وبشكل واسع ، على الثقافة العصرية . وذلك باعتبار أن هذه الثقافة التقليدية من العوامل ذات الإمتياز ، ووسيلة أيضا للإتصال مواتية من أجل النجاح في الانتخابات . وهكذا فهذه الاختلافات فيما بين الأحزاب ، وبين الجهات ، هي اختلافات تعكس موقفا متميزا إزاء الانفتاح على عوامل التحديث والعصرنة .

وفي أقصى الجانب الآخر في الصورة ، نجد أتباع الإتحاد الوطني للقوات الشعبية والمتمركزين بمدن الساحل يفضلون التصويت على المترشحين الميالين إلى التحول الاجتماعي السريع ، بالمقارنة مع الحزب الآخر ، الاستقلال أو الجبهة ، بجنوب البلاد حيث إن الطابع اللغوي المحافظ والتقاليد والهياكل الاجتماعية تمثل معطى قاعديا في السلوك السياسي .

توزيع المترشحين تبعا للأحزاب ، وحسب اللغات المكتوبة

الأحزاب	عربية	عربية فرنسية	عربية إسبانية	عربية فرنسية إسبانية	أبجديون	
حزب الاستقلال	59.1	26.0	4.6	0.8	9.2	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	52.1	31.4	3.3	5.0	8.3	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	44.1	40.7	5.5	3.9	11.8	
المحايدون	53.2	22.0	6.4	3.6	14.8	
%	52.7	27.1	5.2	3.3	11.7	100.0
المجموع	(334)	(173)	(33)	(21)	(74)	(634)

هناك نقطة أخيرة لابد من الإشارة إليها ، وترتبط بالعلاقة بين لغة الحديث واللغة المكتوبة ، ونتبين في هذا السياق بأن نسبة 83% من المترشحين المعربين فقط يكتبون العربية . وتبقى هذه العلاقة ذاتها هي نفسها ، بشكل ملموس ، بالنسبة للذين يتحدثون الفرنسية ويكتبونها .

وفي مقابل هذا ، إن هذه النسبة تنخفض إلى 53% لدى أولئك الذين يتحدثون الإسبانية ويكتبونها . هذا وهناك مسألتان فعليتان تتأكدان ، ومفادهما أن المترشحين الأقل إنفتاحا على الخارج يندرجون ضمن

فئة المتعلمين التقليديين ، بينما أن المثقفة كانت تجرى ، في أيام الحماية بداخل المدرسة ، في حين أن لغة المحتل في المنطقة الشمالية كانت تكتسب من قبل الناس ، وفي نفس الوقت ، سواء من خلال لغة التحاور بين الجماعات ، أو عن طريق المدرسة أيضا ، وذلك تبعا لسياق خاص في نشر الثقافة ، هو نفس السياق الذي عرفته أمريكا اللاتينية المستعمرة ، مع بعض الفوارق الدقيقة .

التعليم من النمط الفرنسي ، والتعليم التقليدي

لقد سبق أن رأينا بأن معرفة اللغة العربية الفصحى الكلاسيكية ، قد ظلت مسبقا تعتبر ، عبر المغرب القروي ، رمزا دالا على مستوى ثقافي تقليدي . أما عن معرفة اللغات الأجنبية ، فهي على العكس من ذلك كانت تتيح الفرص للقطيعة مع ما في الوسط القروي من انعزالية . وإن المعلومات التي نتوفر عليها ، في هذا الصدد حول المترشحين ، هي معلومات لا تكاد تزودنا ، لسوء الحظ بمؤشرات نوعية حول مستواهم المعرفي . وحتى بالنسبة لأولئك المصنفين على أنهم يقرأون الفرنسية ويتحدثون بها ، فهناك عديد من الشكوك التي ستظل تطرح نفسها علينا ، وذلك في حالة ما إذا كنا لا نتوفر بين أيدينا على بعض المؤشرات حول نوعية التعليم المتبع .

ثم إن هناك عديدا من المؤثرات ، المحرفة للحقائق ، يمكنها أيضا أن تؤثر على أحكام الإداريين الذين قاموا باستقاء المعلومات التي نحللها نحن في إطار اشتغالنا هذا . ومن المحتمل أن نعتبر بعض المترشحين ، فيما سيلي ، الذين لا يكتسبون إلا بعض المبادئ من هذه اللغة الفصحى ، باعتبار أنهم يتحدثون الفرنسية . وفي مقابل هذا ، إننا لا نتوفر إلا على القليل من الفرص لكي نعثر ، من بين اولئك الذين لا يتحدثون إلا بالعربية وحدها ، على بعض المترشحين الذين سبق لهم أن حصلوا على الشهادة الابتدائية . وهكذا فإن النسب المائوية الخاصة بالأبجديين أو المترشحين الذين لا يتحدثون إلا باللغة العربية ، يتوفرون إذن على أكثر الفرص على التوافق مع الواقع الملموس .

وإذا كان من الممكن ، بالنسبة لبعض العناصر الأكبر سنا ، إكتساب اللغة الفرنسية إلى حد ما ، من خلال الإتصال في ميادين العمل ، أو مع إطار الحياة المشتركة ، فإن هذه الحصة من الناس تتناقص حجما مع تقدم العمر . وإننا نصادف عند الشبان الأصغرسنا ، نسبا مائوية عالية من الذين ارتادوا المدرسة الفرنسية التابعة للحماية . ولقد كان تدريس المواد القاعدية ، يتم في هذه المدارس ، باللغة الفرنسية ، كما كانت تخصص عشر ساعات لدراسة اللغة العربية والدين (علما أن هذه المواد الأخيرة قد تحذف لحساب الأمازيغيين) ، أو لمتابعة بعض الأعمال في دراسة الوسط المحيط لفائدة الأمازيغيين ، بحيث لا تتوصل هذه الساعات العشر الأخيرة إلى إحداث بعض التوازن مع ثقل الخمس وعشرين ساعة الأسبوعية المخصصة للفرنسية بالمدارس الابتدائية ، أما بالوسط القروي ، فقد كان التلاميذ يعيشون في غالب الأوقات بالداخليات ، بهدف تسهيل عبورهم ، إلى حد بعيد ، من نمط العيش التقليدي نحو اكتساب العادات الأوروبية . ولم يكن أغلب هؤلاء التلاميذ يذهبون في دراستهم إلى مرحلة أبعد من المدرسة الابتدائية ، بحيث كانوا ينهون مساراتهم الدراسية مع الحصول على شهادة ابتدائية على أبعد تقدير . غير أن هؤلاء الذين ، هم أيضا ، كانوا يغادرون المدرسة بدون الحصول على الشهادة الابتدائية ، أو الذين لم يقضوا بالمدرسة إلا بعض سنوات ، سيظلون حاملين للإنطباع العميق الذي تتركه في نفوسهم هذه المؤسسة .

إن المهمة الاستيعابية assimilatrice الكامنة من وراء التعليم الابتدائي الفرنسي ، هي مهمة لا تحتاج إلى بيان أو تبيين . ففي أثناء الفترة التي خصصت بالذات لتعميم هذه المدرسة العلمانية ، مع نهاية القرن ما قبل الماضي ، كانت هذه المؤسسة قد عرفت كيف تدمج ، في إطار قالب تعليمي موحد ، أجناس البرتون les pretos والباسك Les Basques والقبائليين[4] Le kabyles . وكان أن النموذج التعليمي الابتدائي الاستعماري ، الذي تمت إقامته بالجزائر ، على ضوء التجربة الخاصة بمدرسة المعلمين ببوزاريه Bouzoreeh ، سيتعمم ، فيما بعد ذلك ، عبر مجموع أرجاء إفريقيا الشمالية .

وقد كان لهذا النشاط التعليمي هدف محدد ينحصر في تكوين الأطر الوسطى من كتاب وإداريين ومترجمين وضباط صف ، وموظفين صغار . ولقد تم نشر هذا النظام التعليمي بالمغرب من خلال الاستعانة في غالبية الأحيان بالمدرسين الجزائريين الذين يجري اختيارهم بدقة بحيث يدخل ، في إطار اهتماماتهم الأولية ، العمل على محو الخصوصيات المحلية Les particularismes ، وبأن يعملوا على الترسيخ في أذهان تلامذتهم القيم الليبرالية والتعادلية égalitaires الكامنة في مقررات التعليم العلماني . وهكذا فالمدرسون الجزائريون هؤلاء قد كانوا يمثلون ، في أعين الصغار المغاربة ، نماذج تعكس في الدرجة الأولى ، سبل النجاح الإنساني والاجتماعي ، والحاصل وما فيه أن الهدف الذي ترمي إليه السلطات الاستعمارية لم يتم التوصل إلى تحقيقه تبعا لما كان مرسوما له باعتبار أن تلامذة التعليم الفرنسي هم الذين سيضحون ، فيما بعد أولئك الوطنيين المتحمسين . ومع ذلك فإن تأثير مدرسيهم فيهم ، قد جعلهم ، يندفعون إلى إثارة النقاش حول قيم المجتمع الإسلامي التقليدي . إنهم لم يكونوا يرضون بقبول الاحتلال في قرارات نفوسهم ، غير أن الأغلبية من بينهم قد وفروا لهذا الاحتلال طيلة المدة التي استمر فيها متحكما بالبلاد ، العناصر المساعدة المخلصة .

ومن المعلوم أن أجود التلاميذ بالمدارس الابتدائية قد تم قبولهم للتوجه نحو "الثانويات الإسلامية" التي أقيمت عبر المدن الكبرى مثل فاس والرباط ومكناس ومراكش وتازة . وكان على هؤلاء التلاميذ أن يهيئوا شهادة تعليمية تعادل الدبلوم الثانوي ، ثم يتابعون تمدرسهم إلى أن يصلوا إلى السنة الأولى من الباكلوريا . ومن بين هؤلاء الذين وصلوا إلى هذا المستوى ، كان يجري اختيار ثلة محدودة جدا منهم من بين الذين يكشفون عن رغبة مضمونة في المعرفة والانضمام إلى النموذج العصري ، بحيث كانوا يوجهون لتهييء شهادة البكالوريا عبر المؤسسات التعليمية بالشعبة الأوروبية . والحق أن هؤلاء غالبا ماكانوا ينجحون في إتمام دراساتهم ، وذلك لأن المقررات ، المطبقة بالإعداديات الإسلامية ، قد كانت تتقارب جدا مع مثيلاتها بالمؤسسات الثانوية الفرنسية .

وكانت روح التنافس ، عبر هذا المجال ، تبقى بعيدة عن أن تجد متنفسا لها ، وذلك من جراء تطبيق نظام متشدد لدورات الإبعاد المتوالية .

وكان التلاميذ الذين يحصلون على الباكالوريا يتم قبولهم لإتمام دراساتهم بفرنسا أو بعين المكان ، ومهما يكن ، فإن عدد هؤلاء يظل محدودا ، لأن سلطات الحماية لم تكن لديها الإرادة في توزيع أعداد التلاميذ بالتعليم الثانوي على قدر يتجاوز الحدود المرسومة . وهذا بينما أن الذين وقع الاختيار عليهم لإتمام الدراسة ، على قلتهم ، يحملون الانطباع في قرارتهم بأنهم قد أصبحوا ينتمون ، والحالة هذه ، إلى فئة الأعيان ، وبأنهم

أيضا قد أصبحوا يحملون على عواتقهم ، بالنظر إلى المستقبل المحدود الذي تعدهم به شهادة الباكلوريا ، أمانة مهمة هم مطالبون بأدائها . وهكذا ، إنهم يشعرون ، بناء على الثقافة التي اكتسبوها ، وبناء على العالم الفكري الذي يحيط بهم ، وعلى طريقتهم في الوجود ، بكونهم قد أصبحوا قريبين من الشبان الأوروبيين من أقرانهم ، أكثر من قربهم من مواطنيهم الذين ما يزالون ينتمون أيضا إلى الوسط التقليدي .

بل ، يمكن القول ، إنه وحتى في خضم أشد المواجهات السياسية وأقساها ، فإن النماذج الثقافية والسلوكية عند هذا النوع من الوطنيين تظل فرنسية قلبا وقالبا .

ومهما يكن ، فقبل الانتقال إلى تحليل المعطيات حول المترشحين الذين تكونوا بالتعليم الفرنسي ، يجدر بنا أيضا أن نشير إلى وجود عدد كبير من المدارس الحرة طيلة السنوات الأخيرة من الحماية ، إذ كانت نظمها التعليمية تقع في منتصف الطريق ، فيما بين التعليم التقليدي وبين التعليم المتبع بالثانويات الفرنسية[5] . وكانت هذه المدارس الحرة تعمل تحت وصاية الوطنيين ومراقبتهم كما تخصص قسطا كبيرا جدا من حصصها لتدريس اللغة العربية ، وتبذل قصارى جهودها أيضا في استعمال اللغة العربية في تدريس الرياضيات والعلوم بشكل تمكن مقارنته مع المدارس الفرنسية . طبعا إن الفرنسية كانت تدرس أيضا بهذه المدارس الحرة ، إنما باعتبارها لغة أجنبية . ولقد لقيت هذه المدارس قدرا من النجاح لدى الأوساط البورجوازية في مدينة الدار البيضاء . وفي سنة 1948 بلغ عدد هذا النوع من المدارس ، بالدار البيضاء ، 26 مؤسسة تضم ما يقارب 5000 تلميذ ، وفي سنة 1952 ارتفع عدد التلاميذ بها إلى 5670[6] .

تلك كانت بنسبة التعليم العصري المقام بالبلاد قبل الحصول على الاستقلال ، إنه تعليم مخصص لنخبة معينة ، إذا ما قمنا بمقارنة عدد التلاميذ المتمدرسين مع كتلة القابلة للتمدرس ، غير أنه في الحقيقة تعليم قد تجاوز تلك الخاصية المحصورة في "مدرسة أبناء الأعيان" التي كان ليوطي يزمع تخصيصها لهؤلاء الأبناء . إذ أن الضغط الملموس من قبل المغاربة انطلاقا من 1930 ، ثم التقاليد الديمقراطية ، التي تتصف بها المدرسة اللائكية ، قد أدى في نهاية الأمر بهذه المدرسة إلى أن تستقبل أفواجا من التلاميذ الذين لم تكن سياقات التطور السياسي والاقتصادي لدى الحماية تسوغ أعدادهم بشكل مسبق . وبالتأكيد أن أبناء البورجوازية المغربية كانوا يتكيفون بطريقة أحسن مع التعليم العصري ، بالمقارنة مع أبناء الطبقات الشعبية الذين كانوا ، في عمومهم ، إنما يكتفون بقضاء عدد من السنوات فحسب منتسبين إلى هذا التعليم بدون فائدة ، وتبدو هذه الظاهرة ملموسة بشكل خاص بالدار البيضاء[7] . فالتلاميذ الذين كانوا يتابعون تمدرسهم بالتعليم الفرنسي ، بالتعليم الفرنسي العربي ، قد سبق لهم في كثير من الأحيان ، أن تابعوا ، زيادة على ذلك ، دروس الكتاتيب القرآنية لعدد من السنوات ، أي أنهم ، حين جاءوا متأخرين للإلتحاق بالمدرسة الفرنسية ، وذلك بعد أن تشربوا من بصمات المناهج التعليمية المختلفة ، فإن مرورهم عبر مسالك التعليم العصري ، لابد وأن يضع طابعه بشكل عميق على مستوى شخصياتهم . نعم إن هذا العامل يقوم بدور مهم في سياق دراسة النخب . إنه يتيح لنا الإمكانية لأن نفترض ، لدى أولئك الذين ارتادوا المدرسة الفرنسية من بينهم ، بأنهم قد تحصلوا على مكتسب لهم في اللغة الأجنبية ، وفي بعض المعارف مختلف عن المكتسب الذي يوفره لهم المجتمع التقليدي . ويبقى هذا المكتسب مرصودا إلى التزايد والنماء بالنسبة لأولئك الذين وقع عليهم الاختيار للمشاركة الفعالة في الإدارة وفي الحياة الاقتصادية بصفة أكثر بعد الاستقلال .

وزيادة على هذا ، إن الخاصية الحصرية التي تتميز بها النخب المحلية أو الوطنية تجعل من ارتياد المدرسة الابتدائية بالنسبة للقدماء منهم ، بل وبالخصوص بالنسبة للنخب المنتمية للإعداديات الثانوية ، حدثا قد أنشأ روابط تضامنية ستعمل فيما بعد على الجمع بين قدماء التلاميذ بتلك المؤسسات ، تلك الروابط التي يمكن أن تتجسد أحيانا من خلال ظهور جمعيات نافذة من قدماء التلاميذ ، من قبيل جمعية قدماء ثانوية مولاي ادريس بفاس ، وجمعية قدماء ثانوية آزرو . ومن المعتاد لدى المغاربة المنتسبين إلى فئات عمرية معينة ، أنهم يوجدون لأنفسهم روابط بين الأفراد الذين ظلت الإنشغالات المهنية ، أو التوجهات السياسية تفرق بينهم في نطاقات أخرى .

التعليم الابتدائي

بانتقالنا إلى تحليل المعطيات حول التعليم الابتدائي ، نسجل بداية بأن المرور عبر التعليم الابتدائي من النمط الفرنسي هو مرور يعتبر بمثابة عامل أكيد للحصول على التزكية للترشيح . أكيد أن الأغلبية الساحقة من المترشحين قد مروا عبر الكتاتيب القرآنية ، غير أن معدل الترشيح يبقى مرتفعا عند أولئك الذين تخرجوا من المدارس الابتدائية الفرنسية . أكثر مما هو لدى الوافدين من الكتاتيب القرآنية . وإذا ما أدخلنا في اعتبارنا توزيع المترشحين الوافدين من المدرسة الابتدائية حسب الأحزاب ، فإننا سنلمس أيضا وجود متغير منعكس بشكل تام بكل ما في الكلمة من معنى ، وذلك فيما بين نسب المترشحين الوافدين من الكتاتيب القرآنية وبين الوافدين من المدارس الفرنسية .

الأحزاب والتعليم الابتدائي

الأحزاب	الكتاتيب القرآنية	التعليم الابتدائي الفرنسي
حزب الاستقلال . . .	70.9	20.9
المحايدون . . .	69.8	27.0
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	59.2	34.0
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	53.8	35.6

إذن التعليم الفرنسي في حد ذاته يعتبر عاملا مهما في شأن الحصول على التزكية بهدف الترشيح ، بحيث يكون الحاصل عليه ، علاوة على ذلك ، معدا سلفا لكي ينصب عليه الاختيار من قبل أي حزب يساري أو ملكي . كما أن المرور من المدارس الفرنسية يهيئ للإنضمام إلى إحدى الجمعيات أكثر مما يفعل ذلك الكتاب القرآني . وفي مقابل هذا ، يكون الكتاب القرآني متلازما مع إمكانية ما للإنتماء إلى إحدى الطرق الصوفية ، وذلك بالنسبة لـ16 مترشحا من بين 19 الذين جرى إحصاؤهم بصفتهم منتمين إلى هذه الطرق .

هناك أيضا أغلبية واضحة لدى قدماء التلاميذ بالكتاتيب القرآنية ضمن المنظمات الإحسانية (27 من 35) ، وبالخصوص منها الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تؤدي دورا سياسيا ما في ذلك من شك ، على

مستوى توزيع المواد الغذائية أو تحديد الموارد المستخلصة من وراء ضريبة الذبح عبر المدن الكبرى . مع العلم أنه قبل الاستقلال كان لـ(حزب) الاستقلال ، وبشكل مسبق رجاله العاملون ضمن الجمعيات ، التي كانت تجسد ، بداخل النظام الحضري ، بؤرة مهمة للإتصال ، سواء مع السلطات أو مع التجار ، أو مع العناصر الممثلة للسكان الذين تصلهم المساعدات .

ونشير في الأخير إلى أن مجموع المترشحين تقريبا المنتمين إلى جمعيات آباء التلاميذ (12 من 14) ، تلك الجمعيات التي تنشأ عموما حول المؤسسات الثانوية العصرية بالمدن الكبرى ، هم ينحدرون من التعليم القرآني . وهكذا كان بإمكان هؤلاء أن يسهروا ، بصفتهم تلك ، على جودة التعليم الذي تلقاه أبناؤهم ، ، إلا أن مجموع المترشحين الأعضاء في جمعيات قدماء التلاميذ قد كانوا تابعوا دراساتهم بالتعليم الابتدائي الفرنسي .

وإذا ما وجهنا الاهتمام أخيرا نحو الفرز الذي تم فيما يخص مجموعات المنتخبين ، سنلاحظ بالملموس تعزيزا خفيفا للتوجهات الثابتة عند المترشحين . ولعل النتيجة الأكثر أهمية في هذا الإطار ، هي تلك التي تتعلق بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الحزب الوحيد الذي يتوفر على أكثر من النصف من منتخبين وافدين من المدارس الابتدائية الفرنسية (54%) ، ويظل هذا الرقم مرتفعا بوضوح على رقم المترشحين باسم هذا الحزب الذين مروا من نفس هذا النوع من التعليم (35.6%) .

ويمكننا أن نستخلص من هذه المعدلات أنه وبالنسبة للمنتخبين المنتمين إلى الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، والمنحدرين في عمومهم من الدوائر الانتخابية الحضرية العصرية ذات الكثافة الانتخابية العمالية الواسعة ، بأن التعليم الفرنسي ، بالنسبة إليهم ، كان بمثابة عنصر دافع للنجاح بشكل واضح . وهذا العنصر يتدخل بدرجة أقل بالنسبة للمترشحين الاستقلاليين ، إذ أن المنتخبين باسم هذا الحزب ، والمنتمين إلى التعليم الابتدائي الفرنسي ، يمثلون نسبة 24% من المجموع الكلي للمنتخبين باسم الحزب ، وهذا بينما أننا لا نعد من ضمن هذا المجموع إلا نسبة 20% من المترشحين . وعلى العكس من هذا ، فلدى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، والمحايدين أيضا ، نلمس أن الواخذين من التعليم الابتدائي الفرنسي يمثلون نسبة أدنى من نسبة المترشحين . فهل علينا أن نستنتج من هذه الأرقام بأن المدرسة الفرنسية لم تكن تمثل عاملا مؤاتيا للنجاح في الانتخابات . وذلك عبر الدوائر الانتخابية القروية التي حملت ، في أغلبية الحالات ، هؤلاء المترشحين الجبهويين إلى قبة البرلمان؟ والحق أن هذا المتغير يجب أن يخضع بالأحرى إلى التأويل بطريقة مختلفة ، مما يمكن أن يعني أن هذه الدوائر الانتخابية قد فضلت ، عموما ، التصويت على المترشيحن من ذوي التكوين التقليدي ، وهم في غالب الأحيان أناس من ملاكي الأراضي المستقرين بداخل نفس الدائرة الانتخابية . وفي مقابل هذا إن قيادة الحزب التي كانت ميالة ، وهي بالرباط ، إلى ترشيح حاملي الشهادات من التعليم الفرنسي ، لا تجد نفسها تلقى الموافقة من لدن المصوتين . وهذا بينما نلمس ، في المقابل ، بأن الناخبين الحضريين التابعين للإتحاد الوطني للقوات الشعبية يؤكدون بقوة من خلال تصويتهم الاختيارات التي لجأت إليها قيادة حزبهم .

ثم إن التوزيع الجغرافي للمترشحين القادمين من التعليم الابتدائي يطرح بين أيدينا بعض العناصر ذات الأهمية في سياق الإعلام عن نوعية الثقافة التي تحملها النخب المحلية ، ونلاحظ في هذا الإطار بأن

المترشحين الوافدين من الكتاتيب القرآنية يمثلون نسبة 55% من المجموع .

غير أن المنطقة الشمالية السابقة ، والجهات شبه الصحراوية ، تعكس حصصا تتجاوز المعدل بقدر كبير . وعلى النقيض ، فإن المترشحين الوافدين من التعليم الابتدائي الفرنسي يأتون ، في الدرجة الأولى ، ضمن الأقاليم القديمة بـ"المغرب النافع" مع بعض الاستثناءات القليلة ، وحسب ما يبدو ، فهذا المجموع يطرح علينا رسما خاصا عن بلد مغربي موسوم إلى أقصى حد بحضور أوروبي قائم بالبلد منذ زمن غير قصير . وهكذا فبعض المدن من قبيل الرباط وطنجة والدار البيضاء ، هي مدن تتميز في هذا البلد ، عن باقي الأقاليم المجاورة بشكل واضح . كما نلمس أيضا بكون المترشحين الوافدين من المدارس الحرة يتمركزون عبر الأقاليم التي لديها أقوى النسب من بين المترشحين الذين مروا عبر التعليم الفرنسي [8] ، مما يؤكد بأن أتباع هؤلاء كانوا مندمجين عبر تيار العصرنة أكثر من إندماجهم بداخل الإطار التقليدي .

ودائما في هذا السياق التعليمي ، يستحق منا قصر السوق اهتماما خاصا . فبالرغم من أنه إقليم ينتمي إلى مجموعة الأقاليم شبه الصحراوية ، فإنه لا يضم ، والحالة هذه ، إلا 51% من قدماء تلامذة الكتاتيب القرآنية ، في مقابل 31% من قدماء المدارس الفرنسية . ويعتبر هذا المعدل أكثر ارتفاعا من المتوسط الوطني ، ويتجاوز إلى حد بعيد معدل الأقاليم المجاورة . والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو ترى هل علينا أن نرد السبب في كل هذا بالنظر إلى أن عديد من المترشحين هم في الواقع من الشرفاء ذوي الثقافة العصرية الذين سبق لهم أن هاجروا الإقليم ، ولم تكن عودتهم إليه الأمل من أجل تسجيل ترشيحاتهم؟ وكيفما كان الحال ، إن انتماءهم إلى الأسرة الشريفة يمنحهم قدرا من الاعتبار لاشك أنه يوازن ، عبر هذه الجهة ، من سلبية ذلك العائق المتعلق بانتسابهم إلى مدرسة تعليمية عصرية ، مما يعني القطيعة مع التقليد . وهكذا ، فإن المهاجرين من إقليم قصر السوق ، قد اكتسبوا لأنفسهم الشهرة في غالب الأحيان من خلال الإنتماء إلى الإدارة ، أكثر مما اكتسبوها في ميدان التجارة .

ومن أجل هذا ، كان عليهم أن يمروا عن طريق المدرسة العصرية ، على خلاف التجار السوسيين ، المترشحين بإقليم أكادير ، والذين ، ورغما عن أنشطتهم ، فهم إنما ينحدرون من المدارس القرآنية .

توزيع المترشحين حسب الأقاليم وحسب نمط الدراسة الابتدائية

الأقاليم	مدرسة قرآنية	مدرسة ابتدائية فرنسية	مدرسة حرة	بدون تكوين	
أكادير . . .	74.4	14.0	2.3	9.3	
الحسيمة . . .	61.5	7.7	0.0	30.8	
بني ملال . . .	64.2	14.3	0.0	21.4	
الدار البيضاء . . .	49.3	31.4	5.1	13.9	
فاس . . .	53.2	22.6	0.0	24.2	
قصر السوق . . .	57.1	31.4	0.0	11.4	
مراكش . . .	75.6	19.2	0.0	5.1	
مكناس . . .	50.0	32.4	5.9	11.8	
الناضور . . .	80.0	10.0	0.0	10.0	
وارززات . . .	100.0	0.0	0.0	0.0	
وجدة . . .	23.1	50.0	7.7	19.2	
الرباط . . .	40.7	45.8	0.0	13.6	
طنجة . . .	30.0	0.0	0.0	0.0	
طرفاية . . .	100.0	21.6	0.0	8.1	
تازة . . .	70.0	5.9	0.0	51.0	
تطوان . . .	43.1	45.8	8.6	17.1	
الدار البيضاء العمالة . . .	28.6				
الرباط العمالة	21.4				
%	55.4	26.8	1.9	15.9	100.0
المجموع	(358)	(173)	(12)	(103)	646

وإذا ما أمعنا النظر في الأخير في توزيع المعربين ، والناطقين بالأمازيغية ، بين المدرسة القرآنية وبين المدرسة الابتدائية الفرنسية ، يمكننا أن نتبين بأن المترشحين الأمازيغيين قد مرِ الثلث منهم من المدرسة القرآنية . وهذا بينما المعدل عندهم ، في ارتياد المدرسة الابتدائية ، لا يتجاوز الخُمس إطلاقا . وهذه الأرقام تنحو بنا نحو إبراز تلك الخاصية التقليدية الغالبة في ثقافة المترشحين الأمازيغيين .

التعليم الثانوي

إن الإثباتات التي توصلنا إليها بصدد تأثير التعليم الابتدائي تصبح مدعمة في شموليتها من خلال المعطيات التي نتوفر عليها بين أيدينا فيما يخص التعليم الثانوي .

وهكذا فإن دراسة لغات الحديث لدى قدماء التلاميذ بالثانوي ، تغدو ، في هذه الحالة لها دلالتها . وليس هناك ما قد يثير الدهشة أن نرى بأن أكثر من 65% من قدماء التلاميذ بالمؤسسات التعليمية التقليدية لا يتحدثون اللغة العربية .

ثم إن التقسيم تبعا لكل إقليم على حدة ، يدعم الانطباع بأن هناك نفوذا لدى قدماء التلاميذ بالشمال وبالجهات شبه الصحراوية . إذ أنهم يمثلون بمجموع البلاد نسبة 56% من قدماء التلاميذ بالثانوي ، وذلك مع رجحان واضح لقدماء القرويين (31%) ، متبوعين بقدماء مولاي يوسف (11%) . بينما يبلغ أولئك المنتمون إلى المعاهد الإسلامية ، بالمنطقة الشمالية ، (9%) . وتبقى بالنسبة لمختلف المدارس التقليدية والزوايا والجوامع الكبيرة نسبة (5%) . هذا مع أن شمال البلاد يعرف هيمنة التعليم التقليدي بشكل يختلف هنا وهناك . وفيما يخص إقليم الحسيمة ، فالهيمنة هناك تبدو شاملة ، بحيث إن توزيع المترشحين يتراوح بين قدماء التلاميذ بالمعاهد الإسلامية عبر المنطقة الشمالية (83%) ، من بينها 59% تخص المعاهد الإسلامية المحلية ، والباقي يتوزع بين القرويين وبين مختلف الجوامع الأخرى .

وأخيرا بالناظور حيث تتجلى هيمنة القرويين بكل وضوح ، وذلك بنسبة 50% لدى قدماء تلامذة الثانوي ، في مقابل 18% لدى المعاهد الإسلامية .

وبانتقالنا نحو الجنوب ، فهناك يمثل تلامذة جامعة بن يوسف المترشحين بورازازات والدارسين بالثانوي . غير أنهم لا يعدون إلا بنسبة 40% في مراكش ، هذه الأخيرة التي تضم علاوة على ذلك 20% من قدماء القرويين ، و33% بأكادير . ثم إن هؤلاء المترشحين يمثلون ، في مقابل ما سبق ، نسبة 30% من بين مترشحي بني ملال ، و19% بعمالة الدار البيضاء ، وبعيدا عن هذا ، يعتبر إشعاع المؤسسات التقليدية ، وبالدرجة الأولى الإشعاع المعروف عن فاس ، عاملا بديهيا في انتشاره عبر المغرب الأوسط . وبكل تأكيد إننا نعد هناك 67% ، من قدماء التلاميذ بالمؤسسات التقليدية من بين المترشحين بإقليم فاس . بل وأيضا 70% بتازة ، و50 ، بوجدة ، و40% بالرباط ، و43% بمكناس . ثم ، وهو أمر أكثر غرابة ، نسبة 75% من بين المترشحين عبر الدوائر العشر بالدار البيضاء ، و50% بعمالة الرباط .

وبناء عليه يمكننا أن نضع رسما تقريبيا للجهات صاحبة التأثير للمراكز الثقافية الإسلامية . وسنرى بأن نفوذ جهة فاس يمتد عبر المغرب الأوسط وعبر البلاد الأمازيغية ، إلى أن يصل إلى بني ملال وإلى الناظور بالشمال ، ثم تطوان التي تغطي بظلالها الإقليم المحيط بها ويمتد تأثيرها وصولا إلى الحسيمة . وعن جامعة ابن يوسف بمراكش ، فهي ترسل تأثيرها عبر سفحي الأطلس ، انطلاقا من بني ملال ، غير أن تأثيرها لا يمتد وصولا إلى قصر السوق .

أما عن تأثير التعليم الثانوي ، فهو أكثر انتشارا ، بحيث إنه يهيمن بشكل واسع عبر طنجة بنسبة 68% ، ونسبة 86% بقصر السوق ، و56% بأكادير موزعة بين عديد من أنواع المؤسسات . وهذه الحصة تظل مماثلة مع نفس الحصة بالرباط . وهي تصل أيضا إلى نسبة 50% بالرباط العمالة . وباستثناء بعض الحالات الهامشية ، فإن تأثير التعليم الثانوي العصري ، في شأن اختيار المترشحين ، هو تأثير لا يتجلى بقدر كاف من الوضوح إذن ، على خلاف التعليم الثانوي التقليدي . كما أن دراسة التوزيع الجغرافي للمترشحين الوافدين من التعليم الثانوي العصري ، تكشف عن بعض التفاصيل المهمة ، خصوصا فيما يتعلق بقدماء التلاميذ بالمؤسسات التعليمية الفرنسية ، وفي هذا الإطار دائما نجد قدماء آزرو يلتقون فيما بينهم ، خصوصا عبر أقاليم الرباط والدار البيضاء ومكناس . كما أن الأكثر من نصف المترشحين ، من قدماء تلامذة ثانوية مولاي إدريس نصادفهم بإقليم فاس ، ونفس هذا الشيء نلمسه بالنسبة لقدماء ثانوية مانغان Mangin بمراكش . وانطلاقا

من هذا يبدو أن النخب السياسية صاحبة التكوين العصري تمتلك روابط محلية جلية فيما بينها ، حتى وإن كان إشعاع المؤسسات الفرنسية ليس من نفس الطبيعة المعروفة لدى المؤسسات التقليدية .

توزيع المترشحين حسب الأقاليم ، وتبعا لنوعية التعليم الثانوي

الأقاليم	ثانويات السلك الفرنسي وإعداداته	مؤسسات ثانوية تقليدية	
أكادير	55.5	44.5	
الحسيمة	0.0	100.0	
بني ملال	40.0	60.0	
الدار البيضاء	45.00	55.0	
فاس . . .	33.3	66.7	
قصر السوق	85.7	14.3	
مراكش . . .	40.0	60.0	
مكناس . . .	57.0	43.0	
الناظور	33.4	66.6	
وارززات	0.0	100.0	
وجدة . . .	50.0	50.0	
الرباط . . .	61.1	38.9	
طنجة . . .	66.6	33.3	
تطوان	31.7	68.3	
عمالة الدار البيضاء . . .	25.0	75.0	
عمالة الرباط . . .	50.0	50.0	
%	43.5	56.6	100
المجموع	(101)	(130)	(231)

لقد قمنا فيما سبق بتحليل مدى الأهمية التي ينفرد بها قدماء التلاميذ بالمؤسسات الثانوية التقليدية بمختلف الأحزاب السياسية ، ثم سلطنا الأضواء بالتالي على دور القرويين في تكوين المترشحين بمختلف توجهاتهم ، وذلك باعتبار أن جامعة ابن يوسف والمعاهد القائمة بالمنطقة الشمالية تتمتع بإشعاع جغرافي وسياسي أقل تنوعا .

إن المترشحين الوافدين من المؤسسات الثانوية بالسلك الفرنسي ، يعتبرون أقل عددا بشكل ملحوظ ، وأكثر توزعا هنا أو هناك . وتمثل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية الحزب الوحيد الذي يضم عددا مرتفعا منهم ، ولو بقدر قليل (59%) ، وذلك بالمقارنة مع المترشحين المنتمين إلى المؤسسات التقليدية . ولعل

المجموعة الأكثر أهمية (15%) هي المنتسبة إلى ثانوية مولاي يوسف بالرباط ، يتلوها ، عبر أقساط متعادلة نسبيا ، قدماء تلامذة آزرو (7%) ، وقدماء مولاي ادريس بفاس (6%) ، وثانوية مانغان بمراكش (6%) والمدارس العسكرية (6%) . وتعتبر الحصة الأكبر عددا من ضمن قدماء إعدادية آزرو هي التابعة للإتحاد الوطني للقوات الشعبية (12%) ، بينما أن (حزب) الاستقلال لا يضم إلا بنسبة (2%) . غير أن هذين الحزبين يتوفران ، مع ذلك ، على نسبة متعادلة نسبيا (30% و33%) من المترشحين الخريجين من المؤسسات الثانوية الفرنسية .

توزيع المترشحين والمنتخبين حسب الأحزاب وتبعا لنوعية المؤسسات الثانوية

مؤسسات من النمط التعليمي الفرنسي المترشحون		القرويين	جامعة ابن يوسف	مؤسسات تقليدية أخرى	
المترشحون					
حزب الاستقلال	30.4	37.0	10.9	21.7	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	32.7	28.6	24.5	14.2	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	59.3	24.1	3.7	13.0	
محايدون	43.9	35.6	6.8	13.7	
%	42.6	31.4	10.8	15.2	100
المجموع	(93)	(72)	(24)	(34)	(223)
المنتخبون					
حزب الاستقلال	26.7	57.9	5.3	5.3	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	37.5	25.0	12.5	25.0	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	66.9	11.1	5.6	16.7	
محايدون	25.0	0.0	25.0	50.0	
%	44.8	30.6	8.2	16.4	100
المجموع	(22)	(15)	(4)	(8)	(49)

وحتى نتمكن ، بطريقة أحسن ، من استخلاص محصلات التحليل لهذه المعطيات حول توزيع المترشحين الذين مروا عبر أسلاك التعليم الثانوي التقليدي أو العصري ، بين مختلف الأحزاب ، يلزمنا أن نعمل على مقابلة هذه المعطيات مع نفس المعطيات التي تتعلق ، في هذه المرة ، بالمنتخبين وحدهم . مع العلم أن المجموعة ، الخاصة للدراسة هنا ، لا تضم إلا 49 حالة ، بينما أن مجموعة المترشحين تبلغ 223 حالة .

وهكذا فالثلث من بين المنتخبين ، الذين درسوا بالثانوي ، قد ارتادوا جامعة القرويين .ونشير إلى أننا سنكون أكثر قدرة على القيام بشكل أحسن بقياس أهمية مختلف المؤسسات التقليدية ، وذلك في حالة ما إذا أدخلنا في نطاق اعتبارنا بأن حصة هؤلاء المنتخبين ، هي حصة ترتفع من حيث نسبتها إلى أن تصل إلى 55% . وفيما يتعلق بمنتخبي (حزب) الاستقلال ، والذين إن 58% من بينهم قد وفدوا من القرويين ، فسنجد بأن نسبة قدماء التلاميذ بالمؤسسات التقليدية ، ترتفع إلى حدود 74% . غير أنها تتمحور إجمالا حول 62% لدى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، و33% لدى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية .

أما بالنسبة للمنتخبين المحايدين فثلاثة من بين أربعة منهم ينتمون إلى المؤسسات التقليدية .

وهذا بينما يبقى منتخبو جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية متوزعين عبر مختلف المؤسسات التعليمية العصرية ، مع بعض التفوق الخفيف لصالح قدماء تلامذة مولاي يوسف ، وتلامذة الخمسيات مثلهم في ذلك مثل المترشحين أيضا . بيد أنه لا شيء يبدو بارزا بالنسبة لمجموعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، أما بـ(حزب) الاستقلال ، فوحدها ثانوية بويميرو Poemyrau بمكناس تبرز قليلا . ويبدو أن الاختلاف بين السلسلتين الإثنتين من النسب المائوية ينحو إذن إلى تبيان أن المرور الدراسي ، عبر المؤسسات الثانوية التقليدية ، يعتبر بمثابة عامل مهم فيما يرتبط بالانتخابات . وبناء عليه ، فعدد المنتخبين المنتسبين إلى هذه المؤسسات ، هو أمر يثبت بأن الناخبين يجدون أنفسهم بالأحرى أقرب إلى خريجي المؤسسات التقليدية ، منهم إلى المتخرجين من المدارس العصرية ، وفيما يتعلق بالمجموعة المندمجة لقدماء القرويين ، فلا يمكنها إلا أن تساهم في إعطاء أسلوب ولغة مشتركين لهما مكانتهما الراجحة وسط البرلمان المغربي من خلال كل الأحزاب .

وإذا ما تقصينا بتفصيل في المجموعتين الإثنتين من المنتخبين ، ومن قدماء التلاميذ بالمؤسسات التقليدية من قدماء الإعدايات الفرنسية ، سنتبين بأن الأوائل من بين هؤلاء ، هم في غالبية الأحيان ، من المترشحين الذين جرى جلبهم نحو الدوائر الانتخابية من الخارج ، حيث يعلنون هناك عن ترشيح أنفسهم بصفتهم من الأعيان المحليين الوطنيين . بينما أن المترشحين الآخرين ، الذين قد يكونون أحيانا من مواليد نفس الناحية ، يعتبرون هم الأقرب إلى النخب السياسية الوطنية إلى حد بعيد ، ويبدو أن التأثير الذي تتمتع به أسر هؤلاء ، أو أي عوامل أخرى من هذا القبيل ، هي أمور لا تكون كافية بصفة كلية لكي تضمن لهم إندماجا عبر أوساطهم ، مع أنها عوامل مسلم بها بالنسبة للمثقفين التقليديين .

ومع ذلك لا يجب علينا أن نقزم من قيمة دور الخريجين من التعليم الثانوي الفرنسي ، ذلك التعليم الذي حسب ما يبدو ، يؤدي دور جماعة أرستقراطية حقيقية تتكون من حوالي عشرين من المنتخبين بوسط البرلمان . وكان النصف من هؤلاء الجماعة ينتمي إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . وكانوا يتوزعون بين حاملي شهادة الباكلوريا وحاملي الشهادة الثانوية .

كما أن هناك إثباتا مهما يمكن أن يستقى من لوحة حيث يتواجه عبرها متغيرا التعليم الثانوي والمناصب الإدارية التي كانت مشغولة قبل الحصول على الاستقلال . ومنذ الوهلة يتبين بأنه ومن بين 78 مترشحا معنيين بالأمر ، هناك 52 منهم كانوا يمارسون التدريس ، وأكثر من الثلث من بينهم قد وفدوا من القرويين . وبإحصائنا لقدماء التلاميذ بالمؤسسات التقليدية الأخرى ، سنلمس بأن هؤلاء يتجاوزون بقدر واسع عدد

خريجي المدارس الفرنسية ، بحيث إنهم يرمزون ، بداخل النخب ، إلى ذلكم الصراع الكامن فيما بين النوعين الإثنين من التكوين ، والذي هو صراع يتعدى نطاق الأحزاب ، كما سنصادفه ، فيما بعد هذا ، باعتباره ممثلا لأحد المعطيات الثابتة في إطار هذه الدراسة .

التعليم التقليدي العالي

من الصعب فصل التعليم العالي التقليدي عن تأثير التعليم الثانوي . وذلك أولا بسبب أن المؤسسة التقليدية الرئيسية ، والتي هي القرويين بفاس تشمل المستويين التعليميين معا . كما أن بعض المترشحين الذين لم يتابعوا دراساتهم بهذه المؤسسة الأخيرة إلا لفترة من بضع سنوات عبر الثانوي ، ربما قد راودتهم فكرة محاولة تخصيص أنفسهم بصفة العالمية alem . مع العلم أن جميع المترشحين الذين حرموا من الحصول على هذه الصفة المحددة ، قد صنفوا ضمن المستوى الثانوي . وبناء عليه يمكننا إذن أن نعتبر بأن محاولة تجاوز الحقائق القائمة ، هي محاولة قد تستعمل في أية جهة ، لتعويض ما يكون قد حدث من إهمال في جهة أخرى . ويبقى العدد المحدود لحاملي شهادات التعليم العالي التقليدي (54) أمرا قد يدفع إلى الاعتقاد بأن مخاطر المغامرة في التقدير لم تكن ذات أهمية تذكر .

وبشكل عام ، هناك إثبات أولي يفرض نفسه هنا ، ويتعلق الأمر بأنه ومن مجموع 723 مترشحا ، هناك 130 تابعوا تعليما ثانويا وتعليما عاليا تقليديا . وتظل القرويين مهيمنة فيما يخص مجموعة قدماء التلاميذ بالتعليم التقليدي ، وذلك بـ 72 من القدماء بالمستوى الثانوي ، و26 من المستوى العالي ، وهذا ، حسب ما يظهر ، يدل على أن قدماء القرويين متوزعون ، على درجة لا تخفى ، بداخل المجموعات (مع بعض الفروق الدالة التي أخضعناها للتحليل بالنسبة للتعليم الثاني) .

التوزيع حسب الأحزاب لحاملي الشهادات من الجامعات التقليدية

الأحزاب	القرويين	جامعات مغربية أخرى	جامعات أجنبية تقليدية
حزب الاستقلال	66.7	20.0	13.3
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	37.5	37.5	12.5
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	54.5	27.3	18.2
المحايدون	36.8	26.3	26.3
المجموع	49.0	26.4	24.6
	(26)	(14)	(13)

تسهم القرويين إذن بدور راجح من بين المؤسسات التي تكون النخب المحلية التقليدية . وباعتبار قدماء تلامذة القرويين موزعين عبر جميع أنواع التشكيلات السياسية ، فإنهم يمتلكون ، فيما بينهم ، لغة وسلوكا موحدين . لغة وسلوك يجسدان الروح المعبرة عن شخصية التقليد . وهكذا فإن قدماء التلاميذ للمؤسسات الأخرى التقليدية أيضا ، لا يمكنهم الإدعاء مثلا امتلاكهم لهذا الدور ذي البعد الوطني ، والظاهر أن انتشار خريجي المؤسسات التقليدية على

الصعيد الجغرافي ، مثير للإنتباه إلى أبعد حد ، بينما أن ارتباطهم بحزب بعينه يبقى ارتباطا أكثر تنوعا . وبالاتحاد الوطني للقوات الشعبية نلمس بأن قدماء جامعة ابن يوسف يمثلون الأغلبية ، كما يجسد عبد الله ابراهيم والفقيه البصري في هذا الحزب رمزين دالين على هذا النوع من الأعيان . ونفس هذا الشيء نلاحظه بالمؤسسات التعليمية التقليدية بالمنطقة الشمالية ، حيث إن الشخصية البارزة هناك هي شخصية عبد الخالق الطريس .

إن الخلاصات النهائية من وراء التحليل تبقى هي هي ، وذلك في حالة ما إذا استندنا في إطارها على المترشحين الحاصلين على الشهادات من الجامعات التقليدية . وسنلمس بأن تمركز خريجي القرويين بداخل (حزب) الاستقلال هو أكثر حجما من تمركز قدماء التلاميذ من المستوى الثانوي . أما بالنسبة للأحزاب الأخرى ، فتتميز باستقطابها للأتباع بطرق أكثر تنوعا ، مع رجحان كفة القرويين وابن يوسف لدى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، والقرويين بالنسبة لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، والأزهر وتطوان .

هذا ونشير إلى أن المعلومات التي نتوفر عليها حول حاملي الشهادات من الجامعات التقليدية الإثنتي عشرة هي معلومات تأتي لتقوي من الانطباعات التي استنتجناها من خلال إخضاع أعداد المترشحين للتحليل . فمن ضمن ثمانية مترشحين من حاملي الشهادة العالمية من القرويين ، هناك ستة من بين منتخبي (حزب) الاستقلال . مع العلم أن هذا الحزب يضم ، فضلا عن ذلك ، بين صفوفه منتخبين من حاملي الشهادات من بعض الجامعات التقليدية الأجنبية .

التعليم العالي العصري

إن المعطيات حول التعليم العالي العصري لا تزيدنا في شموليتها إلا دقة في الإثباتات التي سبق أن أنجزناها بصدد التعليم الثانوي . والحاصل أن المترشحين الوافدين عبر هذا النوع التعليمي لا يبلغ عددهم إلا ثمانين فردا في المجموع .

وكانت الأغلبية منهم قد تابعت دراساتها بفرنسا ، إلا أن تسعة من بينهم هم من الوافدين عبر التعليم العالي الإسباني ، وخمسة عشر منهم قد تابعوا دراساتهم بالمغرب (القانون والمدرسة الإدارية ، والإجازة في اللغة العربية) ، بحيث إنهم يمثلون ، والحالة هذه ، مجموعة إضافية لها أهميتها النسبية .

إن هذه الحصة الضعيفة للمترشحين المنتسبين إلى التعليم العالي ، وفي الوقت الذي تبين فيه الدراسات حول النخب السياسية بشكل عام ، بأن الأمر يتعلق بمتغير أساسي ، هي حصة تجد تفسيرا لها من خلال تلك الخاصية الحديثة التي تميز الاستقلال الوطني . فالحماية لم تعمل على بلورة نخبة مغربية من هذا المستوى الجامعي . بحيث أننا نجد في 1955 أن عدد حاملي شهادة الباكلوريا بالمغرب كان هو 155[9] ، كما أن هذا العدد لم يكن يبلغ في 1950 إلا 87 فردا و33 في سنة 1945 .

وهذا في حين أن حاملي الشهادات ، من التعليم الثانوي الفرنسي في أيام الحماية ، هم الذين زودوا قطاع التعليم العالي العصري بالطلبة الذين سنجد البعض منهم من ضمن المترشحين لانتخابات 1963 . ومهما بلغ عددهم من محدودية أو انخفاض ، فإنه يبقى مرتفعا بشكل كبير (11%) ، وذلك بالمقارنة مع معدل حاملي الشهادات بالنسبة لشمولية السكان . وحتى وإن كنا لا نتوفر على أرقام مدققة إلى حد بعيد حول هذه النقطة ، فإنه يمكننا ، في هذه الحالة ، أن نتبين ذلك الواقع الذي مفاده أن عدد هؤلاء الحاملين لشهادات عليا ، هو عدد يتجاوز بكثير نسبة الأفراد الذين يتوفرون على مستوى تعليمي أعلى من الشهادة الابتدائية[10] .

إن هذا المعدل الضعيف الذي يعكس تمثيلية حاملي الشهادات من التعليم العالي ،من بين المترشحين للإنتخابات التشريعية ، هو معدل يجب أن يؤول أيضا باعتباره مؤشرا ذا خاصية محلية بداخل جو التنافس ، وحسب ما هو ظاهر ، فالمحامون والأطباء أو الأساتذة ، الذين كان من الممكن أن يكون عددهم كبيرا لملء أغلبية المقاعد البرلمانية ، هم أناس لم يكونوا يكلفون أنفسهم عناء الدخول في خضم هذا التسابق الخاص . إنهم ينتمون مسبقا إلى النخبة السياسية الوطنية منذ الحصول على الاستقلال . كما أن أي نجاح لهم في الانتخابات لن يحمل إليهم معه إطلاقا أي نفوذ ولا أي مدخول أحسن من المدخول ومن النفوذ الذي يعود عليهم من مناصبهم الإدارية التي يتبوؤونها مسبقا بصفتهم مديرين وعمال أقاليم ووزراء . حتى وإن كانوا سيجدون الرعاية ، في حالة ترشحهم من الحزب الذي يتولى السلطة ، فإن الامتياز الذي سيحصلون عليه سيكون مع ذلك ضعيفا في حالة فوزهم في الانتخابات . أما إذا اختاروا أن ينضموا إلى صفوف المعارضة فهناك حظ كبير في إمكانية إعادة النظر في وضعياتهم . على افتراض أنهم قد انتخبوا مثلا ، فإن انتدابهم الجديد لن يوفر الفرص لكي تصبح وضعياتهم ذات امتيازات أكثر مقارنة مع وضعياتهم السالفة . أما إذا انهزموا ، فإنهم يعرفون بأن السلطات لن تظل مكتوفة اليدين . طبعا لن يقوم أحد بطردهم من أسلاك الوظيفة العمومية ، وإنما أنهم سيخسرون مناصبهم العليا والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها .

إذن إننا لن نصادف ، من بين مترشحي المعارضة ، إلا بعض المناضلين المحترفين الذين يتعاطون في غالب الأحيان إلى المهن الحرة ، أو بعض الموظفين المتحفزين بشكل كبير ، والذين تظل وضعياتهم ، في جميع الأحوال ، عرضة لإعادة النظر فيها من قبل السلطات . وبناء عليه كان الوزراء الذين يباشرون مهامهم فعليا ، والمنتمون إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، يتقدمون إلى الانتخابات بدون حماس يذكر[11] . وهذا بينما كبار الموظفين يبدون بعض التردد أو لا يضعون أيديهم في هذا الشأن إلا على أمل أن يصبحوا وزراء لعل وعسى ، وسنشاهد أيضا ظهور بعض "الشبان الذئاب" الأقل من ثلاثين سنة في أعمارهم ، الذين يعتبر الدخول في الرهان السياسي ، بالنسبة إليهم ، بمثابة وسيلة للدفع قليلا بمساراتهم المهنية نحو الأمام .

وكأنهم ، والحالة هذه يتمنون إيجاد مسلك مختصر ما في الطريق نحو الالتحاق بمجموعة الذين استفادوا من جميع الامتيازات من جراء الحصول على الاستقلال .

ومهما يكن ، فإن عملية التوزيع تبعا للأعمار تبدي للعيان مجموعة من المترشحين الأقل من ثلاثين سنة . وهم في أغلبيتهم من دارسي الآداب ، إلا أنهم يضمون في وسطهم أيضا بعضا من رجال القانون وبعض المهندسين . وبالنسبة للفئة العمرية من 31 إلى 50 سنة ، نلمس بأن رجال القانون ، الذين تابعوا دراساتهم بفرنسا ، يمثلون الأغلبية . وهذا بينما أن فئة الأعمار ، من 50 سنة فما فوق ، تضم قدماء الضباط .

ويبقى الأمازيغيون الذين يبدو عليهم أنهم يمثلون بنسبة ضعيفة (8%) ضمن مجموعة المترشحين من ذوي الدراسات العليا ، وهذا في تناقض مع حضورهم ، المثير للإنتباه بشكل جلي ، ضمن جماعة قدماء التلاميذ بالثانوي ، والحق أن هذا الواقع هو أمر يساهم في تفسير تلك المكانة المحدودة التي يحتلها الأمازيغ في وسط النخبة السياسية الوطنية ، وفي تفسير نفس المكانة المتعلقة بأحسن تمثيلية لهم بوسط النخب المحلية .

وإذا ما انصب اهتمامنا على عامل التوزيع الجغرافي لدى المترشحين من أصحاب الشهادات ، سنلمس ، بطبيعة الحال ، بأن النصف من هؤلاء ، ولا سيما منهم المحامين والأطباء ، يتقدمون عبر الدوائر الانتخابية الحضرية ، في مقابل هذا ، فالمجازون في اللغة العربية ، وقدماء الضباط[12] ، وبشكل غير متوقع المهندسون ، يتقدمون بترشيحاتهم

عبر الدوائر الانتخابية القروية . وبالنسبة لهؤلاء المهندسين ، إن اختيارهم للترشح عبر الدوائر القروية هذا هو ناجم إما بسبب الارتباطات العائلية ، وإما عن الارتباطات المحلية التي ظلوا يحتفظون بها من جراء تعيين وظيفي سابق بالإقليم ، وإما نتيجة ، في بعض الحالات ، لأخطاء في التكتيك صادرة عن تقنوقراطيين شبان في إطار بحثهم عن تزكية ما للترشيح .

توزيع حاملي شهادات التعليم العالي حسب الأحزاب

الأحزاب	الآداب	الحقوق	الطب	العلوم	
حزب الاستقلال	25.0	50.0	00.0	25.0	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	9.1	63.6	18.2	9.1	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	30.0	40.0	20.0	10.0	
المحايدون	100.0	00.0	00.0	00.0	
%	23.0	50.0	15.5	11.5	100.0
المجموع	(6)	(13)	(4)	(26)	(26)

وإذا أخذنا بعين الاعتبار مجموعة المنتخبين ، فإن المرور عبر التعليم العالي العصري بالتالي سيعتبر عاملا ذا دلالة ، وحقا لو أن عدد هؤلاء المنتمين للتعليم العالي يظل محسوبا في خانة الأقلية إلى حد بعيد ، فإن رقم 26 يمثل بنسبة 18% من بين المنتخبين .

والظاهر أن الحقوقيين يمثلون الأغلبية الواسعة ، يتلوهم أصحاب الدراسات الأدبية ثم الأطباء في الدرجة الموالية ، كما أن المنتخبين يعتبرون مشتتين تبعا للأحزاب ، إلا أنهم لا يمثلون ، من الناحية النسبية إلا 10% من المجموعة البرلمانية الاستقلالية ، و20% بالنسبة لجبهة الفديك ، و40% بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وهذا الحزب الأخير يضم العدد الأكبر من المحامين والأطباء . بينما يبقى التشرذم ، لدى حاملي الشهادات ، أكبر حجما بالنسبة لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية و(حزب) الاستقلال .

وإذا بحثنا باهتمام دقيق ضمن مجموعة حاملي الشهادات من الجامعات الإسبانية ، سنلمس بأن ستة من بين تسعة ، لم يتلقوا أية تزكية للترشيح ، بينما أن الثلاثة الباقين هم يتوزعون فيما بين الأحزاب الكبرى . ثم إن عدد حاملي الشهادات العليا بالمنطقة الشمالية في عهد الحماية ، هو عدد يتصف بالانخفاض الكبير ، بحيث يمكن أن نستنتج من ورائه بعض الخلاصات النهائية . غير أنه يتبدى بأن الطبقة التي تتولى التسيير بالجنوب ، ليست بمستعدة إطلاقا لكي تمنح مكانة ما لهؤلاء المنافسين المحتملين الذين يتمتعون بقاعدة محلية عصرية . وفضلا عن هذا ، إن المجموعة الناخبة بالشمال ، هي تتوجه عن طيب خاطر ، حسب ما تمكنا من رؤيته ، بأصواتها نحو المترشحين من ذوي التكوين الثقافي التقليدي . وعلى الرغم من الطابع المحدود الذي تتصف به مجموعة حاملي شهادات التعليم العالي العصري ، فهي تبقى مجموعة مهمة باعتبار تموضعها عند نقطة الالتقاء فيما بين النخب المحلية والنخب الوطنية . كما أن من شأن إخضاع الحالات الفردية للفحص ، أن يبين بأن الأمر إنما يتعلق ، في غالبية الأحيان ، بالمترشحين المنتمين إلى النخب السياسية الوطنية ، باستثناء المنطقة الشمالية في أيام الحماية الإسبانية .

الفصل العاشر
المشاركة الاجتماعية والسياسية

إن المعلومات المجمعة حول السلوك السياسي للمترشحين ، هي في مجموعها معلومات ذات قيمة غير متعادلة ، وتأويلها يتسم بقدر من الدقة المتناهية الصعوبة . وبهذا فهي معلومات تنزع في أحيان كثيرة جدا لكي تعكس ، من خلال قالب لسلوك معين ، ومن خلال حوافز فردانية Individualisés ، بعض الظواهر التي تتسم بالصعوبة عند الرغبة في الفصل فيما بينها وبين انتماء الأفراد إلى بعض المجموعات القاعدية .

لقد كان الهدف ، من القسم الثاني في هذه الدراسة ، يكمن في تصحيح هذا البعد المرتبط بالمساهمة السياسية كما أن التحليل الحالي سيتعلق أيضا ، في نطاق الإمكان ، بإعادة أحد الأبعاد التاريخية والاجتماعية التي تتجاوز مجرد الإحصاء البسيط للانتماءات إلى حزب ما أو نقابة ما ، وكل ذلك انطلاقا من الارتكاز على المعطيات الكمية .

وسنبذل قصارى الجهود ، من خلال انكبابنا على دراسة الأهمية التي تكتسيها العوامل العائلية وذلك حتى نتمكن من إبراز الاستمراريات والتكافلات لدى المجموعات التي تتمكن من التأثير في السلوكات السياسية . وسنبحث أيضا ، من خلال انتماءات مختلف المجموعات ، عن أصل هذه الأخيرة ، أو عن الامتداد الاجتماعي لهذه السلوكات . والحق أنه سيكون ، من قبيل العمل الذي لا جدوى من ورائه ، أن نفصل بين هذا التحليل عن التحاليل المطروحة عبر الفصل الموالي . وذلك لأنه في أي نظام للنخب المحلية ، حيث إن السياسة والإدارة هما عاملان لا ينفصلان ، سواء في فترة الحماية أو منذ بداية عهد الاستقلال ، فإن المهمة التي يقوم بها الشيخ أو المقدم هي ، وإلى يومنا هذا مهمة لاترتبط وحسب بالنظام البيروقراطي ، بل إنها مهمة تناط بأفراد من أصحاب النفوذ بالنظر إلى ثروتهم أو إلى الاعتبار الذي يتمتعون به . وهكذا فالحد الفاصل بين المساهمة السياسية وبين الفئات السوسيو مهنية هو إذن مهمة تناط بأفراد من أصحابالنفوذ بالنظر إلى ثروتهم أو الى الاعتبار الذي يتمتعون به ، وهكذا فالحد الفاصل بين المساهمة السياسية وبين الفئات السوسيو مهنية هو إذن بمثابة حد فاصل مصطنع إلى درجة لا جدال فيها .

المشاركة في الكفاح من أجل الاستقلال وامتدادات هذا الكفاح

في غياب وجود إيديولوجية تعبيئية Mobilisatrice حديثة ، فقد ظلت الوطنية ، وحتى سنة 1963 ، تمثل حجر الزاوية فيما يخص الانتماء إلى الطبقة السياسية ، وإذا كانت المشاركة في الكفاح الوطني قد اتخذت مختلف الأشكال ، كما اتسمت بدرجات متنوعة من الحدة ، فإنها على الخصوص قد ظلت مطلوبة ومرغوبا فيها ، بعد ذلك ، من أجل تبرير الامتيازات التي اكتسبها البعض بعد الاستقلال . أكيد لقد برز إلى الوجود جيل ثان ، كانت مساهمته التاريخية في الحصول على الاستقلال أقل فعالية ، إلا أنه جيل كان يحمل عددا أكبر من الشهادات ، بحيث إنه سيبدأ في سنوات الستينات في احتلال المناصب الإدارية المرموقة ، كما يحتل في بعض الأحيان الأخرى المناصب السياسية أيضا . وعلاوة على هذا ، إذا كنا لانجد في وسط النخبة السياسية أي واحدمن قدماء المتعاونين الكبار مع سلطات الحماية في تلك الفترة ، اللهم من بعض العسكريين ، فإن هذا الأمرلا ينطبق أيضا على النخب المحلية . إذ أن المشاركة في الكفاح الوطني لم تعد

مطلقا شرطا ضروريا ، على الأقل في 1963 . ثم إننا زيادة على ذلك ، لا نتوفر بين أيدينا على المعلومات حول هذه النقطة المتعلقة بثلثي المترشحين . ثم إن المعلومات الدائرة حول العديد من هؤلاء تظل معلومات يعتريها الإبهام ، بينما أن الوطنية ، في هذا السياق ، لا تدخل هنا إلا باعتبارها مسوغا مزعوما يرد طرحه في وقت لاحق ليس إلا . نعم إن بعض المترشحين (15%) الذين نتوفر في شأنهم على المعلومات ، هم أناس يعتبرون ، في رأي الإدارة ، من قدماء المتعاونين مع الحماية ، ولقد كان من الصعب بكل تأكيد أن ينضوي المرء في الحركة الوطنية بعيدا عن المدن الكبرى ، وذلك في حالة ما إذا كان يتولى بعض المهام الإدارية هنا أو هناك ، أو كان يمتلك بعض الثروات التي يمكن أن تصبح عرضة للحجر عليها من لدن إدارة الحماية . إلا أن هذا الواقع البسيط ينحو بنا أيضا إلى إثبات استمرارية النخب المحلية التي تظل أكثر قدرة ، من النخب الوطنية ، على مقاومة الاهتزازات الكبرى التي يمكن أن تطرأ ، مع أنها نخبة محلية أكثر خضوعا لضغوطات السلطات .

ومهما كان ، فالمترشحون الذين سبق لهم أن شاركوا ، إيجابيا أو سلبيا ، في مسار الحصول على الاستقلال ، يمثلون أكثر من المجموع الكلي .

وهكذا فـ(حزب) الاستقلال كان هو حزب المقاومة صاحبة الصيت الشائع ، قد ظل يتميز بنسبة مرتفعة جدا من أعداد المناضلين الوطنيين ، ولقد كانت هذه المجموعة الوطنية من المترشحين نسبيا أقل أهمية ، من حيث أعدادها ، لدى الأحزاب الأخرى . غير أن أقوى النسب من المترشحين إطلاقا ، من جملة الذين دخلوا السجون على أيدي الفرنسيين ، من قدماء المقاومين ، أو من أعضاء جيش التحرير ، كانوا يوجدون بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية . أما فيما يخص جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، ولدى المحايدين ، فقد كانت المشاركة في الحصول على الاستقلال أقل بروزا إلى حد بعيد . وإننا لنجد ، ضمن جبهة الفديك هذه ، مايناهز الثلث من قدماء المتشايعين للباشا الكلاوي . ومن هذا المنطلق فالجبهة قد أصبحت تبدو من جديد ، ومنذ اللحظة التي ابتدأت تندمج فيها ضمن التيارات الجديدة ، بمثابة حزب قائم الذات حيث إن استمرارية الأعيان ، من خلاله ، تحظى بقصب السبق . وبالعودة إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فسنجده يضم بين ظهرانيه مجموعة مكونة من قدماء الرافضين المعارضين الميالين إلى استعمال العنف في فترة الحماية بأعداد مرتفعة . وهذا بينما يحافظ (حزب) الاستقلال على ضمان تماسكه وسط كتلة من الفعاليات الوطنية المعتدلة إلى حد بعيد ، إذ أن الثلث من بينهم قد عرفوا السجن على يد الحماية ، دون أن يكونوا ، مع ذلك ، قد شاركوا بشكل مكثف ، في بعض ردود الفعل العنيفة عبر التمردات الحضرية أو القروية .

حقا ، إن هناك بعض الإثباتات ذات الأهمية التي يمكن طرحها انطلاقا من تحليل مجموعة من حوالي خمسين من المترشحين الذين نتوفر في شأنهم على بعض المؤشرات حول تواريخ انضمامهم إلى الأحزاب التي ينتمون إليها . وهذا مع العلم أن أولئك الذين لم يشاركوا في النضال من أجل الاستقلال ، أو من بين الذين جرى اعتبارهم بمثابة متعاونين ، لم ينضووا إلى الأحزاب إلا فيما بعد سنة 1956 .

ومن جهة أخرى ، من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن أكثر من نصف المناضلين الوطنيين ، ومن قدماء السجناء ، قد انضموا إلى (حزب) الاستقلال قبل 1948 . غير أنه ، ومن جملة الأربعمائة مقاوم ، لا نجد ولا واحدا منهم قد انضم إلى هذا الحزب قبل 1953 . أي أن ارتباطهم بحزب ما هو إلا ارتباط يعود تاريخيا في تزامن مع أزمة 1953 ، بل وحتى حلول الأيام المعدودات في غداة الحصول على الاستقلال .

توزيع المترشحين تبعا للأحزاب، وحسب مشاركتهم في النضال من أجل الاستقلال

الأحزاب	بدون معلومات	متعاونون	مناضلون وطنيون	مقاومون	سجناء	المجموع
حزب الاستقلال	46.8	5.0	30.2	1.4	16.5	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	62.8	2.3	14.0	9.3	11.7	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	58.4	10.2	21.8	3.6	5.8	
المحايدون	73.8	40.5	13.9	3.7	45	
%	63.8	5.6	18.5	4.1	8.0	100.0
المجموع	(461)	(40)	(134)	(30)	(58)	(723)

وهكذا يكشف الفرز الجغرافي عن الاختلافات التي لها دلالاتها، إذ أن الشمال الذي حصل على استقلاله بطريقة تعاقدية وبدون أن يكون في حقيقة الأمر، في حاجة إلى النضال ضد إسبانيا، هو حيز جغرافي لم يكن يضم إلا معدلا ضعيفا جدا من إسهامات مختلف المجموعات الوطنية. مع الإشارة إلى أن التعاون مع الحماية الإسبانية لم يكن من قبيل السلوك المشين، وأن الأنشطة السياسية للوطنيين كانت ترتكز في أساسها على تقديم الدعم لـ(حزب) الاستقلال وللمقاومين بالمنطقة الفرنسية ماليا وسياسيا. وبالانتقال إلى جنوب البلاد، وإلى المناطق شبه الصحراوية سنلمس هناك بكون توزيع المترشحين متباينا بشكل واضح. وهكذا كان القدماء من المتعاونين مع الحماية يتمركزون بجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، وكانوا يمثلون نسبة 47% من شمولية المترشحين، بينما كان المقاومون وقدماء المعتقلين يكونون نسبة 73% لدى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، و60% من بين مترشحي (حزب) الاستقلال. وبالنسبة لذلكم التعارض الذي يمكن أن نتبينه فيما بين النخب المحلية التقليدية وبين النخب الحديثة التي بدا عليها التأثر بسيرورة التطور عبر مدن الساحل، فهو تعارض يكتسي تأكيده بناء على حدود قابلة للقياس، كما يمكنه أن يعطينا تفسيرا لتلك الاستقرارية، وكنه تلك الصراعات العنيفة التي حدثت بالجنوب بعد الاستقلال.

وانطلاقا من المنطقة القديمة "المغرب النافع" سنرى بأن الغلبة كانت للمناضلين الوطنيين على حساب كل المجموعات الأخرى عبر جميع الأحزاب، مما من شأنه أن يثبت بكون المساهمة قد اتسمت بالإيجابية في فترة الاستقلال. وهذا مع التأكيد بأن هذه النسبة قد كانت دائما أكثر قوة عبر المدن.

وإذا كان من شأن المعطيات الجغرافية أن تتيح لنا إمكانية إجراء بعض التمايزات ضمن مجموعة المترشحين الذين أسهموا في العمل الحركي من أجل الاستقلال، فيا ترى هل ينطبق هذا المعطى هو نفسه على العامل التعليمي؟ ولقد كان غير المتعلمين، من خلال أعدادهم القليلة نسبيا[25]، يمثلون نسبة 10% بالكاد من بين المجموعة. ونجدهم لدى المترشحين باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية الذين جاءوا إليها من الحركة الشعبية، وكانوا يمثلون مقدار الثلثين من بين المشايعين للكلاوي، ومن المناضلين الوطنيين، ومقدار نسبة مماثلة لدى المقاومين ذوي الميل الاستقلالي أو الاتحادي الذين تعرضوا للاعتقال. كما أن من شأن دراسة اللغات المكتوبة من لدن المترشحين، أن تكشف لنا بالنسبة للوطنيين والمقاومين

الذين عرفوا الاعتقالات ، عن معرفة عريضة غالبة باللغة العربية الفصحى إلى حد بعيد . وهذا بينما أن إجادة اللغة العربية يظل يتنامى في ارتباط مع المشاركة الفعالة في النضال ضد الحماية . وعلى العكس ، إن المعدل الأكثر إرتفاعا بالنسبة للإزدواجية اللغوية ، العربية الفرنسية ، (43%) هو معدل يتماشى في موازاة مع نفس المعدل الذي نلمسه لدى المتعاونين مع الحماية . وحري بالإشارة إلى أن إجراء الدراسة حول مدى إرتياد التعليم الابتدائي يسمح لنا بتأكيد هذه الفرضية الأولى ، وعلى كل حال فمن بين 210 مترشحا معنيا بالأمر هنا ، كان الثلثان منحدرين من المدارس القرآنية ، في مقابل الثلث من المدرسة الفرنسية . غير أنه إذا كان المترشحون الوافدين من التعليم القرآني قد ظلوا دائما يمثلون الأغلبية من بين المشايعين للكلاوي ، فإنهم ينتمون إلى نسبة أقل بالمقارنة مع المقاومين (63%) أو لدى الذين عرفوا الاعتقال (77%) . ويمكننا أن نستخلص من هذا بأن المعارضة العنيفة لنظام الحماية تسيرفي خط مواز ، بالنسبة للنخب المحلية ، مع تقبل أقل للثقافة الفرنسية ، أما على مستوى النخب الوطنية فالعكس هو الصحيح . إن القيام بتحليل مدى ارتياد التعليم الثانوي يتيح الإمكانية لتحديد هذه الفرضيات بقدر من الدقة . فمن بين عشرة مترشحين مصنفين بكونهم كانوا يتعاونون مع سلطات الحماية ، هناك ثمانية منهم قد انتموا إلى التعليم الثانوي العصري . وفيما يخص المناضلين الوطنيين ، فالمجموعتان الإثنتان تتوازنان تقريبا . فهناك 29 منهم ينتمون إلى بعض المؤسسات التقليدية ، من بينهم 20 ينتسبون إلى القرويين ، و26 إلى الثانويات والإعداديات بآزرو ، وبالنسبة لمجموعة قدماء المقاومين ، فالثلثان من بينهم ينتسبون إلى المؤسسات التعليمية التقليدية ، وحسب ما يبدو فنحن نتجاوز الثلاثة أرباع بالنسبة لمجموعة المترشحين الذين تعرضوا للاعتقالات في فترة الحماية . وهكذا يبدو إذن من المؤكد بكون الثقافة التقليدية قد أعطت الأفضلية إلى اللجوء نحو الأشكال الأكثر فعالية في الحركة النضالية على صعيد النخب المحلية .

وفيما يتعلق بإجراء التحليل بالنسبة للمنتخبين المنتمين إلى هذه المجموعة ، فهو عمل يثبت تلك الانطباعات التي تبرز إلى السطح من جراء دراسة المترشحين . فهناك حوالي 40 % من المنتخبين قد أسهموا ، إيجابيا أو سلبيا ، في الأحداث التي أدت إلى الحصول على الاستقلال . ولعل المجموعة الأكثر عددا هي مجموعة المناضلين الوطنيين الذين نجدهم عبر جميع الأحزاب ، بل ولا سيما من بين منتخبي (حزب) الاستقلال . أما عن أشكال النضال الميالة إلى العنف بشكل أكبر ، فهي كانت محسوبة على منتخبي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . غير أن هذا الحزب الأخير يتميز أيضا بالثلثين من منتخبيه الذين يصنفون من ضمن قدماء المتعاونين مع الجهات الاستعمارية .

التقليد العائلي

إن الفرد في إطار النظام الاجتماعي المغربي لا يكون له وجوده بالنظر إلى اعتباره الشخصي ، وإنما بصفته عضوا في أسرة ، أو في جماعة موسعة إلى حد ما ، بحيث إن أواصر التضامن فيما بين الأفراد في إطار هذه الجماعة ، تبقى هي صاحبة الكلمة الفصل التي تعلو ، في غالب الأحيان ، على أي شكل مغاير من الروابط . وتتبرز هذه الروابط من خلال إحالتها على نظام للقرابة واقعي أو وهمي ، ثم تبقى إلى يومنا هذا تجسد واحدة من جملة المكونات للعلاقات الاجتماعية . أي أن هذه الروابط تؤدي دورا مهما بداخل النظام السياسي الوطني ، حيث إن القرابات والمصاهرات فيما بين مختلف الجماعات والعشائر ، والأصول الحضرية

المشتركة ، وبدون أن نذكر أن الروابط العائلية ، كلها تنشئ الترابطات فيما بين الأفراد ، وذلك رغما عن الاختلافات التي سنكون مدفوعين إلى ترجمتها في جهة أخرى من خلال استعمال صيغ من قبيل الطبقة الاجتماعية ، أو الايديولوجية . ومما لاشك فيه أن هذا العامل يقوم بدور هو دائما ذو أهمية متزايدة ضمن الحياة السياسية المحلية . وبالطبع إن الأحزاب والنقابات والإدارة تمثل بالتأكيد مصادر جديدة للتأثير . غير أنه من النادر أن تكون هذه المؤسسات كافية لوحدها في فرض مترشح ما على الساحة عبر الوسط القروي .

إذن ، فالمترشحون يبقون في حاجة إلى كفالات خارجية . وإذا ماكانوا ما يزالون شبانا ، فإنهم لن يستطيعوا أن يحصلوا على النفوذ والاعتبار من تلقاء أنفسهم وحسب . إلا أن جماعاتهم العائلية يمكنها أن تزودهم بذلك النفوذ والاعتبار بيسر وسهولة ، زيادة على أن عوامل الثروة ، وأصول الضيافة الكريمة تساهم في أن تؤمن لهم مكانة خاصة في وسط المجتمع المحلي . ونفس هذا البعد ينطبق أيضا على أصحاب المهام الإدارية والقضائية أو الدينية ، خصوصا إذا ما كانت هذه المهام قد ظلت تتوارث عبر أجيال متعددة ، حسب ما يجرى به العمل أحيانا . أي أن أبناء القواد أو القضاة أو العلماء ، أو أبناء إخوانهم وأخواتهم ، ينتفعون ، والحالة هذه ، من بعض الأحكام المسبقة لصالحهم ، بغض النظر عن صغر سنهم ، وذلك مادام سلوكهم الشخصي يظل متطابقا مع الأخلاق المتبعة من لدن الجماعة ، ومادام أسلافهم الذين سبق وأن تعاونوا مع سلطات الحماية ، لم يعودوا في 1963 خاضعين للمتابعة من جراء ذلك العمل المشين الذين تحملوا أوزاره في وقت من الأوقات .

نعم إن من شأن هذا الشكل من الإلتزام السياسي المتأسس وجوبا على العلاقات الشخصية أو العائلية ، أن يجر نحو التخفيض من أهمية العوامل الإيديولوجية بالنسبة لتحفيز المترشحين وتحريك هممهم ، حتى وإن كان الأساس في المحمول اللغوي وفي المواضيع المطروحة في أثناء الحملات الانتخابية ، يحيل فعلا على مرجعية لنظام من الأفكار والمبادئ التي تتموضع ، في الجانب الأساس منها ، على المستوى الوطني[1] . غير أنه توجد أيضا ، على الصعيد الجهوي والمحلي ، عدة وجوه من التضامنات ومن المصالح التي تتفوق بتأثيرها وإلى حد ما على الاختيارات الإيديولوجية ، وهذا الواقع الملموس يتخذ عبر النظام السياسي المغربي ملمحا من الروح القبلية . ومن العوائد التي لايود أحد أن يعمل على التصريح بها إطلاقا . ولهذا السبب ، سيغدو النفوذ العائلي بالتالي بمثابة عامل من الصعب الكشف عنه أو تأويله بيد أنه يمكننا ، حسب ما يبدو ، ومن خلال الاستناد على نتائج العديد من التحقيقات حول عدد من الحالات الفردية المعروفة ، أن نطرح في هذا الصدد صياغة لإحدى الفرضيات التي تفيد بأن هذا الجانب قد ظل بالأحرى مفتقرا إلى إعطائه قيمته الحقيقية ضمن المعطيات التي خضعت للتحليل ، وخصوصا فيما يتعلق بالمترشحين المنتسبين إلى المعارضة .

وبناء عليه إن قياس مدى نفوذ المترشحين ، وللجوانب التي يمكنها أن تحدث تغييرا على مستوى هذا المعطى ، هو عمل قد بات إذن يتسم بالدقة بشكل خاص ، ومن جراء ذلك ، سيبدو للعيان ، في الدرجة الأولى ، بأن النفوذ العائلي على صعيد الدائرة الانتخابية ، سيكون ذا إرتباط بأعمار المترشحين ، . وإننا لنجد ، لدى المترشحين البالغين أكثر من خمسين عاما ، النسبة الأعلى من بين المترشحين الذين يستفيدون فعلا من النفوذ العائلي . وهذا النفوذ يظل يتناقص بوضوح ضمن المجموعات الأكثر شبابا ، نفس هذا الكلام يمكن قوله فيما يتعلق بالنفوذ الشخصي عند المترشحين . ومن هنا فالنفوذ العائلي ، في هذه الحالة ، يتسم

بأهمية نسبية أكبر من اهمية النفوذ الشخصي ، وهو يبدو ملموسا أكثر عبر الدوائر الانتخابية شبه الحضرية بالمقارنة مع الدوائر الانتخابية القروية أو الحضرية .

وإذا ما وجهنا الاهتمام صوب التوزيع حسب الأقاليم ، سنتبين بأن هذا العامل يؤثر بتأثيره وبشكل واضح عبر أقاليم "المغرب النافع" مثل الدار البيضاء والرباط ووجدة وبني ملال ، وبدرجة أقل بفاس ومكناس ، وباستثناء الناظور ، فإن الجهة الشمالية في فترة الحماية الإسبانية السالفة ، تحتل مكانة أقل من المعدل الوطني ، ونفس هذا الشيء نلمسه بالجنوب باستثناء وارزازات . أما في مقابل هذا ، فإننا إذا قمنا بتحليل مدى مكانة النفوذ الشخصي لدى المترشحين ، فسنرى بأن من شأن توزيع آخر أن يفرض نفسه عند ذاك ويبرز إلى السطح . وذلك أن بعض الأقاليم مثل أكادير أو مراكش ستتميز عن الأقاليم الأخرى بينما ستبقى الجهة الشمالية قابعة تحت الظل بشكل نسبي ، مع أن بعض الأقاليم مثل وارززات وطنجة والرباط ستستمر تنتمي في كل مرة إلى المجموعة المحتلة للقمة .

والآن يمكننا أن نستنتج من كل هذا خلاصة مفادها أن ثروات "المغرب النافع" ستظل تمثل مصدرا للنفوذ العائلي الأكثر بروزا . بيد أنه يبدو جليا من الناحية التطبيقية ، بأن النظام الذي يسير عليه أسلوب استبدال الأجيال المتعاقبة للأعيان ، هو نظام خاضع أساسا إلى الدوران لحساب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، و(حزب) الاستقلال عبر هذه الجهات . وعلى العكس من هذا الأمر بالجنوب ، فالنفوذ هنا يتأتى بصفة أكثر بناء على النجاح الشخصي . كما إن الهجرة صوب الدار البيضاء تطرح أمامنا بطبيعة الحال عددا من الأمثلة عن هذا النوع من الأعيان الجدد .

توزيع النفوذ العائلي والشخصي للمترشحين حسب الأقاليم

الأقاليم	أسرة ذات نفوذ			نفوذ شخصي		
	نعم	لا	بدون معلومات	نعم	لا	بدون معلومات
أكادير	25.0	68.8	6.2	43.8	20.8	35.4
الحسيمة	23.1	76.9	0.0	23.1	0.0	76.9
بني ملال	36.8	52.6	10.5	28.9	0.0	47.4
الدار البيضاء	46.5	50.0	3.3	26.7	8.1	65.1
فاس	27.1	28.1	44.3	10.0	14.3	75.7
قصر السوق	50.0	95.0	0.0	15.0	22.5	62.5
مراكش	7.5	89.2	3.2	34.4	19.4	46.2
مكناس	22.9	72.9	4.2	12.5	20.8	66.7
الناظور	34.8	65.2	0.0	13.0	0.0	87.0
وارززات	38.1	61.9	0.0	67.7	19.0	14.3
وجدة	42.3	53.8	3.8	11.5	11.5	76.9
الرباط	45.9	52.5	1.6	34.4	24.6	41.0
طنجة	50.0	40.0	10.0	60.0	30.0	10.0
طرفاية	0.0	100.0	0.0	100.0	0.0	0.0
تازة	24.4	63.4	12.2	26.8	9.8	63.4
تطوان	28.8	65.4	5.8	1.9	1.9	96.2
الدار البيضاء العمالة	13.2	55.3	61.6	0.0	0.0	100.0
الرباط العمالة	35.7	42.9	21.4	28.6	0.0	71.4
%	28.1	62.0	10.0	23.9	14.2	61.8
المجموع	(203)	(448)	(72)	(173)	(103)	(447)

توزيع المترشحين حسب الأحزاب وتبعا لنوعية النفوذ العائلي

الأحزاب	أسرة من الأعيان	أسرة من القواد	أسرة مخزنية	أسرة عالة	أسرة من الشيوخ	بدون معلومات	
حزب الاستقلال	39.6	9.4	0.0	1.9	1.9	47.2	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	27.3	0.0	0.0	0.0	9.1	63.6	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	52.0	17.3	4.0	1.3	4.0	21.3	
المستقلون	20.0	18.9	0.0	1.1	6.7	53.3	
%	32.7	13.6	1.5	1.1	4.8	46.3	100.0
المجموع	(89)	(37)	(4)	(3)	(13)	(126)	(277)

وإذا ما أردنا أن نوجه الاهتمام نحو أصل هذا النفوذ سنلمس بأن ثلث المترشحين المعنيين بالأمر هنا هم مدونون في اللوائح باعتبارهم ينتمون إلى أسر من الأعيان . كما أن التوزيع حسب نوعية الدائرة الانتخابية ، يبين بأن الأغلبية من هؤلاء الأعقاب السلالية للشخصيات النافذة يلتقون بالخصوص عبر الدوائر الانتخابية القروية . أما بالدوائر الانتخابية الحضرية فإن العلاقات التجارية تبدو باعتبارها مصدرا لا يستهان به للنفوذ .

الدين هو أيضا يعتبر عاملا من عوامل النفوذ عبر الدوائر الانتخابية القروية حيث نجد هناك بالخصوص أسر الشرفاء ، وبعض الأفراد من سلالات شيوخ الطرق الصوفية ، مثل الوزانيين ، وكذا بعض السلالات من الأسر العالمة . والظاهر أن عامل النفوذ هذا الموروث عن المغرب القديم ، يعتبر عاملا مهما ، حتى وإن كان عدد المترشحين الذين ينطبق عليهم يتصف بالمحدودية ، وكما هو معلوم ، فالشرفاء هم من سلالة الرسول ، أو من المفروض أنهم كذلك . وأنهم عبر العالم القروي يسلكون سلوك الأعيان الحضريين ، أي أنهم يحجبون نساءهم ، ولا يشتغلون بأيديهم ويتعيشون على العطايا ، ويقومون دوما بدور الوسطاء الذين يلقون القبول من عند الجماعات التي تتنافس في القيام بشؤونهم . هذا وهناك دور مماثل نلمسه عبر بلاد الأمازيغ ، وهو دور يخول هناك إلى الأعقاب السلالية لأسر القديسين المحليين[2] ومن خلال عزل مجموعة 75 مترشحا من غير المتعلمين ، سنصبح أكثر قدرة على تحليل نفوذ النظام التقليدي ونفوذ الوسط العائلي . ومن ثمة يمكننا بالتالي أن نصوغ الفرضية التالية : إن النفوذ المترتب عن عامل التعليم ، وبطريقة غير مباشرة عن الإيديولوجيات التحديثية ، لا يسهم بدور كبير في تحفيز الأفراد غير المتعلمين ، ولا في توجيه تصور هؤلاء من قبل الجماعة التي ينتمون إليها . وفي سبيل البحث عن بديل تعويضي عن ذلك ، على هؤلاء غير المتعلمين أن يعملوا على الاستفادة من مقدار ما من النفوذ العائلي يتصف بكونه أعلى من مستوى المعدل . إلا أنه لا يحدث من ورائه أي تأثير يذكر وذلك أن معدل حجم النفوذ العائلي لدى هذه الفئة من المترشحين هو بالأحرى معدل يتسم بالانخفاض قليلا عن مستوى المعدل الوطني . وفي هذا الحين ، نلمس بكون معدل النفوذ الشخصي يتميز عندهم بالارتفاع إلى حد بعيد . ثم إن توزيع هذا النوع من النفوذ لدى المترشحين غير المتعلمين يكشف لنا حسب الأحزاب ، عن اختلافات واسعة . فهناك الثلث من المترشحين باسم الحركة الشعبية ، بالإضافة إلى 40% من المترشحين باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، من نفس هذه الفئة ، هم ينحدرون من أسرة نافذة . وهذا بينما أن الأرقام المتطابقة بالنسبة لـ (حزب) الاستقلال ، وللاتحاد الوطني للقوات الشعبية لا تبلغ إلا نسبة 25% و6% . وفي محاولتنا للبحث عن أصل هذا النفوذ الذي يتمتع به المترشحون غير المتعلمين ، سنكتشف أنهم ، جميعهم تقريبا ، ينتمون إلى أسر تعتبر غنية جدا ، وبالنسبة لكثيرمنهم ، فإن هذه الأسر هي من بين أسر قدماء القواد والشيوخ . غير أننا لا نعثر في وسطهم على أسر معروفة بنفوذها الديني ، أو عما يدل على مستوى تعليمي ما باللغة العربية الذي يعتبر حسب اعتقاد الناس ، من جملة العوامل الاعتبارية الأسرية . وفي نفس هذا الإطار ، فليس بين أيدينا أي مترشح من غير المتعلمين قد تم إحصاؤه على أنه عضو من أتباع أية زاوية طرقية ما ، وزيادة على أن مشاركتهم في بعض الجمعيات من النوع العصري تبقى ذات حجم محدود جدا .

ومهما يكن ، فإن الجوانب الذاتية فيما يخص الإحاطة الرقمية والتأويلات المتعلقة بتقويم النفوذ ، هي

جوانب تجعل من تلك التأويلات عملية دقيقة . ويبدو ، بما لا مجال للشك فيه ، بالنظر إلى المعدلات المجزية إلى أبعد الحدود ، التي تنعم بها مترشحون جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، بأنه قد حدث هناك بالنسبة لحالة هؤلاء المترشحين زخم من الدعم الإداري الذي سيترجم إلى نوع من التقدير المبالغ فيه لنفوذهم . وفي مقابل هذا استفاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من عمليات تقويمية تتسم بالسلبية عموما . أما (حزب) الاستقلال فقد وجد نفسه عند منتصف الطريق بين هذين الطرفين الأقصيين . ومن هنا فالتقصي المباشر عبر المعطيات المتقاطعة مع مصادر أخرى للمعلومات ، أن يتيح لنا الإمكانية للتفكير بأننا يمكن أن نكون وجها لوجه أمام إحدى الوضعيات المميزة للنظام السياسي المغربي . ومن هذا المنطلق فالمترشحون باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية الذين ليس لهم عموما أي حافز إيديولوجي متجذر ، هم أناس يعتبرون بمثابة مترشحين تمثيليين في تعبيرهم عن المصالح المحلية ، وعن مصالح بعض الجماعات المتضامنة فيما بينها ، بحيث تبقى الإدارة واعية بالأمر ، بل إن هذه الإدارة قد ساهمت في بعض الأحيان في انتقاء أولئك المترشحين في ارتباط مع هذه التمثيلية الاجتماعية التي يقومون بها . وبالنسبة للوضعية التي كان عليها مترشحو (حزب) الاستقلال ، ذلك الحزب الذي من المعلوم أنه قد كان قبل ستة أشهر قبل تاريخ الاقتراع ما يزال حزبا مشاركا في الحكومة ، فهي وضعية لم تكن مختلفة جوهريا عن غيرها من الوضعيات . وبدلا عن ذلك ، إن إلتزام مترشحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو إلتزام ظل يتبلور انطلاقا من قواعد إيديولوجية واضحة أكثر ، حتى وإن كانت هذه العوامل التمثيلية للمصالح المحلية تعمل في بعض الحالات لصالحهم هم بالذات . وحسب ما يظهر ، فإن نمط الاقتراع قد ساعد ، بدون شك ، على بلورة هذه الوضعية . هكذا وعلى المدى القصير سنجد هذه الوضعية تترجم على أرض الواقع من خلال تضامن على ضوء بعض الوقائع الدالة على المصالح المحلية والإدارية . غير أنه وفي النطاق الذي يمكن أن يصبح فيه هذا التضامن متناقضا ، في جزء منه ، مع أهداف التغيير الاجتماعي الذي كانت الحكومة ترمي إلى المسير في تطبيقه ، فإن المستقبل يمكن أن يتكشف عن صراعات جدية فيما بين هؤلاء الشركاء .

وبما أن القاعدة السياسية للحزب الحكومي ، هي قاعدة ترتكز ، قبل كل شيء ، على الدفع بالمصالح المحلية وإبرازها ، فإن هذه الوضعية لايمكنها أن تثبت أمامنا ، وبشكل قبلي ، معدلا مرتفعا دالا عن حدوث الاندماج الوطني . فالحكومة عندما تزمع القيام بتغييرات اجتماعية ما من الممكن أن تمس بالمصالح المحلية ، لا يمكن أن تعتمد إلا على شبكتها الإدارية الخاصة ، مع ما يحمله ذلك السلوك في طيه من مخاطر انعزال هذه الأخيرة عن ممثلي السكان . وحتى على افتراض أن تلجأ الشبكة الإدارية إلى استعمال نفس الكلام المستعمل عادة من قبل أحزاب المعارضة ، فهي ستظل بعيدة عن أن تستقطب لصالحها نفس النمط من التعبئة الإيديولوجية .

نفوذ الأحزاب

إن الانضواء ضمن حزب ما من الأحزاب لا يحمل في طيه دلالة متماثلة بالنسبة لجميع المترشحين . كما أن تحليل المعطيات حول النفوذ العائلي يميل إلى تبيان لاتعادلية الحوافز الإيديولوجية . ويبدو بجلاء بالنسبة للبعض بأن المصالح المحلية والتضامنات بين الجماعات تحتل مكانة الصدارة . وكم هو كبير عدد أولئك المترشحين الذين لم يختاروا الانضواء إلى صف حزب ما عن اقتناع ، بل لقد وقع عليهم الاختيار من قبل

الجهاز الإداري لحزب ما أو من قبل الإدارة ، وذلك بالنظر إلى التمثيلية المحلية التي يتوفرون عليها ، ونعثر على هؤلاء بالخصوص ضمن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، بل وأيضا بـ(حزب) الاستقلال ، وأحيانا حتى بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وهم على العموم أناس من ذوي التكوين التقليدي ولديهم يمتزج حس المصالح المحلية مع الشعور بالانتماء إلى مجموعة تتجاوز حدود الوطن بشكل أوسع ، سواء تعلق الأمر بالأمة الإسلامية أو بالعالم العربي ، وذلك في نفس الوقت الذي يحصرون فيه أنفسهم في خضم الشؤون اليومية عبر مستويات محدودة إلى حد بعيد . والظاهر أن الارتباط بداخل الإطار الوطني يتم بالنسبة إليهم عن طريق النظام الملكي ، وفي هذا السياق يظل الملك هو أمير المؤمنين ورمز الأمة ، وهو أيضا دائما في أعينهم الحامي الطبيعي للجماعات وللمصالح المحلية . والذي يظلون في حاجة إلى التوجه إليه حتى يقاوموا تسلط الجهاز الإداري الوارث عن الحماية أفكارها وتقنياتها .

وفي سياق الشروع في تنفيذ التقدم التقني ، وبالخصوص عبر العالم القروي ، يظل الصراع محتملا للاندلاع فيما بين جهاز إداري منشغل البال بإنجاز التطور السريع على الصعيد الوطني ، وبين المصالح المحلية الراغبة في الحفاظ على توازنات الحياة الموروثة عن الماضي وطرق ممارستها .

وفي الحق إن تحليل العلاقات السياسية لن يكون ، في رأينا ، بالعمل المبسط ، ثم إن الأحزاب التي كانت تحمل آنذاك رؤية عملية حول الحركة السياسية ، وقريبة بما فيه الكفاية من الرؤية التي تتبناها الإدارة ، ومن هذه الأحزاب في الدرجة الأولى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وإلى حد ما (حزب) الاستقلال ، هي منظمات تقف في صف المعارضة . كما أن الإدارة ستكون في حاجة ، لكي تنجز برنامجها التحديثي ، للحصول على قدر من الدعم الشعبي . وهي لا يمكنها أن تحشد للقيام ببرامجها أولئك المدافعين عن المصالح المحلية الذين تستند عليهم ، ولاتستطيع أن تناصر من جهتها الذين يكونون على استعداد ، في سياق آخر ، لكي يقفوا في معارضة تلك المصالح . ومنذ 1960 حدث انحسار فيما يخص التعبئة الوطنية المكثفة التي كانت معروفة في البلاد في إبان الحصول على الاستقلال ولم يكن بإمكان هذا التيار بالتأكيد أن يتحول ، بدون صعوبات تذكر ، إلى قوة تحديثية ، غير أن النظام الملكي والإدارة ، وإلى حد ما أطر الحركة الوطنية ، قد اعتراهم التخوف أن يتورطوا في عالم من التحولات لم يكن من المستبعد أن يفقدوا السيطرة عليه . إننا إذن نوجد أمام عدد من المجموعات من الأفراد الذين تحركهم حوافز مختلفة إلى حد بعيد ، والذين نصادفهم عندما نقوم بتحليل المعطيات المتعلقة بالاحزاب السياسية . نعم إن الأمر لا يتعلق هنا بمسألة إعادة القيام هنا بتحليل للأحزاب السياسية المغربية منذ بداية الاستقلال ، بل وبالأحرى بمحاولة العمل على تحديد طبيعة الروابط بين المترشحين وبين الأحزاب (لقد سبقت دراسة هذه الروابط عبرالفصول السالفة بطريقة غير مباشرة) . وسنبذل جهودنا أيضا في العمل على تحليل مدى النفوذ . الذي تمتلكه الجماعات المعنية بالمصالح المحلية بوسط الأحزاب .

يعتبر توزيع التزكيات في سبيل الترشيح ، هو في هذا الصدد بمثابة رائز مهم لمدى تحكم الأحزاب في مناضليها . وعندما يرفض حزب ما إعطاء تزكيته لمناضل ما ، أو لمسؤول محلي ، عندما يمكننا أن نفترض ، إذا ما كان الالتزام الإيديولوجي لذلك المناضل يتميز بالعمق ، بأنه سيخضع للأمر الواقع ثم سينضم لمساندة الحملة الانتخابية للمترشح المختار من قبل جهاز الحزب ، وإذا كان المترشح ، على العكس من ذلك ، هو ممثل

المصالح المحلية ، فسيصبح ميالا بشدة إلى ألا يخيب ظن مشايعيه الخواص ، ثم يتقدم الى الانتخابات من تلقاء نفسه . وانطلاقا من هذا المبدأ ، لنعمل على تحليل توزيع المترشحين حسب توجهات 267 مترشحا غير حاصلين على التزكية الحزبية ، ثم العلاقة بداخل كل توجه على حدة ، فيما بين عدد المترشحين الحاصلين على التزكية وعدد غير الحاصلين عليها .

توزيع المترشحين تبعا لأحزابهم الأصلية وحسب ترشيحاتهم

الأحزاب الأصلية	حزب الاستقلال	الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	المستقلون	
حزب الاستقلال	76.5	0.0	0.6	22.9	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	0.0	83.6	0.7	15.8	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	1.2	0.0	63.6	35.2	
الحركة الشعبية	0.0	0.0	31.5	68.4	
الحزب الديمقراطي الدستوري PDC	0.0	0.0	16.5	77.8	
الحزب الدستوري المغربي PCM	0.0	0.0	0.0	100.0	
المستقلون	0.0	0.0	4.8	95.2	
حزب المستقلين الليبراليين P. C	0.0	0.0	16.7	67.2	
%	21.8	19.9	21.2	36.7	100
المجموع	(139)	(132)	(135)	(236)	(637)

إن الحزب الأضعف فيما يخص نسبة غير الحاصلين على التزكية هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الشيء الذي يؤكد الانتظام والالتزام الايديولوجي لدى مناضليه ، يليه (حزب) الاستقلال في الدرجة الثانية ، بالرغم من توفره على جهاز سياسي أكثر متانة حسب المظهر ، وأحسن هيكلة بالمقارنة مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وبجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، تصل حصة غير الحاصلين على التزكية إلى ثلاثة الأخماس . وإذا أضفنا إلى هذه الكمية مترشحي الحركة الشعبية ، الحزب الذي في نفس الحين ظل يكون فيه طرفا في الائتلاف مع الجبهة ، فقد عمل على استبعاد عدد لا يستهان به من المناضلين المحليين التابعين له لصالح بعض الشخصيات المفروضة من الرباط ، فإن مجموع المترشحين غير الحاصلين على التزكية من أحزابهم يتجاوز بقليل عدد الحاصلين على تلك التزكية من أحزابهم . ومن هنا يمكننا القيام بقياس مدى قدرة المصالح المحلية على الصمود ، وكذا حدة التوترات المتولدة بداخل الائتلاف الحكومي . ونشير إلى أن مسيري الحركة الشعبية قد وافقوا بصعوبة على التدخلات ذات الطابع التحكيمي للديوان الملكي الذي ظل يعمل على حرمانهم . وكانوا لا يستطيعون فرض تلك الشخصيات المعينة من الرباط على

مسؤوليهم الحزبيين المحليين ، وغير قادرين على الاختلاف بالتالي معهم عبثا ، مادام أن هؤلاء المسؤولين المحليين قد تقدموا إلى الانتخابات بالرغم من كل شيء . ومن جراء هذا فقد جعلوا أنفسهم عرضة للإتهام بالرياء والازدواجية من قبل شركائهم بجبهة الفديك الذين اشتبهوا في أمرهم بكونهم كانوا يشجعون على تمرد أطرهم المحليين . وانطلاقا من هذا الحدث طالبت التيارات الأخرى بالعمل على التخفيف ما أمكن من النفوذ الحكومي والإداري للحركة الشعبية ، بينما كان هذا الحزب الأخير سيبقى ، على العكس ، في حاجة إلى عديد من المقاعد بهدف توزيعها في إطار التهدئة السابقة وتبعا لتزكياتهم .

توزيع المترشحين تبعا لانتسباتهم الحزبية السابقة وتبعا لتزكياتهم

الانتسابات الحزبية السابقة	حزب الاستقلال	الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	مستقلون	بدون معلومات	
حزب الاستقلال	0.0	43.3	20.1	28.9	7.7	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	3.2	0.0	51.6	41.9	3.2	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	0.0	0.0	0.0	100.0	0.0	
الحركة الشعبية	0.0	0.0	59.1	81.8	9.1	
الحزب الديمقراطي الدستوري	4.3	13.0	34.8	43.5	4.3	
الحزب الدستوري المغربي	0.0	33.3	0.0	66.7	0.0	
المستقلون . . .	0.0	0.0	70.0	20.0	10.0	
حزب المستقلين الليبراليين	0.0	16.7	33.3	50.0	0.0	
حزب الإصلاح	66.7	0.0	0.0	33.3	0.0	
حزب الوحدة	20.0	0.0	40.0	20.0	20.0	
%	19.9	18.4	19.0	36.0	6.6	100.0
المجموع	(139)	(129)	(133)	(252)	47	(700)

إن الانتقالات السياسية من حزب إلى آخر يمكنها أيضا أن تصلح لتحليل درجة الالتزام لدى المترشحين . كما أن من شأن المواجهة فيما بين المعطيات حول الانتسابات السياسية الماضية للمترشحين ، الذين سبق لهم أن حصلوا على التزكية بالترشيح من قبل أحد الأحزاب ، أن تعطينا فكرة عن الحركية القصوى لدى رجالات السياسية ، باستثناء رجال (حزب) الاستقلال . وذلك أننا فيما يخص مجموع المترشحين تقريبا ، باسم هذا الحزب الأخير ، لا نتوفر بين يدينا على أي مؤشر يدل على الانتماء السالف لحزب آخر ، الشيء الذي يعني في الواقع بأن المترشحين التابعين لـ(حزب) الاستقلال قد ظلوا دائما منضمين إليه منذ بداية مسارهم النضالي . والحاصل أن هذا الحزب الأخير قد ظل ، من خلال دوره في النضال الوطني ، بمثابة أرومة ، أو قاعدة انطلاق مطروحة أمام المجموعات الأخرى ، بحيث أن نسبة 65% من مترشحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد جاءوا إليه من (حزب) الاستقلال ، و27% من مترشحي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية قد جاءوا إليها من هذا الحزب أيضا ، و22% من بين المستقلين .

وهذه النسبة من المنتقلين عبر الأحزاب ، تبدو لنا معقولة فيما يتعلق بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية

الذي تأسس في 1959 على إثر الانشقاق عن (حزب) الاستقلال . كما أنها تعتبر نسبة مهمة فيما يخص جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، الحزب الذي من المعلوم أنه تأسس مباشرة قبيل الانتخابات مستجمعا المناضلين من حوله من أصول سياسية على قدر كبير من الاختلاف . كما أننا نجد ضمن هذا الحزب قدماء المناضلين من (حزب) الاستقلال ، ومن اقدم المناضلين بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية مقارنة مع أعداد الوافدين من الحركة الشعبية ، وهذا بغض النظر عن بعض المستقلين الليبراليين والدمقراطيين الدستوريين وبعض المستقلين .

ثم إن الدراسة الجغرافية للأصول السياسية للمترشحين من أصحاب التزكية ، تكشف عن بعض الاختلافات ، ففي الشمال إن (حزب) الاستقلال ينحدر ، في مجموعه ، عن ذلك الحزب القديم لعبد الخالق الطريس ، الاصلاح المغربي ، كما أن بعض المترشحين باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أصلهم من الحزب الديمقراطي الدستوري PDC ، بينما استقبلت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية مترشحيها من الحركة الشعبية . أما بالجنوب وبالمناطق شبه الصحراوية ، فقد كان أعضاء جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ينتسبون في غالبيتهم إلى (حزب) الاستقلال ، بل إن ما يعادل مقدار الخمس منهم قد جاءوا إلى الجبهة من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . مع الإشارة إلى أن هذه الحصة تقترب من مقدار الربع عبر "المغرب النافع" ، ممتدة إلى أن تصل إلى ما يقارب الثلث عبر مدن الساحل .

إن أهمية التجمعات ضمن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، هذا الحزب الذي نال حصة جيدة نسبيا من قدماء (حزب) الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبة المستأنسين أكثر بالنشاط السياسي الوطني ، هي أهمية تعلل في نظرنا ، تلك الخسارات التي لحقت بحزب الحركة الشعبية . وكانت جبهة الفديك في هذا الخضم تبحث عن تكوين أتباع من المناضلين الذين تعرضوا مسبقا للصقل والتكوين الميداني بداخل الأحزاب الوطنية . وذلك في نفس الآن الذي كانت الجبهة تعمل فيه على الاستفادة من الدعم القاعدي من لدن الحركة الشعبية . ولا شك في أن هذه العملية لا يمكن أن تظل تتسم بالتماسك لمدة طويلة ، بدون أن تبرز على هامشها صراعات واسعة فيما بين الاتجاه الحضري والاتجاه القروي من داخل ذلك التحالف الائتلافي .

وفي رأينا أن المعدل المرتفع للانتماء الحزبي السالف ، وللانتقال السياسي عبر الأحزاب ، لا يجب بالتأكيد أن يخضع للتأويل باعتباره مؤشرا على تسيس Polisation المترشحين ، بل على أنه بالأحرى سمة رامزة لحدوث نقلة عبر النظام السياسي ، بالنظر إلى الثقل الذي كان يحتله أولئك المترشحون ضمن النظام الاجتماعي ، ويتعلق الأمر بدور أولئك الرجال الذين تارة بحث مسيرو مختلف المناصب الإدارية على العمل من أجل اجتذابهم ، وتارة أخرى كان هذا الدور يدفع النخب المحلية إلى محاولة التقرب من أولئك الذين بإمكانهم أن يمدوا لهم أيدي المساعدة من أجل تركيز نفوذهم وثرواتهم .

نعم إن هناك نوعا من الانتجاع يعتبر بمثابة خاصية في السلوكات السياسية لدى النخب السياسية المحلية . وهكذا فتبعا للمصادفة وللتأثير الإداري المحلي ، أو لضغط التيارات الفكرية ، يمكن أن ينضم المرء إلى هذه الحركة السياسية أو تلك ، أو قد ينخرط في تلك الحركة التي تتبنى معارضة أحسن في وجه اختيارات الجماعات المنافسة ، وذلك في إطار الدفاع عن المصالح المحلية .

وفي هذا السياق لا يصبح الالتزام الإيديولوجي بالنسبة للعديد من المعنيين بالأمر ، إلا مجرد اختيار هامشي ، اللهم باستثناء الدوائر الانتخابية العصرية .

بل إن تزكيات الأحزاب للترشيح عبر المدن التقليدية ، أو عبر الدوائر الانتخابية القروية ، لن تستطيع الوقوف في وجه الترشيحات الممثلة للمصالح المحلية إلا بقدر من الصعوبة .

وإن من شأن استثمار المعطيات حول الملكية العقارية أن تضع بين أيدينا أيضا عددا من المؤشرات حول درجة التمثيلية التي تجسدها المصالح المحلية على أيدي المترشحين . وتعتبر الملكية العقارية بالمغرب من بين المؤشرات الدالة على اندماج فرد ما وسط الجماعة . وهكذا فهناك 10% من المترشحين يمتلكون قطعا أرضية ذات مساحات مختلفة . ووحده الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يضم عددا قليلا من ملاك الأراضي . ويمثل حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وكذا غير الحاصلين على التزكية للترشيح من لدن مختلف الأحزاب ، الجماعات الأحسن تمثيلية في هذا الصدد ، وذلك بقدر يفوق ما هو معروف عن حزب الاستقلال . وكان هذا الحزب الأخير يضم الثلثين من كبار المزارعين المالكين لما بين 100 و30 هكتارا . ونفس الشيء بالنسبة لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية التي تضم 50% من المترشحين المتصنفين من جملة ملاك الأراضي التي تفوق ملكياتهم الخمسين هكتارا . إذن يبدو بأن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ليس بحزب لأصحاب الأراضي العقارية ، غير أنه مع ذلك يضم بين ظهرانيه نسبة لا يستهان بها من بين صغار الملاك العقاريين . ويبقى (حزب)

الاستقلال بمثابة حزب تعتبر فيه المصالح القروية ممثلة فيه بشكل جيد ، ولا سيما منها مصالح كبار الملاك العقاريين . وهذا بينما أن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية تعتبر هي الحزب المعبر عن كبار الملاك العقاريين[3] والمتوسطين منهم ولا سيما بالنسبة للكسابة . أما فيما يتعلق بالمترشحين غير الحاصلين على التزكية من أجل الترشيح من لدن مختلف الأحزاب ، فهم يمثلون ما يقارب النصف من مجموعة الملاك العقاريين . وحسب الظاهر ، فهناك تعارض في البنية بين جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وبين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وهو تعارض بنيوي أكثر انعكاسا على السطح بالمقارنة مع مدى الاختلافات بينهما في البرامج . ومن الملموس أن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية هي ، قبل كل شيء حزب للدفاع عن المصالح المحلية ، ومتحالف في (إطار بعض الشروط) مع الجهاز الإداري ومع النظام الملكي ضدا في القوات التي تسعى إلى تغيير الأمر الواقع . في حين أن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو حزب مذهبي قد يستعمل في بعض الأحيان شبكات المصالح المحلية ، يبقى (حزب) الاستقلال ، فهو يظل في منتصف الطريق ، بحيث إن ثقله السوسيولوجي يدفعه نحو تفضيل المصالح المحلية عندما يكون مشاركا في الحكم ، ونحو تفضيل طروحاته المذهبية الخاصة عندما يكون في صف المعارضة . وبالعودة إلى النظر في هذا الاختلاف الهيكلي فيما بين الأحزاب ، فهو اختلاف يتأكد على ضوء القيام بتحليل بعض المعطيات الخاصة بمجموعة المنتخبين . وهكذا إننا نلمس بكون المسيرين المحليين ، ولا سيما منهم مفتشي الأحزاب ، يعتبرون كثرا من حيث العدد -مايقارب الربع- بالنسبة لـ(الحزب) الاستقلال ، وإذا ما أضفنا إلى هذا العدد المسيرين الوطنيين ، فإن ذلك العدد سيبلغ النصف من المنتخبين ، مما يجعلهم موزعين بشكل متكامل تقريبا عبر مختلف الدوائر الانتخابية . إذن إن أجهزة الأحزاب ، حسب ما يبدو ، لها سلطانها على المناضلين وعلى

الناخبين ، أما فيما يتعلق بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فالمسيرون الوطنيون يمثلون ، في أغلبيتهم الثلث من المنتخبين ، وهم ينتمون بالخصوص إلى الدوائر الانتخابية الحضرية . أما بجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، فإن مجموع المسيرين المحليين والوطنيين ، والمنحدرين في قسط كبير منهم ، من الحركة الشعبية ، لا يمثلون إلا نسبة 10% من المنتخبين ، مما يعتبر دليلا على مدى الضعف الكامن في جهاز هذا الحزب الأخير .

وقبل أن ننتهي من تحليل النفوذ الذي تتوفر عليه الأحزاب ، يبدو لنا من اللائق أن نوظف المعطيات التي نتوفر عليها حول الألوان الخاصة ببطاقات المترشحين ، حتى نرى إلى أي مدى يمكن لتخصيص هذه الألوان ، لهذا الحزب أو لذاك ، أن يكشف لنا عن نوعية العلاقات القائمة فيما بين الأحزاب وبين الإدارة .

نعم ، إن قانون الاقتراع ينص على أن تخصيص الألوان حسب الأحزاب سيجري بالنسبة للمترشحين على يد الإدارة الإقليمية ، وذلك تبعا للأسبقية في التوصل بالترشيحات . وهكذا ، ففي بلاد ذات نسبة مرتفعة من الأميين ، تصبح لاختيار ألوان بطاقات الاقتراع أهمية رمزية ما يكفي من الاعتبار والحالة هذه . وبناء عليه فهناك بعض الألوان ستكون لها الأفضلية أكثر من غيرها من الألوان الأخرى . ومن جراء هذا فقد عمد القانون المنظم للاقتراع إلى حذف الألوان ذات الدلالة المعبرة حسب التقليد الاسلامي ، من قبيل اللون الأبيض والأخضر[4] . ومن هنا فالاختيار سيبقى ، والحالة هذه شبه محدود ضمن دائرة الألوان المتوفرة . وهكذا فإن أي حزب سينجح في أن يمنح لنفسه لونا موحدا على امتداد الوطن كله . لاغرو أنه سيحصل على أفضلية لها قيمتها فيما يخص حملته الانتخابية ، ولاسيما إذا ما كان هذا اللون من الألوان ذات الطابع الميمون .

والحاصل أن تلك المناورة هي التي نجحت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بعدد كبير في القيام بها ، وذلك من خلال عملها على توجيه التعليمات الشفوية إلى العمال لكي يخصصوا لمترشحيها ، الحاصلين على التزكية بالترشيح منها بصفة رسمية ، اللون الأصفر كناري .

ومن هنا فقد كان على المترشحين باسم الجهات الأخرى أن يجدوا أنفسهم بالتبعية وقد خولت إليهم ألوان مختلفة ، من جهة إلى أخرى ، وذلك من أجل أن يتجنبوا الوقوع في بعض ظواهر تمركز الدعاية الانتخابية . ومع ذلك ، فقد كان هناك البعض من المترشحين من صفوف المعارضة ، ومن جملتهم علال الفاسي الذي قد حظي مع ذلك بفاس باللون الأصفر المخصص للحزب الحكومي ، وذلك بفضل تدخل بعض المأمورين المحليين المشايعين لـ(حزب) الاستقلال .

وهكذا ، فالمؤشرات التي نتوفر عليها حول الألوان المرتبطة ببطاقات الاقتراع لدى المترشحين والمنتخبين ، هي مؤشرات تبين بوضوح مدى تواطؤ الإدارة . فقد كانت نسبة 86% من المترشحين الحائزين اللون الأصفر ، ونسبة 91% من المنتخبين المنتمين إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية . وعلى العكس من هذا ، كان اللون المخول في غالب الأحيان لمترشحي (حزب) الاستقلال هو اللون الوردي (39%) . وبالنسبة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية اللون الليموني (38%) . ويتجلى الفارق هنا وهو على قدر كبير من الاختلاف ، بحيث أنه لا يبدو أنه قد جاء بمحض الصدفة . والحق أن الحزب المشارك في الحكومة ، حاول بالاعتماد على واسطة الإدارة ، أن يعوض ما ينقص هيكلته المحلية من جهاز إداري ، وبأن يفرض بالتالي ثقل السلطة المركزية

على المصالح المحلية التي قد اختار في هذه المناسبة أن يتحالف معها وبالرغم من بعض التردد والحيرة ، فإن المخطط المرسوم قد سار في السكة الموضوعة له ، إنما ليس لصالح الحكومة قسريا .

المنتخبون المحليون

لقد كانت مجموعة المترشحين الذين انتخبوا في 1960 لتولي بعض المهام التمثيلية المحلية مهمة نسبيا . وكانت تضم 146 مترشحا من مجموع 723 ، و39 منتخبا من بين 144 مترشحا ، أي ما يعادل الخمس تقريبا من أعداد المترشحين ، والربع من مجموع المنتخبين ، إذن من الممكن أن ننظر إلى انتخاب فرد ما لمنصب ما بالإدارة المحلية وكأنه عامل ييسر المجال نحو المرور إلى مستويات من المشاركة في خضم الحياة السياسية ، مع التذكير في هذا الصدد بأن تحليل هذه المجموعة من المترشحين يجب أن يجلب عددا من المعلومات الإضافية حول أهمية المصالح المحلية عبر النظام السياسي . وفي هذا الإطار يمكننا أن نطرح الفرضية التي مفادها أن المترشحين والمنتخبين المنتسبين إلى الجماعات الجماعية يعتبرون أشخاصا ممثلين لهذه المصالح ، وسيعملون من ثمة ، على السعي إلى النهوض بتلك المصالح سواء بداخل أحزابهم التي ينتمون إليها تحت قبة البرلمان ، أو في إطار علاقاتهم مع الإدارة .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق ، هو أن هذه المجموعة من المترشحين تختلف بشكل جلي عن غيرها من المجموعات ، وذلك في حالة ما إذا أدخلنا في اعتبارنا نوعية التعليم الذي سبق وأن تلقاه أفرادها . وهكذا فإن ثلاثة الأرباع من المترشحين من أصل 64 رئيسا للمجالس البلدية والجماعية ، قد تلقوا تكوينا ابتدائيا باللغة العربية . وتعتبر هذه الأهمية التي يكتسيها هنا التعليم التقليدي بمثابة عامل له ما يؤكده على ضوء دراسة مجموعة المستشارين البلديين الذين جاءوا عبر التعليم الثانوي . وبالنظر إلى أن هذه المجموعة هي مجموعة محدودة إلى درجة قصوى ، فإنها لا تشمل إلا 34 مترشحا من بينهم 21 رئيسا . ومن ضمن هؤلاء الرؤساء ، هناك عشرة 10 قد تابعوا تكوينهم بالقرويين ، وأربعة بجامعات تقليدية أخرى . كما أن جميع النواب لحساب هؤلاء الرؤساء هم ينضمون إلى نفس هذه المجموعة ، وذلك بالإضافة إلى سبعة مستشارين آخرين من بين العشرة المشار إليهم . وفيما يخص قدماء الخريجين من الثانويات الفرنسية ، وعددهم تسعة ، فهم يمثلون الأقلية بشكل لا جدال فيه . وبناء عليه إننا سنتوفر إذن على ما من شأنه أن يبرهن على أهمية الثقافة التقليدية باعتبارها عاملا من عوامل الانتماء إلى النخب المحلية ، ومصدرا أيضا للاعتبار يتسم بالوضوح الأوسع مقارنة مع التعليم الفرنسي . غير أن غياب التعليم وانعدامه لايعتبر ، والحالة هذه ، بمثابة عامل لاستبعاد أي كان ، من الدخول في معمعة الانتخابات ، ولا سيما بالبوادي ، فمن بين 75 مترشحا من غير المتعلمين إننا نعد 17 مستشارا جماعيا ، ومن بين هؤلاء هناك عشرة يتولون رئاسة الجماعات المحلية .

توزيع المنتخبين المحليين المترشحين عبر "المغرب النافع"

الأحزاب	رؤساء	نواب مساعدون	مستشارين	%
حزب الاستقلال	73.1	11.5	15.4	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	40.0	10.0	50.0	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	47.6	4.8	47.6	
مستقلون	53.5	11.6	34.9	
%	56.5	10.0	34.0	100.0
المجموع	(59)	(10)	(35)	(104)

يفرز التوزيع الجغرافي للمترشحين المنتخبين المحليين نتائج مثيرة للانتباه . وفي هذا الإطار إننا نلمس وجود تركيز استثنائي عبر أقاليم "المغرب النافع" الذي كان قائما فيما مضى ، وهو يضم مائة من المنتخبين من بين 146 . بينما أن أقاليم الشمال تبدو ممثلة بشكل سيء جدا فقط بستة منتخبين محليين ، وأقاليم الجنوب الممثلة بـ28 منتخبا .

وبالنسبة لتحليل مجموعة المنتخبين عبر "المغرب النافع" فهو يكشف ، بشكل غير مباشر ، عن مدى صلابة الانتشار السياسي لـ(حزب) الاستقلال الذي يضم 26% من المترشحين المنتخبين . إلا أن نسبة 73% من المترشحين الذين ينتمون إلى مجموعة المنتخبين عبر "المغرب النافع" هم من رؤساء المجالس الجماعية . والحاصل أن هذه الوضعية لاشك أنها ستدفعنا ، مرة أخرى ، إلى البرهنة على أن وضعية المنتخبين المحليين تظل عن طيب خاطر متبناة من قبل الأحزاب بشكل دائم ، حسب ما دأب (حزب) الاستقلال على العمل من أجل تقوية انتشاره ، غير أن هذا الانتشار لم يكن ليكفي وحده لتبرير التزكية السياسية للترشيح . مع الإشارة إلى أنه كان يضمن وبشكل جلي كلية ، استمرارية ، بوسط البلاد ، فيما بين النخب المحلية وبين النخب الوطنية ، وهي تلك الاستمرارية التي لا نلمسها بنفس القدر عبر الجهات الأخرى .

ثم إن مجموعة المنتخبين المحليين هي أيضا رمز لنوع ما من الاستمرارية عبر زمن النخب المحلية . وفي وسط هؤلاء المنتخبين المحليين نصادف عددا مهما من قدماء القواد أو الشيوخ ، وبعض الأعضاء من الجماعات jemaas الإدارية لأيام الحماية ، والقضاة والعدول أو الفقهاء . وهكذا فمن بين 93 مترشحا ، الذين سبق لهم أن مارسوا مهام من هذا القبيل قبل الحصول على الاستقلال ، هناك 26 منهم قد سبق لهم أن كانوا من بين المنتخبين بالمجالس الجماعية ، ومن بين هؤلاء نجد 15 من الرؤساء . مع الإشارة إلى أن عشرة من بين ثلاثين من قدماء القواد الذين ظلوا في مناصبهم تلك إلى نهاية الحماية ، والذين يعتبرون هنا من ضمن المترشحين ، قد سبق وأن انتخبوا عبر مجلس من المجالس الجماعية في 1960 .

وفي مقابل هذا ، فمن بين القواد التسعة أو الخلفاء ، الذي سبق أن قدموا استقالاتهم في 1953 مع حادثة نفي محمد الخامس ، هناك واحد منهم فقط قد انتخب في 1960 .

إذن إن قدماء المتعاونين مع نظام الحماية يبدو أنهم يستفيدون على هذا المستوى بشكل زائد بالمقارنة مع قدماء المقاومين .

وحري بالتذكير بأن مجموعة المنتخبين المحليين ، هي مجموعة تظل في شموليتها ملفتة للنظر من خلال ملكيتها العقارية القاعدية . ولقد تبين في هذا الصدد ، وعلى ضوء بحث ميداني تم في 1968 لصالح مشروع سبو ، بأننا ، وضمن أغلبية الجماعات المحلية المعنية بأقاليم الرباط ومكناس ، نجد مزارعين ، إثنين أو ثلاثة ، يمتلكون من 50 إلى 300 هكتار ، وهم الذين يسيطرون على باقي المجلس . وفيما يخص الأعضاء الآخرين المنضوين بنفس المجلس ، فهم من صغار المزارعين الذين يملكون ما بين خمسة وعشرة هكتارات ، والذين يندرجون ضمن الفئة التي يتكون منها "زعماء القرية" . ووحدهم هؤلاء الزعماء يحسبون في الواقع من ضمن النخب المحلية ، ويحسبون بالتالي داخلين في اللعبة الدقيقة ضمن حركية التبادلات الدائرة في سياق الدعم للحصول على دعم الإدارة . وإننا بالحق لنجد هؤلاء "الزعماء" أيضا على رأس الوظائف الإدارية المحلية التي يشكلون فيها ، بطبيعة الحال ، الجماعة التي تتولى مهمة استقطاب المترشحين والمنتخبين .

حقا ، إن الوظائف الإدارية العصرية لا تبدو ذات تأثير حاسم على مستوى الانتماء إلى المجالس المحلية . فمن بين 276 مترشحا من الذين سبق أن انتخبوا في 1960 ، وبإمكاننا هنا أن نوزعهم إلا ثلاث مجموعات . أولا هناك المدرسون وعددهم تسعة ، وهم يعدون خمسة رؤساء للمجالس من بين 13 . ثم قدماء الموظفين بالإدارات المركزية ، وهم أيضا تسعة ، ويتراوح أفراد هذه الفئة المتجانسة من درجة العون الإداري إلى الوزير ، بحيث إن هذين الطرفين الأقصيين هما اللذان يعتبران فضلا عن ذلك ممثلين كأحسن ما يكون التمثيل ، وفي الأخير هناك ثمانية من قدماء القواد أو الشيوخ ، ومن بينهم أربعة رؤساء مجالس وثلاثة قضاة أو عدول . وهكذا يمكن أن نستنتج من وراء هذا كله بأنه قد يكون من السهولة نسبيا الاندماج بشكل أكبر عبر النخبة المحلية مرورا من أي وظيف إداري ذي أهمية محدودة -إلا أن هذا الوظيف قد أتاح لصاحبه الفرص لتقديم بعض الخدمات الصغيرة لهذا الشخص أو لذاك ، وأن يمارس أيضا قدرا من النفوذ عبر إحدى الدوائر الانتخابية هنا أو هناك ، وذلك بطريقة أكثر مما يمكن أن يتيحه له مروره عبر بعض المناصب الإدارية العليا ذات الاعتبار بالإدارة المركزية . ووحدهم الوزراء الأقدمون يتوفرون على قدر كاف من الاعتبار من شأنه أن يفتح لهم الأبواب للاندماج عبر المستوى المحلي .

وقبل أن نختم عرضنا حول المنتخبين المحليين ، لنلق نظرة على الأهمية التي يتميزون بها ضمن جماعة المنتخبين تحت قبة مجلس النواب . وهكذا إننا نجد 39 من المنتخبين ينتمون إلى المجالس المحلية ، يمثلون أكثر من ربع المنتخبين بمجلس النواب ، وهي نسبة مرتفعة شيئا ما بالمقارنة مع النسبة فيما بين المنتخبين والمترشحين .

وحسب ما يبدو ، إن عدد رؤساء المجالس هو أكثر إرتفاعا بقدر كبير بالنسبة إلى عدد المستشارين . كما أن المنتخبين المحليين يشكلون ما يقارب الربع من مجموعة البرلمانيين الاستقلاليين ، وما يقارب النصف من مجموعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالبرلمان . والحقيقة أن هذا العدد ، ضمن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، يعتبر محدودا بقدر كبير ، غير أنه يبقى أقل من الخمس فقط لدى حزب الجبهة . وأخيرا إن هذا العدد يمثل الثلث لدى مجموعة المستقلين . ومن الممكن أن تفسر هذه الاختلافات من خلال تلك القوة التي يتمتع بها جهاز (حزب) الاستقلال بداخل البلاد ، وأيضا من خلال هيمنة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عبر المجالس الجماعية بالمدن العصرية . وهذا بينما أن الأحزاب التي كانت من وراء تشكيل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، كانت بقدر قليل ضالعة إلى حد ما في معمعة المنافسة الانتخابية لسنة 1960 ، بحيث إن المصالح الإدارية قد كانت آنذاك ممثلة بالأحرى من قبل (حزب) الاستقلال أو المستقلين .

ومن بين المترشحين والمنتخبين ، يؤدي أعضاء المجالس الجماعية دورا مهما في الوساطة فيما بين الكتلة الجماهيرية (إذ أن الثقافة التقليدية تقارب بين بعضهم ، البعض) وبين أجهزة الأحزاب وبين الإدارة التي تبحث عن وسيلة لربط الإتصال مع أولئك الأعضاء ، كما تبحث عن تحييد أصحاب النفوذ . وباستثناء المنتخبين عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عبر المدن العصرية ، وكذا عن بعض المنتخبين عن (حزب) الاستقلال ، مثل محمد بوستة بمراكش ، فإن أولئك الأعضاء يبدو عليهم أنهم يهتمون بالإبقاء على الأمر الواقع أكثر من اهتمامهم بتطبيق سياسية تحويلية اجتماعية واقتصادية عميقة . وإذا كان انتماء المترشحين إلى مجلس جماعي ما من شأنه أن يعتبر بمثابة عامل مناسب للحصول على تزكية للترشيح من لدن حزب ما ، فإن تأثير ذلك العامل فيما يتعلق بالانتخاب ، هو تأثير يبدو في هذه الحالة أقل درجة من تأثير الوسط العائلي ، إلا أن ذلك الانتماء إلى مجلس جماعي ما يبقى ، مع ذلك ، أكثر بروزا بالمقارنة مع الانتماء إلى النقابات والجمعيات العصرية أو التقليدية التي يمكن لبعض المترشحين أن يندمجوا ضمن فئاتها .

النقابات

ومثلما هو الواقع بالنسبة للمنتخبين المحليين ، فإن المترشحين المنتمين إلى النقابات يتمركزون عبر أقاليم "المغرب النافع" . هكذا ومن بين 105 مترشحين فقط ، في إطار هذه الفئة ، هناك 64 ينحدرون من هذه الجهة من "المغرب النافع" ، وذلك في مقابل 11 فقط من المدن ، و19 من الجنوب والجهات شبه الصحراوية و11 من الشمال ، والحق أن هذا الواقع ليس فيه ما قد يثير الاندهاش . كما أن المجموعة الأكثر أهمية هي مجموعة النقابيين الزراعيين بـ31 مترشحا منتميا إلى الاتحاد المغربي للزراعة ، وهي نقابة لقطاع الاستغلال الزراعي ذات توجه استقلالي UMA ، و13 عضوا باتحاد النقابات الزراعية ، وهي نقابة المزارعين من ذوي التوجه الاتحادي . USA

ومن ضمن الـ31 مترشحا المنتمين إلى الاتحاد المغربي للشغل ، هناك بعض العاملين بمراكز الأشغال الزراعية الذين ينتسبون أيضا إلى نفس القطاع ، أو عن الاتحاد المغربي للتجارة والصناعة والصناعة التقليدية UMCIA ، وهي منظمة مهنية ذات توجه استقلالي ، فهي لا تضم إلا خمسة مترشحين ، بينما يضم الاتحاد العام للشغالين 18 مترشحا . وإذا ما ركزنا الاهتمام في دراسة الجماعات الثانوية التي تتمتع بأهمية أكثر ، فسنلمس كون المترشحين الاستقلاليين يتوزعون أيضا بين الاتحاد العام للشغالين وبين الاتحاد المغربي للزراعة . أما عن مترشحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فإنهم ينحدرون ، فيما يخص الثلثين منهم ، من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نفسه ، بينما ينحدر الثلث الباقي من اتحاد النقابات الزراعية ، ويبقى المترشحون باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية من ذوي الأصول النقابية ، وهم أقل عددا حسب ما يبدو بجلاء من خلال المقارنة مع الأحزاب الاخرى ، علما أنهم وافدون في الأغلبية منهم إلى الجبهة من الاتحاد المغربي للزراعة بل وأيضا من اتحاد النقابات الزراعية ، وحتى من القطاع النقابي الطلابي . بينما أن المستقلين ، الذين يعتبر عددهم كبيرا نسبيا ، يكشفون بكون النقابيين لم يجدوا بسهولة مكانة لهم من بين المترشحين الحاصلين على التزكية بالترشيح من لدن الأحزاب .

توزيع المترشحين المنضوين لنقابة ما عبر "المغرب النافع" حسب الأحزاب

الأحزاب	الاتحاد المغربي للشغل	الاتحاد العام للشغيلة المغربية	الاتحاد المغربي للزراعة UMA	اتحاد النقابات الزراعية USA	طلاب	
حزب الاستقلال	0.0	50.0	50.0	0.0	0.0	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	65.0	0.0	5.0	30.0	0.0	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	0.0	0.0	50.0	33.3	16.7	
المستقلون المحايدون	10.5	10.5	57.9	15.6	5.3	
%	25.6	17.2	37.5	17.2	3.1	100.0
المجموع	(16)	(11)	(26)	(12)	(2)	(64)

إن المعطيات حول الانتماءات النقابية تزودنا ببعض المعلومات الشمولية الإضافية . فهناك 22 ممثلا من بين 144 لهم انتماء نقابي . ومن ضمنهم 14 ينتمون في واقع الأمر ، إلى إحدى النقابات الزراعية ، من بينهم ، هم أيضا 10 بالاتحاد المغربي للزراعة UMA وأربعة باتحاد النقابات الزراعية USA . كما يبدو أن النقابات العمالية ممثلة بصفة أقل بحيث إن الاتحاد المغربي للشغل لا يضم إلى منتخبين إثنين ، والإتحاد العام للشغالين المغاربة خمسة منتخبين .

إذا ما تمعنا في هذه النتائج ، فإنها ستبدو أقل إثارة للاستغراب : فالاتحاد المغربي للشغل لم يكن متحمسا لمساندة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في هذه الانتخابات ، ولقد كان هناك سوء تفاهم عميق يواجه ، منذ زمن طويل ، بين أطر الحزب وبين أطرق النقابة في انتظار معرفة الجانب الذي سيستطيع إغراق الجانب الآخر في نهاية المطاف . فقبل وقت محدود قبل موعد الانتخابات ، كان المهدي بن بركة قد حاول في مرة أخرى أن يبسط هيمنته على الاتحاد المغربي للشغل مبتدئا ذلك انطلاقا من بعض الفروع المحلية المهمة ، بيد أن الاتحاد المغربي للشغل ، الذي كان شجع على سير مجرى الأحداث نحو الانشقاق عن (حزب) الاستقلال في سنة 1959 ، وذلك بهدف الوصول إلى إنشاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، لم يكن في هذه المرة ينوي الخضوع لمراقبة الحزب . وكأن النقابة في ذلك الوقت تتابع سياسة في الحفاظ على استقرار قطاع التشغيل ، بحيث كانت ترمي إلى الإبقاء على روابط الاتصال ممدودة مع أرباب العمل ، وبالخصوص مع الحكومة . وبناء عليه ، فقد كان وزير الشغل ، وكذا الإدارة والضمان الاجتماعي بمثابة منطقة نفوذ بين يدي هذه النقابة ، بحيث كان الاتحاد المغربي للشغل يستفيد ، والحالة هذه ، من الحصول على بعض الامتيازات الموهوبة من قبل الحكومة من مثل الموظفين الملحقين ، ومن مثل بعض المقرات الموضوعة رهن إشارة النقابة مجانا . أما عن المستوى الرسمي ، فإن الاتصالات مع الحكومة لم تكن أثرت ، بينما كانت النقابة ترفض أن تؤدي دورا مؤسساتيا ما . إذ أنها قد قاطعت المشاركة في الاستفتاء ، كما لم تكن تنوي المشاركة في الانتخابات . وفي آخر لحظة وجدت نفسها مدفوعة ، تحت ضغط مناضليها ، لكي تمد بعض المساندة إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ثم ظلت في نفس الوقت ترفض تقديم بعض المترشحين باسمها ، ما من شأنه أن يفسر الحضور الضعيف للمناضلين النقابيين من بين المنتخبين ضمن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

بحيث لاحظنا بأن أحد قدماء رؤساء الحكومات المقرب من الاتحاد المغربي للشغل ، وهو عبد الله ابراهيم ، لم يكن من بين المترشحين ، مع أنه سيحصل على جميع الحظوظ للفوز بمقعد في البرلمان . وفي مقابل هذا ، قدم الاتحاد العام للشغالين ، المنظمة المنافسة للاتحاد والمساندة من قبل (حزب) الاستقلال كاتبه العام هاشم أمين الذي انتخب بوجدة . وعلاوة على هذا ، فقد كان هناك أربعة من مسيري هذه النقابة من بين منتخبي (حزب)الاستقلال .

ولقد كانت نقابة الاتحاد المغربي للزراعة التي تشمل في صفوفها العدد الأكبر من المترشحين ، تضم كبار المزارعين بالخصوص ، وهي في الأصل نقابة ذات ارتباط بـ(حزب) الاستقلال ، غير أن بعض الاختلافات قد طرأت بحيث واجهت بين المسيرين المحافظين فيها ، وبين مسيري الحزب ، ومع ذلك ، إننا نجد خمسة من بين عشرة من المنتسبين إلى هذه النقابة الزراعية ، من بين المجموعة الاستقلالية . أما الآخرون ، فقد كانوا موزعين بين حزبي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية والمستقلين المحايدين . فيما يخص اتحاد النقابات الزراعية USA ، تلك المنظمة النقابية المنافسة للاتحاد المغربي للزراعة UMA ، والتي تأسست على يد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فكانت تضم إثنين من المنتخبين من بين أعضائها اللذين قد انتخبا باسم هذا الحزب ، بل وكانت تضم أيضا إثنين من المنتخبين المستقلين المحايدين .

وإذا كانت النقابات لم تمارس إلا تأثيرا محدودا فيما يخص المترشحين والانتخابات ، فإن هذا الواقع لم يكن هو نفسه لدى النقابات الفلاحية ، وفي الدرجة الأولى الاتحاد المغربي الزراعي UMA ، وهكذا ، فإن انتماء المترشحين إلى هذه النقابات هو انتماء يوفر الدليل على مدى اندماجهم عبر الوسط القروي الحديث . إذ كان هذا الاندماج في صالح (حزب) الاستقلال عبر ظروف تكاد تكون متشابهة مع نفس الظروف التي تعرضنا لتحليلها في إطار دراستنا للمنتخبين المحليين .

الزوايا والجمعيات

بعد أن تعرضنا لدراسة المشاركة السياسية من خلال أشكالها العصرية ، من أحزاب ونقابات ومجالس محلية ، يبقى علينا الآن أن نوجه البحث حول شكلين متناقضين في المشاركة الجماعية في إطار الحياة الجماعية . ويتعلق الأمر بالزوايا التي تعكس مداومة ماضوية بعيدة الجذور ، وبالجمعيات التي تعتبر ثمرة لعصرنة البنيات والهياكل .

وفي هذا الإطار نشير إلى أن عدد المترشحين إلى إحدى الزوايا كان هو (24) ، ولا يمثل إلا نسبة 3 % من مجموع المترشحين[5] . وفي هذه الحالة يبدو في رأينا من المفيد أن نعمل على تحليل المعطيات التي بين يدينا في شأن هذه الزوايا . من المعلوم أن الزوايا قد أسهمت بدور مهم طيلة تاريخ المغرب ، فعندما لم تكن للسلطة المركزية القدرة على الوقوف في وجه ضغوطات الخارج الأجنبي ، رأينا كيف عرفت الزوايا مختلف الطرق لإحياء أوار المقاومة الشعبية الشديدة[6] .وكانت الحماية قد اضطرت إلى الاحتراس من هذه الزوايا الطرقية قبل أن تتوصل إلى التراضي مع مشايخ هذه الأخيرة ، ثم أشركتها معها في سلطاتها بشكل عام . بل إن الحماية قد ورطت أيضا هذه المؤسسات في مواقف لا تحسد عليها عبر مغامراتها المعروفة في آخر أيامها . وبالنسبة للحركة الوطنية ، فهي كانت قد حسمت الأمر في موقفها إزاء هذا الإسلام المغلوط والمشبوه من

جراء تواطئه مع الأجنبي . ولقد كانت روابط المترشحين مع هذه الزوايا قد ظلت تتصف ، وحتى في 1963 ، بمظهر لا يدعو إلى كثير من التقدير ، كما أن أتباع تلك الزوايا لم يكن يعتز بهم الاعتزاز بالانتماء إليها ، وعيا منهم بأنهم كانوا يبدون في الأعين باعتبارهم أناسا تقليدانيين Tradistionalistes متخلفين ، بينما كانت الإدارة ، في كل مرة يتعلق الأمر ببعض المترشحين عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، تبادر إلى إخفاء انتساب أولئك المترشحين إلى زاوية ما باحثة عن قناع يصلح لذلك . وعلى كل حال ، فمن بين 24 مترشحا من المنتمين إلى زاوية من الزوايا . كان 14 قد حصلوا على تزكية رسمية للترشيح من لدن أحد الاحزاب السياسية ، وستة منهم سينتخبون فعلا بالبرلمان . إذن من الظاهر أنه لم يكن هناك سد سياسي مانع بشكل مطلق أمام المترشحين من هذه الفئة للمشاركة في الانتخابات . ولقد تعدت الأغلبية ، من بين هؤلاء المترشحين ، عبر الدوائر الانتخابية القروية .

والواقع أننا نجد الثلاثة أرباع من المنتسبين إلى الزوايا[7] ضمن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية من المستقلين المحايدين . كما أننا لانلمس هناك أية صلة محددة على المستوى الوطني تجمع بين زاوية من الزوايا وحزب ما من الأحزاب . نعم إن الأرقام التي يمكن الاعتداد بها في الاستدلال أو التعليل في هذا الصدد هي أرقام محصورة إلى حد بعيد بحيث تسمح لنا بالخروج ببعض الخلاصات الأكيدة .

وحري بالتذكير أن أعضاء الزوايا هم أناس ذوو ثقافة تقليدية في أغلبيتهم . ولقد لمسنا بأن تسعة من بينهم لا يتحدثون إلا اللغة العربية ، وما يشابه نفس هذا الرقم بالأمازيغية ، هذا ويمثل المتحدثون بالأمازيغية أغلبية طفيفة في واقع الأمر . وإذا أضفنا إليهم بعض المترشحين الذين تكونوا باللغة العربية ، فسنلمس بأن سبعة منهم قد سبق أن ارتادوا القرويين وابن يوسف ، أو غيرهما من مؤسسات التعليم التقليدي ، مع التذكير أن من بينهم ثلاثة مترشحين يستطيعون قراءة الفرنسية ، وواحد فقد يستطيع قراءة الاسبانية .

وبالنسبة لمجموعة المترشحين الذين لديهم ارتباطات بالزوايا ، فهي مجموعة كانت تبدو إلى حدود 1963 ، أنها تمثل إلى حد بعيد ، البقية المتبقية من الأعيان ، التقليديين . إن أفراد تلك المجموعة ، وحسب ما تطلعنا عليه الإفادات الفردية ، هم أشخاص من جملة الأعيان ، قد تخلفوا لهذا السبب أو ذاك ، بعدما إنهار نظام الحماية القديم ، وبما أنهم قد كانوا أقل تعرضا للشبهات بالمقارنة من بعض المتعاونين الآخرين ، فإن ثرواتهم ، وكذا سلوكاتهم المتماشية مع الأعراف التقليدية قد حافظت على اعتبارها المحلي . وكانت الإدارة ، في بحثها عن بعض المترشحين المحترمين لفائدة الحزب الحكومي ، قد وجدت نفسها مدفوعة حينذاك إلى العمل على استقطابهم ، وكأنها كانت تعود من جديد إلى تطبيق نفس "السياسة الأهلية" التي كانت الحماية تطبقها . وذلك في محاولة من هذه الأخيرة من أجل المواجهة بين التقليدانية الموروثة عن المغرب القديم ، وبين تلك الروح التقليدية الحديثة التي تبلورت في سياق النضال من أجل الاستقلال . وإذا كنا في الواقع لا نجد أي منضو إلى هذه الزوايا من بين مترشحي (حزب) الاستقلال ، فذلك أمر لا يخلو من دلالة ، ولو كانت العينة المرصودة هنا محدودة جدا .

أما فيما يخص الجمعيات ، فهي تتعلق بعالم سياسي مختلف ، وحتى سنة 1963 ،لم يكن المغرب يعتبر حينها بلدا حيث يندمج الأفراد فيه عبر شبكة متراصة جدا من الجمعيات . وكانت الحكومة المغربية قد حافظت إزاءهم على اتخاذ موقف من الريبة والحذر حسب ما كانت تلجأ إليه سلطات الحماية .

نعم ، إن من شأن أي تجمع يشمل أفراد متعددين ، حتى وإن كان من أجل دواع بعيدة كل البعد عن الميدان السياسي ، هو تجمع بالنسبة للإدارة قد يعتبر دافعا محتملا للقيام بتعبئة بحيث يمكن أن ينحرف بالتالي عن أهدافه الأصلية . وإذا فإن على هذا التجمع أن يخضع للتتبع والمراقبة . وحتى تاريخ الإعلان عن ميثاق الحريات السياسية في 1958 . فقد ظل القانون المنظم للجمعيات مقيدا إلى حد بعيد ، بحيث يمكن القول إن الممارسة التطبيقية المحدودة جدا في هذا النشاط الجمعوي ، هي ممارسة لم تكن تلقى التشجيع إطلاقا . وعلاوة على هذا إن الجماعة الإسلامية قد كانت عندها نزعة توحيدية تجعلها ترتاب في بدعة التجمعات الخاصة ، من قبيل الزوايا مثلا ، ومع ذلك ، فإن هذه الزوايا قد تعددت وتكاثرت على مر الحقب والفترات ، إنما ليس بدون أن تبقى مكتوفة الأيدي بحيث لا تدخل في النزاع مع سلطات الحكم المركزي . وهكذا لمسنا عبر الحواضر ببلدان المغرب قيام نظام للطوائف يتسم إلى حد ما بالتطور ، وهو شبيه بذلك النظام الذي كان قائما في القرون الوسطى عبر بلدان أوروبا . وفي هذا الصدد دائما كانت سلطات الحماية قد عاينت ميلاد بعض جمعيات قدماء التلاميذ لبعض الثانويات الفرنسية الإسلامية ، كما شجعت على ميلاد تلك الجمعيات التي كانت تتيح لها المجال لبسط إشعاع هذه المدارس الفرنسية الإسلامية ، ومن ثمة الإمكانية لاستقطاب عدد من التلاميذ الجدد إلى رحابها . وقد كان المغاربة يشاركون أيضا في أنشطة الغرف التجارية والفلاحية .

وبعد الاستقلال ، كانت سلسلة كاملة من الجمعيات شبه السياسية قد عرفت التنظيم بأسلوب يحاول أن يحدو حدو (حزب) الاستقلال . وكانت الجمعية الأكثر ازدهار من بين هذه الجمعيات هي الجمعية المغربية للتجارة والصناعة والصناعة التقليدية UMCIA ، وهي منظمة مهنية ذات توجه استقلالي ، الجمعية المغربية للزراعة UMA ، وهي نقابة المستغلين الزراعيين ذات توجه استقلالي (وهما الجمعيتان اللتان سبقت دراستهما) . غير أنه توجد جمعيات أخرى أقل تخصصا وأقل ارتباطا ، من الناحية الرسمية ، بأي حزب سياسي ، وذلك من قبيل جمعيات قدماء التلاميذ ، والجمعيات الرياضية ، والغرف التجارية ، والجمعيات الخيرية ، أو جمعيات العلماء . وإذا كان دور هذه الجمعيات واضحا على مستوى الاندماج المحلي ، فإن توجهها التقليدي أو الحداثي يبقى عسيرا على التحديد . ومهما كان ، فإن من شأن المعطيات ، التي نتوفر عليها بين يدينا ، أن تتيح لنا إمكانية القيام بالمواجهة فيما بين الانتماء إلى بعض أنواع الجمعيات ، وبين الأصل الاجتماعي والثقافي أو السياسي لأعضائها . ومهما كانت مجموعة المترشحين المنتمين إلى الجمعيات لا تمثل إلا نسبة 20% من مجموع المترشحين ، فإن تركيبتها تسمح لنا بتحديد بعض من جوانب العلاقات التي تربط بين المشاركة السياسية وبين أشكال أخرى من أوجه المشاركة الاجتماعية . وهكذا فإن المعدل الأكثر ارتفاعا بالنسبة للمشاركة في الجمعيات ، هو معدل نلمسه بالمدن التقليدية (32%) ، بينما لا يبلغ بالمدن العصرية إلا نسبة 17% ، أما بالدوائر شبه الحضرية ، فالمعدلات تتنوع عبر مقادير متشابهة مع ما رأيناه في السابق ، وذلك حسب ما إذا كانت النواة المركزية هي عبارة عن مدينة صغيرة ، أو مدينة تقليدية ، أو بلدة عصرية . وفي الأخير نشير إلى أن معدل المشاركة في الجمعيات بالوسط القروي (18%) يعتبر مماثلا للمعدل المعروف عن الدوائر الحضرية العصرية .

وبانتقالنا إلى شمال البلاد ، فإن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وأيضا المستقلين المحايدين هما

اللذان يتوفران على معدلات الانتساب إلى الجمعيات الأكثر ارتفاعا ، وذلك على امتداد هذه الجهة ، حيث نعلم هناك ، بشكل مسبق ، بأن المعدل الساري هناك هو أعلى من المعدل الوطني . وعلى العكس من هذا بالجنوب ، يعتبر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، هو الحزب الذي يتميز عن غيره بكل وضوح على ضوء المعدل الجهوي . أما بالجهات الواقعة ضمن دائرة "المغرب النافع" ، فإن (حزب) الاستقلال يتبوأ مكانة بعيدة عند قمة الاشتراك الجهوي ، متبوعا بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وفي مقابل هذا فحزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية هو الذي يحتل المركز الأول عبر المدن التقليدية والعصرية مجتمعة .

والآن ترى ماهو التأويل الذي يمكن أن نعطيه لهذه النتائج غير المتماسكة إلا بقدر محدود حسب ما يتبين؟ ولا جدال في أن من شأن العوامل الثقافية ، التي أخضعناها للتحليل سابقا ، أن تضع بين يدينا الإمكانية لتحديد بعض النقط في هذا الصدد . لكننا لا يمكننا أن نرى على ضوء هذه النقط ومنذ الآن ، إلا ما يتعلق بالمشاركات في الجمعيات التي تتوفر ، في أغلبيتها ، على بعض المسالك للمرور نحو العصرنة والتحديث ، والتي تعتبر بمثابة جمعيات تتمتع بأهمية أكبر عبر القطاعات الواقعة تحت هيمنة التأثيرات التقليدية . فهل علينا بالتالي أن نستنتج من وراء هذا بأن النخبة التقليدية لن تعتبر داخلة في هذا النوع إلا في حالة ما إذا كانت تسعى إلى البحث عن بعض الطرق التي تجعلها قادرة على الولوج في سيرورة الحياة العصرية ، وذلك عن طريق التجمعات التي تظل قادرة على السيطرة عليها؟ بيد أنه لن يصبح الأمر يتعلق عندها بالعصرنة المفروضة على يد الجهاز الإداري ، بل بتحول لا يعدم من يعمل جهده لتدجينه ولتطبيعه على المقاس . ولهذا السبب هناك بعض المدن التقليدية ، مثل فاس[8] أو بعض الجهات ، التي ما تزال إلى اليوم واقعة على هامش التطور الجاري عبر باقي البلاد ، من قبيل الجهة الشمالية التي كانت تابعة للحماية الإسبانية ، التي تبدو أمام الأعين وكأنها تسعى إلى الاستفادة من ذلك التماسك الاجتماعي الذي كان يجمع بين ربوعها في الماضي ، وذلك بهدف الشروع في تبني بعض أساليب التحول والتغيير ، أو على الأقل بهدف ضبط التأثيرات المترتبة عن هذا التحول . ويبقى أن أولئك الذين يسيطرون بسهولة أكثر على التحول ، بفضل ثقافتهم ذات النمط الفرنسي ، يمكنهم أن يحسوا من جديد ، وبدرجة أقل ، بحاجتهم إلى التجمع حتى يقطعوا الخطوات الأولى في تبني هذه المستجدات أو لتقبلها .

الفصل الحادي عشر
تحكم السلطة والموارد المحلية

لقد درسنا ، من خلال تتبعنا للمترشحين ، مشاركة النخب المحلية في النظام السياسي . وتبعا لرأي عديد من المتتبعين إن هذه المشاركة تستمد شرعيتها من مختلف أشكال الجمعيات التي كانت معنية بالنضالات من أجل الاستقلال . ولقد كانت الحركة الوطنية والمقاومة والتعرض للاعتقالات من جراء ذلك . بمثابة عوامل قد مثلث دَينا في عنق النظام السياسي الجديد . غير أن النخب المحلية ، التي كانت حاضرة بعين المكان في فترة الحماية ،لم تتعرض للإقصاء مع ذلك . إنها قد حافظت بين أيديها على القاعدة الاقتصادية التي ترتكز عليها سلطتها .

ولقد كان هناك البعض ، من أفراد هذه النخب الذين وجدوا الفرصة من جديد لتكوين نفوذ سياسي وشخصي وذلك انطلاقا من 1960 ، وفي حالات أخرى ، كان هناك عضو آخر ، من هذه الأسرة أو تلك ، ما يزال في طور الشباب وغير مشبوه في وطنيته ، هو الذي استفاد من تلك القاعدة الاقتصادية ، والظاهرة أن هذه الاستمرارية وهذا التواتر عبر الشبكات العائلية هو الذي يسمح بالتنوع في مظاهر الاندماج بالنسبة للنخب المحلية في مختلف أشكال المشاركة العصرية الاجتماعية والسياسية من خلال الأحزاب والنقابات والجمعيات .

وسيكون من قبل التوهم التصدي للمعطيات ، التي نتوفر عليها بين يدينا ، حول الفئات السوسيو مهنية من خلال عزلها عن هذا السياق . ذلك أن تحليل كل فئة وهي معزولة لوحدها سيفرز انطباعا خاطئا . وهناك عديد من الأمثلة ، الواردة في هذا الإطار ، قد مكنت من تبيان بكون المترشحين قد كانوا ، في غالب الأحيان ، من بين ملاك الأراضي ، ومن أصحاب الاستغلالات ، من مربي المواشي ، وتجارا ، وفي نفس الوقت كانوا يمارسون مهمة إدارية محلية ما . وإذا كنا هنا بالقواعد السوسيو اقتصادية المرتبطة بسلطة النخب المحلية ، فإنه سيبقى علينا أن نتصدى إلى كل بحث من المباحث المدروسة على حدة ، سواء كان الأمر يتعلق بالمهام الإدارية أو بالثروة العقارية أو التجارية ، أو سواء بالوجوه المختلفة لنفس المجموعة .

وهكذا ففي هذا الإطار الشمولي ، إن المعطيات التي تخبرنا عن المشاركة في السلطة ، فيما قبل الاستقلال وبعده ، هي معطيات تكتسي أهمية لها خصوصيتها . وذلك لأن الوظائف المخزنية لدى المقدمين والشيوخ ، وحتى القواد ، هي وظائف تخول إلى بعض المستحقين الذين يمتلكون مسبقا ، وبشكل عام ، الثروة والسمعة الشخصية والعائلية ، غير أن هذه الوظائف تمثل أيضا فرصة ، بالنسبة للمعنيين بالأمر ، لتنمية ثرواتهم ونفوذهم . وهذا ما يدل على أن المهام المخزنية المحلية لا تعتبر متعارضة مع النشاط الزراعي ، وحتى مع التجارة[1] أحيانا .

إن السيطرة على الأراضي ، وعلى عوامل الإنتاج الأخرى ذات الأهمية المتنوعة تبعا لتنوع الجهات (مواشي وأشجار مثمرة) ، هي أيضا بمثابة عامل كبير في نطاق السلطة المحلية ، متأتي دائما من الماضي من خلال ممارسة بعض الوظائف المخزنية . أما فيما يخص المغرب المستقل ، فالأمر سيكون بالأحرى على العكس من ذلك تماما .

إذ أن وظائف الأعوان بالإدارة المحلية ستناط في الدرجة الأولى بأولئك الذين يتوفرون مسبقا على قدر من التحكم في عوامل الإنتاج بالعالم القروي .

والتجارة هي أيضا تعتبر عاملا لا يخلو من بعض الإبهام واللبس ، ومن غير الممكن بتاتا معالجته بشكل منعزل . ففي عدد من الحالات التي يمكن غض الطرف عنها ، تعتبر التجارة نشاطا إضافيا لدى كبار الأعيان من أجل تنويع مصادر المداخيل وتنميتها . أما في حالات أخرى ، فالتجار هم في حقيقتهم رجال أعمال عصريون حقيقيون ، ويكمن منتجع ثرواتهم وأنشطتهم عبر المدن الكبرى . غير أنهم يظلون دوما مهتمين بشراء الأراضي أو باكتساب المواشي عبر عملية تراكمية في منطقتهم الأصلية ، وذلك بهدف الحصول في نفس الوقت في الأخير على مكانة اجتماعية ، وأيضا بهدف القيام ، من خلال تربية المواشي ، بتوظيف واعد للأموال ، وحتى في هذه الظروف ، يبقى التجار معتبرين بمثابة عناصر ذات تأثير عبر المجموعة التي ينتسبون إليها ، إما لكونهم في مستوى تيسير مغادرة المتهيئين للهجرة ، وإما بصفتهم مربين محليين -قد نجحوا مع التذكير بأن مداخيلهم ، هي بشكل عام ، أعلى من مداخيل كبار المزارعين ، حتى وإن كانت ثرواتهم أقل حجما .

ويبدو أن نفوذ النخب المحلية هو نفوذ يتأتى من المهام الإدارية التي تضمن نوعا من السلطة على الناس ، وعلى ملكية الأراضي والمواشي ، الشيء الذي من شأنه أن يوفر للنخب المحلية السيطرة على موارد الجماعات .

أعوان المخزن

إن هذه الفئة لن تخضع للمعالجة هنا في سياق بعد سوسيو مهني وحسب ، بل بالأحرى من زاوية السلطة المحلية . أكيد أن أعوان المخزن هم أناس لا ينتمون إلى الفئة الحائزة للسلطة المحلية . فهناك عدد مهم من بينهم هم مدرسون ، والبعض منهم يعتبر تابعا ، منذ الحصول على الاستقلال ، إلى الإدارات المركزية . وهكذا فسلطتهم هي بالأحرى سلطة تتماثل مع سلطة تجار سوس . أي أنهم عبارة عن شفعاء ووسطاء من أجل الهجرة . وفي المقابل ، فالقضاة ، وأعوان القضاء يساهمون في تدبير شؤون الجماعة المحلية ، وفي ممارسة السلطة ، بينما أن المدرسين يوفرون لأنفسهم بعض النفوذ الذي له امتيازه على مستوى الجماعة السكانية ، وذلك من خلال ضمانهم للمجال المرتبط بنشر الثقافة التقليدية .

وباعتبار أن الإدارة تبقى غير منعزلة بسهولة ، على المستوى المحلي ، عن السياسة ، فإننا سنصادف من جديد بعض المباحث والمشاكل التي سبق لنا أن تعرضنا لها سابقا .

المهام الإدارية التقليدية في فترة ما قبل الاستقلال

لقد كانت بعض المهام الإدارية مناطة قبل الاستقلال إلى بعض الأعوان المغاربة تحت مراقبة الإدارة الفرنسية أو الإسبانية . ونجد هؤلاء الأعوان بالخصوص يعملون في ميدانين اثنين لهما ارتباط بالسيادة ، حيث إن حقيقة السلطة كانت في الواقع قد انتقلت في إطارهما إلى أيدي الإدارة الأجنبية . ويتعلق الأمر بالإدارة المحلية وبالعدل ، وبالنسبة للمغاربة الذين كانوا يشاركون في تحمل هذه المسؤوليات ، فقد كانوا إذن متعاونين مرتهنين في وضعية ملتبسة في أعين مواطنيهم ، وينتمي هؤلاء في أغلب الأحيان إلى بعض الأسر القديمة التي كانت تمارس السلطة المحلية باسم السلطان ، أو كانوا مقلدين بكل بساطة من قبل الجماعة قبل

دخول الحماية . وكانوا قبل ذلك قد ساروا في مقدمة الصفوف لمقاومة الأجانب . ثم وعندما أعلن هؤلاء القادة خضوعهم ، كان ليوطي قد حدد لنفسه قاعدة في الحكم تقوم على تسمية ممثلي السلطان الجدد حكاما على أهاليهم . وكان هذا النظام قد نجح عموما على مستوى التطبيق محققا ارتياح إدارة الحماية . إذ أنه كان يضمن لها في نفس الوقت استمرارية النخب المحلية وتجددها . وكان الأبناء وأبناء الإخوان يخلفون آباءهم المتمردين بالأمس . ولعل المثل الأحسن تجسيدا لهذه الاستمرارية هو ذاك المثل الذي أعطاه الزايانيون على يد حسن وأمهروق اللذين خلفا موحى أو حمو على رأس قيادة الحلف القبلي[2] .

وهكذا ، ففي 1963 كنا ما زلنا نجد من بين المترشحين 93 فردا من الأعيان الذين سبق لهم أن عملوا إلى جانب إدارة الحماية . وكانوا ينقسمون إلى ثلاث مجموعات تتساوى في درجة الأهمية . إذ كان من بينهم بعض القواد من القدماء ، وبعض قدماء الشيوخ والعدول والقضاة . غير أن هذا الظهور الجديد للأعيان يظل ظهورا رمزيا أكثر من النصف من بين مترشحي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، من الذين سبق لهم أن شغلوا بعض المهام التقليدية ، كما يمثلون الثلث من بين مترشحي (حزب) الاستقلال ومن المحايدين المستقلين ، وكان هناك مترشح واحد ضمن صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وباستثناء هذا الحزب الأخير ، فإن قدماء الشيوخ كانوا يمثلون الربع من بين المترشحين عن كل مجموعة على حدة . أما بالنسبة لقدماء القضاة أو العدول ، فهم نسبيا أكثر عددا ضمن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (أربعة مترشحين من خمسة) ، مع ما يمثل الثلث بالنسبة لـ(حزب) الاستقلال .

توزيع المترشحين الذين شغلوا مهام تقليدية قبل الاستقلال ، وذلك حسب الأحزاب

الأحزاب	قائد	شيخ	قاضي وعدول	
حزب الاستقلال	33.3	33.4	33.3	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	20.0	0، 0	80.8	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	50.0	28.6	21.4	
المحايدون المستقلون	38.5	30.8	30.8	
%	40.3	38.7	30.0	100.0
المجموع	(40)	(25)	(28)	(93)

يتبين على ضوء هذه المؤشرات بأن الاستمرارية في إطار مجموعة قدماء الأعيان (قواد وشيوخ) كانت استمرارية مضمونة بالأساس لدى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، بحيث إنها تستحق بحق هذا الإسم الذي أطلقوه عليها باعتبارها حزبا للقواد القدماء .

وهذا ما من شأنه أن يؤدي بنا إلى تأكيد الفرضية التي مفادها أن حزب الفديك هذا هو حزب ممثل ، قبل كل شيء ، للمصالح والتحالفات المحلية ، ولا يمتلك مضمونا إيديولوجيا ، بينما أن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية يمكن ان يحدد من خلال صيغ مضادة ، و(حزب) الاستقلال يحافظ لنفسه على وضعية وسيطية ،

مع فارق يجعله بمثابة الوريث لقدماء الأعيان الذين سبق وأن شغلوا مهام قضائية[3] ، وذلك في إطار التقليدانية الثقافية التي يبقى هذا الحزب رمزا لها .

كما أنه بإمكان بعض التحليلات الإضافية أن تساعدنا على تحديد السمات الخاصة لدى هذه المجموعة من قدماء الأعيان الذين اندمجوا عبر النظام السياسي الجديد . وهكذا فهناك ما يقارب النصف من هؤلاء لا يتحدثون إلا باللغة العربية ، والربع منهم يتحدثون العربية والأمازيغية . ثم إن الأمازيغ يمثلون الثلثين من بين مجموعة القواد الذين استقالوا من مهامهم ، أو أعفوا منها على إثر نفي محمد الخامس . وفي مقابل هذا ، فإن القواد الذين ظلوا محافظين على مناصبهم إلى نهاية نظام الحماية ، كانوا يتميزون بازدواجيتهم اللغوية ، العربية-الفرنسية ، ولا جدال أنه سيكون من قبيل التعسف من جانبنا أن نستخلص من هذه المعطيات بأن الأمازيغيين كانوا من المعارضين الأشداء للحماية ، وبأن القواد الأكثر انفتاحا على التأثير الفرنسي ، هم الذين تعاونوا مع الحماية إلى حد بعيد . وسيكون من الصواب في الحقيقة أن نشير إلى أنه من بين القواد الذين قدموا استقالاتهم ، أو أعفوا من مهامهم في وقت نفي محمد الخامس ، كان الأمازيغيون هم أصحاب الموقف الذي لقي الاستحسان ، فيما يخص نفي محمد الخامس ، وذلك بقدر أوسع من قبل النظام السياسي الجديد . وفي المقابل ، فمن بين الذين استمروا في تعاونهم مع الفرنسيين ، هناك الذين كانوا يتمتعون بثقافة مزدوجة وحدهم ، والذين لا يبعد أنهم كانوا الأصغر من حيث أعمارهم ، والأقل التزاما من الناحية السياسية ، بحيث إنهم قد استطاعوا أن ينطلقوا في مسار سياسي جديد بعد الاستقلال .

وحتى ننهي الحديث هنا عن العوامل الثقافية ، نشير إلى أن عشرة من مائة من ضمن قدماء الأعيان هم من غير المتعلمين . ويتعلق الأمر ، بطبيعة الحال ، بقدماء القواد أو الشيوخ الذين نلقاهم من ضمن هذه الفئة . ثم إن هناك الثلث من بين قدماء الأعيان قد تابعوا دراساتهم بالتعليم الثانوي .

ويتعلق الأمر بالخصوص بقدماء الخريجين من القرويين والمؤسسات الإسلامية الأخرى (21 من 30) ، والذين نصادفهم بالأساس في مناصب القضاة ، أو العدول . أما بالنسبة للعناصر الوحيدة من ذوي الثقافة العصرية ، فهم يمثلون البعض من قدماء التلاميذ بالثانويات الفرنسية ، أو المدرسة العسكرية بمكناس الذين تم تعيينهم في مناصب القواد بعد سنة 1945 ، بحيث إنهم كانوا يمثلون مرحلة مهمة مهدت لإحداث التغيير في هذه الفئة من الموظفين التي لطالما ظلت بلا غد .

إن هؤلاء الأعيان ، هم إذن ، من أصحاب الثقافة التقليدية في غالبيتهم ، وإنهم أيضا ، وكما يمكن أن نستشف ذلك ، متجذرون إلى حد بعيد في أوساطهم الأصلية ، بحيث إن النصف من أعضاء هذه المجموعة ، كانوا يقيمون في 1963 ، فوق أراضي الجماعات التي ولدوا فيها . ومن جهة أخرى ، هناك ما يقارب 20% من بينهم . قد سبق لهم أن انتخبوا مستشارين جماعيين سنة 1960 ، ولاسيما فيما يخص عددا كبيرا من قدماء القواد .

وجدير بنا أن نشير إلى أن إجراء الدراسة على التوزيع الجغرافي لمجموعة قدماء الأعيان ، قد تحمل في طيها بعض التدقيقات الإضافية . ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الأمر في الجهات الشمالية يتعلق ببعض القضاة أو العدول المصنفين باعتبارهم محايدين سياسيا . بينما أنه بالجنوب والمناطق الصحراوية يمكن أن نلمس ، وبشكل مسبق ، بأن عدد هؤلاء مرتفع جدا ، علاوة على أنهم ينتمون بالأساس إلى فئة قدماء

الشيوخ ، ويتوزعون بقدر النصف فيما بين جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وبين المحايدين .

توجد أغلبية أعضاء مجموعة الأعيان إذن بأقاليم الوسط ، هناك حيث إنهم يمثلون نسبة 18 % من المجموع الكلي للمترشحين ، وهناك ، من بين 40 قائدا ، 32 قد تقدموا عبر هذه الأقاليم مترشحين باسم جبهة الفديك ، أو بصفتهم محايدين مستقلين . وبالنسبة لـ (حزب) الاستقلال يعتبر التوزيع متساويا تقريبا فيما بين قدماء القواد وبين الشيوخ والعدول . وإذا ألقينا الضوء على مجموعة المنتخبين بهذه الفئة ، في نهاية هذا العرض ، سنتوصل إلى أن 26 من قدماء الأعيان قد انتهى بهم المطاف إلى الانضمام إلى مجلس النواب . وتتراوح أعمارهم في المعدل بين ما يقارب الخمسين سنة . كما أننا نصادف من بينهم 17 فردا ينتمون إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية و3 إلى (حزب) الاستقلال ، و5 إلى فئة المحايدين المستقلين ، وواحدا إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وتعتبر مجموعة قدماء القواد هي الأحسن تمثيلية ، وذلك مادام أنها تضم نسبة 10 % من المنتخبين بالمجلس النيابي المتوزعين عبر جميع الأحزاب ، بما في ذلك الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وبالنسبة للقضاة والعدول المنتخبين ، فينتسبون إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، بينما يتوزع الشيوخ بين حزبي جبهة الفديك والاستقلال .

كما تجب الإشارة أيضا إلى أن المناصب الإدارية التقليدية يمكنها إذن أن تكون ذات مفعول إيجابي في إطار الانتخابات ، ولاسيما بالنسبة لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، حيث تعتبر استمرارية الأعيان مضمونة بشكل مناسب . وإن من شأن هذه الصفات التمثيلية أن تضمن لأصحابها الأقدمين ، على كل حال ، مكسبا اعتباريا وعلائقيا ، كما ظلت دوما تتيح لهم إمكانات الاغتناء على حساب الجماعة التي ينتمون إليها . غير أن الناس كثيرا ما ينتابهم الميل نحو نسيان الطرق التي حصل بها ذلك الاغتناء ، وكذا الممارسات الفظة الكامنة من وراء ممارسات سلطات أولئك الأعيان ، بحيث لا يحتفظ الناس ، مع مر السنين ، إلا ببعض الذكريات حول حسن الوفاء لدى أولئك الأشخاص ، وحول اطلاعهم على المشاكل المحلية ، وذلك على النقيض تماما من سلوك القواد الجدد الذين تم تعيينهم فيما بعد الحصول على الاستقلال .

المناصب المشغولة في حقل الإدارة العصرية قبل الاستقلال

إن هناك فئة أخرى من مأموري المخزن ، ليست بغريبة بشكل كلي عن فئة الموظفين التقليديين ، وتمارس أيضا نفوذا على الصعيد المحلي . ومن المعلوم أن الحماية كانت قد جندت بشكل تدريجي عددا غير محدد من الموظفين المغاربة في عدة وظائف لم يكن لها أي رابط مع المهام العتيقة ذات الصلة بالسيادة والتي كانت خاضعة لمراقبة سياسة نسقية .

ويتعلق الأمر ، في أغلب الأحيان ، بوظائف متوسطة عبر التراتبية الإدارية ، إذ أن الاتصال مع الساكنة المحلية ، يشترط من جملة ما يشترطه في نطاق هذه الوظائف ، أن يكون المعني بالأمر يمتلك اللغة العربية أو الأمازيغية ، وفي هذا النطاق تم توظيف سعاة البريد والممرضين وأعوان الأشغال العمومية والمدرسين بطبيعة الحال من قبل السلطات الإدارية للحماية .

وفيما يخصنا نحن ، فمن أجل إضفاء قدر من السهولة في سياق استثمارنا للمعطيات فقد عملنا أيضا على التصنيف ، ضمن هذه الوظائف لمختلف الوظائف السلطوية التي لم تكن تتموقع بشكل واف ضمن النظام المخزني القديم ، من قبيل قدماء العسكريين وقدماء رجال الشرطة ، مع تركنا للضباط جانبا . وعلى

اختلاف مع مناصب القواد والشيوخ ، إن هذه الوظائف العسكرية والأمنية ، لم تكن لها صلة ما بأية سلطات حكامية محلية من شأنها أن تضمن لأصحابها قدرا من النفوذ .

وباستثناء العسكريين ، لم يكن للمناصب الإدارية العصرية للحماية أي مفعول في إدماج أصحابها المعنيين في إطارها ضمن مجموعة الأعيان . ويمكننا أيضا أن نتبين بكون عدد مهم من المدرسين والبريديين ، ومن صغار الموظفين المحليين قد كانوا من جملة الفاعلين النشطين في الحزب الوطني حيث كانوا يساهمون في إطاره في نشر أفكاره عبر البوادي . غير أن هؤلاء الموظفين من ذوي الثقافة العصرية كانوا أكثر شبابا من المأمورين التقليديين المنتسبين للمخزن .

ويتراوح معدل أعمارهم حوالي الأربعين سنة . وكان أكثر من الثلث منهم منحدرين من أسر لها نفوذها ، إذ يمكننا القول ، فيما يخصهم ، إذا كان هؤلاء قد استطاعوا متابعة دراساتهم بالمدارس الفرنسية . فذلك بفضل أسرهم النافذة ، وبناء عليه سيغدو إذن بإمكاننا أن نطرح الفرضية التالية التي تتمحور حول أن هؤلاء الموظفين ذوي التكوين العصري ، هم عناصر تشكل في فئة كبيرة منهم ، نوعا من الانبعاث الجديد في وسط مجموعة الأعيان التقليديين ، وذلك بغض النظر عن توجهاتهم الوطنية في فترة الحماية .

وعلى سبيل الإشارة ، إن جميع المترشحين الذين تم إحصاؤهم في إطار هذه الفئة ، هم في الواقع لا يعدون من أصحاب الثقافة العصرية . وفي هذا الصدد ، لقد أحصينا ، من خلال البحث الميداني عددا مهما ، من بين المدرسين الذين يدرسون اللغة العربية ، لا يمتلكون إلا ثقافة تقليدية وسنتمكن من عزلهم في المسار الذي سيقطعه التحليل . ومن المؤكد أيضا بأن درجة الثقافة العصرية ، لدى العسكريين والشرطة ، تبقى درجة محدودة ، خصوصا وأننا قد صنفنا ، في إطار هذه الفئة ، المخبرين التابعين لمختلف السلطات الفرنسية أو الإسبانية المكلفة بالمراقبة ، والذين لا ينتمون في حقيقة الأمر إلى هيئة الشرطة ، بالرغم من أنهم كانوا يعتبرون من رجالاتهم في أعين السكان . ومما لاشك فيه أن التحليل المفصل للمعطيات سيساعدنا على الإحاطة بهذه النقط بكامل الدقة .

إن عدد المترشحين المعنيين في هذا الصدد (123) يمثل نسبة 17 % من المجموع الكلي ، إذن إنه يمثل في الواقع حصة مهمة تتفوق على الحصة التي يمثلها الموظفون التقليديون ، وبالطبع ، إن عدد الموظفين العصريين مرتفع جدا . غير أن نفوذهم ليس له ، مع ذلك ، نفس التأثير الذي يتصف به نفس النفوذ لدى العناصر التقليدية . ويمكننا أن نوزع المترشحين العصريين عبر ثلاث مجموعات ، فهناك المعلمون الذين يشكلون المجموعة الأكثر أهمية ، وهم يمثلون ما يقارب النصف من ضمن المترشحين في هذه الفئة المنتمين لـ(حزب) الاستقلال ، وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، مع الإشارة زيادة على ذلك ، إلى أنهم يجسدون أحسن تمثيلية عبر حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ويعتبر الموظفون ممثلين بقدر جيد بالجبهة وبـ(حزب الاستقلال) ، وأقل من ذلك بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ويتوزع صغار العسكريين بشكل متساو تقريبا فيما بين (حزب) الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية والمحايدين المستقلين . أما عن الضباط في المقابل ، فيتقدمون إلى الانتخابات باعتبارهم مترشحين حكوميين أو محايدين مستقلين .

توزيع قدماء الموظفين العصريين وأعضاء المجالس التابعة للحماية حسب الأحزاب

الأحزاب	عسكريون	شرطيون ومخبرون	معلمون	موظفون	أعضاء المجالس	المجموع
حزب الاستقلال	19.0	4.8	47.6	19.1	9.5	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	17.4	4.3	65.2	8.7	4.3	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	14.3	7.1	46.4	28.6	3.6	
محايدون مستقلون	32.0	12.0	38.0	16.0	2.0	
%	28.8	8.1	47.2	17.9	4.1	100.0
المجموع	(28)	(10)	(58)	(22)	(5)	(123)

يعتبر التعليم الذي تم تلقيه من قبل هذه المجموعة عاملا ذا دلالة بشكل خاص ، ونحن نلمس بداية بأن مجموعة المعربين التي تمثل لوحدها ما يقارب النصف من المترشحين من ضمن المأمورين التقليديين التابعين للمخزن ، هي مجموعة لا تضم إلا قدرا يفوق بقليل الربع من الموظفين العصريين . ثم إن المزدوجين بالعربية والأمازيغية يخضعون لتطور مشابه ، بحيث تنتقل نسبتهم من 25% إلى 10% . وفي المقابل ، فمجموعة المترشحين الذين يتحدثون بإحدى اللغات الأجنبية تنتقل النسبة الخاصة بها من 5% إلى 62% . بينما أن مزدوجي اللغتين العربية والفرنسية يبقون ، فيما يخص العصريين ، في نفس القدر مع الذين لا يتحدثون إلا باللغة العربية . أما عن ثلاثيي اللغات العربية والفرنسية والامازيغية ، فيتفوقون على مزدوجي اللغتين العربية والأمازيغية بنسبة 14% . وبالنسبة للأمازيغيين ، فهم بالخصوص من ضمن قدماء العسكريين ، وقدماء الموظفين المحليين . وهذا مع الإشارة إلى أنه من بين خمسة موظفين سبق لهم أن انتموا إلى إحدى الإدارات المركزية ، هناك ثلاثة منهم يتحدثون الإسبانية ، وعلى النقيض من الفرضية التي كان بالإمكان صياغتها في هذا السياق ، يتبين بأن نسبة 40% من المترشحين ، الذين شغلوا منصبا بالإدارة العصرية ، ما يزالون يقيمون أيضا عبر جماعتهم الأم .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل علينا ، في هذه الحالة ، أن نستنتج بأن الحركية الجغرافية تتسم بالمحدودية لدى مجموع المترشحين في هذه الفئة . طبعا ، إن الموظفين والمدرسين العصريين يعكسون أقوى المعدلات المرتبطة بهذه الحركية . كما تجب الإشارة ، في هذا السياق ، إلى أن النصف من الموظفين المحليين يقطنون بنفس أماكن ولاداتهم . ويمكن أن يتأتى التفسير لهذا الأمر الشاذ ، انطلاقا من الفرضية التي عرضنا إليها أعلاه ، والتي تدور حول الروابط العائلية التي تتجلى عبر المجموعات الثانوية للموظفين العصريين وعبر المجموعات الثانوية للمأمورين المخزنيين . ثم إن المترشحين العصريين الذين يأتون للتقدم للانتخابات هناك حيث يحتفظون ببعض الروابط العائلية ، هم أشخاص يعتبرون ، في بعض الأحيان بمثابة المستقرين من حيث الإقامة بداخل أوساطهم الأسرية ، حتى وإن كانت وظائفهم تجبرهم بالإقامة بعيدا عن محلات سكناهم الأساسية .

وزيادة على هذا ، إن هناك بعض الموظفين الذين ينتابهم الميل إلى العودة لممارسة المهن التي يمارسونها

عبر الجهات الأصلية التي ينتمون إليها بمجرد ما تسنح لهم الفرصة بذلك ، ولقد كانت السياسة المتبعة في التعامل مع المستخدمين التابعين لإدارات الحماية تعمل من أجل تيسير شؤون هذه الانتقالات الوظيفية ، وتقوي بالتالي من حركية الاندماج بين الأوساط التقليدية والعصرية ، ويبدو بأنه ومنذ الاستقلال قد باتت رغبة الموظفين الصغار في أن يتخلصوا من سيطرة عائلاتهم ، ومن تحكم محيطهم الأصلي ، هي الرغبة التي لا رغبة بعدها ولا قبلها .

نصل الآن إلى العلاقة بين المترشحين والمنتخبين ، إنها علاقة تتماثل مع نفس العلاقة التي نلمسها عند المأمورين التقليديين التابعين للمخزن ، بحيث إنها تمثل 26/93 في حالة الموظفين ، التقليديين ، و23/30 بالنسبة للموظفين العصريين ، أي في المجموع 96 منتخبا على 144 قد كونوا بشكل ضيق إلى حد ما قسطا من أسرة الإدارة القديمة ، الشيء الذي يجعلهم يعتبرون بمثابة رمز لاستمرارية الأجهزة الحكومية وللنخب المحلية . وفيما يخص الحظوظ في الانتخاب فهي تكون جيدة ، بقدر ملموس ، بالنسبة لقدماء الموظفين المحليين ، أكثر مماهي كذلك بالنسبة للعسكريين .

أما فيما يخص المنتخبين ، فنلمس فيما يتعلق بهم ، بأن مجموعة المعلمين تمثل نسبة 50% من جملة قدماء الموظفين في فترة الحماية . كما أن المدرسين يشكلون الثلثين من مجموع منتخبي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، والنصف من مجموع منتخبي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وعن (حزب) الاستقلال ، فضلا عن هذا ، إن الجبهة تضم الضابطين الإثنين الأقدمين الوحيدين اللذين تم انتخابهما ، كما تضم ايضا موظفين إداريين إثنين منتميين إلى الإدارة المركزية . أما عن (حزب) الاستقلال ، فهو يضم ، بالإضافة إلى المدرسين ، منتخبين إثنين قد سبق لهما أن شغلا كرسيين بالمجالس الجماعية التابعة للحماية .

والظاهر أن قدماء الموظفين المغاربة التابعين للحماية ، يشكلون سواء كانوا من ضمن المترشحين أو من ضمن المنتخبين ،مجموعة تقف عند حدود النقطة الفاصلة بين التقليد والعصرنة . وعلى الرغم من الإغراءات المهنية ، والحياة العصرية ، فإن عددا مهما من بين أولئك يختار الإندماج في سياق نظام النفوذ المحلي . كما أن هذه المجموعة هي أيضا مجموعة تعتبر بمثابة محور للتقليدانية بالنسبة للحماية وللحركة الوطنية معا ، وهكذا نلاحظ بأن هذه المجموعة قد كانت تزود بقسط لا بأس به من الأطر العليا العاملة بالجهاز الإداري للمغرب المستقل . وهذا بينما أن القطيعة قد كانت تمت بشكل تام وعنيف فيما يخص الأطر التقليدية ، على أن الموظفين العصريين التابعين للحماية ، والذين لم يشتبه في أمرهم بقدر كبير ، والذين عرفوا في نفس الوقت كيف يكونوا وطنيين بقدر من الحذر والحيطة ، فقد كونوا فيما بعد ذلك الكنز المرصود بالنسبة للإدارة الحديثة .

الوظائف الإدارية المشغولة بعد الحصول على الاستقلال

لقد أحدث الاستقلال ، في سنوات معدودات ، تحولا عميقا ، على مستوى الطاقم الإداري المغربي ، وكان أن انتقلت قطاعات السيادة في الجانب المهم منها- كالجيش والشرطة والإدارة المحلية- وفي ظرف سنة واحدة تحت مراقبة العناصر المغربية ، وذلك باستثناء قطاع العدل ، وفيما يخص الوزارات التقنية التي تضم الأشغال العمومية والفلاحة والصحة والمالية والتربية الوطنية ، فقد تمغربت بشكل أكثر بطئا . ولقد كان الموظفون الوطنيون هم الذين شغلوا في هذه الوزارات ، في وقت باكر إلى حد ما ، بعض المناصب التي

تتطلب قدرا من السلطة في اتخاذ القرارات الشمولية ، بينما كانت المسؤوليات التقنية قد ظلت لمدة عديدة من السنوات بين أيدي العناصر الفرنسية ، وهكذا قد آلت الأمور إلى وضعية تعاكس ما كان قائما في أيام الحماية ، بحيث أن السلطة السياسية كانت تمارس على أيدي المغاربة ، بينما أن المهام العليا المتعلقة بالتنفيذ قد أنيطت بالمساعدين التقنيين الفرنسيين الذي تم تعويضهم تدريجيا من قبل الأطر المغاربة .

أما إذا انطلقنا من الجانب التطبيقي ، فإن الاستقلال قد ظل بصفة دائمة يأخذ مظهرا يوحي بقيام عملية لتمرير بسيط للودائع على امتداد عدة سنوات ، وذلك تبعا لاختلاف نوعية الإدارات ، وكانت الطبقة السياسية ، التي رأت النور في إطار الحركة الوطنية ، هي الطبقة الأولى التي استفادت ، بطبيعة الحال ، من جراء هذا التحول ، وكذا الموظفون المغاربة من أصحاب التكوين العصري ، وفي هذا السياق غدا استبدال ممثلي الإدارة الماضية في فترة الحماية بمثابة واجب وطني يجب أن يتم بأسرع طريقة ممكنة والحالة هذه ، بيد أن هذا الحماس سرعان ما سيتعرض للكبح على يدي الجيل الأول الذي التحق بدواليب السلطة على إثر مغادرة الفرنسيين . وكان هذا الجيل قد فضل ، ومنذ وقت مبكر ، الاحتفاظ بالمساعدين الأجانب المحايدين سياسيا ، والأكفاء تقنيا ، وذلك بدلا من إقحام العناصر الوطنية الأكثر شبابا ، والأكثر تزودا بالشهادات للعمل في النظام الإداري الجديد ، وهكذا فقد كانت المناصب الإدارية تندرج إذن من ضمن المغانم التي تبقت على الساحة بعد رحيل الحماية ، والتي خولتها الدفعة الأولى من المناضلين الوطنيين إلى نفسها . وسرعان ما ستدرك الأجيال الأخيرة بأن وطنية أولئك السابقين لا تكفي وحدها للإبقاء عليهم في مناصبهم الإدارية تلك . إذ أن من شأن الوفاء إلى النظام الملكي ، والتقنية والمعرفة العصرية ، كلها ستصبح ، بعد وقت قصير ، من جملة العوامل التي ستتيح إمكانية القيام بعمليات الفرز ، وبالتالي لإدماج الشباب من حاملي الشهادات ، مع أن الكفاءة ليست بالتأكيد بمثابة العامل الوحيد الذي لابد وأن ندخله في الحسبان في تفسير عملية التصفية التي خضع لها الجيل الأول من أبناء الاستقلال في سنة 1960 ، وذلك في حين كان المناضلون يمكن أن يضعوا علاقاتهم في إطار سياق غير تراثي ، حيث إن سلطتهم تتأتى في نفس الحين بناء على الاعتبار السياسي الذي يمتلكونه ، وبناء أيضا على الوضعية الإدارية التي يتبوأونها ولقد عوضوا إذن بشكل تدريجي بعد أن باتت المسؤولية على الإدارة بيد الملك ، وبأيدي الإداريين البعيدين عن السياسة الذين تقبلوا أن يخضعوا لمسار تطوري يجعل من كبار الموظفين أفرادا ينتمون إلى الجهاز الإداري تبعا للتقليد الإداري الفرنسي .

وانطلاقا من 1960 كانت المغادرات عديدة ، بحيث تم تعويض المغادرين عن وظائفهم بشكل عام من خلال بعض البدائل التعويضية (رخص النقل ، ووكالات) ، مما من شأنه أن يجنبهم الدخول في صفوف معارضة ذات فعالية ، لا سيما وأنهم سيبقون ، والحالة هذه دائما عرضة لتحكم السلطة ، وبالنسبة للموظفين الذين نصادفهم من بين المترشحين فهم إذن إما من المشايعين لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، أي أنهم موظفون ممارسون فعلا ، ويحاولون من خلال الدخول في هذه المعمة ، العمل على تسريع مساراتهم المهنية من خلال هذه الطريقة من الالتفاف التي تجعل من السياسية مطية لتحقيق المراد . وإما أنهم من قدماء المامورين الإداريين الذين تم عزلهم من وظائفهم بسبب ما ، وهم يحاولون الآن العودة للحصول من جديد على وضعية أخرى .

مع وجوب الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن قانون الانتخابات يمنع الموظفين من رجال السلطة أن يتقدمو إلى الانتخابات، إذا لم يكونوا قد استقالوا من وظائفهم تلك قبل ستة أشهر من تاريخ الانتخابات.

وإننا لا نجد ضمن هذه الفئة إلا بعض المعارضين الذين يسعون إلى إعادة اكتساب وضعية سياسية نعم، من الملموس أن هناك استمرارية سياسية، بل وأيضا هناك قطيعة، وتلك هي الخصائص التي تتميز بها هذه الفئة المهمة، بالنظر إلى أعداد المترشحين فيما يخصها، والتي تتعلق بـ(266) فردا، وكذا بالنظر إلى نوعية هذه الفئة. كما نلمس بأن الثلث، من المجموع الشمولي من المترشحين قد شغل منصبا إداريا منذ بداية الاستقلال، وإذا كان ما يعادل النصف من بين هؤلاء قد شارك في الأحداث الذي أدت إلى تحقيق الإستقلال، فإن الأغلبية منهم ليسوا بمصنفين في هذا الإطار إلا بصفتهم مناضلين وطنيين بدون أي مزيد من التوضيحات الأخرى. هذا ويعتبر عددهم مرتفعا جدا فيما يخص قدماء الوزراء والمدرسين. أما بالنسبة لقدماء القواد فنسجل بأن نسبة 40% من ضمن هؤلاء قد كانوا ينتسبون إلى حزب التحرير. وهكذا فهذه النسب المائوية تثبت بأن الجيل الأول من رجال السلطة الذين تعرضوا للعزل في 1960 قد تقدموا للانتخابات. أما فيما يخص قدماء الموظفين المحليين، فنعد بينهم مجموعة من أنصار الكلاوي بنفس المعدل لدى المناضلين المعتقلين في أيام الحماية. وجدير بالذكر أن المعطيات تؤكد في نفس الوقت مشاركة أصحاب هذه المناصب في النضال الوطني، كما أن حادثة عزلهم من وظائفهم، والتي جعلت منهم رجالا أحرارا للدخول من جديد في عالم الحياة السياسية. مع التنويه أخيرا إلى أن عددا من هؤلاء قد سبق أن شارك في مختلف فعاليات المعارضة في وجه الحكومة في عهد المغرب المستقل وإذا اعتبرنا هنا التعليم الذي إتبعته هذه المجموعة، فسنلمس نشوء قطيعة عبر نفس المجموعة، الشيء الذي لا غرابة فيه، مادام أن هناك بعض الوظائف التقليدية والعصرية التي تتداخل فيما بينها إلى درجة الامتزاج. وانطلاقا من إجراء المقاربة مع المأمورين التقليديين التابعين للمخزن في الفترة السابقة عن الاستقلال، فإن الأفراد الجدد منهم لديهم معرفة جيدة باللغة الفرنسية، إلا أنها معرفة تبقى أقل مستوى من فرنسية الموظفين الإداريين العصريين في فترة الحماية. وعلينا في الواقع أن نعمل على تطبيق بعض المقارنات على مستوى المجموعات الثانوية، إلا أنها تتجاوز النصف من المناصب، الخاصة بالشيوخ والعدول والمدرسين التقليديين. وفي مقابل هذا إن نسبة معرفة اللغة العربية وحدها لاتتجاوز من 10% وإلى حدود 15% بالنسبة للموظفين العاملين بالإدارة المركزية. ومن الأهمية أن نشير إلى أن الازدواجية اللغوية-العربية الأمازيغية- تحقق رقما غير اعتيادي بنسبة 52% لدى الشيوخ، و38% لدى القواد. وفيما يخص النسب فهي يمكن أن تعتبر انعكاسا لنوع من السياسة الأمازيغية بالمغرب المستقل، بل ويمكن أن تكشف أيضا بأن الأمازيغيين المنضوين ضمن الإدارة هم غير مرتاحين لأدوارهم التي يؤدونها، ويتمنون في قرارات أنفسهم إحداث بعض التحول على صعيد هذه الأدوار من خلال مشاركتهم في اللعبة السياسية. ومن جهتهم، إن الأمازيغيين من أصحاب الثقافة العصرية، والذين يمثلون أكثر من ربع الموظفين المحليين، أو من المنتمين إلى الإدارة المركزية، هم أفراد يتقدمون إلى الانتخابات.

ودائما في هذا السياق، إن أكثر من نصف المترشحين قد تمدرسوا بالمدرسة القرآنية، وإن الأغلبية من المدرسين، بل وأيضا الأغلبية الساحقة من الشيوخ، وأكثر من النصف من قدماء القواد قد تمدرسوا بهذه

المدرسة . وإن المدرسة الفرنسية ، التي لا تعطي الا الربع من أعداد المترشحين في مجموع هذه المجموعة ، موضوع حديثنا ، تسجل تجاوزا كبيرا في هذا المعدل بالنسبة لقدماء الوزراء وموظفي الإدارة المركزية .

ومما يتبين هناأن 40% من قدماء القواد هم من خريجي ثانوية آزرو ، الشيء الذي يدل بشكل غير مباشر ، على أهمية الأمازيغ ضمن أعداد القواد الذين تعرضوا للعزل بعد سنة 1960 ، ومن ثمة فقد ولجوا عالم السياسة . أما فيما يخص الأصل المدرسي لقدماء الموظفين بالإدارة المركزية ، فهو أصل يتوزع عبر مختلف المؤسسات العصرية في غالبيتها ، إلا أن ثانوية مولاي يوسف بالرباط هي التي أعطت العدد الأكبر منهم . بينما أن الثلث من قدماء الوزراء ينحدون من ثانوية مولاي إدريس بفاس ، في حين أن 70% من المدرسين هم منحدرون من المؤسسات الإسلامية التقليدية .

والحاصل أن التوزيع حسب الأحزاب هو توزيع يعكس رجحانا لهيئة المدرسين ضمن المترشحين باسم (حزب) الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، يليهم مباشرة صغار الموظفين المحليين ضمن (حزب) الاستقلال ، ثم قدماء القواد والموظفون بالإدارة المركزية ضمن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . في حين أن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية تبقى متوزعة عبر مختلف الفئات ، مع معدل مرتفع إلى حد كبير لدى الوزراء وأعضاء الدواوين الوزارية .

توزيع المترشحين الذين سبق لهم أن شغلوا وظائف
عمومية منذ بداية فترة الاستقلال حسب الأحزاب

الأحزاب	شيوخ	قواد	موظفون محليون	مدرسون	موظفوا الادارة المركزية	وزراء	قضاة وعدول	المجموع
حزب الاستقلال	9.9	9.6	19.2	28.8	11.5	11.5	9.6	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	6.2	23.1	7.7	35.4	15.3	4.6	7.7	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	11.0	9.4	10.9	21.8	23.5	17.2	6.6	
محايدون مستقلون	10.7	7.1	14.3	40.4	20.3	1.2	6.0	
%	9.4	12.0	12.8	32.7	18.4	7.9	7.1	100.0
المجموع	(25)	(35)	(36)	(93)	(49)	(19)	(19)	266

إن من شأن إجراء الدراسة حول التوزيع الجغرافي أن يسمح بإبراز الفروق فيما بين هذه المؤشرات . ففي أقاليم الشمال ، يمثل قدماء الموظفين للمغرب المستقل أكثر من النصف من مجموع مترشحي هذه الجهة . كما أننا نجد من بين 6 مترشحا المنتخبين لهذه الفئة ، 26 مدرسا ، من ضمنهم تسعة اساتذة بالمعاهد الإسلامية ، بما في ذلك معهد تطوان الذي يعد مركزا حقيقيا لنشر الثقافة التقليدية ، مع الإشارة إلى ثلاثة من بين هؤلاء الأساتذة هم من مترشحي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية .

وبالجنوب والجهات شبه الصحراوية تختلف الوضعية هناك بشكل ملموس ، إذ أن المترشحين من قدماء الموظفين لا يمثلون إلا الربع من المجموع المحلي ، إلا أن ما يقارب ثلاثة الأرباع من بينهم قد جرى ترشيحهم من قبل بعض الأحزاب الوطنية . وبالنسبة لقدماء المأمورين المنتسبين إلى الإدارة المحلية ، فهم يمثلون ما

يقارب الثلث من المجموع المحلي . غيرى أنه وبينما نجد بـ(حزب) الاستقلال وبجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية قدماء الشيوخ بالخصوص ، فإننا نجد بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية قدماء القواد الذين ينضاف إليهم المدرسون .

وبالانتقال إلى الدوائر الانتخابية بوسط البلاد ، التي تذكر بـ"المغرب النافع" ، فالمترشحون الذين سبق لهم أن انتموا إلى الوظيفة العمومية ، لا يمثلون إلا الثلث من الكل . إلا أن الثلثين من بينهم ، هم مرشحون رسميا من قبل الأحزاب . ويضم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ما يقدر بالثلث من القواد والشيوخ ، وبالثلث من المدرسين ، بالإضافة إلى بعض العدول .

وهذا بينما أن (حزب) الاستقلال قد رشح بالخصوص عددا من المدرسين والموظفين المحليين . وتبرز جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى ، من خلال مجموعة مهمة من الوزراء ومن كبار الموظفين .

وعبر المدن ، لا نجد هناك إطلاقا إلا الوزراء وكبار الموظفين والمدرسين موزعين كلهم تقريبا بين جميع الأحزاب ، مع بعض الرجحان الخفيف لصالح جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية .

كما نشير إلى أنه وضمن هذا المجموع المحلي ، يمثل المترشحون الموظفون من جديد ، اكثر من النصف من مجموع المترشحين ، وبأنهم مرشحون بتزكية من الاحزاب بنسبة مائوية تتجاوز 85% .

مع الإشارة هنا إلا أن ما يقارب النصف من المترشحين ، المنتمين إلى فئة قدماء الموظفين ، مايزالون يقيمون بالجماعة الأم محل ولادتهم . وهم في أغلب الأحيان من المدرسين ، إلا أننا نسجل فيما يخصهم نوعا من الاختلاف تبعا لاختلاف الأحزاب . وهكذا فالمترشحون الذين يتسمون بقدر من الاستقرار المحلي هم ، بالنسبة لـ(حزب) الاستقلال من صغار الموظفين المحليين ، ومن الشيوخ والعدول ، وبالنسبة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، هم من قدماء القواد ، وأيضا من بعض الموظفين المحليين . أما بجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، فإن الطرفين الأقصيين في التراتبية الإدارية ، أي قدماء الشيوخ وقدماء الوزراء ، ممثلون بقدر جيد .

وعلى كل حال إن ثلث المنتخبين هم من قدماء الموظفين بالمغرب المستقل .ومن بين هؤلاء ، يعتبر عدد المدرسين مرتفعا بنسبة 20 % ، وموزعا بانتظام بين مختلف التوجهات الحزبية ، مع حصة أكبر لصالح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، بينما أن (حزب) الاستقلال يضم ، مع ذلك ، العديد من قدماء الموظفين بالإدارة المركزية ، مع الإشارة هنا إلى أن المدرسين يوجدون بأعداد كبيرة ضمن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وذلك بالإضافة أيضا إلى موظفي الإدارة المركزية وقدماء القواد .

وإذا ما تساءل سائل عن الصلة فيما بين المنتخبين والمترشحين (49/266) فهي كما هو واضح بكامل الجلاء أقل تقاربا مع ما سبق لنا أن لمسناه بالنسبة لقدماء الموظفين في أيام الحماية .

وكيفما كان الحال ، لا يجب علينا أن نعطي تأويلا لهذا الاختلاف على أنه هنا بمثابة الأصل الكامن خلف قطيعة قائمة بوضوح فيما بين المجموعتين الاثنتين من الموظفين . وفضلا عن ذلك ، فقد راينا بأن بعض الأفراد قد سبق لهم أن انتقلوا من هذه المجموعة إلى مجموعة أخرى ، ولا سيما من بين الموظفين العصريين المنتمين إلى النظام القديم ، غير أنه وبصفة عامة إن موظفي المغرب المستقل يتركون الانطباع بكونهم

مندمجين بداخل وسطهم المحيط بشكل اقل بالمقارنة مع أسلافهم الأسبقين . كما أن ممارسة مهنتهم ، حتى وإن كانوا قد غادروا الإدارة ، هي ممارسة تظل توجههم بالأحرى نحو اختيار المدن ، وهم أكثر تحفزا بدافع من الإيديولوجيات ، وكذا أكثر اندماجا عبر الأجهزة الحزبية المعروف عنها أنها أجهزة تفكر بطبيعة الحال في النداء عليهم عندما تعلم أنهم قد تخلوا عن المهام السياسية التي كانوا يقومون بها . وبإمكاننا أن نعثر بسهولة ، في هذا الصدد ، على عديد من الامثلة عن قدماء القواد ، من ذوي الميول الاستقلالية أو الاتحادية ، الذين كانت الحكومة قد أبعدتهم في 1960 ، أي عن أولئك الأفراد الذين تتوافق حالاتهم مع المظاهر الجانبية مع هذا النوع من المترشحين . ولقد كان أولئك الأفراد ، المبعدون على يد الحكومة ، قد استقلوا عند ذاك بالمدينة بصفتهم تجارا ، مستفيدين من مغادرة الأوروبيين والإسرائيليين ، أو كانوا قد شغلوا بعض المناصب غير ذات طبيعة سياسية في إطار الوظيفة العمومية دائما ، وفي قطاع التعليم عموما . وهما وهكذا وبعد أن ربطوا الاتصال مع الأحزاب والنقابات ، بادروا إلى الانتقال لمرحلة الاشتراك في الاجتماعات والمؤتمرات الحزبية والنقابية ، ثم حصلوا من ثمة بطبيعة الحال على الاختيار باعتبارهم مترشحين للانتخابات . ومهما كان فإن سمعتهم على المستوى المحلي تظل دوما تتصف بكونها هزيلة ولاحظ لها في الرعاية بالمقارنة مع نفس السمعة التي ظل يتمتع بها قدماء المأمورين الذين عملوا في أيام الحماية . علما أن هؤلاء المأمورين التابعين للحماية ، قد كانوا أيامها يحظون بدعامات عائلية أكثر متانة . وبما أن مساراتهم المهنية على المستوى الوطني كانت محدودة ، سواء فيما قبل الاستقلال أو بعده ، فقد كانوا مدفوعين بالضرورة إلى العمل على الاعتناء بشؤون ارتباطاتهم المحلية .

إن السمة المشتركة بين مجموعتي مأموري المخزن ، هي سمة تحيل بالأحرى على نوع من السلطة والنفوذ على حساب الناس . وسيكون من غير الكافي أن نعمل على تحليل وضعية هؤلاء المأمورين بالارتكاز على الاصلاحات المرتبطة بالهيئات السوسيو مهنية ، إذ أن تلك الخاصية التي يتميزون بها باعتبارهم مأجورين لدى الدولة ، أو بصفتهم عناصر متعاونة في إطار المصلحة العمومية -كما يمكن أن يندرج في إطار هذه الصفة الفقهاء الذين ينشرون التعليم القرآني ، أو العدول الذين يساعدون على تقيد الناس في معاملاتهم بقواعد الشريعة في كل دولة من الدولة الإسلامية -هي خاصية لا تمثل إلا جانبا واحدا من شخصيتهم .

وعلى كل حال إن هذا النفوذ الذي يتمتعو به لدى الناس يتخذ أشكالا مختلفة ، ويبقى أنه نفوذ قد يتأتى أيضا ، وفي قسم كبير منه ، من تلك الحكامة أو الإمرة ، بالمعنى التقليدي والتي سبق للبعض منهم أن مارسها في وقت من الأوقات . ومن هنا فالمأمورون المخزنيون التقليديون ، هم في هذا الصدد يوجدون في وضعية احسن ، بالمقارنة مع الموظفين المندمجين ضمن جهاز إداري عصري حيث إن العلاقات في إطاره تعتبر ممأسسة بقدر أكبر .

ودائما فيما يخص هذا النفوذ موضوع حديثنا ، إنه يتولد أيضا بناء على العوامل الثقافية ، وبالخصوص من الثقافة التقليدية . ويدخل في ذلك دور المدرسين ، وأيضا كل أولئك الذين يسهمون ، بالمعنى الواسع ، في المحافظة على هذه الثقافة وفي نشرها ، من قبيل الفقهاء والعدول ، أو يساهمون في التعبير عن المطالب التي تتم صياغتها على لسان المجموعة باللغة العربية الفصحى ، أما عن الثقافة العصرية فهي تسير عبر مسالك مشابهة ، وإذا ما كان انغراسها في هذه الأوساط يبقى صعب التحقيق ، فإن بإمكان أولئك الأفراد الذين

يشتغلون عبر دواليبها ، متى أصبح اندماجهم فعليا ضمن هذه الأوساط ، أن يحصلوا على قدر من النفوذ يفوق بكثير النفوذ الذي يتمتع به المثقفون التقليديون .

نعم لقد توفرت لنا الفرصة لكي نرى عبر الدراسة الجغرافية للنخب السياسية ، إلى أي مدى كانت مهام الحكامة والنفوذ على الناس ترتبط بعامل السيطرة على الموارد . إن هذه الصلة هي بطبيعة الحال ذات حدين ، فمن شأن الحد الأدنى من الثروة في الملكية العقارية وفي قطعان المواشي أن يبقى ضروريا لكي يجد المرء نفسه وقد فوضت إليه ، والتي تَفْتَرِض من أجل ممارستها ، أن يتوفر المرء على قدر من النفوذ على الجماعة .

غير أن هذه المهام تساعد ، بالمغرب المستقل كما في أيام الحماية ، على تنمية أولئك الذين يمارسونها .

الأعيان القرويون

بعد أن قمنا بدراسة المكانة التي يحتلها مأمورو المخزن ضمن نظام النخب المحلية ، والدور الذي تمكنوا من أدائه في إطار السيطرة على السلطة على هذا المستوى ، سنحاول العمل على تحديد طرق السيطرة على الموارد من قبل النخب المحلية ، باعتبار هذه السيطرة أداة للنفوذ في حد ذاتها . ولعل أحسن رسم توضيحي للفرضيات التي يمكن القيام بها في سياق هذا الموضوع ، هو ذلك الرسم الذي سنعمل على إبرازه من أجل القيام بدراسة معمقة للثروة العقارية .

نعم إن ثروة المترشحين تعتبر عاملا من جملة عوامل النفوذ الذي من الصعب تقويمه ، ونحن نعلم أن اي رب للأسرة معروف بغناه وثروته ، هو رجل يجد بسهولة بين يديه مختلف الوسائل للقيام بكرم الوفاة واستقبال الضيوف بصفة دائمة . ومن الممكن أن نجد عنده ، في أي وقت كان ، الشاي والكسكس الجاهز ، والخيمة المضروبة ، أو البيت القائم الذي يحتفي بقدوم الزوار الوافدين . وهذا الرجل الغني بفضل علاقاته ، هو على إطلاع ، بفضل اتصالاته ، على جميع الاعمال التي يقوم بها الآخرون ، وبطبيعة الحال بالتالي أن يقع عليه الاختيار ، ثم يقبل ، بصفته عضوا بالجماعة الممثلة للدوار أو للفخذة التي ينتمي إليها . وما يزال هذا الأمر جاريا به العمل إلى يومنا هذا بالمغرب الراهن فيما يخص العديد من المستشارين الجماعيين . إذ أن وضعيتهم تجعل منهم بطبيعة الحال أناسا ناطقين باسم الجماعة التي ينتمون إليها ، إنما على شرط ألا يكونوا ضالعين في أي نزاع كبير مع الآخرين ، وبأن يكونوا يتوفرون على الحد الأدنى من الثقافة التقليدية ، ومن المراعين للأخلاق المتعارف عليها بشكل جماعي .

إن حسن الوفادة هو إذن وسيلة بالنسبة للأغنياء لكي يتوصلوا بالمعلومات عما يجري حولهم ، ولكي يكونوا قادرين على إعادة تقسيم ثروتهم بهدف جعلها تتحصل على الإقرار من قبل مجتمع من المعروف عنه أن السلوكات الجماعية فيه هي بطبيعتها ذات روح تعادلية .

وفيما يخص المعطيات التي نتوفر عليها بين يدينا حول ثروات المترشحين ، فهي معطيات تتسم بدقة غير متعادلة ، ففي بعض الحالات تكون تلك المعطيات عبارة عن تعدادات رقمية نوعية ، بينما أنها في حالات أخرى ، تكون عبارة عن ترقيمات عددية حول المهنة والملكية العقارية وعدد رؤوس الماشية ، ووسيلة النقل ، وهكذا فمن خلال الإرتكاز على دليل مفصل إلى أبعد حد ممكن ، بذلنا كامل جهدنا في استخلاص أكثر ما يمكن من وراء هذه المعلومات . ومنذ البداية لمسنا بأن ثروة المترشحين هي ثروة تتنامى مع مرور العمر ، وإننا لا نجد المترشحين المصنفين بأنهم من الأغنياء الكبار جدا ، إلا ضمن مجموعة للفئة العمرية لأكثر من خمسين

سنة ، وهم الذين يفوزون ، من حيث أعدادهم ، بقصب السبق على حساب أولئك المصنفين ضمن الحالة المتوسط ، ويبقى الفقراء أقل عددا ، ولا يمثلون إلا نسبة 2% من المترشحين في مقابل 50% بالنسبة لأولئك المعتبرين بكونهم ينتمون إلى الزمرة المتوسطة ، و48% بالنسبة للمترشحين الأغنياء والمترشحين الأغنياء جدا ، هذا وتبين الاختلافات فيما بين الأحزاب قيمة ذات امتياز كبير لصالح عامل الثروة لدى المترشحين باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية .

الوضعية المالية للمترشحين

الأحزاب	فقير	متوسط الحال	غني	المجموع
حزب الاستقلال	1.5	53.8	44.7	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	3.9	55.1	40.9	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	0.7	28.1	71.1	
المحايدون المستقلون	1.2	56.8	42.0	
%	1.7	49.9	48.4	100.0
المجموع	(13)	(352)	(335)	(663)

إن التحليل الجغرافي يكشف ، والحالة هذه ، عن بعض الاختلافات الدالة . ففي أقاليم الشمال ، هناك اقلية من المترشحين المحسوبين بأنهم فقراء ، وأيضا حصة كبيرة جدا من المترشحين متوسطي الحال . بينما أن المترشحين بالأقاليم الأخرى ، المحسوبين بأنهم من الأغنياء ، يمثلون في المعدل 50% من المجموع . ومن بين المنتخبين ، هناك 75% من الأعضاء المنتسبين إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية يعتبرون من الأغنياء جدا ، بينما لا يضم حزبا الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلا نسبة 57% . والجدير بالذكر أن هذه التقديرات الذاتية غير الواقعية حول الثروة ، هي تقديرات لا تخلو من فائدة على الرغم من عدم اتصافها بالدقة . ذلك لأنها تسمح ، في بعض الأحيان ، بتصحيح ذلك الانطباع الخاطئ الذي من الممكن أن تطرحه المعلومات الموضوعية والقابلة للقياس ، من مثل مساحة الأراضي المزروعة ، أو أهمية المواشي المملوكة . وهكذا ، فإن فلاحا من الذين يمكن أن يحسبون في عداد الأغنياء بالريف ، لن يعتبر إلا بصفته متوسط الحالة بالغرب أو بدكالة ، كما أن نفوذه السياسي سيكون هناك محدود الأثر بالتالي . وعلى هذا الصعيد فالوضعية النسبية التي خضعت للتقدير بطريقة غير موضوعية ، هي وضعية تعد أكثر أهمية من المعطيات الكمية . وبدون أن نذهب بعيدا ، إننا نلمس بالريف وبالجنوب ، هناك حيث إن الأوضاع الاقتصادية الجهوية تعكس أبعادا متماثلة عن الفقر وعن الاكتظاظ في السكان ، بأن الجماعة تنتج ، في إحدى الحالات ، مترشحين هم في أغلبيتم من ذوي الحالات المتواضعة ، وفي حالة أخرى تنتج حصة كبيرة بقدر جيد جدا من المترشحين الأغنياء . ولعل تفسير هذا الأمر يمكن أن يتأتى من واقع أن البنية القبلية بالريف هي أكثر انحلالا بالمقارنة مع الجنوب ، حيث إن تربية المواشي من خلال أسلوب شبه ترحالي ، تؤمن للسكان عبر الجهات شبه الصحراوية

إمكانية الحفاظ على بعض الثروات الكبيرة ، بالإضافة إلى الإبقاء على نظام من النفوذ على الناس لم يعد له وجود مطلقا عند الفلاحين المستقرين عبر أرجاء الريف ، ومن جهة أخرى ، إن الريف لم يكشف بعد عن بعض الأعيان الجدد الذين يستقون مكانتهم بناء على نجاح اقتصادي مبني على عامل الهجرة . وفي هذا الصدد ، إن الهجرة ذات السمة التجارية ، المرتبطة بجهة سوس ، والهجرة الإدارية المرتبطة بجهة تافلالت ، هما هجرتان توفران بشكل ملحوظ عددا من الإمكانات اكثر مما توفره الهجرة العمالية والفلاحية المرتبطة في أغلبيتها بمنطقة الريف .

وإن هذه الملاحظات ، التي تهدف إلى إبراز الفوارق في الخلاصات التي يمكن استخلاصها من خلال تحليل المعطيات الكمية حول ثروات المترشحين ، يجب ألا تمنع من محاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من قبيل هذه المعطيات النادرة إلى حد بعيد .

ويكون المزارعون المجموعة الأكثر عددا ، مع ما يقارب 300 مترشح ، وهو نفس العدد ، مع فرق قليل تقريبا بالنسبة لملاك العقارات ، وبالفعل إن هناك بعض المزارعين لا يعتبرون من جملة ملاك الأراضي ، غير أن هناك أيضا بعض ملاك الأراضي بإمكانهم أن يمارسوا بعض المهن الأخرى . وهكذا فالمجموعتان معا يبدو عليهما أنهما تتطابقان تماما فيما بينهما . علينا ، مهما كان الحال ، أن نشير إلى أن الأرض لا تمثل بالمغرب العامل الوحيد في مجال الإنتاج . وذلك أن الحق في الماء عبر الجنوب هو حق له قيمة مماثلة للملكية الأكثر وربما أكثر . كما أننا نجد بأن الثروة عبر عديد من الجهات تفرض نفسها على ضوء امتلاك رؤوس المواشي ، هذا العامل الذي يعتبر متطابقا بقدر كبير مع نموذج المجتمع التقليدي[4] .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن امتلاك الأرض هو بشكل عام عامل مبهم وحديث ذو ارتباط بالسلطة الممارسة باسم المخزن ، والذي تم النظر إليه أحيانا من قبل الجماعة بنوع من الاشتباه المريب في نطاق أنه ، وقبل قرن من هذا الزمن ، كانت أغلبية الأراضي ما تزال ذات استعمال جماعي حسب العرف . ويعتبر إنشاء قطاع التحفيظ إذن مرتبطا بممارسة السلطة وبعناية المحتل الذي أبى إلا أن يضع رهن إشارة البورجوازية القروية الناشئة أمثال هذه الأدوات القانونية بالإضافة إلى جهازه الإداري[5] . وعلينا أن نظل نحتفظ بهذه المعطيات حاضرة في أذهاننا عندما نبدأ في تحليل وضعية العالم القروي .

ومع ذلك ، ففي 1963 ، كانت الثروة العقارية تمثل أحد عوامل الاعتبار الاجتماعي الذي له نفوذه المؤكد . وفي هذا السياق ، إن توزيفع الملكية العقارية ، ، فيما يخص الثلاثمائة مترشح الذين نتوفر في شأنهم على المعلومات الخاصة بهم ، هو توزيع يعكس ، على نطاق واسع ، خريطة الملكية العقارية المغربية عامة . ففي أقاليم الدار البيضاء والرباط ومكناس هناك أكثر من نصف المترشحين من المنتمين إلى هذه المجموعة ، يمتلكون ضيعات ذات مساحات تفوق المائة هكتار مزروعة حسب الطرق العصرية عموما . بينما أن إقليم مراكش يتوفر على بنية للملكية العقارية تقترب كثيرا من بنيات السهول الكبرى ، مثله في ذلك مثل إقليم تازة . أما بأقاليم الحسيمة والناظور ووجدة ، فإن الملكية العقارية تعكس ايضا غلبة الملكيات الكبرى ، غير أن عدد الملاك العقاريين لايعتبر ، بحال من الأحوال ، ذا دلالة تذكر . هذا وتغلب على أقاليم بني ملال وفاس وتطوان وأكادير الملكيات العقارية المتوسطة[6] . وذلك بينما أن الثروة في الأقاليم شبه الصحراوية لا تقوم إطلاقا على ضوء ملكية الأراضي .

توزيع الملكية العقارية حسب الأقاليم

الأقاليم	بدون ملكية	أقل من 9 هكتارات	بين 10 و19 هكتارا	من 20 إلى 40 هكتارا	من 50 إلى 99 هكتارا	من 100 إلى 299 هكتارا	من 300 إلى 499 هكتارا	من 500 إلى 999 هكتار	من 1000 هكتار فما
أكادير	0.0	13.6	13.6	40.0	9.1	18.2	4.5	0.0	فوق
الحسيمة	0.0	25.0	25.0	0.0	0.0	25.0	25.0	0.0	0.0
بني ملال	0.0	25.0	16.7	4.2	29.2	12.5	8.3	4.2	0.0
الدار البيضاء	2.1	2.1	0.0	14.6	18.8	31.3	6.2	22.9	0.0
فاس	3.0	9.1	30.3	18.2	18.2	15.2	6.1	0.0	2.1
قصر السوق	0.0	71.4	0.0	14.3	7.1	7.1	0.0	0.0	0.0
مراكش	0.0	6.5	8.7	21.7	23.9	26.1	8.7	4.3	0.0
مكناس	0.0	12.5	9.4	12.5	14.5	34.1	6.2	9.4	0.0
الناظور	0.0	0.0	33.3	0.0	0.0	66.7	0.0	0.0	3.1
وارزازات	0.0	63.6	9.1	0.0	27.3	0.0	0.0	0.0	0.0
وجدة	0.0	20.0	0.0	40.0		0.0	20.0	0.0	0.0
الرباط	3.7	11.1	3.7	14.8	11.1	40.7	7.4	0.0	0.0
طنجة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.7
طرفاية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تازة	0.0	4.5	9.1	36.4	13.6	18.2	9.1	3.7	0.0
تطوان	0.0	33.3	33.3	33.3	0.0		0.0	9.1	0.0
الدار البيضاء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الرباط	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
%	1.0	15.1	10.7	18.5	16.4	23.5	7.0	6.4	100.0
المجموع	(3)	(45)	(32)	(55)	(49)	(70)	(21)	(19)	1.3 (4)

وإذا ما تفحصنا مليا في توزيع الملكية حسب الأحزاب، فإننا سنجد أقاليم الشمال لا تضم إلا 13 ملاكا، هم في أغلبيتهم من ذوي الحال المتوسطة، وهم، باستثناء ثلاثة تقريبا، ينتمون إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ومن المحايدين المستقلين. كما أن عدد الملاك بالأقاليم الجنوبية يعتبر مهما جدا (89)، إلا أن الأكثر من النصف من بينهم يوجدون بإقليم مراكش، وحسب ما يبدو، فإن توزيع الملكية العقارية حسب انتساب المترشحين يعد مثيرا للإنتباه عبر هذه الجهة. وفي هذه الجهة دائما يتبدى (حزب) الاستقلال باعتباره حزبا للمتوسطين من الملاك، وذلك بأكثر من 50% من المترشحين الذين يملكون أقل من 50 هكتارا، و82% يملكون أقل من 100 هكتار. وفيما يتعلق بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فهو حزب يتميز بصغار الملاك، وذلك بنسبة 54% من المترشحين المنضوين في صفوفه المالكين لأقل من 10 هكتارات، وبنسبة 90% من الذين يملكون أقل من 100 هكتار. وفي مقابل هذا تضم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية أكثر من 50% من المترشحين التابعين لها والمالكين لأكثر من 100 هكتار، وأقل من نسبة 10% من بين الملاكين لأقل من عشرة هكتارات. يبقى المحايدون المستقلون، فتعتبر الملكية والصغيرة فيما يخصهم متعادلتين، بينما تظل الملكية الكبرى لديهم محدودة في مستوى الأقلية.

وفيما يخص كتلة المترشحين المالكين العقاريين -وهم 178 من حوالي -300 فهي توجد ضمن مجموعة أقاليم الوسط . كما أن توزيعهم هو توزيع يختلف قليلا عن نفس التوزيع الذي تعرضنا لدراسته في السابق . وإذا ما حددنا عتبة الأراضي الاستغلالية الكبرى في 300 هكتار ، وهو رقم لا يندرج في مقام الاستثناء بالنسبة لهذه الجهات ، فإننا سنلاحظ بالملموس بأن (حزب) الاستقلال يأتي في قمة الهرم . أما إذا جعلنا الحد الأقصى للملكية العقارية الكبرى في 100 هكتار ، عندها سيكون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حزبا لطبقة الملاكين المتوسطين ، مع اكثر من النصف من المترشحين الذين يملكون ما بين 20 و100 هكتار . ويمكننا أن نحاول بشكل أحسن حصر هؤلاء المترشحين الملاكين القرويين ، بحيث نتبين إلى أية درجة تظل هذه النوعية من المترشحين أساسية فيما يرتبط بوضعيتهم ، وفيما يجعلهم من ثمة متكافلين فيما بينهم حول العديد من المصالح المحلية . وإن من شأن قيامنا بفرز ذي طبيعة خاصة ، أن يكشف أمامنا عن وجود مجموعة قوية من الملاكين القرويين الذين يمثلون نصف عدد المترشحين الذين ولدوا بنفس الوسط المحيط ، حيث يقيمون في إبان الانتخابات ، ويتعلق الأمر ، بالدرجة الأولى ، ببعض الملاكين ، متوسطين وكبار يصنفون في أغلبيتهم في خانة من أصحاب 50 إلى 100 هكتارا ، أو في مجموعة المترشحين الذين تعود أصولهم إلى أقاليم الوسط . كما أن هناك فرزا آخر يبين بأن الثلث من مجموع الملاكين القرويين قد سبق وأن انتخبوا مستشارين جماعيين في 1960 بنفس الجماعة التي يقيمون فيها .

ثم إننا نجد أيضا ، من بين الملاكين العقاريين ، مرشحا واحدا من بين ستة مترشحين غير متعلمين . كما أن التوزيع ، حسب الأحزاب ، يكشف عن بعض الاختلافات فيما بين هذه الأخيرة . وهكذا ففي (حزب) الاستقلال سنرى بأن الأمر يتعلق بكبار الملاكين (من 300 إلى 500 هكتار) ، وبجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بالملاكين المتوسطين والكبار (من 100 إلى 300) ، وبالاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالملاكين المتوسطين (من 50 إلى 100 هكتار) ، مع الإشارة إلى أن هناك عددا قليلا جدا من صغار الملاكين ، ضمن هذه المجموعة ، مما من شأنه أن يبين وجوب تعويض ظاهرة الملكية بالارتكاز على وسائل أخرى التي تدل على الاعتبار والنفوذ . وبناء عليه ، فمن بين 12 منتخبا من الأميين ، هناك عشرة من بينهم يصنفون ضمن الملاكين القرويين ، أربعة منهم يملكون أقل من 50 هكتار ، وثلاثة يملكون من 50 إلى 300 هكتارا ، وثلاثة غيرهم يملكون أكثر من 300 هكتار ، ثم تعود هذه النسب إلى التصاعد بعد ذلك وفيما يخص مجموع المنتخبين ، نلمس بأن 54 من بينهم ، على 144 ، هم من الملاكين العقاريين . ومن بينهم الثلث يملكون بين 200 و300 هكتار . ونسبيا إننا لنلمس في وسط الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بأن الصلة فيما بين المنتخبين والمترشحين هي تميل لصالح كبار الملاكين . إلا أن هذا الاستدلال لا يشير هنا إلا لعدد محدود من الحالات . وسيظل من قبيل المخاطرة بأن نذهب بعيدا باستنتاجاتنا في هذا الصدد .

كما يمكننا أن نشير أيضا إلا أن الملاكين القرويين يمثلون الثلثين من بين منتخبي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، والخمس من منتخبي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، والثالث من منتخبي (حزب) الاستقلال ، مع التذكير دائما بأن حجم الملكيات العقارية يتصاعد مع مرور العمر سواء كان ذلك بالنسبة للمترشحين أو بالنسبة للمنتخبين .

لقد سبق أن رأينا بأن الأرض ليست العامل الوحيد الذي تقوم عليه الثروة القروية ، ذلك أن امتلاك رؤوس

المواشي يمكن أن يكون له ، حسب الجهات ، نفس القدر من الأهمية فيما يخص التمتع بالاعتبار وبالمكانة عند الناس . وسنحاول فيما يلي أن نعمل على تحليل بعض العوامل التي نتوفر عليها حول المترشحين المالكين لقطعان المواشي ، بالرغم من أن المؤشرات المحصل عليها ، تتصف في مجموعها بكونها نادرة أكثر من المؤشرات المتوفرة على المالكين للأراضي . ونفس هذا الشيء يقال عن الأشجار التي تكون هي أيضا عاملا مهما من عوامل الثروة . وأيضا فيما يخص الحقوق في الماء التي توفر المجال ، عبر بعض جهات الجنوب ، لإحاطة أصحابها بأوضاع حقيقية للهيمنة . وتبقى المعطيات المدروسة فيما يخص هذا الجانب لا تعطينا أي مؤشر .

وفيما يخص هذا المجال إن المترشحين الذين يصرحون بأنهم يمتلكون قطعان المواشي هم أقل عددا (58) ، بالمقارنة مع ملاك الأراضي ، كما أن المعطيات التي نتوفر عليها حول هذا الجانب ، هي معطيات تتسم أكثر بالإبهام واللبس فيما يتعلق بمالكي قطعان الماشية . ويتبين مع ذلك بأن أكثر من النصف من بين هؤلاء ينتمون إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وبأنهم يمتلكون القطع الأكثر من حيث الأهمية . وإذا كانت الجبهة هذه تعتبر حزبا لكبار الكسابين ، فإن (حزب) الاستقلال ، هو في المقابل ، يتوفر على الأغلبية بالنسبة لمالكي الأشجار المثمرة (10 على 29) .

توزيع الملكية العقارية حسب الأحزاب

الأحزاب	بدون أرض	أقل من 9 هكتارات	من 10 إلى 19 هكتارا	من 20 إلى 49 هكتارا	من 50 إلى 99 هكتارا	من 100 إلى 299 هكتارا	من 300 إلى 499 هكتارا	من 500 إلى 999 هكتارا	1000 هكتار فما فوق	%
حزب الاستقلال	0.0	11.8	15.7	17.6	11.8	23.5	7.8	9.8	2.0	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	0.0	31.3	9.4	18.8	21.9	12.5	3.1	3.1	0.0	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	0.0	9.0	4.5	17.9	11.9	34.3	10.4	7.5	4.5	
محايدون	2.3	16.7	13.6	17.4	19.7	18.9	6.1	5.3	0.0	
%	1.1	15.5	11.3	18.0	16.5	22.5	7.4	6.3	1.4	100.0
المجموع	(3)	(44)	(32)	(51)	(47)	(64)	(21)	(48)	(4)	(284)

نعم ، إن هناك عوامل أخرى تدخل هي أيضا في الحساب إلى جانب الملكية القروية ، من أجل تقويم ثروات المترشحين . وهي عوامل نتوصل إليها من خلال تحليلنا للمعطيات ذات الصلة بالفئات السوسيو مهنية ، والأكيد أن التجار يجسدون نموذجا حيا عن النخب المحلية النافذة ، وخصوصا بجنوب المغرب ، إلا أن الملاكين القرويين يمتلكون ، إذا صح القول ، قيمة جامعة ووزنا خاصا ضمن الوسط السياسي . وهناك إحساس ينتابنا ، فيما يتعلق بهؤلاء الملاكين القرويين ، حول تشابك خيوط مجتمعة من التكافلات المحلية التي تربط وتجعل منهم وكلاء يمثلون السكان بكامل الامتياز ، وبالتالي مفوضين للتعبير ، باسم السكان ، عن مختلف المطالب لدى السلطة المركزية . وسيكون باستطاعتنا تقدير قيمة المكانة التي يحتلها تأثير العالم القروي على النظام السياسي بشكل أحسن ، وذلك عندما نفصح في هذا الصدد عن أن بضع عشرات فقط من المترشحين ليست لهم أية صلة مع العالم القروي . والاختلاف هنا يكمن في أن عددا مهما من المترشحين ، والذين

في نفس الوقت يمارسون مهنة أخرى بصفة رسمية ، فإنهم يمتلكون ، عبر العالم القروي ، بعض العقارات ، أو الأشجار ، وأكثر من ذلك عددا من رؤوس الأغنام في إطار الشراكة . وزيادة على المزارعين العصريين أو التقليديين ، إننا نعد 150 مترشحا على الأقل من التجار ، وأرباب وسائل النقل ، والموظفين الذين تمثل الفلاحة بالنسبة إليهم جزءا من أنشطتهم بشكل مباشر ، أو في إطار شراكة .

تقدير الفئات السوسيو مهنية

إن الوظائف المخزنية ، وتَمَلُّك الأراضي يعتبران عبر العالم القروي بمثابة المصادر الأساسية للتمتع بالنفوذ ، وبأنهما أيضا بمثابة موضوع اهتمامنا من أجل القيام بدراسة النخب المحلية . ويبدو ، مع ذلك ، أنه من الضروري إعطاء لمحة شاملة عن الفئات السوسيومهنية التي يتوزع المترشحون عبر أصنافها . إن هذا التوزيع يغطي في الواقع عديدا من المترشحين الذين سبق أن قمنا بجعلهم موضوعا للتحليل ، وذلك باعتبارهم من رجال المخزن ، أو باعتبارهم ملاكين عقاريين أو مزارعين .

وينطبق هذا التحليل تقريبا على المجموع الكامل من أعضاء الفئة الأولى لرجال المخزن . وإن هذا الإثبات هنا يتولد عن ذلك الواقع نفسه الذي يفيد بأن الوظائف المخزنية لم تكن تمثل في الماضي ، وما تزال حتى يومنا هذا ، مسارات إدارية ، باستثناء القواد الموظفين .

وبناء عليه فإن أصحاب هذه الوظائف المخزنية يجب إذن أن ينتموا إلى العالم القروي ، وذلك في نفس الوقت من أجل توسيع نفوذهم ، ثم من أجل حماية أنفسهم من تغيرات الزمن[7] .

وعلينا ألا ننسى بأن الموظفين التابعين للقطاعات الأخرى هم أيضا يطبقون في غالبية الأوقات هذا النوع من الاستثمار ، أو من التوظيف لمدخراتهم ، وفي نفس هذا السياق ، إن أغلبية التجار بالعالم القروي يعملون على تنويع أنشطتهم ، بحيث نجدهم يهتمون إضافة إلى ذلك ، بالزراعة وبتربية المواشي . أما فيما يخص التصنيفات التي سنعمل على استثمارها في هذا السياق ستنصب بالأساس على الوظائف الأساسية للمترشحين ، أي بدون الأخذ بعين الاعتبار للأنشطة الملحقة أو للملكيات المصرح بها .

وإن التوزيع الشمولي من خلال شكله المطروح من خلاله في هذا الإطار ، هو توزيع يشير إلى وجود بعض الاختلافات . وليس من قبيل الغرابة في شيء ، إذا لمسنا بأن أقوى المجموعات إطلاقا من المترشحين (42%) ، فيما يخص جميع الأحزاب ، اللهم من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، هي مجموعات تنتسب إلى قطاع الفلاحة . وبالعودة إلى متابعة الكلام عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فهو حزب يضم أعلى النسب المائوية فيما يخص الوظائف الأخرى ، وبالخصوص لدى التجار وأصحاب المهن الحرة ، بحيث نجده يأتي عمليا في نفس الموقع الذي تحتله جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وذلك فيما يخص فئة الموظفين . وكما يبدو فإن إجراء التقصي حول المنتخبين باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو عمل يقوي الخلاصات المستقاة على ضوء تحليل الترشيحات ، بحيث إن انخفاض عدد المزارعين يتصف بالتسارع ، بينما يتكون الفريق البرلماني ، التابع لهذا الحزب ، من قدر متساوى من الموظفين وعدد من الأعضاء الآخرين من أصحاب المهن الحرة ومن التجار .

وعلى النقيض من هذا ، تعتبر جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية حزبا للمزارعين وللموظفين . إذ أن المزارعين وحدهم يحتلون ضمن هذا الحزب مكانة أكثر أهمية من بين المنتخبين مما هو الأمر من

ضمن المترشحين . وفي هذا السياق يعكس (حزب) الاستقلال صورة للحزب المتوازن . وضمنه نلمس بأن أعداد التجار تتسم بالاستقرار ، بينما أن أصحاب المهن الحرة والموظفين يشاهدون معدلاتهم وهي تؤول إلى الانخفاض . وفي المقابل علينا أن نشير إلى التزايد المتصاعد للأعضاء المنتظمين بالحزب ، والذين يبلغون نسبة 10 % من خلال تمثيليتهم ضمن مجموع المنتخبين . ويبقى (حزب) الاستقلال الحزب الوحيد الذي يترك الانطباع بأنه قد أحاط نفسه بجهاز حزبي ، ثم أدمجه بوسط تمثيليته العامة .

وبالنسبة للموظفين الذين يمثلون المجموعة الثانية تبعا لدرجة الأهمية ، بعد المزارعين ، فهم يشكلون الثلثين بالنسبة لعدد المدرسين ، هؤلاء الذين نجد بأن حوالي الثلثين من بينهم يمارسون مهام رؤساء لبعض المؤسسات التعليمية الابتدائية أو الثانوية (34) ، وذلك مع ما يترتب عن هذا من اكتساب أكيد للنفوذ على المعلمين وعلى آباء التلاميذ عبر الدائرة الانتخابية . وبعيدا عن المدرسين ، إن موظفي الإدارة المركزية –بمن فيهم الوزراء –هم الأكثر من حيث أعدادهم .

وحري بالذكر أن النصف من عدد التجار الذين تم تصنيفهم ضمن هذه الفئة ، تبعا لنوعية وظيفتهم الأساسية ، لا يكشفون عن أي معلومات حول طبيعة التجارة التي يمارسونها ، كما يمكن أن نلاحظ بوسطهم حضور حوالي خمسة عشر فردا على الأكثر من تجار الجملة أو نصف الجملة ، وكذا عدد مماثل من المقاولين العصريين من النمط الصناعي ، وحوالي دزينة من أرباب النقل ، وجميع هذه الوظائف يمكن أن تفرز نفوذا محليا . ومن بين أصحاب المهن الحرة ، نجد من بين عدة تخصصات ، 18 محاميا و11 صحفيا وستة من الأطباء .

توزيع المترشحين حسب الأحزاب والفئات السوسيومهنية

الأحزاب	مزارعون	تجار	موظفون	قطاعات ومهن حرة	موظفو الأحزاب والنقابات	متقاعدون وعاطلون	%
حزب الاستقلال	39.7	21.3	22.8	9.6	5.9	0.7	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	27.3	25.0	30.5	12.5	0.8	3.9	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	49.6	11.9	31.1	5.2	1.5	0.7	
محايدون مستقلون	47.5	19.0	24.7	6.4	0.4	1.9	
%	42.4	19.3	26.7	7.9	1.8	1.8	100.0
المجموع	(283)	(129)	(135)	(53)	(12)	12	(667)

توزيع المنتخبين تبعا للأحزاب وللفئات السيوسيومهنية

الأحزاب	مزارعون	تجار	موظفون	مهن حرة	موظفون الأحزاب والنقابات	متقاعدون	%
حزب الاستقلال	42.9	21.4	19.0	4.8	9.5	2.4	
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	15.4	23.1	26.9	26.9	3.8	3.8	
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	60.7	8.9	25.0	3.6	1.8	0.0	
محايدون مستقلون	64.7	11.8	11.8	5.9	0.0	5.9	
%	47.5	15.6	22.0	8.5	4.3	2.1	100.0
المجموع	(67)	(22)	(31)	(12)	(6)	(3)	(141)

من خلال التركيب فيما بين معطى الفئات السوسيو مهنية وبين معطى التعليم ، تؤكد لنا الفئات السوسيو مهنية تلك التأويلات التي تمكنا مسبقا من التوصل إلى إبرازها ، ولن نستغرب في حالة ما إذا رأينا بأن نسبة 61 % من المزارعين قد انتسبوا في وقت ما إلى المدارس القرآنية ، وذلك في مقابل 15 % فقط من الذين قد ولجوا المدارس الفرنسية ، وتظل هذه الصلة فيما بين هذين المؤسستين دائما تعكس ارتفاعا لصالح الكتاتيب القرآنية لدى التجار بنسبة (65 %) ، بل وأيضا لصالح المدارس الفرنسية بنسبة (18 %) . ويجد هذا الفرق تفسيره بناء على ضوء معدل الأمية الذي يبقى بكل جلاء ، أقل ارتفاعا بالمقارنة مع نفس المعدل الملموس لدى المزارعين ، وهذا بينما أن الموظفين والمستخدمين التابعين للأحزاب والنقابات يتميزون بمعدلات مرتفعة جدا بالنسبة إلى ارتياد الكتاتيب القرآنية ، أو المدارس القرآنية ، (50 % و 75) . وأما فيما يخص قدماء التلاميذ بالمدارس الحرة ، فهم يوجدون ضمن فئة التجار والموظفين وبعض المترشحين بالقطاع الحر . أما عن أولئك الوافدين من المدرسة الفرنسية ، فهم يتوزعون عبر جميع الفئات ، مع احتلال مكانة ذات أهمية أكثر بالنسبة لأصحاب المهن الحرة والموظفين . وتبقى هذه الاتجاهات ملموسة ، بين المنتخبين أيضا ، مع بعض الفروق المحدودة ، غير أننا ، ومن خلال انتقالنا إلى النظر في المهن الحرة وفي الوظيفة العمومية ، سنبدأ منذ الآن نواجه مشاكل النخبة السياسية الوطنية .

خاتمة

النخب المحلية، والنخب الوطنية والنظام السياسي

لقد طرح الاستقلال على الطبقة السياسية المغربية مشكل أن تتحمل على عاتقها عصرنة البلاد التي كانت الحماية تضطلع بها، إلى حدود ذلك التاريخ، بقدر ما من النجاح. وفي 1956، كان النظام الملكي والبورجوازية الحضرية والطبقة العاملة ما يزالون متشاركين من أجل الحصول من المستعمر على أوسع استقلال ممكن. إلا أنهم سرعان ما أصبحوا متنافسين فيما بينهم بهدف التمكن من السيطرة على البناء المستقبلي للوطن. ولقد كان الأعيان القرويون، والمزارعون قد استبعدوا عن اللعبة السياسية الوطنية بسبب الاشتباه في تعاونهم، الواقعي أو المفترض، مع الحماية، بالرغم من التدخل المتأخر لجيش التحرير. وفي مقابل هذا بدا أن البورجوازية الحضرية كانت تقف في المكان المناسب من أجل اقتطاف المخلفات التي تركتها الحماية وراءها. بينما كان النظام الملكي يرفض الاستسلام، لكي يخضع، مع ذلك، لمتطلبات المسار التطوري الذي من شأنه أن يحد من دور هذا النظام ويجعل منه بالتالي مجرد رمز وطني.

ومنذ البداية حاولت البورجوازية أن تستعمل الجهاز الإداري، الذي كانت تسيطر عليه، لكي تخضع لحسابها القطاعات الأخرى بالمجتمع، وتدخلها تحت قيادتها في سياق العصرنة الذي بدا أنه كان يعيد تبني بعض الأبعاد الليبيرالية السياسية التي كانت قائمة في أيام الحماية، وذلك بالطبع مع بعض الفروق، وكان الملك سيجد نفسه في موقف صعب، لو أنه حاول أن يتخذ موقفا يعارض هذا الخط التوجيهي. ومن هنا فإنه سيعود من جديد ليتبوأ مكانة راجحة ضمن النظام السياسي، وذلك عندما أبان بالدليل بكونه الوسيط الوحيد الممكن الذي يمكن أن يتعامل مع الطبقة المزارعة التي كان ينتابها القلق من جراء المشاريع التي كان يقوم بها الجهاز الإداري الوطني[1].

وماهو إلا وقت قصير بعد ذلك، حتى وجدنا أن شرعية النظام الملكي ستسهم في تخلص الأعيان من أسر الشبهات الجماعية التي تتهمهم بالتعاون مع الحماية. وفي مقابل هذا سيقوم هؤلاء الأعيان بتأمين الضمان السياسي لصالح القصر من قبل الأرياف، وحسب ما يبدو فإن هذا التحالف، بين الملك وبين العالم القروي، لم يكن يمثل الحل الوحيد الذي بالإمكان تصوره. ذلك أن محمد الخامس، قد كان بدون شك، وبالنظر إلى ثقافته، يجد ارتياحه في التعامل مع بورجوازيي فاس الذين يكونون الفريق الأكبر من بين أفراد القيادة الوطنية العامة، أكثر مما يجده في التعامل مع أعيان القبائل. وكان تحالف الوطنيين مع العاهل يبدو تحالفا طبيعيا إلى حد بعيد في نظر المسيرين الوطنيين، إلى حد أنهم قد أخذوا كثيرا من الوقت لكي يدركوا، في آخر المطاف، بأن محمد الخامس قد كان وطد العزم على ألا يظل متوقفا عليهم بالذات.

والسؤال الآن هو هل أن من شأن قيام تحالف مباشر فيما بين بورجوازية وبين "الفيودالية" العقارية، حيث يعتبر العاهل في إطاره مجرد أداة بسيطة[2]، أن يكون تحالفا ممكنا؟ ومهما كانت فكرة الجمع، في إطار فريق حكومي، بين علال الفاسي والمحجوبي أحرضان، تبدو فكرة خرقاء إلى حد ما، فإن هذه التجربة قد دخلت قيد التجريب من 1961 إلى 1963 في إطار الحكومة التي كونها الحسن الثاني على إثر وفاة والده. ولقد كان النظام الملكي حينذاك يمثل بناء على هذا العامل الموحد، وصاحب الكلمة العليا، في خضم هذا التحالف بين

البورجوازية الوطنية وبين العالم القروي ، وعلى كل حال ، إن فريق العمل ضمن تلك التجربة إياها قد كان من صنيع أحد رجالات القصر ومن السهر عليه ، الذي هو أحمد رضى كديرة الذي كان يراهن بقوة ، عندها ، على عامل المنافسة فيما بين قوتين إثنتين ، أكثر مما كان يبحث في حقيقة الأمر على التوحيد فيما بينهما . وهكذا ففي إطار هذا السياق من التوازن غير الثابت ، تخلى الملك عن تطبيق المشاريع الكبرى للتصنيع (3) التي كانت مدرجة في إطار التصميم الخماسي الأول ، والذي كان تنفيذه على أرض الواقع يفترض تعبئة الموارد على يد الجهاز الإداري ، ولكن الملاكين العقاريين لم يكونوا قابلين لتحمل التكاليف التي تتطلبها هذه الإصلاحات على حسابهم هم ، وعندما وقفوا صفا واحدا ضدا في الجهاز الإداري مطلقين بذلك العنان لتحفيز التخوفات المبهمة الكامنة عبر العالم القروي التقليدي ، اختار النظام الملكي حينذاك أن يقف في مساندة مأمورية الإداريين بشكل فاتر ، ثم تخلى عن هذا الأمر كله في نهاية المطاف . ولقد كان النظام الملكي يتخوف من أن يتسبب التصنيع في تحطيم توازن النظام لحساب البورجوازية . يبدو أن هذه المجموعة البورجوازية قد ظلت ، والحالة هذه ، متضامنة مع النظام الملكي علما أن الطبقة العمالية كانت تتربص بتهديد سلطاتها . وعلاوة على هذا ، فقد كان الموقف التقليدي الرافض من قبل القرويين إزاء الإصلاحات المسطرة ، وإزاء التصنيع ، موقفا موجها بالدرجة الأولى ضد الجهاز الإداري الذي كان يبدو لهم بمثابة أداة في يد البورجوازية ، أكثر مما كان موجها ضد النظام الملكي ، وبالتأكيد ، إن الأعيان الذين يشكلون الدعم الأساس للنظام الملكي ، لم يكونوا مطلقا يجسدون مجموعة متجانسة . بل ولقد كان بإمكان مستثمرين كبار ، مثل منصور النجاعي بسوق الأربعاء ، وعباس القباح بأكادير ، أن يشكلوا تحالفا مع البورجوازية الحضرية ، سواء كانت هذه الأخيرة تنتمي إلى اليسار أو إلى اليمين ، وذلك مع الاستغناء عن كفالة النظام الملكي لهذا التحالف ، ثم أن يتقبلوا النظر في تحديد الدور الذي يمكن أن يقوم به هذا النظام الملكي . إلا أن ردود فعل الأعيان كانت في أغلبيتها ذات ميل أكبر نحو روح المحافظة بشكل ملموس . وكانوا بالتالي يرفضون كل ما من شأنه أن يصيب بالضرر تماسكهم وكذا قدراتهم على المقاومة . وهكذا فبعد أن سبق لهم أن نظموا عديدا من مختلف حركات التمرد ، من سنة 1957 إلى 1960 ، قد أصبحوا يعتقدون أنفسهم من جديد وكأنهم ما يزالون يعيشون تحت سلطة الحماية ، وبأنهم يخولون مسألة حفظ النظام بالعالم القروي ، وبأنهم قد تمكنوا فعلا من إنجاز هذه المهمة بشكل ممتاز ، ثم تبين بأن البوادي كانت تبقى محافظة على هدوئها التام ، في نفس الآن الذي كان فيه النظام السياسي يمكن أن يتعرض فيه للإهتزاز بطريقة فجائية .

والسؤال الذي يمكن طرحه هو ماذا يا ترى كان البديل المقابل لهذا الموقف المحافظ الصادر عن مجموعة الأعيان؟ فهل نطرح هنا تلك الفرضية التي مفادها أن جمودية النظام السياسي المغربي هي جمودية تترتب عن ذلك الموقف المحافظ؟[4]

أكيد أنه من الصعب رسم لوحة عن مختلف المجموعات السوسيولوجية باستعمال ألوان جامعة متجانسة . ذلك أن البنيات القديمة تنفك من تلقاء نفسها وتتحلل فاتحة المجال لميلاد فئات تناقضية antinomiques ليست بمرتبطة مباشرة ببعض الأحزاب السياسية ، غير أنها قدمت بعض الدعم المؤقت إلى حد ما لفائدة بعض التوجهات . وانطلاقا من النظر في هذه التحالفات الحبلى بمكامن النزاعات ، والقابلة للتطور ، فقد لا يبعد أن نجد أنفسنا ننظر بقدر من المغالاة في روح الجمودية ، مع التركيز على النظام الملكي باعتباره يمثل

مفتاحا لقبة النظام . ولا يجب ، مع ذلك ، أن نغفل عن مختلف التيارات التي تتواجه فيما بينها حول كل قضية ذات أهمية ، وفي هذا الإطار لقد تكونت مجموعة أولى على أيدي أولئك الذين يجدون مصلحتهم في الحفاظ على الأمر الواقع . وهي مجموعة تجمع تحت راية التقليد كلا من الأعيان التقليديين في نفس الوقت مع البورجوازية الحضرية الصغرى إلى جانب المخزن القديم ، وكل ذلك بتدعيم من مختلف الفئات المتعصبة للإسلام .

وفي مقابل هؤلاء ، يوجد أولئك الذين يطمحون في التغيير ، بدون أن يكونوا دائما موافقين على مدى جذرية هذا التغيير ، ويتعلق الأمر بالمثقفين المتأثرين بثقافة الغرب ، وبالطلبة والتقنيين والموظفين الشباب ، وبالشبيبة في شموليتها ، وحتى القروية منها .

وفيما بين هذين التوجهين اللذين يجسدان التقليد والتغيير ، تتشكل بعض الجماعات التي لا تود إقحام نفسها في هذا النوع من النزاع ، وذلك حسب ما إذا كان نظام القيم لديها ومصالحها غير مدرجين بشكل جلي ضمن كتلة ما . فالجيش ورجال الأعمال العصريون ، وعديد من رجالات السياسية يدخلون طرفا ضمن هذه المجموعات المفصلية التي يراهن عليها النظام الملكي ، إلى جانب مجموعات أخرى ، منذ بداية الاستقلال .

ولقد كانت النقاشات ، فيما بين المشاركين في النظام السياسي ، قد أتاحت للنظام الملكي سبل النجاح في السنوات الأولى من الاستقلال فيما كانت الحماية قد أرادت الشروع في ممارسته في مواجهة الوطنيين ، لكنها لم تجد أمامها الوقت الكافي للقيام بذلك ، ولا الوسائل القمينة بإتمامه ، ونعني بذلك نوعا من التجديد على المستوى الديمقراطي بالأرياف كان من شأنه أن يحدث قدرا من الانفراج في النظام القديم للأعيان بدون أن يتسبب في خلخلته . يضاف إلى هذا تحييد الطبقة العاملة . وفي الواقع ، إن التطور الذي قد انطلق بوقت طويل قبل نهاية الحماية بالبلاد من خلال النمو الديمغرافي والتمدين والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، بدون إدراج التحولات العالمية ، هو تطور من شأنه أن يعتبر بمثابة إدانة لتلك الجمودية ، وبشكل غير مباشر ، للنظام السياسي قد كان بإمكانه أن يركب هذا الرهان مستندا على المجموعات المفصلية التي أشرنا إليها .

ويجدر بنا إذن أن نفرق في استعمال المجموعات الكبرى لمختلف الفئات ، والتي سنجد أنفسنا مدفوعين إلى عزلها في خضم النظام السياسي المغربي ، رغبة منا في استخلاص نموذج تفسير من خلالها عن النظام السياسي يكون قابلا بسهولة أكثر للمقارنة مع مجموعة أخرى من نفس النوع . حقا أن هناك اختلافات ونزاعات لا تخلو من قوة فيما بين رجال الأعمال المغاربة الشباب ، من أبناء الدار البيضاء ، وبين التجار الشيوخ من كبار السن المضاربين عبر المدن التقليدية ، حتى وإن كانت المصالح العائلية تجمع بين الكل بنفس الصفة التي يقوم بها الدور الاقتصادي في الجمع بين البورجوازية الحضرية . وفي نفس هذا السياق ، يمكننا القول إن القائد من النسخة القديمة ، والذي مازلنا نصادفه هنا أو هناك أحيانا ، هو رجل ينتمي إلى نفس العالم البيروقراطي إلى جانب ذلك المهندس الشاب التي قد انتهى به الأمر إلى تحصيل المعرفة عن الوسط الذي يشتغل فيه .

وبهدف الإبقاء على رجحان مكانة النخب المحلية باعتبارها قاعدة للحكم بالنسبة للنظام الملكي ، فإنه قد اضطر إلى التراجع عن القيام بالتحولات العميقة على الصعيد الوطني ، ويمكننا أن نتصور نظاما آخر

للعلاقات ، نظاما تكون فيه عناصر البورجوازية الحضرية العازمة على القيام بالإصلاحات قادرة على أن تمتلك بين يدها سياسة قروية من شأنها أن تقضي على السلطة السياسية والاقتصادية للأعيان .

وكان سيكفي ، والحالة هذه العمل على زيادة التعمق في دراسة موضوع الأحقية الشرعية للحيازة العقارية التي وضعت في أيام الحماية باعتبارها تبريرا إيديولوجيا لسياسة من هذا القبيل . ولقد كان من الممكن ، بالنظر إلى ما جاء في ظهير 27 مارس 1958[5] ، المتخذ بإيعاز من المهدي بن بركة بهدف استرجاع أراضي "الفيوداليين والخونة" أن تحقق على أرض الواقع محاولة محدودة في هذا السياق . والظاهر أن هذه المحاولة لم يكتب لها أن تنظم ولا حتى أن تعرف التطبيق عبر مضمونها الحقيقي المرسوم لها . ولقد كان من شأن سياسة ما لاسترجاع الأراضي وإعادة توزيعها بقدر من السرعة ، أن تفتح الأبواب ، في هذا الحين ، في وجوه أولئك الذين تصوروا تلك السياسة ورسموا خطوطها ، في نفس الوقت الذي سيقضون فيه على سلطة النخب المحلية ، أن يعقدوا تحالفا مع الطبقات القروية الحديثة التي يهمها أن يوضع النظام القديم في موقع المساءلة والحساب ، والظاهر أن الأعيان ، قد كانوا من خلال بذل دعمهم للنظام الملكي ، يحمون أنفسهم من مغبة تطبيق هذه السياسة . أكيد أن هناك عوائق أخرى كان يمكن أن تعرقل تطبيق سياسة زراعية تتصف بالجذرية إلى هذا الحد ، إذ أن الملك كان هو وأفراد الأسرة المالكة أن يتعرضوا ، في الدرجة الأولى ، إلا بعض المضايقة من جراء الحيازات العقارية العديدة التي استطاعوا أن يقوموا بها في عهد الحماية بتواطؤ من لدن الإدارة الفرنسية ، ومن بعض القواد ، أما في الدرجة الثانية فسيكون من غير المعقول أن يترك المليون هكتار الذي جرى الاستيلاء عليه على يد الاستعمار الفرنسي هكذا سليما وبدون أن يمسه أحد ما . وكان من الواجب إذن أن تجهز السلطات المغربية بالتالي نفسها للمواجهة مع فرنسا والوقوف في وجه العقوبات الاقتصادية التي يمكن أن تلجأ إليها فرنسا . بل وكان من الضروري ، على الأقل ، أن تهيئ تلك السلطات الوطنية نفسها لقيام نموذج اشتراكي شمولي على المستوى الاقتصادي . ثم في الدرجة الأخيرة ، كان سيكون من اللازم الدخول في مواجهة مع البورجوازية الحضرية ، ولا سيما منها بورجوازية فاس ، التي كانت لديها ممتلكات عقارية ، وبما أن هذه البورجوازية لم يكن من المتصور أن تبقى بدون اتخاذ رد فعل ما إزاء ذلك وهي ترى العقارات تضيع من بين أصابعها . إن من شأن اتخاذ أي إجراء موجه ضد الأعيان أن يجر معه لزوما ، عبر بعض الاحتياطات الوقائية ، أو التعويضية ، قوى أو طبقات اجتماعية أخرى ، التي قد تصبح حليفة للقرويين ، شعورا منها بالتهديد على مصالحها .

وهكذا ، انطلاقا من 1960 أصبحت النخب المحلية تكون مركز الثقل[6] في النظام السياسي لصالح النظام الملكي . وكانت هذه الوضعية هي التي تحدد شروط اختيار النظام لجميع ما يتعلق بالقطاع القروي ، بل وأيضا بالنفوذ في مجالات أخرى ، إذ باتت هذه النخب المحلية تجعل من المستحيل إتمام أي مشروع للإصلاح الزراعي ، مهما بلغت درجة محدوديته ، ثم تسوغ بالتالي ، مشاركة الملاكين العقاريين في ممارسة السلطة المحلية ، وكانت تقصي كل نظام جبائي من شأنه أن يؤدي إلى تمويل المشاريع الهادفة إلى تطوير بعض القطاعات الأخرى اعتمادا على الميدان الزراعي ، وبالخصوص منها قطاعات التصنيع . بل إنها كانت تدفع النظام على العكس ، تجاه عقد نظام من التحالفات التي تضمن لها توزيع مواردها عبر القطاع التقليدي ، وكذا استثماراتها الزراعية الضخمة ، اعتمادا على التمويل الأجنبي ، تلك كانت ، بصفة إجمالية ، التبريرات

التي كمنت ، عن وعي او عن لا وعي ، من وراء القرارات المختلفة إلى حد كبير ، من قبيل حذف ضريبة الترتيب ، وإنشاء الإنعاش الوطني في 1961 ، ثم من قبيل سياسة السدود الكبرى التي جاءت لتتابع المسير عبر هذه الاختيارات انطلاقا من سنة 1965 .

ووحدها كانت هناك بعض المجموعات مثل الجيش والشرطة ، التي كان بإمكانها أن تحصل لفائدتها على الحق في التغيير ، ذلك التغيير الذي ظل يتطور ببطء انطلاقا من 1960 ، ثم ساهم أيضا في تأمين استقرار العالم القروي التقليدي ، في نفس الوقت الذي كان يفتح فيه منفذا أمام المستائين الأكثر حركية .

وعلينا أن نشير هنا إلى أن هذه التبعية التي يتصف بها النظام السياسي إزاء النخب المحلية ، هي تبعية قد جرت معها طابعا من الجمودية له عواقبه الجسيمة ، وذلك في نطاق أنها لم تكن عواقب تنحصر فقط في المجال الزراعي أو في الإدارة المحلية . بل إنها كانت تؤثر بنفوذها على مستوى التربية الوطنية ، حيث كان النظام يتوفر في إطارها على بعض المؤشرات غير الواضحة المعالم تماما فيما يخص العصرنة والتحديث ، غير أن هذا النظام لم يكن يجرؤ على إثارة استياء العناصر التقليدية . وفيما يخص السياسة الخارجية ، فقد كان من المستحيل على النظام أن يبت في مسألة الاختيار بين التحالفات التي من شأنها أن تضمن له تمويل برامج التنمية القروية ، وبين التحالفات التي تنم عن تضامن إسلامي نشيط يروق للتقليديين .

لكن ، إذا كان النظام محكوما عليه بالسقوط في بحر الجمودية بدافع من قاعدته الاجتماعية القروية . فإن من شأن عوامل النمو الديمغرافي ، ونشر التعليم الثانوي والعالي ، وتطور المدن ، وتأثير النماذج الأجنبية ولاسيما منها الواردة من الجزائر ، أن تمنع من السقوط في الانعزال والانطواء على الذات . وفي إطار هذه الظروف العامة ، إن الفترة التي تلت الاستقلال قد أوشكت ألا تكون إلا عبارة عن مجرد فاصل زمني قد عملت بعض القوى الاجتماعية على تأخير التطور نحو العصرنة السياسية التي لم يكن هناك بد منها .

فهل إن تسليط الدراسة على العلاقات بين النخب المحلية وبين البورجوازية الحضرية ، التي تكون نواة النخبة السياسية الوطنية ، ستتمكن من مدنا بتفسير ما للمجموعة التي تطبع النظام السياسي المغربي؟ ففي هذا الصدد ، يتعرض جون واتربوري[7] John waterbury في مؤلف له حول النخبة السياسية المغربية ، وبالخصوص لوصف النخبة السياسية على الصعيد الوطني . ومن خلال هذا الوصف يوضح الكاتب جمودية اللعبة السياسية موليا في ذلك الأسبقية لأحد التفاسير الذي يرتكز ، على المستوى الوطني ، على تغيير الميكانيزمات التي تتحكم عبر الوسط القبلي التقليدي في العلاقات التي تقوم بين مختلف المجموعات التي تتبع لتحكم ولي أو شيخ وقور saint محلي ما . وهكذا فبدلا من النزاعات فيما بين مختلف الأنساب السلالية بهدف السيطرة على الموارد المحلية ، فإن النقابات والأحزاب والمثقفين ومجموعات أخرى اجتماعية ستدخل في ساحة المواجهات بين بعضها البعض ، بينما أن النظام الملكي سيقوم بدوره التحكيمي فيما بين وجهات النظر المتعارضة .

وعبر ذلك سيتم الإبقاء على التوتر ، فيما بين المجموعات ، على أعلى مستوى ممكن من الارتفاع ، لكي لا تخطر على بال تلك المجموعات أية فكرة سيئة قد تدفعها إلى التحالف ضد القصر ، بل إن ذلك التوتر سيظل مستمرا في الحدود التي تضمن بقاء النظام . وإن التحالفات الدفاعية في طبيعتها أساسا ، والمندمجة في وسط الطبقة المسيرة ، هي تحالفات متأسسة على قاعدة لتبادل مستمر في المصالح والمعلومات تحت نظر

الملك ومراقبته . وبالنسبة لواتربوري ، إن النظام الملكي ، هو إذن المنبع الفعلي للجمودية السياسية الملموسة منذ بداية الاستقلال .

وإن هذا الإثبات لا يمكن أن يلقى القبول بشكل أولي ، حتى وإن كانت المعرفة العميقة التي يظهرها واتربوري فيما يحصن النظام السياسي المغربي ، تبدو مغرية في أعيننا . ويظهر أنه من قبيل المغامرة أن نعمد على المستوى الشمولي ، إلى تغيير الميكانيزمات السياسية للنظام القبلي عن مواضعها . كما أن إجراء التحليلات حول دور النظام الملكي مثلا ، ليس من الممكن تعميمها ، ولقد عرف ملك المغرب كيف يكون في بعض الظروف بمثابة الزعيم الوطني . ومحمد الخامس قد كان زعيما وطنيا في أيام الحماية ، بحيث إنه قد قبل أن يتعرض ، من خلال هذه الصفة ، لمخاطر لا يستهان بها فيما يخصه هو بالذات ، وفيما يخص النظام الملكي هو أيضا . ويبدو أن الحسن الثاني قد استماله هذا النوع من المشاركة الفعالة في السياسة مع بداية ملكه . ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تنازل محمد الخامس والحسن الثاني عن تلك السياسة ثم لاذا معا نحو الجمودية؟ وفي رأينا ان الجواب يجب أن يجرى البحث عنه بالأولى في العلاقات القائمة بين القواعد الاجتماعية للنظام ، وبين الطبقة السياسية .

وفي هذا الصدد ، إن هذه الدراسة تقوم جيدا بإعادة إبراز الاختلافات التي يمكن أن توجد بين النخب المحلية وبين البورجوزاية الحضرية . ودائما فيما يخص هذه البورجوازية الحضرية . فهي تتبدى ذات مشاركة في التجارة التقليدية والعصرية ، وكذلك في الجهاز الإداري وفي الأنشطة الاقتصادية التي أصبح بابها منفتحا في وجهها منذ الحصول على الاستقلال ، وكان الفاسيون يقومون ، عبر كل هذا ، بدور راجح ، إلى جانب بورجوازيي الحواضر الأخرى ، وإلى جانب بعض الأسر التي قد أمنت لنفسها سبل الارتقاء من خلال خدمتها للمخزن ، وذلك بدون أن تختلف في شيء عن البورجوازية المتأصلة من فاس ، لا من حيث ثقافتهما ولا من حيث الأنشطة التي تقومان بها ، ولا حتى من حيث التحالفات العائلية التي ترتبطان في إطارها . وهكذا فالبورجوازية الحضرية ، من خلال حضورها بداخل قطاعات على قدر واسع من الاختلاف ، بما في ذلك من المؤسسات الصناعية ، ومن تجارة الاستيراد ، ومن الأجهزة الإدارية السامية ، قد كانت توحي للمتتبع بانطباع عميق عن وحدتها في وسط إطار يطبعه الاختلاف ، ومع ذلك فهي تبقى بورجوزاية حضرية توجد ، والحالة هذه ، في موقع منعزل نسبيا عن النخب المحلية التي هي الضامنة للاستقرار السياسي لهذا النظام القائم .

والحق أن أغلب الاختلافات التي تميز النخب المحلية ، هي اختلافات تكمن على الصعيد الوطني ، غير أن دلالاتها تتغير بشكل عميق في إطار تلك الاختلافات . وعلى هذا المستوى تكون الغلبة للقيم الثقافية العصرية ، بحيث تفوز بقصب السبق ، إلى درجة أن من شأن التمكن من إحدى اللغات الأجنبية ، أن يعتبر بمثابة وسيلة يومية ضرورية لكي تفتح لصاحبها الطريق لولوج نظام من الأفكار المعروف عنها أنها هي التي تنظم سلوكات الفاعلين الأساسيين ضمن النخبة الاقتصادية أو الإدارية . ولقد كانت السلطة تتصرف انطلاقا من هذا النمط المعرفي . كما أن الماضي الوطني ، يعتبر هو أيضا ، من جملة الشروط الضرورية للإنتماء إلى النخبة السياسية ، إذ ان المسؤوليات الإدارية ، والامتيازات الاقتصادية التي حصل عليها أفراد النخبة السياسية الوطنية منذ بداية الاستقلال ، تجعل أصحاب ذلك الماضي الوطني يؤملون في أن يقوم النظام

بتنظيم مشروع واسع تحت مسؤوليتهم هم لتغيير بنية الاقتصاد والمجتمع .

غير أنه الحفاظ على وضعيتهم كان في الواقع يستند على نظام النخب المحلية ، حيث إن تركيبته ونظام القيم فيه وسلطته هي عوامل تختلف بعمق عن نظام النخب الوطنية ، وهذا في حين أن النظام الملكي يمثل العنصر الرابط بين النظامين معا . طبعا إن هذا التصور يعتبر من المبالغ فيه بالنظر إلى العديد من الجوانب ، غير أنه وباستثناء بوسط الجيش ، وبوسط الإدارة المحلية ، فإن الروابط الشخصية فيما بين النخب المحلية وبين النخب الوطنية تتسم بالانفصاح إلى حد ملموس . كما أن نظام التحالفات العائلية هو نظام ليس له أثر فيما بين البورجوازية الحضرية وبين النخب المحلية . زيادة على أن الثقافة التقليدية تهيمن عبر الوسط المحلي ، واللغة العربية تفرض نظاما فكريا مختلفا ، وتبقى القيم الرائجة هي تلك المكتسبة عن رحاب القرويين وابن يوسف ، والتي قد أدارت لها البورجوازية الحضرية ظهرها منذ 1956 . وفيما يخص التعاون مع سلطات الحماية قبل الاستقلال ، فهو لا يكون ، على المستوى المحلي شائبة دائما لا ينمحي مفعولها ، بل هي مجرد متغير متعلق بالعلاقات التي على الأعيان القرويين أن يعقدوها مع أية سلطة تقوم على أرض الواقع ، ثم إن الثروة والنفوذ قد ظلا يتأتيان دائما ، على هذا المستوى من خلال ملكية الأرض وقطعان المواشي ، بل وأيضا من خلال نوع من العلاقات ومن المصالح المتبادلة .

وفي النهاية ، إن كل هذا المجموع الشمولي لا يندرج ضمن إطار ما يدل على عوامل الإنتاج .

وحري بالإشارة أن أماكن الإتصال والتبادل فيما بين الفئتين من النخب محدودة ، في حين أن الدولة ، وإلى حد ما المؤسسات الاقتصادية أو الثقافية الأجنبية قد تمكنت من أن تسهم بدور ما في هذا الإطار . بينما أن البورجوازية القروية قد امتدت من خلال مشاركتها وصولا إلى بعض القطاعات التابعة للدولة ، والموضوعة مباشرة في اتصال قريب معها من قبيل الإدارات التابعة للداخلية وللفلاحة ، وأيضا بعض المكاتب الفلاحية ، وبالخصوص بالجيش ، بينما كانت البورجوزاية الحضرية تهيمن بالأحرى على القطاعات المالية والتقنية التي باتت تمثل ، ضمن المغرب المستقل ، قطيعة ملموسة مسبقا مع الجهاز الإداري لأيام الحماية ، ومن هنا ستبقى هذه البورجوازية في إتصال مباشر أكثر وثاقة مع العالم الأجنبي . من خلال رجال الأبناك والصناعة ، والتجار والمعمرين الذين قد استمروا في القيام بدور لا يستهان به باعتبارهم وسطاء اقتصاديين فعالين ، قد كانت مختلف المجموعات تترقب الفرصة لوراثتهم ، في نفس الآن الذي كانت تلك المجموعات تجني من ورائهم الخيرات ، أكيد أن هذه الوضعية قد كانت وقتية وعابرة . ففي العالم القروي كانت تلك المسكنات التي شرع في العمل بها منذ 1956 (من قبيل الإنعاش الوطني والتهجير نحو الخارج) ، لا يمكنها أن تقوم إلى ما لانهاية ، باحتواء التزايد الديمغرافي . إلا أن الانحصار قد كان على قدر من الحدة إلى درجة أنه لم يكن يسمح لأحد أن يتوقع حدوث تطور ما ، بقدر ما كان يشير إلى وقوع قطيعة من الصعوبة تقدير مدى العواقب التي ستترتب عنها ، ولقد كان من المحتمل أن تعيش النخب البورجوازية عبر سيرورة من التحول هو من صنيعها هي بالذات . إذ أن من شأن نظامها التعليمي العصري أن ييسر تكيفها مع وضعية ستتمكن في إطارها من تقبل الإعلان من تلقاء نفسها عن نهاية احتكارها . ويا ترى هل سينطبق نفس هذا المصير على النخب المحلية؟ والحق أن التحول يمكن أن يتأتى من لدن المجموعات المتصلة معها بشكل وثيق ، أكثر من قدر الاتصال مع البورجوازية الحضرية ، من قبيل العسكريين مثلا ، غير أن هذا التحول سيفترض أيضا تغييرا

اجتماعيا عميقا يبدو أن النخب المحلية قد استمرت ، وحتى اليوم ، تتخذ موقفا رافضا إزاءه . فهل ستقبل هذه النخب من جهة الجيش ما لم يستطع النظام الملكي أن يفرضه عليها؟ أما نحن فسنبقى في قرارة نفسنا على استعداد للإيمان بحدوث هذا الأمر ، خصوصا وأن الجيش يبقى قادرا على ضمان مسألة إدماج أحفاد الأعيان في وسط نظام سياسي وطني قد ظلوا ممنوعين من الهيمنة فيه إلى حدود هذه الساعة .

ويمكننا أن نتصور مع قدر كاف من السهولة كيف ستصل إلى هذا الموقع في إطار نظام عسكري سلالة من أحفاد القواد أو الشيوخ (الأمغار) الذين ربما كان البعض منهم قد تحمل على عاتقه ، مع بداية القرن التاسع عشر ، مهمة الكفاح ضد التغلغل الفرنسي بالبلاد . ولربما كان ذلك الجد قد عرف كيف يتفاوض في أمر خضوعه للغزاة في وقت مبكر حتى يحافظ على منصبه القيادي تحت سلطة المخزن الجديد . بل من الظاهر أن ذلك الخضوع إنما جاء متأخرا بحيث يحافظ الرجل على بعض التقدير من لدن هؤلاء الأبناء . وطيلة مدة الحماية رأينا كيف استطاع ذلك الرجل أن يتوصل إلى طريقة ما لتسجيل بعض الأراضي الجماعية أو الحبوسية ، في إسمه واهبا لنفسه حيزا خاصا له وحده ، لم تكن القبيلة تعتبره إلا بمثابة حقل تولاه الرجل للاستعمال المؤقت ليس إلا ، ودائما في نفس هذا التصور ، ربما يكون أحد أبناء صاحبنا قد تابع دراسته الثانوية بكوليج آزرو . ومن هنا فإنه قد واتاه الحظ ، قبل 1945 ثم سنحت له الفرصة في نهاية المطاف لكي يصبح ضابطا مساعدا . أو أنه قد يكون من بين الذين وجهوا للعمل في منصب ثانوي بالإدارة المحلية . وقد لا يبعد أن تتمهد له متابعة الدراسة في فرنسا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، علما أن ولدا آخر من أبناء الرجل إياه قد خلف أباه هذا على قيادة القبيلة حوالي سنة 1940 ، إنما بدون أن يحصل على نفس القدر من الهيمنة التي كانت من نصيب الوالد . وفي الغالب ، في إطار تصورنا دائما ، أنه سيكون قد تورط ، هو أيضا ، في المشاركة في الحركة المناهضة لمحمد الخامس والتي تزعمها الكلاوي . وهذا بينما شقيقه الذي تلقى تكوينا عصريا والذي كان متيقظا ، بقدر أكثر ، لخطورة الأوضاع آنذاك ، بحيث قد ظل يتخذ موقف المرتقب لما ستؤول إليه الأوضاع ، أو قل إنه قد اختار أن يساند الوطنيين بشكل مباشر .

وهكذا فمع بداية الاستقلال أقيل القائد من منصبه بسبب انحيازه إلى حركة الكلاوي ، ولكنه ظل يمتلك الأراضي الموروثة عن أبيه . أو على أبعد تقدير إنه سيلجأ إلى الاستقرار بالمدينة عند اللزوم . وفي تلك الأثناء كان أخوه ذو التكوين العصري قد غدا شخصية تحظى برضا الملك ، ويمكنه أن يجنبه بالتالي مواجهة المشاكل . وهكذا ، فبعد أن غدا هذا الأخ قائدا أو عاملا أو موظفا ساميا ، فقد بات ، والحالة هذه ، في مستوى أن يستعمل مساعدات مراكز الأشغال لصالح أسرته في أعمال الحرث أو إزالة الأحجار أو غرس الأراضي العائلية . ثم جعلها تحصل على القروض من مؤسسة القرض الفلاحي ، بل وقد أصبح بإمكانه أيضا توسيع ممتلكاته الخاصة ، على إثر الظروف المواتية التي سنحت له باقتناء ضيعة قريبة من بين ضيعات المعمرين ، بعد أن تيقن ، بينه وبين نفسه ، من الحصول على رخصة استثنائية من الديوان الملكي بهدف اقتنائها في نهاية المطاف . ثم وبمناسبة تنظيم الانتخابات الجماعية لسنة 1960 ، وجد القائد الأسبق نفسه وقد انتخب رئيسا للمجلس الجماعي ، وقد كان ذلك في نفس الوقت الذي بات فيه أبناء أخيه ، أو أبناء عمه يتولون مناصب المشيخات ، ثم إنه سيعمد إلى ربط الإتصال بالحركة الشعبية ، ومن ثمة سيصبح قبلة للناس الذين سيتوافدون عليه يلتمسون تدخله من أجل الحصول على قرض فلاحي ، أو للحصول على

نسخة من الحالة المدنية ، أو على جواز سفر . والحاصل أنه لن يحصل أبدا على ذلك النفوذ الذي كان يتمتع به في الماضي ، غير أن ثروته ، وأيضا علاقاته ستجعل الآخرين يعملون على مراعاة جانبه . فالكل يعرف أن له أخا بالرباط وبإمكانه أن يساعده ، ودائما في نفس هذا المسار من التصور ، فالجيل الموالي لا يبعد أن يتابع الدراسة بثانويات البعثة الثقافية الفرنسية ، ثم بفرنسا ، ومتى كان ذلك ممكنا ، فبإحدى المدارس التقنية العليا بفرنسا . وفي النهاية سيكتسب من جراء ذلك بعض التحرر في سلوكه ومسحة ماركسية في ميوله السياسية .

هذا ولن يكون من العسير علينا أن نطلق بعض الأسماء المنتمية للأطلس المتوسط أو للريف ، على هذه العائلات المتخيلة هنا ضمن هذا التصور ، والذي إن من شأن الوصف الذي أضفيناه عليه أن يسمح لنا برسم هذا النوع من التداخل في إطار السلطة المحلية فيما يتعلق بالثروة العقارية وبالجهاز الإداري ، نعم وهناك مجال مفتوح أمام أي كان للتفكير بأنه حتى إذا كانت هذه الأسر تضيع في أثناء الطريق قاعدة ممتلكاتها العقارية ، أو تعاني من تناقص ما في قاعدة ممتلكاتها ، فإنها ستظل محافظة ، بفضل المعرفة التي اكتسبها أبناؤها ، وبفضل علاقتها ، على مكانة لها عبر النظام السياسي الجديد الذي يمكن أن يفرض نفسه على الساحة بعد زوال الأزمة .

في إطار النظام السياسي المغربي ، قامت النخب المحلية بأداء دور الاستقرار بعد الحصول على الاستقلال ، وذلك من خلال الحد من توسيع البورجوازية الحضرية ، كما أنها قد عبرت ، من خلال اشتراكها في التمردات التي عرفتها البلاد في السنوات الأولى من الاستقلال عن احتجاج مبهم من لدن القرويين ضد الجهاز البيروقراطي الوطني ، الذي كان قد شرع من جديد يحسم وعن وعي تام ، في تطبيق سياسته للإرغام للضغط وللعصرنة ، وهي السياسة التي كانت الحماية قد اضطرت للتخلي عنها . وعلى ضوء تصرف النخب المحلية على ذلك المنوال ، فإنها ، وبتواطؤ مع النظام الملكي ، قد عملت على إفراغ النظام السياسي من أبعاده الجدالية الكبرى ، ثم حولت بالتالي دور الأحزاب والمنظمات الأخرى . ولكي نعود إلى الانطلاق من فرضية واتربوري[8] ، نقول إن الحياة السياسية الوطنية قد وجدت نفسها مكتسحة باجتياح من أسلوب العالم السياسي المحلي وما فيه من مشاكل . إلا أن العدوى قد تأتت بناء على عودة المشاكل المحلية للطفو على المستوى الوطني ، أكثر مما كانت تتأتى من أي طبيعة وراثية قسرية .

ومن خلال تحكم النخب المحلية في الوضعية السياسية ، بفضل نظام من العلاقات الشخصية يتأسس في نفس الآن ، على روابط القرابات ، كما يتأسس أيضا على الخدمات المؤداة ، فإنها بطبيعة الحال قد زادت من امتداد هذا النظام القائم على الزبونية ، وجعلته يتوسع حتى يغزو الأحزاب والجهاز الإداري . وبهدف العثور على الوسائل القمينة بإرضاء موكليها فقد أصبحت تلك النخب تعتبر من أتباع هذا الرجل السياسي ، او ذلك الموظف بدون أن تتخذ أبدا موقفا مبنيا على إيديولوجية ما ، وبدون أن تقلص مطلقا من دور الروابط العائلية . وحري بالذكر أن العمل السياسي هو بالنسبة للذين يتفرغون إليه ، ليس إلا عبارة عن امتداد محلي أو وطني للعديد من الروابط الاجتماعية والاقتصادية التي تكون لحمة هذه الروابط ، ثم إن "الزعامة المحلية Leadership" لا تكتسب ، عبر هذه الظروف القائمة ، بناء على العمل السياسي وحده ، إذ أن البعد السياسي هنا لا يحمل إلى تلك الزعامة إلا الإقرار بها ، بالإضافة إلى بعض الوسائل الأخرى ، والحاصل أن

هذه العلاقات المفرغة من أي مضمون إيديولوجي أو حزبي ، سرعان ما جعلت من المستحيل القيام بتعبئة سياسية لابد منها لإنجاز أي نشاط هادف إلى عصرنة وتحديث عميقين بداية من العالم القروي .

وهكذا فمن خلال جعل النظام السياسي حكرا لحل عدد وفير من القضايا المتعلقة بالجزئيات ، إنما نمنع أنفسنا من مواجهة الحاجيات على المدى الطويل ، والتي تظل تعلن عن نفسها بقدر متزايد من الحدة ، بناء على الضغط الديمغرافي وتطور مجال التربية والتعليم ، وتنامي المدن .

كما أن الجيش الذي يقوم ، بنفس الطريقة التي تقوم بها النخب المحلية ، بدور الجماعة المحافظة على الاستقرار ، سيجد نفسه مدفوعا من تلقاء نفسه إلى التكلف بالأخذ بعين الاعتبار المشاريع التحويلية ، على المدى الطويل المرتبطة بالنظام السياسي والاجتماعي ، وذلك بهدف العمل على تكييفه مع الحاجيات المستجدة . والسؤال هو هل يا ترى سيتدخل هذا الجيش ، من أجله هو بالذات ، بهدف التوصل إلى توزيع أحسن للمنتوج الاجتماعي ، في شكل أجور وأعتدة ، بهدف تجنب التسلط على الحكم من مجموعات أخرى ، أو أيضا بهدف مكافحة الرشوة ، الشيء الذي لا يعتبر في الواقع ، إلا بمثابة تمثيل تهذيبي أخلاقوي Moralisation دال على انعدام التوازن في تقاسم الموارد الجماعية؟ ويبدو أن حوافز العسكريين المغاربة تصدر ، حسب ما يتبين عن مزيج جامع بين كل هذه المواضيع المختلفة[9] . كما أن غياب مؤسسات منظمة للعمل على حل النزاعات ، هو أمر يقود الجيش إلى التعبير عن المطالب السياسية من خلال اللجوء إلى العنف [10] . ونفس هذا الشيء ينطبق أيضا على مجموعات سوسيولوجية أخرى -سواء كانوا من الطلبة أو من النقابات- وذلك في حالة ما إذا توفرت لديها هي أيضا وسائل للتدخل على نفس الدرجة من القوة . وإن العسكريين يعرفون بأن هناك آخرين يقاسمونهم أحاسيسهم ، على الأقل بصفة جزئية ، ولن يكونوا في حالة نجاحهم لتيخوفوا من مواقفهم المعادية ، بل ويمكنهم أن يعتمدوا أيضا على مساندتهم .

ومن أجل إعادة بناء المؤسسات وإخراج الحياة السياسية من طقسها المحلي ، سيكون الجيش في حاجة إلى إيديولوجية وحدوية وتعبيئية حيث إن الجيش سيستمد مكوناتها في نفس الوقت من عند اليسار ومن عند التقليديين . وحسب جميع الاحتمالات ، سيعتمد على دعم البروليتاريا والانتلجنسيا أو على حيادهما . وفي مقابل هذا ستغدو البورجوازية الحضرية على التو في موقع المنافسة للجيش بهدف السيطرة على الجهاز الإداري وعلى الجانب الاقتصادي . مع الإشارة إلى أن الأصل الامازيغي لدى عدد ملموس من الضباط في الجيش قد كان يثير مسبقا قلق البورجوازية .

وعلى العكس ، لقد كان يجب على الجيش أن يعمل على ضمان قسم واسع من العالم القروي . كما أن من شأن اللجوء إلى الإسلام الطهري Puritain ، وإلى القيم التقليدية أن يكون أيضا عاملا إيجابيا في الدفع نحو قبول نظام جديد ، حيث إن الطروحات التعبيئية التي يكشف عنها هذا النظام يمكن ، فضلا عن ذلك ، أن تثير تخوفا في القرويين . وفيما يتعلق بفرضية العصرنة والتحديث المفروضين من قبل العسكريين ، والتي تعتبر واحدة من عواقبها هي خلخلة البنيات الزراعية ، بحيث إن النخب المحلية ستبدي ، بدون شك ، تحفظها إزاءها . إنما لا يجب علينا اللجوء إلى المبالغة في تقدير قدرات النخب المحلية أو إرادتها في الوقوف في معارضة التغيير . إذ من المحتمل أن تتقبل هذه النخب مسبقا هذا التغيير بسهولة في حالة لو أملي عليها من قبل المسؤولين الوطنيين المنحدرين من نفس المحيط الذي تنتمي إليه ، حتى وإن كانت لن تتوصل إلى إعادة

بناء نظام الروابط الشخصية الذي يجمع بينها وبين السلطة المركزية في إطار النظام الملكي .

وأخيرا إنه ليس من قبيل الاستحالة أن يكون العسكريون يعرفون الكيفية لإشراك بعض المجموعات القروية في مشروعاتهم . ثم يذوبون ، من ثمة ، الجليد الذي يبدو محيطا بوضعية تبدو متجمدة . ومن خلال الاستشهاد هنا بالملخص الوارد في تقديم كتابه حول قصة البقال والشيخ التي أوردها د . ليونير D. Lerner في مؤلفه حول "تحول المجتمع التقليدي" «The passin of the traditional society»[11]، سنلمس إلى أي حد هي قصة ذات دلالة ، ففي إحدى القرى المعزولة بالأناضول ، ولكنها قريبة من أنقرة ، كان البقال الغريب عن المجموعة القاطنة بالقرية لا يحظى بالقبول لدى الناس ، بحيث كان يجسد في سنة 1950 القيم الجديدة ، وذلك في مقابل الشيخ الذي يرمز إلى السلطة التقليدية وإلى القيم الدينية التي تمثل مجموعة الملاكين العقاريين . وبعد مرور أربع سنوات تم ربط القرية بالعاصمة بطريق مرصفة بالزفت ، وكان البقال قد توفي في غضون ذلك ، بينما شعر الشيخ بأن سلطته قد ابتدأت في الانحسار بفعل تدخل الممثلين المحليين التابعين للجهاز الإداري . إذ لم يعد بإمكانه أبدا أن يمارس المراقبة الشاملة لأنشطة الجماعة . وأصبح عليه بالتالي أن يقبل التفاوض في شأن قراراته ، كما لم يعد إطلاقا يجد العمال الزراعيين لكي يحرثوا له أرضه .

بل إن الأراضي بالقرية قد أصبحت لها قيمة مرتفعة بقدر لا يستهان به ، باعتبارها قد أصبحت أراض صالحة للبناء . وهذا بينما أن أبناء الشيخ قد استقروا بالقرية بصفتهم تجارا محصلين من جراء ذلك على قسط كبير من الثروات الجديدة . وهكذا ، يبدو من خلال هذا التقديم القصصي بأن القرية قد تحولت كلية ، غير أن الشيخ ، وبدلا من أن يقف عبثا في وجه المصير المحتوم ، فقد أذعن للأمر الواقع بحيث إنه قد وجد مصلحته ، هو أيضا ، ضمن التحول الطارئ على الوضعية ، وبدلا من أن يكون نموذجا للسلوك التقليدي ، فقد أضحت أسرته هي الفاعل الملائم الذي يقوم بمهمة التعريف بالأفكار الجديدة . أي أنها قد عرفت كيف تجني الربح من خلال التحولات الاقتصادية .

ومن هنا فقد تغيرت وضعيتها ، غير أنها ثروتها الجديدة ، قد وضعت رهن إشارتها وسائل أخرى للتنفيذ ، فعل تستطيع النخب المحلية المغربية أن تتقبل هذا النوع من التطور في المستقبل؟

ملحق

إن العَوْدَ من جديد لدراسة بلد ما بعد مرور عشرين سنة ، هو عمل من شأنه أن يُخضِع للإمتحان تلك الفرضيات التي إرتكز عليها نظام الشروحات المتبناة منذ البداية . وإن هذه المحاولة يجب أن تدخل في حسبانها التطور الذي طرا على المجتمع ، ثم تبذل جهودها لكي تتحسب للتوجهات ، في نفس الوقت الذي تحتاط فيه من إغراءات الجمودية أو الكوارثية ، وعلى كل حال ، فانطلاقا من النظرة الأولى ، تبدو الاستمرارية فيما بين مغرب اليوم (1984) ومغرب سنة 1960 ، واضحة بشكل صارخ . وابتداء من عاهل البلاد ، فإن الطبقة السياسية التي كانت موجودة عند بداية الاستقلال ، ما تزال كائنة على الساحة بعد ثلاثين سنة مضت[1] ، وذلك بالرغم من حدوث انقلابين (أو ثلاثة) ، ومضاعفة عدد السكان التي لم تتواكب بارتفاع متطابق في الموارد . ولقد تأكد على ضوء التحليلات الواردة في كتابنا "الفلاح المغربي المدافع عن العرش"[2] بأنها تحليلات كانت صحيحة في مجموعها .

إذ أن التحالف فيما بين النظام الملكي وبين البورجوازية القروية قد سار على ديدنه باعتباره نسقا في الحفاظ على استقرار النظام ، وذلك من خلال احتوائه لتنامي الطبقة الحضرية الوسطى ، ومن خلال ضمانه لبقاء اللعبة السياسية حكرا على النخب ، حيث يجرى تطور المعارضة فيها عبر الزمن بين من يقع عليهم الاختيار للإنضمام إلى الجماعة أو أن يذهبوا إلى السجن . حقا إن عامل الاستقرار هذا قد شمل في كنهه ، بدون شك ، بعض الفوائد ، غير أن تكلفته الاجتماعية ستجر معها ، على المدى الطويل ، عددا من الاختلالات المولدة لمظاهر العنف . وتظل العاقبة الأكثر بروزا هي تلك الكامنة في توقف جميع الإصلاحات التي كان من شأنها أن تحمل الضرر إلى وضعية البورجوازية القروية . ومع ذلك إن علينا أن نتساءل حول ما إذا كانت هذه المجموعة السوسيولوجية لم تبد ذات ارتباط بالمظاهر أكثر من ارتباطها بالواقع؟

وانطلاقا من استعمال أسلوب الاصطلاحات السياسية ، نقول إن التحولات العميقة التي أثرت في المجتمع المغربي ما تزال إلى اليوم لم تلق بلورة مؤسساتية على مرآة الواقع ، وبطبيعة الحال ، إن الملك قد أكد ، بمناسبة إلقائه لخطاب العرش في مارس 1984 ، تحالفه مع النخب القروية من خلال إعلانه عن إلغاء الضريبة الفلاحية عنها إلى حدود سنة 2000 . غير أنه ، وإلى يومنا هذا ، ما تزال هناك كتل من السكان الحضريين ليس أمامها من منفذ ما للولوج إلى تحمل المسؤولية في السلطة . إذ أن المحاولات الديمقراطية ، التي تم إجراؤها ، بشكل خجول ، بين سنوات 1962 و1965 ثم 1970 و1977 كانت قد تمت عبر مجال محدود ، وكان الملك لم يستطع عندها أن يتخلى عن ذلك النظام المرسوم حصرا لفائدة النخب والذي كان الملك يعرف مع ذلك ، كيف يظل مهيمنا فيه بكامل السهولة في إطار المعيش اليومي . وحسب ما يبدو ، فإن هذه الوضعية هي وضعية تحمل في طيها عناصر دالة على هشاشتها ، ففي غداة الاستقلال ، كنا نسمع الأحزاب والنقابات وهي تدعي ممارسة السلطة باسم الكتل الجماهيرية التي لم تكن لها تمثيلية إلا بشكل محدود ، بيد أن النظام الملكي قد أزاح هذه الأحزاب والنقابات بدون صعوبة تذكر بفضل دعم العالم القروي والقوات المسلحة . وفيما بعد ذلك أصبح الأمر ، بالنسبة للملك ، أكثر صعوبة لكي يصمد في وجه العسكريين الذين قد أضحوا لا يكتفون إطلاقا بالتعويضات الممنوحة لهم بكرم كبير في مقابل أدوارهم في مواجهة الجزائر والوقوف في

وجه الهيجانات الحضرية .

ولمرات ثلاث قام الحرس ، تحت إشراف رؤسائهم المباشرين-المفروض فيهم أن يكونوا من أوفى الأوفياء - بوضع القصر موضع تهديد . وبدون شك أن فشلهم في تحقيق مرادهم لم يكن ليعود إلى حظ العاهل ، بل ويعود أيضا إلى ضعف شرعيتهم في الحق في تسيير البلاد .

وكان الشعور بمدى الفراغ السياسي الذي يمكن أن يحدثوه من جراء تهجمهم على الملك ، قد تسبب في ردود فعل من التردد والحيرة . وقد ظل التساؤل مطروحا هل سيكتفون بالتوقف عند هذا الحد ، إدراكا منهم بأن المراهنة على محاولة أخرى من هذا القبيل ستكون عواقبها أكثر تكلفة ، فيما يخص هذه الجهة وتلك ، بعد تلك الإخفاقات السابقة؟ ومن جهته ، هل سيعرف الملك ، في غضون ذلك ، كيف يقيم بالبلاد نظاما تمثيليا من شأنه أن يجعل من المصادرة العسكرية للحكم وللسلطة[3] تبدو ، علاوة على ذلك ، على أنها عمل اعتباطي ولا شرعية له؟ وهل سيكتفي باللجوء نحو الرموز الوطنية أو الدينية الاجتماعية؟ وهل سيحاول الجمع بين هذه الرموز وبين بعض الطرق التطبيقية التقليدية لفض النزاعات ولتدبير الطموحات ، وبين بعض المظاهر المصطنعة من الدمقرطة التي تفقد الثقة سواء في الأحزاب وفي الانتخابات وفي نظام الحكم في حد ذاته؟

ولقد بدا على المدى الطويل بأن اندماج الكتل الجماهيرية في المطالبة بالتغيير هو أمر لا مفر من وقوعه . إلا أن النظام الملكي يمكن أن يعمل على تأخير هذه الإمكانية من خلال الاعتراض ، من جهة ، على شرعية الممثلين المحتملين عن الطبقة الوسطى (الأحزاب والنقابات والجيش) ، والذين ينصبون أنفسهم باعتبارهم منافسين مباشرين للنظام ، ومن جهة أخرى من خلال العمل على تجديد الفائدة من اللعبة السياسية التي قد ظلت محصورة على النخب وحدها .

والظاهر أن أوجه التقدم الأحسن قد تحققت بكل تأكيد في هذا المجال منذ سنوات الستينات ، وذلك أن الحسن الثاني يعرف كيف يتحكم في الخيوط الخفية للحكم ، وكيف يشرك ، في نفس الوقت بين المخزن القديم ، وبين نموذج الحكم لدى لويس الرابع عشر المعروف بـ"مجتمع البلاطات" ، ومن هنا كانت إواليات الدولة-الوطن L'etat-nation العصرية التي أقيمت بقدر لا بأس به من الفعالية غداة الاستقلال ، تفقد قسما من قدراتها من جراء ذلك .

وفضلا عن هذا ، إن الحكم كان يمكن أيضا أن يستفيد من قابلية أكبر من قابلية منافسيه فيما يخص تدبير الرموز الجامعة التي يسهل تبنيها من قبل الكتل الجماهيرية ، من قبيل الإسلام ، أو من قبيل حماية الاستقلالية الوطنية في مواجهة الجزائر ، بحيث تعتبر مسألة الصحراء الغربية بالتالي من أبرز الأمثلة هنا . وعلينا أن لا نستبعد أبدا وبشكل من الأشكال قدرة الملك على أن يعبئ سلطته الدينية ، في آخر لحظة ، ومتى دعت الضرورة إلى ذلك ، في شكل توافق ذي روح ديمقراطية ومع ذلك ، فالتجربة قد برهنت على عدم قدرته على تحويل موهبته التعبيئية من طابعها الاستفتائي إلى نجاح انتخابي .

المكانة التي يحتلها العالم القروي في الوقت الراهن

يحتل العالم القروي مكانة خاصة في قلب النظام السياسي الذي يتحكم فيه النظام الملكي انطلاقا من 1960 . ولقد كانت تمردات هذا العالم القروي المستوحاة من القصر قد منعت في بداية الأمر من إقامة إطار إداري وسياسي محتكر من قبل (حزب) الاستقلال ، ويعتبر قمع هذه التمردات على يد الجيش ، الذي كان عندها يخضع لأوامر ولي العهد بشكل مباشر ، بمثابة صنيع يعد الأول من نوعه ضمن سلسلة طويلة من التدخلات التي قام بها العسكريون في خدمة الحكم . ومع مجيء البكاي إلى وزارة الداخلية ، طرأ بعض التحسن على العلاقات فيما بين الأعيان القرويين وبين الإطار السياسي الإداري ، ولقد كانت عناصر النخب القروية القديمة ، تشغل منذ ذلك الوقت ، عددا من المناصب المخصصة للمستشارين الجماعيين ولرؤساء الجماعات ، وذلك في شهر ماي 1960 ، وتيقنا من هؤلاء الأخيرين بأن الانتقال من نظام الحماية نحو نظام الدولة الوطنية لا يمكن أن يتم على حسابهم هم ، فقد كان بإمكانهم أن يتفرغوا بسهولة متزايدة إلى العمل على عصرنة استغلالاتهم الزراعية ، وفي نفس الوقت لضبط شؤون المجتمع القروي ، زيادة على أنه قد كان من شأن المجال المفتوح أمامهم للدخول إلى القصر أن يتيح لهم الفرص لكي يتصرفوا بالتالي وكأنهم يجسدون نوعا لإحدى الشبكات الضابطة التي يمتد تأثيرها لكي يشمل الإدارة السياسية والتقنية . ولقد كان لتدخلاتهم ، والحالة هذه ، أن تسببت في حركة من التنقيلات ، وسحب لعدد من المناصب التي تهم رجالات السلطة والمسؤولين عن المصالح التقنية ، الشيء الذي كان يعتبر عاملا كافيا لتأكيد المكانة الخاصة الجديدة التي باتت مخصصة لهم ضمن النظام[4] ونشير أيضا في هذا الصدد إلى أن أي إصلاح مغير للبنيات العقارية لن يعرف النور في إطار مشاريع التنمية الفلاحة (سبووديرو) ، بالرغم من الاقتراحات ومن الضغوطات التي كانت تصدر عن المصالح التقنية (المكتب الوطني للري) ، وعن الخبراء الدوليين ، والحق أن الاستثمارات التي أنجزت في هذه الفترة بفضل المساعدات الخارجية والقروض العمومية المغربية قد كانت في آخر المطاف ، في فائدة البورجوازية القروية ، وعدد محدود من الملاكين الحضريين الجدد الذين نجحوا في حيازة الضيعات التي كانت بأيدي المعمرين الأجانب ، مستفيدين في ذلك من الرخص الاستثنائية . وإذا كانت الدولة قد شرعت في بعض التوزيعات فيما يخص الأراضي المصادرة (أراضي الكلاوي) ، أو لبعض الحصص من الأراضي المسترجعة مع بداية سنة 1963 ، فقد كان الهدف الحقيقي ، الذي كان يكمن من وراء اتخاذ هذا الإجراء ، إنما كان يهدف ، حسب ما يبدو ، إلى إخفاء عمليات الاستيلاء على الفائض من الأراضي الزراعية المتحصلة عن الاستثمارات العمومية ، وبناء على العمليات التعسفية المرتبطة بنقل ملكية الأراضي[5] . وهكذا خضع الثلثان من أجود أراضي الحماية لإدراجهما ضمن البرنامج الاستثنائي لنقل الملكية تحت مراقبة الديوان الملكي . ولم يكن الملك والأمراء هم آخر من استفاد من هذه التدابير . ويمكننا أن نقدر بأن العائلة المالكة ، التي كانت تتمتع مسبقا في عهد محمد الخامس بإرث عقاري مهم ، قد أصبحت بمثابة المالك العقاري الأول بالبلاد ، ومن هنا فإن أي تفكير في تطبيق هذه الإصلاحات المتوقعة على الجميع مع استثناء الأسرة المالكة ، من شأنه أن يكون عملا مثيرا للإزعاج . ومن هنا فإن هذه الوضعية الخاصة هي وضعية بدون شك قد أسهمت بقدر واسع في ترسيخ الجمودية وبعض المظاهر الخادعة التي وسمت بميسمها سياسة الدولة في ميدان الهياكل الزراعية .

وبصفة إجمالية ، إن البورجوزاية الزراعية القديمة منها والحديثة ، قد نجحت في عرقلة الإصلاحات وفي حيازة من جديد الفائض من الأراضي وفي حيازة الحصة الأكثر أهمية من أراضي الحماية . فهي لا يمكن أن تحقق ارتياحا كاملا ، وذلك أن بعضا من شركات الدولة ، والموضوعة منذ زمن طويل تحت مسؤولية العمال ، قد كانت وبشكل رسمي هي التي تدبر شؤون الأراضي المسترجعة ، وذلك في انتظار تغيير الوصاية عليها نهائيا .

ولقد كانت إعادة طرح هذه الأراضي للبيع بالسوق مرغوبا فيها من لدن القطاع الخاص ، الذي كان يعتبر بأن تدبيرها من قبل الدولة هو تدبير غير فعال ومكلف وباهظ الثمن .

وإلى ذلك الحين قد رفض الحكم الاستجابة لهذا المطلب الأخير الذي يكتسي قيمة رمزية ، سواء فيما يخص نزع الحيازة على هذه الأراضي من يد الجهاز البيروقراطي ، أو سواء بالنسبة للملاك القدماء لهذه العقارات والذين لطالما ظلوا ينتظرون مغادرة المعمرين من أجل استعادة أراضيهم [6] .

وفضلا عن هذا ، إن البنية الاجتماعية للعالم القروي قد تغيرت كثيرا منذ الاستقلال ، فذلك القائد القديم الذي كان ما يزال في فترة الحماية يفرض سلطته في عقد الستينات على ساكنة متعددة من الخماسة والرعاة والحصادة ، قد كان آنذاك يعطي الانطباع بأنه يمارس حكامته على جماعة من الرجال ، ولقد كان دوره الاجتماعي يتجاوز بكثير حدود الاستغلالية الزراعية ، ولا يترك إلا حيزا ضيقا للممثلين المحليين للدولة ، وبعد مرور عشرين سنة ، لاشك أن ابن ذلك القائد أو ابن أخيه ، سيبدو في أعين الناس بالأحرى ، وكأنه يتخذ مظهرا للمقاول العصري المهتم بأمور المكننة والاستثمار ، وبإحصاء الفوائد المحسوبة أكثر من انشغاله بأمور التشغيل ، وفي هذا الصدد إن موقف الرجل إزاء الشغيلة العاملة في الاستغلالية هو موقف له دلالته . فشخصية الخماس قد اختفت من الوجود ، والرعاة قد أصبح من الصعب العثور عليهم ، والعمال المداومون قد غدوا محدودين في عدد ضروري محسوب لتحرك رحبة زارعية تعجُ بالآليات الفلاحية . وفي إبان الحصاد ، فإن اللجوء عندها يتم نحو عديد من العمال الموسميين الذين لا يستقرون على نفس الحالة إلا بصعوبة متزايدة ، بحيث تراهم يجمعون بين العمل في زراعة الأراضي المخصصة للقوت اليومي ، وبين العمل في أوراش الإنعاش الوطني .

وفي هذه الظروف ، ليس من الغرابة في شيء أن نلمس عبر تسلسل الإحصاءات المتتابعة ، بكون الساكنة القروية تميل نحو التناقص إلى ما تحت نسبة 50% ضمن مختلف الجهات الفلاحية الغنية ، في نفس الآن الذي تظل فيه تلك النسبة واقفة عند نسبة 60% على المستوى الوطني . غير أنه وعلى سبيل المقارنة مع الاعداد التي كانت مسجلة في إحصاء 1960 ، سرعان ما تبرز أمام أعيننا فوارق تطبعها الجسامة ، وهي فروق تنبع من جراء تصاعد الهجرة نحو الخارج ، ومن جراء تضخم سكاني عبر المدن الوسطى ، وبناء على احتقان سكاني بالمراكز الكبرى للشريط الساحلي ، تبعا لما أشار إليه البنك الدولي في شهر أكتوبر سنة 1981 [7] ، ثم أضاف في نفس السياق بأن الاقتصاد المغربي قد استطاع في الواقع أن يستفيد من هذه الحالة ، بحيث إن ارتفاع وتيرة التشغيل عبر القطاع الحضري ، فيما بين 1960 و1970 ، قد أفاد بالدرجة الأولى ، اليد العاملة المنحدرة من العالم القروي ، والمعروفة بكونها طيعة بقدر أكبر ، وبأنها ترضى بأدنى الأجور ، كما تكتفي بالعيش في ظروف حياتية متدنية إلى أقصى الدرجات ، ولقد كان معدل البطالة بالوسط القروي ، على

امتداد هذه الفترة ، يتحدد بالكاد في نسبة 5% .

بينما كان تجنيد العمال المهجرين نحو الخارج قد كان يخول الأسبقية لصالح الوسط القروي ، سواء تعلق الأمر بالبعثات الفرنسية في مجال التشغيل ، أو بالنسبة لشبكات الأقارب التي قد نشطت في قطاع الهجرة فيما تلا ذلك ولقد امتد مفعول هذه التغييرات أيضا نحو بنيات المداخل عبر العالم القروي . ففي الفترة ما بين 1960 و1970 ، انتقلت النسبة المائوية للأسر ذات مدخول أقل من 900 درهم في الشهر من 9 إلى 7% . والمجموعة ذات المدخول المتوسط من (900 إلى 300) قد انتقلت من 72 إلى 48% ، كما انتقلت مجموعة المداخيل المرتفعة (أي أكثر من 3000 درهم) من 18% إلى 34% . ويجب علينا بدون شك العمل على تحديد الاختلافات الجهوية المهمة التي تختفي من وراء هذه المعدلات . وعلى حساب أصحاب المداخيل المتوسطة علاوة على أن عدد الفلاحين الفقراء سيتضاعف في مدة عشر سنوات تقريبا ، مع فروقات متزايدة فيما بين الجهات متولدة عن الظروف المناخية ، بل وأيضا من جراء حركية التمركز العقاري ومن جراء التفاضلات في استعمالات الطرق الزراعية مع الإشارة إلى أن الخدمات المتوفرة في عين المكان لصالح هؤلاء الفقراء قد ظلت تتوقف على المساعدات الإدارية ، والشبكات التضامنية ، وعلى برامج الأشغال الموسمية التي يمكن أن تحصل عليها بصفة دائمة الاستغلاليات الكبرى ، أكثر مما يتعلق الأمر بالمنتوج المؤقت للأراضي الزراعية لهؤلاء الفقراء . وعلى العكس من هذا ، فإن مجموعة الفلاحين الميسورين ، والتي تضاعف عددها ، فهي تصل إلى مستوى من المدخول يوفر لها الإمكانية لمراكمة رأسمال عقاري ، ولمكننة طرقها الزراعية ، مما يعد بمثابة ضمان لها للتحرر الأكبر ، ولتحصيل فوائد أكثر انتظاما ، ولقد استفادت المساحات المسقية والسهول الكبرى ، بدون شك أكثر من الجهات الأخرى من هذا الانتعاش في المداخيل الفلاحية . وهذا في حين أن بعض الجهات الفقيرة ، مثل سوس والريف ، قد لجأت إلى تعويض ضعفها في الموارد الزراعية باللجوء إلى الهجرة نحو البلاد الأجنبية[8] وفيما يخص تلك الجهات التي نلمس فيها أقوى النسب من المهمشين ، فهي تلك التي تعتمد على الزراعة البورية ، والتي ليس لها موارد إضافية ، والواقعة بجنوب البلاد أو بالشرق . ولقد كان الجفاف الذي عانت منه هذه الجهات ، طيلة سنوات- الأربع الأخيرة ، قد أدى بالضرورة إلى التسريع في وتيرة الهجرة القروية وما يترتب عن ذلك من بيع للأراضي وللمواشي ، والظاهر أن الانهيار الاقتصادي الزراعي المحلي لم يخلف ، مع ذلك ، كارثة من قبيل ما حصل بإيثيوبيا . وذلك بسبب أن النسيج الجماعي ، والمصالح العمومية للدولة الوطنية ، قد أبانت في هذه الظروف عن فعالية أكثر تأثيرا ، بالمقارنة مع تصرف الحماية في زمانها . ومن المعلوم أنه في 1945 قد وقع جفاف مماثل قد أدى إلى سقوط آلاف الموتى بالجنوب . ويومها كانت شبكات التضامن الاسري المنتشرة على امتداد كبير ، بالإضافة إلى تعدد أوجه التدخلات العمومية ، وكذا مختلف أشكال المساعدة الاجتماعية ، كل ذلك قد وفر إمكانية للنجاة امام أكثر المهمشين من الناس .

إجمالا إن الإنتاج الزراعي المغربي قد ارتفع بنسبة 50% بالمقارنة مع نفس النسبة من الإنتاج في فترة الحماية . كما أن الفلاحة لم تخضع للتضحية بها لحساب التصنيع ، تبعا للنموذج الستاليني الروستوفي Stalinorostovien الذي سبق وأن تحدث عنه ميشال شاتور[9] .M. Chatelus وفي مقابل هذا يبدو أن العلاقات بين مختلف الطبقات بالعالم القروي ، قد عرفت الفتور والتراخي ، زيادة على أن الجفاف قد سرع من سيرورة التمركز العقاري لصالح المتوسطين من المزارعين والكبار منهم ، كما تبين ذلك على ضوء دراسة البنك

الدولي . وإن هذين المجموعتين تحتلان الآن مكانة جيدة في إطار الواقع الاقتصادي الحقيقي والاجتماعي عبر العالم القروي . وهناك اليوم العديدون من المزارعين الذين قد أبدوا قدرا من التكيف مع الواقع الجديد ، كما عبروا عن عقلية مغامرة ، بحيث إنهم قد أدمجوا في زراعاتهم وعلى امتداد بضع سنوات ، عددا من التجديدات التقنية التي لا يستهان بها ، ويمكننا أن نلمس في هذا الجانب أحد المؤشرات التي لا تخلو من دلالة فيما يتعلق باستهلاك السماد مثلا الذي تضاعف مستواه منذ الحصول على الاستقلال . نعم ، إن هذه المجموعة التي كانت تتلقى ، بكل تأكيد ، المساعدات من عند المصالح التقنية للدولة ، قد أدخلت في الميدان الفلاحي ، في أقل من عشرين سنة زراعات جديدة على قدر لا يستهان به من الدقة والنجاعة ، من قبيل زراعة البتراف أو قصب السكر (زراعة تغطي 65% من حاجيات المغرب ، بينما ظل هذا الأخير يستورد مجموع ما كان يحتاج إليه من السكر الخام الى بداية الستينات) . كما أن هناك مجهودا مماثلا قد عرف الإنجاز في مجال تربية المواشي وصناعة الجبن ، وكان ذلك في ارتباط جزئي مع الإنتاج السكري (باستعمال اللباب) . مع الإشارة أيضا إلى بعض الزراعات التجريبية مثل الأزهار المعدة للقطف ، وثمار الأفوكا والكيوي والبابايس والموز هي أيضا قد عرفت بعض الإزدهار . ولقد كان الملك قد ساهم ، بدافع من ذوقه الشخصي ، أو بدافع من المصلحة العامة ، بدور الرجل الفاعل والمجرب لعدد من الأصناف الزراعية ، ومن التقنيات الحديثة التي كان المزارعون العصريون يعمدون عن طيب خاطر إلى تقليدها . ومهما كان ، فإن من شأن هذه التقنيات أن تقوي من روح الفردانية ، ومن العلاقات النقدية فيما بين الجماعات السوسيولوجية . ونفس الشيء يمكن ذكره فيما يخص مكننة طرق الحرث والنقل والحصاد . أي ما يعني تلك المكننة التي غدت اليوم شائعة بشكل قوي . ولقد كان لتطوير القرض الفلاحي أن ييسر مسار هذا التحول .

ومما يجدر ذكره هو أن العواقب الاجتماعية والسياسية الناتجة عن هذه التغيرات لم تفرز بعد جميع تأثيراتها . وسيظل من الصعوبة القيام بتقويم على هامش المرونة الذي يظل هدوء البوادي والأرياف يخفي من وراء ظهره . مع العلم أن العلاقات فيما بين كبار المزارعين ومتوسطيهم وبين رجال السلطة والمصالح التقنية لا يمكنها أن تكون مماثلة مع العلاقات التي كانت قائمة في عقد الستينات والفلاح الذي تابع دراسته الثانوية ، وأحيانا العليا ، سيصبح ميالا ، إلى حد ما ، إلى اتخاذ مسافة فاصلة بينه وبين تلك الجهات . وسيطالب بتخويله بعض السلطات لتدبير معامل السكر وتعاونيات الحليب وصناديق القروض العقارية ، أي بتلك السلطات التي إن الإدارة غير مستعدة للتنازل عنها . إنه ما يزال يثق في المنتخبين المحليين ، غير أنه لا يتردد في تولية وجهته نحو طريق الرباط إذا ما بدا له ان المسألة لها ما يبررها . وفيما يخص المزارعين المتوسطين ، فهم يقدرون مساعدة الدولة حق قدرها من أجل تسويق منتوجاتهم ، على أن أولئك الذين يتعاطون إلى الزراعات التجريبية بغرض السبق بتزويد الأسواق بمنتوجات جديدة من أجل مزيد من الربح ، يعانون من تباطؤ مكتب التسويق والاستيراد في تعامله مع الأسواق العالمية ، ومن عدم كفاءاته في ذلك ، وبالنسبة لهذه المجموعات من المزارعين المغاربة العصرية ، إن المزايا التعاونية قد ابتدأت تتسم في أعينهم بالأهمية أكثر من الأهمية التي تكتسيها شبكاتهم العائلية . كما أن الهيمنة التي يمارسونها على العالم القروي هي هيمنة من الممكن أن تتأثر سلبا من جراء ذلك ، إنما بدون أن تحدث مع ذلك أية قطيعة مطلقة . وتعتبر المعارضة أكبر بكثير قائمة بوسط النظام المشترك أو بنظام الشيوع ، وفيما بين المزارعين المغاربة العصريين ، الذين هم دوما من

سكان المدن ، وقد حازوا ضيعاتهم من أيدي المعمرين . وهكذا فالوسط القروي يبقى ، والحالة هذه ، محروما وعدائيا ، مع قابلية مفاجئة للجوء إلى العنف ، كما حدث في 1965 بالغرب ، ومن منطلق بعد المستثمر العصري الكبير عن ممارسة أي نفوذ هناك ، فهو من خلال نموذجه هذا يؤدي دورا مانعا وصادا يذكرنا بزمن المعمرين .

ومن خلال جميع هذه التحولات ، فإن العالم القروي يوحي مع ذلك ، بالانطباع بكونه آخذا في الاستقرار ، وفي الحفاظ على توازن مرن بقدرلا بأس به فيما بين الشبكة الإدارية والمنتخبين ومختلف مجموعات الإنتاج . وتبقى الدولة تقوم بدورها باعتبارها حكما وسندا .

أكيد أن المصالح العمومية لاتشتغل بكفاءة . وأن التعليم يكاد يكون منعدما هناك ، وأن المصالح الصحية قد تتسم أحيانا بالخطورة . إلا أن الطرق هي مصونة بشكل جيد ، والنظام العام محفوظ هناك ، ومراكز البريد تعمل بانتظام ، بيد أن المصالح الفلاحية تثير الانزعاج ، تارة من جراء عدم كفاءتها ، وتارة من خلال نزعتها التدخلية . وعلى العموم فالمغرب القروي يعيش في وفاق مع الدولة الوطنية العصرية ، والتي يحتملها أحيانا باعتبارها عنصرا مشوشا ، ويتعامل معها في غالب الأحيان ، بنوع من اللامبالاة ، إنما ليس بنفس القدر من العداوة التي تميزت بها السنوات الأولى من الاستقلال ، والسؤال الذي لابد من طرحه الآن هو هل يمثل هذا المغرب القروي ، مع ذلك ، العضد الفعال للقصر كما كانت صورته في الماضي؟ والظاهر أنه ليس هناك ماهو أكثر تأكيدا من هذا الأمر ، والتهديد لم يعد يتأتى اليوم من المدن إطلاقا ، ومن جهة الطبقة الوسطى المنضوية إلى الأحزاب والنقابات ولكن من الجيش الذي وضع الملكية في موقع خطر لثلاث مرات[10] .

وأوليا نشير إلى أنه ليس لدى القرويين أي تصور سلبي عن الجيش ، . وهم يزودونه بالأغلبية المطلقة من عساكر ومن ضباط الصف ثم من القسط الأكبر من الضباط المنتسبين إليه . ولقد كانت أغلبية الضباط الضالعين في الانقلابات ينحدرون من عائلات عريقة التي توارثت القيادة ، ومن الذين سبق لهم أن خدموا في الجيش الفرنسي . ولقد خلف القمع ، الذي تلا أحداث الصخيرات ، آثاره العميقة عبر الريف والأطلس المتوسط . ثم إن الساحة السياسية المغربية تظل واقعة تحت سيطرة ذكرى الانقلابات العسكرية ، وتسلط الخوف من عقدة وقوعها . والظاهر أن هذه الوضعية قد أسهمت في تجريد العالم القروي من دوره باعتباره عنصرا للتوازن ، وذلك بدون أن يجعل منه النظام الحاكم بؤرة لإنشغال البال ، وهكذا ، فإن الارتكاسات القديمة تبقى ملموسة عند هذه الجهة وتلك .

تهديد الحراس (prétoriens)

بشكل مفارق ساعد التخوف من العسكريين الحسن الثاني على إبقاء اللعبة السياسة محصورة على النخب عاملا على اختيار المعارضة التي يريد ، وعلى تحييد النقابات ، وجاعلا من المجال الاقتصادي أحد الرهانات السياسية الكبرى .

ومع ابتداء النزاع حول الحدود ، برزت إلى السطح العلاقات الملتبسة بين القصر وبين القيادة العامة للجيش ، حيث إن المؤامرتين اللتين وقعتا في سنتي 1971 و1972 تكونان الفصول الأكثر بروزا في هذا النطاق . ولقد بدا بأن نقطة التوازن كانت بعيدة عن أن يتم التوصل إليها بالنظر إلى أن النظام الملكي قد اختار في سنة 1974 أن يحيي قضية الصحراء ، وبأن يوسع في نفس الآن كمية القروض ومن أعداد العساكر

المجندين . ومنذ ذلك الحين بات النظام السياسي المغربي يعيش تحت رحمة تسلط العساكر . وهذه الوضعية قد أتاحت للملك المجال للإبقاء على لعبة سياسية محصورة على النخب ، وواقعة تحت مراقبته الشخصية وحده تبعا لمناهج في الحكم أقرب إلى الأساليب المخزنية منها إلى المناهج الإدارية العصرية .

حقا لقد ظل الجيش ، منذ عودة محمد الخامس ، يكون جزءا من صلاحيات الملك ، ومن صلاحيات الحسن الثاني بالخصوص ، وهو الذي قد تحمل المسؤولية بصفته وليا للعهد في السهر على إنشاء هذا الجيش وتنظيمه . وبوصول الحسن الثاني إلى تولي دفة الحكم ، فقد عمل باستمرار على الدفع بهذا الجيش نحو إنجاز بعض المهام المدينة (الإنعاش الوطني والتسيير الإداري للعمالات) . ثم سرعان ما عمل على إشراك الجيش في القيام بهذه المهام بهدف تحييد الأحزاب والجهاز الإداري . وحسب ما هو معلوم ، إن حل البرلمان ، الذي انتخب في سنة 1963 ، في شهر يوليوز 1965 قد جاء على إثر حملة الردع لهيجانات الدار البيضاء في مارس 1965 .

وبحلول شهر أكتوبر 1963 ، عندما وقعت حرب الحدود على يد المغرب بهدف الحصول من إبن بلة على الالتزام بتطبيق العهود التي سبق أن واعد بها فرحات عباس حول الصحراء ، كان المسيرون المغاربة ينتابهم الشعور فعليا بقدرتهم على رسم حدود للوحدة الوطنية التي لا يمكن لأعضاء الطبقة السياسية أن يبتعدوا عنها بدون أن يجدوا أنفسهم خارج اللعبة السياسية برمتها . ومن هنا فقد اختار بوعبيد الحل الأول ، واختار المهدي بن بركة الحل الثاني ، معتقدا ربما بأن الرأي العام سيتبنى رد فعل يراعي ذكرى ذلك التضامن الذي كان مع جبهة التحرير الوطني .

إنما ليس اليوم كالبارحة ، والجزائر قد أصبحت في أذهان الناس على أنها بالأساس دولة منافسة للمغرب قادرة على تصور وحدة المغرب العربي في قالب من السيطرة عبر مسار توجهها لامتلاك الصحراء . وبشكل يكاد يكون فطريا مال الرأي العام المغربي إلى إتخاذ موقف متضامن فيما يخص هذه النقطة مع النظام الملكي الذي إن وجوده هو عامل يتعارض مع كل أشكال التسويات التي من شأنها أن ترضي ، على المدى الطويل ، الطموحات الجزائرية . ومن هنا فإن حرب الحدود ، قد جاءت لتبعد إذن اليسار المغربي عن دعم الجزائر ، وأرغمته بالتالي على أن يبادر الى الإعلان عن تضامنه مع المعركة الوطنية التي كان الملك والجيش هما اللذان حددا خطوطها ، مع حيز ضيق ووحيد للحرية بالنسبة للآخرين يكمن في إمكانية التصلب فوق درجة تصلب الشركاء الآخرين . نعم ، إذا كان من شأن النزاع مع الجزائر أن يقوي من دور النظام الملكي باعتباره رمزا للوحدة الوطنية ، فإنه قد وضع هذا النظام في موقع التبعية بالنسبة للجيش ، الذي قد ظل إلى حدود ذلك التاريخ موسوما بماضيه الاستعماري الفرنسي الإسباني . ولقد ظلت الملكية تعمل على حماية هذا الجيش من تهجمات الأحزاب ، كما تعتمد على استخدامه قوة للتدخل على الصعيد الداخلي ، في بعض الظروف التي ليس لها كبير اعتبار ، باستثناء عمليات غوث منكوبي زلزال أكادير . وهكذا فلأول مرة حاز الجيش شرعيته في أعين الرأي العام الوطني الذي يبدو أنه قد سامحه عن ماضيه الاستعماري والقمعي . وبناء عليه أصبحت تقنيته في العمل تحظى لدى الناس بالتقدير ، بقدر ما غدت تبدو أيضا ضرورية للحفاظ على الوجود الوطني . وابتداء من ذلك اكتسبت القيادة العامة للجيش نوعا من الاستقلالية بالنسبة للنظام الملكي . ثم حدث أن أبدت هذه القيادة العامة رد فعلها عندما أراد الملك أن يحد من الآثار التي نجمت عن

النزاع مع الجزائر .

بحيث ابدت بعض التحفظ إزاء سير المفاوضات بإشراف منظمة الوحدة الإفريقية ، وذلك لأنها كانت تفضل الاستمرار في ممارسة الضغوط القوية على الجزائر ، مع اللجوء إلى طلب مساعدة الولايات الأمريكية المتحدة عند الحاجة .

وفي الأصل ، إن العلاقات بين النظام الملكي وبين الجيش قد كانت تتسم بالثقة . وكان ارتقاء الحسن الثاني للعرش في 1961 ، قد فتح المجال أمام العسكريين لاحتلال عديد من المناصب المدنية ، وبالخصوص بالإدارة الإقليمية . كما أن شروع البلاد في الدخول عبر سيرورة ديمقراطية محدودة في سنتي 1962 و1963 ، قد قوى من شأن التوجه نحو الجيش باعتباره عاملا للموازنة ، مع اتخاذ قدر من التحفظ من جانب هذا الأخير ، ولقد كان للدعم المؤكد إلى أبعد حد من قبل الملك نحو حزب معين أن اعتبر بمثابة عمل أثار انزعاج الجيش ، كما أن التعددية البرلمانية قد حملت إليه نفس الإحساس ، فهو يرفض أن يتخذ هذا الدعم مظهر المساندة لحزب ما من الأحزاب . وعلاوة على هذا ، فقد كان الجيش يتخوف ، عن خطأ من جانبه ، من الانتقادات التي تصدر عن البرلمان ، علما أن ميزانيته قد حظيت بالتصويت عليها بالموافقة الجماعية ، وذلك في إبان الفترة ما بين 1963 و1965 .

ثم وجد قواد هذا الجيش أنفسهم منهمكين في إقتفاء آثار الانقلابات الواقعية أو الوهمية ، وفي شهر مارس 1965 وجدوا أنفسهم ضالعين في حملة القمع على إثر أحداث الدار البيضاء .

وحسب ما بدا ، فإن هذه العمليات الطارئة قد خلفت من ورائها بعض الانزعاج ، وذلك لأن الجيش كانت لديه قابلية للتأثر بكل ما يصيب المجتمع من أضرار ومن تفاوتات ومن رشوة ، وغيرها مما كان الجيش يلقي بالمسؤولية فيها على عاتق الطبقة السياسية ، وبصفة خاصة على الملك الذي كان في رأيه ، يتسامح مع ممارسات من هذا القبيل هادفا من خلال ذلك إلى السيطرة على النظام بشكل جيد . وهكذا فمن جراء المساعي الخفية من قبل القيادات العسكرية لدى الملك ، تلك المساعي التي لم تعرف أي قدر من النجاح ، ومن جراء الغضب المتولد عن القيود المفروضة ، وبناء على مختلف أوجه السيطرة المباشرة التي يفرضها نظام الحكم عند توجيه الأوامر إلى الجنود بهدف الحفاظ على النظام عبر الاحياء السكانية ، أو بهدف الدفاع عن حدود البلاد ، كل ذلك كان من شأنه أن دفع بالجيش إلى التورط في المؤامرات المتوالية . ولقد كان الضباط ، من ذوي المراتب العليا في الجيش ، والمنحدرين من الجيش الفرنسي ، يوحون حينذاك بانطباع أنهم قد ظلوا دائما يتابعون ويسهرون على بعض القبطانات الشباب الذين يذكرون بالنموذج الناصري ، كما أن تضارب الآراء حول الأهداف والطموحات المتضاربة فيما بين بعضها البعض : كانت تتسبب في إفشال المحاولات الانقلابية في آخر لحظة عندما تكون قاب قوسين من أهدافها .

ويبدو بما لا مجال للشك فيه بأن قادة الانقلاب الأول لم يكونوا يسعون إلى إلغاء الملكية ولا إلى إبعاد الملك . بل ، وبالضبط ، إلى إجبار هذا الأخير على التنازل عن خطه السياسي المتبع . لقد كانوا يريدون تولي السلطة ، مع احتفاظهم في نفس الوقت على المؤسسة الملكية قائمة بهدف الحفاظ على وحدة البلاد وصيانتها ، وذلك بعد أن ينتهوا من استصلاح اللعبة السياسية على غرار النموذج التركي .

وبعد حادث الاعتداء على طائرة البوينغ في سنة 1972 ، بدا بأن الثقة بين الملك وبين الجيش قد ذهبت

أدراج الرياح . غير أن العسكريين قد ظلوا ، أكثر مما مضى ، ذوي حضور في أعماق اللعبة السياسية ، وبالفعل فقد استغل الملك تهديدات الحرس من اجل العمل على أخذ المبادرة بيد من حديد ، ثم إنه قد بعث الحياة في روح النظام السياسي من خلال المبادرة إلى وضعه أمام رهانات جديدة ، ثم إن الظروف شاعت حينذاك أن تضع بين يدي العاهل الإمكانية للاستفادة التامة من سياسة صحراوية نشيطة كان من شأنها أن أمنت له حدوث توافق جامع على امتداد عدة سنوات . ومع ذلك ، فهذه السياسة قد جرت معها تضخما في قيم القروض ، وارتفاعا في أعداد المجندين بالجيش . ثم أدخلت هذه المؤسسة العسكرية عبر سيرورة جديدة من التوتر مع السلطات السياسية ، بحيث أفضى هذا التوتر إلى المحاولة الفاشلة للجنرال الدليمي في نهاية شهر يناير 1983 .

وبحلول سنة 1975 جاءت وفاة فرانكو لكي تفتح من جديد قضية الصحراء بصفة لا تخلو من التباس ، بحيث أتاحت لإسبانيا خلاصا كم كان صعبا في أيام الزعيم الإسباني "الكوديو" . وإذا كانت هناك اتفاقية قائمة فيما بين المغرب وبين موريطانيا ، فإن الجزائر لم تكن عازمة على تيسير الأمور بالنسبة للجميع . وفي إنعدام حصولها على نصيبها من المستعمرة الاسبانية القديمة ، فقد عملت على مساندة جبهة البوليزاريو في مطالبتها بالاستقلال . وهكذا ، وبعد أن بات الحسن الثاني وجها لوجه أمام المخاطرة في السقوط عبر فشل ديبلوماسي ذريع ، فقد وجد في المسيرة الخضراء المناسبة المواتية لتنظيم تعبوية كبرى تتمحور حول الدين الإسلامي وحول الملكية .

وهكذا أصبح بمقدوره أن يؤجل أي أشكال مؤسساتية أخرى ، في نفس الوقت الذي يتمنى فيه ، منذ المنطلق ، الحد قدر الإمكان من مخاطر المواجهة مع الجزائر .

ولقد أتاحت له قضية الصحراء أيضا إعادة إدماج الجيش بداخل الجماعة الوطنية بعد المؤامرات إياها ، وبأن يجد له بالتالي مشغلا يعتبر غير ذي خطورة من الناحية السياسية . ولقد ظلت القروض العسكرية ، مثلها مثل أعداد الجنود في ارتفاع . وعلى المستوى الفردي ، لاحظ العسكريون بأن رواتبهم ، وهم بالصحراء ، قد ارتفعت بنسبة 75 % . ثم إن التهريب انطلاقا من جزر الكناري ، قد زود بعض الضباط بامتيازات إضافية . وزيادة على هذا فإن الصراع عند الحدود كان يضع بين أيديهم فرصة شرعية لكي يفرضوا أنفسهم باعتبارهم يدافعون عن المصلحة الوطنية ، وهي الصفة التي لا يمكن لأي أحد أن يشتبه في أمرها إلا في النادر القليل . علما أن الخلافات مع القصر قد كانت تزايدت عددا ، عندما كان لابد من الحصول على الترخيص من الملك بصفة مباشرة من أجل الرد على هجومات البوليزاريو ، وذلك في بداية الأمر ، إذ كانت ساعات النوم بالنسبة للملك ، ليست هي نفس ساعات النوم لدى المهاجمين ، ولا بالنسبة للعسكريين ، ثم إن هذا النوع من الترخيص قد غدا ، في مرحلة لاحقة ، محصورا فقط في الحق في مطاردة المهاجمين .

تجديد النظام المخزني

لقد تركت المؤامرات العسكرية ، وقضية الصحراء ، للأحزاب مجالا محدودا للحركة ، وكانت هذه المؤسسات تشعر جميعها بأن التعددية الخاضعة للمراقبة ، والتي كانت تتمتع بها ، هي تعددية مصيرها أن تتوقف مباشرة في ساعة تمكن العسكريين من السيطرة على السلطة .

ولقد كانت مطالب الأحزاب في شأن تحقيق ديمقراطية تمثيلية حقيقية قد باتت ، والحالة هذه تبدو

مغلولة ، ومن ثمة أصبحت ، أي تلك المؤسسات منقادة إلى الاكتفاء بقدر معين من أشكال الاختيارات المنتقاة والمؤسسة من لدن الحكم ، وكأنها السبيل الوحيد المتبقي أمامها بشكل لا مفر منه ، ومن خلال تقبلها لهذه الوضعية .

حيث إن أصحاب المعارضة هم أيضا منتخبون بطريقة غير مقبولة ، مثلهم في ذلك مثل المشايعين للنظام الحاكم ، فإنها قد كانت تساهم في فقدان الثقة في سيرورة ديمقراطية قد كان العسكريون تخلوا عنها بدون ريب من خلال رمزيتها في حد ذاتها . ومنذ عشرين سنة قد مرت الآن على ذلك الزمن ، أي منذ 1963 ، كان النظام الملكي قد دفع بالاتحاد المغربي للشغل إلى الانتظام في الصف المرغوب ، من خلال الضغوط عليه على مستوى تنظيمه المادي ، بحيث يتقبل الملك ، في مقابل ذلك الموقف ، هيمنة الإتحاد المغربي للشغل المحدودة بوسط المصالح العمومية ، وعبر بعض الفيديراليات الصناعية . وفي نفس هذا السياق ، قامت هذه النقابة بفصل الحزب اليساري عن قاعدتها العمالية ، ثم أفرزت وضعية تتخلى النقابة فيها عن أي حضور نشيط من جانبها عبر الاقتصادية الجديدة ، في مقابل الإبقاء على إمكانيات التشغيل والمكتسبات المستحقة في القطاعات القديمة من قبيل الفوسفاط والأشغال العمومية .

أما في ما يخص التعامل مع الأحزاب ، فقد كانت اللعبة أكثر حذقا . إذ باتت المعارضة اليسارية تتمتع بنوع من الحرية تتجلى في نشر الجرائد ، وفي الحق في الاجتماع ، وفي المشاركة المحدودة في تسيير الأعمال بالمؤسسات المحلية والوطنية . وحسب ما هو ظاهر ، فقد كانت هذه الوضعية فريدة من نوعها في إفريقيا الشمالية ، وأيضا على قدر ملموس من الاستثنائية ، بالنسبة للعالم الثالث ، وذلك لكي يثمن اليسار الامتيازات المخولة لصالحه .

وفي مقابل هذه الامتيازات ، كان من الواجب على اليسار ضمن الجماعة السياسية بدون أن يطمع في التأثير على توازناتها الأساسية . ومن هنا سيكون من غير الوارد جعل النظام الحاكم في موضع مساءلة ، علما أنه لا أحد كان يفكر في ذلك الأمر في واقع الحال . وذلك أن الرغبة في القيام بدور الوسيط فيما بين الملك وبين الكتل الجماهيرية ، هي رغبة غير مسموح بها إلا ضمن النصوص المذهبية ، بل وإنها لتبقى مستحيلة على التطبيق إطلاقا . كما أن تقبل إدراج الإسلام ، والخيارات الوطنية الكبرى ، من قبيل الصحراء ، ضمن الركائز المحددة من قبل النظام الملكي ، تمثل أيضا واحدة من النقط الأساسية ضمن الميثاق السياسي الضمني . وهكذا فبعد أن يتم التوصل إلى تحقيق هذا الأمر على أرض الواقع ، فعندها يلجأ النظام الملكي بقدر كبير ، إلى استشارة المعارضة ، كما يعتني بأن يترك لها المجال مفتوحا للوصول إلى أقل ما يمكن من الموارد . وبأن يبقي مسيريها في وضعية مشرفة ، بيد أن الإمكانية ، أمام أي كان ، لقضاء فترة عرضية في السجن ، تبقى واردة ومفتوحة في إطار رسم الحدود التي لا يجب تجاوزها ، مما يقوي ، بشكل غير مباشر ، في أعين الكتل الجماهيرية ، تلك المصداقية الثورية لدى المسيرين المنتقين من قبل المخزن ، وفيما يخص الأحزاب الحكومية ، فإن مشكل الملك يكمن في إعطاء الانطباع بقيام حياة سياسية نشيطة في مجال ليس فيه إطلاقا أي مكان للتغيير المذهبي فيما وراء الحركة الرمزية للأشخاص . ولقد رفض الملك دوما أن يرهن نفسه بشكل مباشر من وراء تشكيلة سياسية ما ، وظل يسهر على تأمين نوع من التعددية من بين أولئك الذين يعبرون عن وفائهم غير المنقوص لفكرة السلطة الملكية ولشخص الملك بالذات[11] .

غير أن الملك يبقى ذا إحساس كبير جدا إزاء تفسخ المجتمع المغربي، وإزاء الأهمية التي تكتسيها التجمعات العشائرية، والشبكات العائلية، والانتماءات ذات الطابع الجغرافي، بحيث لا يتمكن من ضمان تمثيلية تجسد مختلف هذه التوجهات، ضمن رعاياه الأوفياء، في نفس الآن الذي يعرف كيف يحافظ على بقاء التوتر الكافي فيما بينهم. ولقد ظلت مشكلة تجديد الأجيال السياسية تلقى الحلول المناسبة بأسلوب يتسم بالمهارة على يد العاهل. وإذا كان هناك عدد محدود من المسؤولين، سواء من بين المقربين إليه، أو من صفوف المعارضة، قد ظلوا يتولون بعض المسؤوليات منذ بداية السنوات الأولى من الاستقلال (كديرة وأحرضان وبوعبيد وباحنيني وبوستة والديوري وعلي يعتة على سبيل المثال لا الحصر)، فإن الملك قد عرف، على امتداد ما يفوق العشرين سنة، كيف يحدث التجديد على مستوى النخب، سواء من أجل تأمين مشاركات الكفاءات الجديدة، أو من أجل الإبقاء، بداخل اللعبة السياسية المنتقاة، على أولئك الأفراد الذين ربما تكون الفكرة قد راودتهم، في يوم من الأيام، بإبعاد أنفسهم بشكل مختلف.

مراقبة القطاع الخاص من قبل القصر

بعد المحاولتين الانقلابيتين لسنتي 1971 و1972، بات المشكل أكثر إلحاحا بشكل خاص، في ذلك النطاق الذي ابتدأ فيه، بعض المسؤولين السياسيين، وكبار الموظفين، يبدون بعض ردود الفعل تتجسد في التباعد ما أمكن من نظام حكم قد أصبح حسب ما يبدو عليه، في عداد الميؤوس منه، في حالة ما إذا لم يغير على الاقل ممارساته بقدر كبير. ولقد كان بالإمكان أن تصبح هذه الظاهرة معدية وخطيرة من جراء الآثار الناجمة عن التهميش والاستراتيجيات القائمة على التحالفات الدفاعية التي تعقد في إطار مختلف المجموعات السوسيولوجية. وأصبح من اللازم، العمل بشكل خاص، على إمكانية أن يحدس بعض الأعضاء من الاعيان، إسم القائد الأعلى المستقبلي للجيش، الذي يمكن أن يكون من وراء أي انقلاب ممكن، لا يحاولون الاقتراب منه. ومن أجل هذا أصبح من اللازم الحفاظ على قدر ما من الجاذبية ضمن اللعبة السياسية تتجاوز مسألة التخوف من العسكريين مما من شأنه أن يضمن لعاهل البلاد تعاطفا طبيعيا من جهة الطبقة السياسية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، استعمل الملك مزيجا من المحفزات الإيديولوجية، والمكافآت المادية. ثم ترك الباب مفتوحا أمام الناس للتطلع نحو وقوع انفتاح واسع ديمقراطي ضمن النظام السياسي القائم، وقرر فتح أبواب المجال الاقتصادي في وجه الجيل الأول من المسؤولين السياسيين والإداريين الذين سبق لهم أن ولجوا إلى ميدان المسؤولية في عقد الستينات. ومن الأهمية أن نشير إلى أن القطاع الخاص الصناعي والتجاري قد ظل في أغلبيته تحت الهيمنة الأجنبية إلى حدود سنة 1973. ومن خلال اتخاذ القرار حينذاك بمغربته، وباسترجاع الأراضي التي كانت بيد الحماية، أصبح المجال الذي يمكن للملك أن يمنح رخص الولوج إليه بقرار شخصي، مجالا متوسعا. ومنذ زمن طويل ظل القطاع الاقتصادي يتآيل للهبوط بين أيدي الأجانب. وكانت هذه الوضعية تجعله مفصولا عن سياق النقاش السياسي المغربي، وهذا بينما كان أرباب العمل قد مارسوا ضغوطات قوية على الجهاز الإداري للحماية. وبما أن التحالف بين المقاولين الأجانب وبين العسكريين كان يبدو نادر الاحتمال، ففي ذلك الحين أصبح من اللازم على الملك استبعاد أية إمكانية ما لرؤية إنقلاب ناجح ما وهو يضمن لنفسه المساندات السياسية، وذلك من خلال جعل هذا القطاع تحت مراقبة خدامه الأوفياء.

وفضلا عن هذا ، إن الملك من خلال مغربته للإقتصاد كان يعطي للأحزاب إرتياحا مبدئيا . في نفس الآن الذي يفتح فيه مجالا جديدا للأنشطة أمام بعض المسؤولين مايزالون شبانا ، قد سبق لهم أن أثبتوا ذواتهم في مصالح الإدارة ، العمومية . فمن جراء وصولهم ، عبر هذه الإدارة ، إلى تولي مناصب المديرين ، ورؤساء مكاتب عمومية ، وكتاب دولة أو وزراء ، وذلك في سن أربعين أو خمس وأربعين سنة ، كان بالإمكان أن يسدوا ، والحالة هذه المنافذ أمام غيرهم من الموظفين ، للوصوول إلى قمة الآلة الإدارية ربما خمس عشرة سنة أو عشرين سنة . ولقد كانت هناك في الساحة مجموعة جديدة من الأطر الشابة ، التي تلقت تكوينها مع بداية الاستقلال ، وتتميز بكونها تحمل شهادات أكثر بالمقارنة مع رجال الجيل الأول ، تنتظر دورها البديل بفارغ الصبر ، وهي تتهم الرجال المحتلين للمناصب الإدارية بعدم الكفاءة وللتعاطي للرشوة . وإن إحساسهم بالمهانة هذا لمن شأنه أن يجعل منهم من المريدين الطبيعيين لليسار أو للعكسريين . وهكذا فمن خلال تحرير الملك للمناصب العليا عبر التراتبية الإدارية . كان يضمن لنفسه مشاركة جيل طموح ومكون تكوينا جيدا ، من شأنه أن يوفر له هيكلة تقنية ذات جودة عالية . إلا أن المشكل سيبقى قابلا بعد خمس سنوات من الآن إلى عشر ليطرح نفسه من جديد ، بدون أن تكون بأيدي المسؤولين ، في هذه المرة ، الموارد البشرية الضرورية في سنتي 1973 و1974 .

إن مجموعة قدماء المسؤولين العموميين ، المتوجهين نحو القطاع الخاص ، قد استفادت هي أيضا من الظروف المواتية لنجاحها . فمن جهة ، لقد كانت المقاولات الأجنبية تعيش في حالة ترقب حذر ، وكانت قد توقفت عن الاستثمار ، ولا توظف إلا بقدر قليل ، وتظل ترسل أرباحها نحو الخارج ، بينما من جهة أخرى ، قد كان المغرب في سنة 1974 استفاد من إحدى الفرص الاقتصادية الفريدة من نوعها من جراء مضاعفة ثمن بيع الفوسفاط بمقدار أربعة أضعاف . وبناء عليه ستعرف البرامج الاستثمارية الكبرى بالبلاد تطورا واسعا ، مع التوجه إلى البحث عن شركاء من ضمن المقاولات الخصوصية المغربية ، ولاسيما في قطاع البناء والأشغال العمومية .

وحينذاك استفاد الاقتصاد في شموليته من القروض الضخمة ابتداء من قطاع النسيج وامتدادا إلى القطاع الفندقي . ثم وجدت المقاولات الخصوصية نفسها وقد تهافتت عليها الطلبات ، سواء من أجل أن تتصدر السوق الداخلي ، أو من أجل الإسهام في تنمية صناعات التصدير المرتكز على تكلفة اليد العاملة الرخيصة إلى حد لا يخلو من أهمية . وكان أن عرف الاقتصاد المغربي توسعا غير مسبوق لم تر البلاد مثيلا له منذ الخمسينات (1950) ، وابتدأت المؤسسات تتأسس مع نسبة 20% أو 25% من قيمة الإسهام الشخصي ، وأقل من ذلك في بعض الأحيان ، وتضاعفت الاستثمارات ، إذ كان معدل الربح مجز بشكل خاص (بين 15% و25% ، وأحيانا أكثر في قطاع العقار) . وعندما انخفضت أثمان الفوسفاط عبر السوق الدولية ابتدأت القروض الدولية تأخذ طريق التراجع .

وحتى هذا الحين كان المغرب غير مثقل كثيرا بالقروض ، بينما كان يعاني من تضخم يتصف بالاعتدال ، وكان يوفر عن نفسه ضمانات كافية ، بحيث لم تكن اكبر الأبناك ، وكذا المنظمات المالية العالمية تتردد في الاستجابة لطلباته .

وستستمر هذه الغبطة إلى حدود 1978 ، وسينتهي الأمر بتكلفة حرب الصحراء والأزمة العالمية ، إلى

التقليص من امتداد هذه الآفاق الواعدة بالإزدهار . وإذا كانت الأرباح ماتزال وافرة ضمن عدد من القطاعات ، وبالخصوص في قطاعي الألبسة والعقارات ، فإن جميع المقاولات ، التي تشتغل إلى جانب الدولة ، قد عرفت بعض الصعوبات . بالفعل ، لقد وجدت مكاتب الدراسات ، ومقاولات الأشغال العمومية ، نفسها ملزمة بتسريح العمال أو التوجه إلى الخارج بحثا عن بعض الأشغال ، وذلك بالنظر إلى انعدام إمكانية توصلها بالمقابل المادي لعديد من السنوات في اشتغالها في المشاريع المنجزة لحساب الدولة . وهكذا تعددت حالات الإفلاس ، وجفت الأسواق ، حسب ما كان يتردد على الألسن . ولقد بدا أن اليد العاملة قد كانت تتحمل آثار هذه الصعوبات بنوع ملموس من الاستسلام للأمر الواقع .

ولقد كان لهذه الوضعية المتميزة بندرة القروض أن تقوي دور الأبناك التي تعاملت مع هذا الوضع بصفتها مجموعة متماسكة ومهيكلة ضد الضغط ، مع تجنبها الدخول في المنافسة المتبادلة بعضها مع البعض الآخر ، وبقيامها بالمراهنة على روابطها سواء مع الهياكل التقنية الاقتصادية المغربية ، أو مع المؤسسات المالية العالمية . وبالنظر إلى الحذر المعروف عند رجال الأبناك فقد أصبحوا يشترطون ، في مقابل القروض ، ضمانات شخصية من لدن المقاولين (أراضي وعمارات وسيارات ، بل وأيضا بتوقيع الزوجات أو ممثلين من دائرة الأقارب) . وبهذا الصنيع أصبحت أغلبية الأعمال والمشاريع تتخذ بعدا شخصيا متميزا إلى حد بعيد ، ومرتبطا بالتالي مباشرة بشخص المقاول المغربي المؤسس للمقاولة وبشبكته العائلية ، وبروابطه الزبونية .

وكان القصر حاضرا ، بشكل كبير عبر هذه اللعبة الاقتصادية ، بل ويمكننا أن نفكر أيضا في شأن حضوره هذا ، بأن القصر قد ساهم على مستوى القسم الأكبر ضمن هذه اللعبة ، في تغيير قواعد السيطرة والمناورة الحاذقة التي كان يمارسها عبر القطاع السياسي .

أكيد ، أن المغرب يتبنى نظام اقتصاد السوق ، وأن تنظيم المقاولات هو تنظيم يخضع لهذا القانون . إلا أن أهمية القروض وأهمية الصفقات العمومية تعتبر من بين العوامل التي تفتح الأبواب لتدخلات النفوذ . إذ أن القطاع البنكي ، العمومي أو الخاص ، والحالة هذه ، يكون ذا حساسية إزاء بعض التعليمات .

وحري بالإشارة هنا إلى أنه لا أحد من المقاولين المغاربة قد استطاع أن يتبوأ مكانة مهمة عبر القطاع الخاص منذ بداية الاستقلال بدون الموافقة الشخصية للملك . وفي بعض الأحيان كان تدخل الملك يتخذ شكل دعوة بتولي المسؤولية في هذه المقاولة أو تلك في إطار شراكة مع شريك أجنبي ، وذلك مع توفير دعم شخصي أو مالي من قبل الملك . وتعتبر هذه الطريقة كثيرة الاستعمال باستمرار في التعامل مع قدماء الاعضاء بالطبقة السياسية أو الإدارية . وعلاوة على هذا ، علينا أن نشير إلى واقع أن الملك قد أصبح يمثل المقاول الخصوصي المغربي الأول منذ اقتنائه أصول بنك باريز والاراضي المنخفضة في سنة 1980 . وهي الأصول التي كانت قد تبقت بالمغرب بعد عملية مغربة السكك الحديدية والطاقة الكهربائية في شهر غشت 1963 .

فمن خلال الدخول في تجمع مؤسساتي مشترك holding تحت إسم أومنيوم شمال إفريقيا ، أصبحت مجموعة من الشركات تتولى ، على الخصوص ، أنشطة استيراد السيارات وتصبير الأسماك والمنتوجات الفلاحية ، وتدبير معامل تجهيز المنتوجات الحليبية ، وصناعات الأجبان ، وكراء الشاحنات والأعتدة الضخمة للأشغال العمومية ، والمطابع والمعادن .

وإنه لمن الصعب رسم حدود هذه الشركة ، غير أن التقديرات تشير إلى أن الأونا L'ONA تشغل أكثر من 15.000 عامل ، كما أنها تمثل قيمة أصولية مالية تقدر بمئات الملايين من الدراهم . ولقد كانت يترأسها ، قبل بيعها ، أحد الوزراء الأولين ، محمد بن هيمة ، وهي الآن تحت رئاسة دافيد عمار ، الرئيس الأسبق للطائفة اليهودية بالدارالبيضاء ، وعضو منتخب عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية الذي انتخب في سنة 1963 . وبدون أن تبلغ هذه المصالح الخاصة للملك نفس الأهمية التي تكتسيها الإمبراطورية الصناعية لشاه إيران ، أو لعصمان أحمد عصمان بمصر ، فإنها تعد ذات قيمة لها مكانتها ضمن النظام المغربي ، بحيث تفوق بكثير ما كانت عليه حالتها في أيام محمد الخامس الذي كان قد احتفظ بتدبير إحدى الملكيات العقارية . وعلينا أن نضيف إلى هذا بعض الأرصدة بالخارج التي ليس من اليسر تقدير قيمتها[12] وأن نضع أيضا هذا المجموع بداخل شبكة حيث إن أعضاء الأسرة الملكية يساهمون أيضا بدور اقتصادي مهم . إنهم ، وبعد أن ظلوا مبعدين بعناية عن الضلوع في كل نشاط عمومي قد استطاعوا ، ومنذ وفاة محمد الخامس ، أن يجدوا في إطار هذه الأنشطة تعويضات واسعة .

وإذا كان الملك هو المقاول الأول في البلاد ، فإنه ليس مثله مثل المقاولين الآخرين تماما ، الشيء الذي يفرز ، حسب المصطلحات الاقتصادية ، أوضاعا غير متساوية ، كما يفرز ضياع بعض الأحقيات ، ثم إن من شأن بعض المجاملات التي يمكن أن يستفيد منها في إطار المعاملات أن تفتح المجال للغيرة والحسد بين المتعاملين . يضاف إلى هذا ، أن الملك يتصرف ، بصفته مقاولا ضمن القطاع الصناعي ، وكأنه رجل مجدد ، إذ أنه يتبنى في هذا الصدد بعض التقنيات التي لا يمكن اعتبارها ، بشكل أولي ، ذات مردود على المدى القصير .

وفي اعتقادنا إن طبيعة حضوره في الميدان ، وتدخله في القطاع الاقتصادي ، يجب إذن أن تخضع للتمييز والتفريق . ومن الواضح أن هذه الطبيعة المشار إليها هنا تتعلق بمشروع اقتصادي يرتكز في نفس الآن ، على تجنب الظهور في الساحة بمثابة مركز سلطوي منافس كما على الرغبة في تنمية موارد النظام السياسي الموضوع تحت مسؤولية الملك .

ثم إن التخوف من حدوث التقارب بين العسكريين وبين أوساط الأعمال قد أسهم بدوره في هذا السياق . وفي هذه الحالة ، لقد جرى الحديث أحيانا عن بعض الاتصالات التي تكون تمت قبل محاولة الانقلاب الثانية بين الجينرال أوفقير وبين الأوساط الفاسية المستقرة بالدار البيضاء . ومنذ ذلك الوقت ، كان هناك عدد غير محدد من كبار الضباط ، ومن بينهم الجينرال الدليمي قد استثمروا في الأعمال الصناعية والتجارية ، بنفس تلك الصفة التي كان يساهم بها الجيل الأول من أفراد النخبة السياسية في هذا القطاع . وحسب الظاهر فإن هذه الاتصالات لم تتمكن من أن تعقد بدون موافقة القصر . وللإشارة هنا فإن عديدا من الزيجات قد ساهمت في المقاربة بين الوسطين . وإننا عندما نعرف مدى الاهتمام الذي يوليه المخزن تقليديا إلى استراتيجيات التزاوج والمصاهرة ، سنؤمن عند ذاك ، بأنه من غير المحتمل أن تكون هذه الوقائع قد حدثت من دون أن يفطن بها أحد ما . فهل علينا أن نفترض وجود إرادة من جانب رجال الأعمال لربط اتصالات اجتماعية ، غير مشبوهة ، مع أولئك الذين يمكنهم المطالبة في المدى الطويل تقريبا بالقيام بالإنابة عن النظام الملكي؟ وبدون أن نستخلص من وراء ذلك وجود مشروع متماسك ما على مستوى الجماعات ، فمن الممكن

ان تكون كامنة هناك بعض نقاط الالتقاء التي تتجاوز مصادفات المصاهرات الفردية .

تدابير إضافية لتوسيع المجال السياسي عقب المحاولتين الانقلابيتين

لقد سبق وأن أشرنا أن من جملة التدابير التي اتخذها النظام الملكي غداة المحاولتين الانقلابيتين ، إلى كتلة الوسائل الاقتصادية التي كان يدبرها النظام السياسي ، وإلى القرار الهادف إلى استرجاع الأراضي التي كانت بين يدي القطاع الخاص التابع للحماية . ويبدو أن هذا القرار ما يزال إلى اليوم يتسم بالغموض أكثر من الغموض الذي يلف مسالة السيطرة على القطاع الصناعي الخاص . فمن المعلوم أن ذلك القرار قد جاء استجابة لمطلب قديم معبر عنه من قبل الوطنيين إلا أن سمة التأخير ، التي ميزت صدور هذا القرار ، قد سمحت للمعمرين ببيع الثلثين تقريبا من ممتلكاتهم إلى بعض المغاربة الذين لديهم قابلية لخرق التدابير المسطرة لمنع حدوث بيع وشراء من هذا القبيل . ومن الناحية النظرية ، لقد كان على الدولة ، والمكاتب الفلاحية ، أن تعمل على استرجاع هذه المساحات الفلاحية من أجل غرسها دفعة واحدة ، أو من أجل تهييئها لغرض التوزيع . وفي الواقع أن قرار الاسترجاع قد جسد الفرصة لمراجعة عدد من الوضعيات القانونية السالفة ، وهي مراجعة قد ترجمت من خلال تنظيم حالات التوزيع غير القانونية المتعلقة بأغلب الحالات ، فباستثناء بعض حالات التوزيع للاراضي المرتبة بشكل مصطنع على حد بعيد لفائدة بعض قدماء العمال الفلاحيين في ضيعات رجال الحماية ، والتي كان الهدف من ورائها يكمن في إخفاء عملية القرصنة لأجود الاراضي لحساب بعض الموظفين والضباط والتجار النافذين ، فإن المساحات المسترجعة في سنة 1974 قد بقيت بين يدي الإدارة . ولقد ظلت هذه الأخيرة تستغل تلك المساحات تبعا لما هو معروف عن القواعد المتبعة من لدن الجهاز الإداري ، أي بدون كبير عناية بحساب الأزمنة الفلاحية ، سواء تعلق الأمر بشؤون المعالجات الكيماوية ، أو بالتسميد ، أو بتغذية المواشي ، ولقد بدا بأن المردود المتوسط لتلك الضيعات قد بدأ حينذاك يميل إلى التساوي مع نفس المردود المعروف عن إنتاج الحقول ذات التدبير الذاتي بالجزائر ، بحيث إن المزارعين قد عملوا على استغلال الواقعة كذريعة من أجل مطالبة الدولة بأن تتخلى عن المجال الفلاحي وتعيد بالتالي هذه الأراضي إليهم هم . ويعتبر شيئا بديهيا ألا يتخذ أي إجراء في هذا الشأن ، بالرغم من الضغوط الخارجية الحازمة التي مورست على السلطات العمومية ، وذلك بسبب تخوف هذه السلطات من إثارة غضب البيروقراطية الفلاحية ، والجماعات السكانية التي كانت تطالب بهذه الأراضي باسم القوانين التي كانت مستعملة في الأزمنة السابقة عن فترة الحماية .

والجدير بالذكر أنه وبعد وقوع المحاولتين الانقلابيتين لسنتي 1971 و1972 ، اتخذت عديد من التدابير التي توسعت ايضا من ميدان المراقبة ومن نظام المكافآت المدبرة من قبل النظام الملكي . ثم إن باب تشغيل الموظفين في غمرة الغبطة مع تصاعد أثمان الفوسفاط في 1974 قد عرف انفتاحا واسعا على مصراعيه . وعندما تعرضت أثمان الفوسفاط إلى الانخفاض من جديد ابتداء من سنة 1975 ، اتخذت التدابير الأساسية ، ثم أصبح تيار التدابير يسير على خطى الاتجاه الذي كان متبعا منذ الحصول على الاستقلال . وكان عدد الموظفين للدولة قد انتقل ، والحالة هذه ، من أقل من 50.000 ، إلى أكثر من 500.000 ، وكان الجيش وقوات حفظ الأمن ، من جهتهما يضمان حوالي 200.000 فرد . يتلوهم في الدرجة الموالية المدرسون من مختلف الأسلاك بحيث يتجاوز عددهم رقم 100.000 بقدر كبير .

وفيما يخص عواقب هذا التحول ، فهي يمكن أن تخضع للتحليل من خلال طرق مختلفة . وفي المقام الأول لقد كان للثبات الذي تعرفه العديد من روابط التضامن ، في المجتمع المغربي ، يفرز على الأرض بعض التأثيرات غير المحددة المعالم فيما يخص توزيع الأموال التي تدفعها الدولة لموظفيها ، وذلك أن كل راتب قار من رواتبها ، يوفر سبل العيش لما بين خمس وعشر أبقار . ثم إن مضاعفة أعداد الوظائف ذات الانتاجية المحدودة قد أسهمت بدون شك ، بشكل واسع ، في تجنب وقوع بعض الكوارث الاجتماعية ، سواء بالأرياف المهمشة ، أو بالمدن الكبرى . وإلى جانب هذه المضاعفة للوظائف بالقطاع العمومي ، علينا أن نربط أيضا بينها وبين إنشاء بعض الاقاليم والعمالات الجديدة ، والتي انتقلت أعدادها من 15 عمالة أو إقليم إلى 47 ، وذلك في ظرف عشرين سنة . وزيادة على هذا ، فحتى على افتراض أن كل هؤلاء العاملين التابعين للدولة لا يعتبرون من الاوفياء الخلصاء إطلاقا للملكية ، فإن الأقلية منهم هي التي كانت تعبر صراحة عن بعض الآراء المعارضة النشيطة . والحق أن تأطير السكان كان مضمونا ، وحضور الموظفين موزع بشكل جيد يمكن أن يحدث مفعولا يوحي بروح الاستقرار ، حتى ولو كان ذلك ، على الأقل ، مرتبطا بتحسين أوضاع المصالح العمومية على الصعيد المحلي .

كما أن الإصلاح الجماعي لسنة 1976 قد أحدث وضعية جديدة ، بالمقارنة مع سنوات الستينات [13] ، (1960) ، ثم إن مراقبة الإدارة المحلية والجماعية قد حولت بشكل فعال لحساب المنتخبين ، الذين كانوا ، في بعض الحالات ، يدبرون ميزانيات وأعدادا من الموظفين لا يستهان بهما . والحق أن هذه التجربة من اللامركزية تمثل أحد العوامل الإيجابية الذي كان بارزا إلى حد كبير ، إلى درجة أنه قد اصبح يسهم في الجمع بين مستويات إتخاذ القرار المحلي وبين تلك المستويات على الصعيد الوطني ، وذلك من خلال مدارات أو سياقات أخرى تختلف عن السياقات الإدارية . وللإشارة ، فهذا العنصر الأخير يكتسي كامل محتواه المعنوي في إطار تعددية الأغلبية الممثلة حاليا بالحكومة ، وفي إطار التوافق السياسي الذي يجمع بين هذه الاغلبية وبين المعارضة فيما يتعلق بقضية الصحراء . والحاصل أن المجال المحلي تمكن في الحقيقة ملامسته باعتباره قطاعا يجب على الوحدة أن تتحقق في إطاره . في هذا الصدد ، لم ينفك الحسن الثاني يُلِحُ باستمرار وبانتظام على هذه النقطة في مختلف مداخلاته ، داعيا إلى إحداث تطور على المسؤوليات المخولة إلى المنتخبين ، وبتوسيع استقلاليتهم في مواجهة الإدارة .

وبالنظر إلى المكانة الراجحة التي تتبوأها الدولة في التطور الاقتصادي المحلي ، فإن مواضيع التشاور لا تنعدم ابدا فيما بين الإدارة وبين المنتخبين . وهناك نوع ما من التواطؤ يتأسس في هذا الإطار ، سواء فيما بين المنتخبين المنتمين إلى الأغلبية ، أو فيما بين أولئك المنتمين إلى المعارضة . ويكمن الهدف المشترك في هذا التواطؤ في إيجاد الوسيلة الأحسن لتيسير إنجاز المشاريع ذات المصلحة المحلية . ولقد فهمت الإدارة الإقليمية بأنه يمكنها ، في بعض الحالات ، أن تجعل من دراسة ملف ما تقطع المراحل بيسر وسهولة بالرباط ، من خلال إحالة الدفاع عن ذلك الملف على عاتق المنتخبين ، أحسن من توجهها مباشرة نحو الجهات المسؤولة عنها إداريا . غير أنها لم تذهب بعيدا بقدر أكبر ، في السير قدما بهذا النوع من التفكير ، إلى درجة تترك للمنتخبين فيها ذلك الإحساس بمزيتهم في أعين ناخبيهم ، من جراء توفقهم في إنجاح أحد المشاريع .

ودائما في نفس هذا السياق ، لقد فهمت الإدارة الإقليمية ، وكذا المنتخبون ، إلى حد كبير بأن من شأن

حصول التعامل المتبادل للمصالح والتعاون المالي أن يتمكن من أن يتيح لهما التوصل إلى الحصول على كل ما ظلت الإدارة المركزية ترفضه لهما . وهذا النظام يشتغل جيدا بالنسبة لطلبات الحصول على العربات وعلى مختلف التوريدات ، وليس من المستبعد أن تمتد هذه التسهيلات إلى أن نشاهد رئيسا ما لأحد المجالس البلدية منتميا إلى المعارضة ، وهو يقطن بفيلا تابعة للأملاك المخزنية ، قد كان يسكنها في السابق أحد رجالات السلطة ، بالتأكيد إن كل هذه العلاقات المتواطئة هي علاقات إنما تنعقد من خلال إلحاقها الضرر بتلك الصورة اليعقوبية التي تحملها الإدارات المركزية . كما أن هناك عديدا من مأموري السلطة من أصحاب القدرة على الحذلقة في الكلام ، والذين يعتبرون مجرد طفيليات في أعين السكان التي عليهم أن يقوموا بتدبير شؤونها . علما أن البعض من هؤلاء لا يتوانون في انتهاز الفرص مستفيدين من وضعياتهم الإدارية في المضاربة على المساحات العقارية الصالحة للبناء ، وأن البعض الآخر من هؤلاء ، ينتظرون بكل بساطة حتى يحين زمن انتقالهم المقبل ، وذلك من خلال قضاء جل أوقاتهم بالمقاهي إلى جانب زملائهم ، أكثر مما يقضون تلك الأوقات بداخل مكاتبهم . بحيث يعكسون ، بتصرفاتهم تلك ، صورة جنينية لمجتمع قروي يذكر المشاهد بروسيا القرن ما قبل الماضي . أي أن كل مدينة صغيرة ، وحالما تصبح عاصمة إقليمية لإحدى العمالات ، فإنها تستفيق على رؤية عشرات من الموظفين المحيطين بعامل الإقليم ، وقد وفدوا عليها من كل صوب مصحوبين بأفراد عائلاتهم معيدين ابتداع نفس أساليب الخسة والمنافسات المعروفة عن جو العالم الإداري القائم بالرباط .

إن توسيع مجال التوظيف هذا ، والذي كان قد ظل مصحوبا بالتخوف من أي ارتفاع في قيمة الأجور المجمدة منذ زمن طويل ، هو توسع كان يجب أن يتوقف بصفة كلية ، لو أن المغرب يريد أن يطبق التوصيات الصادرة عن المنظمات المالية العالمية . مع الإشارة إلى أن الآثار الرجعية المترتبة عن تشغيل حاملي الشهادات ، سرعان ما ابتدأت تلمس ، وذلك في نطاق أن الإدارة تمثل اليوم المنفذ الرئيس أمام خريجي مجموعة من المدارس والكليات التي عرفت ، هي أيضا ، تناميا في أعدادها منذ 1973 . ولكي لا تجد الحكومة المغربية نفسها مضطرة إلى فرض نظام للانتقاء على الطلبة الراغبين في التوجه نحو التعليم العالي ، يكون ذا طبيعة إقصائية ، فإنها لم تجد بدا والحالة هذه ، من ترك أبواب الجامعة مشرعة في وجه خريجي التعليم الثانوي . ولقد كان عدد حاملي شهادات الباكلوريا يتجاوز 40.000 خريج في السنة ، بينما يبلغ عدد المترشحين لاجتياز هذه الشهادة 70.000 وبناء عليه فقد أنشئت بعض الجامعات بمدن فاس ووجدة ومراكش وتطوان بهدف تجنب تمركز الطلبة بشكل ضخم عبر الرباط والدار البيضاء .

ولقد استفاد كل الطلبة من المنح ، سواء كانوا يتابعون تعليمهم بداخل الوطن أو الخارج ، مع قيام المسؤولين بعديد من التدخلات لدى الجامعات الفرنسية من أجل قبول أكبر عدد ممكن من الحصص المخصصة للطلبة المقبولين (الكوطا) .

واليوم ، هاهي الكتل الطلابية التي جمعها النظام الجامعي بين سنوات 1975 و1980 ، قد وصلت إلى نهاية دراستها ، في نفس الوقت الذي أغلق فيه التوظيف العمومي أبوابه .

أما القطاع الخاص ، فإنه لا يمكن أن يمتص إلا عددا قليلا ، وهذا بينما أن حاملي الشهادات المغاربة لم يعرفوا بعد المسالك المؤدية نحو العربية السعودية والخليج مثل أمثالهم من المصريين . إذ أن من شأن انعدام

تمكنهم المعمق من اللغة العربية الفصحى ومن الإنجليزية ، أن يكون عائقا لاشك فيه ، كما أن معرفتهم التقريبية في اللغة الفرنسية لا تفتح في وجوههم إلا بعض المنافذ الضعيفة . زيادة على أن القطاع التعليمي قد قلص من توظيفه للبدلاء عن المتعاونين الأجانب ، وأن الجيش لم يكن مطلقا ميالا إلا تجنيد حاملي الشهادات ، . مادام أنه قد ظل يصون ، بعناية تامة ، شبكاته التكوينية الخاصة .

وإذا كان لابد أن يعرف النظام التعليمي نوعا من الانحسار ، فإن العواقب السياسية والاقتصادية التي ستترتب عن ذلك ، ستبقى معتبرة صعبة على القياس . وإن التعليم العالي هو مجال يمثل حلقة ، حيث إن أطر المعارضة قد وجدت فيها مأوى مقبولا إلى حد بعيد . وإن من شأن إعادة النظر في سيطرة هذه الأطر على القطاع الجامعي أن تمثل قطيعة على مستوى اللعبة السياسية المخصصة حصرا على النخب ، وهي القطيعة التي لا يرغب النظام الملكي في أن تتجلى إلى الوجود .

مراقبة المجال الديني

إن الانضمام ، الذي لا أمل من ورائه ، إلى عالم الشغل من حاملي الشهادات غير المكونين جيدا ، والمرصودين أصلا إلى البطالة ، هو عامل من شأنه أن يزود الحركات الإسلامية بعدد من الأتباع المصممين على اختيارهم هذا بالنظر لفقدانهم لأي أمل أو تطلع ، وذلك على غرار ما يحدث بدول الشرق الأوسط . وحتى هذه الساعة مازالت هذه المنظمات لم تمثل بعد وبشكل واقعي ، تهديدا ما للسلطة المغربية . ولقد قضى النظام الملكي وقته كله وهو يسهر على الحفاظ على مراقبة المجال الديني . وإذا كان الحسن الثاني قد بدا للبعض ، وهو عندها ما يزال وليا للعهد ، وكأنه يتخذ لنفسه موقفا بعيدا إلى حد ما من الدين الإسلامي ، فإنه وبمجرد ارتقائه للعرش ، قد أضحى ، من خلال لباسه وخطابه ، وبممارساته الرسمية يجسد بحق شخصية أمير المؤمنين . وهكذا ، ففي تعليق له حول سقوط شاه إيران سنة 1980 ، اعتبر الحسن الثاني بأن الشاه قد ارتكب خطأ يكمن في رغبته بأن يكون بمثابة الإمبراطور العلماني الأول في بلد حيث إن الإسلام منظم فيه على شكل إيكليروسي تحت مراقبة رجال الدين : "لقد أراد الشاه أن يحكم بحد السيف ، إنما بدون الماء المقدس ، أو ضدا في هذا الطقس . . . ولو أن الشاه كان قد قبل بألا يستعمل ورقة العلمانية حصرا ، فإن الأئمة كانوا سيتبعونه في الأغلبية الساحقة منهم" [15] .

ومن الواضح أن الحسن الثاني لم يكن ليرتكب خطأ كبيرا من هذا القبيل على الإطلاق ، فمنذ الاستقلال عرف النظام الملكي كيف يستفيد من الإسلام لكي يبسط هيمنته على المجال السياسي . وإن منع الحزب الشيوعي المغربي في 1960 من لدن محكمة الاستئناف بالرباط كان تحذيرا لجميع الأحزاب الأخرى التي ربما تكون عقيدتها المذهبية تحمل ما يشبه العقيدة التي يتبناها الحزب الشيوعي المغربي . ثم إن هذا المنع هو عامل يطرح أيضا ، فيما يخص الجانب السياسي ، سابقة قانونية ، لها أهميتها السياسية ذات الاعتبار فيما يخص المدى الذي تمتد عبره سلطة العاهل بصفته قائدا دينيا . والحق أنه لا توجد بين أيدينا نصوص دستورية ، مهما كانت ، ولا أي سلطة أو هيئة منتخبة لا يمكنها ، في هذا المجال ، أن تتخذ موقف المعارضة في وجه السلطان ، وإن الإسلام ، مثله مثل الوطنية ، يسهم إذن في إقامة حاجز أمام المجال السياسي ، مع ضمانة ، في نفس الوقت ، لاستمرارية السيطرة الإيديولوجية من قبل النظام الملكي في آخر المطاف . وبدون أن ينتظر السلطان حتى تقع الأحداث التي جرت بإيران ، فقد استحدث ، منذ زمن طويل ، عددا من البدائل ومن الوسائط من

خلال قيامه بتنشيط مجالس العلماء وتنظيمها .

وهكذا فهؤلاء العلماء يؤدون ، على المستوى الإقليمي ، دور المساعدين للعمال من أجل السهر على تحديد استقامة المعتقد ، وعلى مطابقة المواعظ مع سيرة السلف الصالح ، وعلى القيام بالترخيص ببناء المساجد ، وحتى الخصوصية منها . علما أن عددا من القواد الجدد ، الذين قد تلقوا تكوينهم بمدرسة تكوين الأطر بالقنيطرة ، بعد أن اجتازوا مباراة نظمت لفائدة قدماء الخريجين من كلية الشريعة ، بحيث كانوا سيكلفون بالسهر على تقنين المسائل الدينية في كل عمالة عمالة ، وكذا بوزارة الداخلية . وكان العاهل يفكر أيضا في فتح العديد من منافذ الشغل في وجه حاملي الشهادات من مختلف الكليات الدينية ، من خلال العمل على إرسالهم للقيام بالوعظ والإرشاد عبر بلدان إفريقيا ، وأيضا من أجل دفع المهاجرين المغاربة بأوروبا ، من جديد إلى تطبيق الممارسات الإسلامية ، المستقيمة ، بعد أن بدا أنهم قد أصبحوا معرضين لتأثير الحركات الإسلامية هناك .

وتبين التدابير التي اتخذت غداة الهيجان الشعبي الذي حدث في شهر يناير 1984 ، بأن السلطة كانت تزمع السيطرة على المجال الديني برمته ، مع العمل في نفس الحين على جعله ، متى دعت الضرورة إلى ذلك ، يدخل في نفس سياق المسألة الوطنية المتعلقة باسترجاع الصحراء ، تلك المسألة الوطنية التي كان منظورا إليها باعتبارها عملا جهاديا يجب أن يقوم بدون هوادة على قدم وساق ضدا في تلك الدولة الجزائرية العلمانية المتشيعة لموسكو . كما أن رئاسة مجلس "القدس" ، التي يترأسها المغرب منذ سنة 1979 ، نزولا عند رغبة مؤتمر الدول الإسلامية ، هي عامل يمثل أيضا اعترافا عالميا بدور الملك بصفته زعيما للطائفة الإسلامية . وحسب ما هو ملموس ، إن الفوائد المستخلصة من وراء هذا الدور هي نتائج واضحة جلية على مستوى المجال الداخلي بالبلاد . أما على المستوى الخارجي ، فالملك يمكنه أن يطمح إلى الحصول ، من قبل الدول الإسلامية المنتجة للبترول ، على المساعدات ، سواء كانت ذات طابع عسكري أو اقتصادي .

وبالرغم من جميع أنواع المراعاة ، ومن المزايا التي يتمتع بها النظام الملكي بالمقارنة مع المسؤولين الآخرين عن الدول الإسلامية ، فإنه لم يكن يتولى مراقبة المجال الديني في شموليته . ولقد كانت هناك مجموعة من الجمعيات المكونة تلقائيا ، ومن الدعاة المستقلين ، ومن المحرضين الاجتماعيين ، يلتقون حول هذا الموضوع الديني ، والأمل يحذوهم في إستغلال أي شرخ قد يقع فيما بين الملك وبين الجماهير ، وإلى جانب هذا ، كانت هناك بعض الزوايا الحديثة تنشط في تجنيد الأتباع ، ولا سيما بالأوساط الحضرية المهمشة . كما كانت المواعظ لا تتوقف عن توجيه الانتقاد الاجتماعي والسياسي يوميا بدون مراعاة للملك نفسه . ويبدو أن الخصم الديني الأكثر بروزا ، بالنسبة للملك ، قد كان بدون شك هو الشيخ ياسين ، مدير مجلة الجماعة . وباعتبار هذا الأخير داعية صاحب تكوين عصري ، قد يذكرنا ، من بعض الوجوه بالسيد قطب ، فإن الشيخ ياسين هذا لا ينتمي ، مع ذلك ، إلى أي تجمع كان ، ويحصر معارضته للنظام في إطار نوع من الدعاية الفكرية ، وبالرغم من أن الرجل قد كان يتعرض بصفة دورية ، إلى الاعتقال ، وإلى السجن ، فإن معارضته للملك لا تشبه بحال من الأحوال ، عداوة الخميني إزاء شاه إيران .

وإن هناك جوانب أخرى للإسلام الشعبي تبدو أنها تَشحُذ بعض الأحاسيس الدينية تكاد تذكرنا ببعض التقاليد الوثنية ، إذ أن هناك بعض المواسم التي تفتح المجال أمام الناس لنوع من التصريف الطاقوي الجماعي

الذي ينظم بغرض الانفلات من ربقة الضغوط ومن أوجه الحرمان التي يعاني منها المجتمع الراهن . وبالعودة إلى الحديث عن هذه الممارسات ، فهي تميز المجتمعات القروية ، أو مجتمعات الضواحي ، بينما أن السلطة تظل تراقب المشهد عن كثب ، كما أنها قد تعمل على تشجيع تلك الممارسات مع أقل قدر من انشغال البال في غالبية الأحيان .

وهكذا يبدو أن الإسلام حاضر في الصورة بشكل شائع إلى حد بعيد ، وخاضع أيضا للمراقبة من قبل النظام السياسي المغربي . وفي الوقت الراهن إنه ، أي الإسلام ، لا يشكل تهديدا لنظام يتوفر ، في هذا السياق ، على إرث مركب من الشرعية التي إنه يعرف كيف يتدبر أمرها بمهارة . وحتى في حالة ما تعرضت البلاد ، في المستقبل الآني ، إلى مجابهة بعض المشاكل الخطيرة ذات طابع داخلي أو خارجي ، فمن الأكيد أن البلد يضم بين ظهرانيه ، وبشكل لا يخلو من بعض اللبس ، بعد التجمعات التي لديها الاستعداد لاستغلال تلك المشاكل وتحويلها بالتالي ، مع العمل على توظيف التبريرات الإيديولوجية الدينية في إطار ذلك . وحتى هذه الساعة ، فإن هذه التجمعات لا تتوفر ، حسب ما يظهر ، إلا على بعض العناصر المشتركة فيما بينها . وإذا ما تساءل سائل هل اخترقت هذه التجمعات الجيش والشرطة؟ وهل أنها تكتفي في أن تحل محل تلك الدينامية المعروفة عن الحركات الماركسية ، في سنوات السبعينات ، عبر الحرم الجامعي وعبر الأحياء الجامعية ، بحيث تعمل على استعمال بعض الطروحات البرهانية التي ليست دائما بمختلفة في كنهها؟ وهل يا ترى سنعاين في يوم ما ، الكيفية التي سيتطور بها عبر البوادي إسلام تعديلي موازي؟

نعم ، ففي انعدام فضاء سياسي مفتوح ، يمكننا أن نطرح فرضية تنبني على الوجه الديني للسلوكات وللمطالب التي لا يمكنها أن تعبر عن نفسها بطريقة مغايرة . وتبقى السلطة بدون شك الأقل تخوفا ، فيما يخص هذا الشأن ، بالمقارنة مع الأحزاب والنقابات[16] ، من إمكانية الإرث العلماني . هذا ويمكننا أن نفكر بأن النظام سيعرف كيف يتلاعب بهذا الشعور ، مثلما دأب دائما على تحريك الفزاعة العسكرية . ومع ذلك لا يجب علينا أن نستبعد عن الأذهان مخاطر بعض التصرفات الفردية ، التي قد تصدر عن بعض المجموعات الصغرى التي تحركها الإيديولوجية الإسلامية المبنية على الرفض . والشبيهة بتلك المجموعة التي ينتمي إليها قاتل أنور السادات . كما أننا لا نستبعد أيضا احتمال حدوث تعبئة إسلامية ما ، تكون أكثر اتساعا في حالة وقوع غياب مفاجئ ما للسلطة .

وفضلا عن هذا ، إن استعادة التيار الإسلامي على يد المخزن تبقى واردة ومحتملة .

وهكذا فمن خلال اتخاذ الملك لموقعه على رأس هذا التيار ، سيكون الملك قد رد على مطالب الشيخ ياسين . كما أنه سيتمكن من أن يطبق ، في تعامله مع مسيري هذه الحركات ، نفس التكتيك البارع الذي ينبني على محاولة اندماجهم وعلى إحاطتهم بالإغراءات ، وذلك على غرار ما فعله النظام الملكي بشكل جيد في تعامله مع الأحزاب والنقابات . وبصيغة أخرى هل تستطيع الحركات الإسلامية ، من جهتها ، أن تخضع لعمليات الاصطفاء التي تجعلها تدخل في اللعبة السياسية القائمة على نظام النخب؟ ربما تبدو هذه الفرضية أيضا مطروحة قبل أوانها ، غير أنها لا يمكن أن تبقى مستبعدة .

حكم ملكي ومخزن جديد

في قلب النظام السياسي المغربي يوجد رجل واحد، هو الملك وارث لطريقة في الحكم قوامها سلالات مغربية متعاقبة على امتداد القرون، أي المخزن[17]. أكيد أن الملك هو أيضا، حسب ما ينص عليه الدستور، قائد القوات المسلحة، وصاحب الحق في قسط واسع من السلطة التنظيمية، وفي إبان العديد من فترات الفراغ، أو في أثناء حل البرلمان، وفي السلطة التشريعية، وفي السلطة الدينية بطبيعة الحال، بصفته أميرا للمؤمنين. وانطلاقا من هذا الواقع فإن طرق ممارسة السلطة الملكية تكون تارة تابعة للتقليد المغربي، وتارة للسجل السياسي المتعلق بالأمة-الوطن التي أسستها الحماية، ثم أعيد تكييفها غداة الاستقلال على قدر واسع. ولقد كان بالإمكان أن نعتقد بأن ذلك النصيب من إرث الأمة-الوطن، سيتوجه مع ما يحمله من منطقه الخاص، نحو هيكلة المجموع الشمولي. ومع الرجوع إلى الماضي بمقدار عشرين سنة من المدة التي مارس فيها الحسن الثاني سلطاته، يتبين بأن الميراث المخزني يجسد طريقة موازية لسير العمل الحكومي، أو قل نوعا من حكومة الظل "Sotto governo» مراقبا، ومتوسلا، أو متسببا في شلل الإواليات الرسمية. وإن المخزن والأمة-الوطن يمكن، زيادة على ذلك، أن يعتبرا بمثابة القطبين الإثنين اللذين تتأرجح السلطة فيما بينهما. ومن خلال اعتبار الدولة العصرية متهمة ضمنيا بالعلمانية، فإنها ستظل بالتالي في حاجة إلى المخزن بهدف التغلب على تصاعد الأخطار المحدقة بها، والعثور من جديد على شرعيتها المصحوبة بتمثيلية إسلامية.

حقا إن تحليل النظام المخزني يعتبر عملا دقيقا، وعلى هذا التحليل أن يتخطى أو يتجاوز المظاهر، حتى وإن كانت هذه الأخيرة تعتبر ذات وزن كبير، كما هو الشأن بالنسبة لـ"مجتمع البلاط" [18]. ومنذ النظرة الأولى تبدو الاستمرارية واضحة وضوح الشمس عبر المعيش اليومي للناس وحتى فيما يتعلق بحياة الملك. وكما كان عليه الأمر في القرن XIX، فإن دخلة الملك في أي مكان عمومي، كان الإعلان عنها يتم من لدن زمرة من الخدام الذين يتحركون بهمة، ويرتدون زي الكندورة البيضاء والبلاغي الحمراء، وهم يهتفون بنوع من الغناء الكريكوري الرتيب داعين بالبركة الإلاهية للملك. وإذا كانت الهيئات العاملة بالقصر لم تعد تحظى اليوم بنفس الأهمية لأيام زمان، فإن جماعة الحجاب يؤدون دورا أكثر تعقيدا من الدور المخصص للساهرين البسطاء على تنظيم التشريفات، أو للحياة اليومية للملك. وجدير بالذكر في هذا السياق دائما، بأن خدام القصر يخضعون للاختيار من بين جميع القبائل، تبعا لشبكة معقدة من التوصيات. ومن الممكن دائما أن يتم على أيدي هؤلاء، أو بواسطتهم، تمرير بعض الوساطات أو الشكايات أو الأماني. وكما كان الشأن في القرن XIX، فإن مكتب الشكايات يعرف بالنشاط الكبير إلى أقصى حد، بحيث إن المواطنين قد فهموا، منذ زمن طويل، بأنه من الأجدر لهم التوجه نحو دار المخزن من أجل طرح شكاياتهم وتظلماتهم، أحسن من محاولة اللجوء إلى جهات أخرى من أجل التشكي مما قد يلحقهم من استغلال ما للنفوذ. وهكذا فهذه المؤسسة تشتغل إذن وكأنها وكيل ما معتمد مكلف بمراقبة سير الإدارة والعدالة، ولكم سمع الناس بأن بعض الوزراء قد وضعوا في موضع المساءلة بصفة شخصية بفعل من هذا المسلك المعروف، بحيث كان عليهم أن يبرروا تلك القرارات التي اتخذوها، أو أن يغيروا من تلك القرارات في غالب الأحيان.

وسواء تعلق الأمر بمواقيت العاهل أو بحياته اليومية أو الخاصة، فإنها تبقى خاضعة للتنظيم وللتدبير تبعا

للتقاليد المخزنية من قبل رجال ليس لوجودهم من علة ، إلا من أجل التفاني المطلق لخدمة شخصه .

ومن هنا فإن التوترات مع المسؤولين بجهاز الدولة ، الذين يمتثلون لعقلية مغايرة تصبح شيئا لا مفر منه . وتبدو هذه التوترات ، في بعض الأحيان ، وكأنها قد أقيمت ضمن نظام الحكم على يد الحسن الثاني . وبعيدا عن المظاهر ، فإن المخزن الراهن للحسن الثاني هو أقرب من حيث الشبه بمخزن الحسن الأول منه إلى الأسلوب المخزني الشريف الحديث الذي يعود الفضل فيه إلى الخلف من ملوك القرن التاسع عشر . وبدون أن نكون نواجه هنا ما يعرف بـ"مجتمع البلاط" المنظم إلى أبعد حد ، والذي يمكن تشبيهه ببلاط القرن السابع عشر بفرنسا ، فإنه يبدو بجلاء بأن المخزن يقيم نظاما من النزاعات المتحكم في خيوطها من قبل الملك حتى يبقى هو صاحب الأمر والنهي في الحركة الاجتماعية عبر كيان شمولي داخل في سيرورة من التحول المتسارع بخطوات واسعة . نعم ، لقد رأينا سابقا كيف كان الملك يثبت حضوره في قلب كل واحد من المجالات أو من قطاعات الحياة الاجتماعية بالبلاد ، سواء تعلق الأمر بالمجال الديني أو السياسي أو الاقتصادي أو مجال العنف المشروع ، وإذا كان قد أضحى هو المقاول الأول ، والمالك العقاري الأول ، فإنه ، وبعيدا عن أي رغبة بسيطة في المراكمة ، يعكس الانشغال بألا يترك لأي واحد آخر المجال مفتوحا لكي يحصل على وضعية ما ذات اعتبار ونفوذ . ومن منطلق سيطرته على جميع مجالات العالم الاجتماعي ، فإنه حريص ، بوجه خاص ، على ضبط نظام التواصل في تلك المجالات ، وذلك بهدف تجنب أية إمكانية كانت لوقوع تحالف ما ضده . ولهذا السبب فالمخزن ، هو قبل كل شيء ، حكومة مسؤولة عن حكم الرجال ، تاركة في غالب الأحيان ، إدارة الأشياء بيد القطـاع التقنوهـيكلي La technostructure .

وهذه الوضعية تفسر السبب الذي يجعل الملك يبدو حريصا على مأسسة جميع وضعيات السلطة ، سواء تعلق الأمر بالإدارة أو بالجيش أو بالقطاع الخاص .

إذ أن التواصل بين مختلف القطاعات لا يمكن أن يتم إلا بواسطته هو . ويجب على مختلف التكتلات الاجتماعية والأسرية إذن أن تكون موضوعا لانتباه يقظ ومرن ، لا علاقة له مطلقا بتلك الممارسات الاعتيادية المعروفة عن أيّ جهاز إداري كيفما كان ، بقدر ما هو يمثل جزءا من الموروث الضمني للمخزن . وبحكم أن الملك يتدبر شؤون مجموعة من الموارد الهامة ، فإنه يبقى في مستوى تنظيم الحركية الاجتماعية لدى الأفراد والأسر وذلك على قدر التفاني الذي يبدونه إزاء شخصه . ولكي يمارس الملك دور "الصندوق الأسود Boite noire» هذا ، أو صندوق الطوارئ في إطار النظام السياسي المغربي ، فإنه يبقى في حاجة لكي يكون على إطلاع على كل ما يجري من حوله ، وبالخصوص بالقطاعات البيروقراطية الحديثة التي يعمل على مراقبتها بشكل غير مباشر . ومن هنا تكمن الأهمية التي تتسم بها تلك الشبكات غير الرسمية من الأفراد ومن الأسر التي تغطي أرجاء البلد جميعه . ذلك أن رجال الدين والعلماء والشرفاء وشيوخ الزوايا يقومون بأداء دور مهم جدا عبر مسارات التبادل التي يعمل المخزن عبرها على مقايضة المعلومات في مقابل قدر ما من الاعتبار وبعض التدخلات لصالح هذا وذاك . ولقد كان من آثار الجانب الحذر المحافظ ، والمطاوع أحيانا ، الذي استحوذ على الحسن الثاني على إثر خلافته لمحمد V ، أن وسع من حواليه وزاد من حجم تلك التوترات وتلك المعلومات المتناقضة ، وتلك المجهودات المبذولة للتأثير عليه ، الشيء الذي أتاح له إمكانية تكوين رؤية شمولية عن الأوضاع . ثم الانتقال من ثمة نحو مزاولة صنيعه التنظيمي بأقل كلفة ممكنة بالنسبة إليه .

إن هذا السلوك يتناقض بقدر كبير مع ذلك الجانب الحيوي والإصلاحي والتفعيلي Activiste الذي كان يميز الحسن الثاني عند ما كان ، وهو آنذاك وليا للعهد ، يدفع والده ، بقدر قد لا يخلو من حدة أحيانا ، نحو مواجهة القضايا . ومنذ ذلك الحين عاد الملك الحسن إلى ركوب التقليد العلوي في الحكم الذي يتوخى الاقتصاد ، عاملا على تقدير أصناف التفضيل أو الإبعاد ، مستعملا في ذلك الدعوات والاحتفالات من أجل أن يبين للآخرين بأنه قد قرر أن يرفع من قدر هذا الشخص أو أن ينزل به إلى الحضيض . والظاهر أن الطبقة السياسية كانت على استعداد ، بقدر عجيب ، للمشاركة في هذه اللعبة البارعة ، ولعله من قبيل الحدث الذي له دلالته الرمزية أن تكون المحاولة الانقلابية الأولى قد جاءت متزامنة مع عيد من أعياد ميلاد الملك ، وهو ذلك العيد الذي ضم في الصخيرات ، وفي نفس الوقت ، كلا من علال الفاسي والدكتور مسواك[19] . ولقد كانت هذه المناسبة للقيام بالانقلاب قد اختيرت ، بما لا شك فيه ، بعناية من أجل بعض الدواعي التقنية ، غير أن الأمر كان مغريا بالنسبة للمتمردين ، وإلى حد بعيد ، للشروع في مواجهة نظام التواطؤات الذي كان يجمع حول الملك عند ذاك كل الفاعلين في النظام الاجتماعي والسياسي .

نعم ، إن تدبير هذا النظام الذي يبسط تفرعاته عبر مجموع الجسد الاجتماعي ، لا يمكن أن يرتكز على شخص واحد ، غير أن التفكير في تفويض هذه السلطة يبقى أمرا رهيبا .

بيد أنه يمكننا ، من خلال بعض النواحي ، أن نعتبر بكون بعض العسكريين ، من قبيل المذبوح وأوفقير والدليمي ، قد كونوا ثلاثتهم أحد فروع تلك الدائرة المحصورة من جملة أولئك الذين كانوا يخبرون الملك بما يجري ، ويتصرفون باسمه في بعض سلطاته ، بحيث إنهم قد استغلوا ذلك الأمر في قيامهم بتهديده في حكمه وفي شخصه معا .

واليوم إن تمركز المعلومات العسكرية هو مؤمن من قبل الجنرال مولاي حفيظ العلوي ، ابن عم الملك ، الذي لن يجعل الملك معرضا لنفس ذلك النوع من المخاطر بدون شك . كما أن أعضاء الديوان الملكي هم ، على اختلاف صفاتهم ، يعتبرون بمثابة وكلاء أصحاب الامتياز ضمن هذا النسق من العلاقات . ومن جملتهم أحمد رضى كديرة ، ذلك الرجل الذي ظل مقربا من الملك منذ أيام شبابه . علما أنه قد كان مديرا في السابق لديوان الأمير ولي العهد ، ثم مديرا للديوان الملكي ، كما كان وزيرا أول في إبان التجربة الديمقراطية الأولى في سنتي 1962 و1963 . ويبدو أن دور كديرة اليوم هو أكثر بروزا على صعيد السياسة الخارجية ، إلا أننا لا يمكن أن نتصور الرجل غير آبه بمشروعات الدمقرطة ، وبالمساعي الحديثة لتأسيس حزب ملكي جديد ، ومن المعروف عنه أنه رجل قانون بتكوينه ، وإنه يؤمن بقوة القوانين المسطرة ، وأيضا بنوع من الشكلانية Formatisme ، وذلك في نفس الوقت الذي يعرف فيه كيف يعلن عن خضوعه وامتثاله من خلال انحنائه أمام حذاقات أسلوب النظام المخزني ، وهناك إلى جانب رجل كديرة رجل قانون آخر . ويتعلق الأمر بأحمد باحنيني ، المربي الأسبق للأمراء ، والذي ظل لزمن طويل يتولى مهمة الكتابة العامة للحكومة . وهو رجل يمثل ، نوعا ما ، الذاكرة المشخصنة Personnifiée للنظام السياسي والإداري المغربي ، إذ أنه يبقى مطلعا ، في نفس الآن ، سواء على النصوص أو على الأشخاص .

وهناك أيضا بعض الوزراء الذين يمكن أن يعتبروا ، على مستويات مختلفة ، بمثابة أعضاء كاملي العضوية في دار المخزن المحصورة ضمن "دائرة المقربين" من الملك الذين يتبعونه عبر تنقلاته نحو فاس أو مراكش ،

ويقتسمون معه عوائده في العمل وفي الحياة الليلية . ويعتبر الوزير الأول كريم العمراني بلا منازع ، عضوا من جملة أعضاء هذا الفريق . إذ أن مهامه بصفته مديرا للمكتب الشريف للفوسفاط ، وأهميته باعتباره رجل أعمال ، وروابطه الشخصية مع الملك ، كل تلك العوامل تزيد من قدره بصفته رجلا عموميا . وهناك وزير الداخلية إدريس البصري الذي ينضم هو أيضا إلى دائرة الذين يمكن لهم الاتصال بسهولة بالملك ، وذلك بالنظر إلى الاهتمام الذي ظل هذا الأخير يوليه إلى المسائل الأمنية ، ثم إن هناك شخصيات أخرى تنتمي ، منذ زمن طويل ، إلى بعض العائلات ذات قدر من الأهمية قد يكبر أو يصغر . بينما أن هناك شخصيات أخرى لا يبقى لها إلا فضل المرور عبر هذا الوسط المحيط لأشهر معدودات أو لسنوات ، ثم يمضون إلى حال سبيلهم تنتابهم المرارة بهذا القدر أو ذاك . وعلينا أن نعلم على التمييز ، ضمن دائرة المقربين ، أكثر مما هو الأمر ضمن دائرة الوزراء ، بين أولئك المقربين كلهم وبين أحد أبناء عمومة الملك ، الذي هو مولاي أحمد العلوي ، وزير الدولة ، ووزير الإعلام الأسبق ، وبالخصوص مدير الجرائد المغربية الأساسية التي تصدر باللغة الفرنسية من قبيل صباح الصحراء وماروك سوار ، والتي تعبر افتتاحياتها عن فحوى الأفكار الرسمية الموجهة نحو أطر البلاد ونحو المتتبعين والملاحظين الأجانب .

بيد أن المسافة من لدن الملك ، تظل متباعدة بشكل بارز ، إزاء الوزراء التقنيين وإزاء المسؤولين عن المصالح العمومية الكبرى . ومنذ عديد من السنوات كان الملك قليلا ما يدعو إلى اجتماع مجلس الوزراء ، ولا يلتقي إلا قليلا بالوزراء التقنيين تاركا الانطباع بأنه يرغب في ترك حرية التصرف إلى المسؤولين الإداريين لأطول فترة لا يثيرون له في أثنائها نزاعات ما ، وماداموا يتميزون فيها بقدر من المهارة في إدارة الأعمال . ولا يصبحون بالتالي موضوعا للقيل والقال ، مع ألا يجعلوا من أنفسهم ، مع ذلك ، نسيا منسيا من قبل وسائل الإعلام .

ثم إن مواقيت العمل ومناهجه لدى الملك تجعله يتباعد أكثر فأكثر من الدأب الإداري اليومي ، وذلك في وقت يوحي فيه النظام للمهتمين بانطباع عن وجود تمركز متصاعد لسلطة اتخاذ القرارات . ولهذا فإن المسؤولين ، الإداريين غير المشغولي البال إلا قليلا بجعل أنفسهم عرضة لبعض المخاطر بدون فائدة تذكر ، هم في غالب الأحيان غير مستعدين لمواجهة الطوارئ ، أو على وشك أن يرتكبوا بعض الأخطاء التقنية المرتبطة بسوء التقدير (مثل ارتفاع غير متوقع في أثمان البوتان ، أو تغيير ما في قواعد العمل عبر النظام المدرسي) ، أي من قبيل تلك الوقائع التي تسببت في هيجانات شهر يناير الماضي ، ومن الممكن أيضا وبعد أكثر من عشرين سنة عن دوام تلك الخاصية الرتيبة ، المتعذرة عن الحل ، ذات الارتباط بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المغربية ، أن تتسبب هذه الوضعية في دفع الملك نحو رد فعل يتسم بالضجر والتبرم من جراء رغبته في رؤية الجهاز الإداري يتحمل مسؤولياته ، بحيث يحتمل أن يتنصل من هذا الجهاز في حالة ما إذا ساءت الأمور أكثر . وفي مقابل هذا ، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فإن العناية والاهتمام يتسمان في هذا الإطار دائما بالحيوية والتجديد . والظاهر أن ذلك الترابط الذي يجمع بين الملك وكديرة يشتغل جيدا ، ويبدو أن الملك ينتابه ، من جراء ذلك ، انطباع بكونه يظل قادرا على أن يجد في إطار هذا الترابط ، طاقة من الحركية ومن مصادر التأثير والوسائل المادية ، وهذا بينما أن السياسة الداخلية لا تجلب له إلا انشغال البال وخيبة الأمل .

ولقد دفع هذا الكثير من الناس إلى التفكير بأن دور الملك في السياسة الخارجية في سياق الدفاع عن هوية المغرب ، وتأكيد حضوره على مستوى العالم العربي ، هو دور من شأنه أن يتيح للمغرب إمكانية العثور على

موارد رمزية ومادية قد تجعله يتجاوز معوقاته الداخلية .

وزيادة على هذا ، إن اشتغال مؤسسة المخزن ، وإن الإبقاء على المجال السياسي والاجتماعي في جو من التوتر ، يفرضان أيضا على الملك بعض الإرغامات الشخصية ، والتي مع مرور الوقت ، يمكن أن تبدو له أكثر صعوبة على التحمل . مما يجعله يفضل أن يتخلص منها لكي يخصص قسطا لا يستهان به من وقته للحديث مع مهندسيه المعماريين وأصحاب الديكور الذين يشيدون العديد من القصور ويغيرون من جوانبها ، وهي الفضاءات التي تتيح له أن يتخلص من الضغوط البيروقراطية التي تعرفها الرباط ، وذلك عبر مدن فاس ومراكش وطنجة وإفران وبضع أماكن أخرى . ثم إن دوره باعتباره رجلا مزارعا ورجل أعمال يأخذ حيزا لا يستهان به من وقته . وأخيرا إن دأبه في الحفاظ على لياقته البدنية من خلال ممارسته للرياضة ، وخصوصا منها الكولف ، هو أمر يعتبر مندرجا ضمن ما هو ضروري ، وانطلاقا من هذا ، فمع اتباع توقيت زمني في العمل المنزاح نحو الليل ، يصبح الزمن المخصص لتشغيل "الصندوق الأسود" للنظام السياسي المغربي معرضا إذن للحد من مداه إلى القدر الضروري ، أي إلى الاكتفاء بحصره في إطار لعبة سياسية مقصورة على النخب ، وبدون الدخول في مجازفة الانفتاح على الكتل الجماهيرية ، أو حتى في السهر على المتابعة اللصيقة لإشتغال النظام الإداري .

وهذا النوع من الجمودية لن يمر من دون أن يخلف مخاطر في نطاق وجود الدولة-الأمة بالمغرب ، واشتغالها بشكل جيد على العموم ، مقارنة مع جيرانها بدول المغرب العربي والشرق الأوسط .

ومما لاشك فيه أن هذه الدولة-الأمة ستكون في حاجة إلى قوة دفع إضافية ، وإلى التماسك وإلى بعض الإصلاحات إذا ما كان المسؤولون يريدون الاستمرار في نفس الإتجاه . وإن الانتقادات المنصبة على هذه الطريقة في الاشتغال هي انتقادات تلقى ، بطريقة غير متوقعة ، الإتفاق حولها من بين كبار الموظفين ورجالات السياسة الذين يقرون ، مع ذلك ، بتلك الخاصية الضرورية المتعلقة ببقاء النظام الملكي من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية ،للحفاظ على هوية الوطن في مواجهة الجزائر ، غير أنهم يعتقدون بأن الاستمرارية في السلوكات الحالية غير المبالية بالتحولات العميقة الجارية بالبلاد ، لا يمكن إلا أن تؤدي بهذه الأخيرة إلى مواجهة الكوارث .

إرغامات النظام الاجتماعي

قبل أن نتقدم نحو الأمام في تحليل مستقبل البلاد ومستقبل النظام الملكي ، سيكون من المفيد أن نحدد بشكل أحسن مواقع الإرغامات التي تثقل كاهل المغرب ، ثم أن نبرز إلى السطح بعض الثوابت التي تفرض نفسها في هذا السياق ، وذلك مهما كانت فرضيات التطور أو التحول السياسي التي يمكن أن نصوغها .

نعم إن المغرب يعتبر اليوم واحدا من بين أعداد الدول التي يجب عليها أن تؤمن أواخر شهورها بفضل مساعدة المنظمات المالية العالمية . إذ أن احتياطات المغرب من العملة الصعبة هي منخفضة بمقدار تكلفة شهر كامل من قيمة وارداته ، وهذا بينما أن عليه أن يتزود ، في المعدل السنوي ، بما بين 25 و50 مليون قنطار من حبوب التغذية ، لحساب ساكنة تضم أكثر من 23 مليون نسمة ، متمدنة بنسبة 50% تقريبا . وإن تموين الكتل الجماهيرية الحضرية بالمنتوجات الغذائية المندرجة في إطار المساعدة المالية ونظام المقاصة ، من لدن الدولة ، هو تموين قد غدا يمثل اليوم المشكل السياسي الرئيس بالبلاد . أما عن العالم القروي ، فالظاهر أنه ما يزال يمتلك

قدرا هامشيا من المرونة فيما يرتبط بالاستهلاك الذاتي . وإذا ما تفاقمت الظروف أكثر عبر العالم القروي وإذا لم يجد هذا الأخير بعض الموارد ضمن شبكات التضامن العائلي ، أو المساعدة الدولية ، فإن المزارعين المعوزين سيولون وجوههم نحو الهجرة ، ومن ثمة فإن التأويل السياسي للمشكلة المعيشية لهؤلاء سيعلن عن نفسه بالمدينة حتما . وفي مقابل العالم القروي ، يعني بالوسط الحضري ، فإن هامش المرونة يبقى على أكبر قدر من الضيق ، فكل تغير يطرأ على أسعار المنتوجات الضرورية لعيش الطبقات الدنيا من الجماهير الحضرية ، يمكن أن يتحول إلى مظاهر مختلفة من العنف . بحيث إن هذا العنف ، الذي قد يكون خاضعا للسيطرة عليه عبر المدن الكبرى ، يبدو مرتبطا بالصعوبة القصوى في التكهن بوقوعه وفي الحد من مداه عبر المدن المتوسطة تلك التي عرفت المعدلات الأكثر إرتفاعا على مستوى التزايد السكاني طيلة السنوات العشر الأخيرة .

والحال ، أنه كلما ظل التخفيض من حدة الضغط المالي الممارس على المغرب بعيدا عن الحل ، كلما كان من اللازم أن يتزايد هذا الأخير حدة . وإن البلد لا يمكنه منطقيا أن يعتمد اليوم على المساعدة الخارجية لكي يعمل على تغذية جماهيره الحضرية التي قد تحولت بالتالي إلى الانتماء لصفوف الطبقات الكادحة . بينما أن موارده الذاتية لن تعرف النماء مطلقا ، اللهم إذا ما حدثت معجزة ما ذات علاقة بارتفاع أسعار الفوسفاط . وفيما أن الصادرات الفلاحية ، والسياحة وموارد الهجرة ، يمكنها أن تظل على حالها في أحسن الأحوال ، غير أنه سيكون من قبيل التعقل أكثر أن تتأهب البلاد لحدوث بعض النقصان على مستوى هذه الأخيرة . والحال أن البلاد قد واصلت إتباع سياسة مالية لا تخلو من بعض المغامرة طيلة هذا العقد الأخير ، وهي سياسة يمكن أن تتوضح ، في قدر كبير منها ، في إختبار اختيار النظام الملكي بذل جهده ، طيلة هذه الفترة ، في تكوين قواعد اقتصادية واجتماعية لصالح طبقة متوسطة يمكن أن تصرف نظر العسكريين عن التفكير في القيام بمحاولة انقلابية ما . والحق أن التوسع الذي عرفه القطاع الخاص ، بل وأيضا التضخم الذي طرأ على النظام التربوي وعلى الجهاز الإداري ، كل ذلك قد أسهم أيضا في الدفع نحو تبني هذه الاستراتيجية . حقا ، لقد كان هذا التحول الاجتماعي السريع يلقى التمويل ، منذ لحظة انطلاقه ، بالارتكاز على ارتفاع سعر الفوسفاط . غير أن المغرب ، الذي ظل يطبق إلى حدود هذه السنة سياسة مالية حذرة ، فإنه ، ومع انهيار سعر الفوسفاط ، ابتداء من 1975 ، قد ساهم بشكل كبير من الرفع من عجز الميزانية ، وكذا من قيمة القروض الخارجية . عاملا ، بقدر متوسع ، على تمويل هذا القطاع أو ذاك .

وهكذا ، فهذه الاستدانة التي عرفها المغرب عند الانطلاق ، وذلك السلوك الحذر المعتاد في صرف مالية البلاد ، بالإضافة إلى العناية إزاء المغرب من جانب الدول الغربية ، كل ذلك قد سنح له بالعيش لعدة سنوات في ظروف لا تعكس إمكانياته الحقيقية أو ربما أكثر منها . بيد أن تكلفة حرب الصحراء قد أسهمت بالمقابل ، في المفاقمة من سوء الوضعية ، ثم تبين أن الآفاق كانت مظلمة ومؤلمة . ولقد كان ثقل المديونية الخارجية يقدر بـ12 مليار دولار [20] ، كما أن خدمة المديونية تقدر بمليارين من الدولارات في السنة ، بينما أن العجز في الميزانية ، الذي كان يتحدد فيما بين 12 % و14 % من مجموع القيمة المضافة لسنة 1982 ، قد أضحى يقارب نسبة 8 % . ويعود الفضل في ذلك إلى تطبيق سياسة مستقرة قد اتبعت بقدر من النجاح النسبي ، ومن أجل تمويل هذه الجوانب من العجز ، عملت الخزينة على امتصاص أكثر من 40 % من اعتمادات النظام البنكي المغربي ، وأكثر من 70% من مستحقات الاعتمادات الكلية ، بما في ذلك المساعدة الخارجية . وعندما

طلبت الحكومة المغربية بجدولة مديونيتها من نادي باريز ، وجدت نفسها ملزمة بأن تتعهد بالتخفيض بقدر كبير من عجزها المالي ، وبأن تعمل تدريجيا على تحرير التوفير العمومي . وفي مقابل هذا الثمن ، كان يمكن للمغرب أن يتلقى القدر الأدنى من المساعدة التي من شأنها أن تتيح له إمكانية أداء قيمة خدمة المديونية ، وأن يستورد حاجياته من الحبوب ومن البترول [21] . وفي مقابل هذا ، يجب عليه أن يخفض من إنفاقه من خلال عمله على تجميد استثماراته ، وبأن يكف عن التوظيف ، وأن يتدبر أيضا النظام الضريبي من جديد ، وأن يفرض الضريبة على القيمة المضافة ، وضريبة عامة على الدخل . وإذا لم يكن قادرا ، في الوقت الراهن ، على التفكير في مراجعة النفقات العسكرية ، فإن عليه أن يعمل على التخفيض من نفقات بعض القطاعات الكبرى المكلفة الأخرى ، من قبيل قطاع التعليم ، وكذا من مخصصات صناديق الدعم الموجهة للمنتجات الأساسية (من المنتظر أن تبلغ كلفة صندوق المقاصة أربعة مليارات من الدولارات ضمن ميزانية الدولة لسنة 1984) . وبصفة إجمالية ، إن على المغرب أن يتوصل إلى تحقيق انخفاض في الاستهلاك ، وهو انخفاض لا يمكن أن يتم إلا من خلال التخفيض من القيم الحقيقية للأجور .

وعلينا أن نضيف إلى هذه الحصيلة القاتمة ، بعض آفاق التطور غير المشجعة كلية للصناعة المغربية . إذ أن تكلفاتها الإنتاجية تعتبر مرتفعة جدا ، وذلك حتى بالنسبة إلى تكلفات الأجور المنخفضة جدا ، اللهم فيما يخص قطاعات الألبسة والجلد . وفي هذا السياق من الانفتاح ومن التنافسية ، إن أغلب المنتوجات الراهنة محكوم عليها بالتراجع ، عندما تدخل حلبة المنافسة مع أي إنتاج ممكن . وفي هذا الصدد ، إن أنشطة تركيب السيارات ، مثلها في ذلك مثل عديد من أنشطة الاستيراد بالنيابة التي شرع العمل فيها في السبعينات ، هي أنشطة توجد ، بالنظر إلى هذا الواقع القائم ، في وضعية وقتية عابرة . ووحدها قطاعات الفوسفاط تتميز بقدرتها وبوسائلها على تطبيق الإنتاج الآلي . هذا وإن هذا السياق الإنتاجي قد ابتدأ العمل به منذ زمن في قطاعات الفوسفاط ، مع ما قد نتج عن ذلك من بعض العواقب التي تتجلى في مجال توظيف عدد من المستخدمين العماليين من الحاملين لشهادة الباكلوريا .

ثم إن الهجرة نحو أوروبا قد باتت هي أيضا مجمدة . أما عن الهجرة التي يمكن أن تتم نحو الدول العربية ، فهي ما تزال تتسم بالتردد ، حتى وإن كان بالإمكان أن نعتبر الإتفاق الحديث حول الوحدة مع ليبيا هو بمثابة حادث عليه أن يفتح آفاقا مهمة ، غير أنها لا تخلو من بعض المجازفة .

وتبقى الفلاحة وحدها توفر للبلاد ، على المدى المتوسط ، بعض الآفاق المشجعة . إلا أنه ، وبالنظر إلى واقع الاستثمارات المحدودة في هذا القطاع ، سيكون من الأليق إيلاء الأسبقية للمناطق الزراعية البورية التي من شأنها أن تحدث بعض التحسن على إنتاج الحبوب في حالة ما إذا كانت المقاييس المطرية مواتية إلى حد لا بأس به . ومما لا شك فيه أن بذل الجهود لصالح هذه المناطق سيجنب مسؤوليها أيضا أن يروا سكانها وهم يتدفقون على المدن . كما أنه من الممكن أيضا ، فيما يخص المسؤولين ، أن يوجهوا تفكيرهم نحو الرفع من إنتاجية الحبوب عبر المساحات المسقية . والحق أن المغرب قد حافظ على أحسن وجه للفلاحة من بين بلدان المغرب العربي ، وعلى هذا القطاع الفلاحي في الحالة الراهنة ، أن يعمل على تجاوز العقبات التي تترتب عن دخول إسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوروبية المشتركة ، وتأثير ذلك على مستقبل بعض الصادرات بعينها . أما على المدى الطويل فإن هامش الحركة لدى المغرب ، من أجل تغذية سكانه ، ومن أجل أن يصدر منتوجاته

نحو المحيط المباشر المجاور ، سيبقى هامشا لا يخلو من أهمية ، وذلك مما لا شك فيه ، في مقابل التخفيض من سيطرة الدولة ، وكذا في إعادة القيام بهيكلة تتصف بالاعتدال للبنيات العقارية وللمجال الضرائبي القروي .

هناك معطى آخر ثابت وأساسي ذو ارتباط بالوضعية المغربية : ويتعلق الأمر بالسكان . فبدون تزايد هؤلاء السكان ، كان بإمكان المغرب أن يغطي حاجاته من المنتجات الغذائية .

وكما كان الشأن في سنة 1960 ، فإن الوعي بهذا المشكل ، مع نشر النتائج الأولية لإحصاء 1982 ، قد أدى إلى صدور رد فعل يتميز بانشغال البال وبتثبيط الهمم . ولقد تجلى رد الفعل الأولي في السعي إلى تزوير نتائج الإحصاء . ولهذا السبب سيكون من الحكمة القيام بمراجعة الأعداد الرسمية للسكان عامة ، والتي يجب أن تتحدد فيما بين 23 مليون و24 مليون بدلا من 20.4 مليون نسمة ، بحيث إن عدد سكان الدار البيضاء يتجاوز مليونين ونصف من السكان . وعلى كل حال إن الإسقاطات الإحصائية الحالية تجعل من الممكن أن نتوقع حدوث تزايد مهم في أعداد الساكنة الحضرية في العقد المقبل . كما أن المغرب يمكن أن يبلغ سكانه الحضريون نسبة 50% مع حلول 1990 . والحاصل أن هذه الحيوية الديمغرافية لا تجسد في أعين بعض المهتمين إلا بعض المظاهر المقلقة . أكيد إن التمحيص في الإحصائيات من شأنه أن يحفز المهتم ، بطبيعة الحال ، على إعمال الفكر حول ضبابية المستقبل بالنسبة للشبيبة ، وحول تنامي الظواهر المرضية الاجتماعية التي لا يمكن مقارنتها مع نفس الظواهر المماثلة التي تعاني منها بلدان أميركا الجنوبية . ومهما يكن ، فإن ملاحظة الشارع المغربي تدفعنا ، على النقيض من ذلك ، إلى التنويه بنقطة إيجابية بإمكانها أن تؤثر على المستقبل السياسي للبلاد .

ويبقى في الواقع أن ندخل في اعتبارنا من ضمن الثوابت التي بين أيدينا ، أحد العوامل الكيفية الذي من الصعب دائما تقديره . ويتعلق الأمر هنا بتطور الطبقة المتوسطة ، وبنوعية الحياة المعيشية اليومية التي يتميز بها المغرب ، وهذا التقدير ، في اعتقاد عديد من المهتمين ، يتأسس على بعض الأمور الخفية ، وعلى بعض المقارنات مع بعض الدول العربية الأخرى . وحسب الظاهر فإن هناك نزوعا نحو الاستمتاع لدى المغاربة ، نزوع يعبر عن نفسه عبر فضاءات المدينة المغربية العصرية . كما أن الشباب لا يبدو عليهم ، سواء -بالمدن وبالشواطئ ، أنهم يعانون من انفصال فيما بين الجنسين . ثم إن الرياضة والعناية بالجسد لدى الرجل أو المرأة ، (هناك مغربية قد فازت بالميدالية الذهبية في الألعاب الأولمبية بلوس أنجلوس ، إذ أن الدار البيضاء قد فاضت قلوبها بالفرحة الشعبية العارمة) بحيث إنهما ، الرياضة والعناية بالأجسام ، قد أصبحا من جملة المظاهر المعتادة في الحياة اليومية ، مع التذكير بأن مثل هذه المظاهر تبقى غير معتادة إلا قليلا بالبلدان العربية ، اللهم في تونس ولبنان قبل أن تندلع الحرب الأهلية هناك .

كما أن هناك ثقافة شعبية ، من قبيل الثقافة الجارية بحوض البحر المتوسط من حيث ارتياد الشواطئ والتخييم ، والتعاطي إلى لعبة الكرة الحديدية ، ورهان التيرسي ، وأكلة الكباب المشوي ، والمرح العائلي الدافئ ، كل ذلك تراه وهو يجمع بين العديد من الأجيال عبر فضاءات المدن المغربية . وزيادة على هذا ، فإن صالونات الحلاقة النسائية ، ودكاكين الملابس والأحذية المصنوعة محليا بقدر كبير من الذوق والأناقة ، قد تضاعفت أعدادها في كل مكان . ولقد بدا وكأن الشارع قد غير من جلده ، وها هي المكتبات تقترح

على الراغب وفرة من المؤلفات التقنية أو الثقافية باللغة الفرنسية والعربية أو الإنجليزية . ثم إن هناك النوادي السينمائية ، ومدارس اللغات الأجنبية الخاصة بجمهور الشباب الباحث عن الانفتاح على الخارج ، حتى وإن لم يكن يتوفر إلا على أقل أمل في رؤية الدول التي يحلم بزيارتها . ولا ننسى الحديث هنا عن الموسيقى والأغاني والمجلات الدورية الجديدة ، أو المنشورات الصادرة باللغة العربية التي إن دلت على شيء ، فإنما تدل على فضاء ثقافي ذي مكانة خاصة ، ومنفتح على الشرق وعلى العالم العصري في نفس الوقت ، ومتحرر بقدر غير خاف من المراقبة ومن توجيهات السلطة . وهكذا ، فإلى جانب هذه العوامل العسيرة على القياس بشكل تام ، والتي تسهم في جعل المغرب بلدا يتمتع بنوعية معيشية نادرة بالنسبة للطبقة المتوسطة ، علينا أن نضيف نوعية المصالح العمومية وجمالية المدن ، التي وبالرغم من التزايد السكاني بها ، فإنها لم تسقط في التقهقر العام الذي عرفته العواصم الإفريقية الكبرى ، مثل القاهرة أو الجزائر ، نعم إن كل هذه العوامل غير المحسوسة تكون جزءا من جملة المعطيات التي على الباحث أن يدمجها عندما يسعى إلى تقويم مدى التطور السياسي بالمغرب ، وهو يواجه الإرغامات الاقتصادية والمالية التي أشرنا إليها من قبل ، والتي يبدو أنها مازالت تضغط بِكَلْكَلِها على ظهور الطبقات المتوسطة .

ومما لا مراء فيه أن الصعوبات الحديثة بالمغرب ما تزال في بداياتها الأولى ، وأن الحلول المطروحة ستظل حلولا لا تلقى القبول بسهولة من لدن النظام السياسي والاجتماعي .

فرضية حول التطور الممكن

علينا قبل كل شيء أن نتساءل عن حل ما من شأنه أن ينحي جانبا الإكراهات التي خضعت للتحليل أعلاه . وهذا الحل هو بمثابة هدف لا يمكن أن يتحقق إلا في مقابل التخلي عن كثير من المكتسبات ، وبالأساس منها تلك المكتسبات التي تتمتع بها الطبقة المتوسطة . وسيغدو من الواجب التفكير أيضا في تقنين الخبز والبنزين في نفس الآن ، بدون التمكن ، مع ذلك ، من تطوير الجهاز الصناعي على أحسن شكل ممكن . وإن من شأن اللجوء إلى مزيج مدقق جدا ينبني على أيديلوجية جامعة بين الإسلام مع الحركة الوطنية ، وخصوصا مع جهاز سياسي من النوع الشمولي ، يعتبر وحده رهانا بإمكانه أن يجعل أي إرغامات تحظى بالقبول ، والمغرب لا يبدو ناضجا من أجل تطبيق بعض الحلول السياسية التي من شأنها أن تقود البلد من جديد نحو نفس المستوى الذي تم تحقيقه في غينيا سيكوتوري . وبما أن هذه الفرضية مآلها إلى الاستبعاد ، فلا يبقى إلا التفكير في حلول ممكنة في محاولة العمل على تقويم حدة التوترات التي يمكن أن يتسبب فيها هذا الاختبار .

استمرارية اللعبة المخزنية

هناك فرضية أولى يمكن أن ترتكز على عامل إستمرارية النظام الحالي ، فالحسن الثاني ليست لديه ، بدون ريب ، أية رغبة في التغيير من ممارساته السياسية ، ولا في أن يغادر حلبة الفروسية تلك المخصصة أصلا للنخب والأعيان . وهذا من شأنه أن يدفع إلى الافتراض بأن بإمكانه أن يجد بالخارج ما يكفيه من الموارد لكي يتجنب تطبيق الوصفات العلاجية المطروحة عليه من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

وهناك عنصران إثنان يشيران إلى أنه سيحاول العثور على حل ما في هذا الاتجاه ، العنصر الأول يكمن من وراء مشاركة بعض المسؤولين الإسرائيليين ، في شهر مايو 1984 ، في المؤتمر السنوي للطوائف اليهودية

المغربية ، إذ أن كاتبها العام هو دافيد عمار المسؤول عن أومينيوم شمال إفريقيا .

ولقد كانت هذه البادرة التي لها دلالتها الخاصة قد تم الحديث عنها ، من جديد في خطاب ملكي ألقاه العاهل بمناسبة يوم القدس ، وكانت ردود فعل السكان واليسار و(حزب) الاستقلال قد اتسمت بالتحفظ كما يمكن أن نتصور ذلك . وبدا وكأن الملك حينها قد جعل نفسه في موقع لا يخلو من مجازفة ، إذ من الممكن أن يفهم أحد دوافعه الحقيقية ما دام أن ما سبق ووقع للشاه وللسادات بالخصوص لا يمكن ألا تخطر على باله في هذه المناسبة بالذات . أما فيما يخصنا نحن فبالإمكان إذن أن نطرح بالتالي تلك الفرضية التي مفادها أنه ، أي الملك ، قد رأى الفرصة ، في هذه المناسبة ، مواتية لكي يجعل من نفسه وسيطا فيما بين إسرائيل وبين الدول العربية . وهكذا ففي حالة نجاحه ، كان الأمل يراوده في أن يحصل من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن الأوساط المالية العالمية ، على الوسائل التي من شأنها أن تساعده على الاستمرار في تشغيل نظامه في الحكم من خلال إلقاء تكلفة هذا الاشتغال على عاتق المساعدة الخارجية . وحسب ما يظهر لنا إن مَسْعى ما من هذا القبيل إنما يماثل الهروب إلى الأمام الذي سبق أن جربه السادات الذي قام بزيارة القدس بعد أعمال الشغب في يناير 1977 .

وتبدو الوحدة مع ليبيا أي العنصر الثاني ، التي حملت في طيها رهانات أكثر تعقيدا زيادة على ذلك -بمثابة عملية جريئة من نفس النمط السابق- . ففي المقام الأول ، فالتخلي عن البوليزاريو من جهة ليبيا كان من شأنه أن يقدم المساعدة إلى المغاربة . إنما بدون أية نتيجة نهائية ، مادامت الجزائر كانت تدعم تلك الحركة [22] . بيد أن هذه العملية كان يمكن ، مع ذلك ، ومن خلال توجيه الضغط على الجزائر ، أن تساعد على الدخول في سيرورة تجعل المغرب يتحرر من بعض الإلتزامات ، الشيء الذي يتيح له تخفيض التكاليف العسكرية ، وإعادة النظر في ذلك الوزر الذي يمثله الجيش . وفضلا عن هذا ، فحتى وإن كان القدافي لم يعد يمتلك الموارد الوفيرة التي كانت يتمتع بها ، منذ حوالي عشر سنوات ، فإن خزينة أمواله يمكن ، مع ذلك ، أن تخفف ، بقدر لا يخفى من اليسر ، على خزينة المغرب فيما يخص أداء فواتير مستورداته الحيوية من القمح والبترول . وأخيرا إن العمال المغاربة يمكنهم أن يجدوا في ليبيا منافذ للشغل الظاهر أنه لم يعد لها أثر في أوروبا . غير أن اجربة الحسن الثاني العربية كانت كبيرة جدا بحيث لا تجعله يقدر النزوات الغريبة المعروفة عن شريكه القدافي حق قدرها ، ومن ثمة الغيظ الشديد الذي لابد وأن يتملك الجزائريين من جراء ذلك ، وهذا بدون حسبان ذلك الانزعاج من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حالة ما إذا استمرت المغازلة مع القدافي مدة أطول [23] .

غير أن هاتين المحاولتين اللتين لا تخلوان من مجازفة قد كانتا على قدر واضح من التناقض والمفارقة لكي تتعارض إحداهما مع الأخرى . وهذا سيدفع إلى الاعتقاد بقدر لا بأس به ، وعلى مستوى كل حالة منهما على حدة ، على كمون قدر ملموس من الارتجال ، والذي علينا ألا نهتم فيه إلا بأمر في إطار الإرادة المحمومة في ربح الوقت من لدن الملك ، والانفلات بالتالي من شرك الواقع الصعب ، لا سيما وأنه يبدو بجلاء بأن برامج المساعدة المالية المحددة من قبل المنظمات الدولية ، وعلى إثر انعقاد عديد من الجلسات التشاورية مع السلطات المغربية ، لم تكن لتحقق للمغرب بدون إحداث تحول سياسي . وبطبيعة الحال ، إن هذا الموضوع لم يخضع أبدا للمقاربة ، إلا أن المحاولة تبقى واردة ، ولقد كان الملك غداة المحاولتين الانقلابيتين ، قد نجح

في سد الطريق أمام إحدى المناسبات التي كانت تفرض نفسها للقيام بدمقرطة البلاد ، وذلك من أجل أن يتفرغ لمواجهة المحاولات العسكرية المستقبلية ، وذلك من خلال العمل على إنعاش الاقتصاد بتوظيف الأرباح المترتبة عن بيع الفوسفاط ، ثم من خلال اللجوء إلى الاقتراض . ولقد كانت الطبقة الوسطى هي الفئة المستفيدة الأساسية من هذه السياسة بالنظر إلى ما عرفته الساحة من مضاعفة لفرص الشغل ، ومن انفتاح الآفاق أمام الراغبين في الاغتناء ، ومن نظام تعليمي لا تشوبه الضغوط الانتقائية ، ومن مصالح عمومية تشتغل بطريقة اعتيادية .

دمقرطة وهيكلة تقنية

في الوقت الذي ابتدأت فيه معالم الإفلاس الاقتصادي تتحدد بوضوح ، بحيث ستتجلى عاقبته في تخفيض الأجور الحقيقية ، وفي تدني مستوى الحياة لدى الطبقة الوسطى ، كان من شأن اللجوء إلى إحداث تحرير على الصعيد السياسي أن يساعد على جعل تلك الضغوطات تلقى بعض التقبل من المواطنين ، وذلك من خلال الدعوة إلى توافق جديد . وهكذا كان يمكن أن تنتقل البلاد نحو موقع مغاير في إطار لعبة سياسية مغايرة ، سياسة في حاجة لكي تكون فعالية ، إلى ضرورة الاشتغال جنبا إلى جنب مع بعض المنظمات الممثلة للطبقة الوسطى وللجماهير التي لا بد من دعوتها إلى التخفيض من استهلاكها باتباع مجهود كبير للإقناع . وهذا ما كان يفترض إذن حضور أحزاب قوية ، وانتخابات مفتوحة ، وتحول سلس لا ينعكس إلى نقيضه يرتبط بنظام الحكم الذي يرتكز على النخب والأعيان . نعم إن الإصلاحات التي ستلي ذلك ، والتي هي إصلاحات لامفر منها ، ستكون مؤلمة ، سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الشخصي ، وذلك في حالة ما إذا تعرض الإرث العقاري والصناعي للعاهل إلى المس به في إطار الإصلاحات والواجبات الضرائبية .

وهذا النمط السياسي هو نمط يمكن أن يمثل ، مع بعض الفوارق اليسيرة ، طريقة مغربية أو انعكاسا للانفتاح الديمقراطي الذي طرأ بإسبانيا ، وهي صيغة بإمكانها أن تلقى دعما أكيدا من الجهاز الإداري ، وفي وسط الأحزاب ، وضمن اليسار أساسا ، ثم لدى المنظمات العالمية . وفي الواقع ، إن هذه التدابير المجبرة التي اقترحها صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، لم تكن في كنهها ، في غالبية الأحيان ، إلا عبارة عن إعادة واستثمار التحليلات التي سبق وأن أنجزت ، منذ زمن طويل ، في إطار الهيكلة التقنية Technostructur الاقتصادية والمالية للبلاد ، والتي نجد جميع الخبراء الذين ارتبطوا بها عن قرب ، وبشكل ما من الأشكال ، يقرون بجودتها ووضوحها . غير أنه سيكون من قبيل العمل الانتحاري ، على المستوى الإداري والسياسي ، بالنسبة لأي خبير اقتصادي مغربي ، أن يعرب صراحة عن مثل هذه الأفكار . ويمكننا أن نتصور كيف يحس الخبراء المغاربة ببعض السرور الخفي من جراء رؤية أفكارهم تتبع ثانية من قبل سلطة كان في مستطاعها أن تقول للملك ما لم يستطع ، أي موظف ، أو أي رجل سياسة مغربي ، أن يعرب عنها على مسمع من الملك ، حتى وإن كان هذا الموقف يعتبر من جملة المواضيع المثيرة التي يظل الملك يشتكي منها باستمرار واصفا إياها بمؤامرة الصمت .

ففي نظام من هذا القبيل يتولى حول التحولات المؤسساتية الكبرى ، إن المنظمات الدولية هي التي تقوم في الواقع ، بتزويد الجهاز الإداري المغربي المنشغل البال بالإصلاحات القاعدية ، بالدعم اللازم لتحركه .

بحيث يمكننا أن نتصور بأن الأمر سيتعلق في الأساس ، بحل مرتكز على نوع من المناوبة في انتظار أن تتقوى الأحزاب والنقابات من خلال صناديق الاقتراع العام .

وبالنظر إلى التوترات التي سيعاني منها النظام السياسي والمجتمع المغربي في إبان هذه المرحلة ، يمكننا أن نتخوف من وقوع انحراف نحو نظام الحزب الواحد الذي قد يفضي إلى تنحية النظام الملكي ، وإلى بروز أنماط من المعارضة المحلية العنيفة التي تقف ضدا في السياسات المقررة بالرباط ، ثم في آخر المطاف ، إلى مصادرة التجربة برمتها على يد الجيش . وكما هو معلوم إن المثابرة على تطبيق اقتصاد منفتح على الخارج ، بعكس ملامح المساعدة العالمية ، في قسم كبير منها ، سيكون بمثابة اختيار من الصعب تأمينه ، بحيث إن الرأي العام المغربي سيغدو بالتالي ميالا إلى أن يعزو جذور جميع الأضرار إلى الخارج ، مشبها ، بشكل تلقائي تلك العلاجات بأنها تمثل في روحها الأذى هو نفسه وهذا بدون أن تعمل أية قوة سياسية وطنية على تكليف نفسها جديا دحض هذا النوع من التفكير .

في الواقع ، إن الاختيار الديمقراطي لا يمكنه أن يتحقق إلا في وجود انفتاح ذي دلالة على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، غير أن السؤال الذي لا بد من طرحه ، هل أن هذا الحزب سيكون اليوم في مستوى الحدث ، أي في حالة ما إذا تولى المسؤولية بحيث يعود إلى التفاوض حول الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي ومع البنك الدولي ، وبأن يجعل الطبقة الوسطى تقبل الإجبارات التي يفترضها ذلك الاتفاق؟ وإذا صرفنا النظر عن المفاوضات التي قد يجريها هذا الحزب مع نظام الحكم حول هذه المشاكل ، فإن المعطيات المرتبطة بوجود أزمة أكثر عمقا تبدو وكأنها ترتسم على شكل موحد عام . والحق أن إفلاس النماذج الاشتراكية ، وإنهيار المثل ، إلى جانب مختلف التجارب التي قد تمت المناداة بها عبر البلدان العربية ، كلها قد تصيب بآثارها الأطر والأتباع المشايعين للأحزاب اليسارية . وإذا كان هذا التطور قد يجعل تلك الأحزاب ، غير قادرة على التفكير في حلول جديدة ، ثم على طرح بعض الاختيارات ، وشرحها ، فإننا يمكن أن نتخوف في نهاية الأمر ، من أن يصبح الفراغ الإيديولوجي يعمل لصالح التيار الإسلامي .

هناك حل ديمقراطي تقنوقراطي démo-technocratique يلزم أن يلقى منفذا ، بشكل سريع فيما يخص مسألة حرب الصحراء ، وذلك في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الحرب في حاجة إلى التخفيض من قيمة التكاليف العسكرية من أجل التخفيف ما أمكن من ضغط البرنامج الاقتصادي ، وبهدف الحد أيضا من الثقل الذي يمثله الجيش بداخل المجتمع . وإن نجاح هذا الحل هو نجاح يفترض إذن القيام بالتفاتة ما من جانب الجزائر وببعض التنازلات التي لا تخلو من أهمية ، وذلك من خلال تجاوز هذه الحالة الفريدة المتعلقة بمسألة الصحراء الإسبانية ، والتفكير بالتالي في استغلال مشترك للنواحي الصحراوية بإمكانه أن يكون بمثابة قاعدة تنبني عليها وحدة مغاربية متأسسة على واقعية مشتركة ، وعلى الإدماج الجديد والمقبول للبوليزاريو في جزء من الصحراء ، حيث إن المغرب يصنع وحده الرهانات عبر أراضيها .

عودة إلى الحل القيادي

إن الحل العسكري سيكون بمثابة متغير آخر من بعض النواحي ، بحيث إنه يعتبر حلا أكثر كلاسيكية بالمقارنة مع القوى الثلاثية التي تكون الجهاز الإداري ، والأحزاب السياسية ، والمنظمات المالية الدولية . وهناك عديد من السيناريوهات التي يمكن تصورها من أجل تبرير دخول العسكريين ضمن اللعبة السياسية .

حقا إن حدوث هزيمة للمغرب على الساحة يبقى بعيدا عن الاحتمال ، غير أن من شأن التفاوض الذي سيترجم إلى اعتراف جزئي بدولة صحراوية ، من شأنه ألا يعتبر ، في أعين العسكريين ، إلا عبارة عن صنيع قد حدث بناء على تلاعب من قبل الجزائر ، بحيث إنه يبقى بالتالي بمثابة مقابل غير مقبول وهناك تبرير آخر فيما يخص التدخل العسكري ، وهو تبرير يمكن أن يتولد من جراء المطالب التي لا تعرف الانقطاع أبدا الصادرة عن سلطة مدنية مرهقة ومغلوبة على أمرها بفعل مشاكل الحفاظ على النظام المتولدة عن تطبيق نظام التقشف .

ومن هنا فالجيش يمكنه ، عندئذ ، أن يمثل البديل عن أي تبرير ديمقراطي لنظام التقشف . وسيكون تدخل الجيش مصحوبا بعملية سايكولوجية ممتدة على نطاق واسع ، تأخذ على حسابها من جديد تلك الطروحات التي تعبر عن المطالب التي تنادي بها الحركات الإسلامية ، ثم تضيف إليها قدرا كبيرا من الروح الوطنية التي يعتبر الجيش وحده القادر على التحكم في أصالتها . وعلى المدى الطويل سيظل الإسلاميون والوطنيون يداورون خفية عديدا من التناقضات ، غير أن بعض الأوجه من التسويات تظل ممكنة في الحالة الراهنة . ومع ذلك ، فإن السلطة العسكرية هي في كنهها تعتبر سلطة عقلانية وعلمية وعلمانية في نفس الآن . كما أن العسكريين لا يمكنهم أن يشددوا على تبرير سلطتهم من خلال الإسلام ، تخوفا منهم من أن يجدوا أنفسهم وجها لوجه أمام "أمير المؤمنين" أو أمام أصحاب المذاهب الدينيين من النمط الإيراني الذين لا يمكن للعسكريين إلا أن يمنحوهم دورا مستقبليا ، وفي أحسن الأحوال ، دورا مساعدا مرتبطا بشؤون العبادات .

هناك جناح آخر يتعلق بشرعية التدخل العسكري ، وهي شرعية ستكمن بطبيعة الحال في إطار النزعة الوطنية . وذلك لأن حماية الوطن المغربي ، التي لها أهميتها من السهل أن تناط بجيش الأمة بحيث تحل محل الحماية ، ستعقب الحماية التي كانت مخصصة للعرش ، وذلك في مواجهة حكم جزائري لن يجد العسكريون أية صعوبة في وضعه في الصورة باستعمال بعض الصيغ التهديدية . وفيما يتعلق بعلاقات العسكريين مع المبادئ الديمقراطية ، فهي ستكون بدون شك أكثر إبهاما . والظاهر أن الميكانيزمات الانتخابية قد تعرضت لفقدان الثقة فيها إلى حد بعيد على يد النظام الملكي ، إلى درجة أن العكسريين لن يجدوا أية مخاطرة في إعادة إصلاحها . بل ويمكننا أن نعتقد أيضا بأن هؤلاء العسكريين يمكن أن يجعلوا آلة الحكم التشريعي تشتغل بكامل الانتظام التام لصالحهم هم ، باعتبار ذلك أداة لاكتساب الشرعية على غرار العسكريين الأتراك [24] . وإن الروح التحكمية L'autoritarisme الاستبدادية والوطنية لا يجب أن يثيرا انزعاج سواد العالم القروي أو أيضا إحدى فئات الطبقة المتوسطة . وسيكون للعسكريين ، فيما بعد ، الحق في الاختيار بين التعددية الخاضعة للمراقبة على غرار النموذج التركي ، وبين نظام الحزب الواحد ، على غرار ، النموذج الناصري ، أو جبهة التحرير الجزائرية . مع الإشارة هنا إلى أن تنوعية المجتمع المغربي لن تتحمل إلا بشكل سيء تطبيق إطار سياسي وحيد ، بحيث إن تلك التنوعية تفترض إقامة حكومة مدنية تكون مكلفة باتخاذ التدابير التقنية غير الشعبية الناتجة عن الوضعية الاقتصادية الصعبة .

وانطلاقا من فرضية الحكومة التكنوقراطية ، يمكننا أن نفكر بأنه من الممكن التخفيض من كلفة الجيش ومن ثقله ضمن النظام السياسي هدفا إلى جعل التراجع الذي طرأ على مستوى الحياة أقل حدة وصعوبة بالنسبة للساكنة الحضرية والطبقة المتوسطة . وفي حالة حكم عسكري ما ، سيكون من الطبيعي أن نتصور

حلا معاكسا . إذ أن التوتر القائم عند الحدود ، والنزعة الوطنية القومية سيبرران ، على الأقل ، الإبقاء الكلي على الموارد المخصصة ، في الوقت الراهن ، للجيش . ثم إن الوحدة الوطنية وحاجيات الدفاع سيعملان على أن يفرض العسكريون على جماهير السكان تحمل بعض التضحيات التي سيبذل خطاب اشتراكي تعادلي من النمط المعروف بالثكنات العسكرية ، جهده من أجل جعلها تلقى القبول بقدر أكثر . وكملاذ أخير ، فإن العنف سيطبق على السكان بضمير مرتاح تماما . كما يمكن أيضا للعسكريين أن يحاولوا العثور بالخارج على بعض الموارد التي يمكن أن تجعل من تطبيق التقويم الاقتصادي أقل قسوة على الناس . ثم إن مواجهة العسكريين للجزائر ستدفعهم إلى الالتفات ، بشكل طبيعي تماما ، نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، التي من المعروف أنها تتصرف مسبقا ، في البلاد ، من خلال بعض التسهيلات العسكرية ، وبعض الارتباطات القديمة مع الطيران والبحرية المغربيين .

وعلى المستوى الداخلي ، سيبحث الجيش عن بعض الأشكال من المناوبة لكي يمارس الحكم . فليس هناك من بواعث مهمة ما قد تجعله يفكر في أن البنية التقنية Technostructure ستتخذ موقفا محافظا إزاء الجيش كما كانت تفعل إزاء النظام الملكي . وبمجرد ما تغدو الموارد مضمونة ، فإن الجيش سيجد أمامه فرص النجاح مواتية لكي يكون هو صاحب الشأن الأكثر عقلانية وحسبانا مقارنة مع الملك . كما يمكننا الاعتبار كذلك بأن قسما من الطبقة السياسية سيعمل على الانضمام إلى جانب الحكم العسكري ، حتى يستمر ، تحت المراقبة طبعا ، في القيام بدوره في الإسهام في متابعة قضايا البلاد . وبشكل تدريجي سيتمكن الجيش من انتداب بعض الضباط في إطار نظام الإحالة على التقاعد ، أو على الإلحاق من أجل أن يشاركوا في الإدارة ، وفي الحياة السياسية بالبلاد على غرار النموذج العسكري المصري . وسيجد الجيش في هذا الصنيع فائدة تجعله يوفر حركية سريعة بشكل أكثر ضمن مراكزه القيادية ، ويرصد لنفسه نظاما للمكافآت يكون مخصصا للطبقات العسكرية الثانوية أو الثالثة التي لن تجد الأبواب قسرا مفتوحة في وجهها لولوج عوالم السلطة السياسية . وهكذا سيجد الجيش إمكانية ما لإقحام خلصائه في بعض المناصب الأساسية ، ابتداء بالإدارة الإقليمية والقطاعات ذات الطابع العمومي حيث كان للجيش تقليد قديم متوارث في الحضور فيها .

إن نقطة الرسو على رصيف القطاع الاقتصادي ستكون الأكثر أهمية في إطار الجوانب التي علينا أن نصب عليها اهتمامنا . ويمكننا أن نفكر ، في هذا الصدد ، بأن العسكريين سيحتلون ، بما لا مجال للشك فيه ، عديدا من المراكز ذات المسؤولية عبر المؤسسات العمومية ، وذلك بقدر لا يخفى من التهافت كما حدث في مصر . وسيكون حضورهم عبر هذه المؤسسات بمثابة طريقة ، ليبينوا للطبقة العمالية وللنقابات ، الحدود التي لا يليق تجاوزها . ومن الأكيد أن هناك أحد المشاكل المتعلقة بتقسيم المسؤوليات ، مع البنية التقنية Technostructure ، والذي سيفرض نفسه ، بحيث أنه سيكون من قبيل التهور حصر تلك البنية التقنية في دور جد محدود إذا كانت لدى الجيش رغبة في الإرتباط بخدماتها .

أما في القطاع الخاص فيمكننا ، بشكل أولي ، أن نعتبر بأن التقارب مع الجيش سيتم بقدر من اليسر . وهناك اتصالات اجتماعية وعائلية قائمة منذ زمن سابق . ومن المعروف أن بعض العسكريين من أعلى المستويات عموما قد استثمروا منذ وقت طويل في عالم المعاملات . ويظهر أن الأغلبية منهم ما تزال متشبثة إلى يومنا هذا ، بتوظيف أموالها في ميدان العقار ، نظرا إلى التسهيلات التي يوفرها لهم النظام الملكي في إطار

هذا القطاع . وإنهم قد ينضمون بسهولة إلى المجالس الإدارية متى سنحت لهم الفرصة بذلك .

إن هناك بعض الشك يمكن أن يظل قائما حول قدرة العسكريين على المشاركة في مخطط للتقويم يجري إنجازه في علاقة مع المنظمات العالمية . وسيفرض على العسكريين هذا الاختيار بدافع من وقائع الأشياء ، مع أن هامش التفاوض المتوفر بين أيديهم يبقى محددا في الآجال الممنوحة . وبالنسبة للمنظمات العالمية ، هناك الحل الذي يجمع بين الكفاءة الإدارية وبين الشرعية الديمقراطية ، بحيث هو الذي سيكون مفضلا لديها بدون شك . غير أنه لن تكون لدى هذه الأخيرة مواقف معادية لحل عسكري ما بصفة خاصة ، مادامت الاقتطاعات من الموارد الجماعية لن تعرض التدابير الصعبة ، والمقررة من جراء الاتفاق الجماعي ، لخطورة ما .

تلك كانت الفرضيات الأساسية التي يمكن طرحها حول التطور السياسي للمغرب ، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار للإرغامات وللثوابت التي ترتبط بالوضعية الحالية . كما أن هناك سيناريوهات أخرى غير التي قدمناها هنا تبقى واردة أيضا . وإن أهمية هذا المتغير أو ذاك يمكن أن تتغير تبعا للحظة التاريخية أو للرجال المعنيين . بيد أن هناك أمرا يبدو جوهريا في اعتقادنا ، فانطلاقا من تلك اللحظة التي نقبل فيها ، ضمن هذه الخطوط العريضة ، أن نقوم بتحليل الضغوطات الاقتصادية التي تثقل بكلكلها على صدر البلاد . انطلاقا من ذلك ، تبدو الفرضيات المطروحة ، مع بعض الاختلافات المحدودة ، أنها تبقى الأكثر احتمالا . إنها تقلص من أهمية العوامل الدينية باعتبارها تمثل أجوبة ممكنة ، في النطاق الذي يكون المغرب فيه ، وهو غير متوفر على أي منفذ إضافي مهما كان ، غير قادر على أن يسمح لنفسه بقيام ثورة إسلامية شاملة ، وذلك بدون أن يكون في حاجة إلى العمل على عقلنة ساكنته ، ولا على ألا يورط دفاعاته في مواجهة الجزائر .

وبالمقارنة مع سنوات 1960 ، فإن المرحلة الراهنة تتميز بانفتاح أكثر بروزا في النظام السياسي المغربي على الخارج ، وأيضا بتزايد حدة المشاكل الاقتصادية . فبعد الاستقلال انغلقت اللعبة السياسية وتقوقعت على نفسها ، بحيث إنه لا العوامل الاقتصادية ، ولا الأحداث العالمية لم تكن لتمثل المحددات المطلقة بداخل اللعبة السياسية الداخلية .

وسواء تعلق الأمر بالعلاقات مع فرنسا أو إسبانيا ، أو تعلق بمساعدات صندوق النقد الدولي ، أم بمشاكل الأراضي ، أو بالمؤسسات الأجنبية ، فإن المغرب اختار موقفا متمهلا . وكان الحدث الأكثر بروزا هو الذي يتعلق بحرب الحدود في سنة 1960 ، غير أننا يمكن أن نعتبر بأن العوامل ذات الطابع الداخلي قد أسهمت بشكل واسع في اتخاذ المبادرة المغربية . واليوم ، وكما كان الشأن في بداية القرن ، إن المغرب في حاجة إلى المساعدة الأجنبية ، بدون شك من أجل البقاء والعيش ، ولكن أيضا من أجل الولوج في مرحلة جديدة لها ارتباط باندماجه في إطار مجتمع حضري ومصنع . والظاهر أن بعض مكونات المجتمع المغربي هي في مستوى جعلنا أكثر قدرة على القيام بتحليل المعطيات ذات الصلة بهذه الوضعية ، وبتقويم تكلفة المساعدة وآثارها الصادمة . غير أنها ، أي تلك المكونات ، ليست في مستوى القدرة على فرض هذا النوع من الحلول . والحاصل أن تطور النظام يجب أن يسمح بوضع فرق للعمل بعين المكان تكون قادرة على تدبير الأزمة ، من خلال عملها على تدبير المساعدات ، ومن خلال القبول بالجهات الوصية ، والعمل على فرض التضحيات . وعلى المسؤولين أن يقرروا بأن المجموعة صاحبة المصالح ، وبأن الروابط الاقتصادية والثقافية مع أوروبا والعالم

الغربي هي التي ستتيح الفرصة لإيجاد منفذ أقل تكلفة من الناحية الاجتماعية من الإنطواء على الذات في مقابل ضياع مؤقت للإستقلالية الاقتصادية .

والسؤال الذي يمكن طرحه هو كيف سيعمل الحسن الثاني على حل هذا المشكل؟ ذلك لأن مستقبل نظامه يتعلق بالطريقة التي سيتصرف بها . إنه ربما لا يبدو معرضا للتهديد على المدى القصير مما يمكن أن نتصور من خلال تحليل الصعوبات التي عليه أن يتجاوزها . غير أن الخروج من الأزمة ، وعودة الجيش إلى ثكناته هي عوامل ليس من السهولة التعامل معها . والحق أن هناك انعداما لـ"مشروع اقتصادي" بالمغرب في الوقت الراهن . وإذا لم ينجح الملك في استلهامه ، وبالتالي في وضعه حيز التطبيق ، فإنه سيجعل نفسه معرضا لخطورة التنحية من جراء التحالف فيما بين البنية التقنية والجيش والمقاولين العصريين الصناعيين والمزارعين . وفيما يخص هذا التحالف ، فإنه في اعتبارنا كامن بالقوة . بحيث إما أن يكون الملك قائدا لهذا التحالف أو ضحية له .

والحاصل أن هامش الاختيار هو هامش ضعيف إلى حد بعيد ، من أجل أن يتفوق الشعور بالرغبة الوطنية في البقاء ، ويتغلب بالتالي على محاولة التفكير في المغامرة والانعزال . ومن الأكيد ، مع ذلك ، بأن محاولة إتخاذ القرار ستكون أكبر حجما بقدر ما سيعمل مخطط التقويم المالي على جعل المواطنين يحسون بتأثيره القاسي . وهل أن الحل الذي يَعِد الناس بأكبر قدر من الديمقراطية الهادفة إلى التعويض عن الخصاص وعن العطالة ، هو الحل الذي ستكون له الكلمة الأخيرة بدلا من الميول الاستبدادية التحكمية العسكرية التي ستبذل جهدها لكي تجعل نفس الأضرار تحظى بالقبول من لدن السكان باسم الحفاظ على الوحدة الوطنية؟ وهل يجب على أصحاب الشأن أن يستبعدوا نهائيا من تفكيرهم بعض الأنماط الوسيطية التي دأب الإسلام التحكمي في استعمالها من أجل التخفيض من مستوى الاستهلاك؟ ثم إن هناك حلا ينبغي استبعاده ، وهو الحل الذي يبدو في الاستمرارية المستدامة لنوع من التعددية في النخب التي يعمل المخزن على اختيارها . فحتى هذا الوقت ، لم ينجح النظام الملكي المغربي ، بقدر بعيد ، في تبني الاختيار الصعب من أجل تأسيس دولة الأمة-الوطن .

وذلك لأن هياكل البلاد المتجذرة في الأعماق لم تتعرض للخلخلة ، سواء على يد الحماية ، أو سواء بفعل التحرر من الاستعمار . واليوم ها هو هذا البلد يعاني ، مثل كثير من البلدان الأخرى ، من وزر التمدن السريع المصحوب بتطور صناعي . وللمرة الأولى يتجلى لنا عمق الصدمة ، بحيث إن الحلول المقترحة ، والتي تتسم بالحذر ، هي حلول تتسم بقدر واضح من التردد . فهل سيعرف المغرب ، والحالة هذه ، كيف يحافظ على بقائه بدون أن يخسر روحه في الطريق بعد كل هذه المعاناة؟ وهل إن موارد العالم القوري ، وليبيرالية النخب ستتيح للمغرب إمكانية ما لابتكار ثقافة متناسقة تساعده على تجاوز المصاعب بنهج أفضل مما صنعت دول مصر والبرازيل والجزائر؟ وهل أن انتقال المجتمعات القروية نحو العالم الحضري الصناعي سيجري أو يتم ، عبر جميع أرجاء البلاد ، في جو من الحزن والعنف؟ وهل أن التضامنات المتوسطية ستسمح بابتكار عدد من الأندلسيات الجديدة؟ وبدون أن يجد الحسن الثاني مكانته وقد غدت تنحصر في دور شبيه بدور ملكة انجلترا ، فهل سيقبل بنفس الدور الذي يقوم به خوان كارلوس؟

نعم لقد نجح النظام الملكي ، لأكثر من عشرين سنة ، في كبح أو في توجيه تطور اجتماعي كان على وشك

أن يتجاوز كُنه اللعبة ، التي كان النظام يعرف كيف يتحكم فيها . ولقد نتج عن ذلك المسار تراكم من المآلات المحتملة التي لم تجد بعد ترجمة لها في شكل صياغات من إواليات المساهمة . ومنذ بضع سنوات ، ظلت محاولات الانقلابات ، وحرب الصحراء ، ونوبات الجفاف ، والعلاقات مع مختلف الاقتصاديات الغربية تزيد من تسارع مسار التحول ، بحيث إن عوامل هذه السيرورة التحولية الأكثر بروزا هي التي تتجلى في التضخم الذي تعرفه المراكز السكانية الكبرى ، والمدن المتوسطة . وفي تحولها ، إلى مراكز للبروليتاريا العمالية ، وفي انعدام التأطير للتجمعات الحضرية ، وإدماجها بالتالي ، فإن العلاقات الاجتماعية ، قد أصبحت تعرف التدبير في إطارها ، كما هي على حالتها الصرفة ، مع تناوب متعاقب من اللامبالاة ومن الفتور والعنف ، إذ إن من شأن التكرار المستمر جدا لتلك الظواهر أن يُلغِم شرعية الحكم الملكي ، وأن يعطي الضوء الأخضر للشروع في عقد تحالف بين المحظوظين الذين باتوا متخوفين على مستقبلهم .

غشت 1984

ملحق I

كرونولوجيا سياسية مجملة

1930 . الظهير البربري الذي يخضع القبائل الأمازيغية للتشريعات الفرنسية ، ويخرجهم عن المحاكم الإسلامية . نقطة انطلاق لحملة الفوران الوطني .

1934 . أول احتفال بعيد العرش من قبل الوطنيين

تأسيس "لجنة العمل المغربية" تطرح مخططا لإصلاحات الحماية .

1943 . تأسيس حزب الاستقلال .

1947 . خطاب السلطان بطنجة داعيا فيه إلى حق المغرب في الانضمام إلى جامعة الدول العربية .

1952 . مجيء الجنرال كيوم خلفا للجنرال جوان .

مظاهرات بالدار البيضاء ، ومنع (حزب) الاستقلال .

1953 . 20 غشت تم عزل محمد الخامس ، وألقي به بالمنفى بمدغشقر ، وعوض بابن عرفة .

1955 . غشت مؤتمر إكس لي بان ، جمع بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الأحزاب الوطنية المغربية .

16 نونبر . رجوع محمد الخامس الى المغرب .

1 دجنبر . إنشاء أول حكومة برئاسة البكاي .

1956 . 2 مارس . اعتراف فرنسا باستقلال المغرب .

- يوليوز . اندماج جيش التحرير ضمن القوات المسلحة الملكية .
- غشت . أول مؤتمر لـ(حزب) الاستقلال .
- 25 أكتوبر . وزراء PPL (حزب الشورى والاستقلال)

يغادرون حكومة البكاي .

1957 . يناير : تمرد عدي أوبهي عامل تافلالت .

- أكتوبر : ندوة صحفية للمحجوبي أحرضان ، عامل الرباط ، معلنا فيها عن تأسيس الحركة الوطنية .

1958 . 16 أبريل : استقالة حكومة البكاي ، التي عوضت يوم 12 مايو ، بحكومة استقلالية يرأسها أحمد بلفريج .

- 15 نونبر : الإقرار بميثاق الحريات العمومية (قانون الصحافة ، وضع قانون الجمعيات والتجمعات) .
- 22 نونبر : استقالة حكومة بلفريج التي عوضت ، في يوم 24 دجنبر ، بحكومة جديدة يترأسها عبد الله ابراهيم .
- دجنبر 1958 - يناير 1959 : اندلاع التمرد بالريف .

1959 - يناير : انشقاق (حزب) الاستقلال .

يونيو : استشارة الأحزاب حول طريقة الاقتراع بالنسبة للانتخابات الجماعية .

- شتنبر : الإعلان عن الظهير المنظم للانتخابات الجماعية بالاقتراع الفردي .
- دجنبر : تسجيل الناخبين على اللوائح .

1960 ، 20 مايو : إقالة الحكومة التي يرأسها عبد الله ابراهيم والتي عوضت بتاريخ 26 مايو بحكومة يرأسها محمد الخامس إلى جانبه ولي العهد بصفته نائب رئيس مجلس الحكومة .

29 مايو : انتخاب المجالس الجماعية .

23 يونيه : الإعلان عن الظهير المنظم لصلاحيات المجالس الجماعية .

1961 . 26 فبراير : وفاة محمد الخامس ، والحسن الثاني يخلف والده ، وأحمد رضا كديرة ، يُعين مديرا عاما للديوان الملكي ، إذ وجد نفسه وقد خول بالوكالة السلطات المخولة إلى الوزير الأول . كما كان يمارس ، زيادة على ذلك مهام وزير الفلاحة ، ثم وزير الداخلية إثر وفاة البكاي يوم 14 أبريل 1961 .

21 يونيو : انطلاق حملة الإنعاش الوطني .

1962 - شتنبر : الإنعام بالعفو على المتمردين السابقين بالريف (1958) .

18 نونبر : الإعلان عن دستور طرح للتصويت عليه في استفتاء 7 دجنبر 1962 .

1963 . 27 يناير : استقالة وزراء (حزب) الاستقلال ، مع انتقال الحزب إلى المعارضة .

20 مارس : إنشاء جبهة الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية .

17 أبريل : الإعلان من لدن الملك عن الانتخابات التشريعية .

17 ماي : الاقتراع من أجل تعيين مجلس النواب .

5 يونيو : تعديل وزاري ، أحمد رضا كديرة يغادر وزارة الداخلية .

16 يوليوز : إلقاء القبض على 130 مناضلا من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية متهمين بالتآمر على النظام .

28 يوليوز : الانتخابات الجماعية

19 غشت : انتخابات الغرف التجارية

25 غشت : انتخابات الغرف الفلاحية

6 أكتوبر : انتخابات المجالس الإقليمية .

15 أكتوبر : انتخاب مجالس المستشارين .

نهاية اكتوبر : حرب الحدود مع الجزائر .

13 نونبر : إقامة حكومة جديدة يرأسها أحمد باحنيني ، وفيها عين أحمد رضى كديرة وزيرا للشؤون الخارجية .

1964 - يناير-مارس : محاكمة المتهمين في مؤامرة يوليوز 1963 .

12 - أبريل : تفرق الفديك وإنشاء PSD

15-1964 غشت : استقالة أحمد رضى كديرة من الحكومة .

14 شتنبر : اجتماع البرلمان في دورة استثنائية ضدا على مشيئة الأغلبية ، حيث علقت المداولات إلى شهر نونبر .

25 - 22 - مارس 1965 : قيام أعمال الشغب بالدار البيضاء على إثر منشور لوزير التربية الوطنية محدد للسن المسموح به للمرور للقسم الثالث ، تلا ذلك ردع قاس جدا .

- 13 أبريل : إصدار عفو الملك على المحكوم عليهم في مؤامرة 1963 ، كما سعى نحو تطبيق سياسة للوحدة الوطنية .

20 - 23 أبريل : اتصالات بين الملك ورؤساء الأحزاب الأساسية .

7 يونيو : إعلان الملك عن حالة الاستثناء المنصوص عليها عبر الفصل 35 من الدستور ، ثم حل البرلمان . تلا ذلك استقالة حكومة باحنيني ، التي عوضت بحكومة يرأسها الملك .

ملحق II

دليل عن المصطلحات العربية ومصادر الكلمات

عادل - Adel : جمعه عدول : موثق شرعي

عالم - Alem : جمعه علماء . عالم درس العلوم الإسلامية

أمغار - Amghar : رئيس فخذة ، منتخب من لدن الساكنة لمدة محدودة .

ابن يوسف : جامعة إسلامية لمراكش

بلاد المخزن : جزء من الأراضي التي تعترف بالسلطة المؤقتة للسلطان ، تعلن الطاعة للأوامر الصادرة عن الإدارة وتؤدي الضرائب .

بلاد السيبة : أراضي في حالة انشقاق ، حيث إن القبائل ، في نفس الوقت الذي تعترف فيه بالسلطان باعتباره أميرا للمؤمنين ، ترفض أن تخضع لسلطة الموظفين التابعين لهذا الأخير .

قاضي : قاضي ديني .

قائد : موظف محلي ممثل عن السلطان على رأس قبيلة : ومنذ الاستقلال أصبح رئيسا لدائرة إدارية .

الشرع Chraa : قانون ديني إسلامي .

الشيخ : جمعه : شيوخ . وحرفيا يعني قدماء ، مسنون ، أما في التعبير الإداري ، فيعني رئيس فخذة معينا من لدن العامل ، بحيث يكون تابعا للقائد ومراقبا لعديد من المقدمين .

شريف : جمعه شرفاء : سليل الرسول محمد (أو مفروض كذلك) يتمتع بامتياز اجتماعي وديني .

شلوح : أمازيغ الجنوب المغربي

ظهير : قرار ملكي يتمتع بقوة القانون .

ديرو : DERRO : حماية الريف الغربي واستصلاحه : برنامج الأشغال المدروسة من قبل منظمة الفاو FAO .

ضيفة Difa : أكلة العيد

دوار : تجمع من المساكن جامع في غالبية الأحيان للعائلات التي تدعي أنها تنحدر من جد مشترك .

DRS : حماية الأتربة واستصلاحها- برنامج اشغال يقوم في غالبية الأحيان على التشجير - منوط بإدارة المياه والغابات ومطبق بمساعدة الإنعاش الوطني .

FAR : القوات المسلحة الملكية : جيش المغرب المستقل .

فاسي Fassi : من سكان فاس ، أو شخص ما تكون أسرته من أصل من هذه المدينة .

فديك : FDIC : جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية التي تأسست في 1963 من قبل أحمد رضى كديرة .

فقيه : مدرس بكتاب قرآني .

حكومة خليفية : مصالح إدارية موضوعة تحت سلطة خليفة تطوان ، بحيث تكون معادلة للحماية الإسبانية بيد الحكومة الشريفة بالرباط .

كيش : Guich : يعني حرفيا جيش ، وقبائل معفية من الضرائب وتتلقى بعض الأراضي بهدف ضمان الخدمة للسلطان .

حبوس : ملكية مخصصة لمؤسسة دينية ما .
حوز : ضاحية مدينة كبيرة ما .
حراطين : أسلاف عبيد سود من ساكني جنوب المغرب .
(حزب) الاستقلال : حزب الاستقلال الذي تأسس في 1944
جلابة : زي مستطيل بقب ، يلبسه القرويون .
جماعة Jemaa : جماعة محلية ممثلة لسكان دوار ما أو لجماعة سكانية ، بحيث تقوم بتدبير أرض فلاحية ينظر إليها على أنها ملك جماعي .
القرويين : جامعة إسلامية بفاس .
خليفة : نائب : خليفة تطوان كان ممثلا للملك لدى الإدارة الإسبانية بالمنطقة الشمالية . كما أن هذه المفردة تستعمل أيضا لكي تدل على موظف محلي معين من قبل وزير الداخلية ، وهو مساعد للقائد أو للباشا (خليفة القائد أو خليفة الدائرة بالمدن الكبيرة) .
الكيف : كانابيس أو قنب هندي يزرع بجهة كتامة .
مخزن : دار ملكية وتتوسع بحيث تعني جميع جهاز الدولة .
ضريح Marbout : قديس محلي .
مشور : الفضاء حيث يوجد القصر الملكي .
مدرسة : Medersa : إعدادية التدريس الديني .
ملك : Melk (أرض ملك) أرض خاضعة لنظام الملكية الخاصة .
محتسب : شخصية تقليدية مكلفة بالسهر على تنظيم التبادلات التجارية .
مخزني Makhznis : عسس تابعون لإدارة الداخلية ، ثم لوزارة الداخلية ، معينون لحراسة المراكز الإدارية ، وللمحافظة على النظام بالوسط القروي .
مقدم : جمعه مقدمون : رئيس الدوار (أو عديد من الدواوير) معاون للإدارة في اتصال مباشر مع السكان ، يعين من لدن القائد من خلال اقتراح ، أو على الأقل ، على ضوء الموافقة الجماعية من السكان الذين يساعدونه على القيام بعمله الإداري .
مدرس : أستاذ اللغة العربية .
الحركة الشعبية (MP) : حزب أسس في 1959 على يد المحجوبي أحرضان والدكتور عبد الكريم الخطيب .
نادب Nadip : وصي ، مشرف على مصالح قاصر أو غيره .
نايب Naib : ممثل عن .
OCP : المكتب الشريف للفوسفاط
ONI : المكتب الوطني للري
باشا : محافظ مدينة ما لها وضعية بلدية ، ويعين من لدن الملك .
PDI : حزب الشورى والاستقلال : (انطلاقا من 1960 أصبح يسمى الحزب الديمقراطي الدستوري PDC) ، تأسس من قبل بلحسن الوزاني .
PIL : حزب الأحرار الليبراليين الذي أسسه رشيد ملين .
PUM : حزب الوحدة المغربية أسسه المكي الناصري
الإصلاح الوطني : حزب الإصلاح الوطني الذي تم تاسيسه بالمنطقة الشمالية من لدن عبد الخالق الطريس .
السداد : حاكم السداد : قاضي الدرجة الابتدائية
ساگيا : Saguia قناة الري .
سوق : سوق قروي
سوسي : من سكان سوس ، أو مهاجر منحدر من هذه الجهة من جنوب المغرب .
الترتيب : Tartib : ضريبة على قدر قيمة الإنتاج الفلاحي .
UGTM : الاتحاد العام للشغالين المغاربة : نقابة عمالية ذات توجه استقلالي تأسست إثر انشقاق الحزب في 1959 .
UMA : الاتحاد المغربي للفلاحة : نقابة الاستغلالات الفلاحية ذات توجه استقلالي .
UMCIA : الاتحاد المغربي للتجارة والصناعة والصناعة التقليدية ، وهي منظمة مهنية ذات ميول استقلالية .
UMT : الاتحاد المغربي للشغل : نقابة عمالية تابعة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعيد الانشقاق عن (حزب) الاستقلال في 1959 .
UNFP : الاتحاد الوطني للقوات الشعبية : حزب اليسار الذي خرج إلى الوجود من جراء الانشقاق عن (حزب) الاستقلال في 1959 .
USA : اتحاد النقابات الفلاحية : نقابة المزارعين ذات الميول الاتحادية .
زاوية : Zaouia : فضاء العبادة ، مخصص أيضا للتربية الدينية ، من تنشيط أسرة الشرفاء أو من سلالة القديس المحلي ، الذي يتمتع بالاحترام بالنظر إلى معرفته وإلى سلوكه الديني .

إحالات الفصل الأول

1) Bidwell, Morocco under colonial rule, French admninstration of tribal areas 19121958-, Londres, F.Cass, 1973, L'auteur, tout en faisant dans l'ensemble une appréciation très favorable du système de protectorat, estime cependant que ce taux d'encadrement était supérieur au taux d'encadrement anglais au Soudan ou en Arabie.

2)إن المصطلحات العربية والأمازيغية ، بالإضافة إلى صدور الكلمات ، هي مشروحة في الدليل بالملحق .

Les termes arabes et berbères ainsi que les sigles sont expliqués dans un index figurant en annexe.

3) Voir E. Mechaux-Bellaire, Archives marocaines, 1927, p. 241- 265.

4) Voir S. Guenoum, La montagne berbère, Paris, 1929.

5) Voir S.Bernard, Maroc 19431956-. Le conflit franco-marocain, Bruxelles, Institut de sociologie de l'Université libre de Bruxelles, 1963, tome 3, p.49.

6) Voir, par exemple, lahlimi, les terres iriiguées et le monde rural de la Tessaout moyenne, Revue de géographie du Maroc (rabat) 11, 1967, p.339-.

7) Paris, Editions du CNRS, 1968, p.84.

8) Voir J-L.Miège, Le Maroc et l'Europe, Paris, presses universitaires de France, 1962, tome 3, p. 127 et suiv.

9) إن نظام النخب المستعمل من قبل الحماية هو موصوف في .مونطاني R. Montagne الأمازيغ والمخزن بالجنوب المغربي ، باريس ، الكاان 1930 ، وفيه يحلل الكاتب ويؤول إواليات غزو الحكم بداخل القبائل . وإذا كانت هذه التأويلات السوسيولوجية قابلة للنقاش ، فإن عرضه للأحداث يبقى ذا قيمة باعتباره وصفا لوضعية تاريخية . وفي مؤلف آخر تحت عنوان ثورة المغرب ، باريس ، منشورات فرانس أومبير ، 1953 ، ص 111 - 124 يبين الكاتب كيف جرى خضوع المخزن ثم كيف رسخت الحماية وضعية سياسية محلية متحركة . وكان النظام الذي أقيم بعين المكان محافظا بطبيعته على روح التراتبيات والعوائد ، بحيث إنه لا يمكن أن يتلقى التحولات الاجتماعية والسياسية بدون المخاطرة بحدوث القطيعة . كما أن ج لوكوز. J. Le coz يورد في كتابه المغرب بين الفلاح والمعمر ، الرباط إينفرامار ، 1964 . ص 805 - 813 ، وصفا بارعا لنهاية الحماية ، وللوضعية الاقتصادية ، وللدور السياسي للأعيان القرويين عبر أحد السهول الغنية بالساحل .

10) Voir S. Bernard, Maroc 19431956-. Le conflit franco-marocain, op. cit.., tome3.p.203.

11) Voir R. Montagne, Naissance du prolétariat marocain. Enquete collective exécutée de 1948 à 1950, Paris Peyronnet, 1952 R. Montagne voyait aussi dans le prolétariat une ''troisième force'' entre les villes nationalistes et les campagnes qu'il qualifiait d'anarchiques.

12) Voir E. Durant. Traité de droit public marocain, Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1955, p.155 -167.

13) نشر دورية سرية بتاريخ 19 يونيه 1953 للوزير المندوب إلى رؤساء الجهات حول التنظيم الإداري القروي : إن الجماعات التي أنشئت بناء على ظهير 6 يوليوز 1951 ، كانت لها في أول الأمر قاعدة إثنية وإن أهليتها تمتد تبعا لما ورد في النشرة التطبيقية المؤرخة بـ 19 يونيه 1952 : "إلى جميع أعضاء تجمع معين" . ويتوقع هذا النص ، في هذه الحال ، حدوث تطور "إن الجماعات حتى وإن كانت متماثلة في ماهياتها مع البلديات ومع لجن المراكز ، فهي تنطبق ، زيادة على ذلك ، على تجمع إثني . وإن اشتغالها يؤدي ، والحالة هذه نحو بعض التحديدات الأرضية ، ونحو الإقرار بمجال خاص . وهذا النص سيدفع بدون شك إلى تسريع التفسخ ، الذي كان في قيد التحرك مسبقا ، في مفهوم القرابة والعصبة ، تم تعويضها من خلال مفهوم الإقليمية المحلية . وعندما ينتهي هذا التطور ، فإن الجماعات Jemaa ستصبح عبارة عن جماعات قروية Communes حقيقية" .

14) Les problèmes marocaines à l'outomne 1951, 30 septembre 1951.

15) Ibid.. p.3

16) Ibid.. p.8

17) Ibid.. p.9

18) Ibid.. p.16

19) Ibid.. p.2122-

20) مذكرة صادرة عن المقيم العام في 9 فبراير 1955

Note au Résident général en date du 9 février 1955.

21) إن روح المحافظة لدى الإدارة المراقبة ، وتكتماتها عن تخليها عن جزء صغير من سلطتها . قد كان لها بعض التأثير على مناورات القواد الذين لا يمكن تدمير سلطتهم بعد تدخلهم ضد القصر .

22) C.Martel, La jemaa administrative, étape dans l'évolution économique, sociale et politique des tribus berbères du Haut-Atlas, Mémoire de stage, 1954.

23) J.Couleau, La paysannerie marocaine, op. cit.. p87. S.Bernard, Maroc 1943 -1956. Le conflit franco-marocain, op, cit.. tom3, p. 61.

24) Rapport du général Méric, directeur général de l'intérieur, 15 juillet 1956, p.10. Souligné dans le texte.

25) إذا كان سيدي محمد الخامس قد رفض أن يكفل القواد القدماء ، فإنه قد قبل في نفس الوقت أن يستقبل بناء على طلب من المفوض السامي ب . دوبوا A. P. dubois لجنة من المعمرين يرأسها س . أوكوتوريي C. Aucoturier رئيس الغرفة الفلاحية لمكناس ، وأحد المسؤولين الرئيسيين الذين ساهموا في نفيه .

26) تقرير الجنرال ميريك Méric ، ص 25

27) Voir L-J Duclos, J.Leca, Les nationalismes maghrébins, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1966. p.39.

28) تقرير للجنرال ميريك ص 25

29) قائد أسبق بأيت يوسي أملكا منذ 1925 ، عزل على يد الحماية في شتنبر 1953 لكونه قد عارض نفي محمد الخامس . وهو رجل له نفوذ كبير بالأطلس المتوسط . وكان القائد الحسن قد عقد ، في سنة 1940 ، بعض الروابط مع القصر و(حزب) الاستقلال . ولقد وقف في وجه حركة الباشا الكلاوي لدى قواد الأطلس المتوسط .

30) تقرير للجنرال ميريك . ص 32 - 33

31) نجد من بينهم عديدا من الفقهاء ، غير أن نسبة غير المتعلمين كانت مرتفعة ، خصوصا ضمن القواد المنحدرين من جيش التحرير .

32) هناك نوع من الغموض يحيط أحيانا بمسألة تعيينهم . ففي عمالة تازة كان هناك أحد ضباط الشؤون الأهلية حاضرا في 1956 في وقت تبادل السلط ، في مواجهة ثلاثة من القواد ، منهم القائد الأسبق الذي لم يعزل بعد ، غير أنه لا يريد أن يغادر بيته ، وأحد قدماء الفقهاء خريج القرويين معين من قبل العامل ، وأحد أبناء قائد أسبق المعزول من لدن الحماية الذي لم ينجح في أن يجعل الحاضرين يقرون بظهير تعيينه ، وهذا الأخير سيتم انتخابه رئيسا للجماعة المحلية القروية سنة 1960 .

23) القدماء قد توقفوا عن مهامهم في نفس الوقت مع قواد الحماية . ولم يتم تعويضهم إلا بعد وقت طويل .

34) Voir les developpements relatifs à la révolte de Addi ou BiHi, p. 23- 24.

35) بعد أن تم تعيينه من قبل الملك ، التحق بعين المكان لممارسة السلطة القانونية التي كانت في السابق تناط بالقواد والباشوات .

36) Voir E. Gellner, "Patterns of tribal rebellion in Morocco", in P.J Vatitiokis, Révolution in the Middle East and other cases studies, Londres, Allen and Uniwin, 1972, p. 120145-, et ''Independance in the Central High Atlas'', Middle East journal, été 1957, p. 236 -252.

37) إن ثورة عدى أو بهي هي تظاهرة أخيرة من النمط الفيودالي ، غير أنها قد استعملت باعتبارها أداة للضغط ضد الحزب الوحيد . لم يكن النزاع حول موضوع التعيينات المتعلقة بالقواد إلا حجة عن إحدى المواجهات التي لم يكن بالإمكان تفاديها بين تصورين متعارضين لدى نظام الحكم .

38) Voir L-J Duclos, J.Duvignaud, J.Leca, Les nationalismes maghrébins, op. cit..p.40.

إحالات الفصل الثاني

1) إن التنظيم المالي للجماعات المحلية القروية سيتم تحديده من خلال مرسوم وزاري مؤرخ بـ 29 دجنبر 1956 واضعا حدا للممارسات القديمة بتدبير الميزانية الجماعية بواسطة حساب بريدي يقوم على توقيعين من طرف القائد والمراقب المدني . وكان الإجراء المتعلق بالوصاية المالية وبمركز اتخاذ القرارات من قبل وزارة الداخلية ، قد تم تطبيقه بالرغم من تحفظات العمالات . غير أن العمال لم تكن بين أيديهم السلطات التي كانت لدى قدماء رؤساء الجهات ، لكي يقفوا في وجه مكاتب الرباط .

2) لقد اختفى الشيوخ والمقدمون في نفس الوقت مع القواد التابعين للحماية ، وكانت المجالس المحلية للحماية هي المخاطب القروي الوحيد الذي يصادفه دائما القواد الجدد لكي يساعدونهم في أداء مهامهم .

3) لقد كان يعيد إرسال ويصدق مع ذلك ، على نص بعد آخر ، من التعليمات الإدارية والحسابية القديمة الواردة عن مديرية الداخلية ، ثم يسمح بنشر المرسوم حول الحسابات الجماعية المحلية التي أنجزت في إطار كتابة نصوص الحماية .

4) إن أولئك الذين تابعوا دراساتهم بفرنسا قد اصطدموا بصعوبات التكيف التي عانى منها المجتمع القروي الفرنسي بسبب الهياكل المتقادمة . ثم إن نماذج السلوك الإداري المكتسب في أثناء التدريب عبر الدوائر الفرنسية ، ستؤثر عليهم عندما يكون عليهم أن يقرروا في شأن حجم الجماعات المحلية القروية .

5) التقطيع الإداري القديم لأيام الحماية حسب الجهات والأقاليم والدوائر والمراكز والملاحق يستعمل قاعدة في التقطيع الجديد الإقليمي ، مع بعض الاستثناءات المتعلقة ببعض التفاصيل .

6) لقد كان سكالابر Scalabre بصفة دائما العضو الوحيد في اللجنة الذي يعتبر مطلعا جيدا على ماضي الحكومات التي أخرجت إلى الوجود الجماعات المحلية الجديدة . وهذا لم يمنعه من أن يقترح دائما حلولا وظيفية أكثر من الحلول التي احتفظ بها في نهاية الأمر .

8) إن خطة عمل الكولونيل فيرليت Verlet تمثل النموذج النوعي لهذا المناخ من تبادل السلطات والمهام ، ولشبه التواطؤات الكامنة دائما بين الإدارة القديمة والإدارة الحديثة التي أعقبتها .

9) كما يشير الكاتب إلى ذلك فيما بعد ، إن التفكير الفردي ، ليس له في هذه الحالة ، أية قيمة ، وإن الرأي الصادر عن واحد ما من الأعيان ليس له من سلطة إلا إذا صيغ بعد سلسلة من التبادلات الاجتماعية التي على المعني بالأمر أن يراعيها إذا أراد الحفاظ على وضعيته .

10) Voir A. Lahlimi, Les collectivités rurales traditionelles et leur évolution, Rabat, Etudes sociologiques sur le Maroc, 1971.

11) عبر دائرة بولمان ، إن جماعة القصابي تتطابق تماما مع سكن شرفاء القصابي .

12) في تعابير يمكن مقارنتها إلى حد كبير مع تلك التي قمنا بتحليلها فيما قبل فيما يخص عمالة فاس .

13) إن اختيار التقطيع المتطابق مع التكامليات في الطريقة القديمة للعرض أنجز في كل حالة على حدة بشكل مقصود من قبل السلطات المغربية الحديثة

14) هذه الجماعات لم تعد تتوفر على ميزانية مفردة ، وإن تدبير مالياتها يجري على المستوى الإقليمي . أنظر : ن . غارسيا فيغوراس . ور .دوروديا جيمينيز :

Economia social de Morruecos. Madrid, Instituto de estudies africanos, 3 volumes, 1950- 1955.

15) تبعا لـ ج .سردون G. surdon «مؤسسات وعوائد أمازيغي المغرب» ، طنجة المنشورات العالمية ، 1956 ، ص 167 "يوجد عموما سوق لكل قبيلة ، ونلمس أيضا في الإطار الاقتصادي مبدأ القرابة ، إننا إذن مسموح لنا بتجديد السوق وتعريفه من خلال "التعبير الاقتصادي للقرابة" أنظر أيضا : ج .ف تروين :"ملاحظات حول الأسواق بجهة أزرو وخنيفرة" دورية جغرافية المغرب : 3 - 4 ، 1963 ، ص 109 - 121 . ويميل المؤلف إلى إبراز أهمية الأسواق الجهوية بالنسبة إلى أسواق الفخدات والقبائل ، والتي يعتبرها في طريق الخسوف والزوال شيئا فشيئا . وفي الأسواق التي يتوافق وجودها مع مقر إحدى الجماعات المحلية القروية ، فإن الجاذبية الإدارية تنضاف كي تقوي من الحركة الاقتصادية غير المزدهرة .

16) Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1949, p.125.

17) أنظر التعريف الواقعي للإجراء التحديدي للدوائر الانتخابية على أيدي مأموري السلطة غير المطلعين إلا قليلا على الطبوغرافية ، توضيحات هؤلاء الشيوخ كيفما كان .

وإن هذه الخرائط ستكون هي الوثائق الوحيدة القاعدية الملحقة بالمرسوم الوزاري المحدد للتقطيع . وهي لن تنشر مطلقا بسبب عدم دقتها . وعلى مستوى التطبيق ، سيكون الشيوخ أيضا هم الذين سينظمون ماديا الاستشارة الانتخابية : أنظر :

C.F L-J. Duclos الانتخابات الجماعية المغربية من 29 مايو 1996 . من القوانين إلى الواقع : مرقون: Memoire cheam، paris

18) من قبيل بني ورياغل مثلا ، حيث طبق هناك نفس المبادئ .

19) J. Berque, "Qu'est ce qu'une tribu nord-africaine?" in hommage à lucien febvre, Paris, Armand Colin, 1954, tome 1, p. 261271-. voir aussi P. Pascon, ''Désuétude de la jemaa dans le Haouz de Marrakech'', Les cahiers de sociologie (Rabat), 1, 1965, p.67 -77.

20) Voir, J.Couleau, la paysannerie marocaine, op.cit.

21) لا يتعلق الأمر باستمرارية في الأشخاص ، والتي يمكن لمسها مع ذلك ، في عديد من الحالات ، بل باستمرارية للمجموعات ، تمكن مقارنتها مع تلك التي صادفناها مع بداية الحماية ، إن تلك الاستمرارية حقيقية ، حتى وإن كان الاستقلال قد تسبب على المستوى المحلي ، في تعويض سلالة ما بسلالة أخرى منافسة في إطار تمثيلية ، المجموعات التقليدية .

22) M.Ben Barka, "Les conditions d'une véritable réforme agraire au Maroc'', in réfrome agraire au Maghreb, Paris, Maspero, 1963, p 127.

23) Voir E. Gellner, "Patterns or tribal rebellion in Morocco", in Vatitiokis, Révolution in the Middle East and other cases studies, op, cit. p.297- 311.

24) Voir R.Rézette, Les partis politiques marocains, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1955, p.40 à 49 S. Bernard, Maroc 1943 -1956. Le conflit francomarocain op, cit, p.99 Les membres des chambres étaient élus au scrutin majoritaire à un tour dans le cadre de circonstriptions admnistratives élisant un ou plusieurs condidats.

25) Voir S.Bernard, Maroc 1943 -1956. Le conflit franco-marocain, op, cit, p. 107 et 117.

26) نجد أثرا لهذا المشروع في كثير من أعداد (الاستقلال) بتاريخ 26 يناير ، و2 فبراير ، و2 مارس ، أيضا في نشرة قدماء تلامذة كوليج أزرو ، من يناير 1957 وفبراير 1958 . وفيما يتعلق بنصوص الاستقلال ، فهي قد أنجزت بتأطير من ابن بركة ، بينما نصوص النشرة فكانت بتأطير حسن الزموري .

27) في أبريل 1957 طلب منه وزير الداخلية أن يعمل بعجالة على إنجاز مشروع ظهير يعكس تجربته الشخصية .

28) مثلهم مثل القواد القدماء في أيام الحماية ، كان العمال الموظفون والتابعون إليهم لايبدو مطلقا أنهم مستعجلين على تقسيم مجالات سلطاتهم . ولقد كانوا أيضا متخوفين من جراء توليهم لمهمة جديدة عليهم ولا تخلو من تعقيد .

29) وبدون شك أيضا بدافع من روح الانتهازية السياسية

30) يعود تاريخ الانشقاق فيما بين توجهي الحركة الوطنية إلى يناير 1959 .

31) Voir Al istiqlal, 13- 20 et juin 1959 et l'Avant-garde du 28 juin 1959, qui publie une réponse de l'UMT, reprenant les termes de celle de l'UNPF.

32) Voir P.Pascon, "Désuétude de la jemaa dans le Haouz de Marrakech'', art, cité.

33) Voir P chambergeat, "L'administration et le douar", Revue de géographie du Maroc, 8, 1965, P.83- 87.

34) مع أكثر ما يمكن من الشدة ، قد رفع ذلك حقيقة عبر بلاد السيبة القديمة أكثر مما وقع بالسهول .

إحالات الفصل الثالث

1) Voir C.henry-Moore, Tunisia since independance. the dynamics of one-party gouvernement, Berkely, University of California Press, 1965.

2) إن مردودا محددا من هذا المستوى يبقى بعيدا عن أن يؤخذ بعين الاعتبار ، وإذا ما قارناه مع الربح المحصل من خلال استغلالية سنوية ما ، والتي يقومها جوليان كولو في كتابه الفئة المزارعة المغربية ، سبقت الإشارة إليه ، ص 245 من خلال أحد الأعيان الذي يمتلك خمسة من الدواب ، و40 من العجول ، و150 خروفا ، أي بحوالي 8700 درهم (درهم فرنك فرنسي واحد) .

3) إن هذا المخطط البياني النظري ، يبقى صالحا عند الاقتضاء بالنسبة للجهات حيث إن المؤسسات التقليدية تحتفظ ببعض النشاط . ومن أجل أن يكون فعالا ، إن الشيخ أو المقدم ، يجب أن يكون مقبولا من قبل ذويه ، بل وأيضا أن يتمتع بالثقة لدى السلطات المحلية ، تلك الثقة التي يبذل الناس جهودهم من أجل الحصول عليها من خلال وسائل مختلفة .

4) Buletin officiel, 6 mai 1960. p. 928. Voir L-J Duclos, Les élections communales marocains du 29 mai 1960. Des lois aux faits, op, cit, p 27 -28. L'auteur estime que dans la province de taza 5 % des circonscriptions ont été affectées par ces décisions de retrait.

5) P. Chambergeat, "L'adminstration et le douar" art. cité.

6) إن عمالة الرباط قد وجدت عدد المقدمين بها ينخفض من 1756 إلى 786 .

7) من الأكيد بأن المداولات حول القانون الانتخابي ، وحول سلطات المستشارين قد أخفت هذه التدابير .

8) ومع ذلك ، نلمس منذ بداية 1960 في إحدى الجهات التي يطبق فيها القانون العرفي ، من قبيل المنطقة الجبلية لعمالة بني ملال ، ميلا إلى التوجه أمام المستشارين الجماعيين الذين يتولون إصدار الأحكام تبعا للمساطر التقليدية العرفية بقصد رفع النزاعات التي يرفض السكان عرضها على حاكم السداد الذي يطبق أحكام الشريعة .

9) أكثر من نصف المناصب المخصصة للقواد قد غيرت عندها أصحابها .

10) وهؤلاء الأتباع ستلاحقهم هذه العمليات فيما بعد من مركز إلى مركز . وفي جهات أخرى ، هناك بعض العمال الذين يستغلون هذه التعليمات من أجل جعل مناصب القواد في المزاد ، ثم مناصب الشيوخ .

11) P. Pascon, M. Bentahar, "Ce qui disent 296 jeunes ruraux", Bulletin éconmique et social du Maroc, janvier-juin 1969.

12) Voir P. Chambergeat, "Les élections communales marocaines, du 29 mai 1960», Revue française de science politique, mars 1961, P, 17 -89.

13) Voir P. Pascon, M. Bentahar, "Ce qui disent 296 jeunes ruraux", art, cité.

14) Voir pour une analyse précise des bases juridiques et du fonctionnement de l'administraion communale, H,N. Mourer, «Les collectivités territoriales et l'admnistration lociale du rayaume du Maroc, Annuaire de l'Afrique du Nord 1963, Paris, CNRS, 1964, P. 129 -161, et J.Garagnon, M.Rousset, Doirt admnistrarif marocain, Rabat, Editions La porte, 1970, p. 83.

15) إن هذه النقطة التي لا ترد بظهير 33 يونيو 1960 هي محددة من خلال مرسوم تطبيقي مؤرخ بـ 6 غشت 1960 . وكانت الإدارة المحلية قد تخوفت من أن تجد نفسها محرومة من إحدى الوسائل للتأثير ، ومن أن المصالح التقنية ستنجز برامجها مباشرة مع المنتخبين . وكانت تتخوف أيضا من جهة هؤلاء الآخرين أن يتخذوا حركة سياسية مستقلة في غير صالح النظام .

16) إن النظام المركزي يتخوف من النفوذ الذي يتمتع به الموظفون عموما الذين لديهم بعض التعاطف مع المعارضة ، أن يتحول لحساب

المنتخبين .

17) Voir S. Bernard, Maroc 1943 -1956. Le conflit franco-marocain, op. cit.. tome 1, p.107 et suiv.

18) هذه المطالب الصادرة عن المستشارين الجماعيين انصبت أيضا حول التفاصيل التطبيقية المرتبطة بقراراتهم ، والتي لا يفهمون مساراتها الإدارية والمالية ، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمصاريف التجهيز . إذ أن تدخل القائد والمكلف بالصرف والإدارة الجهوية هم في رأيهم بمثابة كم من العوائق تقف في وجه صلاحياتهم .

19) تقرير يحمل تاريخ 22 نونبر 1961 .

20) Voir M. Ben Barka, "Les conditions d'une véritable réforme agraire au Maroc», in réforme agraire au Maghreb, op, cit.

21) الاستقلال 20 يوليوز 1963

22) Voir M. Ben Barka, Option révolutionnaire au Maroc, Paris, Maspero, 1966, p. 61 et suiv.

23) الحسن الثاني قد لجأ إلى هذا الموضوع في إبان زياراته الرسمية الأولى إلى فاس ومكناس وبني ملال ، وبعمالات الشمال على إثر توليه الحكم في مارس 1961 .

24) منشور 19 يونيو 1959 ، ورد ذكره اعلاه .

25) هناك مثال عن تجذير علاقات الأعيان والمنتخبين والإدارة ، قد تم إيراده في أثناء الندوة الفلاحية لكومب ذي شين Camp des chènes . أنظر المغرب - ماي - يونيو 1964 .

إحالات الفصل الرابع

1) سيكون من قبيل التبسيط اعتبار هذه السياسة لدى النظام الملكي على أنها طريقة عملية واعية ومثابرة وماكيافيلية بقدر لا بأس به . ويتعلق الأمر في غالب الوقت ببعض ردود الفعل المحسوبة إلى حد ما إزاء المبادرات الصادرة عن المسيرين الوطنيين . وفضلا عن هذا إن مزاج العاهلين الإثنين اللذين تعاقبا طيلة هذه الفترة يفرز مسحة مختلفة إلى حد لا بأس به للسياسة التي يتبناها القصر .

2) المخطط الخماسي 1960 - 1964 سبقت الإشارة إليه ، ص 15 .

3) Voir M. Ben barka, "Les conditions d'une véritable réforme agraire au Maroc», in réforme agraire au Maghreb, op, cit, p, 119.

4) حتى لا يلقى المغرب بعض المشاكل مع فرنسا ، فقد تم تجنب البت في مشكل أراضي الحماية التي تمثل مليون هكتار . وكان من الواجب انتظار مقررات الاسترجاع المتخذة من قبل حكومة ابن بلة ، لكي يقرر المغرب في 1963 أن يسترجع أراضي الحماية العامة . وهكذا لم يتم التعرض إذن إلى كبار الملاك المحليين قبل ان تتم تصفية مشكل أراضي الحماية . ومن جانبها لم تكن الداخلية مستعدة أن ترفع يدها من وصايتها عن الأراضي الجموع والحبوس والكيش .

5) Voir A. Lahlimi, "Les collectivités rurales traditionnelles et leur évolution», op. cit.

6) من أجل تحليل لتنظيم ولسير هذا المكتب أنظر : J. Bzunet : المكتب الوطني للري ، حوليات إفريقيات الشمالية 1961 باريس CNRS . 1962

7) Voir "Projets et problèmes de l'agriculture», Maghreb, 24 novembre- décembre 1967, p. 27-39: «projet Sebou», Maghreb, 20, mars-avril 1967, p.51- 52: «Aspects politiques des projets de développement rural», Maghreb, 30 novembre-décembre 1968, p, 26- 31.

8) إن إنشاء رصيد مشترك من الأراضي ثم اللجوء إلى شركة التنمية القروية هو عمل يلقى تبريره من خلال العلاقة بين الأرض والسكان التي تجعل من المستحيل إنشاء استغلاليات خاصة وقابلة للاستغلال ، إذا كنا لانقبل بمبدأ هجرة ذات حجم كبير ، أنظر في هذا الموضوع :

P. Delilez "Les structures agraires dans le périmètre du gharb», rapportoni, rabat-décembre 1961, p.37

9) وفي الواقع إن سوء التفاهم مع المكتب الوطني للري قد انتهى به المطاف إلى تخويل العمال رئاسة المكاتب الجهوية للتنمية ، وذلك عندما سيتعرض المكتب الوطني للتجزيء في 1964 . ومن خلال مراقبة العمال ، منذ هذا التاريخ ، لأراضي الحماية المسترجعة ، فإنهم سيعملون على ترسيخ سيطرتهم على القطاع الزارعي العصري .

10) Pour une étude détaillé et un bilan voir P. Blacque-Belair, «La promotion nationale marocaine», Annuaire d'Afrique du Nord 1963, Paris, CNRS, 1964, P: 61 - 177. Voir aussi «Expérience d'investissement du capital-travail: La promotion national, Maghreb, 11, septembre octobre 1965, p35- 45. Les paragraphes suivants sont inspirés d'un rapport de patrice Blacque-

Belair sur La promotion nationale et les problèmes des relations entre l'Etat et la paysannerie.

11) من خلال قيام الحكومة باتخاذ مبادرة الهجوم إزاء العالم القروي التقليدي ، فإنها قد قررت عند ذاك إلغاء ضريبة الترتيب ، التي عرض بضريبة فلاحية تثقل بالخصوص كاهل الفلاحة العصرية التي كانت ما تزال آنذاك بين أيدي المعمرين بشكل واسع .

12) خطاب ألقي بتاريخ 8 يونيو 1961 ، وفيه كلمات مسطر تحتها ضمن النص المرقون .

13) Voir Maroc-informations, 7 mars 1964 et suivants et le petit Marocain du 19 mars 1964.

14) Voir un grand projet agricole: le projet Derro, Maghreb, 20 mars-avril 1967, p. 49 -55: "Projet et problèmes de l'agriculture marocaine», Maghreb, 24 novembre-décembre 1967, et «Bénéficaires des actions de la promotion nationale», ibid, p.35- 36

15) كان اوفقير يصرح في جلسة خاصة : "المهم هو أن نملأ الأفواه لكي نمنعها من الصراخ" .

16) Voir P. Pascon, M bentahar, "ce que disent 296 jeunes ruraux", art, cité.

17) هناك بعض الشرفاء من تافيلالت مثلا يضيعون والحالة هذه سيطرتهم على الحراتين الذين يغادرون واحاتهم من أجل العمل في أوراش الإنعاش الوطني .

18) Voir O. Marais, "Le Maroc", p. 27- 303 in terre, paysans et politique, Etudes nationales rassemblées et présentées par H. Mendras et Y. Tavernier, Paris, sedeis, Coll, Futuribles, 1970 volume2.

19) إنه في الواقع المثال الأحسن المعبر عن الحركية الاجتماعية التي يمكن للنظام الملكي أن يضمنها للرجال الأكفاء الذين يقبلون التعاون مع النظام

21) Voir la présentation de Guedira par A. Maarouf, jeune Afrique, 124, 410- mars 1963.

22) مولاي عبد الله الأخ الأصغر للملك ، وكذلك أم الملك كانا غير متفقين على هذه القطيعة مع التقليد ، وفي المقابل ، فإن مولاي علي قريب الملك وصهره الذي كان داخلا بعمق في ميدان الأعمال بالدار البيضاء ، فإنه قد ساند كديرة بقوة .

23) إذا كان بالنسبة للحسن الثاني أن استشارة المجتمع القروي تتسم بمضمون إيديولوجي يتموقع فيما بين السياسة الأمازيغية في أيام الحماية وبين الثورة الوطنية لفيشي ، فبالنسبة لكديرة إن رؤية العالم القروي التي يجب إنشاؤها تتماثل بشكل كبير مع العالم الزراعي الجذري الاشتراكي للجنوب الغربي في أيام الجمهورية الثالثة .

24) بدلا من رقم 8 ملايين الذي استعمل قاعدة في انجاز المخطط الخماسي .

25) بعد موت البكاي ، كلف كديرة ، ابتداء من تاريخ 14 أبريل 1961 بوزارة الداخلية وكان قبل ذلك يسيطر مسبقا على وزارة الفلاحة منذ 21 مارس 1961 .

26) نشرت "المنارات Les phares» عدد 80 ، 25 يناير 1963 في الصفحة الأولى صورة كبيرة للجنرال دوغول مع هذا التفسير : "ليس أبدا واحدا من أكبر الناس ولكن أكبرهم إطلاقا" .

27) العدد 88 من المناورات بتاريخ 10 مارس 1963 يعلن عن ميلاد جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وينشر مقالا بدون توقيع "حول السوق المشتركة" مستعرضا لمحة شبه رسمية حول الموقف المغربي في صالح المشاركة . ومنذ بداية السنة كان بنك المغرب وعديد من مختلف المصالح المالية والتقنية قد شرعت ، بطلب من كديرة ، في إنجاز دراسات حول عواقب السوق المشتركة على الصادرات المغربية . ولقد خلصت كل هذه الدراسات إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق يعمل جهده من أجل الحفاظ على المنافذ . أنظر "المغرب والسوق المشتركة" : مغرب 3 ماي-يونيو -1964ص : 45 - 54 .

29) المنارات (عدد 23.88 مارس 1963) وهي تعلق على ميلاد جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، تنشر صورة للبكاي على الصفحة الأولى بكاملها ، وبالصفحة الثانية صورة عن الاتصال الأول للقيادة العامة لجيش التحرير ومحمد الخامس . وفيها يتعرف على مولاي الحسن وعلى كديرة وأحرضان والخطيب والغزاوي وأوفقير . ولقد كانت إرادة الاستمرار بديهية على حسب ما يبدو .

30) إن الفصل 3 من الدستور الذي حرره كديرة يقصي تماما وجود الحزب الوحيد .

31) إن لعبة الجيش معقدة إلى حد بعيد . وهناك بعض الضباط مثل الجنرال ادريس بن عمر عامل الدار البيضاء كانوا يقفون إلى جانب مشروع كديرة . بينما أن الضباط السامين الأمازيغيين كانوا في مجموعهم أكثر ترددا . وكانت روابطهم العائلية مع النخب المحلية ، ومعرفتهم بمشاريع المدير العام للديوان الملكي ، تجعلهم يتخوفون بأن يصبح عليهم أن يضمنوا ، فيما بعد ذلك ، سياسة إصلاحية لا يوافقون عليها إطلاقا . ومن جهة أخرى كان كديرة يجد بعض التضايق عند الاتصال بهم ، أما فيما يخص الضباط الشبان ، فإن تحفظهم يلتقي في مجموعه مع تحفظ الإدارة .

32) Voir O. Marais, "L'élection de la chambre kdes représentants du Maroc», art, cité, p.85- 107.

33) Ibid.

34) إذا كان التعاون الوطني والجمعيات الوطنية للأعمال الخيرية قد تمكنا من العمل باعتبارهما ركائز لهذه المحاولات الارتشائية إزاء الناخبين . فإنه يبدو بأن الإنعاش الوطني قد بقي خارج هذه الدائرة . ولقد انخفض عدد أيام العمل في أثناء الانتخابات .

وإن الإنعاش الوطني الذي كان يتصور من أجل محاربة المعارضة الأكثر تجذرا ، لم يستخدم بمثابة أداة في معمعة الصراع الانتخابي .

35) Voir H.Breton, "Elections professionnelles et locales", Annuaire d'Afrique du Nord 1963, p.107 -119 P. Chambergeat, "Les élections communales au Maroc», ibid, p.119 - 129.

36) ولكن ابن بركة قد أعلن عبر راديو الجزائر عن تضامنه مع الجزائر .

37) استجواب مع الفيغارو في 22 نونبر 1963

38) Voir P.Chambergeat, "Bilan de l'expérience parlementaire marocaine», Annuaire d'Afrique du Nord 1965, p. 100 - 116.

39) في إحدى الصفحات الحرة بجريدة لوموند ، بتاريخ (29 غشت 1972) يؤكد ر .بورون R. Buron انطباعاته المستقاة في وقتها من الجهة المغربية : على الشكل التالي : "إن هناك موقف (معارض) لمصالح فرنسا . فعندما تدخل الجزائر بصفة دراماتيكية إلى عهد الاستقلال في يوليوز كان أحد المشاغل الأولى للجنرال دوغول هو أن يعمل على إبراز سياسة فرنسية جديدة بحوض البحر المتوسط . وكانت العلاقات مع المغرب وتونس قد تعرضت للتأثير السلبي بشكل حاد بفعل التأييد الذي أبدته لجبهة التحرير الجزائرية الدولتان معا وذلك أكثر خطورة مع (القضية الدموية الثانية المتعلقة ببنزرت) بالنسبة للدولة الأولى . ويجب أن يعاد تأسيس هذه السياسات تبعا لقواعد جديدة . وبدون التدخل في السياسة الداخلية للمملكة الشريفة ، لقد كان بالإمكان بالنسبة لفرنسا ، التي قررت أن تجعل من التعاون مع الجزائر الاشتراكية تجربة مثالية ، أن تلعب بورقة المستقبل لدى جارها الغربي . وبالرغم من روابط الصداقة الشخصية التي تجمعه بسيدي محمد- الذي إن نجله قد أعلن بشكل مذهل عن تلك الروابط في أثناء جلوسه على العرش- فإن دوغول قد وجد نفسه غير ميال للقيام بذلك"

40) Voir O.Marais, "the polical evolution of berbers in independants Morocco", in E, Gellner, C.Micaud, éd, arabs and berbères, Londres, Duckworth, 1972. p. 277 - 284.

41) في أثناء إضراب تلامذة كوليج أزرو ، والذي كان يهدف ، من جملة ما يهدف إليه ، إلى المطالبة بتخصيص تعليم جيد للغة العربية .

42) أن يكون الواحد تلميذا بثانوية مولاي ادريس بفاس ، أو بثانوية مولاي يوسف بالرباط ، فهذا أمر يوفر له أكثر ما يمكن من الامتيازات ومن الفوائد غير المحددة على مستوى الطبقة المسيرة ، وذلك بصفة أكثر مما لو كان ينتمي إلى جمعية قدماء أزرو .

43) إنهم يتقاسمون مع الأطر المعربة ، الذين يكونون الأغلبية ، ثقافة عصرية من النمط الفرنسي وجمعية قديمة لأنشطة المقاومة .

44) Perspectives, of Moroccan nationalist, Totawa, Bedminister Press, 1964, P. 31 et suiv.

45) Les partis politiques marocains, op. cit.. p. 19 et suiv. p. 282 et suiv.

46) L'afrique du Nord en marche. Nationalisme mausulman et sauveraineté française, Paris, Julliard, 1972, p. 101 et suiv. (3 e édition).

47) «Dans le Maroc nouveau le role d'une université islamique», Annales d'histoire économiqe et sociale, 51 mai 1938.

48) Ibid, p.197.

49) A. Gramsci, La costurzione del Partio communista 1923 -1926, Turin, Einaudi, 1971, p. 151, cité par H, Portelli, Gramsci et le bloc historique, Paris, Presses univeritaires, de France, 1972, p. 106 et suiv, dont l'analyse présentée ci-dessus s'inspire étroitement.

50) Ibid, p. 119, voir aussi J-M. Piotte, La pensée politique de Gramsci, Paris, Anthropos, 1970, p.45 et suiv.

51) تبعا لتحديد غرامشي المذكور أعلاه ، إننا نقصد من خلال هذا بالمثقفين تكوينهم التقني (العلمي أو القانوني) المعد سلفا لتولي المسؤوليات في الاشتغال العقلاني للمنظمات المكتبية العصرية للقطاع العمومي أو للقطاع الخاص .

52) J.Warterbury, Le commandeur des croyants. La monarchite marocaine et son élite, Paris, Presses universitaires de France, 1975.

53) R. Le Tourneau, Les villes musulmanes d'Afrique du Nord, Alger, La Maison des livres, 1957, p. 99 et 103. La formation des élites politiques maghrébines, Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1973.

54) Voir J. Berque, Le Maghreb entre deux guerres, Paris, Editions du Seuil, 1962, p. 70 et suiv, et p.182186-.

55) R.Rézette, Les partis politiques marocains, op. cit, p 65 et 92.

56) Voir, D.E.Ashford, Perspectives of a Moroccan nationalist, op, cit, p.42.

إحالات الفصل الخامس

1) إن إقلاع الاقتصاد الاسباني لم يبدأ إلا في سنوات الستينات .

2) Voir R.Rézette, Les partis politiques marocains, op cit. p 114.

3) ولقد تركت فلاحة الكيف تمتد بشكل جلي بمنطقة كتامة .

4) Voir R. Rezette, Les partis politiques marocains, op cit. p 234 et suiv.

5) وفي المقابل ، إن الإدارة المدنية لإقليم تازة ، والتي ينطبق عليها أيضا هذا التدبير ، كانت تتخذ موقفا أكثر مرونة إزاء الأحزاب والنقابات .

6) أنظر صفحة 69 .

7) Voir P.Mass "Tanger une ile?", Revue de géographie du Maroc, 1 et 2, 1962 p.153 - 155; J. Bonjean, Tanger, Paris, presses de la Fondation nationle de sciences politiques, 1967, villes et tribus du Maroc, Volume 7, Tanger et a zone, Paris, E.Leroux, 1921.

8) إلا أنه وانطلاقا من 1965 قد عاد ليستقر بالدار البيضاء .

9) Voir E. Michaux Bellaire "Les chofra d'Ouezzane", Revue du monde musulman, 5 mai 1908, p. 23 - 89 et villes et tribus au Maroc, op, cit, p.204.

10) Voir R.rezettes: Les partis politiques marocaines, op, cit, p.113 et suiv.

11) من أصل جزائري ، وقد ظل لوقت طويل محتفظا بهذه الجنسية ، وبدون شك كان الدجيري سيرى إنتخابه يتعرض للاعتراض عليه لو أنه فاز بالمقعد .

12) إن الطريس ينتمي إلى مجموعة الأسر ذات الأصل الأندلسي ، وكان أبوه باشا بتطوان وجده نائبا للسلطان بطنجة .

13) وفي هذا الحين كانت إسبانيا سينشغل بالها عندما قام الطريس مع علال الفاسي بالضغط على عبد الكريم في 1947 لكي ينسحب من جانب الفرنسيين ويلجأ إلى القاهرة . غير أننا في العموم لا نجد بالشمال المنافسة التي تواجه بين الحماية وبين البورجوازية الحضرية بالجنوب .
وتحدد بالتالي التحالف بين البعض مع الأعيان القرويين ، والآخرين مع القصر .

14) توفي في 1970 بدون أن يتلقى دورا سياسيا في مستواه .

15) باشا المدينة هو مثل الطريس تطواني الأصل من أرومة قديمة . ولقد دعم ترشيحه ، وفي المقابل إن العامل المتأصل من الجنوب قد دعم بفعالية اسم مبارك الجديدي .

17) لكي نعود إلى التمييز الذي قام به غرامشي بين مثقفين عضويين ومثقفين تقليديين فالطريس الذي كان مثقفا عضويا تحت سلطة الحماية الإسبانية سيتحول إلى مثقف تقليدي بعد الاستقلال ، وهي أيضا نفس حالة العديد من بورجوازيي الشمال الذين لم يحافظوا على وضعياتهم إلا من خلال الاندماج ضمن مجموعة المثقفين العضويين ذوي الثقافة الفرنسية ، أنظر تحليل هـ . بورتيلي ، غرامشي والكتلة التاريخية ، باريز المنشورات الجامعية لفرنسا ، 1972 ، ص 115 وما بعدها .

18) إذا كانت المناصب السياسية (عامل مراقب الأمن الجهوي) ، ومناصب رؤساء المصالح الكبرى التقنية (الأشغال العمومية ، المياه والغابات) ، هي مناصب تبقى بين أيدي المغاربة من المنطقة الجنوبية . وبالنسبة لباشا المدينة والأطر الإدارية للعمالة فهم ينحدرون من المدينة .
ونفس الشيء فيما يخص العديد من القضاة . وكان نصيب التطوانيين ضمن النخبة السياسية الوطنية يتصف بالهزال إلى حد ملموس . غير أنه وباستثناء الطريس والجنرال مزيان ، إننا لا نجد إطلاقا سوى مدير الوكالة المغربية للأنباء الذي كان قد فكر لحظة إثارة اهتمام جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، غير أنه قد جربه بتفضيل الجديدي عليه الذي كان يدعمه العامل . ونجد أيضا بعض التطوانيين بالشؤون الخارجية وبالمالية . أما عن الريفيين فعددهم لا بأس به ضمن الضباط .

19) منذ الاستقلال ، لم يتوقف الثقل الاقتصادي لسبتة عن النماء ، سواء باعتباره منفذا للمنتوجات المحلية ، أو باعتباره مصدرا للتشغيل والتزويد النشيط بالمواد المهربة .

20) إن هذه القبيلة المنتمية للجبل هي من أكبر منتجي الكيف

21) Voir G. Maurrer, "Les paysans du Haut-Rif central", Revue de géographie du Maroc, 14, 1968 p.1 à 61.

22) في بعض المناطق ما يقارب الثلث حسب ما أورده ج .موري G. Maurer سبق ذكره ، ص 66 .

23) Ibid. P, 64

24) Voir D.M. Hart, "Clan, lignage et communauté locale dans une communauté rifaine» Revue de géographie de Maroc, 8, 1965, p 25 - 23, et «Confliciting model of a Berber tribal structure in the Moroccan Rif: the segmentay and alliance systems of the a berber tribal communication au congrès du MESA, Toronto, 14 - 15 novembre 1969. (je suis particulièrement redevable à D.M Hart de nombreuses indications sur la société rifaine).

25) في 1958 كان من جملة الموقعين على عريضة من 18 نقطة حملت إلى محمد الخامس من قبل ورياغل .

26) قائد جيش التحرير ، اغتيل في 1957 في ظروف غامضة .

27) تأويل أورده ، د .م .هارت

28) Voir J.F. Trouin, "Le Nord-Est du Maroc: mise au point régionale», Revue de géographie de Maroc, 12, 1967, p 5 à 41.

29) Ibid, p. 22 - 23.

إحالات الفصل السادس

1) إن هذا التأثير الذي كان لصالح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في 1963 يبدو أنه قد كان في مرة سابقة أخرى مشجعا على المهادنة . انظر بيبليوغرافية إبراهيم في : ر . مونتاني . ولادة البروليتاريا المغربية . سبقت الإشارة إليه . ص 228-231 .

2) tribalism ، voir waterburg ،...

3) قريب الملك وصهره ، وكان يفكر في الأصل بإعلان ترشيحه بمراكش ، ولقد منعه الحسن الثاني من أن يستمر في متابعة هذا الأمر .

4) أكثر تمثيلية للبورجوازية التجارية والمتعلمة بالمقارنة مع الباشا الكلاوي الذي هو في الأصل أمازيغي منحدر من قبيلة من إقليم ورزازات .

5) voir D. Nouin : la population.

6) الذي يستفيد ، مع ذلك ، من دعم من الاتحاد المغربي للشغل .

7) voir J. Berque : structures.

8) voir D Nouin : la population rurale.

9) voir R. Montagne.

10) على اختلاف من إدارة مراكش وورزازات . إن إدارة هذا الإقليم سيكون لها ثقل قليل على المستوى السياسي . ومنذ الزلزال في 1960 كان العامل منشغلا كلية بأشغال البناء للمدينة ، وعندما عين الملك في 1962 المكي الناصري بصفته عاملا للإقليم لكي يعمل على تهييء الاستفتاء والانتخابات ، كان قد أمضى الوقت في الحصول على نتيجة سياسية ومحاربة تأثير الأحزاب هناك . والحق أن التمكن الحقيقي من الإقليم من جديد سيتم في 1963-1964 على يد العقيد بلعربي ، العامل السابق بالحسيمة على إثر ثورة الريف . ولقد استند بقدر كبير على أعضاء أسرة ماء العينين الذين احتلوا مناصب القياد والقضاة عبر الجهات التي كانت تحت نفوذ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فيما قبل . ولقد تصادفت هذه العملية مع حدوث تقارب بين التجار السوسيين والسلطة بالدار البيضاء نفسها .

11) Voir Waterburg : North...

12) إن هذا المترشح ليس بدون روابط مع هذه الجهة ، فقد تزوج إحدى بنات القائد الأسبق دحمان الذي سينتخب بكوليمين .

13) voir G. couvreur « la vie » ...

14) حيث إن أحد أشقائه كان خليفة قائد منذ الاستقلال .

إحالات الفصل السابع

1) بسبب عدد الأجهزة المستقبلة التي استخدمت بالمدن وبسبب المدى الذي تصله الأجهزة المرسلة .

2) Voir J. Le coz le Garharb, fellahs et colons, op, cit, p. 877- 921.

3) Voir D. Noin, La population rurale du Maroc, op, cit.. tome 2, p. 263.

4) Voir M. Naciri, "Salé, Etude de géographie humaine», Revue de géographie de Maroc, 3,4-1963, p. 10 - 79.

5) إن الظاهرة المحلية قد أسهمت بدورها ، إلى حد ما سلبيا . ولقد وجدت الساكنة نفسها معرضة للاستياء لكونها كان عليها أن تختار بين رجلين من الأعيان اللذين يرمزان إلى الصراعات السياسية القديمة السالفة في 1963 .

6) Voir A.Adam, Casablanca, Paris, CNRS, 1968, tome 2, p.559 et suiv.

7) Voir le rapport Boyer de latour déjà cité. Ces préoccupations apparaissent aussi dans R.Montagne, Naissance deu prolitariat marocain, op. cit. p. 253 et suiv. et Révolution au Maroc, op, cit, p 263 et suiv.

8) إنه من الأهمية الإشارة في هذا الصدد إلى أن عبد الله ابراهيم لم يترشح للانتخابات ولم يقم بأية حملة انتخابية .

9) يبين ح .ف تروين Trouin بأنه عند أبواب الرباط كانت نطاقات النفوذ بالأسواق تتحدد على ضوء التخوم القبلية "الأسواق القروية والتأثير الحضرية بداخل بلاد الرباط" ، مصدر ورد ذكره ، وانظر أيضا م . الناصري : "سلا : دراسة جغرافية إنسانية من سبق ذكره .

11) Voir Marcel lesn, evolution d'un groupement berbère: Les Zemmours, Rabat, (s.d). (1960), p 472.

12) Le Goz, le Garharb, fellahs et colons, op, cit.. p. 793 - 817.

13) أنظر بودربالة "بعض المعطيات الأولية حول تطور الهياكل الزراعية عبر سهل الغرب" مجلة جغرافية المغرب، عدد 20، 1971، ص 119-123، يبين الكاتب كيف أن زوال فئة المعمرين يتم، في جزء منه لصالح رأسمال زراعي يتوفر على ما يكفي من النفوذ لكي يحول لصالح الإجراءات القانونية والمساعدة المالية للدولة (قروض ومساعدة تقنية وتجهيز خارجي وداخلي ونظام ضرائبي . . .) "إن المعمرين المغاربة لم يفعلوا إلا أن أعادوا هناك إتباع سياسة الذين سبقوهم من الأوروبيين" . إن بودربالة يركز في مقابل ذلك، على تطور مجموعة من الكولاكس Kolaks المغاربة، في أغلبيتهم من الأعيان، من سكان القرى المرتبطين بالمخزن (شيوخ ومقدمين وتجار ومرابين محليين) . وكان البنك العالمي ينظر بعين الرضى إلى تقوية هذه الفئة الاجتماعية التي تعتبر نسبيا قادرة على منافسة كبار الملاكين المغاربة .

14) Voir E. Michaux-Bellaire, "La maison d'ouezzane", Revue du monde musulman, 5 mai 1908, p. 23 -98.

15) Voir R. Fosser, D.Noun, "Utilisation du sol et population rurale dans les Dokkala", Revue, de géographie du Maroc, 10. 1960, p. 719-.

16) Voir R.fosset, "Quelques aspects de la vie rurale dans l'arrière-pays de Mohamedia (Basse-Chaouia)», revue de géographie du Maroc, 13, 1968, p. 103 - 121.

17) Voir "Trois Petites villes de chaouia intérieure: settat, Benahmed, El gara», compte rendu d'un mémoire de DES de Mme S.Arriki, in Revue de géographie de Maroc, 10. 1966. p. 51 - 54.

18) ترأس عبد الرحيم بوعبيد اجتماعا بخريبكة بهدف إسناد ترشيحه .

19) مع جماعة أيت عمار حيث يوجد منجم للحديد والذي إن طاقمه العمالي ينضوي بالإتحاد الوطني للقوات الشعبية .

20) هذا المترشح، قد انتخب في 1960، رئيسا للجماعة القروية لسوق الاربعاء للمعادنة المتطابق مع القبيلة القديمة .

21) Voir J.P Houssel, "L'évolution récente de l'activité industrielle de fès», Revue de géographie de Maroc, 9, 1966, p. 59 - 44.

22) Voir J.F Trouin, "observations sur les souks de la région d'azzou et de khenifra», revue de géographie du Maroc, 31963 ,4-, p, 109 - 120.

23) من الغريب رؤية إلى أية درجة كان المترشحون في هذه الدائرة الانتخابية، حيث يُشكل عدد عمال الضيعات التي كانت مملوكة للحماية يشكلون الأغلبية من الناخبين، كان هؤلاء يعبرون عن المعايير التقليدية .

24) G. Beaudet, "Les Beni M'Guild du Nord. Etude géographique de l'évolution récente d'une confédération semi-nomade», revue de géographie du Maroc, 15, 1969, voir p. 51 et suiv.

25) كان المسؤولون عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والمقاومة قد رغبوا في أن يحولوا إلى صالحهم ذلك التكتيك المستعمل من لدن محمد الخامس في إبان ثورة الريف وقضية عدي أو بهي . غير أنهم لم يكونوا يمارسون نفس النوع من السيطرة على القوات المسلحة مثل الملك، كما أن عاملا ثوريا منعزلا لا يمكنه أن يغير علاقات القوى السياسية . وإن هذه العملية، وأيضا مشروع اغتيال الأمير ولي العهد والغزاوي، الذي كان عند ذاك مديرا للأمن، قد دفعا محمد الخامس إلى تولي مهام السيطرة على السلطة بطريقة مباشرة في يوم 29 ماي 1960 .

26) حول دور الزوايا بالمناطق الأمازيغية، أنظر، أ جلنير E. Gellner : «أولياء الأطلس»، لندن 1969، Weidenfeld and nicholson .

إحالات مقدمة القسم الثالث

1) Perspectives of a Moroccan nationalist Totawa, Bedminister Press, 1964, 171, p.

2) Guerrilla communism in Malaya, Princetion, Princeton univrsity press, 1956.

3) Bureaucracy and society in modern egypt, princeton, Preinceton, university Press, 1957.

4) J. weterbury, Le commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élite, paris, Presses universitaires de france, 1975.

5) في الدائرة الانتخابية لوا ويزغت، كان هناك أحد المعلمين المزداد ببني ملال ولا يتحدث إلا اللغة العربية، قد حصل مع ذلك، على ربع الأصوات المعبر عنها في مواجهة المترشح عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية الذي فاز بالمقعد بأكثر من 40 % من الأصوات .

إحالات الفصل الثامن

1) بالدول الإسلامية يعتبر سن الأربعين (40 عاما) هو سن الحكمة والنضج .

2) في دراسة د Perspectives of Moroccan nationlist، الذي سبقت الإشارة إليه، ص : 10، إن العمر المتوسط لدى الكتاب المحليين لـ(حزب) الاستقلال، يتسم بالتماثل، غير أن التوزيع يبقى مختلفا . ونجد 42 % تبلغ أعمارهم بين 31 و40 سنة، إلا أن 20 % هم من ذوي

أقل من 30 سنة ، و38 % أكثر من 40 سنة .
. Voir J. Berque "Dans le Maroc nouveau، le role d'une université islamique»، art، cité (3
. Le conflit franco-marocain، op، cit، tome 1. p. 135 . 1956-Voir S. Bernard، Maroc 1943 (4
Voir La consommation et les dépenses des ménages marocains musulmans، rabat، service (5
. central des statistiques، 1961. p. 82

إحالات الفصل التاسع

1) La consommation et les dépenses des ménages marocains musulmans، op، cit، p، 65.

2) إن هذه الفئة هي ممثلة أحسن ضمن مجموعة الأقل من 30 سنة أكثر مما هو الأمر بالمجموعات الأخرى .

3) Voir la consommation et les dépenses de des ménages marocains musulmans، op، cit، p، 78.

4) Voir F. Colonna، instituteurs algériens 18831939-، paris، presses de la fondation nationale des sciences politiques، 1975، 240 p.

5) يجب مقارنة هذا النوع من المدارس مع تلك المدارس التي كان إحيائها قد تم بالجزائر على يد حركة ابن باديس .

6) Voir A. adam، casablanca، paris، CNRS، 1968، tome 2، p. 460. et suiv.

7) Ibid، p. 466 et suiv.

8) المدارس الحرة كانت مع ذلك توجد بالمدن الكبرى مثلها مثل المدارس الفرنسية .

9) Voir tableaux économiques du maroc 19151959-، rabat، service central des statstiques، 1960، p. 30.

10) Voir La consomation et les dépenses des ménages marocains musulmans، op، cit. p. 79.

11) بالضبط ثمانية من عشرة سيلقون الهزيمة .

12) قد تابعوا دروس أكاديمية عسكرية ما بالخارج .

إحالات الفصل العاشر

1) voir D. Marais, J Waterburg « thèmes et vocabulaire »...

2) voir E. Grellmer, Saints of...

3) من بين أربعة مترشحين يملكون أكثر من 1000 هكتار ، ثلاثة منهم ينتمون إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية .

4) لقد كان اللون الأبيض في ذلك الحين هو اللون المعين لـ«نعم» في الاستفتاء الذي جرى في 7 دجنبر 1962 .

5) ضد 20% بالنسبة إلى المترشحين المنضويين إلى إحدى الجماعات .

6) voir E. Michaux. Bellaire : « les confréries religieuses »

7) الأغلبية من بينهم كانوا يقطنون في 1963 بالدائرة الانتخابية التي ولدوا بها .

8) انظر في هذا الصدد دراسة جاك بيرل «فاس ومصير مدينة» . دفاتر عالمية في السوسيولوجيا ، فاتح شتنبر 1972 . ص 5 33- .

إحالات الفصل الحادي عشر

1) أنظر أيضا القسم الثاني

2) Voir S. guenoum, la montagne berbère, op, cit

3) غير أنه في انعدام وجود مهام زجرية ، فإن هذا النوع من السلطة ، قد كان تحت سلطة الحماية ، مناطا بالقواد والباشوات .

4) Voir J. couleau, la paysannerie marocaine, op, cit.

5) Voir, O marais, "Le maroc" in H.Mendras, y, tavernier, terre, paysans et politique. paris, SEDELS, 1969, tome 2. (Futuribles).

6) مع مساحات متوسطة من 50 هكتارا .

7) إن القواد الموظفين الذين عينوا بعد الحصول على الاستقلال ، الذين يجب أن ينفلتوا من هذا النموذج ، ينتهي بهم الأمر في الغالب بأن يندمجوا عبر عالم الأعيان من خلال شرائهم لضيعة ما من ضيعات المعمرين في ظروف مواتية لهم . أو أن يدخلوا في شراكة مع الفلاحين من أجل تربية المواشي عبر الاراضي الجماعية أو التابعة للملكية العمومية التي كانت حراستها تقع على عاتقهم .

حواشي الخاتمة

1) CF. E. Gellner, "patterns of tribal rebellion in morocco, in PJ. Vatitiokis, révolution in the Middle East and other studites, op, cit, p. 120 - 145.

2) Voir B. Moore Jr, Les origines sociales de la dictature et la démocratie, paris, maspero, 1969.

3) أنظر الفصل IV

4) من أجل القيام بتحليل العلاقات بين النخب المحلية والنظام السياسي، انظر ج، وأتربوري : أمير المؤمنين : الملكية المغربية ونخبتها . سبقت الإشارة إليه، ثم ج وح، أو بان : "المغرب في وضعية معلقة" حوليات إفريقيا الشمالية 1964، ص73 - 89 .

5) ظهير 27 مارس 1958 متهما بعض الشخصيات بقوم الأهلية ومرخصا تحصيل ممتلكاتهم من قبل الدولة، ومن أجل تكوين فكرة عن محاولات الإصلاح الزراعي في هذه الفترة، أنظر

i w.zartman Morocco: problem of new, op, cit, p119 - 152

6) Voir C. Henry-Moore, politics in North Africa, Algéria, Morocco, and tunisia, Boston, Little, Brown, 1970, p.237 et suiv, notamment les développements concernant la nation de «stability group».

7) Le commandeur des croyants, la monarche marocaine et son élite, op, cit.

8) Ibid, op, cit.

9) Voir J. Waterbury, "the coup manqué», Américains Universities fred staff. 15 (1), 1971.

10) Voir S.P. Huntington, Political order in changing societies, New Haven Londres, Yale University press, 1969, p. 192 et suiv, et la plaidoirie de A. Guedira au procès de Kenitra. Le Monde, 3 novembre 1972.

11) New york, the free press, 1958, p. 19 - 43.

حواشي الطبعة الثانية

1)وهذا بينما كانت النتائج الأولى للإحصاء، في شهر شتنبر 1982، تبين بأن ما يقارب 70 % من المغاربة قد ولدوا بعد الاستقلال .

2) presses de la fondation nationale des sciences politiques, paris, 1976.

3) Waterbury (John), "La légitimation du pouvoir au Maghreb, protestation et répresion», Annuaire d'Afrique du Nord, CNRS, paris, 1977, p. 410 - 422.

4) Leveau (Rémy), le fellah, op, cit.

5) Pascon (Paul), le Haouz de marrakech, 2 vol, rabat, 1980, Etudes rurales, SMER, rabat, 1980.

6) Mernissi (fatima) chapitre "Maroc" in etudes de cas socioculturels pour l'édudation en matière de population, UNESCO, Paris, 1981.

7) Morocco, economic, and social developement report, banque mondiale, Washingthon, octobre, 1981, p, 218 et suiv.

8) De mass (Paolo), Marges marocaines, projet, Remplod, la Haye, 1978, pascon (paul), Van der Wusteen (Herman), Les Beni bou frah, rabat, 1983.

9) chatelus (Michel), "Le monde arabe vingt ans après, II. De l'avant-pétrole à l'après-pétrole? Les économies des pays arabes», Maghreb Machrek, 101 Juillet-aout-septembre 1983, p 5 à 45.

10) Waterbury (jhon), le commandeur de croyants, PUF, paris, 1975 et suiv, et J.D, "La politique de sérail», Maghreb, 53, septembre-octobre 1972. Voir aussi ramonet (Ignacio), «Maroc: l'heure de tous les risques», Le monde Diplomatie, janvier 1984.

11) Hermet (Guy), aux frontières de la démocratie, PUF, paris, 1983, Voir chapitre 3: «Le parlementaire comme fiction», p. 95 et suiv, sehimi (Mustapha), «La prépondérance du pouvoir royal dans la constitution marocaine, RDP, 4, 1984, p971992-.

12) يمكننا أن نشير إلى أن أومنيوم شمال إفريقيا قد استلمت حديثا المسؤولية عن سلسلة توزيع شبكة فيليكس بوتين(لوموند 8 شتنبر 1984، وليبراسيون، 4 أكتوبر 1984) .

13) Baldous (andé), la réforme communale au maroc, AAN, 1977, p 283 et suiv.

14) Tozy, (Mohamed), champ et contrechamp politico-religieux au maroc, thèse, aix- marseille 1984, 433 p.: Leveau (Rémy), Rédaction de l'islam officiel au renouveau islamique au maroc, AAN, 1980.

15) Sehimi (Mustapha), citations de S.M hassan II , smer, rabat, 1981, p. 207.

16) لقد عرف القصر، في أوقات أخرى، أن يشجع، مثله في ذلك مثل مصر في أيام السادات، على تطور الحركات الإسلامية عبر الجامعات والثانويات بهدف مواجهة تنظيمات اليسار.

17) Aubin (Eugène), Le maroc d'aujourd'hui, paris, colin, 1913, p. 172 et suiv, Michaux- Bellaire (ed), article, «Makhzen» in Encyclopédie islamique: Ramonet (ignacio), «Maroc: l'heure de tous les risques», art, cit, voir aussi Waterbury (jhon), op, cit, p. 33 et suiv, et «la légitimation de pouvoir au Maghreb», art, cit.

18) Elias (Norbert), la société de cour, Calmann-Lévey, paris, 1974.

19) أنظر السحيمي (مصطفى) سبق ذكرهة ص 133.

20) Ramonet (Ingnacio), art, cit.

21) هناك إعادة تدريج تجب، من الناحية المنطقية، أن تأتي لندعم الجهد الذي أنجز مسبقا من قبل المغرب، ويمكن أن نفترض بأن البلاد تتوجه على المدى المتوسط نحو سياسة للإسناد المالي تجمع بين المنظمات العالمية والأبناك التجارية في إطار سيرورة للتحمل الشمولي للتقويم الاقتصادي للمغرب. وتبقى معرفة كيف إن مختلف مكونات النظام السياسي المغربي تتمكن من تقبل الشروط المفروضة في سبيل تحمل من هذا القبيل.

22) غير أن كلفة هذا الدعم، إذا كان يريد الحفاظ على قدر من الفعالية تبقى عرضة لأن تصبح، أكثر فأكثر، ثقيلة بالنسبة للجزائر، بالنظر إلى بناء الجدران الواقية.

23) وعلى العكس، يمكن أن نتساءل حول ما إذا كان الحسن الثاني بشكل متناقض، لا يتمنى، والحالة هذه، الحصول على دعم أكثر وضوحا من الولايات المتحدة الامريكية في نفس الآن الذي يتعامل مع العقيد القذافي "علينا أن نعرف كيف نرمي بين الفينة والأخرى، مفتاحا انجليزيا على إحدى الواجهات (ندوة صحفية، باريس، 28 يناير، 1982).

24) Bozdemir (Mevlut), "Autoritarisme militaire et démocratie en Turque», Esprit, janvier 1984, p. 110 et suiv.

الفهرس